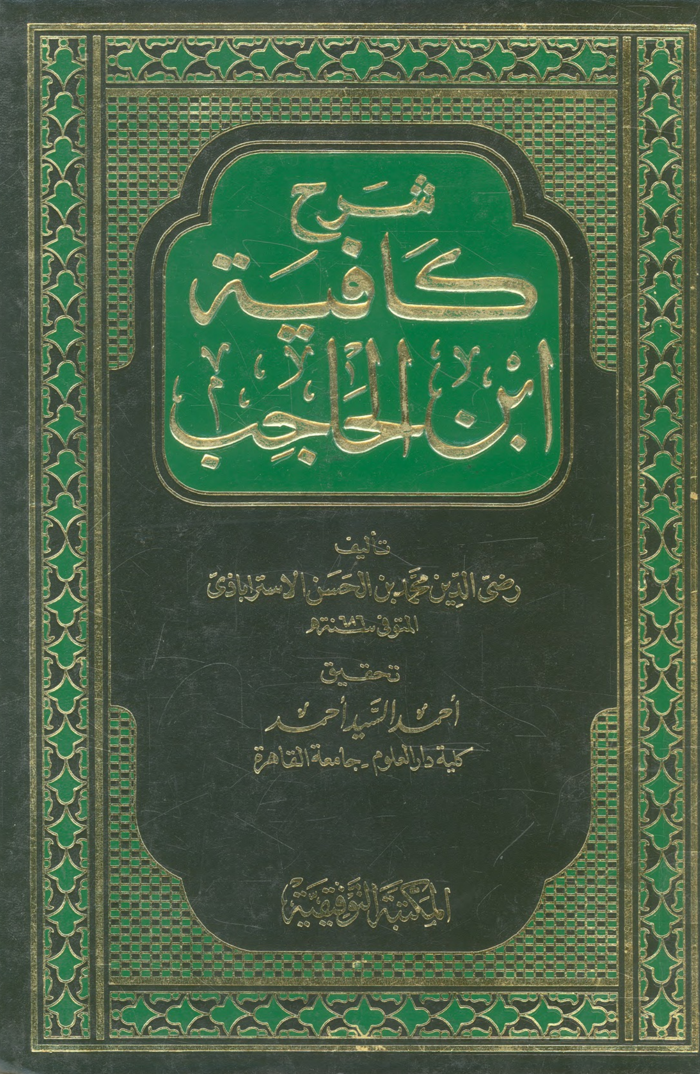

شرح
كافية
ابن الحاجب
تأليف
رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي
المتوفى سنة ٦٨٦ هـ
تحقيق
أحمد السيد أحمد
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة
المكتبة التوفيقية

شرح

كافية ابن الحاجب

تأليف

رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى

المتوفى سنة ٦٨٦ هـ

الجزء الأول

تحقيق

أحمد السيد أحمد

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

ت: ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونصلي نسلم على سيدنا محمد ﷺ. صلاة الله وسلامه عليه وعلى صحابته الكرام، الذين بذلوا جهدهم فى نشر الدين الحنيف، وتعليم شرائعه للناس، فنالوا بذلك الزلفى عند ربهم.

وبعد: فلا شك أن علم النحو من أسمى العلوم قدرًا، وبه يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف، وبه يستبين سبيل العلوم على تنوع مقاصدها وتفاوت ثمارها. قال ابن خلدون فى مقدمته: ((إذ لـه يتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة.....)) .

وقد وضع النحويون - رحمهم الله تعالى - صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغير، فبلغوا من ذلك الغاية، متى هدفوا إليها.

كتاب كافية ابن الحاجب

هذا الكتاب شرح فيه الرضى كتاب ((الكافية لابن الحاجب)) فى النحو والكافية كتاب مختصر وهو كتاب جامع لمسائل النحو حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف، فائق الانسجام قريب من الأفهام. والذى يطالع الكتاب يتبين له مدى سعة علم ابن الحاجب وتبحره فى علم النحو وهذا الكتاب يعد أكبر دليل على ذلك.

أما شرح الكافية للرضى من شرح على الكافية وهو شرح واسع كثير النقول، جامع للشواهد والتعاليل، وقد ذكر الشارح أحكام لم يذكرها صاحب الكافية واستطرد فيها استطرادًا واسعًا، ومثال ذلك فى قوله: ((وقد أخل المصنف ببعض أحكام الإضافة فلا بأس أن نذكرها تحت عنوان: أحكام الإضافة التي أخل بها المصنف))، ومثال ذلك أيضًا وضع عنوانًا وهو: ((التدرج فى وضع الضمائر))، ولم يذكر صاحب الكافية كلامًا عليه.

ومما لا شك فيه أن هذا الشرح عظيم المنفعة بذل فيه الرضى جهدًا عظيمًا فاللهم أجزه خيرًا عما قدم، وهو مما لا شك فيه أنه من أفضل المحققين، وأبرع المدققين، وقد انفرد شرحه على الكافية من بين شروحها الكثيرة بالشهرة وقد أطرى هذا الشرح كما أطرى صاحبه عدد من العلماء من بينهم السيوطي فى ((بغية الوعاة)) وعبد القادر البغدادي فى خزانة الأدب.... إلخ

عملنا في الكتاب:-

١- اعتمدنا فى تحقيق الكتاب على النسخة المخطوطة المصورة من طبعة القاهرة وكذلك النسخة المطبوعة المحققة التي نشرتها دار الكتب العلمية.

٢- قمنا بضبط النص ومقابلته ووضع علامات الترقيم المناسبة.

٣- خرجنا جميع الشواهد الشعرية باستثناء القليل منها، واعتمدنا فى ذلك على كتاب ((المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية)) إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، فآثرنا الاختصار فى النقل فى تخريج الشواهد.

٤- وجدنا أنصاف أبيات فى المتن فى طبعة القاهرة فرأينا إتمامه فى متن المطبوع فى بعض الشواهد، ورأينا من الفائدة كتابته فى الهامش مرة ثانية، واعتمدنا فى ذلك على المعجم المفصل.

٥- قمنا بتخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة.

٦- قمنا بإعراب الشواهد الشعرية المستشهد بها، وقمنا ببيان محل الشاهد فى معظم الشواهد مع توضيح المعنى فى بعض الشواهد.

٧- عرفنا بأهم الأعلام الواردة فى الكتاب خاصة أعلام اللغويين والنحاة.

٨- قمنا بعمل فهارس للكتاب وتشمل الآيات والأحاديث والأعلام وأقوال الإمام على ... إلخ.

المصادر والمراجع

مما لا شك فيه لقد خدم كثير من النحويين والمحققين العظام كتب النحو، فقد استعنت بكتب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مثل عدة السالك، ومنتهى الأدب، ومنحة الجليل، كما استفدت من تحقيقاته على الكتب الأخرى، كما استفدت من كتاب ((تخريج الشواهد النحوية)) لدكتور إميل، وكذلك اعتمدت على الكتب التراثية مثل كتب ابن هشام والسيوطي فى ((الأشباه والنظائر)) و ((همع الهوامع)) و ((بغية الوعاة))، وكذلك اعتمدت على كثير من الحواشي مثل حاشية الأمير على المغنى وحاشية الجاعي على قطر الندى وغيرها من كتب النحو كما اعتمدت على كتب التراجم فى ترجمة الأعلام وكتب الحديث فى تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، وقد أشرت إلى هذه الكتب فى الهوامش.

ولا أنسى أن أقدم الشكر إلى كل من ساعدني وأشار على أو قدم لي نصيحة، فإنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله وأسأل الله أن يجعل عملي هذا فى ميزان حسناتي وما قصدت من ذلك إلا الإصلاح ما استطعت والإعانة على نشر العلم وتوزيعه بين الناس، وإنني لا أدعى الكمال فهذا عمل بشري يقبل الخطأ والصواب فإن وفقت عن عملي هذا فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ولا أملك إلا أن أقول

كما قال القائل: ما كتب إنسان شيئًا فى أمسه إلا قال فى يومه لو قدم هذا لكان أفضل، ولو وضع هذا مكان هذا لكان أولى، ولو حذف هذا لكان أصوب..

هذا وأسأل الله جلت عظمته أن ينفع بهذا العمل كما نفع بأصل الكتاب وأن يجزل المثوبة يوم المرجع والمآب، إنه سبحانه رحيم تواب.

كتبها
أحمد السيد سيد أحمد على
دراسات عليا جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
الشرقية – ديرب نجم
ت / ٠٥٥/٧٦٥٨٠٤

خطبة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلّت آلاؤه عن أن تحاط بعدّ، وتعالت كبرياؤه عن أن تشتمل بحدّ، تاهت في موامي[1] معرفته سابلة الأفهام، وغرقت في بحار عزته سابحة الأوهام؛ كل ما يخطر ببال ذوي الأفكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته، وجميع ما تعقد عليه ضمائر أولي الأبصار، فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته، وصلواته على خاتم أنبيائه، ومبلّغ أنبائه، محمد بن عبد الله المبشَّر به قبل ميلاده، وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده.

وبعد، فقد طلب إليَّ بعض من أعتنى بصلاح حاله، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مُقترحات آماله، تعليقَ ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ، فانتدبتُ له مع عَوَز[2] ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ[3]، والسالك لمثل هذا الفجّ، من الفطنة الوقادة، والبصيرة النفادة، بذلاً لمسئوله، وتحقيقًا لمأموله.

ثم اقتضى الحال بعد الشروع، التجاوز عن الأصول إلى الفروع؛ فإن جاء مُرضيًا، فببركات الجناب المقدّس الغرويّ[4]، صلوات الله على مشرِّفه، لا تفاقه فيه، وإلا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه؛ والله تعالى المؤمَّل لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

(١) الموامي: المفاوز جمع موماة وأصلها مومَوة على فعللة.

(٢) فانتدبت له: ندبه لأمر أي دعاه له فأجاب، وقوله مع عوز: عوز الشيء إذا لم يوجد.

(٣) اللج: معظم الماء كاللجة.

(٤) قوله: الغروي: الغرى الحسن.

الكلمة وأقسامها

١ – تعريف الكلمة

قال ابن الحاجب:

الكلمة لفظ وُضع لمعنّى مفرد.

قال الرضيّ:

اعلم أن الكَلِم جنس الكلمة، مثل « تمر »، و « تمرة »، وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعًا لذي التاء، كما يجيء تحقيقه في باب الجمع، بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير، كـ « العسل » و « الماء »، لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين، بخلاف نحو: « تمر »، و « ضرب ».

وقيل: إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكَلْم، وهو الجرح؛ لتأثيرهما في النفس؛ وهو اشتقاق بعيد.

وقد تطلق الكلمة مجازًا على القصيدة، والجُمل، يقال: « كلمة شاعر »، قال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الحُسْنَى﴾ [الأعراف:١٣٧].

واللفظ في الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به هنا، كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: « الدينار ضرب الأمير »، أي: مضروبه.

والكلام بمعناه[١] ، لكنه لم يوضع في الأصل مصدرًا على الصحيح، إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي تنصبها على المصدر، نحو « كلّمته كلامًا »، و «تكلّم تكلامًا »، بل هو موضوع لجنس ما يُتكلّم به، سواء كان كلمة على حرف كواو العطف؛ أو على أكثر؛ أو كان أكثَر من كلمة، وسواء كان مهملاً، أو لا.

أما إطلاقه على المفردات، فكقولك لمن تكلم بكلمة، كـ « زيد » أو بكلمات غير مركّبة تركيب الإعراب، كـ « زيد، عمرو، بكر »: هذا كلام غير مفيد، وأما إطلاقه على المهمل، فكقولك: « تكلم فلان بكلام لا معنى له » .

فالقول، والكلام، واللفظ، من حيث أصل اللغة، بمعنًى؛ يطلق على كلِّ حرف

---

(١) أي بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به.

من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيدًا كان، أو لا.

لكن القول اشتهر في المفيد، بخلاف اللفظ والكلام؛ واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدًا، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال: «لفظ الله» كما يقال: « كلام الله وقوله » .

ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر، فقيل: « كلّمته كَلاَمًا » ، كـ «أعطى عطاءً »، مع أنه في الأصل لما يُعطى.

وهذا كما يحكى عنهم: « عجبت من دُهنك لحيتَك » بضمّ الدال بمعنى «دَهنك» بفتحها؛ وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء.

والمقصود من قولهم: « وضع اللفظ »: جَعْله أوَّلاً لمعنىً من المعاني مع قصد أن يصير متواطئًا عليه بين قوم، فلا يقال – إذا استعملت[1] اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول-: إنك واضعه؛ إذ ليس جَعلاً أَوَّلاً.

بل، لو جعلت اللفظ الموضوع، لمعنى آخر مع قصد التواطؤ، قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت بـ « زيد » رجلاً.

ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى: إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها.

ومحرَّفات العوام، على هذا، ليست ألفاظًا موضوعة لعدم قصد المحرِّف الأول إلى التواطؤ.

وعلى ما فسَّرنا الوضع لم يكن محتاجًا إلى قوله: « لمعنى »، لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى، إلا أن يفسَّر الوضع بصوغ اللفظ، مهملاً كان، أو لا ، ومع قصد التواطؤ أو لا؛ فيحتاج إلى قوله: « لمعنى »، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم.

ومعنى اللفظ ما يُعنى به، أي: يُراد، بمعنى المفعول.

قوله: « لمعنى مفرد » يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء

---

(١) الاستعمال إطلاق اللفظ على المعنى وإرادة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه بإزائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة إلى التقييد بأولا لإخراجه عن حد الوضع.

كان لذلك المعنى جزء، نحو معنى « ضَرَب » الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له، كمعنى « ضرْب » و « نصْر ».

فالمعنى المركَّب على هذا، هوالذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو: « ضَرَب زيد » و « عبد الله » إذا لم يكونا عَلَمَين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد، وكذا لفظهما، لأن اللفظ المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهما كذلك؛ واللفظ المركب: الذي يدل جزؤه على جزء معناه.

والمشهور في اصطلاح أهل المنطق، جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد، واللفظ المركّب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ؛ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأن الحدَّ للتبيين.

وليس له أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد: المعنى الذي لا تركيب فيه؛ لأن جميع الأفعال - إذن - تخرج على حدّ الكلمة.

ولو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع، سَلِم من هذا، ولم يرد عليه أيضًا الاعتراض بأن المركّبات ليست بموضوعة، على ما يجيء.

واحترز بقوله: « لفظ » عن نحو الخطّ والعقد والنصبة والإشارة، فإنها ربما دلّت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات.

ويجوز الاحتراز بالجنس أيضًا، إذا كان أخصَّ من الفصل بوجه، وهو ههنا كذا، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظًا وقد لا يكون.

واحترز بقوله: « وُضِع » عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كـ «أحّ»، الدالّ على السعال، ونحو ذلك، وعن المحرَّف، وعن المهمل، لأنه دالّ أيضًا على معنى كحياة المتكلّم به، ولكن عقلاً لا وضعًا.

وبقوله: « لمعنىً » عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كـ « لَعَم » ونحوه من الهذيانات، وقد مرَّ الكلام على هذا الاحتراز.

وبقوله: « مفرد » عن لفظ وضع للمعنى المركّب، نحو « عبد الله»، و«ضرب زيد » غيرَ علمين.

فإن قيل: إن التاء في لفظ « الكلمة » للوحدة، لأن « كَلِمَة » و « كَلِمًا » كـ« تمرة » و « تمرًا » ، واللام فيه للجنس فيتناقضان، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة.

فالجواب: أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد، كما يجيء في باب المعرفة؛ ولئن سلّمنا ذلك قلنا: إن الجنس على ضربين.

أحدهما: استغراق الجنس، وهو الذي يحسن فيه لفظة «كلّ»، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [العصر ٢،٣]؛ أي كل الإنسان، وإلاّ لم يجز الاستثناء، لأنه عند الجمهور من النحاة يُخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه، وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة.

والثاني: ماهيَّة الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذاك احتمال عقلي، كما في قوله تعالى: ﴿**لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ**﴾ [يوسف:١٤]، ولم يكن هناك ذئب معهود، ولم يُرَد استغراق الجنس أيضًا.

ومثله قولك: «ادخلِ السوق»، و«اشترِ اللحم»، و«كُلِ الخبز»؛ فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة، إذ لا دلالة فيه على الكثرة.

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني، أي: ماهيّة الجنس من حيث هي هي، لأن الحدّ إنما يذكر لبيان ماهية الشيء، لا لبيان استغراقه.

إن قيل: لِمَ لَمْ يقل «لفظة» ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث؟

فالجواب أنه لايجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية، نحو: «هند حسنة»، أو حكمها، كالمنسوب؛ أما في الجوامد فيجوز، نحو: «هذه الدار مكان طيّب»، و«زيد نَسَمة عجيبة».

وقوله: «لفظ» ههنا، وإن كان بمعنى الصفة، أي: ملفوظ بها، كما ذكرنا، إلا أن أصله مصدر، ويعتبر الأصل في مثله، نحو: «امرأة صَوم»، و«رجلان صَوم»، و«رجال صَوم»، فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

فإن قيل: كان ينبغي أن يقول: «لفظة» ليخرج عنه[1] الكلمتان، إذ هما لفظتان، وكذا الكلمات.

قلت: لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة، لأن مثل قولك: «قالا»، و«قالوا»؛ كـ«أرطى»، و«برقع» لفظة واحدة، وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة، مع أن كل واحد من الأوَّلين كلمتان، بخلاف الثانيين.

---

(١) فيستغنى بذلك عن قيد الإفراد وحاصل الجواب أن جميع المركبات لا تخرج به فاحتيج إلى قيد إلحاق التاء، نعم من يدعى أن نحو عبد الله علمًا ليس كلمة واحدة يحتاج إلى التاء لإخراج مثله ولعله أنسب.

إن قيل: هلاّ استغنى بقوله: « وُضع » عن قوله: « مفرد »، لأن الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات فهى إلى المستعمل، بعد وضع المفردات، لا إلى الواضع.

فالجواب أنا[١] نُسلِّم أن المركب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظًا معيَّنة سماعيَّة، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة.

وإما أن يضع قانونًا كليًّا يُعرف به الألفاظ، فهى قياسيَّة. وذلك القانون إمَّا أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بيّن أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد، على وزن « فاعِل »، ومن باب « أَفْعل » على وزن « مُفعِل »، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغّر، والجمع، ونحو ذلك؛ وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف.

وإمَّا أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بيَّن مثلاً أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا.

إن قيل: إنَّ في قولك: « مسلمان »، و « مسلمون »، و « بصريّ »، وجميع الأفعال المضارعة، جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه، إذ الواو تدلّ على الجمعيّة، والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضًا. وكذا تاء التأنيث في « قائمة »، والتنوين، ولام التعريف، وألفا التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كلّ واحد منها مركبًا، وكذا المعنى، فلا يكون كلمةً، بل كلمتين.

فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدّة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرِب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكَلِم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية.

ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكّن أول أجزاء الفعل في المضارع، وغيِّر الاسم المنسوب إليه، نحو: « نمريّ »، و « عَلَويّ »، و « وشويّ »، ونحو ذلك، فتغيَّرت بالحرفين بنية المنسوب إليه والمضارع، وصارتا من تمام بنية الكلمة.

وأما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو « ضربَتْ »، فلا يوجب تغيير البنية، إذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية، كما يجيء في أول التصريف إن شاء الله تعالى.

---

(١) في نسخة «دار الكتب» إثبات «أنا لا».

أمَّا الفعل الماضي نحو: « ضَرَبَ » ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة[١] ، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي، مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعًا معيَّنًا.

والحركات مما يُتلفظ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه؛ وكذا نحو: « أُسْد » في جمع « أَسَد »، وكذا المصغر، ونحو: «رجال »و « مساجد »، ونحو: « ضارب » و « مضرُوب » و «مِضرَب»؛ لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة: الحركات الطارئة مع الحرف الزائد؛ ولا يصح أن ندَّعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادَّعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن يدعي في الحركات الإعرابية؛ فالاعتراض بهذه الكَلِم اعتراض وارد، إلا أن نقيد تفسير اللفظ المركب، فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزأين متعقّب للآخر، وفي هذه الكلم المذكورة: الجزآن مسموعان معًا.

---

(١) في نسخة «المترتبة» .

أقسام الكلمة

قال ابن الحاجب:

وهي اسم وفعل وحرف.

قال الرضيّ:

إنما قُدِّم الاسم على الفعل والحرف، لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، نحو: « زيد قائم »، والمقصود من معرفة الكَلِم الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره.

ثم قدم الفعل على الحرف، لأنه، وإن لم يأت[1] من الفعلين كلام كما تأتّى من الاسمين، لكنه يكون أحد جزأي الكلام، نحو: « ضربَ زيد »، بخلاف الحرف، فإنه لا يتأتّى منه ومن كلمة أخرى كلام.

فإن قيل: يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معًا، لأن الواو للجمع، فيكون نحو: « أذَهَب زيد »، ونحو: « مرَّ بزيد » ، كلمة لأنه اسم وفعل وحرف.

فالجواب أنه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه، كما تقول: « السكنجبين[2] خلّ وعسل »، وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته، نحو قولك: « الحيوان إنسان وفرس وبقر وغير ذلك »؛ ونريد بـ « الجزئيّ » ما يدخل تحت كليّ، ويصح كون الكليّ خبرًا عنه، نحو: « الإنسان حيوان »؛ وقولهم: الواو للجمع لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معًا في حالة واحدة، كما يجيء في باب حروف العطف، بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكومًا عليهما، كما في : « جاءني زيد وعمرو »، أو في كونهما حكمين على شيء، نحو: « زيد قائم وقاعد » ، أو في حصول مضمونيهما، نحو: « قام زيد وقعد عمرو » ، بخلاف « أو » فإنها في الأصل لحصول أحد الشيئين؛ فلو قال: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، لكان المعنى: الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين.

بلى، إن أريد الحصر مع « أو » وقدّم « إمّا » على المعطوف عليه، نحو: الكلمة إمّا اسم أو فعل أو حرف، فتكون القضية مانعة الجمع والخلو، كما هو المذكور في مظانّه.

وكذا كان ينبغي أن يذكره المصنف، لأن مقصوده الحصر بدليل قوله: لأنها

---

(١) في نسخة «يتأَت».

(٢) السكنجبين: كلمة فارسة تعنى الشراب المتخذ من حامض وحلو.

«إما أن تدل... » .

فإن قيل: إنك حكمت على الفعل والحرف أن كل واحد منهما كلمة، والكلمة اسم، فيجب أن يكونا اسمين.

قلتُ: إن أردت بقولك: « إن الكلمة اسم » : أنّ لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها، فهو مغالطة، لأن معنى كلامك إذن أن الفعل كلمة من حيث المعنى، ولفظ الكلمة اسم، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم، لعدم اتحاد الوسط، وكذا إن أردت به أن لفظ معنى الكلمة اسم، لأنها لفظ دال على معنى مفرد، وكل لفظ هكذا: اسم، لأنه يصح الإخبار عنه، ولو بأنه دال على معنى مفرد، كما تقول: « ضرب » دالّ على معنى مفرد، أو تقول: « ضرب » فعل ماض؛ فنقول: هذا أيضًا مغالطة، لأن معنى كلامك، وهو أن الفعل كلمة، وكل كلمة اسم: أن الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد إذا أريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له، كما في: « ضرب زيد » ، وكل لفظ هكذا: اسم إذا أريد به مجرد اللفظ، كما في قولك: « ضرب » فعل ماض، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط.

فإن قيل: فإذا كان نحو « مِن » و « ضرب » في قولك: « مِن » حرف جر، و « ضربَ » فعل ماض، اسمين، فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف والثاني فعل؟ وهل هذا إلا تناقض؟

قلت: لم يرد[1] أن « مِن » في هذا التركيب حرف، و « ضرب » فعل، بل المعنى أن « مِن » إذا استعمل في المعنى الذي وضع له أوَّلاً، نحو: « خرجت من الكوفة » : حرف، وكذا « ضرب » فعل ماض في نحو: « ضرب زيد » .

ومثله إذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه، فإنك أخبرت عن قولك: « مدلول الفعل » ، بقولك: « لا يخبر عنه » ، لأن المراد: مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل، لا يخبر عنه، وقولك: « مدلول الفعل » ليس كذا.

وكذا قولك: « الفعل لا يسند إليه » ، أي الفعل إذا كان بلفظه، نحو: «ضرب زيد » وقصدت معناه الموضوع هو له.

وكذا قولهم: « المجهول مطلقًا لا يحكم عليه » ، أي: الشيء الذي لا شعور به أصلاً لا يحكم عليه، ولفظ « المجهول مطلقًا » ، مشعور [به و][2] بمعناه، إذ هو ما لا نعرفه.

---

(١) في نسخة «نرد».

(٢) سقط في نسخة.

ففي جميع ذلك مبتدآن:

أحدهما محكوم عليه بشيء، وهو المذكور في لفظك، والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك، وهو المكنيّ بلفظك عنه.

فلا يلزم التناقض لأن التناقض لا يكون إلا مع اتحاد الموضوعين.

٣ - دليل انحصار الكلمة في الأقسام المذكورة

قال ابن الحاجب:

لأنها إما أن تدلّ على معنى في نفسها، أو لا. الثاني: الحرف. والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو لا. الثاني: الاسم، والأول الفعل. وقد علم بذلك حدّ كل واحد منها.

قال الرضيّ:

اعلم أن اسم «أنَّ» ضمير «الكلمة»، والمضاف محذوف، إما مِن الاسم أو من الخبر، أي: لأن حالها إما دلالة، أو لأنها ذات دلالة.

ويجوز أن يكون «أن تدل» مبتدأ محذوف الخبر، أي: دلالتها ثابتة، ومثله قولك: «زيدًا إما أن يسافر أو يقيم».

واللام في قوله: «لأنها» متعلق بما دل عليه قوله: «وهي اسم وفعل وحرف»، إذ المعنى: الكلمة محصورة في هذه الأقسام. واستدل على الحصر بأن قال: هذا اللفظ الدال على معنى مفرد، أعني الكلمة إما أن يدل على معنى في نفسه، أو على معنى لا في نفسه؛ الثاني الحرف أعني: الكلمة الدالة على معنى لا في نفسه[1]؛ والأول أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها، إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أولا. الثاني: الاسم، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة والأول الفعل، أي: الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات، فتكون حاصرة، أي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان.

فتبيَّن بدليل الحصر حدّ كل واحد من الأقسام، لأنه ذكر فيه جنس كل واحد، وفصله كما بيَّنا، والمركب من الجنس والفصل هو الحد.

(١) في نسخة «نفسها».

الكلام وتركيبه

قال ابن الحاجب:

الكلام ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم.

قال الرضيّ:

إنما قدَّم حدّ الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقّف المركب على جزئه.

ونعني[1] بتضمنه الكلمتين: تركبه منهما أو[2] كونهما جزأيه، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمّن.

وجزءا الكلام يكونان ملفوظين، كـ « زيد قائم »، و « قام زيد »، ومقدرين كـ « نَعَمْ » في جواب من قال: « أزيد قائم »، أو: « أقام زيد »؛ أو: أحدهما مقدرًا دون الآخر، وهو إما فعل، كما في: « إن زيد قام »، أو الفاعل كما في: « زيد قام »، أو المبتدأ، أو الخبر كما في قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨].

والمراد بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهمَّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصَّ به.

فقولنا: « أن يخبر »، احتراز عن النسبة الإضافية، وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها.

وقولنا: « في الحال »، كما في: « قام زيد »، و « زيد قائم »، وقولنا: «أو في الأصل » ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائيّ، نحو: « بعتُ »، و«أنت حرّ »، وفي الطلبي نحو: « هل أنت قائم؟ » و « ليتك »، أو « لعلّك قائم »، وكذا نحو: « اضربْ »، لأنه مأخوذ من: « تضرب »، بالاتفاق،

(١) في نسخة «يعني».

(٢) في نسخة «و».

وقياسه: «لتضرب» ، بزيادة حرف الطلب قياسًا على سائر الجمل الطلبية، فخفف بحذف[1] اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك فيما لم يسمَّ فاعله منه[2] : «لتُضربْ» ، وفي الغائب: « لَيضربْ » ، وفي المتكلم: «لأضربْ »، و«لنَضرب»، لما قلَّ استعمالها.

وقولنا: « بكلمة » ، كما في: « زيد قائم »، وقولنا: « أو أكثر » ، ليعمَّ نحو: « زيد أبوه قائم » ، و « زيد قام أبوه » ؛ فكان على المصنف أن يقول: كلمتين أو أكثر[3] ، وليس له أن يقول: الأصل في الخبر الإفراد، لأنه لا دليل عليه، ويجيء فيه مزيد بحث، إن شاء الله تعالى.

وقولنا: « على أن يكون المخبر عنه أهمَّ ما يخبر عنه... » احتراز عن كون الفعل خبرًا أيضًا عن واحد من المنصوبات في نحو: « ضرب زيد عَمرًا أمامك يوم الجمعة ضربة » ، و « ضُرِب زيد يومَ الجمعة أمامك ضربةً » ، فإن المرفوع في الموضعين أخصّ بالفعل، وأهم بالذكر من المنصوبات، كما يجيء في باب المصدر.

وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بـ« الأصلي » إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: « أقائم الزيدان » ، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه، كما في أسماء الأفعال، وليخرج بقوله: « المقصود ما تركب به لذاته » : الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال[4] أو في الأصل، وفي الصفة والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملاً، والإسناد الذي في الصلة، والذي في الجملة القسمية، لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية لأنها قيد في الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية.

والفرق بين « الجملة » و « الكلام » أن الجملة ما تضمَّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هى خبر المبتدأ وسائر ما ذكر

---

(١) في الطبعة المصرية «بخلاف».
(٢) سقط في نسخة.
(٣) قيل الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا بأكثر وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به أو إليه فلذلك اقتصر على كلمتين.
(٤) أي إذا كان جملة خبرية أو في الأصل إذا كان إنشائية أو طلبية.

من الجمل، فيخرج المصدر واسما[1] الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه.

والكلام ما تضمن الإسناد الأصليّ، وكان مقصودًا لذاته؛ فكل كلام جملة، ولا ينعكس.

وإنما قال: «بالإسناد»، ولم يقل: «بالإخبار»، لأنه أعمّ، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي، كما ذكرنا.

واحترز بقوله: «بالإسناد» عن بعض ما ركّب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، وبعض المركب من الفعل والاسم، نحو: «ضَرَبَكَ»، وعن جميع الأنواع الأربعة الأُخَر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهي: اسم مع حرف، وفعل مع فعل أو حرف، وحرف مع حرف.

وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي: الإسناد الذي هو رابطة، ولا بدَّ له من طرفين: مسند، ومسند إليه؛ والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا، ومسندًا إليه، والفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما.

والتركيب العقلى الثنائيّ بين الثلاثة الأشياء، أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف، والحرفان.

فالاسمان يكونان كلامًا، لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه.

والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا، إذا لو جعلت الاسم مسندًا فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسند، وأما نحو: «يا زيد»، فلسدِّ «يا» مسدَّ «دعوت» الإنشائي.

والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلامًا لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه.

فظهر بهذا معنى قوله: «ولا يتأتّى» أي: لا يتيسَّر الإسناد إلا في اسمين، أو فعل واسم، والباء في قوله: «بالإسناد» للاستعانة، أي: تركب من كلمتين بهذا الرابط، أو بمعنى «مع»، أي: مع هذا الرابط.

---

(١) في نسخة «أسماء».

الاسم وخواصّه

١ - تعريف الاسم

قال ابن الحاجب:

الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

قال الرضيّ:

لم يقتصر على ما تقدّم، مع قوله: « وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها » ، لأنه أراد أن يصرح بحدٍّ كل واحد من الأقسام في أول صِنفه، والذي تقدم لم يكن حدًّا مصرَّحًا به، ولا المقصود منه الحدّ، بل كان المراد منه الدليل على الحصر.

قوله: « ما دل » أي: كلمة دلّت، وإلا وَرَدَ عليه الخط والعقد والنصبة والإشارة؛ وإنما أورد لفظة « ما » مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادًا على ما ذكره قبلُ من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله: « وهي اسم وفعل وحرف»، فكل اسم كلمة، لأن الكلمة كليّ، والاسم جزئيّ لها.

وقوله: « في نفسه » الجار والمجرور، مجرور المحل صفة لقوله: « معنى» والضمير البارز في « نفسه » لِـ « ما » ، التي المراد منها الكلمة، كما أن الضمير في قوله: قبلُ: « على معنى في نفسها » للكلمة.

وقال المصنف: إنّ الضمير في قولهم: « ما دلّ على معنى في نفسه » ، وقولهم: «في غيره » راجع إلى « معنى » ، وأن معنى: « ما دلّ على معنى في نفسه» ، أي: لا باعتبار غيره، كقولهم: الدار قيمتها في نفسها، كذا، أي: باعتبار نفسها لا باعتبار كون نفسها في وسط البلد، أو غير ذلك.

وفيه نظر، لأنَّ قولهم في حد الحرف: « على معنى في غيره » نقيض قولهم: «على معنى في نفسه »، ولا يقال في مقابلة قولك: «قيمة الدار في نفسها كذا » : «قيمة الدار في غيرها كذا » ، بل يقال: « لا في نفسها » .

ومعنى الكلام على ما اخترنا، أعني جعل « في نفسه » صفة لِـ « معنى » والضمير لِـ « ما »، الاسم كلمة دلّت على معنىً ثابت في نفس تلك الكلمة، والحرف كلمة دلّت على معنى ثابت في لفظ غيرها؛ فـ « غير » صفة لِـ «اللفظ»

وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردًا، كالمعرف باللام، والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة، كما في: «هل زيد قائم»؟ لأن الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في: «ما قام زيد»، إذ قيام زيد منفيّ؛ فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره، إما مقدَّم عليه كما في نحو: «بصريّ»، أو مؤخر عنه، كما في «الرجل»، والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون متضمّنًا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصليّ، إلا أن هذا تضمُّنُ معنًى لم يدلّ عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ «البيت» متضمّنًا لمعنى «الجدار» ودالاًّ عليه، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمِّن، فـ «رجل» في قولك: «الرجل»، متضمِّن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به، وكذا: «ضرب زيد» في: «هل ضرب زيد»؟ متضمِّن لمعنى الاستفهام، إذ «ضرب زيد» مستفهم عنه، ولابدّ في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، ومُوجده فيه «هل»، وقد يكون معنى الحرف ما دلّ عليه غيره مطابقة، وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الإضمار كما دلّ همزة «أضرب»، ونون «نضرب» على معنى الضميرين اللازم إضمارهما.

وقد يكون الحرف دالاًّ على معنيين[1] كل منهما في كلمة، كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل.

والأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالة على المعاني دون الأعيان، وقد تكون دالة على العين أيضًا كالهمزة فى «أضرب» ونون «نضرب» وتاء «تضرب» في خطاب المذكر[2]، فإنها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال.

ثم نقول: إن معنى «مِن» الابتداء، فمعنى «مِن» ومعنى لفظ الابتداء سواء، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى «مِن» مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي، فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء، نحو: «الابتداء خير من الانتهاء»، ولم يجز الإخبار عن «مِن»، لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبَّر عن لفظ ليس معناه فيه؟ بل في لفظ غيره،

---

(١) والأكثر أن يدل على معنى واحد.

(٢) إذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الضمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال أولى من الضمائر المقدرة ولا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر.

وإنما يخبَّر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة، فالحرف وحده لا معنى له أصلا، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما[١] ، فإذا أُفْرِد[٢] عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً.

فظهر بهذا أن المعنى الإفراديّ للاسم والفعل في أنفسهما، وللحرف في غيره، ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات، وذلك بأن يقال: إن لفظة «طويل»، مثلاً، في « جاءني رجل طويل »، موجد لمعناه أي الطول في موصوفه، حتى صار الموصوف متضمنا له.

وذلك أن معنى « طويل »: ذو طول، فهو دالّ على معنيين: أحدهما قائم بالآخر، إذ « الطول » قائم بـ « ذو »، فمعناه: الطول وصاحبه، لا مجرد الطول الذي في « رجل » وإنما ذكر الموصوف قبله ليعيِّن ذلك الصاحب الذي دل عليه « طويل »، وقام به الطول لا ليقوم به الطول.

وأما قولهم: « النعت دال على معنى في متبوعه »، فلكون المتبوع معيِّنًا لذلك الذي قام به المعنى ومخصِّصًا له وكونه إيّاه، بل المصدر في قولك: « ضَرْب زيد» مفيد لمعنى في لفظ غيره، أعني: ضاربيَّة زيد، لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم: «دلَّ» أي: دلّ بالوضع، ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى، إذ يصح أن يقول[٣] : «الضرب شديد »، ولا يذكر الضارب، ولا يخرج بذلك عن الوضع.

ويصحّ أن يعترض عليه بالأفعال، فإن « ضَرَب » وُضع ليدل على ضاربيَّة ما ارتفع به، ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم: الحرف ما لا يدل إلا على معنىً في غيره، فإن « ضَرَب » مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضَرْب، وفي فاعله عن ضاربيته، بخلاف « من » فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره.

قوله: « غير مقترن صفة » صفة بعد صفة لقوله: « معنى »؛ ويتبيَّن معنى قوله: « غير مقترن » ببيان قوله في حد الفعل: « هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » ، أي: على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معيَّنًا، بحيث يكون ذلك الزمان المعيَّن أيضًا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له

---

(١) سقط في نسخة.
(٢) في نسخة «انفرد».
(٣) في نسخة «يقال».

أوّلاً، فيكون الظرف والمظروف مدلولي[1] لفظ واحد بالوضع الأصليّ، فيخرج عن حد الفعل، نحو: «الضرب» و «القتل»، وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معيَّنًا في نفس الأمر، لأن ذلك المعيَّن لا يدلّ عليه لفظ المصدر.

ويخرج نحو: «الصبوح»، و «الغبوق»، و «القيلولة»، و «السُّرى»[2]، لأن اللفظ وإن دلّ على زمان، لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة، أي الماضي، والحال، والمستقبل.

[وكذلك][3] يخرج نحو: «خَلْق السموات»، و «قيام الساعة»، لأنه، وإن اقترن الحدثان كلٌّ واحد منهما بأحد الأزمنة معيَّنًا عند السامع، لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعًا.

ويخرج أيضًا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما، لأنهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال، إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض، لا مدلولهما وضعًا.

وكذا يخرج أسماء الأفعال، لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول، بل بالوضع الثاني، كما يجيء في بابها.

ويدخل فيه المضارع، لأنه دالّ على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع. إن قلنا: إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال[4]، وكذا إن قلنا أيضًا: باشتراكه في الحال والاستقبال[5]، لأن اللفظ المشترك في معنيين، حقيقة فيهما، موضوع لكل واحد منهما، فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معيَّنًا، وكذا في الاستعمال، والتباس ذلك المعيَّن على السامع لا يخلّ بكونه لأحدهما معيَّنًا.

وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء، وكون الفعل لأحدهما معينًا في الوضع، سواء كان الإنشاء العارض لازمًا، كما في «عَسَى» أو غير لازم، كما في «بعت»، و «اشتريت».

---

(١) في نسخة «مدلول».

(٢) الصبوح: الشراب في الصباح، والغبوق: الشراب في المساء، والقيلولة: الاستراحة في الظهيرة، والسُّرى: السير ليلاً.

(٣) في نسخة «وكذا».

(٤) أو بالعكس.

(٥) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه أراد باشتراكهما فيه فقلب.

ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي، والمستقبل، والحال ، إذا أريد به الفعل الذي مضى، والفعل الآتي، والفعل الحالي، لأن لفظ الماضي ليس موضوعًا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان، بل لكل ماض في الزمان أو في المكان، نحو: ((مضى في الأرض))، وكذا المستقبل والحال.

والأولى أن يقال: الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن، حتى لا يرد مثل هذا من الأصل، ولا يرد أيضًا مثل ((الصَّبوح))، و((الغبوق))، و ((السُّرى))، ولا الاسم الموضوع دالاً بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة، كـ ((الغبُور))، مثلاً، بمعنى كون الشيء في الماضي، أو في المستقبل، فإن دلالته على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن، ومن ثمة تبقى هذه الدلالة مع تغيّر الوزن كـ ((الغابر))، وغبرَ يغبر؛ والحق أنه بمعنى المضي[1] ، أو البقاء في المكان أو في[2] الزمان، قال الله تعالى: ﴿ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٣].

وإنما لم يفسر قوله: ((الأزمنة الثلاثة)) لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال؛ والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود، وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره، ولا يُورَد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها.

إن قيل: إن ضمير الغائب، والأسماء الموصولة، وكاف التشبيه الاسمية و((كم)) الخبرية، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، خارجة عن حدّ الاسم بقوله: ((في نفسه)).

فالجواب: أن الضمير المذكور والأسماء الموصولة، وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر، لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ، فإن لفظة ((الذي)) مثلاً، تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه منها، لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة.

وكذا ضمير الغائب؛ فهما مبهمان، لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لابدَّ لهما من معين مخصِّص، فلذا عُدَّ من المعارف.

---

(١) في نسخة ((الماضي)).
(٢) سقطت في نسخة.

وكذا اسم الإشارة، إلا أنه كثيرًا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص؛ وأما الكاف الاسمية فمعناها المثل، بخلاف الحرفية، فإن معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر؛ وكذا معنى « كم » كَثير، لا الكثرة التي هى معنى فيما بعدها، بخلاف «ربَّ» عند من قال بحرفيتها، فإن معناها القِلّة التي في مجرورها، وإنما وجب القول بهذا في «ربَّ» و « كم » والكافين: الاسمية والحرفية، صونًا لحدَّى الاسم والحرف عن الاعتراض، ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين « ربّ » و«كمْ» بما فرقنا تحكمًا، لكن لما ثبت اسمية « كم » بدخول علامات الأسماء عليها، ولم يثبت مثله في « ربَّ »، وكذا في الكافين، اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدَّان.

وأما اسم الاستفهام واسم الشرط فكلّ واحد منهما يدلّ على معنى في نفسه وعلى معنًى في غيره، نحو قولك: « أيَّهم ضربت »؟ و « أيّهم تضربْ أضربْ »، فإن الاستفهام متعلّق بمضمون الكلام، إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء، و « أيّ » في الموضعين دالّ على ذات أيضًا، وهي ليست معنًى فيما بعدها، فسَلِم حدّ الاسم.

ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه[1] : إن حرفي الاستفهام والشرط أعني الهمزة و « إن » حذفتا وجوبًا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال، فكان الأصل: «أأيّهم ضربت »؟ و « إن أيّهم تضرب أضرب »، ثم تضمَّن « أيّ » معنى الاستفهام والشرط، فالمعنيان عارضان فيها وإن كانا لازمين، وكذا ما سوى «أيّ» من أسماء الاستفهام والشرط، نحو: « مَن تضربُ »؟ أيْ: أمَن تضرب؟ و « مَنْ » بمعنى « أيْ » في التعيين في الاستفهام، وكذا: « مَن تضربْ أضربْ »، أي: [إنّ من تضرب][2] ، فجميع أسماء الاستفهام والشرط بمعنى « أيّ » الشرطيَّة والاستفهاميَّة.

---

(١) سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الحارثي بالولاء (١٤٨هـ-٧٦٥، ت١٨٠هـ-٧٩٦) اشتهر بلقبه سيبويه الذي يشبه رائحة التفاح، وهو أول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى « كتاب سيبويه » وتوفى بالأهواز، انظر الأعلام (٨١/١) وانظر ابن خلكان (٣٨٥/١)، والبداية والنهاية (١٧٦/١٠).

(٢) في نسخة «إن من تضرب أضرب».

هـذا، ولـو قلنـا: الحـرف مـا لا يـدلّ إلا علـى معنـى فـي غـيره لـم يـرد عليـه الاعتراض[١] بمثلها، وبالكاف، و « ربَّ »، و « كم ».

٢ – خواصّ الاسم

قال ابن الحاجب:

ومن[٢] خواصّه دخول اللام، والجرّ، والتنوين، والإسناد إليه، والإضافة.

قال الرضيّ:

الفرق بين الحدّ والخاصة أن الحد مطرد ومنعكس، والخاصة مطردة غير منعكسـة، والمراد بالاطّراد أن تضيف لفظ « كلّ » إلى الحد، فتجعله مبتدأ وتجعل المحـدود خبره، كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غـير مقـترن: كـل مـا دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم.

وكذا تقول في الخاصة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم.

والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان هذين نقيضيهما، فنقـول[٣] : كـل ما لم يدل على معنى في نفسـه غـير مقترن فليـس باسـم، ولا يصـح أن تقـول فـي الخاصة: كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم.

وقد يقال: العكس أن يُجعل المبتدأ خبرًا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحالـه، وهـذه عبـارة المنطقييـن، فتطّـرد قضيـة الحـدّ والمحـدود كليَّـةً مـع جعـل المحدود موضوعًا، نحو: كل اسم: دالٌّ على معنى في نفسه غير مقـترن؛ وتنعكـس كليَّةً نحو: كل دال على معنى في نفسه غير مقترن: اسم.

وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا، نحو: « كلّ ما دخله اللام اسمٌ »، ولا يقال: « كل اسم يدخله اللام ».

قوله: « دخول الـلام »، أي لام التعريـف الحرفيـة بخـلاف لام الموصـول فـي نحو: «الضارب » و« المضروب »، فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسـم،

---

(١) أي لم يرد الاعتراض على حد الحرف بهذه الأسماء وإن اكتفى بدلالته على معنى في غيره وردت نقصًا عليه كالأفعال على ما مر.

(٢) أورد من «أورد» للتبعيض إذ من حملتها تاء التـأنيث المتحركـة ويـاء النسبة وكونـه فـاعلاً ومفعـولاً ومنصوبًا وموصوفا ومثنى ومجموعًا ومنادىً ومصغرًا وقد أشار الشارح إلى بعضها.

(٣) في نسخة «فتقول».

كما يجيء في الموصولات، وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب «لو»، وغير ذلك.

وإنما اختصت لام التعريف بالاسم، لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدالّ، والفعل لا يدل على الذات إلاّ ضمنًا، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه.

وأمّا قول الشاعر:

١- يَقولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقًا ... إلى رَبِّنا صَوتُ الحمار اليُجدَّعُ

فليست اللام فيه للتعريف، بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشعر.

وإنما اختص الجر بالاسم، لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم، لأصالته في الإعراب، حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه[٢] واحدًا منها، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل، وهو الجر، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب.

١- يَقولُ الخَنَا وأبغضُ العُجْم ناطِقًا ... إلى رَبِّنا صوتُ الحمارِ اليُجدَّعُ

البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوى في تلخيص الشواهد ص ١٥٤، وخزانة الأدب (١/٣١،٥/٤٨٢)، والدرر (١/٢٧٥)؛ وشرح شواهد المغنى (١/١٦٢)، ولسان العرب (٨/٤١)، والمعجم المفصل للشواهد الشعرية (٥٢٠)...

اللغة: الخنا: البذاءة من القول، **العجم**: هو الذي لا يتحدث العربية، **اليُجدَّع**: مادة جدع وهو الذي قطع أنفه.

المعنى: يصف هذا الرجل بأنه يقول البذاءة من القول، ويصفه بأنه كالحمار الذي قطع أنفه وهذا الحمار كالأعجمي الذي يبغضه الله.

الإعراب: يقول: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو»، **الخنا**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر، **وأبغض**: الواو: ابتدائية، **أبغض**: مبتدأ مرفوع بالضمة، وأبغض مضاف، **والعجم** مضاف إليه، **ناطقًا**: تمييز منصوب بالفتحة، **إلى ربنا**: جار ومجرور متعلق بأبغض، صوت: خبر أبغض، **صوت**: مضاف **والحمار** مضاف إليه، **اليجدع**: «ال» بمعنى الذي صفة للحمار، **يجدع**: فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو وجملة «أبغض الخلق» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، جملة اليجدع صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: «**اليجدع**» فليست اللام فيه للتعريف، بل هى اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشعر.

(٢) سقط من نسخة.

وأما التنوين، فاختص من جملة أقسامها الخمسة بالاسم، ما ليس للترنم، فهي إذن، أربعة أقسام:

أحدها للتنكير، نحو: «صهٍ»، و «مهٍ»، و «دَجٍ»، و «سيبويهٍ»[1]، قيل: ويختص بالصوت واسم الفعل، وأما التنوين في نحو: «رُبَّ أحمدٍ، وإبراهيم»، فليس يتمحض للتنكير، بل هو للتمكن أيضا لأن الاسم ينصرف وأنا لا أرى معنى من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معًا، فربَّ حرف يفيد فائدتين، كالألف والواو في «مسلمان»، و «مسلمون» فنقول: التنوين في «رجل»، يفيد التنكير أيضًا، فإذا سمّيت بالاسم تمحضت للتمكن.

وإنما اختص تنوين التنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف.

وثانيها للتمكّن، ومعناه كون الاسم معربًا، فلا يمكن إلا في الاسم، وإنما لم يجعل لإعراب المضارع علامة لعروضه.

وإنما حذفت علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معربًا، لمشابهته للفعل الذي أصله البناء.

وثالثها للتعويض عن المضاف إليه، كـ «حينئذٍ»، و «مررت بكلٍّ قائمًا»، وسيجيء أن المضاف لا يكون إلا اسمًا.

ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم، نحو: «مسلمات»، على الأعرف من أقوالهم، ولا معنى له إلا في الاسم.

وإنما قالوا إنه تنوين مقابلة، إذ لو كانت للتمكن، لم تثبت[2] في قوله تعالى: ﴿مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة:١٩٨]، ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام، وليست عوضًا عن المضاف إليه ولا للترنم، فلم يبقَ إلا أن يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر، لأن هذا معنى مناسب، ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعًا للجر، كما في جمع المذكر، فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة تمام الاسم، وليس في النون شيء من معاني الأقسام الخمسة المذكورة، فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط، وليس فيها أيضًا شيء

(١) يقصد بتنوين التنكير هو التنوين الذي يدخل على الاسم فيصيره نكرة، مثل سيبويه حيث أنه علم منكر وليس سيبويه صاحب «الكتاب».
(٢) لأنه غير منصرف.

من تلك المعاني[١]، لكنهم حطوها عن النون[٢] بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون، لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها.

وقال الرَّبعيّ[٣] وجار الله: إنّ التنوين في نحو «مسلمات» للصرف، قال جار الله: وإنما لم تسقط في «عرفات»، لأن التأنيث فيها ضعيف، لأن التاء التي [كانت][٤] فيها لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيه[٥] علامة لجمع المؤنث.

وفيما قاله نظر، لأن «عرفات» مؤنث، وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها، لا متمحّضة للتأنيث ولا مشتركة، لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثًا، نقول: «هذه عرفات مباركًا فيها»، ولا يجوز: «مباركًا فيه»، إلا بتأويل بعيد، كما في قوله:

٢- ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبقالَها ....

---

(١) يعني الأربعة.

(٢) أي أقسام التنوين.

(٣) هو صاعد بن الحسن بن عيسى الربعي البغدادي، أبو العلاء: عالم بالأدب واللغة، قصاص، من الكتاب الشعراء، ولد بالموصل، ونشأ ببغداد، وانتقل إلى الأندلس حوالى سنة ٣٨٠ هـ، مصنف كتاب: «الفصوص» انظر الأعلام (١٨٦/٣)، ونفح الطيب (٧٢٦/٢)، وتذكرة النوادر (١٢٩).

(٤) في نسخة «فيها كانت».

(٥) في نسخة «فيها».

٢- فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا

البيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين في تلخيص الشواهد ص (٤٨٣)، وخزانة الأدب (٤٥/١)، والدرر (٢٦٨/٦)، وشرح التصريح (٢٧٨/١)، وشرح الأشموني (١٧٤/١)، وشرح ابن عقيل ص (٢٤٤)، والمعجم المفصل ص (٦٣٩).

اللغة: المزنة: السحاب الممطر، ودقت: قطرت وأنزلت المطر، أبقلت: أنبتت البقل.

المعنى: لم يسقط السحاب المطر ولم تخرج الأرض العشب.

الإعراب: **فلا:** الفاء بحسب ما قبلها، **لا:** نافية تعمل عمل ليس، **مزنة:** اسم لا مرفوع، **ودقت:** ودق: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، **ودقها:** ودق مفعول مطلق، وودق مضاف والهاء: ضمير مضاف إليه، **ولا:** واو حرف عطف، **لا:** نافية للجنس، **أرض:** اسم لا منصوب بالفتحة، **أبقل:** فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هي» **إبقالها:** إبقال: مفعول مطلق، وإبقال مضاف والهاء مضاف إليه وجملة ودقت ودقها: في محل نصب خبر لا، وجملة أبقلت إبقالها في محل رفع خبر لا النافية للجنس.

الشاهد: «**ولا أرض أبقل إبقالها**» حيث حذفت تاء التأنيث من الفعل أبقل وذلك للضرورة؛ لأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم مجازي التأنيث وهي «الأرض».

فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث «مصر» الذي هو بتأويل «البقعة».

والأولى عندي، أن يقال إن التنوين للصرف والتمكّن، وإنما لم يسقط في نحو: «من عرفات»، لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة، لم يحذفا لمانع. هذا، مع أنه جوَّز المبرد، والزجاج، ههنا، مع العلمية حذف التنوين وإبقاء الكسر؛ ويُروى بيت امرىء القيس:

٣- تَنَوَّرْتُها من أذْرعات وأهلُها ... بيثربَ أَدْنى دارها نَظَرٌ عالي

بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين، ويروى: «من أذرعاتَ»، كسائر ما لا ينصرف.

فعلى هذين الوجهين: التنوين للصرف بلا خلاف، والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العَلمية أيضًا.

وقال بعضهم: التنوين فيه عوض من منع الفتحة.

٣- تَنَوَّرْتُها من أذْرعاتٍ وأهلُها ... بيثربَ أُدْنى دارِها نظرٌ عالي

البيت من الطويل وهو لامرىء القيس في ديوانه ص (٣١)، وخزانة الأدب (٥٦/١)، والدرر (٨٢/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢١٩/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٤٤)، والمعجم المفصل ص (٧٤٨).

اللغة: تنورتها: رأيت نارها، أذَرعات: بلد في أطراف الشام.

المعنى: من فرط حب الشاعر لمحبوبته التي لا تغادر خاطره فهو يرى النار التي في بيت محبوبته على الرغم من تباعد المسافات بينهم.

الإعراب: تنورتها: تنور، فعل ماض، **والتاء**: تاء الفاعل، **والهاء**: ضمير في محل نصب مفعول به، **من أذرعات**: جار ومجرور متعلق بتنورتها، **وأهلها**: الواو استئنافية، **أهلها: أهل**: مبتدأ، وأهل: مضاف، والهاء مضاف إليه، بيثرب: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ تقديره موجودون، **أدنى**: ظرف مكان، وأدنى مضاف، **ودارها**: مضاف ومضاف إليه، **نظر**: مبتدأ مؤخر، **عالي**: نعت لنظر، وشبه الجملة متعلقة بخبر محذوف تقدير كائن، وجملة أهلها بيثرب استئنافية في محل نصب حال، وجملة أدنى دارها استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: من أذرعات: حيث يجوز فيها حذف التنوين وإبقاء الكسر، ويجوز التنوين، ويجوز وجه ثالث بفتح التاء في مثله مع حذف التنوين، ويروى «من أذرعات» كسائر ما لا ينصرف فعلى هذا التنوين للصرف بلا خلاف، والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية، وقال بعضهم: التنوين فيه عوض من منع الفتحة.

وأما تنوين الترنم، فهو في الحقيقة لترك الترنّم، لأنّه إنما يؤتَى به إشعارًا بترك الترنم عند بني تميم في رويّ مطلق، وذلك أن الألف والواو، والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المدّ، فيبدل منها التنوين لمناسبته إيّاها إذا قصد الإشعار بترك الترنم لخلوّ التنوين من المدّ، وهذا التنوين يلحق الفعل أيضًا والمعرَّف باللام، قال:

٤- أقِلّي اللّومَ عاذِلَ والعتابَنْ وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ

ولم يسمع دخولها الحرف، ولا يمتنع ذلك في القياس نحو: «نَعَمنْ»، في القافية.

وقد يلحق عند بعضهم الرويّ المقيد، فيخصّ باسم الغالي، لأن الغلوّ تجاوز الحدّ، وحدّ هذا التنوين أن يكون بدلاً من حرف الإطلاق دلالةً على ترك الترنم، فإذا دخل القافية المقيّدة، فقد جاوز حدَّه، ويخرج به الشعر أَيْضًا[1] عن الوزن،

٤- أقِلّي اللّومَ عاذِلَ والعِتابَنْ وقُولي إن أَصَبْتُ لَقَد أصابَنْ

البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص (٨١٣)، وخزانة الأدب (٦٩/١)، والخصائص (٩٦/٢)، والدرر (١٧٦/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٣٤٩/٢)، وشرح الأشموني (١٢/١).

اللغة: وأقّلى أمر من الإقلال من القَلة، واللوم بالفتح العذل، وعاذل - بفتح اللام - منادى مرخم أصله يا عاذلة، والعتابن عطف على اللوم.

المعنى: اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف؛ فإني لن أستمع لما تطلبين: من الكف عما آتى من الأمور، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعل.

الإعراب: «**أقلى**» فعل أمر من الإقلال مسند الياء التي لمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع « **اللوم** » مفعول به لأقلى « **عاذل** » منادى مرخم حذفت منه أداة النداء مبنى على ضم الحرف المحذوف في محل نصب وأصله يا عاذلة « **والعتابا** » الواو عاطفة حرف مبنى لا محل له من الإعراب، والعتابا معطوف على اللوم. وقولى: فعل أمر، والياء فاعله « **إن** » حرف شرط « **أصبت** » فعل ماض من فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله، وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للمتكلم، وبكسرها على أنها للمخاطبة « **لقد أصابا** » جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير إن أصبت فقولى لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لهما من الإعراب معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد: **في العتابن وأصابن**؛ لأن أصلهما العتابا وأصابا فجيء بالتنوين بدلا من الألف؛ لأجل قصد الترنم. نص عليه بنا يعيش.

(١) سقط في نسخة.

فهو غَالٍ بهذا الوجه أيضًا، وهو، كقوله:

٥- وقاتِمِ الأعماق خاوي المخْتَرَقنْ

فيفتح ما قبل النون تشبيهًا لها بالخفيفة، أو يكسر للساكنين؛ كما في «حينئذٍ»، على ما يجيء في آخر الكتاب.

وإنما [أُلحق بالرويّ][(١)] المقيد تشبيهًا له بالمطلق.

وإنما اختص كون الشيء مسندًا إليه بالاسم[(٢)]، لأن المسند إليه مخبرَ عنه، إمَّا في الحال أو في الأصل، كما ذكرنا، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه

٥- **وقاتِمِ الأعماقِ خاوى المخْتَرَقنْ**

البيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤، والأشباه والنظائر (٢/٣٥)، والأغاني (١٠/١٥٨)، وجمهرة اللغة ص (٤٠٨،٦١٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٦٤).

اللغة: والواو فيه واو رب أي: ورب: « قاتم الأعماق » السكيت: يقال: أسود قاتم وقاتم من قَتَمَ يقتم من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ، ومن قَتَمَ يقتم من باب علم يعلم قتما وقتمة، والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما يعد من أطراف المفازة، والخاوى بالخاء المعجمة: من خوى البيت إذا خلا عن الساكن والبطن من الطعام، والمخترق: الممر الواسع المتخلل للرياح، لأن المار يخترقه، مفتعل من الخرق وهو المفازة الواسعة تنخرق فيها الرياح.

والمعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتي وسرت فيها يريد أنه شجاع يريد الاحتمال أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الإعراب: «**وقاتم**» الواو واو رب، وقاتم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف « **الأعماق** » مضاف إليه «**خاوى** » صفة لقاتم، وخاوى مضاف و « **المخترق** » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المتبدأ جملة من فعل ماض وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

تَنَشَّطَتْهُ كلُّ مِغْلاَةِ الوَهَنْ

الشاهد فيه: قوله: المخترقن حيث أدخل عليها التنوين مع اقترانها بأل، ولو كان هذا التنوين يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل.

(١) في نسخة: ألحق في الروى.

(٢) فإن قيل كيف يصح جعل الإسناد إليه خاصة للاسم مع شموله له فيكون منعكسًا قلنا لا شمول ولا انعكاس ولذلك احتاج من عرف الاسم بما يصح أن يحدث عنه إلى أن يقول أو يكون في معنى ما يصح أن يحدث عنه ليدخل فيه الأسماء اللازمة الظرفية.

مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنًا، والحرف لا يدل على معنى في نفسه؛ ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم، وأما نحو: «ضَرَبَتْ»، و«ضَرَبَا»، و«ضربوا»، فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع إلى الاسم، وكذا التصغير في نحو قوله:

٦- يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنّ لنا مِنْ هؤليّاء بين[1] الضال والسَّمُر

راجع إلى المفعول المتعجَّب منه، أي: هن مُلَيِّحات. والتصغير للشفقة، نحو: «يا بنيَّ»، فهو شيء موضوع غير موضعه، كما أن التأنيث في «ضَرَبَتْ» في غير موضعه.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، على تأويل: ارجعني،

٦- يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا مِن هَؤُلَيَّاء بين الضَّال والسَّمُر

البيت من البسيط وهو للمجنون في ديوانه ص (١٣٠)، والدرر (٢٣٤/١)، وخزانة الأدب (٢٣٧/١)، وشرح الأشموني (٣٦٦/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٩٠/١)، وشرح المفصل (١٣٥/٥)ب، والمعجم المفصل ص (٤٤٣).

اللغة: أميلح: تصغير أملح، وهو فعل تعجب من الملاحة وهي البهجة وحسن المنظر، والغزلان: جمع غزال، شدن: بتشديد النون إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه، وهؤلياء: تصغير هؤلاء، الضال: جمع ضالة وهو السدر البرى، والسمر: جمع سمرة وهي شجرة الطلح.

المعنى: الشاعر معجب بالنسوة الصغار فشبههم بالغزلان التي قويت واشتدت واستغنت عن أمها فتأكل العشب والنبات.

والإعراب: يا: حرف تنبيه، **ما:** حرف مبنى في محل رفع مبتدأ، أمِلح: فعل ماض فعل التعجب مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره «**هن**»، **غزلانًا**: مفعول به منصوب بالفتحة، **شدن:** شدن: فعل ماضى مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **لنا:** جار ومجرور متعلق بشدن، **من هؤلياء:** جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لغزلان، **وبين:** مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، الضال: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والسمر: الواو حرف عطف، والسمر معطوف.

الشاهد: أميلح: حيث صغر «أميلح» فعل التعجب، مما يستدل به على اسمية أفعل، فالتصغير من خصائص الأسماء.

(١) في نسخة هوليائكن الضال.

ارجعني ارجعني وقول الحجّاج[١]: «يا حرسيّ اضربا عنقه»[٢]، أي: اضربْ، اضربْ، فليس الأول بجمع والثاني بتثنية، إذ التثنية ضمّ مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى، والجمع ضمّ مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى، و «ارجعونى[٣]»، و «اضربا» بمعنى التكرير كما ذكرنا، والتكرير ضمّ الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إيّاه في المعنى للتأكيد والتقرير.

والغالب فيما يفيد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعدًا، لكنهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث إنّ التأكيد اللفظيّ، أيضًا، ضمّ شيء إلى مثله في اللفظ وإن كان إيّاه في المعنى.

أيضًا[٤] فقوله: «اضربا عنقه»، مثل «لبّيكَ»، و «سعْديكَ»، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به.

واختصّ الإضافة، أعني كون الشيء مضافًا بالاسم، لأن المضاف إمَّا متخصّص كما في «غلام رجل»، وإما متعرّف، كما في «غلام زيد»، والتعرُّف والتخصّص من خصائص الاسم، كما مرَّ في لام التعريف.

وأمّا الإضافة في نحو: «ضارب زيد»، و «حسن الوجه»، و «مؤدّب الخدام»، وإن لم تخصّص المضاف ولم تعرّفه، فهي فرع الإضافة المحضة، فلا يكون المضاف أيضًا في مثلها إلا اسمًا.

ولم يذكر المصنف من خواصّ الاسم كونه مضافًا إليه، لئلاً يرد عليه مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾ [المائدة: ١٠٩]، من إضافة الظروف إلى الأفعال، وعدَّه بعضهم من خواصّه أيضًا، واعتذروا عن ألاّ يراد المذكور بأن

---

(١) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد قائد، داهية، سفاك خطيب، ولد ونشأ في الطائف، وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملك بن مروان، فكان في عديد شرطته... وأخبار الحجاج كثيرة، مات بواسط، وأجرى على قبره الماء فاندرس. وكتب في سيرته «سيف بني مروان، الحجاج» انظر الأعلام (١٦٨/٣)، ومعجم البلدان (٣٨٢/٨) ووفيات الأعيان (١٢٣/١)، والمسعودي (١٠٣/٢).

(٢) الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لأنه قد صار اسم جنس فنسب إليه، ولا تقل حارس إلا بقصد معنى الحراسة دون الجنس.

(٣) في نسخة «ارجعون».

(٤) سقطت في نسخة.

المضاف إليه في الحقيقة: المصدر المدلول عليه بالفعل، أي: يوم جمع الله؛ قيل: والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر: تعرُّف المضاف به مع خلوّ الفعل من التعريف، نحو: «أتيتك يومَ قدم زيد الحارّ، أو البارد»، وأمّا أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم.

والظاهر أن المضاف إليه لفظًا في نحو: «يوم قدم زيد»: الجملة الفعلية، لا الفعل وحده، كما أن الاسمية في قولهم: «أتيتك زمنَ الحجّاجُ أميرٌ»، هي المضاف إليها، وأمّا مِن حيث المعنى، فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين.



المُعرب من الأسماء

١ – تعريف المعرب

قال ابن الحاجب:

وهو معرب ومبنيّ، فالمعرب: المركّب الذي لم يشبه مبنيّ الأصل.

قال الرضيّ:

هذا حدّ معرب الاسم لا مطلق المعرب، لأنه في صنف الأسماء، فلا يذكر إلا أقسامها، فكأنه قال: الاسم المعرب هو الاسم المركّب، وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم.

ولفظ « المركّب » يطلق على شيئين: على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخَر، كما يقال في: « ضرب زيد »، مثلاً: إنَّ « زيدًا » مركّب إلى « اضرب »، و « ضرب » مركّب إلى « زيد » ، فهما مركبان، ويطلق على المجموع، فيقال: « ضرب زيد »، مركّب من « ضرب » ومن « زيد ».

وهذا كما تقول مثلاً[1] لأحد الخفّين هو زوج الآخر، وتقول لهما معًا: زوج، ومراد المصنف: المعنى الأول؛ وليس بمرضيّ، لأن المركب في اصطلاحهم، في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزأيه، أو أجزائه، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبًا من شيئين فصاعدًا، كـ « خمسة عشر » ونحوه؛ وهذا دأب المصنف: يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظًا غير مشهورة في المعنى المقصود، اعتمادًا منه على عنايته، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر.

ثم، وإن نزلنا عن هذا المقام، وسلّمنا أن المركّب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء، فليس كل اسم مركّب إلى غيره غير مشابه لمبنيّ الأصل معربًا، بل الاسمُ المركب إلى عاملّه؛ ألا ترى أن المضاف اسم مركّب إلى المضاف إليه، ولا يستحقّ بهذا التركيب إعرابًا، بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي، لأن المضاف عامله، على قول، أو الحرف المقدر، على الآخر، كما يجيء؛ وكذا

(١) سقطت في نسخة.

التابع مع متبوعه، لا يستحق أحدُهما بهذا التركيب إعرابًا معينًا، وكذا أسماء الحروف الموجودة في أوائل السور، نحو: « حم »، و « يس ».

قوله: « مبنيّ الأصل »، هذا أيضًا من ذاك، لأنه اصطلاح محدَّد[١] منه مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر، على ما فسَّره في الشرح.

وإن أخذنا لفظ « المبنيّ الأصل » على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور، دخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة[٢]، إذ أصل جميع الأفعال البناء على ما ذهب إليه البصريّة؛ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول[٣] والمصدر، وجميع باب ما لا ينصرف.

بَلَى، إن اختار مذهب الكوفيّين من كون المضارع أصيلاً في الإعراب كالاسم، لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه، لم يرد عليه ما ذكرنا.

ولا يرد على تفسيره « المبنيّ الأصل » بالحرف والماضي والأمرِ المصدرُ في نحو: « أعجبني ضرب زيد عَمرًا أمس »، وذلك بأن يقال: المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع « أن »، أي: أن ضَرَب، وإلاّ لم يعمل، فهو مشابه للماضي مع أنه معرب؛ - لأن مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله، لا مشابهته للماضي، بدليل أنه يعمل وإنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإنما ذكر في حدّ المعرب التركيب، وكونه غير مشابه لمبنيّ الأصل؛ احترازًا من قسمي المبنى؛ وذلك لأن الاسم إما أن يبنى لعدم موجب الإعراب، أعنى المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة، وهو الأسماء المعدَّدة تعديدًا، كأسماء العدد، نحو: « واحد »، « اثنان »، « ثلاثة »، وأسماء حروف التهجِّي، نحو: « ألف »، « با »، « تا »، « ثا »، ونجو: « زيد »، «بكر»، «عمرو »، والأصوات، كـ « نخ » و « هدع »[٤].

---

(١) فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين أن يقال هذا مبنى الأصل، وهذا أصله البناء إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء وذلك بحسب الأصالة دون العروض المتبادر من الثاني أن أصله أن يبنى سواء بنى كما هو أصله أو عرض له الأعراب ويندفع ما أورده وينحصر مبنى الأصل في الأمور الثلاثة والجملة من حيث هى جملة.

(٢) ودخل فيه أيضًا الجملة من حيث هى جملة.

(٣) أي يخرج هذه الأسماء المعربة عن حد المعرب.

(٤) نخ: اسم صوت لإناخة البعير، وهدع: اسم صوت لتسكين صغار الإبل.

والمعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب، فلهذا قال: المركب، أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب، فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب، ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين، تحقيق الكلام في الأسماء المعددة تعديدًا، إن شاء الله تعالى.

وإما أن يُبنى مع حصول الموجب للإعراب، لوجود المانع منه، والمانع مشابهته للحرف أو للفعل على ما يجيء في باب المبني، وذلك في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال، والمركبات، وبعض الظروف على ما يأتي؛ فقوله: «الذي لم يشبه مبنيَّ الأصل » يُخرج هذه الأسماء.

وإنما صحّ الاحتراز بالجنس أيضًا، لكونه أخصَّ من الفصل بوجه.

٢ - حكم المعرب من الأسماء

قال ابن الحاجب:

وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

قال الرضيّ:

هذا الذي جعله المصنف بعدَ تمام حدِّ المعرب حكمًا من أحكامه لازمًا له، جعله النحاة حدَّ المعرب، فقالوا: المعرب: ما يختلف آخره باختلاف العامل.

قال المصنف: وهو الحق، يلزم منه الدور، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذي يصح لغة. ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أوّلاً، فإن حدَّدنا المعرب باختلاف العامل، كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقّف كلّ محدود على حدّه، فيكون دورًا[1].

هذا إن قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميَّز عند المنشيء للكلام، فيعطيه بعد تعقّل حقيقته حقَّه من اختلاف الآخر.

أمّا إن عُرِف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في

---

(١) ولا يندفع الدور بما يقال أن الموقوف على معرفة المعرب هو الاختلاف الحاصل في كلام المنشيء والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلامهم وذلك لأن حصول الاختلاف في كلام المنشيء مطابقًا لما في كلامهم هو المقصود، الأصلي من معرفة المعرب، لكن معرفة المعرب إنما يترتب عليها ذلك الحصول إذا حصل منها أولاً معرفة الاختلاف الحاصل.

كلام صحيح موثوق به، كالقرآن وغيره، جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف، لعدم توقّف معرفته، إذن ، على معرفة المعرب.

إن قيل: أيّ فرق بين المعرب والمبنيّ في الحكم المذكور؟ فإن المبني أيضًا، يختلف تقديرًا، وذلك في أحد قسميه، أعني المركب منه مع العامل، نحو: «جاءني هؤلاء »، فهو مثل: « جاءني قاضٍ »؟

فالجواب: أن المعرب يختلف آخره تقديرًا، أي يقدَّر الإعراب على حرفه الأخير، ولا يظهر، إمَّا للتعذّر، كما في المقصور، أو للاستثقال، كما في المنقوص، بخلاف المبنيّ، فإن الإعراب لا يقدر على حرفه الأخير، إذ المانع من الإعراب في جملته، وهو مناسبته[1] للمبنيّ، لا في آخره، نحو: « هؤلاء »، و « أمس »، وقد يكون في آخره أيضًا كما في جملته، نحو: « هذا »، فلهذا يقال في نحو: «هؤلاء»، إنه في محل الرفع أي في موضع الاسم المرفوع، بخلاف المقصور في: « جاءني الفتى »، فإنه يقال: إن الرفع مقدر في آخره.

قوله: « لفظًا أو تقديرًا » مصدران بمعنى المفعول، أي يختلف آخره اختلافًا ملفوظًا أو مقدّرًا، فهما نصب على المصدر، ويجوز أن يكون المضاف مقدرًا، أي: اختلاف لفظ أو تقدير.



(١) في نسخة «مشابهته».

معنى الإعراب في الاسم

قال ابن الحاجب:

الإعراب ما اختلف آخره به.

قال الرضيّ:

هذا تمام الحد، على ما يؤذن به كلامه في الشرح.

٤- علّة وضع الإعراب في الأسماء

قال ابن الحاجب:

ليدلّ على المعاني المعتورة عليه.

قال الرضيّ:

بيان لعلّة وضع الإعراب في الأسماء؛ والضمير في قوله: « آخره » للمعرب وفي قوله: « به » لـ « ما ».

قوله: « المعتورة » أي: المتعاقبة. قوله: « عليه » أي: على المعرب؛ قوله: «ليدل» فيه ضمير الاختلاف، أو ضمير « ما »[١] ويعني بـ « ما »: **الحركات** والحروف، ويدخل في عموم لفظة « ما » العامل أيضًا، لأنه الشيء **الذي يختلف** آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين[٢] ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة، ولهذا سمَّوه عاملاً.

ويمكن الاعتذار للمصنّف بناء علىظاهر اصطلاحهم، أعني أن العامل كالعلة الموجودة بأن يقال: « باء الاستعانة »: دخولها في الآلة أكثر منه في المُوجِد.

ولا يعترض على الحدِّ بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة وياء النسبة، وفتحه لأجل تاء التأنيث بأن يقال: الإعراب الذي كان على الآخر انتفى، لأجل ياء الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث، وانتقل إلى الياء

(١) إذا كان الاختلاف دالا على هذه المعاني كان هو الإعراب وهو باطل عند المصنف فالصواب أن الضمير لها.

(٢) ولا شك أن القطع إنما حصل من القاطع بهذه الآلة.

والتاء بتركبهما مع الاسم، وهذا تغير[1] في الآخر، وكذا في ألف المثنى ويائه[2]، وواو الجمع ويائه.

وذلك لأنه قال: الإعراب ما اختلف آخر المعرب به، والمعرب، كما ذكرنا هو المركب مع عامله، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع إلا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها، لأنك أخبرت مثلاً في قولك: «جاءني مسلمان»، عن المثنى، ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه، وكذا البواقي، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيًّا لعدم التركيب، فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف.

ولا يقال: إنّ الحدَّ غير جامع، لأن التغير[3] في نحو: «مسلمان» و«مسلمون»، ليس في الآخر إذ الآخر هو النون؛ وذلك لأن النون فيهما كالتنوين، فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف، فكذا النونان.

قال المصنف: إنما اخترت هذا الحد، وهو مختار عبد القاهر، على ما نسب إليه الأندلسيّ، على حدٍّ بعض المتأخرين: الإعراب اختلاف الآخر، لأن الاختلاف أمر لا يتحقّق ثبوته في الآخر حتى يسمَّى إعرابًا.

ولهم أن يقولوا: إنك أيضًا أثبتَّ الاختلاف من حيث لا تدري بقولك: ما اختلف آخره به، ولا يختلف آخر شيء بشيء إلا وهناك اختلاف، إذ الفعل متضمن للمصدر.

وقال: ولو ثبت الاختلاف أيضًا، فهو أمر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر، لا من كلّ واحد منها، إذ لو لزم آخر الكلمة واحدًا منها لم يكن هناك اختلاف، فالاختلاف شيء واحد، والإعراب بالاتفاق ثلاثة أشياء، فكيف يكون الإعراب اختلافًا.

---

(١) في نسخة «تغيير».

(٢) يعنى أن الفتح قبل الألف، والياء في المثنى والضم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الآخر أيضًا.

(٣) في نسخة «التغيير».

ولهم أن يقولوا: هذا منك بناء على أن معنى الاختلاف: انقلاب حركةٍ حركةً أخرى، وانقلاب حرف حرفًا آخر، والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد.

والحق أن معنى قولنا: « يختلف الآخر »، أي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل، فإن « زيد » مثلاً في حال الإفراد لم يستحق شيئًا من الحركات، فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع، فقد اختلف، أي انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر، وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة، وكذا انتقاله [من السكون][1] إلى الكسرة، فههنا ثلاثة اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها، وإن كانت داخلة في مطلق الاختلاف.

فالاختلاف إذن ثلاثة كالإعراب، والإعراب أيضًا هو الانتقالات المذكورة.

هذا إذا أعرب بالحركات، وإن أعرب بالحروف، فاختلاف الآخر، إذن أحد نوعين: أحدهما: ردّ حرف محذوف من الكلمة فقط، أو ردُّه مع القلب، كما إذا أردت مثلاً إعراب « أب » بالحروف، رَدَدْت عليه الواو المحذوفة رفعًا، ورددتها وقلبتها ألفًا في النصب، وياءً في الجر.

وثانيهما: جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه، إعرابًا أيضًا، أو جعله مع القلب إعرابًا، كما جعلت الألفَ والواوَ المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو: « مسلمان » و « مسلمون »، علامتي الرفع أيضًا، وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر؛ وكذا « فوه »، و « ذو مال »، فقد اختلف حال الواو والألف رفعًا، لأنهما صارا لشيئين بعد ما كانا لشيء واحد.

وينبغي أن يقدَّر كل واحدة من الكسرتين في نحو: « إن المسلمات »، و«بالمسلمات »، غير الأخرى، فالاختلاف في آخره ثلاثة، فهما كضمتي « فُلك » مفردًا، و « فُلك » مجموعًا.

وكذا فتحتا نحو: « إنَّ أحمدَ »، و « بأحمدَ »، وياءا: « إن المسلمَينِ » و«بالمسلمَينِ »، و « إن المسلمِينَ » ، « بالمسلمِينَ ».

وليس كذا ألف المثنى وواو المجموع، إذا جُعلتا إعرابًا، لأن علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما.

---

(١) سقط في نسخة.

فتبيَّن لك بهذا أن الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب، وهو هو، ولو جعلنا أيضًا الاختلاف تحوّل حركةٍ حركةً، أو حرفٍ حرفًا، كما فهم المصنف، فهي أيضًا ثلاثة اختلافات بحسب المحوّلات: تحوّل الضمة فتحة، وتحوّل الضمة كسرة، وتحوّل الفتحة كسرة، وكذا في الحروف.

ولو جعلنا تحوّل الضمة فتحة غير تحوّل الفتحة ضمّة، حصلّ ستة اختلافات، والحقّ أن معنى الاختلاف ما ذكرنا أوَّلاً، وهو ثلاثة.

وقال أيضًا: لو كان الإعراب هو الاختلاف، لزم أن يكون الاسم في أول تركيبه، غير معرب، كما لو جعل، مثلاً، « زيد » اسمًا لشخص، ثم ركّب مع عامله أول تركيب، نحو: « جاءني زيد »، فلا اختلاف، إذ لم تتحوّل حركة إلى حركة بعد.

والجواب أن معنى الاختلاف، كما ذكرنا، انتقال الآخِرِ من السكون إلى حركة ما، ففيه إذن اختلاف.

ثم تقول[1] : ولو فسَّرنا الاختلاف، أيضًا، بانقلاب حركةٍ حركةً، لكان الإلزام مشتركًا بينه وبين النحاة، لقوله: ما اختلف آخره به؛ فمالم تنقلب حركةٌ حركةً، لم يكن ما اختلف آخره به.

فإن قال: أردت ما يكون به الاختلاف، إذا كان.

قيل: العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد: ما يختلف آخره به، لا ما اختلف.

قوله: « ليدل على المعاني » تعليل لوضع الإعراب في الأسماء.

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين:

أحدهما: أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر، كمعاني الكلم المشتركة، نحو: « القرء » في الطهر، والحيض؛ و « ضَرَب » في التأثير المعروف، والسَّير، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها، و « من » للابتداء والتبيين والتبعيض، فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين، أو المعاني عن الآخر، لأن جاعله لأحد المعنيين، واضعًا كان، أو مستعملاً، لم يراع فيه المعنى الآخر، حتى يخاف اللبس، فيضع العلامة لأحدهما.

---

(١) في نسخة «نقول».

والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر أو الأُخر، فلابدَّ للطارئ إن لم يلزم، من علامة مميزة له من المطروء عليه، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة[1]، دون الحقيقة، وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يطلبَ له أخف العلامات، بل قد تغيَّر له صيغة الكلمة، كما في التصغير والجمع المكسّر والفعل المسند إلى المفعول؛ كـ «رُجيل»، و «رجال»، و «ضُرِب»؛ وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة، كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرَّف، نحو: «مسلمان»، و «مسلمون»، و «مسلمات»، و «زيديّ»، و «مسلمة»، و «المسلم».

وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلّة، كالوصف الدال على معنى في موصوفه، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف.

وإن كان طرءان المعنى لازمًا للكلمة، فإن كان الطارئ معنى واحدًا لا غير، ككون الفعل عمدةً فيما تركب منه ومن غيره، فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تطلب للملتبس بغيره.

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء، فاللائق بالحكمة أن يُطلب له أخف علامة تمكُّن لازمة ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى، كما اقتصر في المضاف والموصوف، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما، بخلاف ما نحن فيه.

فاحتاطوا في هذا النوع أتمَّ احتياط، حتى إنّ بعدَما طرأ بسببه المعنى كأنَّ هناك علامة لازمة للكلمة الدالّة على معناها الطارئ.

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم، لأنه بعد وقوعه في الكلام لابدَّ أن يعرض فيه: إما معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجُعِل علامته أبعاض حروف المد التي هى أخف الحروف، أعنى الحركات، وجُعلت في بعض الأسماء حروف المد، وهى الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون، لعلّة نذكرها في كل واحد منها، ولم تُجتلب حروف مدّ أجنبية لما قصد ذلك، بل جعلت في الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة، وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية

(١) فإن المستعمل في المعنى المجازى لابد له من ملاحظة المعنى الحقيقي فلابد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج إلى اعتبار قرينة إجمالاً.

والجمع علامتين؛ كل ذلك لأجل التخفيف، وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات، للعُمَد، وهى ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ، والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني حروف الجر.

وإنما جُعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفّها، لكون الفضلات أضعف من العُمَد وأكثر منها.

ثم أُريدَ أن يُميَّز بعلامة، ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر، فمُيِّز به مع كونه منصوب المحلّ لأنه فضلة.

فصار معنى كون الاسم مضافًا إليه معنى العمدة بحرف: معنى آخر منضمًا إلى المعنيين المذكورين علامته الجرّ، فإن سقط الحرف، ظهر الإعراب المحلّي في هذه الفضلة، نحو: « اللّهَ لأفعلنَّ »، فإذا عطف على المجرور، فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر، وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، بالنصب، فإن سقط الجارّ مع الفعل لزومًا كما في الإضافة، زال النصب المقدّر، كما سيجيء.

ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمِّي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام وكذا: العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي[1] والفراء[2] إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر.

---

(١) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، الكوفي، أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، ولد في إحدى قراها، وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية وسكن بغداد، وتوفى بالرى عن سبعين عامًا وهو مؤدب الرشيد. وله تصانيف منها « معاني القرآن » و « المصادر » و «الحروف » و « القرآت » و « النوادر » ... انظر الأعلام (٤/٢٨٣)، وغاية النهاية (١/٥٣٥)، وابن خلكان (١/٣٣٠)، وتاريخ بغداد (١١/٤٠٣).

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بنى أسد أبو زكرياء، المعروف =

واختلف في ناصب الفضلات، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخرَ صار فضلة[1] ، فهما معًا سبب كونها فضلة، فيكونان أيضًا سبب علامة الفضلة.

وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وليس ببعيد، لأنه جعل الفعل الذي الجزء الأول بانضمامه إليه كلامًا، فصار غيره من الأسماء فضلة.

وقال البصريون: العامل هو الفعل نظرًا إلى كونه المقتضي للفضلات، وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهَّد المذكور.

وجُعل الحرف الموصل لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملاً للجر في ظاهر الفضلة إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافًا إليه تلك العمدة.

ثم قد يحذف حرف الجر لزومًا مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم كما يجيء في باب الإضافة، فيزول النصب المحلّي عن المجرور لفظًا، لكون الناصب، أي الفعل مع الفاعل، محذوفًا نسيًا منسيًّا مع حرف الجر الدال عليه، فكأن أصل: « غلامُ زيدٍ »: غلامٌ حصل لزيد، فإذا حذف الجار، قام الاسم المراد تخصيصه أوتعريفه، مقامَ الحرف الجار لفظًا، فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره، ومعنًى أيضًا، لدلالته على معنى اللام في نحو: « غلام زيد »، إذا هو مختص بالثاني، وعلى معنى « مِن » في نحو: « خاتم فضّة »، إذ هو مبيَّن بالثاني، فيحال عمل الجر على هذا الاسم، كما أحيل على حرف الجر، كما يجيء.

فأصل الجر أن يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة، ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة، ويبقى علمًا للمضاف إليه فقط: أحدهما فيما أضيف إليه الاسم، والثاني في المجرور إذا أسند إليه، نحو: « مُرَّ بزيد »، والأصل فيهما أيضًا ذلك كما بيَّنا.

= بالفراء، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة، ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها... وكان مع تقدمه في اللغة فقيهًا متكلمًا... من كتبه « المقصور والممدود » و « المذكر والمؤنث » و « الأيام والليالي » و « الحدود » ، انظر الأعلام (١٤٥/٨)، وإرشاد الأريب (٢٧٦/٧)، ومفتاح السعادة (١٤٤/١).

(١) أي ما عداها من متعلقات الفعل.

وكان قياس المستثنى غير المفرغ، بـ « إلاّ »، والمفعول معه: الجرّ أيضًا، إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين، لكن لما كان الواو في الأصل للعطف، وغير مختص بأحد القبيلين، وكان « إلاّ » يدخل على غير الفضلة أيضًا، كالمستثنى المفرغ، لم يروا إعمالهما، فبقى ما بعدهما منصوبًا في اللفظ.

هذا، وأما الحروف فلا يطرأ علي معانيها شيء، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ أُخَر، كما مرَّ في حدّ الاسم.

وأما الأفعال، فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ، كما مرّ. بَلَى، قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحد المعنيين الملتبسين، كما في قولك: « ما بالله حاجة فيظلمَك »، على ما يجيء في قسم الأفعال، فاعتبر ذلك الكوفيون، وقالوا إعراب المضارع أصليّ، لا بمشابهته للاسم ، خلافًا للبصريين على ما يجيء في بابه.

فظهر بهذا التقرير أن الأصل في الإعراب: الأسماء دون الأفعال والحروف، وأن أصل كل اسم أن يكون معربًا.

فإن قيل: كيف حكم بذلك، وأصل الأسماء الإفراد، وهي في حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب، كما تقدم في الأسماء المعدودة[1] ؟

قلتُ: إنما حكم بذلك لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارض لها، لكون استعمالها مفردة عارضًا لها غير وضعيّ!

وقد خرج من عموم قولهم: أصل الأسماء الإعراب صنفان منها:

أحدهما أسماء الأصوات، كـ « نـخْ »[2] ، و « جَـهْ »[3] ، و « دَجْ »[4]، و «ده»[5] ؛ لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة، لأنها لم تكن في الأصل كلمات، كما يجيء في بابها، والثاني أسماء حروف التهجِّي لأنها كالحكاية لحروف التهجّي التي ليست بكلم، ومن ثَمَّ كانت أوائلها تلك الحروف المحكيّة، إلاّ لفظة « لا »، فإنهم لما لم يمكنهم النطق بالألف الساكنة، توصّلوا إليه باللام

---

(١) في نسخة «المعددة».

(٢) نخ: اسم صوت لإناخة الإبل.

(٣) جه: اسم صوت لزجر الإبل.

(٤) دج: اسم صوت لزجر الدجاج.

(٥) ده: اسم صوت لزجر الإبل.

المتحركة، كما توصّلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة أعني الهمزة.

وأما «ألف»، فهو اسم الهمزة لأن أوله الهمزة، فينبغي أن تقول: «لا» ولا تقول: «لام ألف»، وأما قوله:

٧- تُكَتِّبان في الطريق لامَ الفْ

فمقصوده: اللام والهمزة، لا صورة «لا».

ولو نظر الواضع في الصنفين إلى وقوعهما مركَّبين، لكانا معربين في نظره، فلم يجز أن يصوغهما على أقل من ثلاثة أحرف، لأنك لا تجد معربًا على أقل من ثلاثة أحرف إلا وقد حذف منه شيء، كـ «يد»، و «دم» وقد صاغ كثيرًا منهما على حرفين، كـ «نخ»، و «جه»، و «با»، و «تا»، و «ثا»، وإنما صاغ على أقلّ من ثلاثة ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مشابهًا للحرف، كـ «ما»، و «مَن»، وتاء الضمير، وكافِه، فعلم أنه يُبنى لثبوت علّته، فجوّز بناؤه على أقل من ثلاثة.

٧- أَقْبَلتُ من عندِ زيادٍ كالخرفْ تخُطُّ رجلايَ بخطٍّ مختَلِفْ

تُكَتِّبانِ في الطريق لامَ الفْ

البيت من الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (١/٩٩)، والخصائص (٣/٢٩٧)، والدرر (٥/١١٣)، وسر صناعة الإعراب ص (٦٥١)، وشرح شواهد الشافية ص (١٥٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٢٣)،والمعجم المفصل ص (١٢٠٣).

اللغة: الخرف: الذي فسد عقله لكبر أو نحوه، وتخط: تعلم.

المعنى: أنه خرج من عند صديقه يترنح فتخط رجلاه خطا كالألف تارة وكاللام تارة أخرى يريد أنه لا يمشي على استقامة.

الإعراب: أقبلت: أقبل فعل ماض، **والتاء**:فاعل، **من عند**: جار ومجرور متعلق بأقبلت، **عند** مضاف **وزياد**: مضاف إليه، **كالخرف**: جار ومجرور حال للفاعل، **تخط**: فعل مضارع، **رجلاي**: رجلا: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، **ورجلا**: مضاف والياء مضاف إليه، **بخط**: جار ومجرور متعلق بتخط، **ومختلف**: صفة لخط، وجملة تخط في محل نصب حال، **تكتبان**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف المثنى ضمير في محل رفع فاعل، **في الطريق**: جار ومجرور متعلق بتكتبان، لام **ألف** مفعول به، وجملة تكتبان في محل نصب حال.

الشاهد: «لام ألف» حيث نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولك ثلاثة أربعة حين تصل الثلاثة بما بعدها.

ثم نقول: لا يلزم الكسائي والفراء ما ألزما في ترافع المبتدأ والخبر، من أنه يجب تقدّم كلّ واحد من المبتدأ والخبر على الآخر، لأنه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه، لأن المتقدّم على المتقدّم على الشيء متقدّم على ذلك الشيء.

وإنما لم يلزمهما ذلك، لأن العامل النحويّ ليس مؤثّرًا[1] في الحقيقة، حتى يلزم تقدّمه على أثره، بل هو علامة كما مرّ، ولو أوجبنا أيضًا تقدّمه لكونه كالسبب كما مرَّ، قلنا: إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه، متأخّر عنه من وجه آخر، فإذا اختلف[2] الجهتان، فلا دور: أما تقدم المبتدأ، فلأن حق المنسوب أن يكون تابعًا للمنسوب إليه وفرعًا له، وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخرًا في الوجود، إلا أنه متقدم في القصد، وهو العلة الغائيَّة وهو الذي يقال فيه: أول الفكر آخر العمل، فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه، فترافُع المبتدأ والخبر، إذن، كعمل كلمة الشرط والشرط، كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى: ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُوا**﴾ [الإسراء: ١١٠]، فأداة الشرط متقدمة على الشرط، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العُمَد، فالمبتدأ والخبر، على هذا التقدير، أصلان في الرفع، كالفاعل، وليسا بمحمولين في الرفع عليه، وهو مذهب الأخفش، وابن السراج.

ولا دليل على ما يُعزى إلى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل، ولا على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع.

وعلى التقرير المذكور: التمييز، والحال، والمستثنى الفضلة، أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه، كما هو مذهب النحاة.

ولما كان مستنكرًا في ظاهر الأمر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الأذهان من تقدم المؤثر على الأثر، واستحالة تقدم الشيء على مؤثره، ضعف عملهما، فَنَسخ عملَهما كثير مما دخل عليهما مؤثرًا فيهما معنًى، كـ «كان»، و «ظنّ»، و «كاد»، و «إنَّ» وأخواتها، و «ما»، و «لا» التبرئة، على ما يجيء في

(١) فإن قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على أثره تقدمًا بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هنا.

(٢) في نسخة اختلفت.

أبوابها، فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة، وهي اسم «إن» و«لا» التبرئة، وخبر «كان» و«كاد» ومفعولاً «ظن»؛ ووجه مشابهتهما للفضلة يجيء في أبوابها.

وإنما جاز تقدم كل واحد من جزأي الجملة الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر، والعامل مقدم الرتبة على معموله، لكن الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر، وإن كان الخبر [مقدمًا في العناية](١)، ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل، لأن الفاعل معمول للفعل وليس عاملاً فيه، كما كان المبتدأ في الخبر.

ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي أعني ما بعد العامل، لكونها فضلات.

فظهر لك أن أصل الأسماء الإعراب، فما وجدتَ منها مبنيًّا فاطلب لبنائه علّة، كما نذكره في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال، والكنايات وبعض الظروف.

وأما أسماء الأصوات، وأسماء حروف التهجي، فبناؤهما أصلي ولا يحتاج إلى تعليل، وإعرابهما في نحو قوله:

٨- تداعَيْنَ باسمِ الشِّيْبِ في مُتَثَلِّمِ

---

(١) في نسخة «متقدمًا في الغاية».

٨- تداعَيْنَ باسم الشِّيب في مُتَثلِّم جوانبُهُ من بَصْرَةٍ وسلام

البيت من الوافر وهو لذى الرمة في ديوانه ص ١٠٧٠، وإصلاح المنطق ص (٢٩)، ولسان العرب (٥١٤/١)، وجمهرة اللغة ص (٣١٢)، وشرح الأشموني (٤٩٤/٢)، والمعجم المفصل (٩٠٣).

اللغة: الشيب: وهو الصوت الذي تصدره البعير، المتثلم: المنكسر، بصرة: الحجارة الرخوة فيها بياض.

المعنى: هذه الإبل أحدثت صوتًا بمشافرها فاجتمعن على هذا الحوض المتهدم.

الإعراب: تداعين: فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون فاعل، **باسم:** جار ومجرور متعلق بتداعين، واسم مضاف **والشيب** مضاف إليه، **في متثلم:** جار ومجرور متعلق بتداعين، **جوانبه:** جوانب : مبتدأ مرفوع بالضمة، وجوانب مضاف والهاء مضاف إليه، **من بصرة،** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لجوانبه، **وسلام:** الواو حرف عطف، سلام معطوف على بصرة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لمتثلم. =

وقوله:

٩- إذا اجْتَمَعوا على ألفٍ وواو ويـاء،هـاجَ بَيْنَهُـمُ جـدالُ

معلَّل بكونهما مركبين، وهو خلاف الأصل، والله أعلم بالصواب.

٥- أنواع الإعراب ودلالاتها على المعاني

قال ابن الحاجب:

وأنواعه رفع ونصب وجر، فالرفع عَلَم الفاعليَّة والنصب علم المفعولية، والجر علَم الإضافة.

قال الرضيّ:

اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة، فضم الحرف في الحقيقة: إتيان بعَده بلا فصل ببعض الواو، وكسره: الإتيان بعده بجزء من الياء، وفتحه: الإتيان بعده بشيء من الألف؛ وإلا، فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات، لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد، سُمِّي الحرف متحركًا، كأنك حركت الحرف إلى مخرج حرف المد، وبضدِّ ذلك: سكون الحرف؛ فالحركة إذن بعد الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يُتوهَّم أنها معه لا بعده بلا فصل، فإذا أشبعت الحركة وهي بعض حروف المد، صارت حرف مدّ تامًّا.

= **الشاهد فيه:** ((الشيب)) حيث إنه اسم صوت وهو في الأصل مبنى ولكنه عرب هنا وأدخل عليه الألف واللام للتعريف.

٩- إذا اجْتَمَعوا على ألفٍ وواو ويـاء،هـاجَ بَيْنَهُـمُ جـدالُ

البيت من الوافر وهو ليزيد بن الحكم فى خزانة الأدب (١/١١٠) وشرح المفصل (٦/٢٩)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٢/٧٨٢) والمقتضب (١/٢٣٦).

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون، اجتمعوا: **اجتمع:** فعل ماض مبنى على الضم، واو الجماعة فاعل، **على ألف:** جار ومجرور متعلق بالإضافة، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة بعد إذا، **واو:** الواو حرف عطف، واو معطوف على ألف، **وياء:** الواو: عاطفة، **ياء:** معطوف على الواو مجرور، هاج: فعل ماض جواب شرط إذا، **بينهم:** بين: ظرف مكان، وبين مضاف وهم مضاف إليه متعلقان بهاج، جدال: فاعل مرفوع بالضمة.

الشاهد: أسماء حروف التهجي بناؤها أصلي وتعرب بكونهما مركبين.

وإنما قيل لِعلَم الفاعل رفع، لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل[1] هذا الضم وتوابعه، فَسُمِّي حركة البناء ضمًّا، وحركة الإعراب رفعًا، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً.

وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أي: أقمته بفتحك إياه، فسمِّي حركة البناء فتحًا، وحركة الإعراب نصبًا.

وأما جرّ الفك إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوى إلى أسفل، فَسُمِّي حركة الإعراب جرًّا وخفضًا، وحركة البناء كسرًا، لأن الأَوَّلَين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث، ثم الجزم بمعنى القطع، والوقف، والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف، فسمى الإعرابي جزمًا والبنائي وقفًا وسكونًا.

وإنما سميٌّ المعرب[2] معربًا، لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه، من قوله صلى الله عليه وآله:

« الثَّيِّب يُعرب عنها لسانها »[3] أي يبيِّن، وسُمِّي المبنى مبنيًّا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص.

قوله: « فالرفع عَلَم الفاعلية » أي: علامتها، والأولى، كما بيَّنّا أن يقال: الرفع علّم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العُمَد.

والنصب عَلَم الفضليَّة في الأصل، ثم يدخل في العمد، تشبيهًا بالفضلات كما مضى، وعلى قول المصنف: الرفع في الأصل عَلَم الفاعلية، والنصب عَلَم المفعولية، ثم يكونان فيما يشابههما.

وأما الجرّ فَعَلَم الإضافة، أي: كون الاسم مضافًا إليه معنًى أو لفظًا كما في: «غلام زيد » ، و « حسن الوجه ».

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) سقط في نسخة.

(٣) أخرجه أحمد (١٩٢/٤)، والبيهقي (١٢٣/٧)، وكنز العمال (٤٤٦٦١)، وذكره الألباني في الصحيحة (١٤٥٩).

فالرفع ثلاثة أشياء: الضم، والألف، والواو، في نحو: « جاء مسلم، ومسلمان، ومسلمون، وأبوك » .

والنصب أربعة: الفتح، والكسر، والألف، والياء؛ في نحو: « إنَّ مسلمًا ومسلماتٍ وأباك، ومسلمَين ومسلِمينَ ».

والجر ثلاثة أشياء: الكسر، والفتح، والياء، في نحو: « بزيدٍ، وبأحمدَ، وبمسلمَينِ، وبمسلِمينَ، وبأبيك ».

وكل ما سوى الضم في الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجر: فروعها كما يجيء؛ وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه، أما كون الرفع أعم، فلوقوعه على الضم والألف والواو؛ وأما كونه أخصّ، فلأن الضمّ قد يكون علَم العمدة كما في : « جاء الرجلُ » ، وقد لا يكون كما في « حيث ».

وكذا الكلام في النصب والجر.

وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية، فهى لا تقع إلى على حركات غير إعرابية، بنائية كانت، كضمة « حيثُ » أو لا، كضمة قاف « قُفل »، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضًا، كقول المصنف بالضمة رفعًا؛ والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقًا.

قوله: « وأنواع رفع ونصب وجرّ » ، الرفع والنصب والجر عنده: الحركات كما ذكرنا، أو الحروف؛ وعلى مذهب من قال: الإعراب: الاختلاف، قال: الرفع انتقال الآخر إلى علامة العمدة، والنصب انتقاله إلى علامة الفضلة، والجر انتقاله إلى علامة الإضافة.

والظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف[1]، ألا ترى أن البناء ضده، وهو عدم الاختلاف اتفاقًا، ولا يطلق البناء على الحركات.

---

(١) يمكن أن يقال الظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الحركات والحروف، وذلك لأن الإعراب إنما سمى إعرابًا لأن فيه إبانة وكشفا عن المعنى، والإبانة إنما هى للحركات والحروف أنفسها لأنها أعلام المعاني اتفاقًا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الآخر إلى علامة العمدة، وأيضًا سمو المعاني بالمقتضية أي للإعراب، ولا شك أنها تقتضى أولا بالذات ما هى علامة لها وأما الاختلاف فهو تابع لذلك الاقتضاء، فالظاهر أن الإعراب هى تلك العلامات، وأما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الإعراب هو الاختلاف لأنهما متقابلان فنقول هذا التخيل يضمحل بأن المعرب فيه شيئان الاختلاف وما هو =

وإنما جعل الإعراب في آخر الكلمة، لأنه دال على وصف الاسم، أي: كونه عمدة أو فضلة، والدال على الوصف بعد الموصوف.



= سببه وأما المبني فليس فيه إلا عدم الاختلاف إذ لا حاجة فيه إلى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف وقد بينا أن الاختلاف لا يصلح أن يكون إعرابًا بل الإعراب هو سبب الاختلاف ولما لم يكن في المبنى إلا عدم الاختلاف أي البقاء على حالة واحدة تعين أن يسمى بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببًا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كان في جعلهما متقابلين. انظر هامش الطبعة المصرية صـ٢٤، ٢٥.

العامل

١ – تعريف العامل

قال ابن الحاجب:

والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى.

قال الرضيّ:

إنما بيَّن العامل، لاحتياج قوله قبل: ((ويختلف آخره لاختلاف العامل))؛ إلى بيانه، ويعني بـ ((التقوّم)) نحوًا من قيام العرض بالجوهر؛ فإنّ معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافًا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل.

فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سمِّيت الآلات عوامل.

فالباء في قوله: ((به يتقوّم)) للاستعانة، نظرًا إلى أنّ المسمّى عاملاً في الحقيقة: آلة، والمقوِّم هو المتكلم، وليس الباء كما في قولك: ((قام هذا العرض بهذا المحل))، ولا شك أن في لفظ المصنف إبهامًا[1] ، لأن الظاهر في نحو: ((قام به)) ، و ((تقوَّم به)): هذا المعنى الأخير.

فإذا ثبت أن العامل في الاسم: ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافًا إليه العمدة أو الفضلة، فاعلمْ أنّ بينهم خلافًا في أنّ العامل فِي المضاف إليه هو اللام المقدرة أو ((مِن))؛ أو المضاف، فمن قال إنه الحرف المقدر نظر إلى أنَّ معناه في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل ((غلام زيد)): غلامٌ حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، ولا ينكر ههنا عمل حرف الجرّ مقدرًا، وإن ضعف مثله في نحو: ((خيرٍ))، في قول رؤبة[2] ؛ وذلك

---

(١) في نسخة ((إيهامًا)).

(٢) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدى، أبو الجحاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية كان أكثر مقامه في =

لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه أو متبيِّن به، كما أنّ نصب «أن» المقدرة في نحو:

١٠- أحْضُرَ الوغى

ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السببية، أو واو الجمع، كما يجيء في نواصب المضارع، جاز نصبها مطردًا، وكذا الجر بـ «رُبَّ» المقدرة بعد الواو والفاء و«بَلْ»، ليس بضعيف.

ومن قال: إن عامل الجر هو المضاف، وهو الأَوْلَى، قال: إن حرف الجر شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه؛ ولو كان مقدّرًا لكان «غلام زيد» نكرة، كغلام لزيد؛ فمعنى كون الثاني مضافًا إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجارُّ بنفسه.

وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة؛ وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون

= البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة. مات في البادية وقد أسن، انظر الأعلام (٣/٣٤).

١٠- [ألا أيُّهذا الزاجرى] أحْضُرَ الوغى [وأنْ أشْهَد اللذاتِ هَلْ أنْتَ مخْلدي]

البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص (٣٢)، والإنصاف (٢/٥٦٠)، وخزانة الأدب (١/١١٩)، والدرر (١/٧٤)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٨٥)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨٠٠)، وشرح ابن عقيل ص (٥٨٧)، والمعجم المفصل (٢٧٠).

اللغة: الزاجرى: الذي يزجرني، أي: يكفني ويمنعني، الوغي: القتال والحرب، مخلدى: أراد هل تضمن لي الخلود ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك ويأمره بالقعود والإحجام.

الإعراب: **ألا**: أداة تنبيه، **أيهذا**: أي: منادى بحرف نداء محذوف. **وها**: حرف تنبيه، **وذا**: اسم إشارة نعت لأي، **الزاجرى**: الزاجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، **والزاجر**: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، **أحضر**: فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، وأن المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف بحرف جر محذوف والتقدير «عن حضور» **الوغيّ**: مفعول به لأحضر، **وأن**: حرف مصدري ونصب، **أشهد**: فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، **اللذات**: مفعول به مجرور بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، **هل**: حرف استفهام، **أنت**: مبتدأ، **مخلدي**: خبر، مخلد: مضاف والياء مضاف إليه.

الشاهد: «أحضر» حيث نصب الفعل لمضارع- وهو قوله أحضر - بأن محذوفة في غير موضع من المواضع التي سوف يأتي التحدث عنها، وإنما سهل ذلك وجود «أن» الناصبة لمضارع آخر في البيت. وذلك في قوله: «وأن أشهد اللذات».

الاسم مضافًا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضًا النسبة التي بينها وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد، لا الفعل.

٢ – علامات إعراب الأسماء المعربة

قال ابن الحاجب:

فالمفرد المنصرف، والجمع المكسَّر المنصرف، بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا، جمع المؤنث السالم بالضمة[1] والكسرة، غير المنصرف بالضمة والفتحة، « أخوك » و « أبوك » و « حموك » و « هنوك » و « فوك » و « ذو مال »، مضافة إلى غير ياء المتكلم، بالواو والألف والياء. المثنى و «كلا» مضافًا إلى مضمر واثنان بالألف والياء، جمع المذكر السالم و « أولو » و « عشرون » وأخواتها بالواو والياء.

قال الرضيّ:

هذا تقسيم الأسماء المعربة بحسب إعراباتها المختلفة، وذلك أنّ بيّنا أن الرفع ثلاثة أشياء، والنصب أربعة، والجرّ ثلاثة، فهو يريد بيان محالّ هذه الإعرابات، وأن كل واحد منها في أي معرب يكون.

فبدأ بمعربات إعرابها بالحركات، لأنها الأصل في الإعراب لخفتها، وقسمها ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحركات الثلاث، كل واحدة منها في محلها، أعني الضمّ في حالة الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجر، وهو شيئان:

أحدهما: المفرد، أي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعًا، سواء كان مضافًا أو لا المنصرف، احتراز عن غير المنصرف.

وكان عليه أن يضم إليه قيدًا آخر، وهو ألاّ يكون من الأسماء الستة، ولا يجوز أن يكون قوله: « المفرد » احترازًا عن المضاف فيخرج الأسماء الستة؛ إذ لو احترز عنه لوجب ألاّ يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث.

وثانيها: الجامع لثلاثة قيود:

١- الجمعية، احترازًا عن المثنى، إذ إعرابه بالحروف، وعن المفرد، إذ قد مرَّ ذكره.

---

(١) في نسخة «بالفتحة» وهذا غير صواب؛ لأن الجمع المؤنث السالم ينصب ويجر بالكسرة في حالة المنصرف، ويرفع بالضمة.

٢- والتكسير احترازًا عن السالم، لأن إعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات.

٣- والانصراف، احترازًا عن غير المنصرف نحو: « مساجد » و « أنبياء ».

وإنما أُعرب الجمع المكسر إعراب المفرد، أي بجميع الحركات إذا كان منصرفًا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيَّرة عن وضع مفرده، وبكون بعضه مخالفًا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضًا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يُجعل إعرابًا، كما في الجمع بالواو والنون.

قوله: « بالضمة رفعًا »، الجار والمجرور خبر المبتدأ، وقوله: « رفعًا » مصدر بمعنى المفعول، كقولهم: الفاعل رَفْعٌ أي: مرفوع، وانتصابه على الحال أي مرفوعَين، والعامل فيه الجار والمجرور؛ وذو الحال: الضمير المستكن فيه، والباء في قوله: «بالضمة » بمعنى « مَع »، ويجوز أن يكون المعنى: ملتبسان بالضمة، ومعنى الكلام: هما مع هذه الحركة المعيَّنة في حال كونهما مرفوعين، أي: مصاحبين لعلَم العمدِة.

وكذا قوله:« والفتحة نصبًا »، وأمثاله، وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين، المجوَّز عند المصنف قياسًا، نحو: « إن في الدار زيدًا، والحجرة عَمرًا»، على ما يجيء.

والثاني من الثلاثة الأقسام: ما فيه الضمة رفعًا، والكسرة جرًّا ونصبًا[1]، وهو شيء واحد، أعني الجمع بشرطين: أحدهما أن يكون جمع المؤنث احترازًا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء، والثاني أن يكون سالمًا احترازًا عن المكسر المستوفي للحركات، نحو: « رجال »، أو للضم والفتح، نحو: « مساجد ».

وإنما نقص هذا الجمع الفتح وأتبع الكسر إجراءً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم، على ما يجيء بعد.

والثالث: ما فيه الضمة رفعًا، والفتحة نصبًا وجرًّا، وهو أيضًا شيء واحد: غير المنصرف، مفردًا كان، أو مجموعًا مكسرًا، نحو: « أحمد »، و « مساجد »، وإنما نقص الكسر وأتبع الفتح، لما يجيء في بابه.

---

(١) التمثيل بالمكسر من جمع المؤنث أولى لأن المكسر من جمع المذكر قد خرج بالقيد الأول وقد احتاط في القيد الأول فجعله احترازًا عما لا يخرجه القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني أنسب.

ثم ثنّى بمعربات إعرابها بالحروف، وقسَّمها أيضًا ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحروف الثلاثة، كُلاًّ في محلّها، وهي الأسماء الستة، بشرط إفرادها، وكونها غير مصغَّرة، وإضافتها إلى غير ياء المتكلّم،، لأنها إذا ثُنِّيت أو جُمعت، فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة، وكذا[1] إذ صغِّرت، لأن المصغّر منها يتحرك عينه ولامه[2] وجوبًا، ليتمَّ وزن « فُعَيل »، وحرف العلة المجعول إعرابًا يجب سكونه ليشابه الحركة، وإنما اشترط إضافتها إلى غير ياء المتكلم، لما سيجيء أن المقطوع منها عن الإضافة محرّك بالحركات لما سنذكر، والمضاف إلىياء المتكلم لا يتبيَّن إعرابه على ما سيجيء.

وتصريحه بهذه الأسماء الستة يُغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها.

٣- آراء العلماء في إعراب الأسماء الستة

فلهم في إعراب هذه الأسماء أقوال: الأقرب عندي أن اللام في أربعة منها، وهي: « أبوك »، و « أخوك »، و « حموك »، و « هنوك »، أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات، وكذا العين في الباقيَين منها أعني: « فوك »، و « ذو مال » فهي في حال الرفع: لام الكلمة أو عينها، وعلَم العمدة، وفي النصب والجر: علم الفضلة والمضاف إليه، فهي مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها: حرف إعراب.

وسَنُشَيِّد هذا الوجه بعد ذكر الأوجه المقولة فيها.

فعن سيبويه: أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن أُتبعت في هذه الأسماء حركاتُ ما قبل حروف إعرابها، حركاتِ إعرابها، كما في « امرئ »، و « ابنم »، ثم حذفت الضمة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضًا للاستثقال، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة[3] ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والاعتراض عليه: أنه كيف خالفت الأربعة منها، أعني المحذوفة اللام، أخواتها، من « يد » و « دم »، في رد اللام في الإضافة، وأيْش الغرض من ردها، إذا لم يكن

---

(١) في نسخة «كذلك».

(٢) أي ما يصغر منها احترازًا عن ذو.

(٣) سقط في نسخة.

لأجل الإعراب بالحرف؛ وأيضًا إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلّ قليل، وأيضًا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر، فهلاً نجعلها مثلها في كونها أعلامًا على المعاني.

وقال المصنف: ظاهر مذهب سيبويه: أن لها إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف. قال: لأنه قدَّر الحركة، ثم قال في الواو: هي علامة الرفع؛ وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين.

وقال الكوفيون: إنّها معربة بالحركات على ما قبل الحروف، وبالحروف أيضًا.

وهو ضعيف لمثل ما ضُعِّف له ما تأول به المصنف كلام سيبويه.

وقال الأخفش[1] : إنها مزيدة للإعراب، كالحركات.

ويتعذر ما قال في « فوك » و « ذو مال »، لبقاء المعرب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له.

وقال الرّبعي: إنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وألفًا لانفتاحه، كما في « ياجَل ». وهو ضعيف، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلاّ وقفًا بشرط سكون الحرف المنقول إليه.

وقال المازني[2] : إنها معرفة بالحركات، والحروف ناشئة من الإشباع، كما في قوله:

١١-أدْنـــو فـــأنظورُ

(١) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي (٢١٥هـ-٨٣٠م) نحوى وعالم باللغة والأدب، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه له مؤلفات عديدة، منها « معاني القرآن » ، و « المقاييس في النحو » ، و « الاشتقاق والعروض » انظر معجم الأدباء (٢٢٤/١١-٢٣٠) وإنباء الرواة (٣٦/٢)، وبغية الوعاة (٥٩٠/١).

(٢) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، ووفاته فيها، له تصانيف، منها كتاب « ما تلحن فيه العامة »، و « الألف واللام » و « التصريف » و « العروض » انظر الأعلام (٦٩/٢)، وفيات الأعيان (٩٢/١)، ومعجم الأدباء (٢٨٠/٢).

١١- [اللّهُ يعلمُ أنّا في تلفُّتِنا ... يومَ الفراق إلى إخواننا صُوَرُ

وأنّني حَيْثُما يُدْني الهَوَى بَصَري ... من حَيثُ ما سَلَكوا] أدْنو فأنْظورُ

وقوله من الكامل:

١٢- ينباعُ من ذِفْرى غَضُونَ جَسْرةٍ زيَّافَةٍ مثل الفنيق المُكْدَمِ

= البيتان من البسيط وهما لابن هرمة في ملحق ديوانه ص (٢٣٩)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٤٥)، والأشباه والنظائر (٢٩/٢)، والجنى الداني ص (١٧٣)، والدرر (٢٠٤/٦)، ورصف المباني (٤٣٥/١٣)، وسر صناعة الإعراب (٢٦/١)، وشرح شواهد المغني (٧٨٥/٢)، والمحتسب (٢٥٩/١)، والمعجم المفصل ص (٣٨٧).

اللغة: صور : الذي يميل عنقه للالتفات، أنظور: أنظر.

المعنى: يعلم الله أن حبكم لا يفارق قلبي وعلامة ذلك أنني دائم التلفت إليكم يوم الفراق والنظر إليكم.

الإعراب: **الله**: لفظ الجلالة مبتدأ، **يعلم**: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر جوازًا يعود على لفظ الجلالة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر للفظ الجلالة. **أنا**: أن: حرف توكيد ونصب، والنا: اسم أن، **في تلفتنا**: جار ومجرور متعلق بحال محذوفة من الضمير « نا » في « **تلفتنا** » و « نا » ضمير متصل في محل جر بالإضافة، **يوم**: ظرف زمان، **الفراق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **إلى إخواننا**: جار ومجرور متعلق بالخبر، صور، **صور**: خبر أن مرفوع، والجملة من أن واسمها وخبرها سد مسد مفعولي يعلم. **وأنني**: الواو عاطفة، **أنني**: أن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء:اسم إن مبنى في محل نصب، **حيثما**: ظرف مكان مبنى على السكون، متعلق بالفعل أدنو، **يدني**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل، **الهوى**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، **بصري**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره لاشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء في محل جر بالإضافة، **من**: حرف جر، **حيث**: ظرف مكان مبنى على السكون، **ما**: زائدة، **سلكوا**: سلك فعل ماضي مبنى على الضم، واو الجماعة فاعل، وجملة سلكوا في محل جر بالإضافة، **أدنو**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا والجملة الفعلية في محل رفع خبر أن ، **فأنظور**: الفاء حرف عطف، **أنظور**: فعل مضارع معطوف على أدنو وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره « أنا ».

الشاهد: فأنظور: الأصل أن يقول أنظر، فأشبع ضمة الظاء فصارت هكذا.

١٢- يَنْباعُ مِنْ ذفرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زيَّافَةٍ مثل الفنيق المُكْدَمِ

البيت من الكامل وهو لعنترة في ديوانه ص (٢٠٤)، وخزانة الأدب (١٢٢/١)، والخصائص (١٢١/٣)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٤)، والمحتسب (٧٨/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٧٠/١)، والمعجم المفصل (٩١٩).

اللغة: ينباع: أصله ينبع (كيفتح) فأشبعت فتحة الباء فصارت ألفًا، والذفرى - بكسر فسكون مقصورًا - الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن، والغضوب: الناقة الصعبة الشديدة، والجسرة: الضخمة القوية، والزيافة: المتبخترة في مشيها، والفنيق: الفحل المكدم =

وهو أيضًا ضعيف، لأن مثل ذلك لضرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلاّ في الوزن، وأيضًا، يبقى: « فوك » و « ذو مال » على حرف.

وقال الجرميّ: انقلابها هو الإعراب، وأما هي، فإما لام، أو عين، فعلى قوله، لا يكون في الرفع إعراب ظاهر، وهو ضعيف، لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة.

وقال أبو علي: إنها حروف إعراب، وتدل على الإعراب؛ فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها، ثم جعلت كالحركات، فذلك ما اخترنا؛ وإن أراد أن الحركات مقدرة عليها[1] الآن مع كونها كالحركات الإعرابية، فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه.

وقال المصنف: إن الواو، والألف، والياء، مبدلة من لام الكلمة في أربعة[2]، ومن عينها في الباقيتين، لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة، فهي بدل، يفيد ما لم يفده المبدل منه، وهو الإعراب، كتاء في « بنت »، تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هى أصلها، ولا يبقى: « ذو » و « فوك » على حرف، لقيام البدل مقام المبدل منه.

هذا آخر كلامه؛ ويقال عليه: أي محذور يلزم من جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف، فيقتصر على ما يصلح للإعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من سنخهما، أعني علامة التثنية والجمع، إذ هى من سنخ المثنى والمجموع.

ثم نقول:

إنّما جعل إعرابها بالحروف الموجودة، دون الحركة، على ما اخترنا، توطئة

= من الإبل، والمكدم: المغضوض، وروى المقدم، وهو الذي لا يذلل ولا يحمل عليه لكرمه وعتقه.

المعنى: إن ناقة الشاعر ينبع العرق منها وهو شديدة قوية متبخترة مثل الفحل المكرم من الإبل.

الإعراب: **ينباع**: فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره « هو » من **ذفرى**: جار ومجرور متعلق بينباع، ذفرى: مضاف، وغضوب: مضاف إليه، **جسرة**: صفة مجرورة بالكسرة، **زيافة**، صفة لجسرة مجرورة بالكسرة، **مثل**: صفة لزيافة، مثل: مضاف والفنيق: مضاف إليه، **المكدم**: صفة للفنيق مجرورة.

الشاهد: « ينباع » حيث أشبع فتحة الباء في ينبع فصارت ألفًا.

(١) سقط في نسخة.

(٢) في نسخة «أربعة منها».

لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف، لأنهم علموا أنهم يُحْوَجون إلى إعرابها بها، لاستيفاء المفرد للحركات؛ والحروف وإن كانت فروعًا للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات، إلاّ أنهاأقوى من حيث تولدها منها، فاستبدَّ بها[١] المفردُ الأول؛ لأن[٢] الحروف أقوى، لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر؛ فكرهوا أن يستبدَّ المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل في الإعراب، وبالحروف التي هي أقوى منها، مع كونها فروعًا لها، وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها [للحروف الثلاثة][٣] كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها، ولا كان كل حرف فيهما في موضعه.

وإنما اختاروا هذه الأسماء بخلاف نحو « غد » لمشابهتها للمثنى، باستلزام كل واحد منها ذاتًا أخرى، كالأخ للأخ، والأب للابن، وخصّوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة، وخصّوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنى، لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علة، يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية، مع أن اللام في أربعة منها، كأنها مجلوبة للإعراب فقط، لكونها محذوفة قبلُ نسيًا منسيًّا، فهي إذن كالحركات المجتلبة للإعراب.

وكذا الواو في « فوك » لأنها كانت مبدلة منها الميم في الإفراد ، فلم تُردَّ إلى أصلها إلاّ للإعراب.

وأما في نحو « حِرٍ » فليس لامه حرفة علة، وأما نحو: « ابن » ، و « اسم »، فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسب، نحو: « ابنيّ » و«بنويّ »، فكأن لامها ليست حرف علة، والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الأسماء واو، فاختاروها، لتكون الواو التي فيها أصلاً، للرفع الذي هو أسبق الإعراب، فمن ثمَّ لم يجعلوا منها نحو: « يد » و « دم »، إذْ لامه ياء.

(١) في نسخة «بالحركات».

(٢) في نسخة «وإنما كانت».

(٣) في نسخة «للحركات الثلاث».

ثم نقول: جعلوا الواو ياءً في الجر، وألفًا في النصب، ليكون الألف إعرابًا مثل الفتح، والياء مثل الكسر، لا لانفتاح ما قبلها وانكساره، وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هى أثقل من الحركات، ولتناسب الحركات التي قامت مقامها، لأن الحركات أبعاض حروف المد الساكنة، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف، وللتنبيه في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب، وأما في الباقيين فطردًا للباب، ومعنى « حموك » أبو زوجك أو أخوه أو ابنه، وبالجملة، فالحمُ نسب زوج المرأة، و « الهَن »: الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح، أو غير ذلك.

٤ - إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

والثاني من الثلاثة الأقسام التي إعرابها بالحروف: ما رفعه ألف، ونصبه وجره ياء، وهو المثنى وما حمل عليه.

ونعني بالمثنى، كل اسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون، ليدل على أن معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى، فلم يكن « كِلا » على هذا داخلاً في المثنى إذ لم يثبت « كِلٌ » في المفرد؛ وأما قوله:

١٣- في كِلْتَ رجليها سُلامَى زائدة

فالألف محذوفة للضرورة، كما يجيء، وكذلك: « اثنان »، إذ لم يثبت للمفرد «اثن »، لكن « كِلا » ليس بمثنى، ولا وضعه وضع المثنى، لأن ألفه كألف

١٣- في كِلْتَ رجليها سُلامَى زائدة [كلتاهما مقرونةٌ بزائدَة]

البيت من الرجز وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٨٨)، وخزانة الأدب (١/١٢٩)، والدرر (١/١٢٠)، والمقاصد النحوية (١/١٥٩).

اللغة: في كلت رجليها: في إحدى رجليها، سلامي: السلامي أنثى، قال الخليل: هى عظام الأصابع، وزاد الزجاج على ذلك فقال وتسمى القصب أيضًا.

الإعراب: في: حرف جر، **كلت:** اسم مجرور بفي مبني على الفتح، والجار والمجرور متعلق بخبر محذوف، وكلت: مضاف، **ورجليها:** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، ورجلي مضاف، والهاء: مضاف إليه، **سلامي:** مبتدأ مؤخر، **زائدة:** نعت لسلامي مرفوع، **كلتاهما:** كلتا: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، **كلتا:** مضاف وهما: مضاف إليه، **مقرونة:** خبر لكلتاهما مرفوع، **بزائدة:** جار ومجرور متعلق بمقرونة.

الشاهد: «في كلت» حيث يرى الرضى أنها « كلتا » محذوفة الألف للضرورة.

((عصا))، بخلاف ((اثنان))، فإنّه ليس بمثنى كما ذكرنا، لكن وضعه وضع المثنى، إذ هو كقولك: ((ابنان)) و ((اسمان))، محذوف اللام مثلهما، لأنه من الثّنْي.

وكان عليه أن يذكر أيضًا، ((مِذْرَوان))، إذ لم يستعمل مفرده، فإنْ زعم أنه ثابت في التقدير إذ كأنه كان ((مذْرى)) ثم ثُنّي، لم يمكنه مثل ذلك في ((ثنايان))، فكان عليه أن يذكره.

وذلك أن معنى ((ثناء))، لو استعمل: طرف الحبل[1]، وليس في الطرف الواحد معنى الثّنى، كما لم يمكن أن يقال لمفرد ((اثنان)): ((اثن))، إذ ليس في المفرد معنى الثني، فالثنايان: طرفا الحبل المثنيِّ، فالثنى في مجموع الحبل، لا في كل واحد من طرفيه.

وكان عليه أيضًا أن يذكر ههنا: ((هذان))، و ((اللذان)) ونحوهما، لأن ظاهر مذهبه، كما ذَكَر في شرح المفصل: أنها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد، وقال: ويدل عليه: جواز تشديد نون ((هذان))، وأنهم لم يقولوا: ((ذيَّان))، و ((اللذيَّان))، فنحو ((ذان))، و ((اللذان))، عنده، في المثنى، ينبغي أن يكون مثلَ ((عشرون)) في الجمع؛ كلاهما صيغة موضوعة، وإنْ ثبت في الظاهر ما يوهم أنه مفردها.

وإنّما أُعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف، لأن الحركات استوفتها الآحاد، مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابًا من حروف المد، ومن ثمَّ، أعرب المكسَّر، وجمع المؤنث السالم بالحركات، وإنما أعربا هذا الإعراب المعين، لأن الألف كان جُلب قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية، وكذا الواو في الجمع، علامة للجمع، لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع، نحو: ((ضَرَبا))، و((ضربوا))، و((أنتما))، و ((أنتموا))، و ((هما))، و ((هموا))، و ((كُما))، و ((كُموا)).

ثم أرادوا إعرابهما، فإن المثنى والمجموع متقدّم، لا محالة، على إعرابهما، فجعل فيهما ما صلح لأن يكون إعرابًا، وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمد،

(١) قال في الصحاح: الثناء بالمد الكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء، لو أفرد تقول: عقلت البعير بثنايين إذا عقلت يديه جميعا بحبل أو بطرفي حبل، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده، فيقال: ثنا فتركت الياء على الأصل ؛ لأنه من ثنيت، ولو أفرد واحده وقيل ثناء لقيل ثنا أن بالهمز ككسا آن وردا آن.

كما ذكرنا، فجعلوا ألف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما، ولم يبق من حروف اللين، التي هي أولى بالقيام مقام الحركات، إلا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع، والجر أولى بها، فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياء، فلم يبق للنصب حرف، فأتبعَ الجرَّ، دون الرفع، لكونهما علامتي الفضلات، بخلاف الرفع، وتُرك فتح ما قبل الياء في المثنى، إبقاءً على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى، مع عدم استثقالها، وأما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرًا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت[1] ، والتباس الرفع بغيره، وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوًا، مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف، فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع[2] إنْ حذف نوناهما بالإضافة.

وكسر النون في المثنى لكونه تنوينًا ساكنًا في الأصل، والأصل في تحريك الساكن، إذا اضطر إليه أن يكسر، لما يجيء في التصريف، وفتح في الجمع للفرق، فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو، وخفة الفتحة، وأما الياء فيهما، فطارئة للإعراب كما ذكرنا.

وقال سيبويه: حروف المدّ في المثنى والمجموع حروف إعراب، فقال بعض أصحابه: الحركات مقدرة عليها قياسًا على مذهبه في الأسماء الستة، فالمثنى والمجموع، إذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور. وفَهم الإعراب من هذه الحروف يُضعف[3] هذا القول.

وقال أبو علي: لا إعراب مقدَّر عند سيبويه على الحروف، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين، قال: وإنّما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى، لأن الانقلاب معنًى لا لفظ، فقصد الإعراب اللفظي.

ونقول: بأيّ شيء نعرف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب، ولِمَ لا يجوز، كما اخترنا، أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه

---

(١) في نسخة «أبقى».

(٢) قد توهم بعضهم أن الفرق بكسر النون وفتحها لدفع الالتباس بين المثنى والمجموع من المعتل اللام في حالتي النصب والجر وذلك لسقوط لام الفعل فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الإعراب ففرق بحركة النون، فيقال في المثنى اشقين بكسر النون وفي الجمع اشقين بفتحها، وهكذا مصطفين ومصطفين وهو سهو لأن لام الفعل لا يحذف في المثنى فيقال اشقيان واشقيين، ويحذف في الجمع فلا اشتباه حتى يفرق بالنون.

(٣) ضعف بنفسه وأضعفه غيره، وأما ضعفه فمعناه نسبه إلى الضعف.

حرف الإعراب، علامةَ الإعراب أيضًا، فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معًا، إذ لا تنافي بينهما.

ثم نقول: الدالّ على المعنى هو الألف والواو والياء، وهي لفظية.

فإن قيل: كيف يكون معربٌ بلا حرف إعراب؟

قلنا: ذاك إنما يلزم إذا أُعرب بالحركات، لأنها لابدَّ لها من الحروف؛ فأما إذا أريد الإعراب بالحروف، فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به.

وقال الأخفش، والمازني، والمبرد: إنها دلائل الإعراب، لا حروف الإعراب.

وقال الكوفيون: هي الإعراب.

ومعنى القولين سواء؛ فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب، ففيه نظر، إذ ينبغي أن يُصاغ المثنى والمجموع أوَّلاً ثم يعربا.

وإن أرادوا أنهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الإعراب، فذلك ما اخترناه.

وقال الجرمي: هي حروف الإعراب، وانقلابها علامة الإعراب، فعلى مذهبه، يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة، إذ الانقلاب لم يحصل بعد، كما ذكرنا على مذهبه في الأسماء الستة.

وقال بعضهم: الإعراب بالحركات مقدَّر في متلوِّ الألف والواو والياء والحروف دلائل الإعراب.

وهذا قريب من قول الكوفيين في الأسماء الستة، والكلام عليه ما مرّ هناك.

فإن قيل: علامة الإعراب لا تكون إلاّ بعد تمام الكلمة، وأنتم اخترتم في الأسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها.

فالجواب أن حقَّ إعراب الكلمة أن يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي آخرها، لما تقدَّم من أن الإعراب دالّ على صفات الكلمة، فيكون بعد ثبوتها، فإن كان بالحركات، فلابدَّ أن يكون على حرفها الأخير، ومحلّ الحركة بعد الحرف، كما مرّ، فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة.

وأما إذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة، فلابدّ أن يكون الحرف آخر حروفها، ويكون الإعراب بها أيضًا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة، لأنها إنما تجعل إعرابًا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة.

أما نون المثنى والمجموع، فالذي يَقوى عندي، أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة، لكن الفرق بينهما أن التنوين

مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام، كما مرّ، بخلاف النون، فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء.

وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير، ولا تسقط النون.معها، لأنها لا تكون للتنكير.

وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو: «يا زيدُ»، و «لا رجلَ»، بخلاف النون في نحو: «يا زيدان»، و «يا زيدونَ»، و «لا مسلمَين»، و «لا مسلمِين»، لأنها ليست للتمكن كالتنوين.

وكذا يسقط التنوين رفعًا وجرًّا في الوقف، بخلاف النون، لأنها متحركة، وإسكان المتحرك يكفي في الوقف؛ وإن كان الحرف الأخير ساكنًا، فإنْ كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط، حُذف بعد الضم والكسر، وقُلب ألفًا بعد الفتح، لأنه حرف معرَّض للحذف، لعدم لزومه للكلمة، وضعفه بالسكون، والوقف محل التخفيف والحذف، فخففت بعد الفتح بقلبها ألفًا لخفة الألف، وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة، لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما، وإن كان الساكن حرفًا أخيرًا من جوهر الكلمة، فإن كان حرفًا صحيحًا، نحو: «لِيضربْ»، و «مَنْ»، و «كَمْ»، بقيت بحالها، وكذا إن كانت ألفًا لخفتها، نحو: «الفتى»، و «حُبْلى»، و «يخشى»، وإن كانت واوًا، أو ياء، نحو: «القاضي»، و «يرمي»، و «يدعو»، فالأَولى الإثبات، وجاز الحذف، كما يجيء في باب الوقف.

وقال سيبويه: النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معًا، لأن حروف المد عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة، فجيء بالنون بعدها عوضًا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة، والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض أصحابه، لكن لمّا لم تظهر كانت كالعدم، ثم إنه رجح جانب الحركة مع اللام، أي جعل عوضًا منها بعد ما كان عوضًا منهما، فثبت معها ثبات الحركة، وجانب التنوين مع الإضافة فحذف معها حذفَ التنوين، فهي في نحو: «جاءني رجلان يا فتى»، عوض منهما، وهو الأصل، وفي «الرجلان» عوض من الحركة فقط وفي «رجلا زيد» من التنوين فقط، وفي «رجلان»، و «قفًا»، ليس عوضا منهما ولا من أحدهما، وفي نحو: «يا زيدان»،

و « لا رجلين »: عوض من حركة البناء فقط.

وفيما قال بُعد، لأن حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة، مُغنية عن التعويض من الحركة.

وقال بعض الكوفيين: إنه تنوين، حركت للساكنين فقويت بالحركة،، وهو ما اخترنا، إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام، لا في المعاني الخمسة.

وقيل: هو بدل من الحركة وحدها؛ وهو ضعيف لحذفها في الإضافة.

وقال الفراء[1] : هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، والمثنى المرفوع؛ وثبوته مع اللام يضعفه، وكذا مع الياء وواو الجمع.

وقيل: هو بدل من تنوينين في المثنى، ومن أكثر في المجموع، بناء على أن المثنى، كان في الأصل مفردًا مكررًا مرتين، والجمع مفردًا مكررًا أكثر منهما.

ودون تصحيح ذلك خرط القتاد، ومع تسليمه نقول: إنهما مصوغان صيغة اسم مفرد، كـ « كِلا »، و « رجال »، و « عشرة »، فلا يستحقان إلاّ تنوينًا واحدًا، لأنه أُهدِر ذلك التكرير اللفظي.



---

(١) سبقت ترجمته.

٥ - إعراب « كِلا » و « كِلتا » وأحكامهما

وأما « كِلا » فأُعرب إعراب المثنى، لشدة شبهه به لفظًا، بكون آخره ألفًا ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميَّز عنه بالتجرد عن النون، ومعنًى بكونه مثنى المعنى، وخصَّ ذلك بحال إضافته إلى المضمر، وهو ثلاثة أشياء، نحو: « كلاهما »، و «كلاكما »، و « كلانا »؛ لأنه إذا كان مضافًا إلى المضمر، فالأغلب كونه جاريًا على المثنى تأكيدًا له، نحو: « جاءني الرجلان كلاهما »، و « جئتما كلاكما »، و«جئنا كلانا »؛ وإن جاز أيضًا أن تقول: « كلاهما جاءني »، بعد ذكر شخصين، فلا يكون تأكيدًا، وكذا: « كلاكما جئتما »، و « كلانا جئنا »؛ وإذا كان في الأغلب جاريًا على المثنى، وهو موافق له معنًى ولفظًا، كما مرَّ، وأصل المثنى أن يكون معربًا، فالأولى جعله موافقًا لمتبوعه في الإعراب، ثم طُرِد ذلك فيما إذا لم يتبع المثنى المعرب، نحو: « جئنا كلانا »، و « جئتما كلاكما »، و « جاءا كلاهما »، و « كلاهما جاءاني ».

أما إذا أضيف إلى المظهر، فإنه لا يجري على المثنى أصلاً، إذ لا يقال: «جاءني أخواك كلا أخويك ». وكنانة يعربونه، مضافًا إلى المظهر أيضًا إعراب المثنى.

وذكر صاحب المغني أن بعض العرب يثبت الألف في « كلا » و « كلتا » مضافين إلى المضمر في الأحوال كلها، كما في المضافين إلى المظهر. ولا أدري ما صحته!

وألف « كِلا » بدل من الواو عند سيبويه، لإبدال التاء منها في المؤنث كما في « بنت »، و « أخت »، ولم تبدل التاء من الياء إلا في « اثنتين ».

وقال السيرافي[1] : هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه.

وأما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في إمالة الألف المنقلبة عن الواو، ويجيء الكلام عليه في باب الإمالة.

---

(١) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد، نحوي، عالم بالأدب أصله من سيراف (من بلاد فارس) سكن بغداد، وتولى نيابة القضاء فيها، وكان معتزليًا، متعففا، لا يأكل إلا من كسب يده، ومن كتبه « الإقناع » في النحو و « أخبار النحويين البصريين»، و« صنعة الشعر » و « شرح المقصورة الدريدية»، انظر الأعلام (٢/١٩٦)، ووفيات الأعيان (١/١٣٠)، والجواهر المضية (١/١٩٦).

و « كلتا »: « فِعْلَى »، والألف للتأنيث جعل إعرابًا كما في « كِلا » وإنمّا جيء بألف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعًا بين علامتي تأنيث، لأن التاء لم تتمحض للتأنيث، فلهذا جاز توسطها، بل فيها رائحة منه لكونها بدلاً من اللام في المؤنث، كـ «أخت»، و « بنت »، و « ثنتان »، ولهذا لم يفتح ما قبلها، ولم تنقلب تاء « بنت»، و « أخت » في الوقف هاء؛ وأجاز يونس: « أختيّ » و «بنتيّ»، ولو كانت لمحض التأنيث، لم تجز هذه الأمور. والألف أيضًا لمّا كانت تتغيّر للإعراب، صارت كأنها ليست للتأنيث، فجاز الجمع بينهما.

وعند الجرمي: وزنه « فِعْتَل ». ولم يثبت مثله في كلامهم.

وعند الكوفيين: الألف في « كلا »، و « كلتا » للتثنية، ولَزِم حذف نونيهما، للزومهما للإضافة، وقالوا: أصلهما « كُلّ » المفيد للإحاطة، فخفّف بحذف إحدى اللامين، وزيد ألف التثنية، حتى يُعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى؛ لا في الجمع. قالوا: ولم يستعمل واحدهما، إذ لا إحاطة في الواحد، فلفظهما كلفظ الاثنين سواء؛ وقالوا: ويجوز للضرورة استعمال الواحد، قال:

في كِلْتَ رجْلَيها سُلامَى زائدَة ... كِلْتاهما مقرونَة بواحده

وقال:

١٤- كِلْتَ كَفَّيْهِ تُوالي دائمًا ... بجيوش مِنْ عِقابٍ ونِعَمْ

والجواب: أنهما لو كنا مثنّيين، لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما، قال:

١٤- كِلْتَ كَفَّيْهِ تُوالي دائمًا ... بجيوش مِنْ عِقابٍ ونِعَمْ

البيت من الرمل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب.

المعنى: يصف الشاعر بأنه له جيوش تتابع النعم لأوليائه وأصدقائه، والنقم والعذاب والتنكيل على أعدائه.

الإعراب: كلت: مبتدأ مرفوع بالألف المحذوفة لأنه ملحق بالمثنى، كلت مضاف **كفيه:** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والهاء مضاف إليه، **توالي:** فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهور الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي، **دائمًا:** ظرف زمان، وجملة توالي في محل رفع خبر لكلت، **بجيوش:** جار ومجرور متعلق بتوالي، **من عقاب**: جار ومجرور في محل جر صفة لجيوش، **ونعم**: الواو عاطفة نعم: معطوف على عقاب.

الشاهد: كلت ذهب الكوفيون إلى جواز استعمال « كلت » للواحد وذلك للضرورة.

١٥- كِلانا إذا ما نالَ شَيئا أفاتَهُ

وقال تعالى: ﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف:٣٣] ولَوجَب قلب ألفيهما نصبًا وجرًّا، أضيفا إلى المضمر، أو إلى المظهر، كسائر التثاني؛ وأما البيتان، فالألف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء، ولو كانت مفردة، لوجب كسر التاء في قوله: « في كلت »، وضمّه في قوله: « كلت كفيه »، ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى.

واعلم أن « كِلا » و « كِلْتا »، لا تضافان إلاّ إلى المعارف، لأن وضعهما للتأكيد، ولا يُؤكد التأكيد المعنوي إلا المعارف، كما يجيء في بابه.

والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى، إما لفظًا ومعنى، نحو: « كلا الرجلين »، أو معنى، نحو: « كلانا »، ولا يجوز تفريق المثنى إلا في الشعر، نحو: « كِلا زيد وعمرو، وإلحاق التاء بـ « كِلا » مضافًا إلى مؤنث أفصح من تجريده، نحو: «كلا المرأتين»، ويجوز الحمل على اللفظ مرة، وعلى المعنى أخرى، قال تعالى: ﴿كِلْتَا

١٥- كِلانا إذا ما نالَ شَيْئًا أفاتَهُ ... ومَنْ يَحْتَرِثْ حَرْثي وحَرْثَكَ يُهْزَلِ

البيت من الطويل وهو لتأبط شرًّا في ديوانه ص (١٨٤)، ولامرئ القيس في ملحق ديوانه ص(٣٧٢)، وبلا نسبة في لسان العرب ص «(٣٧٢)، والمعجم المفصل (٧٧٤).

المعنى: إن كلا منا إذا جمع شيئًا من المال أنفقه ولم يدخره، ومن يكن مثلنا في الكسب سيموت من الجوع.

الإعراب: **كلانا:** كلا: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، **وكلا:** مضاف **والنا** مضاف إليه، **إذا:** ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون، **ما** زائدة، **نال:** فعل ماض مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **شيئًا:** مفعول به، وجملة نال من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بالإضافة وهى فعل الشرط، **أفاته:** أفات: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة جواب الشرط. وجملة إذا ما نال شيئًا أفاته في محل رفع خبر لكلانا، ومن: **الواو:** عاطفة، من: اسم شرط جازم يجزم فعلين مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ، **يحترث:** فعل الشرط مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **حرثي:** حرث: مفعول مطلق، **والياء:** مضاف إليه، **وحرثك:** الواو عاطفة، حرثك: معطوف على حرثي منصوب بالفتحة، وحرث مضاف والكاف مضافة إليه، **يهزل:** فعل مضارع مجزوم بالسكون جواب الشرط وهو مبنى للمجهول وحرك بالكسرة مراعاة للقافية وجملة فعل الشرط وجواب الشرط في محل رفع خبر لمن الشرطية.

الشاهد: كلانا حيث لو أن كلا مثنى لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما، كما عاد الضمير المفرد في نال.

الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف:٣٣]، ثم قال: ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلالَهُمَا نَهَراً ﴾ [الكهف:٣٣].

والقسم الثالث ما فيه الواو والياء، قال: إنما أُفردت « أولو »، و « عشرون »، وأخواتها بالذكر، لأن جمع المذكر السالم: كل اسم ثبت مفرده ثم ألحق بذلك المفرد واو ونون، دلالةً على ما فوق الاثنين، وليس « أولو »، و « عشرون »، وأخواتها كذلك، لأن « أولو » موضوع وضعَ جمع السلامة، وليس به، إذ لم يأت « أول » في المفرد، وكذا « عشرون » وأخواته، وليس « عشر » و « ثلاث » و « أربع » آحادًا لـ « عشرون » و « ثلاثون » و « أربعون »، وإن أوهم ذلك، إذ لو كان كذلك، لقيل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها: عشرون، لأن أقل الجمع ثلاثة، وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها.

وأما « عِلِّيُّون » ، و « قِلُون »، ونحوها، فإنها جمع « عِلِّيَّة »، و « قُلة » ونحوها، وإن كانت على خلاف القياس.

هذا قوله: ولنا أن نحدَّ المثنى بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف، أو ياء، ونون مزيدتان، فيدخل فيه: « اثنان »، و « وثِنايان »، و « مذروان »، و«اللذان، و « هذان »، بخلاف « كِلا »، فلا تحتاج إلى إفراد هذه المثنيات بالذكر.

ونحدّ جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين في آخره واو، أو ياء، ونون مزيدتان، فيدخل فيه « أولو »، و « عشرون » وأخواته.

وأما « ذَوُو »، فهو داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه كان، لأن واحده: « ذُو »، قال:

١٦- .... ولكنّي أريدُ بهِ الذّوينا

١٦- فلا أعْني بذلِكَ أسْفَليكم ولكنّي أريدُ بهِ الذّوينا

البيت من الوافر وهو للكميت بن زيد في ديوانه (١٠٩/٢)، وخزانة الأدب (١٣٩/١)، والدرر (٢٩/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٧/٢)، ولسان العرب (٤٥٧/١٥، ٤٥٩)، ذو.

المعنى: الكميت لا يسخر شعره للأسفلين ولكنه يجعله لذوى الأحساب والملوك.

الإعراب: **فلا**: الفاء بحسب ما قبلها، **لا**: نافية مهملة، **أعني**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل، **والفاعل** ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، **بذلك** : الباء حرف جر، ذا: اسم إشارة مبنى على السكون مجرور بالباء، واللام للبعد، والكاف للخطاب، والجار =

....

= والمجرور متعلق بأعني، **أسفليكم**: أسفلي: مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، أسفلي: مضاف، وكم: مضاف إليه، **ولكني**: الواو استئنافية، **لكن**: حرف استدراك، والياء اسم لكن، **أريد**، فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره ((أنا)) به: جار ومجرور متعلق بأريد، **الذوينا**: الذوين: مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم والألف للإطلاق وجملة ((أريد)) في محل رفع خبر لكن، وجملة لكني استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: ((الذوينا)) حيث جمع ((ذو)) جمع مذكر سالم مع إفراده من الإضافة والتزامه بالألف واللام.



الإعراب
اللفظيّ والإعراب التقديري

قال ابن الحاجب:

التقدير فيما تعذَّر، كـ « عصا »، و « غلامي » مطلقًا؛ أو استثقل، كـ«قاضٍ» رفعًا وجرًّا، ونحو « مسلميَّ » رفعًا. واللفظي فيما عداه.

قال الرضيّ:

هذا بيان أن الإعراب المذكور، في أي الأسماء المعربة يكون مقدرًا، وفي أيها يكون ظاهرًا؛ حَصَرَ الأسماء المقدَّرة الإعراب لإمكان ضبطها، فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الإعراب.

قوله: « فيما تعذّر »، أي: في معرب تعذّر إعرابه، فحذف المضاف، وهو «إعراب »، وأقام المضاف إليه، أعني الضمير، مقامه، فصار مرفوعًا، فاستتر في الفعل.

اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين: إما تعذر النطق به واستحالته، وإما تعسُّره واستثقاله.

فالمتعذّر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الإطلاق، أي رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ الأول باب « عصا » يعني كل معرب مقصور، فإنه يتعذر إعرابه لفظًا في الأحوال الثلاث، لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره، وانقلب حرفًا آخر، أي: همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفًا؛ والثاني باب «غلامي»[1]، يعني كلَّ مفرد احترازًا عن نحو: « غلاماي » ، و « مسلميّ »، مضافًا إلى ياء المتكلم، فإنّه يتعذّر الإعراب اللفظي فيه مطلقًا أيضًا، لأن إعراب المضاف متأخّر عن إضافته، وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله، كما تقرر، ففي قولك: « جاء غلام زيد » مثلاً، لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسندًا إليه، أي: كونه عمدة الكلام، إذ هو المقتضى لرفع الأسماء؛ وكونهُ

---

(١) الأولى أن يقال يعني كل ما أعرب بالحركات لفظًا من المفردات والمجموع المكسرة وجمع المؤنث السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم فيخرج أيضًا نحو عصاى ويدخل فيه نحو عبادى ومسلماتي أيضًا.

مسندًا إليه مسبوق بثبوته أوّلاً في نفسه، والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام، بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى « زيد »، فالإعراب مسبوق بالإضافة، فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمدة أو فضلة، ثم الإعراب.

ثم نقول إنهم: لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلّم، التزموا أن يكون حركة ما قبل الياء كسرة[1] لتوافقها، فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك، وجدوا محل الإعراب مشتغلاً بحركة لازمة، واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين، مستحيل ضرورة.

وكذا في نحو: « قاضيٌ » في المفرد، يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف الإعراب.

وأما المستثقل إعرابه فشيئان، يستثقل في أحدهما رفعًا وجرًّا، وفي الآخر رفعًا، فالأول الاسم المنقوص، أي الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة، فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوس لضعف الياء، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها، وما قبل الواو، لم تستثقل الحركتان عليهما، نحو: « ظبْي »، و « دلو »، و « كرسيّ »، و «مَغْزوّ»، وأما الفتحة فلخفّتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها، نحو: « رأيت القاضي».

ويسمَّى هذا النوع منقوصًا، لأنه نقص حركتين، وسُمِّي نحو: « الفتى»، و«العصا »، مقصورًا، لكونه ضدّ الممدود؛ أو لكونه ممنوعًا من مطلق الحركات، والقصر: المنع، والأول أوْلى، لأنه لا يسمّى نحو: « غلامي » مقصورًا، وإن كان ممنوعًا من الحركات الإعرابية أيضًا.

هذا مع أنه لا يجب اطراد الألقاب، وأيضًا مذهب النحاة أن نحو: « غلامي» مبنيّ على ما يجيء؛ والمقصور من ألقاب المعرب.

والثاني: كل جمع مذكّر سالم مضاف إلى ياء المتكلّم، فإن رفعه وحده، مقدر فيه، وذلك نحو: « جاءني مسلِميَّ »، والأصل « مسلموي »، اجتمعت الواو والياء

---

(١) يتجه على الشارح أن يقال كان الأولى أن يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الإعراب أيضًا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعد ما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التثنية والجمع فيكون إعراب غلامي لفظيا في حالة الجر كما هو الأصل.

مع تماثلهما في اللين، وأولاهما ساكنة مستعدّة للإدغام، فقلب أثقلهما إلى أخفّهما، أعني الواو إلى الياء، إذ المراد بالإدغام التخفيف، وكذا يُعمل لو كانت الثانية واوًا، نحو: «سيِّد» و«ميِّت»، وإن كان القياس في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني، كما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى، وأدغم بعد القلب أولاهما في الأخرى، وكسر ما قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف، ولكون الضمة قريبة من الطرف، والطرف محل التغيير، فمن ثَمَّ، لم يكسر الضم في نحو: «سُيَّل»، و«مُيَّل»، أي لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتمّم به، ولم يكن الضمّ قريبًا من الطرف، وليست الياء الساكنة المدغمة، في امتناع انضمام ما قبلها، كالياء الساكنة غير المدغمة، فإن ذلك لا يجوز فيها، ولذا قيل في جمع «أبيض»: «بيض»، وفي «فُعْلى» من الطيب: «طوبى»، وأما المدغمة في المتحركة، فكأنها متحركة، لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد، فنحو «سيَّل» كـ«هُيام»[1].

وإن كان الاسم الذي قلب واوه ياء للإدغام في الياء، على أخفّ الأوزان، أي ثلاثيًّا ساكن الوسط، جوَّزوا أيضًا بقاء الضم على حاله، فقالوا في جمع «أَلْوَى»، «لُيّ»[2]، فثبت أن الواو الذي هو علامة الرفع مقدَّر في «جاءني مسلميّ».

وأما في حالة الجرّ والنصب، فالياء باقية، إلاّ أنّها أُدغمت، والمدغم ثابت. ولعله إنّما لم يعدَّ نحو: «جاءني صالحا القوم، وصالحو القوم»، و«رأيت صالِحِي القوم»، «ومررت بصالحى القوم» من المقدَّر حرفه، لظهور عروض الحذف، لأن الكلمتين مستثقلتان، بخلاف نحو: «مسلميّ»، فإنّ المضاف إليه، لكونه ضميرًا متصلاً، كجزء المضاف.

وأما لفظة «فِيَّ» في الأحوال الثلاث، فقد دخلت في باب «غلامي»، فلذا لم يفرد بالذكر.

وكان عليه أن يَعُدَّ في المستثقل[3] إعرابه: الموقوف عليه رفعًا وجرًّا بالسكون، نحو: «جاءني زيد»، و«مررت بزيد»، وأن يعدَّ في قسم المتعذّر إعرابه مطلقًا: المحكيَّ في نحو: «مَن زيدٌ»؟ و«مَن زيدًا»؟ و«مَن زيدٍ»؟ لكونه معربًا مقدّر

---

(١) الهيام بالضم أشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الإبل فتهيم في الأرض لا ترعى.

(٢) الألوى هو الرجل المجتنب المنفرد ولها يزال كذلك.

(٣) في نسخة «مستقبلتان».

الإعراب وجوبًا، لاشتغال محله بحركة الحكاية.

واعلم أن مذهب النحاة أنّ باب « غلامي » مبنيّ لإضافته إلى المبنيّ، وخالفهم المصنّف، كما رأيت، لأنه عدَّه من قسم المعرب المقدر إعرابه، وهو الحق، بدليل إعراب نحو: « غلامه » ، و « غلامك »، و « غلاماى ».

ومن أين لهم أنَّ الإضافة إلى المبنيّ مطلقًا سبب البناء، بل لها شرط، كما يجيء في الظروف المبنية.

فإذا عرفت المعرب الذي إعرابه مقدّر، إما مطلقًا، أو في بعض الأحوال دون بعض، فما بقي من المعربات إعرابه ظاهر، وهو قوله: « واللفظي فيما عداه ».



الممنوع من الصرف

١ - تعريفه

قال ابن الحاجب:

غير المنصرف ما فيه علّتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، وهي:

عَـدْلٌ وَوَصْـفٌ وتَـأْنيثٌ وَمَعْرِفَـةٌ ... وعُجْمَـةٌ ثُـمَّ جَمْـعٌ ثـمّ تَرْكِيـبُ

والنـونُ زائِـدَةٌ مِـنْ قَبْلِهَـا أَلِـفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وهـذا القـولُ تقريـبُ

مثل: «عمر»، و «أحمر» و «طلحة» و «زيدًا» و «إبراهيم» و «مساجد» و «معديكرب»، و «عمران» ، و «أحمد»؛ وحكمه أن لا كسر ولا تنوين.

قال الرضيّ:

[قوله (ما فيه علتان)](١)

اعلم أوّلاً أن قول النحاة: إنّ الشيء الفلاني علّة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء، ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم، لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم، والحكم في اصطلاح الأصوليين: ما توجبه العلة، وإياه عَنَى المصنف بقوله: «وحكمه أن: لا كسر ولا تنوين»، لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين، وتسميتهم، أيضًا، لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببًا وعلة: مجاز، لأن كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة، إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم، فالعلة التامة إذن مجموع علتين، أو واحدة منها تقوم مقامهما، مع حصول شرط كل واحد منها، وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى.

ويدخل في الحدّ الذي ذكره المصنف لغير المنصرف: ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو للتناسب(٢) ، وكذا المجموع بالألف والتاء عَلَمًا(٣) ، والمجموع بالواو والنون علمًا للمؤنث، كـ «مسلمات» و «مسلمون»، وإن لم

---

(١) سقط من نسخة.

(٢) في نسخة: «التناسب».

(٣) للمصنف أن يمنع وجود السببين المعتبرين في مسلمات علمًا كما عرف من كلام العلامة وأن يجعل التنوين للمقابلة لا للتمكن وأن يحذف كما مر.

يحذف منهما الكسر والتنوين، لثبوت العلتين في جميع ذلك.

ففي قوله بَعدُ: « ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب » نظر، لأن الصرف، على قوله، عبارة عن تعرِّي الاسم عن السببين المعتبرين، وعن السبب القائم مقامهما، وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرّد عنهما، فكان الوجه أن يقول: ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو للتناسب، لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلّف عن العلّة، بخلاف حكم المعرب، أعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا، فإنه لا يتخلّف عن علّة الإعراب.

وعلى ما حدَّ النحاة غير المنصرف أعني قولهم: « هو ما لا يدخله الكسر والنوين للسببين »، يجوز أن يقال: يجوز صرفه للضرورة.

وكذا، على ما حدَّ المصنف، يكون ما دخله اللام أو الإضافة[1] مما فيه علّتان من التسع غير منصرف، وعند غيره هو منصرف، سواء قالوا: إن الكسر سقط تبعًا للتنوين، أو قالوا: إن الكسر والتنوين سقطا معًا، وذلك أن أكثرهم قالوا: إنّ الاسم لمّا شابه الفعل، حذف لأجل مشابهته إيّاه، علامة تمكّنه التي هى التنوين، أي علامة إعرابه، لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين، وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف، وقوّوا هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف، لم يسقط الكسر، فظهر أن سقوطه لتبعيَّة التنوين لا بالأصالة.

فعلى قول هؤلاء نحو: « الأحمر »، و « أحمركم » منصرف لأن التنوين لم توجد فيحذف، كما في « أحمران »، و « أجمعون ».

وقال بعضهم: إنّه لما شابه الفعل، حذف الكسر والتنوين معًا لمنع الصرف، ونحو: « الأحمر »، و « أحمركم »، عندهم، أيضًا منصرف، لأن الكسر والتنوين لم يحذفا، ولا أحدهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف.

---

(١) قد يقال دخول اللام والإضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين أو أحدهما فلا يكون في الاسم مع اللام أو الإضافة سببان معتبران كما في هند إذا اعتبر مقاومة سكون الوسط لأحد السببين فيمكن أن يدعى صرف الاسم مع اللام أوالإضافة على مذهبه أيضًا لأن المراد مما ذكره في الحد سببان معتبران لئلا ينتقض بنحو هند إذا صرف ولا يمكن إجراء ذلك في الضرورة أو التناسب.

والأوّل أقرب، أعني أنّ الكسر سقط تبعًا للتنوين، وذلك أنه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعًا له، مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حُذف أيضًا لمنع الصرف كالتنوين، لم يعد بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة، لا يرتكب إلاّ قدر الحاجة.

وإنّما تبعه الكسر في الحذف، لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضًا، كما في الوقف، ومع اللام والإضافة والبناء، فأرادوا النصّ من أول الأمر على أنه لم يسقط إلاّ لمشابهته[1] الفعل لا للإضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل، ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو: «ضربني»، و «ويضربني».

وإنّما لم يظهر أثر منع الصرف في المثّنى وجمع المذكّر السالم مع اجتماع السببين، نحو: «أحمران»، و «مسلمون» عَلَمين للمؤنّث، لأن النون فيهما ليس للتمكّن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر، وأيضًا، فإنّ النصب فيهما تابع للجرّ، فلم يتبع الجرّ النصب. بَلَى، إنْ سُمِّي بهما وأعربا إعراب المفرد، أي جُعل النون معتقبَ الإعراب، وَجَبَ منع صرفهما للعلّتين، لأن فيهما إذن تنوين التمكن، ولا يتبع نصبهما الجرّ.

ثم نقول: أصل الاسم الإعراب، كما ذكرنا، ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة أضرب:

أحدها، وهو أقواها: أن يصير معنى الاسم: معنى الفعل سواء، كما في أسماء الأفعال، فَيُبنى الاسم، نظرًا إلى أصل الفعل الذي هو البناء ، ويُعْطَى عمله.

وثانيها، وهو أوسطها: أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية، ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة، فيُعْطَى عمل الأفعال التي فيه معناها، ولا يُبنى لضعف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب، فلا يبنى منه إلا قويّ المشابهة للأفعال، أي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل.

وثالثها، وهو أضعفها: ألاّ يشابهه لفظًا، ولا يتضمَّن معناه ، ولكن يشابهه بوجه بعيد، ككونه فرعًا لأصل، كما أن الأفعال فرع الأسماء إفادةً واشتقاقًا، فأما الإفادة فلاحتياج الفعل في كونه كلامًا إلىالاسم، واستغناء الاسم فيه عنه، وأما

---

(١) في نسخة: لمشابهة.

الاشتقاق، فيجيء في باب المصدر؛ فلا يُبنى بهذه المشابهة، لضعفها مع ضعف الفعل في البناء، ولا يُعْطَى بها عمل الفعل، لأن ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول، وهو خلو منه، بل تنزع بهذه المشابهة علامة الإعراب فيكون اسمًا معربًا بلا علامة إعراب، ثم يتعبه الكسر على قول، أو ينزع التنوين والكسر معًا، كما تقدم.

وإنما احتيج في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعًا من جهتين، ولم يقتنع بكونه فرعًا من جهة واحدة، لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها فيه إلى تكلّف، كما مضى، وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر، كما يجيء، فلم تكفِ واحدة منها إلاّ إذا قامت مقام اثنتين.

فإنْ قلت: إذا شابه الاسم غيرُ المنصرف الفعلَ؛ فقد شابهه الفعلُ أيضًا، فلِمَ كان إعطاء الاسم حكمَ الفعل أَوْلى من العكس؟

فالجواب أن الاسم تطفَّل على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل[١]، وليس ذلك لمطلق المناسبة[٢] بينهما، وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل، ويتضمّن هنا[٣] اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل، فيتطفل الأسماء على الأفعال في المعنى؛ فتُعْطى حكم الفعل، وذلك ببناء اسم الفعل وعملِه عمله[٤] معًا، وعمل البواقي عمله، حسبُ، وهذا مطرد في كل ما يُعْطَى حكمًا لأجل مشابهته لنوع آخر، كما إذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه «كان» وأخواتها، و«ما» و «لا»، عَمِل عمَل الفعل.

وإذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره كالموصولات، والمضمرات، والغايات؛ أو بتضمّن معناه كأسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك، كما يجيء في باب المبنيّ، بُني الاسم لتطفّله على الحرف فيما يخصّه؛ وههنا يكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال، وذلك لتمكّن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل.

---

(١) أي وهو كونه فرعًا من وجهين في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل، وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل نسخة.

(٢) في نسخة: «المشابهة».

(٣) سقط في نسخة.

(٤) سقط في نسخة.

وإذا شابه الفعلُ الحرفَ بلزوم معنى الإنشاء الذي هوبالأصالة للحرف، أُعطي حكم الحرف في عدم التصرف، كما في « عَسَى »، وفعل التعجب. وإنْ شابه الاسمَ، كالمضارع، أعرب كما يجيء في بابه.

فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف، وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط.

قوله: « والنون زائدةً »، نصب « زائدة » على أنها حال من « النون »، والعامل معنى الكلام، فإنّ معنى قوله: « وهي عدل ووصف » إلى آخره: أي: تكون علل منع الصرف عدلاً ووصفًا، وكذا، وكذا، والنون زائدة.

وقد أُلحِق بالأسباب المذكورة ما شابه ألف التأنيث المقصورة، وهو كلّ ألف زائدة في آخر الاسم العلَم، سوءا كانت للإلحاق، كما في: « أرطى »، و «ذِفْرى»، و « حَبَنْطَى »، أو لا، كـ « قَبَعْثَرَى »[1]، لأنها بالعمليَّة تمتنع من التاء كألف التأنيث، فإذا عُدَّ الألف والنون سببًا، لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء، فعدُّ الألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى، لمشابهتها لها لفظًا، وامتناعًا من التاء.

وأما ألف الإلحاق الممدودة، فلم تُلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة، وإن كانت أيضًا ممتنعة من التاء مثل ألف التأنيث الممدودة، لاجتماع شيئين: أحدهما ضعف ما يشبهه ألف الإلحاق الممدودة، أي الهمزة في نحو: «حمراء[2]»، في باب التأنيث، دون الألف في نحو: « سَكْرَى »، لكون الهمزة في الأصل ألفًا، والثاني كون همزة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصليّ، ولذلك أثَّر الألف والنون في نحو: «سكران»، لمشابهه ألف التأنيث الممدودة، لأن النون

---

(١) قال الجوهري: الأرطى شجر من أشجار الرمل يدبغ به وألفه للإلحاق لا للتأنيث لأن الواحدة أرطاة، والذفرى من القفاء هو الموضوع الذي يعرق من البعير خلف الأذن يقال هذه ذفرى أسيلة لاينون لأن ألفها للتأنيث وبعضهم ينونه في النكرة ويجعل ألفه للإلحاق بدرهم، والحبنطى: القصير البطين يهمز ولا يهمز والنون والألف للإلحاق بسفرجل يقال رجل حبنطي بالتنوين وحبنطاة، والقبعثرى العظيم الشديد الألف ليست للتأنيث لأنك تقول: قبعثراه فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر هذا وما أشبهه، وينصرف في النكرة قال: وإنما زيدت الألف في قبعثرى ليلحق نبات الخمة بنبات الستة وقد خطأ في هذا الحكم.

(٢) في نسخة «صحراء».

ليست في مقام حرف أصليّ.

وألف الإلحاق المقصورة، وإنْ كانت في مقابلة حرف أصليّ، لكنها تشبه علامة التأنيث الأصليّة، أي: الألف المقصورة، لا المنقلبة عن علامة التأنيث، أي: ألف التأنيث الممدودة.

وأما فرعية هذه العلل؛ فإنّ العدل فرع إبقاء الاسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع التنكير، إذ كلّ ما نعرفه كان مجهولاً في الأصل عندنا، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، إذا الأصل في كل كلام ألاّ يخالطه لسان آخر. فيكون العربية إذن في كلام العجم فرعًا؛ والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون فرع ألفي التأنيث كما يجيء بعد، أو فرع ما زيدا عليه، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم، إذا كان خاصًّا بالفعل، أو أوله زيادة كزيادة الفعل، لأن أصل كل نوع ألاّ يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره.

وههنا فروع أُخَر لم يعتبروها، ككون الاسم مصغَّرًا، أو منسوبًا، أو شاذًّا، وغير ذلك ممّا لا يُحصى، وذلك اختيار منهم بلا علّة مخصصة.

قوله: « وحكمه أن: لا كسر » ولم يقل: « أن: لا جرَّ »، لأنه يدخله الجرّ عند الجمهور، إذ هو عندهم معرب، والجر أنواع، وجره فتح، فالفتح الذي في «بأحمدَ» عندهم، عملُ الجار، وهو يعمل الجرَّ لا محالة.

وقال الأخفش[١]، والمبرد[٢]، والزجاج[٣]: غير المنصرف في حال الجر مبنيّ على الفتح لخفّته، وذلك لأن مشابهته للمبنيّ، أي: الفعل، ضعيفة، فحُذفت علامة الإعراب مطلقًا، أي التنوين، وبُني في حالة واحدة فقط، واختص بالبناء في

---

(١) على بن سلمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر: نحوي من العلماء من أهل بغداد أقام بمصر سنة ٢٨٧ حتى سنة ٣٠٠هـ، وخرج إلى حلب، ثم عاد إلى بغداد، وتوفى بها، وهو ابن ٨٠ سنة، له تصانيف منها، « شرح سيبويه » و « الأنواء » و«المهذب » انظر الأعلام (٢٩١/٤) وبغية الوعاة (٣٣٨)، وفيات الأعيان (٣٢٢/١).

(٢) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، من كتبه «الكامل » و « المذكر والمؤنث »، انظر الأعلام (١٤٤/٧)، وبغية الوعاة « ١١٦ »، ووفيات الأعيان (٤٩٥/١)، وتاريخ بغداد (٣٢٨٠/٣).

(٣) إبراهيم بن السرى بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في =

حالة الجرّ، ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ.

٢ - صرف ما لا ينصرف في الضرورة والتناسب

قال ابن الحاجب:

ويجوز صرفه للضرورة، أو التناسب، مثل: ﴿سَلاسِلَ وَأَغْلالاً﴾ و﴿قَوَارِيرَ﴾.

قال الرضيّ:

قال الأخفش: إنّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا، أي في الشعر وغيره: لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرًا، لإقامة الوزن، إلى صرف ما لا ينصرف، فتمرّن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار، أيضًا، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً ﴾ و ﴿ قَوَارِيرَ﴾ وقال هو والكسائي: إن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة قوم، إلاّ « أفعل منك »، وأنكره غيرهما، إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو: « جاءني أحمدٌ وإبراهيمٌ »، ونحو ذلك، وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه، فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة.

ومنع الكوفيون صرف « أفعل من » في الضرورة، لأن « مِن » مع مجروره كالمضاف إليه، فلا ينوَّن ما هو كالمضاف؛ والأصل الجواز، لأن الكلام في الضرورة، وفرقٌ بين المضاف وما هو كالمضاف. وجوَّز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف، لا مطلقًا، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب لقوتها، كما نبيِّن لك عند الكلام في تفصيل الأسباب، وذلك بكونها شرطًا لكثير من الأسباب مع كونها سببًا.

واستشهدوا بقوله:

١٧- فما كانَ حِصْنٌ ولا حابسٌ يَفُوقان مِرْداسَ في مَجْمَع

= بغداد، كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، وطلب عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد - مؤدبًا لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، من كتبه « معاني القرآن » و « الاشتقاق » و «خلق الإنسان » و « الأمالي » و«الاشتقاق» ... انظر الأعلام (١/٤٠)، ومعجم الأدباء (١/٤٧)، ونزهة الألباب (١/٤٧)، وابن خلكان (١/١١).

١٧- فما كانَ حِصْنٌ ولا حابسٌ يَفُوقان مِرْداسَ في مَجْمَع

ومنعه الباقون، استدلالاً بأن الضرورة تجوِّز ردَّ الأشياء إلى أصولها، فجاز صرف غير المنصرف، ولا تخرج لأجلها الأشياء عن أصولها: وقريب من هذا الوجه: جواز قصر الممدود في الشعر، دون مدِّ المقصور، إلاَّ نادرًا، ومنعوا روايتهم بأن قالوا: الرواية يفوقان شيخي.

والإنصاف: أن الرواية لو ثبتت عن ثقة، لم يجز ردُّها، وإن [ثبت هناك][1] رواية أخرى.

قوله: « سلاسلاً » صرف ليناسب المنصرف الذي يليه، أي « أغلالاً »، فهو كقولهم: هنأني الشيء ومرأني، والأصل: أمرأني.

قوله: « وقواريرًا » يعني إذا قرئ منونًا، لا إذا وقف عليه بالألف. لأن، الألف حينئذ، كما تحتمل أن تكون بدلاً من التنوين، تحتمل أن تكون للإطلاق، كما في قوله تعالى: ﴿ **الظُّنُونَا**﴾ [الأحزاب:١٠]، و ﴿**السَّبِيلاْ**﴾ [الأحزاب:٦٧]، و﴿**الرَّسُولاْ**﴾ [الأحزاب:٦٦]، فلا يكون نصًّا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف؛ وإنما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة، لأن أواخر الآي كالقوافي، يعتبر توافقها وتجانسها، وكذا كل كلام مسجَّع، ألاترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: « خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة »[2] أي: مؤمَّرة، يعني كثيرة النتاج، وقال تعالى: ﴿**وَالْفَجْرِ**﴾ [الفجر:١]، ثم قال: ﴿**يَسْرِ**﴾ [الفجر:٤]. ويمال ﴿**سَجَى**﴾ [الضحى:٢] لموافقة: ﴿**قَلَى**﴾ [الضحى:٣].

= **البيت من المتقارب** وهو لعباس بن مرداس ص (٨٤)، والأغاني (٢٩١/١٤)، وخزانة الأدب (١٤٧/١)، والدرر (١٠٤/١)، وسمط اللآلئ ص (٣٣)، وشرح التصريح (١١٩/٢)، وشرح المفصل (٦٨/١)، والشعر والشعراء (١٠٧/١)، وشرح الأشموني (٥٤٣/٢)، والمعجم المفصل ص (٥٥٣).

المعنى: يرى العباس أن حصنا وحابسًا لا يستطيعان أن يفوقا المرداس؛ لأنه أعظم منهما.

الإعراب: فما: الفاء بحسب ما قبلها، **ما:** نافية مهملة، **كان:** فعل ماض ناقص، **حصن:** اسم كان، ولا: الواو عاطفة، **لا:** نافية، **حابس:** معطوف على حصن، **يفوقان: يفوق:** فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين ضمير في محل رفع فاعل، **مرداس:** مفعول به، **في مجمع:** جار ومجرور متعلق بيفوقان وجملة يفوقان في محل نصب خبر كان.

الشاهد: « مرداس » حيث منع من الصرف للعلمية.

(١) في نسخة: «ثبتت عندك».

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٥/٨)،/ ومجمع الزوائد (٢٥٨/٥).

٣ - ما يقوم مقام علتين من علل الممنوع من الصرف

قال ابن الحاجب:

وما يقوم مقامهما: الجمع، وألف التأنيث.

قال الرضيّ:

اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين، وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية.

أما نحو : « ثمان »، و « رباع »، أي: الذي ألقى رباعيته، و « رجل شَتاحٍ » أي: طويل، و « حمار حَزَابٍ »، أي: غليظ قصير، فشواذّ.

وأما نحو: « الترامي » و « التغازي »، فالأصل فيه ضمّ ما قبل الآخر، لكنه كُسر لأجل الياء، وأما نحو: « هوازن » و « شراحيل »[1]، عَلَمين فمنقول عن الجمع وسيجيء حكمه، وأما « يمانٍ » و « شآم »، فالألف فيهما عوض من إحدى ياءي النسب، فهذا الوزن عارضٌ لم يُعتد به، وذلك لأنهما صارا إلى هذا الوزن بسبب إحدى ياءي النسب، والألف الذي هو بدل من الأخرى، وياء النسب عارضة، لا يعتدّ بها في الوزن، نحو: « جَماليّ » و « كماليّ » في المنسوب إلى: «جمال »، و « كمال ».

وكذا: « تَهامٍ » بفتح التاء في المنسوب إلى « التَّهم » بمعنى « تِهامة » قال:

١٨- أَرَّقَني اللَّيلَةَ بَرْقٌ بالتَّهَمْ ... يا لَكَ بَرْقًا مَنْ يَشُقْهُ لا يُلَمْ

---

(١) هوازن: قبيلة من قيس، وشراحيل: علم رجل وكذا براقش اسم كلبة، ومعافر اسم حي من اليمن، قال الجوهري: شراحيل: اسم رجل لا ينصرف في معرفة ولا في نكرة عند سيبويه لأنه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الأخفش في النكرة فإن صغرته انصرف عندهما لأنه عربي وفارق السراويل لأنها أعجمية.

١٨- أَرَّقَني اللَّيلَةَ بَرْقٌ بالتَّهَمْ ... يا لَكَ بَرْقًا مَنْ يَشُقْهُ لا يُلَمْ

البيت من الرجز وهو بلا نسبة في خزانة الأدب «(١/١٥٤)، والخصائص، (٢/١١١)، ولسان العرب (١٢/٧٢)، ومعجم مستعجم ص (٣٢٢)، والمعجم المفصل (١٢٥١).

المعنى: لقد أزعج الشاعر برق فلم يستطع النوم، لأنه في مكان محبوبته ولا يلام عليه حبه لها، فبات مستيقظًا اشتياقًا لمحبوبته.

الإعراب: أرقني: أرق: فعل ماض، والنون للوقاية، **والياء:** ضمير في محل نصب مفعول به، **الليلة:** ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل « **أرق** » برق: فاعل مرفوع بالضمة، بالتهم:=

قال سيبويه: منهم من يقول: « يمانيّ » و « شآميّ » بتشديد الياء وهو قليل، ويجيء وجهه في التصريف، إن شاء الله تعالى.

وإنما لم تعدَّ ياء النسب عارضة في: « قماريّ »، و « كراسيّ »، و«عواريّ»[(١)]، و « بَخاتيّ ». و « دباسيّ »، ونحوها، لأنها ثبتت في آحادها، وصِيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد، وليس ذلك، أي: اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه مطردًا، ألا ترى أنك لا تقول في جمع «عجمي»: « عجاميّ »، وإن كان ياؤه للوحدة كما في « بختيّ ».

وقيل: إن « ثمانيًا » مثل « يمانٍ »: الألف والياء للنسب إلى « الثُّمن » الذي هو جزء الثمانية.

وفيه نظر، إذ لا معنى للنسب في « ثمان »، فإنّه بالإضافة إلى « ثُمن » كالأَرْبع إلى الربع، والخَمس إلى الخُمس، ولا معنًى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما، وتقدير النسب في « الرَّباعيّ » أنسب، فيكون منسوبًا إلى « الرَّباعية »، وهي السِّنّ.

ويجوز أن يقال في « الثَّماني »: إنه منسوب إلى « الثمانية »، أي مجرَّد العدد، لأن « الثماني »، لا يستعمل إلاّ في المعدود، والثمانية في الأصل: العدد، لا المعدود، كما تقول في صريح العدد: ستة ضعف ثلاثة، ولا تقول: ست ضعف ثلاث، وقد يجيء تحقيقه في باب العدد؛ فالألف فيهما، إذن، غير الألف في

= جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة لبرق، **يا**: حرف نداء، **لك**: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف وهو فعل التعجب، **برقًا**: تمييز منصوب بالفتحة **من**: اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ، **يشقه**: يشق: فعل الشرط مجزوم بالسكون، **والفاعل** ضمير مستتر جوازًا تقديره « هو » والهاء ضمير في محل نصب مفعول به، **لا**: حرف نفى مهمل، **يلم**: جواب الشرط مجزوم بالسكون، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» والجملة من فعل الشرط وجواب الشرط في محل رفع خبر لاسم الشرط، والجملة من اسم الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط في محل رفع صفة لبرق.

الشاهد: « بالتهم » حيث أن ألف « تهام » المنسوب إلى « التهم » عوض عن إحدى يائي النسب كما في «جمالي وكمالي» المنسوب إلى جمال، وكمال.

(١) القمري: منسوب إلى طير قمر والأنثى قمرية والجمع قماري غير مصروف، والدبس طائر منسوب إلى طير دبس والأدبس من الطير والخيل ما لونه بين السواد والحمرة، وعواريّ: العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار لأن طلبها عار وعيب.

المنسوب إليه تقديرًا، لكونه بدلاً من إحدى ياءى النسب، وكذلك الياء غير الياء، كما قيل في « هِجان » و « فُلك ».

وقد جاء « ثمان » في الشعر غير منصرف شاذًا، قال الشاعر:

١٩- يَحْدُو ثمانيَ مولعًا بلقاحِها

وهو على التوهُّم؛ لما رأى فيه معنى الجمع، ولفظه يشبه لفظ الجمع، فظنه جمعًا، أمَّا « سراويل » فأعجميّ في الأشهر، وقد قيَّدنا الآحاد بالعربية؛ أو عربيّ، مفرد شاذ، أو جمع تقديرًا، كما يجيء، وأما نحو: « أكلب » و « أجمال »، فإنّهما، وإن لم يأت لهما نظير فى الآحاد، إلاّ أنّ كونهما جمعي قلّة، وحكم جمع القلّة حكم الآحاد، بدليل تصغيره على لفظه، فتَّ في عضد جمعيتهما مع أنه نُسب إلى سيبويه: أن « أفْعَالاً » مفرد، وكذا قال تعالى: ﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل:٦٦]، والضمير للأنعام، وجاز وصف المفرد به نحو: « برمة أعشار »، و«ثوب أسمال»، و«نطفة أمشاج »[1] ، ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع.

١٩- يحدو ثمانيَ مولَعًا بلقاحِها حَتَّى هَمَمْنَ بزيغَةِ الإرتاج

البيت من الكامل وهو لابن ميادة في ديوانه ص (٩١)، وخزانة الأدب (١٥٧/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٩٧/٢)، ولسان العرب (٨٠/١٣)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص (١٦٤)، وشرح الأشموني صـ٥٢٢، والمعجم المفصل صـ١٥٦.

اللغة: يحدو: يسرع، مولعًا: مادة ولع أي شديد الحب، اللقاح: هو إحبال الناقة، زيغة: مادة زيغ أي مال، الإرتاج: مادة رتج أي حملت الناقة

المعنى: إن هذا الحمار الوحشى يسرع وراء الأتن لكي يركبها حتى تحمل، فأسرعت هذا الأتن حتى هممن بسقوط ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة.

الإعراب: يحدو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **ثماني:** مفعول به، **مولعًا:** حال، **بلقاحها:** بلقاح: جار ومجرور متعلق بمولع والهاء ضمير مضاف إليه، **حتى:** حرف غاية وابتداء، **هممن:** همم: فعل ماض مبنى على السكون، والنون نون النسوة ضمير في محل رفع فاعل، **بزيغة:** جار ومجرور متعلق لهم، **والإرتاج:** مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: « ثماني » حيث جاء غير منصرف وهذا شاذًا وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع، ولفظه يشبه لفظ الجمع، فظنه جمعًا

(١) أي انكسرت قطعًا، وثوب أسمال: السمل الخلق من الثياب يقال ثوب أسمال كما قالوا: رمح أقصاد، تقصدت الرماح: تكسرت، قوله: نطفة أمشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة.

ولا يصح الاعتذار بمجيء « أفعُل » في الواحد، نحو: « أدرُج » في اسم موضع، لكونه منقولاً من الجمع :كـ « مدائن »، ولا بـ « آجُر »، و « آنك »، لأنهما أعجميان، ولا بـ « أبْلُم »[1] ، لأنها لغة ردئية شاذة، والفصيح ضمّ الهمزة، ولا بـ « أشُدّ »، لأنه جمع « شدّة » على غير القياس، أو هو جمع لا واحد له، بدليل قوله:

٢٠- بَلَغْتُهـا واجْتَمَعَـت أشُـدّى

فأنّث الفعل.

وقال بعضهم: إنما قوِي حتى قام مقام السببين، لكونه نهاية جمع التكسير، أي: يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع، ولهذا سُمِّي بالجمع الأقصى، نحو: «كلب، وأكلُب، وأكالب »، و « نَعَم، وأنْعام، وأناعيم »، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: « إنكنّ صواحبات يوسف »[2]، وقوله:

٢١- جـذبُ الصَّراريِّـن بـالكُرور

---

(١) الأبلم: خوص المقل، والمقل ثمر الدوم وقد فسر الدوم بشجر المقل.

٢٠- بَلَغْتُها واجْتَمَعَت أشُدِّى

البيت من الرجز وهو لأبي نخيلة السعدي في خزانة الأدب (١٦١/١).

المعنى: يصف الشاعر نفسه أنه قد بلغ هذه المكانة العالية وقد اجتمعت له أسباب القوة.

الإعراب: « **بلغتها** » **بلغ**: فعل ماض مبنى على السكون، **والتاء**: فاعل مبنى على الضم، والها ضمير في محل نصب مفعول به. **واجتمعت**: الواو: عاطفة، **اجتمع**: فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث، أشدى: **أشد**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، **أشد**: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه، والجملة معطوفة على بلغتها.

الشاهد: « أشد » جمع شدة على غير القياس، أو هو جمع لا واحد له بدليل أنه أنث الفعل.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤١٢/٤)، وإتحاف السادة المتقين (٢٩١/١٠)، والمغني عن حمل الأسفار للعراقي (٤٧/٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٢٩/٢).

٢١- جذبُ الصَّرارِيِّن بالكُرور

البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه (٣٥٠/١)، وإصلاح المنطق ص (١٢٩)، وجمهرة اللغة ص(١٢٦)، وخزانة الأدب (١٦/١)، ولسان العرب (٤٥٤/٤)، والمعجم المفصل (١١١٧).

اللغة: الصرارى جمع صراء بمعنى الملاح الذي يجرى السفينة، الكرور: الحبل.

المعنى: أن الملاحين يشدون السفينة بالحبال.

=

جمع « صُرَّاء »، جمع « صارٍ » بمعنى الملاَّح، فهما جمعا سلامة، ونحن قلنا: نهاية جمع التكسير.

وقيل: لمّا لم يكن له في الآحاد نظير، أشبه الأعجميّ الذي لا نظير له في كلام العرب، ففيه الجمع وشبه العجمة، وعلى هذا ففيه سببان، لا سبب كالسببين.

وقال الجُزوليّ[1]: فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد، وعدم النظير فيها عنده سبب مستقلّ لا يحتاج إلى الجمعية، كما يأتي في « سراويل »، ففيه عنده أيضًا سببان، والأسباب عنده أكثر من التسعة.

وقال المصنف: منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة، كـ«أكالب»، أو كونه على وزن جمع الجمع كـ « مساجد »، فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير.

وأما قيام ألفي التأنيث، أعني الممدودة والمقصورة مقام سببين، فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما، بخلاف تاء التأنيث، فإنّ بناءها على العروض، وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها، كـ « عَنْصُوَة »، « قَمَحْدُوة »[2]، و « حجارة »، و «خِزاية»، وغيرها، كما يجيء في باب التأنيث.

٤ – علّة العدل

قال ابن الحاجب:

فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية، تحقيقًا، كـ « ثُلاث »، و « مَثْلث »، و « أُخَر »، و « جُمَع »، أو تقديرًا، كـ « عُمَر »، وباب « قطامِ ».

= **الإعراب:** جذب: مبتدأ مرفوع بالضمة، **الصراريين**، جذب مضاف والصراريين مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، **بالكرور**: جار ومجرور متعلق بالمصدر جذب.

الشاهد: الصراريين جمع « صراء » جمع « صار » بمعنى الملاح.

(١) عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي البربرى المراكشي، أبو موسى من علماء العربية، تصدر للإقراء بالمرية، وولى خطابة مراكش وتوفى فيها من كتبه « الجزولية »، « رسالة في النحو » ، « شرح أصول ابن السراج » « شرح قصيدة بانت سعاد » و«الأمالى في النحو » و « مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي »، انظر الأعلام (١٠٤/٥) التكملة لابن الأبار (٦٩٠/٢)، وبغية الوعاة (٣٧٠)، وابن الوردى (١٣٢/٢)، ومرآة الجنان (٢٢٠/٤).

(٢) يقال في رأسه عناص إذا بقى في رأسه شعر متفرق في نواحيه الواحدة عنصوة فهى فعلوة وبعضهم يقول عنصوة يلحقها بعرقوة والقمحدوة خلف الرأس.

في تميم.

قال الرضيّ:

العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصليَّة بغير القلب، لا للتخفيف، ولا للإلحاق، ولا لمعنًى، فقولنا: « بغير القلب »، ليخرج نحو: « أيس »، في « يَئس ». وقولنا: «لا للتخفيف » احتراز عن نحو « مَقام »، و « مَقُول »، و « فَخْذ »، و « عنْق » وقولنا: « ولا للإلحاق »، ليخرج نحو: « كوثر ». وقولنا: « ولا لمعنًى » ليخرج نحو: « رُجَيل » و « رِجال ». قوله: « خروجه » أي: خروج الاسم، ولو قال: «إخراجه » لكان أوفق لمعنى العدل، وهو الصرف. يقال: اسم معدول أي: مصروف عن بنيته، والعدول: الانصراف والخروج.

قوله: « عن صيغته الأصلية » يخرج عنه « أخَر » إن قلنا: إنّه معدول عن «الآخر »، و « سَحَر » عند من قال: إنه معدول غير منصرف، و « أمس » عند تميم، إذ هما معدولان عن « السّحر » و « الأمس »، واللام ليست من صيغة الكلمة، لأن الكلمة لم تُصَغ عليها، إلا أن نقول: كأنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها.

قوله: « تحقيقًا » نصب على المصدر، لأن الخروج، إما خروجُ تحقيق أي خروج محقق، كـ « رجل سوء » بمعنى: رجل سيِّىء، أو خروج تقدير، أي خروجٌ مقدر.

ويَعني بالعدل المحقق: ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه أيضًا منصرفًا، لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً، بخلاف العدل المقدر، فإنّه الذي يُصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف، وتعذر سبب آخر غير العدل، فإنّ « عُمر » مثلاً، لو وجدناه منصرفًا، لم نحكم قط بعدوله عن « عامِر »، بل كان كـ « أُدَد ».

وأما « ثُلاث » و « مَثْلث »، فقد قام دليل على أنهما معدولان عن « ثلاثة ثلاثة » وذلك أنّا وجدنا « ثُلاث »، و « ثلاثة ثلاثة »، بمعنى واحد، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعيَّن، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرَّر على الاطراد في كلام العرب، نحو: « قرأتُ الكتاب جزءًا جزءًا »، و«جاءني القوم رجلاً رجلاً »، و « أبصرت العراق بلدًا بلدًا »، فكان القياس في باب العدد، أيضًا التكرير، عملاً بالاستقراء، وإلحاقًا للفرد المتنازع فيه بالأعمّ

الأغلب، فلما وُجد « ثُلاث » غير مكررٌ لفظًا، حُكم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى « ثُلاث » إلا « ثلاثة ثلاثة »، فقيل: إنه أصله.

وقد جاء « فُعال »، و « مَفْعَل » في باب العدد، من واحد إلى أربعة اتفاقًا، وجاء « فُعال » من « عَشْرة» في قول الكميت[1]:

٢٢- ولَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتّى رَمَيْـ ـتَ فوقَ الرجالِ خِصالاً عُشارا

والمبرد، والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة، نحو: « خُماس » و«مَخْمس»، و « سُداس »، و « مُسْدَس »، والسماع مفقود.

بَلَى، يستعمل على وزن « فُعال » من « واحد » إلى «عشرة» مع يائى النسب نحو «الخماسي»، و «السداسي»، و «السباعى» و « الثمانيّ »، و «التساعيّ».

وعند سيبويه: أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف.

فإن قيل: الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في « أربع » في نحو: «نسوة أربع »، فكيف أثّر فيه، ولم يؤثّر في « أربع »؟

---

(١) الكميت بن يزيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهل: شاعر الهاشميين من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، وكان عالمًا بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، أشهر شعره « الهاشميات »، اجتمعت فيه خصال لم تجتمع في شاعر، كان خطي بني أسد، وفقيه الشيعة، وكان فارسًا شجاعًا انظر الأعلام (٥/٢٣٣)، والأغاني (١٥/١٠٨)، والشعر والشعراء (٥٦٢).

٢٢- ولَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتّى رَمَيْـ ـتَ فوقَ الرجالِ خِصالاً عُشارا

البيت من الوافر وهو للكميت في ديوانه (١/١٩١)، وأدب الكاتب ص (٥٦٧)، وخزانة الأدب (١/١٧٠)، والدرر (١/٩١)، ولسان العرب (٤/٥٧٢)، وبلا نسبة في الخصائص، والمعجم المفصل ص (٣٠٥).

اللغة: يستريثوك: مادة: ريث أي بطء أي تدبرا الشئ بحكمة، رميت: أي زدت.

المعنى: إن قومك لم ينصبونك عليهم إمامًا حتى زدت عن أقرانك بخصال عشر.

الإعراب: ولم: الواو بحسب ما قبلها، **لم:** حرف جزم وقلب، **يستريثوك:** فعل مضارع مجزم بلم وعلامة جزمه حذف النون، والواو واو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والكاف ضمير مبنى في محل نصب مفعول به، **حتى:** حرف غاية وابتداء، **رميت:** فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **فوق:** ظرف مكان، **الرجال:** مضاف إليه، **خصالاً:** مفعول به منصوب بالفتحة، **عشارًا:** صفة لخصال. وجملة رميت جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « عُشارًا » على وزن فعال من « عشرة » .

قلت: هذا التركيب المعدول، لم يوضع إلا وصفًا، ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه.

والفرّاء يُجيز صرف هذا المعدول إذا لم يَجر على الموصوف، وليس بوجه إذ الموضوع على الوصفيَّة، كـ « أحْمَر »، يؤثر فيه الوصف، وإن لم يتبع الموصوف.

وقال ابن السَّرَّاج[١] : إنّما لم ينصرف لكون « مثنى » مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين، وعن معناه أيضًا، لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى: اثنين اثنين، ففيه عدل لفظي وعدل معنويّ.

وقيل: إنّ فيه عَدْلاً مكرّرًا من حيث اللفظ، لأن أصله كان « اثنين » مرتين، فجعل مرة واحدة، ثم غيَّر لفظ « اثنين » إلى لفظ « مَثْنى » .

وقال الكوفيون، وابن كيسان[٢] : إن فيه العدل والتعريف، كما في « عُمَر »، إذ لا يدخله اللام، وإذا أُجري على النكرة فمحمول على البدل.

ولا دليل على ما قالوا؛ ولو كان معرفة، ولا شك أن فيه معنى الوصف، لجرى على المعارف، وكيف يكون معرفة، وهو يقع حالاً، نحو: « جاءني القوم مَثْنَى »؟

وأما « أُخَر » فإنّه جمع « أخْرى » التي هي مؤنث « آخَر » ، وهو أفعل التفضيل بشهادة الصرف، نحو: « آخر »، « آخران »، « آخرون »، و « أواخر»، و « أُخْرى »، « أُخريان »، « أخريات »، و « أُخَر »، مثل: «الأفضل» «الأفضلان »، «الأفضلون»، و « الأفاضل »، و « الفُضْلى »، « الفُضْلَيان »، «الفُضْلَيات »، و«الفُضَل »، فمعنى « آخَر » في الأصل: أشدّ تأخّرًا، وكان، في الأصل، معنى «جاءني زيد ورجل آخر »: أشد تأخرًا من زيد في معنى من المعاني،

---

(١) محمد بن السرى بن سهل، أبو بكر: أحد أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد، كان يلثغ بالراء فيجعلها غينا، ويقال: ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله، مات شابًا من كتبه « الأصول » و«شرح كتاب سيبويه » و « الشعر والشعراء » و « الخط والهجاء » و « المواصلات والمذكرات » و«الموجز في النحو » انظر الأعلام (١٣٦/٦) وبغية الوعاة (٤٤)، والوفيات (٥٠٣/١)، والوافى (٨٦/٣).

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحوًا ولغة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، من كتبه « تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها » و« المهذب » ، و « غلط أدب الكاتب »، و«غريب الحديث» و « معاني القرآن »، و«المختار في علل النحو »، انظر الأعلام (٣٠٨/٥)، وكشف الظنون (١٧٠٣) «وشذرات الذهب » (٢٣٢/٢).

ثم نقل إلى معنى «غير»، فمعنى: «رجل آخر»: رجل غير زيد، ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أوَّلاً. فلا يقال: «جاءني زيد وحمار آخر»، ولا: «وامرأة أخرى».

وتستعمل «أخريات» في المعنى الأول، ولا تستعمل إلاّ مع اللام أو الإضافة، كما هو حقها، نحو: «جاءني فلان في أخريات الناس»، أي: في الجماعات المتأخرة، وكذا: «الأواخِر».

فلما خرج «آخَر» وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل، استعملت من دون لوازم أفعل التفضيل أعني «مِن» والإضافة، واللام؛ وطُوبق بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له، نحو: «رجلان آخران». و «رجال آخرون»، و «امرأة أخرى»، و «امرأتان أخريان»، و «نسوة أُخَر»، قيل: الدليل على عدل «أُخَر». أنه لو كان مع «مِن» المقدرة كما في: «الله أكبر»، للزم أن يقال: «بنسوةٍ آخَر»، على وزن «أفْعَل»، لأن أفعل التفضيل ما دام بـ «مِنْ» ظاهرة أو مقدَّرة لا يجوز مطابقته لمن هو له، بل يجب إفراده، ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف، كما في الغايات، أو مع سادٍّ مسدَّ المضاف إليه، وهو التنوين كما في «حينئذٍ»، و ﴿كُلاًّ آتَيْنَا﴾ [الأنبياء: ٧٩] أومع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف، نحو قوله:

٢٣- إلاّ عُلالَةَ أو بُداهةَ سابحٍ ....

٢٣- إلاّ عُلالَةَ أو بُداهةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزارَةْ

البيت من مجزوء الكامل وهو للأعشى في ديوانه ص (٢٠٩)، وخزانة الأدب (١٧٢/١)، والشعر والشعراء (١٦٣/١)، والكتاب (١٧٩/١)، والمقاصد النحوية (٤٥٣/٣)، والمقرب (١٨٠/١)، والمعجم المفصل (٣٠٤).

اللغة: العلالة: الجرى بعد الجرى، بداهة:أول كل شيء، سابح الفرس السريع، نهد: ارتفع، الجزارة: أطراف البعير.

المعنى: إنه إذا قال العدو فليس لهم إلا الخيل القوية السريعة المتينة الجسم والأطراف.

الإعراب: إلا: حرف استثناء، علالة: مستثنى بألاّ منصوب بالفتحة، أو حرف عطف، بداهة: معطوف على علالة، سابح: مضاف إليه، نهد: صفة لـ «سابح» الجزارة، نهد: مضاف والجزارة مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

الشاهد: «علالة أو بداهة» حيث حذف المضاف إليه بعد علالة وتقديره «سابح» ، وبعد بداهة وتقديره الهاء، لدلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف.

أخذًا من استقراء كلامهم، فلم يَبْقَ إلا أن يكون أصله اللام.

ولمانع أن يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليل في «أَجْمَع» وأخواته من كونها مُعرَّفات بتقدير الإضافة مع عريها من تلك الوجوه، فالأولى أن يقال في امتناع كون « أُخَر » بتقدير الإضافة: إنّ المضاف إليه لا يحذف إلاّ إذا جاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره ههنا.

ومنع أبو علي من كون « أُخَر » معدولاً عن اللام، استدلالاً بأنه لو كان كذا، لوجب كونه معرفة، كـ « أَمْس » و « سَحَر » المعدولين عن ذي اللام، وكان لا يقع صفة للنكرات، كما في قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤].

وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظًا ومعنًى، أي: عُدل عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفًا وتنكيرًا: ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبًا، لوجب بناء « سحر » كما ذهب إليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف، فتعريف « سحر » ليس لكونه معدولاً عن ذي اللام، بل لكونه علمًا.

وذهب ابن جني، إلى أن قياس « أُخَر » لما تجرَّد عن[1] اللام والإضافة أن يستعمل بـ « مِنْ »، ويفرد لفظه في جميع الأحوال، فـ « أُخَر »، في قولك: «بنسوة أُخَر»، معدول عن « آخر مِن ».

ويلزم على هذا القول أن يكون: « آخرَان »، و « آخَرون »، و « أَواخِر »، و«أُخْرى »، و « أُخْريات » معدولات أيضًا عن: « آخر مِن »، إلا أن « أخرى » و« أواخِر » غنيّان عن اعتبار العدل بألف التأنيث والجمعية. والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبيَّن فيها حكم منع الصرف في موضع، نحو: « أحمران » و «أجمعون » كما مرَّ، وأما « أخريات » ، فاستعمالها باللام والإضافة كما هو الأصل، ولو لم يكن أيضًا، لم يَبن فيه أثر منع الصرف لكونه كـ « عَرَفات » .

هذا، وفي ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعَين معدولة عن لفظ الواحد المذكَّر: بُعْد، فالأولى ألاَّ يُدَّعى كون « أُخَر » وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين، بل نقول: هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل، أعني أحدَ الأشياء الثلاثة مطلقًا.

---

(١) في نسخة «من».

وإنَّما عُدل عنه لتعريه عن معنى أفعل التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها، كما يجيء في باب أفعل التفضيل، وذلك لأنه صار بمعنى « غير » كما ذكرنا، فعلى هذا لا يفسَّر العدل بما فسر به المصنف، أعني خروجه عن صيغته الأصلية، بل نقول: العدل إخراج اللفظ، كما ذكرنا، عما الأصل أن يكون معه من الصيغة، أو استلزام كلمة أخرى، فيدخل فيه « سَحَر » و « أَمْس »، ونحو: « ضُحى »، و«عَشِيَّة »، و « مساء »، و « بكرًا »، معيَّنات، لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معيَّن مما كان يقع عليه وضعًا أن يكون باللام والإضافة.

ويدخل فيه الغايات أيضًا، نحو: « قبلُ » و « بعدُ » ، لقطعهما عن المضاف إليه الذي كان يقتضيه وضعًا، فعلى هذا، إذا كان المعدول معربًا، وانضم إلى عدله سبب آخر، امتنع صرفه، فلم يمتنع[1] « ضحى » وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في « سحَرَ » على ما يجيء.

وأما « جُمع » ومثله أخواته من « كُتَع » ، و « بُصَع »، و « بُتَع »، فالأكثرون على أنه معدول عن « جُمْع »، لأنه جمع « جَمْعاء » وقياس جمع «فَعْلاء أَفْعَل »: « فُعْل ». كـ « حَمْراء » و « حُمْر ».

قال أبو علي: ليس قياس كل « فَعْلاء » أن يجمع على « فُعْل »، بل قياس «فعْلاَء»[2] مؤنث « أَفْعَل » المجموع على « فُعْل » أيضًا، و « أَجْمع » مجموع على «أَجْمعون» لا « جُمْع».

وقولُه:

٢٤- حلائِلَ أسْودَينَ وَأحْمَرينا

---

(١) في نسخة «يمنع».

(٢)سقط في نسخة.

٢٤- فَمَا وَجَدتْ نِساءُ بنِي نِزار ... حلائِلَ أسْودَينَ وَأحْمَرينا

البيت من الوافر وهو للكميت بن زيد في ديوانه (١١٦/٢)، والمقرب (٥٠/٢)، والدرر (١٣٢/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٧١/٢)، وشرح المفصل (٦٠/٥)، وهمع الهوامع (٤٥/١).

المعنى: إن نساء بنى نزار قد بارت ولم تجد من يتزوجهن سواء من الأسود والأحمر.

الإعراب: فما: الفاء بحسب ما قبلها، ما: نافية، **وجدت:** وجد فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث، **نساء:** فاعل مرفوع، ونساء مضاف **وبني** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، **نزار:** مضاف إليه. **حلائل:** مفعول به منصوب بالفتحة، =

شاذّ، كما يجيء في باب الجمع، ولو كان « جُمَع » معدولاً عن « جُمْع »، و«فُعْل » يصلح لجمع المذكر والمؤنث، لجاز: « جاءني الرجال جمَع » قال: والحق أن « جَمْعاء »: اسم لا صفة، وقياس جمع « فَعْلاء » اسمًا: « فَعالى » في التكسير، و «فَعْلاوات » في التصحيح، كـ « صحارَى » و « صحراوات »، فـ«جُمَع » معدول عن أحدهما.

ويرد عليه أنّ « جَمعاء » لو كان اسمًا، لكان « أجمع » أيضًا كذلك، فجمعه، إذن، على « أجمعون » شاذ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف، كما يجيء في باب الجمع.

وأما السبب الآخر فيه، وفي « جُمَع »، فعن الخليل أنه تعريف إضافي وكذا في « أجْمَع »، لأن الأصل في « جاءني القوم أجمعون »: أجمعهم، أي: جميعهم، و «قرأت الكتاب أجمع »: أي: جميعه.

قيل: هو ضعيف، لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف. وله أن يقول: إنّما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبيَّن فيه، كما يجيء، وأما مع حذفه، فما المانع من اعتباره؟

وقال بعضهم: فيه التعريف الوضعي كالأعلام، أي وضع تأكيدًا للمعارف بلا علامة التعريف، والمؤكد لا يكون إلا معرفة، إلا ما جوَّز الكوفيون من نحو قوله

٢٥- قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعا

مما كان المؤكّد فيه محدودًا، ففيهما على هذا القول شبه العلمية. ويَرد عليه: «صباحًا »، و « مساءً »، و « بكرًا »، و « ضُحّى »، و « عَتْمة »، و « ضَحْوة »، إذا كانت معينات، فإنها إذن معارف بلا علامة مخصَّصة بعد العموم، كالأعلام

= **أسودين** صفه لحلائل منصوبة بالياء لأنه جمع مذكر سالم، **وأحمرينا**: الواو عاطفة، **أحمرينا**: معطوف على أسودين والألف للاطلاق.

الشاهد: ((أسودين وأحمرينا)) جمع ((أسود وأحمر)) على جمع التصحيح وهو شاذ.

٢٥- قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعا

البيت من الرجز. وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٩١) والإنصاف (٤٥٥/٢)، وخزانة الأدب (١٨١/١)، والدرر (٣٩/٦)، وشرح الأشموني (٤٠٧/٢)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٦٥)، وشرح المفصل (٤٤/٣)، والمقرب (٢٤٠/١)، والمعجم المفصل ص (١١٩٩).

الغالبة، نحو: « النجم »، و « الصَّعِق »، ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع أن جميعها منصرفة، وأيضًا، شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون، بل المجموع هذا الجمع إما العلم، وإما الوصف.

وقال المصنف: فيه وفي « أَجْمَع » مع العدل: الوصف الأصلي، وإن صارا بالغلبة في باب التأكيد، فهما عنده، كـ « أسود » و « أرقم »، ونحوهما.

وهذا قريب، لكن بقي الكلام في أن « أَجْمَع » في الأصل من أي الصفات هو؟ أمن باب « أَحْمَر حَمْراء »، أم من باب « الأفضل والفُضْلى »؟ لا يجوز أن يكون من باب « أَحْمَر »، لجمعه على « أجمعون »، وجمعه بالنظر إلى أصله: « فُعْل »، بالنظر إلى نقله إلى الأسماء الغالبة: « أفاعِل »، كـ « أساوِد »، و « أداهِم »، قال:

٢٦- أتاني وعيدُ الحوص مِنْ آل جَعْفر فيا عَبْدَ عَمْرو، لو نهيتَ الأَحاوصا

= **الإعراب: قد:** حرف تحقيق وتوكيد، صرت: صرّ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، البكرة: فاعل مرفوع، يومًا: ظرف زمان متعلق بصرت، **أجمعا:** توكيد معنوي ليوم.

الشاهد: «يومًا أجمعا» حيث أكد النكرة المحدودة حيث أنها شبه العلمية، وهذا هو مذهب الكوفيين » .

٢٦- أتاني وعيدُ الحُوص مِنْ آل جَعْفَر فَيَا عَبْدَ عَمْرو، لو نهيتَ الأحاوصَا

البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ص (١٩٩)، والاشتقاق ص (٢٩٦)، وإصلاح المنطق صـ(٤٠١)، وخزانة الأدب (١/١٨٣)، وشرح شواهد الشافية ص١٤٤، ولسان العرب، (١٩/٧)، والمعجم المفصل ص (٤٧٨).

اللغة: أراد بالحوص وأحاوص أولاد الأحوص بن جعفر، والأحوص اسمه ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وسمى الأحوص لضيق كان في عينه، وعبد عمرو هو بن شريح بن الأحوص.

والمعنى: يرجع هجاء الأعشى للأحاوص أن علقمة كانت تهدده بالقتل وهو علقمة بن علاثة ابن عوف بن الأحوص، فهو يطلب من عبد عمرو أن يكف الأحاوص عنه.

الإعراب: أتاني: أتي : فعل ماض، والنون للوقاية، **والياء** المتكلم في محل نصب مفعول به، وعيد: فاعل مرفوع، وعبد مضاف **والحوص** مضاف إليه، **من آل:** جار ومجرور متعلق بحال من الحوص، **جعفر:** مضاف إليه، **فيا:** الفاء حرف استئناف، **يا:** حرف نداء، **عبد:** منادى منصوب بالفتحة، **عمرو:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، **لو:** حرف شرط غير جازم حذف الجواب، **نهيت:**نهى فعل ماض مبنى على السكون، والتاء فاعل، الأحاوصا: =

فـ ((أَفْعَلُون))، لا يجوز فيه، لا قبل الغلبة ولا بعدها، وأيضًا، ((أفْعل فَعْـلاء)) لا يجيء إلا في الألوان والخِلَق.

والأَولى أن يقال: إنه في الأصل أفعل التفضيل، بشهادة ((أجمعون)) و((جُمَع))، فكأن معنى قولنا: ((قرأت الكتاب أجمع))، في الأصل: أنه أتمُّ جمعًا في قراءتي من كل شيء، فهو تفضيل لقولهم: ((جميع)) ، نحو: ((أحمد)) و((أشهر)) في المحمود والمشهور، ثم جعل بمعنى جميعه، وانمحي عنه معنى التفضيل، فعدل في اللفظ عن لوازم أفعل التفضيل الثلاثة، أعني اللام والإضافة و((مِنْ))، كما ذكرنا في ((أُخَر)) . فـ ((أَجْمَع)) و ((أُخَر)) فيهما العدل والوصف والوزن، و ((أُخَر)) ، ((جُمَع)) فيهما العدل والوصف.

ويَرِد على جعل ((أَجْمَع)) من باب الأفضل أن مؤنثه ((جَمْعاء))، وحقّه: ((جُمْعَى))، كـ ((أُخرى)).

والجواب عنه: أنه لما انمحى عنه معنى التفضيل، جاز أن يُغيَّر بعضُ تصاريفه عما هو قياسه.

ولما بقي فيه معنى الصفة مع أنَّ وزنه ((أَفْعَل))، صار كـ ((أَحْمَر)) الذي هو على ((أَفْعَل)) وهو صفة، فجاز: ((جَمْعاء)) كـ ((حَمْراء))، وإذا جاز لك أن تقول: ((حَسْناء))، و ((خَشْناء))، و ((عَلْياء))، مع أن مذكراتها: ((حَسَن))، و((خَشِن))، و ((عالٍ))، لكونها صفات، فكيف إذا انضم إلى الصفة وزن ((أَفْعَل)).

هذا، وكان على المصنف أن يذكر ((سَحَر)) معيَّنًا في العدل المحقق، إذ هو غير منصرف في القول المشهور، ويذكر، أيضًا ((أمس))، رفعًا على لغة بني تميم[1] ، كما يجيء في الظروف المبنية، لقيام الدليل على عدلهما، وهو أن كل لفظ جنس أطلق، وأريد به فرد من أفراده معيَّن، فلابد فيه من لام العهد، سواء صار بالغلبة عَلَمًا، نحو: ((النجْم))، و ((الصَّعِق))، أو لا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَصَى

= مفعول به، والألف للإطلاق، وجملة ((فيا عبد)) استئنافية لا محل لها من الإعراب وجملة لو نهيت استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: ((الأحوص)) حيث جمع بالنظر إلى أصله على وزن فعل مثل الحوص وبالنظر إلى نقله إلى الأسماء الغالبة ((أفاعل)): مثل ((الأحاوص)).

(١) إنما قال رفعًا لما سينقله أن مذهبهم أن يعربوه في حال الرفع غير مصروف وأن يبنوه على الكسر في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون أمس بعد مذ قال السيرافي، لأنهم تركوا صرفه وسيأتي.

فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [المزمل:١٦]، أخذًا من استقراء كلامهم؛ فثبت عدل « سَحَر»، و « أمس » محققًا، وأما علميتهما فمقدرة، كما يجيء في الظروف المبنية.

قوله: « أو تقديرًا »، قد مضى التقدير.

اعلم أن ما هو على وزن « فُعَل » من الأسماء على ثلاثة أضرب:

١- إما اسم جنس غير صفة، وذلك على ضربين: مفرد كـ « صُرَد » و«هُدى»، وجمع كـ « غُرَف » و « حُجَر »، فهذه كلها منصرفة وإنْ سُمِّي بها إذا كان المسمّى مذكّرًا.

٢- وإما صفة، وذلك على ثلاثة أقسام: أحدها مبالغة « فاعِل » غير مختصّة بالنداء، كـ « حُطَم » و « خُتَعَ »[1] في مبالغة « حاطِم » و « خاتِع »، فهو كـ «ضروب » في مبالغة « ضارب »، وثانيها مبالغة «فاعل» مختصة بالنداء نحو «يا فُسق»، و «يا لُكَع»[2] فهو في المذكر كـ « فَعالِ » في المؤنث، نحو: « يا فساقِ» و« يا لكَاعِ »، كما يجيء في باب النداء. و « فُعَلِ » ، «فَعالِ» المختصان بالنداء معدولان عند النحاة، بخلاف نحو: « حُطَم » و «خُتَع»، قالوا: لو لم يكونا معدولين، بل كانا كـ « حُطَم »، لم يختصّا بالنداء، بل ساوقاما هما لمبالغته في شيوع الاستعمال، كما ساوق « حُطَم » في الاستعمال « حاطِمًا »، ولم يختص بباب دون باب.

وأنا لا أرى في نقصان بعض الأشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف، دليلاً على أن الناقص معدول عن الشائع، وسيجيء لهذا مزيد بحث في أسماء الأفعال.

ولما كان من مذهبهم أن جميع أنواع « فَعَال »، مبنية كانت أو ممنوعة من الصرف، معدولة، وكذا « فُعَلِ » المختص بالنداء؛ فرَّعوا عليه أنك إذا سميت بها، فـ « فُعَل » لا ينصرف اتفاقًا، نحو: « فُسَق » عَلَمًا، للعدل والعلمية، وكذا «فعال» عند بني تميم، نحو: « نَزالِ » و « فَجارِ » و « فَساق » أعلامًا؛ وهذا الذي قالوا: حقٌّ لو ثبت لهم أن جميعها معدول، ولم يثبت، ودونه خرط القتاد،

---

(١) الحطم الكسر رجل حطم وحطمة أيضًا إذا كان قليل الرحمة للماشية، وختع في الأرض أي ذهب ودليل ختع أي ماهر بالدلالة.

(٢) لكع عليه الوسخ لكعًا أي لصق به رجل لكع أي لئيم وامرأة لكاع وقد لكع لكاعة فهو لكع وامرأة لكعاء فلا يصرف لكع في المعرفة معدول من الكع ولكاع من لكعاء.

كما يجيء في أسماء الأفعال.

وثالث الأقسام: جمع « فُعْلى » أَفْعل التفضيل، ولا عدل فيها إلا في « أُخَر » و « جُمَع » وأتباعه، كما ذكرناهما.

٣- وإمَّا عَلَم، وهو، إن جمع شرطين: ثبوت « فاعل » وعدم « فُعَل » قبل العلمية، فهو غير منصرف، كـ « قُثَم » و « جُحَى »[١]، لأنه ثبت « قائِم » و«حاجٍ»، وعدم « قُثَم » و « حجى » قبل العلمية، فحكمنا بكونه معدولاً عن «فاعِل» جنسًا، وقطعنا بعدم نقله عن « فُعَل » الجنسيّ، فقلنا: هو علم مرتجل، أي: غير منقول عن شيء، وهو معدول، وإنما حملناه على كونه معدولاً، ولم نجوِّز أن يكون مرتجلاً غير معدول، كـ « عِمران » و « سُعاد » لكثرة كون « فُعَل» الجامع للشرطين غيرَ منصرف، واضطرارنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه على ما تقدّم، لئلا تنخرم القاعدة الممهدة، فكل « فُعَل » عَلَم جامع للشرطين يُجهل بكونه في كلامهم منصرفًا أو غير منصرف، فعلينا أن نقدر العدل فيه، ونمنعه الصرف، إلحاقًا للمشكوك فيه بالأغلب.

أما « أُدَد » فإنه وإن جَمَع الشرطين، لكنه سُمع في كلامهم منصرفًا، فلا نقدِّر العدل فيه.

وإن اختلَّ أحد الشرطين، وذلك بألاَّ يجيء له « فاعِل » قبل العلمية، ولا «فُعَل»، فهو منصرف، لو جاء مثل ذلك في كلامهم، ولا أعرف له مثالاً، وكذا إن جاء له «فاعِل» قبل العلمية مع ثبوت « فُعَل » أيضًا قبلها، فهو منصرف، كـ «حُطَم» و « خُتَع » عَلَمين، لجواز نقله عن « فُعَل » جنسًا وألا يكون معدولاً عن «فاعِل»، ولا سيَّما أن النقل في الأعلام أكثر وأغلب من العدل، أما « عُمَر » و«زُفَر» عَلَمين، فكان الواجب على هذا الأصل صرفهما، لأنه كما جاء لهما «فاعِل» قبل العلمية، جاء « فُعَل » أيضًا، نحو: « عُمَر » جمع « عُمْرة »، و«الزُّفَر»: السيِّد، قال الأعشى[٢] :

---

(١) قثم له من المال إذا أعطاه دفعة جيدة، قثم: اسم رجل معدول عن قاثم وهو المعطى يقال: اجتحاه وهو قلب اجتاحه، وجحى: اسم رجل قال الأخفش لا ينصرف لأنه مثل عمر.

(٢) عامر بن الحارث بن رباح الباهلي،، من همدان: شاعر جاهلي. يكنى « أبا قحفان » =

٢٧- يَـأبَى الظُلامَـة مِنـهُ النوْفـلُ الزُّفـرُ

لكنهما لما سُمعا غيرَ منصرفين، حكمنا بأنهما حالَ العلمية غير منقولين عن «فُعَل» الجنسيّ، بل هما معدولان عن «فاعِل»، وإن اختلَّ الشرطان كِلاهما، فلا كلام في كونه منصرفًا، أيضًا، لو اتفق مجيئه.

فإنْ قيل: هلاَّ حُكِم في المرتجلة التي هى نحو: «موهَب»، و«مكوزة»، و«مَحْبب»، و«حَيْوة» أنها معدولة عن: «موهِب»، و«مكازة»، و«محبّ»، و«حيّة»؟

= أشهر شعره رائية له، في رثاء أخيه لأمه «المنشر بن وهب» أوردها البغدادي برمتها. وقيل: اسمه عمر، انظر الأعلام (٣/٢٥٠)، وخزانة الأدب (١/٢٤)، ورغبة الآمل (٦/٢٣٥).

٢٧- [أَخَو رَغائِبَ يُعْطيها ويُسْأَلُها   يَـأبَى الظُّلامَـةَ مِنْـهُ النَّوْفَـلُ الزُّفَـرُ]

البيت من البسيط وهو لأعشى باهلة في الأصمعيات ص ٩٠، وأمالي المرتضى (٢/٢١)، وجمهرة اللغة ص(٧٠٦)، وخزانة الأدب (١/١٨٥)، ولسان العرب (٤/٣٢٥) والمعجم المفصل ص ٣٧٠.

اللغة: رغائب: جمع رغيبة وهى العطايا التي يرغب فيها الإنسان، **الظلامة**: هو ما يطلبه المظلوم وهو اسم ما أخذ منه ظلمًا، النوفل الزفر: البحر الكثير العطاء الناصر الأهل والعدة.

المعنى: إن هذا الرجل صاحب فضل وخير على الناس ويأبي الظلم على المظلومين، فلا يستطيع أحد أن يظلم أحدًا وهو بينهم مهابة منه.

الإعراب: **أخَو**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وتقدير الكلام «هو أخو» رغائب: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، **يعطيها**: يعطي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو» والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، **ويسألها**: الواو عاطفة، ويسألها: يسأل: فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو»، والهاء مفعول به، وجملة يعطيها في مجر جر صفة لرغائب، **يأبى**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، **الظلامة**: مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر ثان للمبتدأ الأول وهو الضمير المحذوف «هو» **منه**: جار ومجرور متعلق بالفعل يأبى، **النوفل**: فاعل للفعل يأبى، **الزفر**: صفة للنوفل.

الشاهد: «**الزفر**» جاءت مصروفة لأنه جاء له «فاعل» قبل العلمية، وجاء «فُعَلَ» أيضًا، والزفر: السيد.

قلت: لأنها، وإن كانت خارجة عن القياس، إلا أن هذه التغييرات رجوع إلى الأصل من وجه، فكأنها ليست بمعدولة، إذا العدل خروج عن الأصل، وهذا رجوع إليه.

أما في « مَحْبب » و « مكوزة » فظاهر، وأما « مَوهَب »، فإنه وإن كان قياسُ معتل الفاء بالواو أن يساغ منه « مَفْعِل » بكسر العين، لكن الأصل في «يَفْعَل» مفتوحَ العين أنْ يُبنى منه « مَفْعَل » بالفتح، فالعدول إلى الكسر في « موضِع»، و « موجِل » مخالفة للأصل.

وإنما خولف، حملاً على الأكثر، وذلك لأن معتلّ الفاء الواوي أكثر من باب «يَفْعِل » بكسر العين، والموضع مبنيّ على المضارع.

وقد حكى الكوفيون: « موضَع » بفتح الضاد على الأصل؟

وأما « مَورَق » في اسم رجل، فإنّما صُرف إمّا بناءً على أنه « فَوعَل »، أو على أنه « مَفْعَل »، لكن كونه أكثر من « مَفْعَل » كما يجيء في التصريف أوهمهم أنه غير معدول عن « مَفْعِل » بالكسر، وكذلك « موكَل »، علمًا، وأمّا:

٢٨- شُـمْس بـن مـالكِ

بضم الشين، فلما لم يلزم، لم يُعتبر في الوزن، ولو سلمنا لزومه قلنا: إنه منقول عن جمع « شَموس »، وإلاّ لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في « هند »، لأن أمر العدل ظاهر، وليس كالعجمة في « نوح » و « لوط »، حتى يقال: إنه لا يؤثر في

٢٨- [وإنّي لَمُهْدٍ من ثنائي وقاصِدٌ به لابن عَمِّ الصِّدْق] **شُمْس بن مالكِ**

البيت من الطويل وهو لتأبط شرًّا في ديوانه ص (١٤٨)، وخزانة الأدب (١/ ٢٠٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٢)، والمعجم المفصل ص (٦٢٣).

المعنى: إن الشاعر سوف يهدي ثنائه ومدحه لصاحب الصدق شمس بن مالك.

الإعراب: **وإني**: الواو بحسب ما قبلها، **إني**: إن: حرف توكيد ونصب، **والياء**: اسم إن في محل نصب، **لمهدٍ**: اللام المزحلقة تفيد التوكيد، **مهد**: خبر إن مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة، من **ثنائي**: جار ومجرور متعلق باسم الفاعل في مهد، **وياء المتكلم** مضاف إليه، **وقاصد**: الواو عاطفة، **قاصد**: اسم معطوف على مهد، **به**: جار ومجرور متعلق باسم الفاعل قاصد، **لابن**: جار ومجرور متعلق بقاصد، وابن مضاف، **وعم**: مضاف إليه، **والصدق**: مضاف إليه، **شمس**: بدل من ابن عم، **بن**: صفة لشمس، وابن: مضاف ومالك: مضاف إليه.

الشاهد: « شمس » يجوز صرفه مع أنه معدول عن « شَمْس ».

الثلاثي الساكن الأوسط.

وأمّا « حيوة » فإنّ الصيغة لم تتغيَّر، والعدل خروج عن الصيغة الأصلية، فوزن « حَيوة »، و « حيَّة »: « فَعْلة »، فلنا أن نرتكب كونها معدولة.

قوله: « وقطام في تميم »، أي: في [لغة تميم][1] ، أما في لغة أهل الحجاز ففيها أيضًا عدل مقدَّر عند النحاة، لكنها مبنيَّة، وكلامه في المعربات غير المنصرفة، ونعني بباب « قطامِ » ما هو على وزن « فَعَالِ » من أعلام الأعيان المؤنثة.

وذلك أنَّ « فَعالِ » على أربعة أقسام، كما يجيء: اسم فعل كـ « نزالِ »، وبناؤه ظاهر؛ وعَلَم للمصادر على رأي النحاة، كـ « فَجارِ » للفجرة، وصفة للمؤنث كـ « فَساقِ » بمعنى: فاسقة، وهما أيضًا مبنيان باتفاق، قالوا لمشابهته بابَ « نزالِ » عدلاً ووزنًا، ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن، لئلا يَرد نحو: «سحاب»، و « جهام »، و « كلام »، و « كهام »؛ فإنها معربة، فقالوا: كما أن « نَزَالِ » معدول عن: « انزلْ »، فـ « فَساقِ » و « فَجارِ » في التقدير معدولتان عن « فاسِقة » و « الفجرة ».

والقسم الرابع: عَلَم الأعيان المؤنثة، فلغة الحجازيين بناؤه كله، قيل: لمشابهتها أيضًا لِـ « نزالِ » وزنًا وعدلاً مقدرًا.

وبنو تميم افترقوا فرقتين: أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدَّر، كـ « حضارِ » ، وإنّما قدروا العدل فيها تحصيلاً للكسر اللازم بسبب البناء، إذ كسر الراء مصحِّح للإمالة المطلوبة المستحسنة.

وغير ذات الراء كـ « قَطامِ » معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية؛ ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا إلى تقدير العدل، كما احتيج إليه في « عُمَر »، إلاّ أن بعض النحاة يقدّرونه فيه من غير ضرورة، لأنه من باب « حضارِ » الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة، فقدَّروه فيه أيضًا طردًا للباب.

وأقلُّهم على أن جميع هذا القسم غير منصرف، من ذوات الراء كان أو لا، وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في أسماء الأفعال.

---

(١) في نسخة «في لغة بني تميم».

٥ - علّة الوصف وشرطه لمنع الصرف

قال ابن الحاجب:

الوصف شرطه أن يكون في الأصل، فلا تضرّه الغلبة، فلذلك صُرف: «مررت بنسوة أربع»، وامتنع «أسود» و «أرقم» للحية، و «أدهم» للقيد، وضعف منع «أفعى» للحيّة، و «أجْدَل» للصقر، و «أخيل» لطائر.

قال الرضيّ:

قوله: «الوصف»، تقدير الكلام: شرطه أن يكون في الأصل[1]، فلذلك صرف: «مررت بنسوة أربعٍ»، ولا تضره الغلبة، فلذلك امتنع «أسود» و «أرقم».

وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتدٍّ به في منع الصرف، أما قولهم: «مررت بنسوة أربع» مصروفًا، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يُذكر، وهو عدم قبوله للتاء، فإنه يقبلها، لقولهم: «أربعة»، لا لعدم شرط الوصف.

وليس قولهم: إن التاء في «أربعة» ليست بطارئة على «أربعٍ»، لأن «أربعةً» للمذكر، و «أربعًا» للمؤنث، والمذكّر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف «يَعْمل» و«يعملة»، فإن «يَعْملة» للمؤنث فالتاء طارئة؛ بشيء. وإن دققوا فيه النظر، لأنه إذا جاز ألاَّ يُعتدَّ لوزن الأصلي في «يَعْمل»، لكونه قد يعرض له بَعْدُ ما يخرجه عن الاعتبار، وهو التاء في المؤنث، فكيف يعتدّ بالوزن العارض في «أربع» مع كونه قبلُ، على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن، وهي اتصاله بالهاء؟ فإذا كان الوزن في الحال حاصلاً فيهما والمخرج عن اعتباره في حال أخرى، فسواء كانت تلك الحال قبل أو بعد، بل الأول ينبغي أن يكون أضعف، لأنه عارض غير لازم، إذ قد يجوز في «أربع» للمؤنّث استعمال الأصل أعني «أربعة» للمذكر؛ وفي الثاني أعني «يعملاً» وزن الفعل أصل، لكنه غير لازم، لأنه يقال للمؤنث:

---

(١) أشار بهذا التقدير إلى أن عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه على ما تفرع هو عليه وليس بصحيح ولعل الوجه في العطف الصورى أن يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعًا على مجموع ما تقدم ويحال رد كل فرع إلى أصله على ذهن المتعلم لظهور أن الفرع الأول إنما هو للشرط المذكور بلا واسطة، وأن الثاني متعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط أعني عدم مضرة الغلبة، وأما قوله وضعف فهو عطف على صرف بلا إشكال كما سيذكره.

«يعملة »؛ فالوزنان متساويان في عدم اللزوم، و « أَرْبع » يزيد ضعفًا بعروض الوزن على « يَعمل ».

قوله: « فلا تضر الغلبة »، معنى الغلبة أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامًّا في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة، بخلاف سائر ما كان واقعًا عليه، كـ « ابن عباس »، فإنه كان عامًّا يقع على كل واحد من بني العباس، ثم صار أشهر في عبد الله، فلا يحتاج له إلى قرينة، بخلاف سائر أخواته، وكذا « النجم » في الثريا، و « البيت » في الكعبة، فكذا «أسود »، كان عامًّا في كل ما فيه سواد، فكثر استعماله في الحيَّة السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره، إذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السُّود، فإنه لابدّ لكلّ منها إذا قصدته من قرينة، أما الموصوف، نحو: « ليل أسود »، أو غيره، نحو: « عندي أسود من الرجال »، وبهذا الشرح يتبين لك أنه لا تخرج الأوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيّما إذ لم تصر أعلامًا بالغَلَبة، فإنّ اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء؛ وكيف يخرج عن الوصف، ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له، فلا يخرج عن مطلق الوصف، بل إنما يخرج عن الوصف العام، أي: لا يطلق على كل ما وضع له. بَلَى، يخرج الوصف لفظًا عن كونه وصفًا، أي: لا يتبع الموصوف لفظًا، فلا يقال: « قيد أدهم »، لكن المقصود في باب ما لا ينصرف: الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله: بعدُ: وخالف سيبويه الأخفش، وهو قوله: ومذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدِّمًا من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى، بل لا استدلال له في باب « أحمر» إذا نُكِّر بعد العلمية بباب « أسود » الغالب، لأن معنى الوصف في « أحْمر »، إذا زال بالعلمية تحقيقًا لم يعد بعد التنكير، لأن معنى: « ربّ أحمر » إذن: ربَّ مسمًّى بـ«أحْمَر»، كان فيه الحمرة أو لا، حتى يجوز في السودان المسمًّى كل واحد منهم بـ « أحْمَر »: « ربَّ أحمرٍ لقيته » فإذا لم يعد تحقيقًا، لم يعتبر في منع الصرف.

ويجوز مع العلمية أيضًا بقاء معنى الوصف كما يجيء، فيجوز أن يعتبر بعدها، فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم، وهو في الوصف الغالب من دون العلمية، كـ « أسْوَد »، لازم، لبقائه بحاله قطعًا.

ويعضُد بقاءَ معنى الوصف في مثله عندهم قولُ أبي علي في كتاب الشعر: ((الأَبْرَق))، و ((الأَبْطَح))، وإن استعملا استعمال الأسماء، وكسِّرا تكسيرها، لم يُخلع عنهما معنى الوصف، بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة، فعلمت أن معنى الوصف مُقَرٌّ فيهما، وإذا أُقِرَّ فيهما معنى الوصف عَلّقت الحال والظرف بهما.

هذا لفظه، ونحن نعلم أن معنى ((أسود)) الغالب: حيَّة فيها سواد، ومعنى ((أرقم)): حيّة فيها سواد وبياض، ومعنى ((أَدْهَم)): قيد فيه دهمة أي: سواد، أي: قيد من حديد لأن الحديد أسود.

فلم يثبت بنحو ((أَسْود)) أنّ الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها، فلا حجة إذن لسيبويه، في منع صرف ((أَحْمَر)) المنكر بعد العلمية، كما أنه لم يثبت بـ((أربع)): أن الوصفية العارضة لا تعتبر.

وقال بعضهم: ربما لم[١] تعتبر الصفة في الغالبة، نحو: ((أَبْطَح)) ونحوه من الغالبات فتُصرف، وذلك لنقصانها عن[٢] سائر الصفات لفظًا، لعدم جَرْيها على الموصوف، وإن كان معنى الوصف باقيًا فيها.

قوله: ((وضعُف منع ((أفعى))))، معطوف على قوله: ((صُرِف))، أي: ولكون الوصف الأصلي معتبرًا، ضَعُف منع ((أفعى))، لأنه لم يتحقق كونه وصفًا في أصل الوضع، ولا يثبت أيضًا في الاستعمال نحو: ((أَيِّم أفعى))، بل تُوُهِّمَ أنها موضوعة للصفة، لما رأوا أنها للحية الخبيثة الشديدة، من قولهم: ((فعوة السم))، أي: شدّته.

وكذا توهم الصفة في ((الأجدل)) الذي هو الصقر أنه موضوع في الأصل للوصف أي طائر ذو جَدْل وهو الإحكام، وقد قيل للدرع ((جدلاء)) فكأنها مؤنث ((أجدل)).

وكذا توهَّم في ((أَخْيل)) أن معناه الأصلي: طائر ذو خيلان، ولم يثبت ما توهموه تحقيقًا.

ولنا أن نقول: صرف[٣] هذه الكلمات ونحوها، لأن مستعملها لا يقصد معنى

---

(١) في نسخة ((لا)).

(٢) في نسخة ((عن)).

(٣) ظاهر كلام المصنف يقتضى أن نحو أسود وأرقم وأدهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية =

الوصف مطلقًا، لا عارضًا ولا أصليًا، فـ « أَفْعَى» وإنْ كانت في نفسها خبيثة، و « أَجْدَل » طائرًا ذا قوة، و «أخيل» طائرًا ذا خيلان، إلا أنك إذا قلت مثلا «لقيت أجدلاً» ، فمعناه هذا الجنس من الطير، من غير أن تقصد معنى القوة، كما تقول: « رأيت عقابًا »، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة، وإن كانت أقوى من الصقر، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقًا، كما أشار إليه المصنف، فأما منع صرف مثله فغلط ووهم.

٦- أنواع التأنيث المانع من الصرف وأحكامه

قال ابن الحاجب:

التأنيث بالتاء، شرطه العلمية، والمعنويّ كذلك، وشرط تحتّم تأثيره: زيادة على الثلاثة، أو تحرّك الأوسط، أو العجمة، فـ « هِنْد » يجوز صرفه، و «زَينب»، و « سَقَر »، و « ماه »؛ و « جور » ممتنع. فإن سُمّي به مذكّر، فشرطه الزيادة، فـ « قَدَمٌ » منصرف، و « عَقْرَب » ممتنع.

قال الرضيّ:

اعلم أن التأنيث على ضربين: تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء، فما هو بالألف متحتّم التأثير بلا شرط، للزوم الألف وضعًا على ما مرّ، ولذا قام مقام سببين.

ونريد بتاء التأنيث تاءً زائدة في آخر الاسم مفتوحًا ما قبلها تنقلب هاء في الوقف، فنحو: « أخت » و « بنت » ليس مؤنثًا بالتاء بل التاء بدل من اللام، لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكّر، لمناسبة التاء للتأنيث، فعلى هذا لو سميت بـ « بنت » و « أخت » و « هَنْتْ » مذكّرًا لصرفتها.

والتأنيث بالتاء على ضربين: أحدهما أن يكون التاء فيه ظاهرًا، فشرطه العلمية، سواء كان مذكّرًا حقيقيًّا كـ « حَمْزة »، أو مؤنثًا حقيقيًّا كـ « عَزَّة »، أو لا هذا

= وأن الأولين بمعنى القيد ومع ذلك يدعى أن تلك الوصفية الأصلية الزائلة بالكلية معتبرة في منع الصرف، ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الأسماء على صحة مذهب سيبويه فلا يمكن له أن يجعل عدم استعمال المتكلم أجدلا وأفعى وأخيلا في معنى الوصفية سببًا للصرف ويجزم ببطلان منع الصرف فيها كما أمكن ذلك للشارح ولا يمكن لأجدل الجزم بانتفاء الوصفية الأصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الأصلية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه ما أورده الشارح سابقا من أن هذه الأسماء لم تخرج عن الوصفية بالكلية.

ولا ذاك كـ « غُرَّة »، فالعلمية شرط تأثيره متحتّمًا، فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو: « امرأة قائمة »، وفي « قائمة » الوصف الأصلي والتأنيث بالتاء، فالخللِ لم يجىء إلا من التأنيث، لأن شرط الوصف وهو كونه وضعيًّا على ما ذكر المصنف حاصل، وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض وعدم الثبات، تقول في « قائمة »: « قائم »، فلم يُعْتَدّ بالعارض.

وإنّما قلنا: « في الأصل »، لأن أصل وضعها للفرق بين المذكّر والمؤنّث، ولا تجيء لهذا المعنى في الصفات والأسماء إلا غير لازمة للكلمة، كـ « ضارِبة »، و «مَضْروبة »، و « حَسَنة »، و « امرأة »، و « رَجُلَة »، و « حمارة ».

وأما في غير هذا المعنى، فقد تكون لازمة، كما في « حجارة » و « غرفة »، كما يجيء في باب التأنيث.

ثم إن العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيَّرتها مصونة عن النقصان، فتلزم التاء بسببها، فتاء « عائشة » كراء « جَعْفَر »، صارت لازمة لا تحذف إلا في الترخيم، كما يحذف الحرف الأصلي.

وإنّما ذلك لأن التسمية باللفظ وضعٌ له، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة، فقولك: « عائشة » في الجنس ليس موضوعًا مع التاء، فإذا سمِّيتَ به، فقد وضعته وضعًا ثانيًا مع التاء، فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع.

وأما إن كانت العلمية في غير الكَلِم العربية، فربَّما تَصرَّف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف، إن استثقلوها، كما في « جبرئيل[1] » و «ميكائيل»، و « أرسطاطاليس »، فقالوا: «جبريل »، و « جبرال »، و « وجبرين »، و «ميكال»، و « أرسطو »، و « أرسطاليس »، ونحو ذلك، وذلك لورودها على غير أوزان كلمهم الخفيفة، وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، ولذلك قالوا: أعجميّ فالعبْ به ما شئت.

وأما الزيادة في الأعلام، فنقول: إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنًى كألف التأنيث في نحو: « بشرى » و « ذِكْرى »، وتاء التأنيث في نحو « غُرفة »، وألف الإلحاق في نحو: « مِعْزى »، لم يجز زيادته، لأن مثل ذلك لا يكون إلا حال الوضع، وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العلميّ،

---

(١) في نسخة «جبريل».

وكذا الحكم إن لم تفد الزيادة إلا ما أفاد العلم، كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم.

وإنْ أفادت الزيادة معنًى آخر، فإن لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أوّلاً، لم يجز زوال الوضع العلميّ، فلا نزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث.

وإن بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعًا على ما كان موضوعًا له، جازت مطلقًا إن لم يخرج العلم بها عن التعيين، كياء النسبة، وياء التصغير، وتنوين التمكن، نحو: « هاشميّ »، و « طليحة »، وإنْ خرج بها عن التعيين، جازت بشرط جبران التعيين بعلامته، كما في: « الزيدان » و « الزيدون »، على ما يجيء في باب الأعلام.

فإن قيل: فإذا صار التاء بالعلمية لازمًا، فهلاَّ قيل في نحو: « حمزة »، إنه قائم مقام سببين كالألف، فتكون العلمية شرط قيامه مقام سببين، ولا تكون سببًا.

قلت: لِما ذكرنا من أن وضع التاء في الأصل على العروض، فلزومه عارض، فلم يبلغ مبلغ الألف التي وضعها على اللزوم.

وثانيهما أن يكون التاء مقدَّرًا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوى، سواء كان حقيقيًّا، كـ « هند » و « زينب »، أو غير حقيقيّ كـ « حلب » و « مصر »، والألف لا تقدَّر كالتاء، إذ الألف، للزومها، لا تحذف حتى تقدر، ولا تؤثر التاء مقدَّرة إلاّ مع العلمية.

ولا يصحّ الاستدلال على كون التأنيث المعنوي أيضًا مشروطًا بالعلمية بانصراف نحو: « حائض »، و « امرأة جريح »، كما فعل المصنف في شرحه، لأن المراد بالمؤنث المعنويّ ما كان التاء فيه مقدّرًا كما مرّ، لا المؤنّث الحقيقيّ، وفي نحو: «حائض »، لا تاء مقدرًا، إذ لو كان كذلك، لكان غير منصرف مع كونه علمًا للمذكر كـ « عقرب » وليس كذلك، ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم: «حُييضة »، كما تقول في « سماء »: « سُمَيَّة »، وليس كذلك، لأنك تقول فيه: «حُيَيض »، ألا ترى إلى نحو: « حائض » منصرفًا مع التأنيث والوصف، ومثله مع العلمية أيضًا، غير منصرف كما يجيء.

وإنما شرط فيه العلمية أيضًا، لأن المقدر عندهم أضعف من الظاهر، وشرط الظاهر العلمية.

والفرق بينهما أن العلمية تصيِّر التاء الظاهرة متحتّمة التأثير مطلقًا، وإنْ كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط، كـ « شاة » عَلَمًا، لأن العلامة ظاهرة، وأما التاء المقدَّرة فضعيفة، فإنْ سدَّ مسدَّها في اللفظ حرف آخر، أثَّرَتْ وجوبًا، وإلاّ ففيه الخلاف كما يجيء؛ وما يسدُّ مسدَّها: الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة، لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزاد ثالثة، وأما نحو « ثُبة » و « شاة» فمحذوف اللام[1]، ودليل سدِّه مسدَّ التاء تصغيرهم « عَقْربًا » على « عُقَيرب » من دون التاء، بخلاف « قِدْر » فإنّ تصغيره: « قُديرة »، فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيًّا كان أو لا، إذا زاد على الثلاثة وسمِّيت به لم ينصرف، سواء سميت به مذكّرًا حقيقيًّا، أو مؤنّثًا حقيقيًّا، أو لا هذا ولا ذاك، وذلك لأن فيه تاء مقدرة وحرفًا سادّاً مسدَّها، فهو بمنزلة « حمزة ».

وإن كان ثلاثيًا، فإمّا أن يكون متحرِّك الأوسط، أو لا.

والأول إنْ سميَّتَ به مؤنثًا حقيقيًّا كـ « قَدَم » في اسم امرأة، أو غير حقيقي كـ « سَقَر » لجهنم، فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدّرة، ولقيام تحرّك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في « حُبلى »: « حُبليّ » و « حبلَويّ »، ولا تقول في: «جَمَزى» إلا « جمَزيّ »، كما لا تقول في « جُمادَى » إلا «جُماديّ».

وخالفهم ابن الأنباري، فجعل « سَقَر »، كـ « هِنْد » في جواز الأمرين نظرًا إلى ضعف السادّ مسدَّ التاء.

وإن سميت به مذكّرًا حقيقيًّا أو غير حقيقيّ، فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سميته بـ « سَقَر »، وكتاب سميته بـ «قَدَم »، وإنما لم يقدر لطرآن التذكير في الوضع الثاني على ما ضعُف تأنيثه في الوضع الأول، فعلى هذا تقول في تصغير « سَقَر » اسم رجل: « سُقَير »، وأمَّا «أذينة »، و « عينية » لرجل فَسُمِّي بهما بعد التصغير.

وإنْ لم يسدَّ مسدَّ التاء، ولا مسدَّ الساد مسده شيء، وذلك إذا كان ثلاثيًّا ساكن الأوسط، فلا يخلو إمّا أن يكون فيه عجمة، أو لا، فإن لم يكن فإنْ سمَّيتَ

---

(١) الثبة الجماعة وأصلها ثبى والجمع ثبات وثبون وأثابى والثبة أيضًا وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء والهاء ههنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه لأن أصله ثوب كما قالوا إقامة فعوضوا الماء من الواو والذاهبة من الوسط.

به مذكَّرًا، سواء كان حقيقيًّا، أو لا، كـ « هند »، إذا جعلته اسم رجل أو اسم سيف مثلاً، فلا خلاف في صرفه، وإنْ سميَّتَ به مؤنثًا حقيقيًّا أو غيره، فالزَّجَاج، وسيبويه، والمبرد: جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثًا بالوضعين: اللغويّ، والعَلَميّ، فظهر فيه أمر التأنيث.

وغيرهم خَيَّروا فيه بين الصرف وتركه، لفوات السادّ مسدَّ حرف التأنيث، وما يسدّ مسدَّ السادّ.

وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وَضْعًا، كـ « دار » و « نار »، وفي الثنائي كـ « يَد » اسم امرأة.

وإن كان فيه العجمة، كـ « ماه » و « جُور »، فإنْ سميَّتَ به مذكَّرًا حقيقيًّا، أو لا، فالصرف لا غير، إذ هما كـ « نُوح » و « لوط ». كما يجيء.

وإن سمّيتَ به مؤنّثًا حقيقيًا أو لا، فترك الصرف لا غير، لأن العجمة، وإن لم تكن سببًا في الثلاثي الساكن الأوسط كما يجيء، لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتّم المنع.

فظهر بهذا التفصيل أن المؤنّث إذا سُمِّى به مذكَّر، حقيقيّ أو غير حقيقيّ، يعتبر في منع صرفه: زيادة على ثلاثة أحرف، ولا يعتبر تحرّك الأوسط ولا العجمة.

وههنا شروط أُخَر لمنع صرف المؤنث إذا سُمِّي به المذكر تركها المصنف.

أحدها: ألاّ يكون ذاك المؤنث منقولاً عن مذكّر، فإنّ « رَبَابًا »، اسم امرأة؛ لكن إذا سميت به مذكَّرًا انصرف، لأن « الرباب » قبل تسمية المؤنث به كان مذكرًا بمعنى الغيم، وكذا لو سمَّيتَ بنحو « حائِض » و « طالِق » مذكرًا انصرف، لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث إذ معناه في الأصل شخص حائض، لأن الأصل المطرد في الصفات[1] أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر، وذو التاء موضوعًا للمؤنث، فكل نعت لمؤنث بغير التاء، فهو صيغة موضوعة للمذكر، استعملت للمؤنث.

وثانيها: ألاّ يكون تأنيث المؤنث الذي سُمِّي به المذكر تأنيثًا يحتاج إلى تأويل غير لازم، فإنّ « نساء »، و « رجال »، وكلّ جمع مكسَّر خال من علامة التأنيث لو سمّيتَ به مذكَّرًا انصرفت، لأن تأنيثها لأجل تأويلها بـ « جماعة »، ولا يلزم

---

(١) في نسخة «المشتقات».

هذا التأويل، بل لنا أن نؤوِّلها بالجمع، فيكون مذكَّرًا، ولم يبق التأنيث الحقيقيّ الذي كان في المفرد، ولا التذكير الحقيقيّ في نحو « نساء » و « رجال »، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم، كما ذكرنا.

وثالثها: ألاَّ يغلب استعماله في تسمية المذكَّر به، وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية، كـ « ذراع »، و « عَناق »، و « شمال »، و « جنوب »، على أربعة أضرب، قسمة عقلية؛ إما أن يتساوى استعمالها مذكَّرة ومؤنثةً، فإذا سُمِّي بها مذكَّر جاز فيها الصرف وتركه؛ أو يغلب استعمالها مذكَّرة، فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلاّ الصرف أيضًا، أو لا تستعمل إلا مؤنثة، فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلاّ منع الصرف، أما إن عكست الأمر أعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا أو لا، فإن كان الاسم ثلاثيًا متحرك الأوسط، كـ « جَبَل » و « حَسَن »، أو زائدًا على الثلاثة كـ « جَعْفَر »، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرءان مع سادّ مسدَّ التاء، أو سادّ مسدَّ السادّ، وإن كان ثلاثيًا ساكن الأوسط كـ « زيد» و « بحر » يسمَّى بمثلهما امرأة، فالخليل وسيبويه وأبو عمرو يمنعونه الصرف متحتِّمًا كـ « ماه »، و « جُور »، لظهور أمر التأنيث بالطرءان.

وأبو زيد[1]، وعيسى[2]، والجرميّ يجعلونه مثل « هند » في جواز الأمرين، ويرجحون صرفه على صَرف « هند » نظرًا إلى أصله.

قوله: « وشرط تحتم تأثيره »، أي: تأثير المعنوي، والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدَّرة، سواء كان حقيقيًّا كـ « زينب »، أو لا كـ « عَقْرَب ».

---

(١) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري: أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة ووفاته بها. كان يرى رأى القدرية، وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال: « سمعت الثقة » عني أبا زيد، من تصانيفه كتاب: « النوادر » في اللغة، و « الهمز » و « المطر » و « اللبأ و اللبن » ... انظر الأعلام (٣/٩٢).

(٢) عيسى بن عمر الثقفي بالولاء أبو سليمان: من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء وأول من هذب النحو ورتبه وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة، ولم يكن ثقفيا، وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالى خالد بن الوليد المخزومى... انظر الأعلام (٥/١٠٦)، وفيات الأعيان (١/٣٩٣)، وإرشاد الأديب (٦/١٠٠).

قوله: « زيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة »، أي: إذا سُمِّي به المؤنث، وذلك لما ذكرنا أن آخِر حروف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء، وتحرك الأوسط يقوم مقام الزائد السادّ مسدَّ التاء.

وأما العجمة فإنها وإن لم تسدّ مسد التاء ولا مسدَّ الزائد المذكور، وليست أيضًا سببًا في الثلاثيّ الساكن الأوسط كما يجيء، لكنها مقوِّية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدّرة بلا نائب، فالضعف من قبله لا من قبل العلمية، فهو المحتاج إلى التقوية لا العلمية، فلذا قال: وشرط تحتم تأثيره أي: تأثير التأنيث المعنوي.

قوله: « فهند يجوز صرفه »، لخلوّه من جميع شرائط التحتم الثلاث، و «زينب» ممتنع للزيادة، و « سَقَر » لتحرّك الأوسط، و « ماه » و « جور » للعجمة.

قوله: « فإنْ سُمِّي به مذكّر »، أي: بالمؤنث المقدر تاؤه الذي عَبَّر عنه بالمعنوي.

قوله: « فشرطه الزيادة »، أي: الزيادة على الثلاثة، ولا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة، لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته، فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الأمرَ الضعيف، إلاّ إذا سدَّ مسدَّ علامته حرف، لا تقاومه الحركة القائمة مقام السادّ، ويكون « ماه » و « جُور »، إذن، كـ « نوح» و « لوط »، لأن الجميع علَم المذكر، فلا تكون التاء مقدَّرة، وسيجيء أنّ العجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الأوسط بالسببية، بل إنّما تؤثّر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها؛ فـ « قَدَم »، « جور » منصرفان لعدم الحرف الزائد و « عَقْرب » ممتنع لأن الباء قام مقام تاء التأنيث.

٧ – حكم أسماء القبائل والبلدان في الصرف وعدمه

وأما أسماء القبائل والبلدان، فإنْ كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه، فلا كلام في منع صرفها، كـ « باهلة »، و « تَغْلِب »، و « بَغداد »، و « خراسان »، ونحو ذلك.

وإن لم يكن، فالأصل فيها الاستقراء، فإنْ وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقة واحدة، فلا تخالفهم؛ كصرفهم « ثقيفًا »، و « معدًّا »، و « حُنينًا»،

و ((دابقًا))، وترك صرفهم ((سَدوس))، و ((خنْدف))، و ((هَجَر))، و ((عُمان))، فالصرف في القبائل بتأويل الأب، إن كان اسمَه كـ ((ثقيف))، أو الحيّ، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما؛ وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم إن كان في الأصل، كَـ ((خِنْدِف))، أو القبيلة، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما.

وإن جوَّزوا صرفها وترك صرفها كما في ((ثَمود))، و ((واسط))، و((قريش))، فجوِّزهما أيضًا على التأويل المذكور.

وإن جهلت كيفية استعمالهم لها[1] ، فلك فيها الوجهان:

هذا، وربما جعلوا الأب مؤولاً بالقبيلة فمنعوه الصرف، قال:

٢٩- وهُمُ قُريشُ الأكْرَمون إذا انتموا طابوا فُروعًا في العُلا وعُروقا[2]

ويصفونه بـ ((بنت))، نحو: ((تميم بنت مرّ))، و ((قيس بنت عيلان)).

وكذا قد يؤوِّلون[3] اسم الأم بالحيّ فيصفونه بـ ((ابن)) نحو: ((باهلة بن أعصر))، و ((باهلة)) امرأة، وقد يؤنَّث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث، نحو: ((جاءتني قريشٌ)) مصروفًا، أي: أولاد قريش، قال الله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء:١٤١] بصرف ((ثمود))، على ما

---

(١) سقط في نسخة.

٢٩- وهُمُ قُريشُ الأكْرَمون إذا انتموا طابوا فُروعًا في العُلا وعُروقا

البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٢٠٢/١) والمعجم المفصل ص(٥٨٧).

الإعراب: وهم: الواو: بحسب ما قبلها، **هم**: مبتدأ مرفوع، **قريش**: خبر موفوع، **الأكرمون**: صفة مرفوعة بالواو لأنه جمع مذكر سالم، **إذا** : ظرف لما يستقبل من الزمان، **انتموا**: انتمى: فعل ماض مبنى على الضم المقدر وواو الجماعة، ضمير مبني في محل رفع فاعل، وهو فعل الشرط، **طابوا**: فعل ماض مبنى على الضم، واو الجماعة فاعل، **فروعًا**: تميز منصوب، **في العلا**: جار ومجرور متعلق بالفعل طابوا، **وعروقًا**: الواو عاطفة، عروقًا: معطوف على فروعًا، والجملة من فعل الشرط وجواب الشرط وأداة الشرط في محل رفع خبر للمبتدأ ((وهم)) وجملة ((انتموا)) في محل جر بالإضافة بعد إذا.

الشاهد: ((قريش)) ممنوعة من الصرف لأنها مؤولة بالقبيلة.

(٢) في نسخة ((وعروقها)).

(٣) في نسخة يؤول.

قرئ، فيعتبر المضاف المحذوف، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤].

ويجوز أن يكون صرف مثله لتأويله بالحي، وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة، فهو مؤوَّل بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين: الإسناد والصرف، ولا منع فيه.

وأما نحو قولهم: « قرأتُ هودَ » فإن جعلته اسم النبي ﷺ، على حذف المضاف، أي: سورة هود، فالصرف، وإن جعلته اسم السورة فترك الصرف، لأنه كـ « ماه » و «جُور ».

وأما أسماء الكلم المبنية في الأصل، نحو: « إنَّ تنصب وترفع » ، و « ضرب» فعل ماض، فالأكثر الحكاية، وإن أعربتها، فلك الصرف بتأويل اللفظ، وتركه بتأويل الكلمة واللفظة، ويجيء بسط القول فيها وفي أسماء حروف التهجّي إذا سميت بها السور أو غيرها في باب الأعلام، إن شاء الله تعالى.

٨- شرط منع المعرفة من الصرف

قال ابن الحاجب:

المعرفة شرطها أن تكون علميَّة

قال الرضيّ:

وذلك لأن المعارف خمس: المضمرات، والمبهمات، وهما مبنيّان، فلا مدخل لهما في غير المنصرف، إذ هو معرب.

وأمّا ذو اللام والمضاف، فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال: غير المنصرف: ما حُذف منه التنوين والكسرتبعًا للتنوين وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر؟ وكذا عِند مَن قال: هو ما حذف منه الكسر والتنوين معًا؛ وأما عند المصنف، فيمكن منع صرفهما لأنه قال: هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما، لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف، وهو أن لا كسر ولا تنوين لمشابهته[1] الفعل، فلم يبق من جملة المعارف، إلا العلم.

وإنما اعتبر الخليل[2] في « أجمع » وأخواته تعريف الإضافة لسقوط المضاف إليه منها، وتعرض المضاف لدخول التنوين، فيظهر أثر منع الصرف.

---

(١) في نسخة «لمشابهتهما».

(٢) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى الأزدي اليحمدي أبو عبد الرحمن: من =

٩ – شرط العجمة لمنع الصرف

قال ابن الحاجب:

العجمة شرطها [أن تكون][١] علمية في العجمية، وتحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة، فـ « نُوح » منصرف، و « شتر » و « إبراهيم » ممتنع.

قال الرضيّ:

قوله: « علمية في العجمية » أي: كون الاسم علمًا في اللغة العجمية، أي: يكون قبل استعمال العرب له عَلَمًا، وليس هذا الشرط بلازم، بل الواجب ألاّ يستعمل في كلام العرب أوّلاً إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضًا عَلَمًا، كَـ « إبراهيم » و « إسماعيل »، أو لا، كـ « قالون »، فإنه الجيد بلسان الروم سمَّى به نافع رواية عيسى لجودة قراءته.

وإنما اشترط استعمال العرب له أولاً مع العلمية، لأن العجمة في الأعجميّ تقتضي ألاَّ يُتصرَّف فيه تصرّف كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يُتصرَّف فيه تصرّف كلامهم، فإذا وقع أوّلاً فيه مع العلمية، وهي منافية للاَّم والإضافة فامتنعا معها، جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضًا، أعني التنوين رعايةً لحق العجمة حين أمكنت، فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته، وبقي الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه، لما تقرر أن الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الإعراب وياء النسبة وياء التصغير، ويخفّف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها، نحو: « جُرجان »، و «آذربِيجان» في «كُركان »، و « آذربايكان »، ونحو ذلك.

وأما[٢] إذا لم يقع الأعجميّ في كلام العرب أوَّلاً مع العلمية، قَبِلَ اللام والإضافة إذ لامانع، فيقبل التنوين أيضًا مع الجر مع سائر التصرفات، كـ « اللجام»

= أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض.. وهو أستاذ سيبويه النحوي ولد ومات في البصرة.. له كتاب « العين » ، و « معاني الحروف » و « جملة آلات العرب » و «تفسير حروف اللغة » و « العروض » .. انظر الأعلام (٣١٤/٢)، وفيات الأعيان (١٧٢/١)، وإنباه الرواة (٣٤١/١).

(١) سقط في نسخة.

(٢) سقط في نسخة.

و «الفِرِنْد» و « البَرَق » و « البذح »، فيصير كالكلمة العربية، فإن جعل بعد ذلك عَلَمًا، كان كأنه جُعلت الكلمة العربية علمًا، فينظر إن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة[1] منع الصرف، كـ «نرجس» و «بقّم» ففيهما الوزن وكذا «آجر» مخففا وإن لم يكن صرف كـ« لِجام » علمًا.

ففي العجمة على ما قال المصنف: مجموع الشرطين واجب، العلمية في العجمية مع أحد الشرطين الباقيين وهو إما الزيادة أو تحرك الأوسط.

وعند سيبويه، وأكثر النحاة: تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة، فنحو «لَمَك» عندهم منصرف متحتّمًا كـ « نوح »، و « لوط » فهم يعتبرون الشرطين المعيَّنين: كون الأعجمي علَمًا في أول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة.

وهو أَولى، وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو: « سَقَر »، إنّما أثّر لقيامه مقام السادِّ مسدَّ علامة التأنيث، وأما العجمة، فلا علامة لها حتى يسدَّ مسدَّها شيء، بل الأعجميّ بمجرد كونه ثلاثيًا، سكن وسطه، أو تحرك يشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم، لأن أكثر كلامهم على الطول، ولا يراعون الأوزان الخفيفة، بخلاف كلام العرب.

والزمخشري[2] تجاوز عما ذهب إليه المصنف، بأنْ جعل الأعجمي إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط جائزًا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف، فقد جوَّز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضًا، فكيف لا تؤثر مع تحركه؟

وليس بشيء، لأنه لم يسمع نحو « لوط » غير منصرف في شيْء من الكلام، والقياس المذكور أيضًا يمنعه.

والذي غرَّه تحتم منع صرف « ماه » و « جُور » ، ولولا العجمة لكان مثل «هند » و « دعد »، يجوز صرفه وترك صرفه، وذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين: إما لكونه شرطًا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، وإما لكونه سببًا

---

(١) في نسخة «العجمية».

(٢) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب ولد في زمخشر، من أشهر كتبه « الكشاف » في «تفسير القرآن »، و « أساس البلاغة»، و «المفصل » ، « المقامات » ، « الجبال والأمكنة والمياه » ... انظر الأعلام (١٧٨/٧)، وفيات الأعيان (١٦٨/٥)، ومعجم الأدباء (٢٦٨٧).

كالعدل في «ثُلاث»؛ والعجمة في «ماه» و «جُور» من القسم الأول، إذ لو كانت سببًا في الثلاثي الساكن الأوسط، لسُمع نحو «لوط» غير منصرف في كلام فصيح، أو غير فصيح.

ويتبيَّن بما تقدّم علة وجوب صرف نحو «لوط» و «نوح»، وجواز منع نحو «هند»، مع أن كل واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط، وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي، وأيضًا فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير، بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي، بل معناها أمر عدميّ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها مقدرة، فالتأنيث أقوى منها.

قوله: «وشتر» وهو حصن بأَرَّان[1] ، ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبقعة أو القلعة، إلا أن يقول: إنه لا يستعمل إلا مذكَّرًا، فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر، لكن ذلك مما لم يثبت، فالمثال الصحيح: «لَمَك»، لأنه اسم أبي نوحٍ عليه السلام.

١٠- شرط الجمع في منع الصرف

قال ابن الحاجب:

الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء، كـ «مساجد»، و«مصابيح»، وأما نحو: «فرازنة» فمنصرف، و «حَضاجر» علما للضبع غير منصرف لأنه منقول عن الجمع، و «سراويل» إذا لم يُصرف، وهو الأكثر، فقد قيل: أعجميّ حُمل على موازنه، وقيل: عربي جمع «سروالة» تقديرًا، وإذا صُرف، فلا إشكال، ونحو: «جوارٍ» رفعًا وجرًّا كـ «قاضٍ».

قال الرضيّ:

قوله: «صيغة منتهى الجموع» أيْ: وزن غاية جموع التكسير، لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعًا بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن، امتنع جمعه جمع التكسير كجمع «كَلْب» على «أكلب»، وجمع «أكْلُب» على «أكالب»، وكجمع «نعَم» على «أنْعام» وجمع «أنْعام» على «أناعيم». وإنّما قيدنا بغاية جمع التكسير، لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة، وإن لم يكن قياسًا مطردًا،

(١) أران: من أصقاع أرمينية.

على ما يجيء في التصريف في باب الجمع، نحو قوله ﷺ: « إنكنّ صواحبات يوسف »[1]، وقوله:

جـــذب الصرارييــــن بــــالكرور[2]

وقوله:

٣٠- وإذا الرجالُ رَأَوا يزيدَ رأيْتَهُمْ خُضُعَ الرقابِ نواكِسِي الأَبْصار

كما ذكره أبو علي في « الحجة ».

وضابط هذه الصيغة: أن يكون أولها مفتوحًا، وثالثها ألفًا وبعدها حرفان؛ أدغم أحدهما في الآخر أو لا، كـ « مَساجد »، و « دوابّ »، أو ثلاثة ساكنة الوسط، فلو فات هذه الصيغة لم تؤثّر الجمعية، كما في « حُمر »، و « حِسان »، مع أن في كل واحد منهما الجمعية والصفة.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه برقم (٢١).

٣٠- وإذا الرجالُ رَأَوا يزيدَ رأيْتَهُمْ خُضُعَ الرقابِ نواكِسِي الأَبْصار

البيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه (٣٠٤/١)، وجمهرة اللغة ص (٦٠٧)، وخزانة الأدب (٢٠٦/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٦٧/٢)، وشرح التصريح (٣١٣/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (١٤٢)، والكتاب (٦٣٣/٣)، والمقتضب (١٢١/١)، والمعجم المفصل ص (٤٠٧).

اللغة: يزيد: هو يزيد بن المهلب بن أبي الصفرة أحد الشجعان والكرماء كان واليا على خراسان من قبل بني أمية، نواكس الأبصار: أي ينظرون في الأرض.

المعنى: إن يزيد له مكانة بين رجاله فحين يرونه يخضعون رقابهم له تعظيمًا له وترى أعينهم منكسة إلى الأرض.

الإعراب: وإذا: الواو بحسب ما قبلها، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، **الرجال:** فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل رأوا، ورأوا فعل ماض مبنى على ضمة مقدرة، وواو الجماعة فاعل، **يزيد:** مفعول به، وجملة رأى الرجال فعل الشرط في محل جر بالإضافة، **رأيتهم:** فعل ماض مبنى على السكون، والتاء فاعل، **وهم:** ضمير في محل نصب مفعول به، **خضع:** حال منصوب، وخضع: مضاف، **والرقاب:** مضاف إليه، **نواكس:** حال ثانيه، ونواكس: مضاف، **والأبصار** مضاف إليه، وجملة « رأيتهم » جواب شرط لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « نواكسى » حيث جمعها جمع مذكر سالم، والأصل أن توزن على « فواعل » جمع تكسير لأن المفرد على وزن « فاعل ».

وإنّما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازًا عن نحو: «ملائكة» لأن التاء تقرِّب اللفظ من وزن المفرد، نحو: «كراهية» و «طواعية» و «عَلانية»، فتكسر من قوة جمعيَّته، فلا يقوم مقام السببين، ولا سيَّما على مذهب من قال إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد، كما ذكرنا قبل، ولا يلزم منع «ثمانٍ» و «رباعٍ» و «حزابٍ»، وإن حصلت فيها صيغة منتهى الجموع، لأن هذه الصيغة شرط السبب، والمؤثر هو المشروط مع الشرط.

قوله: «وحَضاجر عَلَمًا للضبع غير منصرف»، قوله: «عَلَمًا» حال من الضمير الذي في «غير منصرف»، أي: لا ينصرف في حال كونه علمًا للضبع. و«الضبع» لا يطلق إلا على الأنثى، والذكر «ضِبعان».

وذلك لأنه لا يبقى إذن فيه معنى الجمع، إذ يقع على كل واحدة منها، وهي علم للجنس، لا لواحدة معينة، فهي كـ «أسامة» للأسد، على ما يجيء في باب الأعلام؛ ففيه إذن الشرط وحده، وهو الصيغة من دون معنى الجمع، فكان يَنبغي أن يكون منصرفًا كـ «ثَمانٍ» و «رَباعٍ».

والجواب عنه عند المصنف أن الجمع الأقصى إذا سُمِّي به لا ينصرف، لأن المعتبر [في الجمع عنده][1] أن يكون في الأصل كما ذكرنا في الوصف، فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال، فلا أثر على هذا القول للعلمية في منع «مساجد» عَلَمًا، بل المؤثر الجمعية الأصلية القائمة مقام سببين.

فإن قيل: أليس بين الجمعية والعلمية تضادّ، كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية؟

فالجواب: ليستا[2] بمتضادتين، ويصحّ اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية، كما يسمَّى جماعة معينة من الرجال بـ «كرام»، مثلاً، فيكون معناه: هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ، فيكون معنى الجمعية باقيًا؛ وهذا ما سُمِّي بـ «أبانَين»[3].

جبلان، فَرُوعي مع العلمية معنى التثنية، فهما وإنْ جُعلا كشيء واحد، مسمَّى بلفظ المثنى، لكنه يفهم من معنى «أبانين»، معنى التثنية، إذ معناه: هذان الجبلان المعيَّنان، فلا تنافي بين العلمية، والجمعية أو التثنية.

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) في نسخة «ليسا».

(٣) أبانان: جبلان بنواحي البحرين معجم البلدان (١/٦٢).

والأولى، عندي، ألاّ تنافيَ أيضًا بين الوصف والعلمية، وأما قول المصنف بعدُ في الشرح: « إن العلمية تفيد الخصوص، والصفة تفيد العموم فتنافتا »، فنقول: الإطلاق لا ينافي الخصوص إلا إذا كان الإطلاق قيدًا، كما يقال: الوصف لابد فيه ألاّ يكون لا عامًّا ولا خاصًا بل لابدَّ فيه من الإطلاق، ولا نسلم أن هذا القيد شرط في الصفة[1] ، لأنك تقول: « هذا العالِم »، و « كل عالمٍ »، والأول خاص والثاني عام، وكلاهما وصفان.

وإن أراد المصنف بالإطلاق العموم، قلنا: لا نسلم أن ماهية الوصف لابد فيها من معنى العموم، بل الصفة المرادة في باب منع الصرف أن يكون الاسم وُضع دالاً على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب، كما يجيء في باب الوصف، فإذا ثبت في اسم أن دلالته على ما ذكرنا، وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان، فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له، ألا ترى أن نحو: « أَسْود » و « أرقم » عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة، لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف، وهو العرض وصاحبه باقيًا، لم يضره ذلك العارض.

على أن لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعيةً في باب منع الصرف، نظرًا، كما ذكرنا في « أربع »، فنقول:

يمكن أن يُعتبر في « حاتم » معنى الحتم، فيكون دالاً على معنى وصاحبه، لكن عرض له المانع من الجَرى وهو العَلَمية، كما عرَض في نحو « أسود » و «أرقم » الغَلبة المانعة من الجري، فالعلمية ههنا كالغلبة هناك، لا فرق بينهما إلاّ أنّ الكلمة بالعلمية تصير أخصَّ منها بالغلبة وحدها، لأن العلمية تخصّصها بذات

(١) معنى الوصف كما مر أن يدل الاسم على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فإذا قصد به دلالته على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى، فقد خرج عن الوصفية بالكلية كأحمر علما لأسود وإن قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لا بالكلية كأسود للحية وأحمر علما لأحمر إذا قصد به معنى الحمرة فبين العلمية المقتضية لملاحظة الخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكمالها منافاة فلا يمكن أن يكون اسما علما ووصفا على الإطلاق وإن أمكن في العلم أن يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا مقابلا للاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شائبة الوصفية وأما في قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لأن الخصوصية مستفادة من غيره لا منه.

واحدة، والغلبة بنوع واحد. بَل، الفرق بين العلمية والغلبة مطلقًا: أنّ الغلبة لا تنفكّ عن مراعاة معنى الوصف كما في «أَسْوَد» و «أرْقم»، والأكثر في العلمية عدم مراعاته، والدليل على إمكان لمح الوصف مع العلمية قولهم: «إنّما سُمِّيت هانئًا لتهنأ»، وقول حسان:

٣١- وشَقَّ لَهُ مِن اسْمِهِ لِيُجلّه فذو العَرْش مَحْمودٌ وهذا مُحَمَّدُ

وأيضًا، فنحن نعلم أن اللَّقَبَ كـ «المظفّر»، و «قفّة» من الأعلام، واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح أو الذم، فيمكن فيه معنى الوصف الأصليّ.

ويؤكّد هذا قول النحاة: إنّما تدخل اللام على الأعلام التي أصلها المصادر والصفات، كـ «الفضل» و «العباس» للمح الوصفة الأصلية، فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية فكيف لُمِح؟ ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم، وتنافي الخصوص، لم يَجز نحو: «هذا العالِم»، فإنّه خاصّ بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه.

٣١- وشَقَّ لَهُ مِن اسْمِهِ لِيُجلّه فذو العَرْش مَحْمودٌ وهذا مُحَمَّدُ

البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص (٣٣٨)، وخزانة الأدب (٢٢٣/١)، والمعجم المفصل ص (٢٢٠).

المعنى: إن الله اشتق للنبي ﷺ اسمًا من أسمائه «عز وجل» «الحميد» ليعظمه ويشرفه، فالله - عز وجل - لا يدانيه في صفاته ولا في أسمائه أحد «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» وإن الله اشتق له اسم «محمد» ليحمده أهل الأرض وأهل السماء.

الإعراب: وشق: الواو بحسب ما قبلها، **شق:** فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو» **له:** جار ومجرور متعلق بالفعل «شق» **من اسمه:** جار ومجرور متعلق بالفعل «شق»، والهاء ضمير مضاف إليه، **ليجله:** اللام للتعليل ينصب الفعل المضارع، **يجله:** فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو»، والهاء: ضمير مبنى في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل «يجل» مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل «شق»، **فذو:** الفاء: بحسب ما قبلها، **وذو:** مبتدأ مرفوع لأنه اسم من الأسماء الستة، وذو مضاف والعرش: مضاف إليه، **محمود:** خبر لذو مرفوع، وهذا الواو: عاطفة، **هذا:** مبتدأ مرفوع، **محمد:** خبر لهذا، وجملة «فذو العرش محمود» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: «محمد» فهو دليل على إمكان لمح الوصف مع العلمية مثل «إنما سميت هانئًا لتهنأ».

فإن قلت: فإذا لم يكن بينهما تنافٍ، فَلِم لم يمتنع ((هانيء))، و ((محمد)) في المثل والبيت المذكورين، وكذا كل عَلَم ملموح فيه الوصف الأصلي؟

قلتُ: كذا كان يجب، إلاّ أنّ المقصود الأهمّ الأعمّ في وضع الأعلام لمّا كان تخصيصَ المسمَّى بها، سواء لُمِحَ فيها المعنى الأصليّ كما في اللقب، أو لم يلمح، كتسميتهم الأحمر بالأسود وبالعكس، وكان المعنى الأصلي إنما يلمح لمحًا خفيًّا فيها، ويُومأ إليه إيماء مختلسًا في بعض الأعلام؛ لم يُعتدَّ بذلك الوصف الأصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه، وكذا نقول في الجمعية في نحو ((مساجد)) عَلَمًا: إنما لم تعتبر وإن لم تنافها العلمية، وأمكن لمحها في بعض الأعلام، لأن المقصود الأهمّ في وضع العلم غير معنى الجمعية.

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه، فكيف بالاعتبار في نحو: ((مساجد)) اسمَ رجل الذي لم يُلمح فيه معنى الجمع، وفي ((حاتم)) إذا لم يلمح فيه معنى الوصف.

فالأولى إذن في منع صرف ((مساجد)) عَلَمًا ما قال أبو علي، وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة، حيث لم يكن له في الآحاد نظير، كما أن الأعجمي ليس يشبه العربي، فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة.

وعند الجزوليّ[١] : فيه سببان تامان، غير مبنيّ أحدهما على سبب آخر، كما قال أبو علي: إن فيه شبه العجمة، وذلك أن الجُزولي يَعد عدم النظير في الآحاد سببًا من الأسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما، ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره، وكان سعيد بن[٢] الأخفش[٣] يصرف نحو ((مساجد)) عَلَمًا لزوال السبب وهو الجمع، وهو خلاف المستعمل عندهم.

---

(١) عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي البربرى المراكشي، أبو موسى: من علماء العربية: تصدر للإقراء بالمرية، وولى خطابه مراكش، وتوفى فيها، من كتبه ((الجزولية))، و ((شرح أصول ابن السراج)) و ((شرح قصيدة بانت سعاد)) و ((الأمالى)) و ((مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي))، انظر الأعلام (١٠٤/٥)، والتكملة لابن الأبار (٦٩٠/٢)، وبغية الوعاة (٣٧٠).

(٢) سقط في نسخة.

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي نحوى وعالم باللغة والأدب، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه له مؤلفات عديدة، منها ((معاني القرآن)) و ((المقاييس في النحو))، و ((الاشتقاق)) و ((العروض)) انظر معجم الأدباء (٢٢٤/١١)، وإنباه الرواة (٣٦/٢).

قوله: « وسراويل »، الأكثرون على أنه منصرف، قال:

٣٢- فتـى فارسـيٌّ فـي سَـراويلَ رامِـحُ

واختلف في تعليله، فعند سيبويه وتبعه أبو علي: أنه اسم أعجمي مفرد، عُرِّب كما عرب « الآجرُّ » ، ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعًا، نحو: «قناديل»، فحُمل على ما يناسبه فمنع الصرف، ولم يمنع « الآجر » مخففًا، لأن جمع ما وازنه ليس ممنوعًا من الصرف، ألا ترى إلى نحو: « أكلُب » و « أبحُر».

فعلى قوله: ليس فيه من الأسباب شيء، لأن العجمة شرطها العلمية، وفيه التأنيث المعنوي، وشرطه أيضًا العلمية، وأما الصيغة فليست سببًا، بل هي شرط لسبب الجمعية إلاّ عند الجزوليّ.

فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب، بل لموازنة غير المنصرف، وقال الجزولي: فيه عدم النظير والعجمة الجنسية، ويجوز له أن يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن.

وقال المبرد: هو عربيّ جمع « سروالة »، و « السروالة » قطعة خرقة، قال:

٣٣- عَلَيْهِ مِن اللُّؤْم سِرْوالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

٣٢- أتَى دونَها ذَبُّ الرِيادِ كَأَنَّهُ فَتًى فارسيٌّ في سَراويلَ رامِحُ

البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص(٤١)، وجمهرة اللغة ص(٦٦)، وخزانة الأدب (١/٢٨٨)، وشرح عمدة الحافظ ص (٨٥٠)، وشرح المفصل (١/٦٤)، ولسان العرب (١/٣٨١).

اللغة: ذب الرياد: أى الثور الوحشي.

المعنى: إن هذا الثور الوحشي أتى أمام الأنثى وكانت هيئته تشبه الفتى الفارسي الذي يلبس السراويل أى في منظر جميل.

الإعراب: **أتى**: فعل ماض، **دونها**: دون: ظرف مكان، و « الهاء » ضمير مضاف إليه، **ذب**: فاعل مرفوع، وذب: مضاف **والرياد**: مضاف إليه، **كأنه**: حرف تشبيه، والهاء: اسم «كأن » مبنى في محل نصب، **فتى**: خبر كأن مرفوع بالضمة المقدرة على الألف المحذوفة، **فارسي**: صفة لفتى، **في سراويل**: جار ومجرور متعلق بصفة ثانية لفتى، **رامح**: صفة ثالثة.

الشاهد: سراويل: غير منصرفة والسبب أنه اسم أعجمي مفرد عرب كما عرب « الآجر »، ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعًا نحو « قناديل » فحمل على ما يناسبه فمنع من الصرف.

٣٣- عَلَيْهِ مِن اللُّؤم سِرْوالةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

ويشكل عليه أنّ إطلاق لفظ الجمع على الواحد، لم يجيء في الأجناس، فلا يقال لرجل: رجال. بَلَى، جاء ذلك في الأعلام، كـ « مدائن » في مدينة معينة.

وجوابه: أن الجمع فيه مقدَّر لا محقّق. كالعدل في « عُمَر »، وذلك أن لنا قاعدة ممهدة: أنَّ ما على هذا الوزن لا ينصرف إلا للجمعية، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردة، فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة. وأيضًا إذا اشتمل الشيء على الأقطاع جاز لك أن تطلق اسم تلك الأقطاع على المجتمع منها، كـ « برمة أعشار ».

وليس للخصم أن يقول: إن مثل هذا مختص بوزن « أَفْعَال »، لأنه قد جاء نحو قوله:

٣٤- جاء الشتاءُ وقَميصي أخلاقْ شراذِمٌ يَعْجَبُ مِنْهُ التّوّاقْ

البيت من **المتقارب** وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٢٣٣/١) والدرر (٨٨/١)، وشرح الأشموني (٥٢٢/٢)، وشرح التصريح (٢١٢/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (١٠٠)، وهمع الهوامع (٢٥/١)، والمعجم المفصل (٨٥٠).

المعنى: يصف الشاعر هذا الرجل بأنه لئيم، وقد شبه اللؤم بثوب يرتديه فقلبه لا يرق لأي إنسان.

الإعراب: عليه: جار ومجرور متعلق بخبر مقدم، **من اللؤم:** جار ومجرور متعلق بصفة من **سروالة** سروالة: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، **فليس:** الفاء حرف عطف، **ليس:** فعل ماض ناقص، واسمه: ضمير مستتر جوازًا تقديره « هو » ، **يرق:** فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **لمستعطف:** جار ومجرور متعلق بالفعل « يرق» وجملة « يرق » في محل نصب خبر ليس.

الشاهد: سروالة: مفرد « سراويل » والمبرد يعتبرها اسم عربي.

٣٤- جاء الشتاءُ وقَميصي أخلاقْ شراذِمٌ يَعْجَبُ مِنْهُ التّوّاقْ

البيت من **الرجز** وهو بلا نسبة في الأزهية ص (٣٠)، وجمهرة اللغة ص (٦١٠)، وخزانة الأدب (٢٣٤/١)، والصاحبي ص (٢١٣)، ولسان العرب (٢٣/١٠).

اللغة: أخلاق: جمع « خَلِق » وهو الثوب الممزق، شراذم: أي ممزق، التواق: يقصد به الخياط.

المعنى: لقد قدم الشتاء وليس عندي ثوب جديد والثوب الذي عندي قديم وممزق يعجب منه الخياط.

الإعراب: جاء: فعل ماض، **الشتاء:** فاعل مرفوع، **وقميصي:** الواو حالية، **قميص:** مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقميص مضاف، والياء مضاف إليه، **أخلاق:** خبر مرفوع والجملة من المبتدأ والخبر حال في محل نصب، =

و « شراذم » لفظ جمع بالاتفاق.

وقد نسب إلى سيبويه أن « أَفْعالاً » مفرد.

وقال أبو الحسن[(١)]: إن من العرب من يصرف « سراويل » لكونه مفردًا.

ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه أيضًا، نظرًا إلى قوله: « عرِّب كما عُرِّب الآجرّ »، وهو غلط، لأن تشبيه سيبويه له بالآجرّ لأجل التعريف فقط، لا لكونه منصرفًا مثله، ألا ترى إلى قوله بعد « إلا أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف».

قوله: « وإذا صُرف فلا إشكال » لأن السبب أعني الجمعية غير حاصل، فلا يفيد الشرط وحده.

هذا، ويمكن تقدير الجمع في « سراويل مطلقًا »، صُرف أو لم يُصرف، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن لم يصرفه فنظرًا إلى ذلك المقدَّر، ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد، وكذا يجوز في نحو: « حمار حزاب» أن يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو: «رأيت حمارًا حزابيّ وحزابيًا»، فنقول: هو جمع « حَزباء » أي: الأرض الغليظة والجمع « الحزابي » كـ«الصحاري» بالتخفيف.

قوله: « ونحو جوارٍ » أي: المنقوص من هذا الجمع؛ اعلمْ أن الأكثر على أن «جوارٍ » في اللفظ كـ « قاضٍ » رفعًا وجرًّا، وقد جاء عن بعض العرب في الجرّ «جواريَ »، قال الفرزدق[(٢)] :

= **شراذم:** خبر ثان لقميص، **يعجب:** فعل مضارع مرفوع، **منه:** جار ومجرور متعلق بالفعل يعجب، **والتواق:** فاعل مرفوع، وجملة « يعجب منه التواق » خبر ثالث.

الشاهد: شراذم حيث أتى بها الشاعر مصروفة.

(١) هو الأخفش الأوسط.

(٢) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة ... وقد جمع بعض شعره في « ديوان » ومن أمهات كتب الأدب الأخبار « نقائض جرير والفرزدق »... ولقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه وتوفي في بادية البصرة وقد قارب المائة، انظر الأعلام (٩٣/٨)، ورغبة الآمل من كتاب الكامل (١١٤/١)، وابن خلكان (١٩٦/٢).

٣٥- فلو كانَ عبدُ الله مولًى هَجَوْتُهُ ولكــنَّ عبــدَ اللّــهِ مولــى مواليــا

وقال آخر:

٣٦- سَــماءُ الإلــه فــوقَ سَـبْع سَـــمائيا

٣٥- فلو كانَ عبدُ الله مولى هَجَوْتُـهُ ولكــنَّ عبــدَ اللّــهِ مولــى مواليــا

البيت من الطويل وهـو للفـرزدق فـي إنبـاه الـرواة (١٠٥/٢)، وبغيـة الوعـاة، (٤٢/٢)، وخزانة الأدب (٢٣٥/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣١١/٢)، وشرح التصريـح (٢٢٩/٢)، وبلا نسبة في شرح الأشموني، والمعجم المفصل (١٠٨٥).

المعنى: إن عبد الله ليس من الأحرار ولكنه مولى موال فلا يستحق أن أنظر إليه؛ لأنه حقير.

الإعراب: **فلو**: الفاء بحسب ما قبلها، **لو**: حرف شرط غير جازم، **كـان**: فعـل مـاض نـاقص، عبد الله: **عبد**: اسم كان مرفوع، وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضـاف إليـه، **مولـى**: خـبر كان منصوب، **هجوته**: فعل ماض مبنى على السكون، **والتاء**: فاعل، **والهاء**: ضمير مبنـى في محل نصب مفعول به، **ولكن**: الواو عاطفة، **لكن**: حـرف اسـتدارك مـن أخـوات إن، عبد الله: **عبد**: اسم لكن منصوب بالفتحـة، وعبـد مضـاف ولفـظ الجلالـة مضـاف إليـه، **مولى**: خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة، **مواليا**: مضاف إليه مجـرور بالفتحـة لأنـه ممنـوع من الصرف، والألف للإطلاق.

الشاهد: ((مولى مواليا)) حيـث أثبـت اليـاء للاسـم المنقـوص الممنـوع مـن الصـرف وجـره بالفتحة وهذا شاذ.

٣٦- [لَهُ ما رأَتْ عيـنُ البَصِير وفَوْقَـهُ] سَــماءُ الإلــه فــوقَ سَـبْع سَــمائيا

البيـت مـن الطويـل وهـو لأميـة بـن أبي الصلـت فـي ديوانـه ص (٧٠)، وخزانـة الأدب (٢٤٤/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٠٤/٢)، ولسان العرب (٣٩٨/١٤)، وبلا نسـبة فـي الأشباه والنظائر (٣٢٧/٢)، والمقتضب (١٤٤/١)، والمعجم المفصل (١٠٦٦).

المعنى: لنا ما نراه بعين البصيرة وإن الله عز وجل يرى ما لا تراه أعيننا من فوق سبع سماء.

الإعراب: **له** جار ومجرور متعلق بخبر مقدم محذوف، **ما**: اسم موصول، **رأت**: فعـل مـاض، والتاء للتأنيث، **عين**: فاعل مرفوع، **البصـير**: مضـاف إليـه، **وفوقه**: الـواو حاليـة، فوقـه: فوق: ظرف مكان، **والهاء**: مضاف إليـه، وشبه الجملـة متعلقـة بخبر مقـدم محـذوف، **سماء**: مبتدأ مؤخر، **الإله**: مضاف إليه، **فوق**: ظرف مكان، متعلق بحال، **سـبع**: مضـاف إليه، **سمائيا**: مضاف إليه مجرور بالفتحة بـدلاً مـن الكسـرة لأنـه ممنـوع مـن الصـرف، وجملة رأت عين البصير لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: ((سمائيا)): حيث حرك الياء بالفتح للمنع من الصرف.

وهي قليلة، واختارها الكسائي، وأبو زيد، وعيسى بن عمر، ولا خلاف في النصب أنه «جواريَ»، وأنه غير منصرف.

ثم اختلفوا في كون «جوارٍ» رفعًا وجرًّا، منصرفًا أو غير منصرف.

فقال الزجاج: إنّ تنوينه للصرف، وذلك أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف لأن الإعلال سبب قويّ، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسببه ضعيف، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل، على ما تبيَّن قبل، قالوا: فسقط الاسم بعد الإعلال عن وِزان أقصى الجموع الذي هو الشرط، فصار منصرفًا.

والاعتراض عليه أن الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في «جاءتني جوارٍ»، وكسر الراء حكم لفظيّ كالمنع من الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكّم، وكلّ ما حذف لإعلال موجب فهو بمنزلة الباقي، كـ «عمٍ» و «شَجٍ»، وإلاّ كان كالمعدوم. كـ «يَدٍ» و «دمٍ»، ومن ثَمَّ صُرِف «جَنْدل»، و «ذَلَذِل»، مقصوري «جنادِل» و «ذلاذِل».

وقال المبرّد: التنوين عوض من حركة الياء، ومنع الصرف مقدّم على الإعلال، وأصله: «جواريٌ» بالتنوين ثم «جواريُ» بحذفها، ثم «جواري» بحذف الحركة، ثم «جوارٍ» بتعويض التنوين من الحركة، ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين.

وقال سيبويه، والخليل: إنّ التنوين عوض من الياء، ففسّر بعضهم هذا القول بأن منع الصرف مقدَّم على الإعلال، فأصله: «جواريٌ» بالتنوين، ثم «جواريُ» بحذفها، ثمّ «جواري» بحذف الحركة للاستثقال، ثم «جوار» بحذف الياء، لاستثقال الياء المكسور ما قبلها من غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية، وإنّما أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع، أي[1] يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت.

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد: أنه لو كان منع الصرف مقدَّمًا على الإعلال، لوجب الفتح في قولك: مررت «بجواري»، كما في اللغة القليلة الخبيثة، وذلك لأن منع الصرف يقتضي شيئين: حذف التنوين وتبعية الكسر له في

(١) في نسخة «إذ».

السقوط وصيرورته فتحًا، وأيضًا يلزم أن يقال: «جاءني[1] الجوار» و «مررت بالجوار» عند سيبويه بحذف الياء، لأن الكلمة لا تخفّ بالألف واللام، وثقل الفرعية باق معهما.

وفسَّر السيرافي[2] ، وهو الحق، قولَ سيبويه بأن أصله «جواريٌّ» بالتنوين، والإعلال مقدَّم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء لالتقاء الساكنين، ثم وُجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديرًا، لأن المحذوف للإعلال كالثابت، بخلاف المحذوف نسيًا، كما ذكرنا، فحذف تنوين الصرف، ثمّ خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظًا بكونه منقوصًا، ومعنًى بالفرعية، فعوض التنوين من الياء، بخلاف نحو: «أحْوى» و «أشْقى»، فإنه قدَّم الإعلال في مثلهما أيضًا، ووُجد علّة منع الصرف بعد الإعلال حاصلة، لأن ألف «أحْوى» المنوَّن ثابت تقديرًا، فهو على وزن « أفْعَل»، فحذف تنوين الصرف، لكن لم يعوّض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام، كما فعل في «جوارٍ»، لأن «أحْوى» بالألف أخفّ منه بالتنوين، وأما «جوارٍ» فهو بالتنوين أخفّ منه بالياء، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن، تنبيهًا بذلك على ثقله المعنويّ بكونه متّصفًا بالفرعين، ألا ترى أنك تقول: «خطايا»، و «برايا»، و «أداوَى»، بلا تنوين اتفاقًا، لمَّا انقلبت الياء ألفًا في الجمع الأقصى.

وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم «جوارٍ» فيما ذكرنا، ويجيء فيه الخلاف المذكور، نحو: «قاض» اسم امرأة، و «أُعَيلٍ» تصغير «أعْلَى».

وإذا جعل هذا النوع، أعني «جوارٍ» و «أُعَيل» عَلَمًا، فيونس يجعل حاله مخالفًا لحاله في التنكير، وذلك بأنه يقدِّم منع الصرف على الإعلال، فتبقى الياء ساكنة في الرفع، ومفتوحة في النصب والجر، نحو: «جاءتني جواريْ وقاضيْ وأعيليْ» بياء ساكنة و«رأيت جواريَ وقاضيَ وأعيليَ» و «مررت بجواريَ وقاضيَ

---

(١) في نسخة «جاء».

(٢) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد: نحوى، عالم بالأدب، أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفى فيها، وكان معتزليا متعففا وصنف «الإقناع» في النحو و «أخبار النحويين البصريين» و«صنعة الشعر» و «البلاغة» و «شرح المقصورة الدريدية»، انظر الأعلام (١٩٦/٢).

وأعيلىَ)) بياء مفتوحة في الحالين.

وإنَّما قدَّم منع الصرف، لأن العلمية سبب قويّ في باب منع الصرف، حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله:

.... يفوقـان مِـرْداسَ فـي مَجْمَـع[1]

كما تقدم.

وأما عند سيبويه والخليل، فحال نحو: ((جوارٍ)) و ((أُعَيْلٍ)) عَلَمًا كان أو نكرة سواء.

واعلمْ أنك إذا صغَّرت نحو: ((أَحْوى))، قلت: ((أُحَيّ)) بحذف الياء الأخيرة نسيًا، لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشدّدة في غير فعل أو جار مجراه، كَـ((أُحَيِّي)) و ((المحيِّي))، وقياس مثلها الحذف نسيًا كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى، فسيبويه يعد حذف الياء نسيًا يمنع الصرف، لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل؛ وعيسى بن عمر، يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيًا، بخلاف نحو: ((جوارٍ))، فإنّ الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا، فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع.

والأَوْلَى قول سيبويه، ألا ترى أنك لا تصرف نحو: ((يَعِد))، و ((يضَع)) علمًا، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل.

وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو: ((أُحَيًّ)) نسيًا، بل يُعلُّه إعلال ((أُعيلٍ))، وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة، بخلاف ((عُطَيّ)) تصغير ((عطاء))، فجعله كالجاري مجرى الفعل، أعني ((المحيِّي))، في الإعلال، فـ ((أُحَيٍّ)) عنده كَـ ((أُعيلٍ)) سواء، في الإعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا.

وبعضهم يقول: ((أحيْوِ))، في تصغير ((أَحْوَى)) كَـ ((أُسيوِد)) في تصغير ((أسود)) كما يجيء في التصريف، ويكون في الصرف وتركه كَـ ((أُعَيلٍ))، على الخلاف المذكور.

١١- شرط التركيب في منع الصرف

قال ابن الحاجب:

---

(١) تقدم برقم (١٧).

التركيب شرطه العلمية، وألاّ يكون بإضافة ولا إسناد، مثل: « بَعلبك ».

قال الرضيّ:

إنما كان شرط التركيب العلمية، لأن الكلمتين معًا تدخلان في وضع العلم، فيُؤمَن حذف إحداهما، إذ العلمية، كما قلنا، تؤمن من النقصان، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال.

قوله: « وألاّ يكون بإضافة ولا إسناد »، لأنه لو كان بأحدهما، وجب إبقاء الجزأين على حالهما قبل العلمية، كما يجيء في باب المبنيّات.

وكان عليه أن يقول: « ولا معربًا جزؤه الأخير قبل العلمية »، ليخرج نحو: «إنّ زيدًا » علمًا، وكذلك نحو: «ما زيد» ويقول أيضًا: «وألا يكون الثاني مما يبني قبل العلمية» ليخرج نحو: « سيبويه »، و « خمسةَ عشر » علمًا، فإنّ الأفصح إذن مراعاة البناء الأول، على ما يجيء في باب المبنيّات.

١٢- شرط المختوم بالألف والنون في منع الصرف

قال ابن الحاجب:

ما فيه ألف ونون، إن كان اسمًا، فشرطه العلمية كَـ « عِمْران »، أو صفة فانتفاء « فَعْلانة »، وقيل: وجود « فَعْلَى »، ومن ثمَّ اختلف في « رحمن » دون «سكران » و « نَدْمان » .

قال الرضيّ:

اعلم أن الألف والنون إنما تؤثّران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير.

وتشابهها أيضًا بوجوه أُخَر، لا يضرّ فوتها، نحو تَساوي الصدرين وزنًا، فـ«سَكْر » من « سكران »، كـ « حَمْر » من « حَمْراء »، وكون الزائدين في نحو: «سَكْران » مختصَّين بالمذكّر، كما أن الزائدين في نحو: « حَمْراء » مختصّان بالمؤنّث، وكون المؤنث في نحو « سكْران » صيغة أخرى مخالفة للمذكّر، كما أن المذكر في نحو « حَمْراء » كذلك، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في « فَعْلان فَعْلى »، غير حاصلة في « عِمْران »، و « عُثْمان »، و « غَطَفان »، ونحوها.

وتشابهها أيضًا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء، وهما زيادة الألف والنون معًا كزيادة زائدي « حمراء » معًا، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفًا، فإنه اجتمع الوجهان في « نَدْمان » و « عُرْيان » مع انصرافهما،

فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث.

وقال المبرد: جهة الشبه أن النون في الأصل كانت همزة، بدليل قلبها إليها في «صَنْعانيّ» و «بهْرانيّ» في النسب إلى «صَنْعاء» و «بَهْراء».

وليس بوجه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال: إن النون أبدل منها، وأما «صنعانيّ» و «بهرانيّ» فالقياس «صنعاوي» و «بهراوي»، كَـ«حَمْراويّ»، فأبدلوا النون من الواو شاذًا وذلك للمناسبة التي بينهما، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو. وجرَّأهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى «اللحية» و«الرقبة» «لحيانى»، و «رقبانيّ» ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى.

ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث، اختلفوا، وقال الأكثرون: تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف، لنقصان المشبَّه عن المشبَّه به، وذلك الآخر إما العلمية كَـ «عمْران»، وإما الصفة كما في «سكران».

وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلمية عندهم في نحو: «عمران» ليست سببًا، بل شرط الألف والنون، إذ بها يمتنع عن زيادة التاء، وهذا الانتفاء هو شرطها، سواء كانت مع العلمية أو الوصف، والوصف عندهم في نحو: «سكران» لا سبب ولا شرط.

والأوَّل أوْلى لضعفها، فلا تقوم مقام علتين.

قوله: «إن كان اسمًا» أي: غير صفة، وإنّما شرط فيه العلمية ليؤمنَ بها من دخول التاء كما ذكرنا في التأنيث بالتاء.

قوله: «أو صفة فانتفاء «فَعْلاَنَة»»، عطف بـ «أو»، على عاملين مختلفين: عطف «صفة» على «كان»، وقوله«فانتفاء» على «إنْ» لأن التقدير: أو إن كان صفة، فشرطه انتفاء «فَعْلانة»، وليس هذا مما جوَّز المصنف مثله كما يجيء في باب العطف.

وقوله: «وقيل: وجود فَعْلَى»، والأوَّل أوْلى لأن وجود «فَعْلَى» ليس مقصودًا لذاته، بل المطلوب منه انتفاء التاء، لأن كلّ ما يجيء منه «فَعْلَى» لا يجيء منه «فَعْلانة» في لغتهم، إلاّ عند بعض بني أسد، فإنّهم يقولون في كلّ

«فَعلان» جاء منه «فَعْلى»: «فَعْلانة» أيضًا، نحو: «غَضْبانة» و «سَكْرانة»، فيصرفون إذن «فَعْلان فَعْلى»، وهذا دليل قويٌّ على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود «فَعْلَى». فإذا كان المقصود من وجود «فَعْلَى» انتفاء التاء، وقد حصل هذا المقصود في «رَحْمن»، لا بواسطة وجود «رَحْمَى»، بل لأنهم خصَّصوا هذه اللفظة بالباري تعالى، فلم يطلقوه على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثًا، لا من لفظه، أعني بالتاء، ولا من غير لفظه أعني «فَعْلَى»، فيجب أن يكون غير منصرف.

فإن قلت: لا نسلم أن وجود «فَعْلَى» مطلوب ليُتطَرَّق به إلى انتفاء «فعْلانة»، بل هو مقصود بذاته لأنه يحصل بوجودها مشابهة بين الألف والنون وبين ألف التأنيث، لكون مؤنث هذا على غير لفظه، كما أنّ مذكَّر ذاك على غير لفظه.

قلت: هذا الوجه، وإن كان يحصل به بينهما مشابهة، إلاّ أنه ليس وجهًا للمشابهة ضروريًّا، بحيث لا يؤثّر الألف والنون بدونه، بل الوجه الضروري، كما ذكرنا، في التأثير: انتفاء التاء، ألا ترى إلى عدم انصراف «مَرْوان»، و «عثمان» بمجرد انتفاء التاء من دون وجود «فَعْلى».

ثم نقول: منع الصرف في «رحمن» أولى، لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفًا في كلام العرب أكثر من المصروف، فثبت بهذا أيضًا أن اشتراط انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود «فَعْلَى».

وللخصم أن يقول: بل الصرف فيما يُشك فيه هل صرفته العرب أو لا أولى لأنه الأصل.

وهكذا الخلاف بينهم قائم في «فَعْلان» صفةً هل انتفى منه «فَعْلانة» أولا، وهل وُجد له «فَعْلَى» أو لا ، فبعضهم يصرفه لأن الصرف هو الأصل، وبعضهم يمنعه الصرف، لأنه الغالب في «فَعْلان».

وقد جاء «عُريان» في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيهًا بباب «سكران»، قال:

٣٧- كَمْ دُون بيشةَ من خَرْق ومِنْ علم كَأَنَّهُ لامِعٌ عُريانُ مَسْلُوبُ

٣٧- كَمْ دُون بيشةَ من خَرْق ومِنْ عَلَم كَأَنَّهُ لامِعٌ عُريانُ مَسْلُوبُ

البيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه ص (١٥٧٥)، وخزانة الأدب (٢٥٣/١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٨٧٩).

وقد جاءت ألفاظ تحتمل نونها الأصالة، فتكون مصروفة إذا سمّيت بها، وتحتمل الزيادة فلا تصرف، نحو: « حسَّان »، و « قبَّان »، فهما إمَّا من «الحسن» و «القبن» فيصرفان، وإمَّا من « الحسّ » و « القبّ » فلا يصرفان، وكذا نحو: «شيطان » و « رمَّان »[1] .

وقال **الأخفش:** إذا سمَّيت بـ « أُصَيْلال » منعت الصرف، لأن اللام بدل من النون، كما لا تصرف إذا سمَّيت بـ « هراق »، إذ الهاء بدل من الهمزة.

قوله: « ومن ثَمّ اختلف في « رحمن » »، يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط، فمن قال: الشرط انتفاءُ « فعلانة »، لم يصرفه في قولك: « الله رحمن رحيم »، لحصول الشرط، إذ لم يجيءْ « رحمانة »، ومن قال: الشرطُ وجودُ «فَعْلى »، صرفه إذا لم يجيء « رَحْمى »، ولم يختلف في منع « سكران » لحصول الشرط على المذهبين، ولا في صرف « ندمان »[2] ، لانتفاء الشرط على المذهبين.

١٣- شرط وزن الفعل في منع الصرف

قال ابن الحاجب:

وزن الفعل شرطه أن يختصّ بالفعل، كـ « شمَّر »، و « ضُرِب »، أو يكون

=**اللغة: الخرق:** المفازة الواسعة البعيدة تنخرق فيها الرياح، ج: خروق، علم: الجبل.

المعنى: إن الشاعر بينه وبين محبوبته مسافة كبيرة وجبال وأرض واسعة، حتى أن الجبل يرى كالعريان من بعيد لشدة بياضه.

الإعراب: كم اسم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ، **دون:** ظرف مكان متعلق بخبر المبتدأ، **بيشة:** مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، **من خرق:** جار ومجرور متعلق بحال من كم، **ومن علم:** الواو عاطفة، **من علم:** جار ومجرور معطوف على « من خرق » **كأنه:** حرف تشبيه، **والهاء:**اسم كأن ضمير مبنى في محل نصب، **لامع:** خبر كأن مرفوع، عريان: صفة للامع، **مسلوب:** صفة للامع أيضًا، وجملة «كأنه لامع » صفة لعلم، محلها الجر.

الشاهد: « عريان » حيث جاء ممنوعًا من الصرف تشبيهًا بباب سكران.

(١) شطن عنه أي بعد شاط يشيط أي هلك، رمان: قيل فعال كتفاح وخاض وإن لم يكن تركيب ومن مستعملاً وقيل فعلان من رم.

(٢) ندم فهو ندمان أي نادم، ونادم منى فلان على الشراب فهو نديمي، وندماني وجمع النديم ندام، وجمع الندمان ندامى، والمرأة ندمانة، والنسوة ندامى أيضًا.

أوّله زيادة كزيادته، غير قابل للتاء، ومن ثمَّ امتنع « أحمر »، وانصرف « يعمل» لمجيء « يعملة » بالتاء.

قال الرضيّ:

قوله: « يختص بالفعل نحو: « شمر » فإنّ هذا الوزن لم يأت في الأسماء إلاّ أعجميًّا، نحو: « بقَّم »، ونحو: « شلَّم » لبيت المقدس، وكلامنا في كلام العرب، أو منقولاً عن الفعل، نحو: « شَمَّر » لفرس، و « بذَّر » لماء و « عثَّر » لموضع، و«خَضَّم » لرجل؛ فأصل هذه الكلمات كلّها أفعال، ونحو: « يزيد »، و «يشكر»، و « نرجس » خواصّ، لعدم هذه الأوزان في أجناس الكلمات العربية، فـ « يزيد » و « يشكر » في الأسماء منقولان، و « نرجس » أعجميّ، ونحو «تَنضُب»، و«يَرمع»، و « أعصُر »، و « إصْبَع »، و « تُدْرَأ »، و « إثمِد » من الغالبة في الفعل.

وأما « فُعِل » فمن الخواصّ، إذ لم يأت « فُعِل » في أسماء الأجناس إلاّ «دُئِل» لدويبَّة، وقيل: إنّ العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس وإن كان قليلاً، كقوله ﷺ: « إنّ الله تعالى نهاكم عن قِيلٍ وقال »، وقولهم لطائر: « تُبَشِّر »، ولآخر «تُنَوِّط »، لتنويطه عشَّه؛ فيجوز في مثل « دُئِل » بمعنى دويبَّة، أن يكون منقولاً من فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، من قولهم: « دُئِل فيه » أي: أُسرِع، و «الدَّألان»: مشي سريع، وأما « دُئِل »، علمًا فيجوز أن يكون من ذلك ويجوز أن يكون منقولاً من «دأل»، والتغيير دلالة النقل إلى العلَم، كما قيل: «شُمس بن مالك»، فيكون في « دُئِل »، علمًا: الوزن والعدل مع العلمية، وإن صحَّ ما نقل: أنّ «الوُعِل» لغة في « الوَعْل »، و « الرُّئِم » بمعنى الاست، فهما شاذّان.

قوله: « أو يكون أوله زيادة كزيادته »، أي: أوّل وزن الفعل الذي في الاسم، زيادة كزيادة الفعل من حروف « أتين » وغيرها.

فـ « أَوْلَق »، المشتقّ من « مألوق »، إذا سُمِّي به انصرف، لأن الهمزة أصلية، وكذا « أيقق » علمًا لكونه ملحقًا بـ « جَعْفر »، كَـ « مَهْدَد »[1] فالهمزة أصلية، ولو كان « أَفْعَل » لوجب الإدغام، كـ « أَشَدّ »، و « أحبّ »، وأمّا « ألْبُب » عَلَمًا، فممنوع من الصرف لكونه منقولاً من جمع « لُبّ » والفكُّ شاذّ، ولم يأتِ

---

(١) مهدد من أسماء النساء وهو فعلل والميم أصلية والدال ملحقة.

في الكلام « فَعْلُل » حتى يكون ملحقًا به، ونون « نَهْشَل »[١] أصلية لصرفه مع العلمية.

والنحاة قالوا في موضع قول المصنف: « أويكون أوله زيادة كزيادته »: « أو يغلب عليه »، أي: يكون ذلك الوزن في الأفعال أكثر منه في الأسماء، حتى يصحّ أن يقال: « وزن الفعل »، فيضاف إلى الفعل، إذ لو غلب الوزن في الأسماء، أو تساوى فيه الفعل والاسم، لم يُقل إنه وزن الفعل.

والذي حَمل المصنّف على مخالفتهم شيئان: أحدهما أنه رأى « فاعَل » في الأفعال، أغلب، ولو سمّيت بـ « خاتَم » لانصرف اتفاقًا، فلوكانت الغلبة في الأفعال معتبرة، لم ينصرف، والدليل على غلبته في الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يُحصى، والماضي منه: « فاعَل »؛ وفاعَل الاسميّ أقلّ قليل، كـ « خاتَم »، و «عالَم»، و « سامَم »[٢] ؛ والثاني أنّه رأي أنّ نحو: « أحمد » و « أحمر »، لا ينصرف، وعنده أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل. قال: لأن كل فِعل ثلاثي ليس من الألوان والعيوب، يجيء منه « أفْعل » التفضيل، ومنهما يجيء «أَفْعَل فَعْلاء »، كـ«أحمر »، و « أعور »، وكلاهما اسمان.

وأما « أفْعَل » الفِعلّي، فلم يجيءْ إلاَّ ماضيًا للإفْعال من بعض الأفعال الثلاثية، كـ«أخْرَجَ »، و « أذهَبَ »، لا من كلّها، فلم يسمع نحو: « أقتلَ » و « أنصَرَ »، ولذا رُدَّ على الأخفش قياس « أحْسَبَ » و « أخَال » و « أظنَّ » و « أوجد » و«أزعم » على: « أعلم » و « أرى ». قال: ويجيء « أفْعَل » ماضيًا للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثيّ قليلاً، كـ « أشْحَم » و « ألحم » و « أتمر »، ويقابله في الأسماء ومن غير الفعل الفعل الثلاثي أيضًا في القلة، نحو: « أيْدع »، و«أَفْكَل»[٣] ، و« أرنب ».

ولقائل أن يقول على قوله: « أفْعل فَعْلاء لم يجيء من جميع الأفعال الثلاثية »: بَلَى، جاء على ما اخترت أنت من مذهب البصريين، وهو أنّ « أفعل » التعجب فِعل، ومن كلّ ما يجيء منه « أفعل » التفضيل، يجيء منه أفعل التعجب الفعليّ، والذي جاء في « فَعَل » « يَفْعَل » مفتوحي العين، وفي « فَعِل » « يفعَل » بكسر

---

(١) النهشل: الذئب والصقر وهو مثل جعفر.

(٢) سامم: بفتح السين شجر أسود.

(٣) الأيدع: الزعفران، والأفكل: على أفعل الرعدة.

العين في الماضي، وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع، نحو: «أَذْهَبُ » و « أحْمَدُ »، يزيد على « أفعل فَعْلاء »، إذ لا يجيء من غير باب «فَعِل» « يفعَل » إلاّ قليلاً، كـ « أشْيَب »، على ما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى.

لكنّ الإنصاف أنّ الغلبة في « أفْعَل » الفعليّ ليست بظاهرة، إذ كون الوزن غالبًا في أحد القبيلين،، لا يمكن الحكم به إلاّ بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين، وهو إما متعذّر أو متعسّر، ولا سيما على المبتدئ، فلا يصحّ أن تجعل الغلبة شرط وزن الفعل.

وفيه نظر، إذ ربّما يمكن معرفة ذلك بمجردّ كون ذلك الوزن قياسيًا في أحدهما دون الآخر، كما نعرف، مثلاً، أنّ « إفعَل »، في الفعل مثلاً قياس في الأمر من «يَفْعَل » الكثير الغالب كـ « اذْهَبْ » و « احْمَد »، وليس في الاسم قياسًا في شيء، كـ « إصبع »، وأيضًا كون الوزن خاصًّا بأحد القبيلين، وهو القائل به في نحو «شمَّر»، و « ضُرِب »، لا يمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر، وهو متعذّر، أو متعسّر.

وإنّما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة، لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرّفة دون الأسماء، إذ لا فعل متصرّف إلا وله مضارع، ولا يخلو المضارع من الزيادة في أوله.

وأما غير المتصرّف، كـ « نِعْمَ »، و « بِئْسَ »، و « عَسَى »، فأقلّ قليل، فصارت هذه الزيادة، لاطرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشدّ اختصاصًا بالفعل، فجرَّت الوزن، وإن كان مشتركًا، إلى جانب الفعل، حتى صحّ أن يقال: هو وزن الفعل. وأيضًا فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون إلاّ لمعنى، وأما في الأسماء، فقد تكون لمعنى كَـ « أحْمَر »، و « أفْضَل » منك، وقد لا تكون، كـ«أرنب » و «أفكل » و « أيدَع »، فكأنها لم تُزَد فيها، فصارت بالفعل أشهر وأخص، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

وإنّما اشترط مع هذا الشرط ألاّ يكون الوزن مما تلحقه تاء التأنيث، ولا يكون عرضة له، لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل، إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء، فكما تَجرّ الزيادة المتصدّرة الوزن إلى جانب الفعل، تجرّه التاء إلى جانب

الاسم لاختصاصها بالاسم، وتترجح التاء في الجرّ، إذ الوزن في الاسم، [فانصرف: « أرمل » و « يَعْمَل » مع الوصف الأصليّ السليم من الخلل، والوزن المشروط بتصدّر] [١] الزيادة؛ لجواز إلحاق التاء، نحو: « أرملة »، و « يَعْمَلة ».

إما إلحاق التاء بـ « أسْوَدَة » في الحيَّة، فلا يضرّ، لأن هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثه: « سوداء ».

هذا، والأوزان الخاصة بالفعل كثيرة، نحو: « اسْتَفْعَلَ » و « اسْتُفْعِلَ » و«اسْتَفْعِلْ »، و « إسْتَبْرَق » أعجمي؛ ومنها « تفاعَلَ » و « تُفوعِل » و « تفاعَلْ»، و « دُحْرِجَ » و « دَحْرِجْ »، و « افْتَعَلَ » و « افْتُعِلَ » و « افْتَعِلْ »، وكذا: «انفَعَل» و « انفُعِلَ » و « انْفَعِلْ »؛ وغير ذلك.

وإذا سمّيت بـ « نِرجس » بكسر النون، و « تُرتُب » بضم التاء الأولى، فالصرف واجب لعدم الوزن، والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثّر من دون المشروط.

ولم يصرفهما [فانصرف «أرمل» و «يعمل» مع الوصف الأصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر] [٢] الزجاج نظرًا إلى وزنيهما المشهورين، أعني «نرجس» على وزن « نَضَرِب »، و « تَرْتُب » على وزن « تَقتُل ».

وإذا غُيِّر وزن الفعل عمّا كان عليه، فإن كان بإبدال الزيادة المعتبرة في أوله حرفًا آخر، كـ « هَراقَ » و « هَرِقْ » فإنّه لا يضرّ ذلك بوزن الفعل، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة، وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال، لأن الأكثر في الاستعمال: « أراق » و « أرِقْ ».

وإن كان التغيير بغير ذلك، فإن كان بعد التغيير الزيادة المعتبرة حاصلة، فلا يضرّ ذلك التغيير أيضًا، لأنها تحرز وزن الفعل وتدلّ عليه، نحو: « يعِد » و «يَهب»، وكذا المحذوف نحو: « تَقُلْ » و « تَبعْ » و « تَخَفْ » من قولك: « لم تَقُلْ » و « لم تَبْع » و « لم تَخَف »، وكذا المحذوف اللام نحو «يخشَ» و«يرمِ» و «يغزُ» وكذا «اخش» و « ارم »، و « اغزُ »، لأنّ همزة الوصل بالفعل أيضًا أخصّ لأنها مطردة في الفعل، إذ لا فعل ثلاثيّ متصرّف إلاّ وقياس أمره أن يكون

---

(١) زيادة في الطبعة المصرية وهي زيادة مقبولة.
(٢) سقط في نسخة وهو سقط مقبول.

بهمزة الوصل، ونحو: «عِدْ»، و «قُلْ»، أصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة.

فإذا سمَّيتَ بفعل محذوف العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف، رددت المحذوف، لأن سقوطه إنما كان للجزم والوقف الجاري مجراه، والجزم لا يكون في الأسماء، فتقول في المسمَّى بـ «تَقُل» و «اخشَ»: «جاءني تقولُ واخشى»، وكذا في المسمّى بـ «قُلْ» و «بِعْ»: «جاءني قول وبيع».

وإن لم يكن في المغيَّر الزيادة المعتبرة المصدرة، وكان التغيير لازمًا كالمسمَّى بـ «قُلْ»، و «بِعْ»، و «عِدْ»، أو بـ «قيل» و «بيع»، لم يعتبر الوزن الفائت الأصلي، تقول: «جاءني قيل وبيع»، وفي «قل» و «بع» و «خف»؛ «جاء قولٌ وبيعٌ وخافٌ».

وإن لم يكن التغيير لازمًا، كما يقال في «عَلِم»: «عَلْمٍ»، فهو عند سيبويه يضرّ أيضًا بالوزن، كما في «رُدَّ»، و «بيع»، وقال المبرد: إن كان التغيير قبل النقل أخلَّ بالوزن، لأنه لا يجامع إذن العلمية؛ وأمّا إن كان بعد النقل والتسمية كما إذا سمِّي بـ «عُلِم» ثم خفّف، فالوزن معتبر لأنه جامَعَ الوزنُ العلمية، وزوال الوزن فيه يكون عارضًا غير لازم؛ وأما التغيير في الأوَّل فهو في العلمية لازم، إذ لم يصادفه الوزن العلميّ إلا مخففًا.

هذا، واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه، لا يؤثّر مطلقًا، خلافًا ليونس، فإنّه اعتبر وزن الفعل مطلقًا، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب، فمنع الصرف في نحو «جَبَل»، و «عضُد»، و «كَتِف»، و «جعفر»، و «حاتم»، أعلامًا.

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو: «كَعْسَب»[1] واستدلّ بقوله:

٣٨- أنا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنايا مَتَى أَضَعِ العَمَامَةَ تَعْرِفوني

---

(١) كعسب الرجل: إذا قارب بين الخطى.

٣٨- أنا ابْنُ جَلاَوَطَلاَّعُ الثَّنايا مَتَى أَضَعِ العَمَامَةَ تَعْرِفوني

البيت من الوافر وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص (٢٢٤)، والأصماعيات ص (١٧)، وجمهرة اللغة ص (٤٩٥)، وخزانة الأدب (١/٢٥٥)، والدرر (١/٩٩)، وأوضح المسالك (٤/١٢٧)، والمقرب (١/٢٨٣)، وهمع الهوامع (١/٣٠). =

والجواب أنه إن كان علمًا فمحكيّ، لكون الفعل سُمِّي به مع الضمير، فيكون جملة، كـ « يزيد »، في قوله:

٣٩- نبِّئت أَخْوالي بني يَزيدُ ظُلْمًا عَلينا لَهُمُ فديدُ

وإن لم يكن علمًا، فهو صفة موصوف مقدّر، أي: أنا ابن رجل جلا أمرُه، أي: انكشف، أو جلا الأمور، أي: كَشَفها، وفيه ضعف، لأن الموصوف بالجمل لا يقدّر إلا بشرط نذكره في باب الصفة، وأما بغير ذلك فقليل نادر، ولا سيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى الجملة.

= **المعنى**: أن الذي به تجلى الأمور ويركب الصعاب، عندما أضع العمامة للحرب يعرفني من رآني بصفتي السابقة.

الإعراب: **أنا**: ضمير في محل رفع مبتدأ مبنى على السكون، **ابن**: خبره مرفوع وعلامة رفعه الضمة، **جلا**: مضاف إليه محكى على ما هو عليه، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، **وطلاع**: الواو وعاطفة، طلاع معطوفة على جلا مجرورة، ويجوز أن نعطف على ابن وحينئذ ترفع، **الثنايا**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور، **متى**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، **أضع**: فعل الشرط مجزوم، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين؛ وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، **العمامة**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **تعرفوني**: جواب شرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه: متى: حيث جزمت فعلين، وجلا ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

٣٩- نبِّئت أَخْوالي بني يَزيدُ ظُلْمًا عَلينا لَهُمُ فديدُ

البيت من الرجز وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص (١٧٢)، وخزانة الأدب (١/٢٧٠)، وشرح التصريح (١/١١٧)، والمقاصد النحوية (١/٣٨٨)، ومغني اللبيب (٢/٦٢٦).

المعنى: لقد خبرت بأن بني يزيد تريد أن تغير علينا وأن لهم صياح ونهيق.

الإعراب: **نبئت**: فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء: نائب فاعل، **أخوالي**: مفعول به ثان، **والياء**: مضاف إليه في أخوالي، **بني**: بدل من أخوالى منصوب بالياء لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، **وبني** مضاف، ويزيد مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، **ظلمًا**: مفعول لأجله، علينا: جار ومجرور متعلق بـ « ظلمًا » **لهم**: جار ومجرور متعلق بخبر مقدم، **فديد**: مبتدأ مؤخر، وجملة « لهم فديد » في محل نصب مفعول ثالث.

الشاهد: « يزيد » علم محكى، لكون الفعل سمى به مع الضمير فيكون جملة.

١٤- تنكير الممنوع من الصرف وما يترتب عليه

قال ابن الحاجب:

وما فيه علمية مؤثّرة إذ نكّر صُرِف، لِما تبيَّن أنها لا تجامع مؤثّرة إلاّ ما هي شرط فيه، إلاّ العدل ووزن الفعل، وهما متضادّان، فلا يكون إلاّ أحدهما، فإذا نُكّر، بقي بلا سبب، أو على سبب واحد.

قال الرضيّ:

يعني بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفًا عليها، وذلك على ثلاثة أضرب: لأنها إما أن تكون سببًا لا غير، أو شرطًا لا غير، أو شرطًا وسببًا معًا.

فالأوَّل في موضعين اتفاقًا: أحدهما أن تكون مع العدل في اسم لم يوضع إلاّ علمًا، كـ « عُمَر » و « قطام » في تميم؛ والثاني أن تكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوعَ الصَّرفِ قبل العلمية، كـ « أحمر »، أو لا، كـ « إصبع »، و«إثمد»، و « يزيد »، و « يشكر ».

وفي موضعين على الخلاف: الأول: باب « مساجد » عَلَمًا، فإنّ العلمية سبب فيه عند أبي عليّ والجزولي، والسبب الثاني عند أبي عليّ شبه العجمة، وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد، وليست سببًا عند المصنّف لاعتباره الجمع الأصلي، فيكون إذن نحو: « ثمان » و « رباع » علمين، منصرفًا عند المصنّف غير منصرف عند غيره.

وأما « سراويل » علمًا، فعند سيبويه فيه العلمية والتأنيث المعنويّ، وقد يذكّر لكن التأنيث أغلب، فلذلك اعتبر كما مر في التأنيث، فقال: « سراويل » كـ«عقرب » إذا سمّي به، وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظير، وكان القياس يقتضي ألاّ تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة[1] الجنسية عنده وعدم النظير، لكن عادته ألاّ يلغي سببًا، فيقول: في « حمراء » علمًا سببان.

الثاني من الموضعين: كلّ عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف، نحو « مَثْنى» و « ثلاث »، فالأخفش، وأبو علي، وأكثر النحاة، يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد.

---

(١) في نسخة «بالعلمية».

وذهب الجرمي وابن بابشاذ[١] إلى منع صرفه اعتبارًا للعدل الأصلي مع العلمية، وهو قياس قول سيبويه في « أحمر » المنكر بعد العلمية، ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل « عُمَر »؛ وأما « أُخَر » و « جُمَع » علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارًا للعدل الأصلي مع العلمية، وكذا « لُكَع »، لأن فيه العدل، كما ذكرنا عندهم، وأما إن سمّيت بـ « فُضَل » من قولك: « الفُضَل »، فإنّه ينصرف، إذ لا عدْل في الأصل.

والأخفش والكوفيون يصرفون « أُخَر » و « جُمَع » و « لُكَع » أعلامًا، إذ العلمية وضع آخر.

وقول سيبويه أقرب، لأن العدل أمر لفظي، وبالعلمية لم يتغيَّر اللفظ. وعَكَسَ سيبويه الأمر في: « سَحَر »، إذا سمّي به غير ما وضع له أوَّلاً من ظرف زمان أو ظرف مكان أو رجل أو غيره، فجعله منصرفًا، ولعلَّ ذلك لظهور « فُعَل » في باب العدل نحو عُمَر و « زُفَر »، و « لُكَع »، عندهم، بخلاف « فَعَل ».

والثاني: أعني كون العلمية شرطًا لا غير، ففي موضع واحد على الخلاف، وهو الألف والنون مع العلمية، سبب قائم مقام سببين عند بعضهم، والعلمية شرطه. وفي الحقيقة: الشرط انتفاء التاء، هو معطل[٢] بأحد ثلاثة أشياء: العلمية، كما في « عمران »، ووجود « فَعْلَى » كما في « سكران »، واختصاص اللفظ كما في «رحمن »، وعند الباقين: الألف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مرّ، فإن العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو: « عمران » و « عثمان »، لأنه يمتنع بها من التاء فتشابه ألف التأنيث، فتقوم مثلها مقام سببين، وعند الباقين: العلمية سبب معها كما مرّ.

والثالث: أعني أن تكون العلمية شرطًا وسببًا معًا في أربعة مواضع اتفاقًا: في المؤنث بالتاء لفظًا أو تقديرًا، وفي الأعجمي، وفي المركب، وفي ذي الألف الزائدة المقصورة.

---

(١) طاهر بن أحمد بن بابشاذ (معناه الفرح والسرور) أبو الحسن النحوي (٤٦٩ هـ - ١٠٦٧م) أحد الأئمة في النحو وفنون العربية قدم إلى العراق تاجرًا باللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، ثم رجع إلى مصر، واستخدم في ديوان الرسائل، له « شرح الجمل » للزجاجي، و« التعليق » في النحو، و « المحتسب » بغية الوعاة (١٧/٢) وإنباه الرواة (٩٥/٢).

(٢) في نسخة معلل.

وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين: إمَّا ألاّ تجامع السبب، وذلك مع الوصف، على ما ذكره المصنِّف، وقد ذكرنا أنها تجامعه، لكن الوصف لا يعتبر معها، وإمَّا أن تجامع ولا تؤثِّر، وهو إذا كانت مع ألف التأنيث، نحو: « صحراء»، و « بشرى »، خلافًا للجزولي، فإنه لا يلغي سببًا.

فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف.

رجعنا إلى شرح كلام المصنف، فنقول:

إنما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكِّر، لأنّ جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط، أو شرط وسبب معًا، خمسة أشياء: التأنيث بالتاء، والعجمة، والتركيب، والألف المقصورة الزائدة، والألف والنون في الاسم، فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الألف المقصورة للألف والنون، وأقصى ما يمكن اجتماعه من هذه: العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب، كما في «أذربيجان»؛ لكان يزول تأثير الجميع بزوال العلمية، لأن المشروط لا يؤثر بدون الشرط.

وجميع ما العلمية المؤثّرة سبب فيه ثلاثة أشياء: العدل، والوزن، وشبه العجمة، أو عدم النظير في الآحاد في باب « مساجد »، على الخلاف المذكور، ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين: الأول: أنّ كلّ واحد منها يضاد الآخرين، لأن أوزان العدل إما « فُعال »، أو « مَفْعَل »، أو « فُعَل »، أو « فَعَل »، أو « فَعْل »، أو « فَعالِ »، كـ « ثُلاث » و « مَثْلَث » و « أُخَر » و « سَحَر » و « أمْس » عند تميم، و « قطامِ » عندهم أيضًا، وليس شيء منها وزن الفعل، ولا أوزان الجمع الأقصى، وليس الجمعَ أيضًا من أوزان الفعل. الثاني أنه لو لم يتضاد الثلاثة أيضًا، لم يجتمع مع العلمية المؤثّرة اثنان منها، إذ العلم يكون إذن منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منها، فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة، لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية.

فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية اثنان منها، ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها، فإذا نكّر ذلك الاسم بقي على سبب واحد، فيصرف.

هذا غاية ما يمكن أن يُتمحَّل لتمشية قول المصنف.

ويمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن، كما قلنا في « دُئِل »، وكما يمكن أن يقال في « إصمِت » علم المكان القفر، إذ أصله « أُصْمُت »

بضمتين، فعدل إلى « إصمِت » في حال العلمية، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها، لأنه إنما عُدل عَلَمًا كما قلنا في « شُمس بن مالك »، فإذا نكّر مثله، بقي فيه الوزن والعدل، فلا ينصرف، لأن العدل وإن حصل فيه لأجل العلمية، لكنه لا يَخرج العلم إذا نكّر عن صيغته، ومن أين له أن صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الأوزان؟

هذا كله إن قلنا: إن العلم بعد التنكير لا يعتبر أصله، كما هو مذهب الأخفش، وإن اعتبرنا، كما هو مذهب سيبويه، السبب الأصلي الذي ألغيناه لأجل العلمية، قلنا في « ثُلاث » و « مثلث » وبابهما: إنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل، كما في « أَحْمَر ».

وفرّق بعضهم بين هذا الباب وبين[1] باب « أحمر » بأن قال: الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد، وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير، إذ معنى «ربَّ ثلاث »: ربَّ مسمى بهذا اللفظ، بخلاف « أحمر » المنكر، فإنه لا منع أن يكون معنى « ربَّ أحمر »؛ ربَّ مسمًّى بهذا اللفظ فيه الحمرة.

والذي يقوي عندي أنّ الزائل بالكلية لا يعتبر، وصفًا كان أو غيره، في باب «أحمر » كان أو في غيره، وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه.

وقياس قول سيبويه في « أحمر »: أن ينصرف « أُخَر » و « جُمَع » بعد التنكير، لأنهما من باب أفعل التفضيل كما ذكرنا، وسيأتي أنّ أفعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير.

وإذا نكّر « سَحَر » بعد التسمية به، فالواجب الصرف، لأنه لا علَمية فيه إذن، ولا عدل، إذ العدل إنما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به: سَحَر يومك، وكذا « أمس » رفعًا عند بني تميم.

وإذا نكَّرَت « مساجد » بعد التسمية به، فهو غير منصرف عند الأكثرين، أمّا عند المصنف فلأنّه يعتبر الجمع الأصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له. فكيف لا يعتبره بعد التنكير؟

وأما عند الجزولي، فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب آخر، يعني الجمع، إذ لفظه لفظه.

---

(١) سقط في نسخة.

ونسب أبو علي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير أيضًا، ويفرق بينه وبين «أحمر»، بأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير، بخلاف نحو «أحمر»، إذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كـ «أرنب» و «أَفْكَل».

وقال العبديّ: لا فرق بينه وبين «أحمر»، ولا نصّ للأخفش في ترك صرفه.

وقول الجزولي أَوْلي.

وإذا نكّرت «سراويل» بعد التسمية، فهو عند المبرد كَـ «مساجد»، إذ هو جمع «سِروالة»، وقياس قول سيبويه أيضًا ترك الصرف. إذ هو أعجمي حُمل على موازنه كما كان قبل التسمية، وكذا قياس قول الجزولي: يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية، كما اعتبرها قبل العلمية.

ومن صرفه قبل التسمية يصرفه أيضًا بعدها.

وأما الكلام في «أحمر» بعد التنكير، فسيجيء، ومثله: «فَعلان» الصفة، إذا سمِّي به ثم نُكِّر سواء: يصرفه الأخفش خلافًا لسيبويه.

وقال الأخفش: لو سميت باسم مركّب آخر جزأيه ذو ألف التأنيث أو الجمع الأقصى، نحو: «معدى صحراء»، أو «معدى مساجد» ثم نكّرته، صرفته، لأن الاسم الأخير بعد التسمية صار جزء الكلمة، فليس مجموع الكلمة إذن ذا ألف التأنيث ولا الجمع الأقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير، والآخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرًا إلى إفرادهما.

وقول الأخفش: إن مجموع الكلمة ليس ذا ألف التأنيث مع جعل الجزء الأخير كجزء الكلمة ممنوع، وأما قوله: مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلّم.

قوله: «مؤثرة» حال، ومفعول تجامع: «ما» ويعني بـ «ما هي شرط فيه»: التأنيث بالتاء،والعجمة، والتركيب، والألف والنون في الموضوع اسمًا.

قوله: «إلا العدل» مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة «ما» بعد استثنائها، أي: لا تجامع سببًا غير السبب الذي هي شرط فيه إلا العدل، فكلا المستثنيين من ذلك المقدر، نحو قولك: «ما ضربت إلاّ زيدًا إلاّ عَمرًا»، أي: ما ضربت أحدًا غير زيد إلا عَمرًا. فالعلمية المؤثرة تجامع الأربعة الأشياء، وهي شرط فيها. وتجامع العدل والوزن وليست شرطًا فيهما، بل هي سبب معهما.

فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأُوَل كـ « أذربيجان »، فإذا نكّر، بقي بلا سبب لزوال شرط الأربعة الأسباب. وكذا إن كانت مع اثنين أو ثلاثة من الأربعة؛ وإن كانت مع العدل أو الوزن، قال: ولا يمكن أن تكون معهما معًا لتضادهما، فلا تكون إلا مع أحدهما كما في نحو: « عُمَر »، و « أَحْمَد ». فإذا نكّر الاسم، بقي على سبب واحد. قال: وإنما قلت: وهما متضادان، ليصحّ حكمي الكلي بكون كلّ ما فيه علمية مؤثرة منصرفًا بعد التنكير، إذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم، لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة، وأما بيان تضادهما فما تقدّم.

واعترض على قوله بأن قيل: لم يكن محتاجًا إلى هذا الاحتراز، لأن كلامه في العلمية المؤثرة، ولو اتّفق اجتماعها[1] لم تكن العلمية مؤثرة، لأن مثل هذا العلم، لو وقع، لكان منقولاً عن اسم فيه العدل ووزن الفعل، فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة، كما في « حمراء » ، و « سعدى » عَلَمين. بَلَى، لو كانت الأسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض، لجاز أن يقال: إنّ حكم منع الصرف منسوب إلى اثنين منها غير معيَّنين، فيكون للعلمية تأثير ما، بكونها أحد الثلاثة المؤثرة[2] اثنان منها.

ويمكن أن يجوز اجتماعها ويمنع طرءان العَلَمية إذن على الوزن والعدل، كما في نحو: « إصْمِت » على ما مرَّ، إذ لو لم يتضادا أيضًا واجتمعا في اسم، لم تكن العلمية مؤثّرة معهما، إذا كانت العلمية إذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير.

والجواب عن الاعتراض: منع وجوب طرءان العلمية على الوزن والعدل إذن، كما ذكرنا في « إصمِت ».

والاعتراض الحق أن يمنع التضاد بينهما، وذلك بمنع حصر أوزان العدل فيما ذكر قبلُ، [على ما][3] بيَّنّا.

---

(١) في نسخة «اجتماعهما».

(٢) في نسخة «المؤثر».

(٣) في نسخة على ما.

١٥- تنكير نحو: « أَحْمَر » والخلاف فيه بين سيبويه والأخفش

قال ابن الحاجب:

وخالف سيبويه الأخفش في مثل « أَحْمَر » عَلَمًا ثم يُنكَّر اعتبارًا للصفة بعد التنكير، ولا يلزم باب « حاتم » لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد.

قال الرضي:

قوله: «اعتبارًا»، منصوب على أنه حال من سيبويه، أي: خالف سيبويه. معتبرًا، أو مصدر لقوله: « خالف »، إذ معناه: اعتبر سيبويه دون الأخفش.

قوله: « ولا يلزم باب حاتم » هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره [بعد زواله][1]، لكان باب « حاتم» غير منصرف، للعلمية الحالية، والوصف الأصلي.

فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه، لأن في « حاتم » ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف « أحمر » المنكَّر، وذلك المانع اجتماع المتضادين، وهما: الوصف والعلمية، إذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تنافٍ.

قوله: « في حكم واحد » يعني في الحكم بمنع الصرف، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين، فتكون قد جمعت المتضادَّين في حالة واحدة، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد، جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة، كما إذا حكمنا بجمع « أحمر » على « حُمْر »، لأن أصله صفة، وعلى «أحامِرَ »، لأجل العلمية، فقد حصل في هذه اللفظة متضادَّان، لكن بحكمين، فلم يجتمعا في حالة: فإذا نُكِّر « أحمر »، فإنه يصحّ اعتبار الوصف. وليس معنى الاعتبار أن يرجع معنى الصفة الأصلية، حتى يكون معنى « ربَّ أحمر »: ربَّ شخص فيه معنى الحمرة، بل معنى «رب أحمر »: رب شخص مسمًّى بهذا اللفظ، سواء كان أسود، أو أبيض، أو أحمر. فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله لكونه أصليًّا، وزوال ما يضاده وهو العلمية، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريد إثبات معنى الوصف الأصلي فيه، لجاز بالنظر إلى اللفظ، لزوال المانع.

هذا، والحق أنّ اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء: خلاف الأصل، إذ

---

(١) سقط في نسخة.

المعدوم من كل وجه لا يؤثّر بمجرد تقدير كونه موجودًا.

فالأَوْلَى أن يقال: إن اعتبرَ معنى الوصف الأصلي في حال التسمية، كما لو سُمِّي، مثلاً بـ « أحمر » مَن فيه حُمرة، وقُصد ذلك، ثم نُكر، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلميَّة أيضًا، لكنه لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة: غيرُ ما وضعت له لغة، ولذلك تراها في الأغلب مجرّدة عن المعنى الأصلي، كـ « زيد »، و « عمرو »، وقليلاً ما يُلمح ذلك.

وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصليّ، بل قطع النظر عنه بالكلية، كما لو سمّي بـ « أحمر » أشقر أو أسود، لم يعتبر بعد التنكير أيضًا.

وقال الأخفش في كتاب الأوسط: إنّ خلافه في نحو « أَحْمَر »، إنما هو في مقتضى القياس. وأما السماع فهو على منع الصرف.

هذا كله في « أَفْعَل فَعْلاء » وكذا « فَعْلان فَعْلى ».

وأما أفعل التفضيل نحو: « أَعْلَم »، فإنك إذا سمّيت به ثم نكّرته، فإن كان مجردًا من « مِن » التفضيلية، انصرف إجماعًا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي، كما اعتبر في نحو « أَحْمَر »، وإن كان مع « مِن » لم يصرف إجماعًا بلا خلاف من الأخفش، كما كان في « أحمر ».

أما الأول، فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف، ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل « أَفْعَل فَعْلاء ». فإذا تجرّد من « مِن »، التبس بـ « أَفْعَل » الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كـ « أَفْكَل » و « أَيْدَع » ولا يظهر فيه معنى الوصف.

وأما « أَفْعَل فَعْلاء »، فثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية، وإشعار لفظه بالألوان والخِلَق الظاهرة في الوصف، يكفي في بيان كونه موضوعًا صفة.

فإذا اتصل « أَفْعَل » بـ « مِنْ » فقد تميّز عن نحو « أَفْكَل »، وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف.

وأما الثاني، فإنما وافق الأخفش سيبويه في منع الصرف مع « مِنْ » لظهور وصفه إذن كما ذكرنا، ولكون « مِنْ » مع مجرورها كالمضاف إليه، ومن تمام أفعل التفضيل من حيث المعنى الوضعيّ، فلو نُوِّن، لكان الثاني متّصلاً منفصلا، لأن التنوين يشعر بالانفصال، بسبب وجود علامة للوصف، أعني « مِنْ » بخلاف باب « أَحْمَر » لعريه عن العلامة الدالة على الوصف.

ولو سمّيت رجلاً بـ « أَجْمَع » الذي يؤكَّد به، ثم نكّرته، صرفته ألبتة إجماعًا، لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعل التفضيل، لأنه كان بمعنى «كلّ» قبل العلمية، وانمحي عنه معنى الوصف على ما تقدم في « جُمَع ».

هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها.

١٦- تأثير التصغير في منع الصرف

ثم اعلم أنّ التصغير يُخِلّ، من أسباب منع الصرف، بالعدل عن وزن إلى آخر، فإنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغير، وذلك الوزن مُراعي في العدل، إذ العدل أمر لفظي.

وكذا الجمع الأقصى يختلّ بالتصغير لوجوب ردّه إلى واحده، فيقال في: «رباع» و « مساجد »: « رُبَيِّع » و « مُسَيجد ».

ولو سمّيت بالجمع المذكّر، ثم صغّرته، انصرف أيضًا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر.

وإذا صغّرت « سراويل » علمًا، لم ينصرف لأن التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه، فيكون كـ « عَناق »، إذا صغّر بعد التسمية به.

ويختلّ بالتصغير وزن الفعل، أيضًا إن لم يكن أوّله زيادة كزيادة الفعل، كـ« خُضَيْضِم » و « دُحَيرِج » في: « خَضَّم » و « دَحْرج »، وأمّا إن كان أوّلة زيادة كزيادته، فإن التصغير لا يزيله، كما تقول في تصغير « أحمد »، و«نَرْجس»، و «يشكر»، و « تَغْلب »: « أُحَيْمِد »، و « نُريجس »، و « يُشَيكِر »، و «تُغَيلب»، لأنه على وزن مضارع « فَيْعَلَ »، نحو: « بَيْطَر يُبيطِر ».

وأما إن عرض الوزن في المصغّر ولم يكن في المكبّر، كما تقول في «تضارب» عَلَمًا: « تُضَيرِب »، وفي « تِحْلىء »: « تُحَيْلىء »، فبعضهم لا يعتبره لعروضه. والأكثرون يعتبرونه، لأن التصغير وضع مستأنف.

قال بعضهم: يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفًا كما اعتدّ بالوصف العارض في نحو: « مَثْنى » و « ثُلاث» لكونه وضعًا مستأنفًا، فلا ينصرف: « أُدَيِّر ». تصغير « أدور »، للوزن والوصف العارض في التصغير، والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم: « غُلَيمون »، و « رُجَيلون » في جمع مصغّر «غلام» و « رجل »، قال: فكان القياس أن ينصرف العلم في نحو

«حُمَيْزَة» تصغير «حَمْزة» لعروض الوصف المنافي للعلمية، إلا أنه لما لم يكن ظاهرًا في التصغير، لم يعتدوا به.

والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغّر عدم جَرْيه، فلا يقال: «شَخْص رُجَيل».

وفيما قال نظر، إذ لو لم يكن ظاهرًا، لم يعتدوا به في «أُدَيِّر».

والأولى أن يقال: لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا، لأن الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية[1] لما يخصّص الذات المبهمة المدلول عليها، كما ذكرنا قبل، وذلك لأن الفرعية إنما تتبيَّن في مثل هذا الوصف، وهي المطلوبة في غير المنصرف. وأما التنافي بين الوصف والعلمية، فقد ذكرنا ما عليه.

وأما الألف والنون فنقول: إن بقي الألف في التصغير كما كان، فلا يخلّ التصغير بهما، نحو: «سُكَيران» و «عُثيمان» في «سَكران» و «عُثْمان» وإن انقلب ياء كما تقول في «سلطان» علمًا: «سُليطين»، فإنّه يخلّ بهما، ومعرفة ما يقلب ألفه مما لا يقلب تتبيَّن في التصريف في باب التصغير. فعلى هذا: التصغير يخلّ بالعدل عن وزن، وبالجمع مطلقًا، وبالألف والنون، والوزن من وجه دون وجه، ولا يخلّ بالوصف، والعَلَمية، والتأنيث، والتركيب، والعجمة.

١٧- حكم الممنوع من الصرف إذا أُضيفَ أو عُرِّف بـ «أل»

قال ابن الحاجب:

وجميع الباب باللام والإضافة ينجرُّ بالكسرة.

قال الرضيّ:

أي: كان بدونهما ينجرُّ بالفتح، فصار بسببهما ينجرّ بالكسر.

اعلم أنّ مَن ذهب في منع غير المنصرف الكسر إلى أنه لأجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف، قال: لم يُحذف الكسر مع اللام والإضافة، لأنه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر، بل حذفت لأنها لا

---

(١) يظهر من هذا اعترافه بأن الوصفية المعتبرة في منع الصرف لا تجامع العلمية أصلاً نعم لا يجب زوالها بالكلية معها.

تجامعهما، إذ التنوين دليل تمام الاسم، وإضافته مُشعرة بعدم تمامه، فتنافرا، وأما تنافر اللام والتنوين، فقد مرَّ في بيان نوني المثنى والمجموع.

ويجوز أن يقال: لمّا عاقبت اللام والإضافة التنوين، صارتا كالعوض منه، فكأنه ثابت، فلم يُحذف الكسر.

ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين، قال: لم يُحذف مع اللام والإضافة[1]، لأنهما من خواصّ الأسماء، فترجَّحَ بهما جانب الاسمية، فضعف شبه الفعل، فكأنه ليس فيه علتان من تسع، فدخله الكسر، فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفًا، وعلى الوجه الأول: هو باقٍ على حاله من عدم الانصراف [إذ] لا سبب في الاسم، وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفًا، أو باقيًا على عدم الانصراف في أول باب ما لا ينصرف.

ويردّ على الثاني أنّ كون الاسم فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه بحرف جرٍّ ظاهر أو مقدّر من خواص الاسم أيضًا، ولا يعود الكسر، فالأول أَوْلى.



(١) أي بالإضافة واللام فعلى مذهب غير المصنف هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين، وأما على مذهبه فهو غير منصرف إن لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه، وقد تقدم كلام في هذا المعنى.

المـــرفـــوعـــات

المرفوعات

قال ابن الحاجب:

المرفوعات هو ما اشتمل على عَلَم الفاعلية.

قال الرضيّ:

قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأن المرفوع عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها، والمنصوب في الأصل فضلة، لكن يشبه[1] بها بعضُ العمد، كاسم « إنّ » وخبر « كان » وأخواتها، وخبر «ما» و« لا »، والمجرور في الأصل منصوب المحلِّ كما تقدّم تحقيقه.

قوله: « هو ما اشتمل » ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث، أي: المرفوعات نظرًا إلى خبر الضمير، أعني « ما » لأن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقة المبتدأ له، كمطابقته للمعود إليه، ومثله قولهم: « من كانَتْ أمَّك ».

ويعني باشتماله على عَلَم الفاعلية تضمّنه إيّاه، بحيث يكون علَم الفاعلية أحد أجزائه، ويعني بعلَم الفاعلية: الضم والألف والواو، إذا دلّ كلّ واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام، فكلّ ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع.

والأَوْلى، على ما اخترناه قبلُ أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علَم العمدة، لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمَد ليس بمحمول على رفع الفاعل، كما بيّنّا، بل هو أصل في جميع العُمد على ما تقرر قبلُ.

---

(١) في نسخة «يشتبه».

الفاعل وأحكامه

١- تعريفه

قال ابن الحاجب:

فمنه الفاعل، وهو ما أُسند إليه الفعل أو شبهه، وقُدّم عليه على جهة قيامه به، مثل: « قام زيد »، و « زيد قائم أبوه ».

قال الرضيّ:

أي: فممّا اشتمل على علَم الفاعلية، وقال بعد: « ومنها المبتدأ والخبر »، حَمْلاً على معنى « ما ».

وإنما قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سمَّى الرفع علم الفاعلية، وقد ذكرنا ما عليه.

قوله: « ما أسند إليه »، قد عرفت في حدّ الكلام معنى الإسناد، ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه، ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي، نحو: « بعتُ »، و « هل ضَرَب زيد؟ » ونحوه.

قوله: « أو شبهه »، يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر، واسم الفعل، ولم يقل: « أو معناه »، فيدخل الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو: « زيد قدَّامك »، أو « في الدار »؛ أو الظاهر، نحو: « زيد أمامَك غلامُه »، لكون الرافع في الحقيقة عنده: الفعل أو اسم الفاعل المقدَّر، خلافًا لمن قال: إنه الظرف والجار على ما يجيء في باب المبتدأ.

قوله: « وقدّم عليه »، الضمير فيه للفعل أو شبهه، وفي « عليه » لِـ « مَا »، واحترز بقوله: « وقدّم عليه » عن المبتدأ، لأن نحو: « زيد »، في قولك: « زيد قام»، مسند إليه « قام »، لأن « قام » خبر عنه، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو في الأصل، كما مرَّ في حدّ الكلام، فكلّ خبر يرفع ضمير المبتدأ، يجوز أن يقال: هو مسند إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير، والمجموع مسند إلى المبتدأ، وكل خبر[1] رافع لغير ضمير المبتدأ، فهو ومرفوعه مسند إلى

---

(١) سقط في نسخة.

المبتدأ، وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند إلى المبتدأ، نحو: «أنت زيد».

إن قيل: فالمبتدأ في قولك: « قائِم زيد » يدخل في حدّ الفاعل، لأن المسند قُدِّم عليه.

قلت: هو مؤخَّر تقديرًا، وتقديمه كلا تقديم.

قوله: « على جهة قيامه به »، أي: قيام الفعل أو شبهه، والضمير في « به » لِـ«ما»، أي: على طريقة قيامه به وشكله، سواء كان قائمًا به، أو لا، يقال: عملت هذا العمل[1] على وجه عملك وعلى جهته، أي: على طرزه وطريقته.

والجار في قوله: « على جهة »، متعلّق بـ « أسند »، أو صفة لمصدره، أي: إسنادًا على طريقة إسناد القيام، ويعني بتلك الجهة: ألاَّ يغيَّر صيغة[2] الفعل إلى «فُعِل»، و «يُفعَل»، وأشباههما، وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل[3] حقيقة، نحو: « ظَرُف زيد »: عدم التغيير، فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد: فاعل عند النحاة، وإن لم يكن الفعل قائمًا به على الحقيقة كالأمور النسبية، نحو: « قَرُب » و « بَعُد »، وكذا الأفعال المتعدِّية، نحو: «ضَرَبَ» و «قَتَل»، لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب، لا يقوم بأحدهما دون الآخر، بل بهما، لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر.

وبقوله: « على جهة قيامه به » يخرج مفعول ما لم يسمَّ فاعله، وهو عند عبدالقاهر[4] والزمخشري فاعلٌ اصطلاحًا، فلا يَحترِزان عنه ليدخل في الحدّ. وعند من حدَّ بهذا الحدّ ليس بفاعل، وخلافهم لَفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل، أو لا، وليس خلافًا معنويًا.

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) سقط في نسخة.

(٣) في نسخة بالفعل.

(٤) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة كان من أئمة اللغة، من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان) له شعر رقيق من كتبه « أسرار البلاغة » و « دلائل الإعجاز » و«الجمل » في النحو و « التتمة » و « المغني » و «المقتصد » و « إعجاز القرآن » و « العمدة »، انظر الأعلام (٤/٤٨)، وفوات الوفيات (١/٢٩٧)، ومفتاح السعادة (١/١٤٣).

وتمثيله بـ « زيدٌ قائم أبوه »، لرفع شبه الفعل للفاعل، ليس نصًّا فيما قصد، لاحتمال كون « قائم » خبرًا مقدّمًا على « أبوه »، ولو قال: « أبواه »، لكان نصًّا. والعامل في الفاعل: المسند، خلافًا لخلف، فإنه قال هو الإسناد، وقد ذكرنا في حدّ الإعراب علّة وجوب تقدّم الفعل على الفاعل.

٢- مرتبة الفاعل بعد الفعل

قال ابن الحاجب:

والأصل أن يَلي فعلَه، فلذلك جاز: « ضرب غلامَه زيدٌ »، وامتنع: « ضرب غُلامُه زيدًا ».

قال الرضيّ:

قوله: « يلي فعله » أي: يكون بعده بلا فصل، من قولك: « ولِيك الشيء »، أي: قَرب منك.

قوله: « فلذلك جاز »، أي: جواز هذه المسألة معلّل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز: « ضرب غلامَه زيدٌ »، مع أنّ ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه، لأن « زيد » فاعل، وأصله أن يلي الفعلَ، فهو متقدِّم على الضمير تقديرًا، وكذلك عدم جواز « ضربَ غلامُه زيدًا »، معلّل بما ذكر، وذلك بأن يقال: إنما لم يجز « ضرب غلامُه زيدًا »، لأن « غلامُه » فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدَّم على « زيد » لفظًا وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسِّره بعده، إلا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهمًا ثم مفسَّرًا، ليكون أوقع في النفس كما يجيء.

وليس هذا الغرض مقصودًا فيما نحن فيه، أو في الضمير الذي يجيء مفسّره فيما بعده منصوبًا على التمييز، لأن ذلك المنصوب لا يجيء به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير، فلا يلبس، بخلاف « زيدًا » في مسألتنا، فإنّ مجيئه، ليكون مفعولاً، لا لكونه للتمييز فقط، وأنت إذا جئت بعد المبهم بشيء، الغرض من مجيئك به تفسيره فقط، لم يبق الإبهام، وأما إذا جئت بعده بشيء، الغرض الأصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا، فلا يكفي في التفسير لأنه يحمل على ما هو المراد الأصلي منه، ويبقى الإبهام بحاله.

فمن ثمّ منع الفرّاء والكسائي - في باب التنازع - إعمال الثاني إذا توجّه الأوّل

إلى المتنازع فيه بالفاعلية، كما يجيء، خلافًا للبصرية.

وقد جوَّز الأخفش وتبعه ابن جني، نحو: « ضرب غلامُه زيدًا »، أي: اتصال ضمير المفعول به بالفاعل، مع تقدّم الفاعل، لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، واستشهد بقوله:

٤٠ – جَزى رَبُّه عنّي عَدِيَّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ

وبقوله:

٤١ – لمّا عَصَى أصحابُه مُصْعَبًا أدَّى إليهِ الكَيْلَ صاعًا بصاعْ

---

٤٠ – جَزى رَبُّه عنّي عَدِيَّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ

البيت من الطويل وهو للنابغة الزبياني في ديوانه ص (١٩١)، والخصائص (٢٩٤/١)،والدرر (٢١٧/١)، والمقاصد النحوية (٤٨٧/٢)، ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص (٤٠١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١١٥/٢)، وابن عقيل ص (٢٥٢).

اللغة: « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهي، والمعنى جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات، ويروى « الكلاب العاديات بالدال بدل الواو » – وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه.

الإعراب: جزى: فعل ماض، **ربه:** فاعل ومضاف إليه، **عني:** جار ومجرور متعلق بجزى، **عدى:** مفعول به لجزى، **ابن:** صفة لعدى، وهو مضاف، **وحاتم:** مضاف إليه، **جزاء:** مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذي هو جزى، وهو مضاف، **والكلاب:** مضاف إليه، **العاويات:** صفة للكلاب، **وقد:** الواو للحال، **قد:** حرف تحقيق، **فعل:** فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد: « **جزى ربه** » « عدى » حيث آخر المفعول، وهو « عدى » وقدم الفاعل، وهو «ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

٤١ – لمّا عَصَى أصحابُه مُصْعَبًا أدَّى إليهِ الكَيْلَ صاعًا بصاعْ

البيت من السريع وهو للسفاح بن بكير في خزانة الأدب (٢٨٩/١)، (٩٧/٦)، وشرح اختيارات المفضل ص (١٣٦٢)، ولسان العرب (١٤٨/١٥).

المعنى: لقد أدى مصعب الجزاء لأصحابه بالمثل سواء إساءة أو إحسان.

الإعراب: لما: ظرفية فيها معنى الشرط، **عصى:** فعل ماض، **أصحابه:** فاعل مرفوع والهاء: مضاف إليه، **مصعبًا:** مفعول به منصوب بالفتحة، أدى: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر =

ويجوز التأويل بـ « ربّ الجزاء »، و « أصحاب العصيان »، وبقوله:

٤٢- ألا ليتَ شِعْري هَلْ يَلُومَنَّ قومه زُهَيْرًا على ما جَرَّ من كلِّ جانبِ

والأَوْلى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قلّة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا.

وكذا نقول: يَحْسُن: « أعطيت درهمَه زيدًا » لأنّ مرتبة المفعول الأولى قبل الثاني، وإن تأخّر عنه لكونه فاعلاً معنىً، كما يجيء في باب مفعول ما لم يسمَّ فاعله.

ويقلّ نحو: « أعطيت صاحبَه الدرهم »، قِلَّة: « ضرب غلامُه زيدًا ». وكذا إذا كان للفعل مفعول يتعدّى إليه الفعل بنفسه،، فمرتبته أقدم مما يتعدّى إليه الفعل بحرف الجر، ظاهرًا، نحو: « قتلت بأخيه زيدًا »، أو مقدّرًا، نحو: « اخترت قومه زيدًا»، أي من قومه.

فمن ثمَّ حَسُن رجوع الضمير إلى المتأخّر عنه[1] في المسألتين.

= جوازًا تقديره هو، **إليه**: جار ومجرور متعلق بالفعل « **أدى** » الكيل مفعول به، صاعًا: حال، **بصاع**: جار ومجرور متعلق بصفة لـ «صاعًا ».

الشاهد: « عصى أصحابه » حيث أن الضمير في أصحابه يعود على المفعول وذلك لشدة التلاصق بين الفاعل والمفعول.

٤٢- ألا ليتَ شِعْري هَـلْ يَلُومَـنَّ قَوْمُـهُ زُهَيْرًا على ما جَرَّ من كلِّ جانبِ

البيت من الطويل وهو لأبي جندب الهذلي في تذكرة النحاة ص (٣٦٤) وخزانة الأدب (٢٩١/١)، وشرح أشعار الهذليين (٣٥١/١)، والمعجم المفصل ص (١٢٦).

المعنى: يتمنى الشاعر أن يلوم زهيرًا قومه على ما حدث منه من الجنايات والمصائب.

الإعراب: **ألا**: أداة تنبيه واستفتاح، **ليت**: حرف تمنى من إخوات إن، **شعرى**: اسم ليت منصوب بالفتح المقدرة، **والياء**: مضاف إليه، **هل**: حرف استفهام لا محل له من الإعراب، **يلومن**: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، **قومه**: فاعل، **والهاء**: مضاف إليه، **زهيرًا**: مفعول به، **على ما**: جار ومجرور متعلق بالفعل يلومن، **جر**: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره « **هو** » يعود على زهير، **من كل**: جار ومجرور متعلق بجر، **جانب**: مضاف إليه، « **ألاليت شعرى** » جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وخبر ليت محذوف تقديره « حاصل »، وجملة « جر » صلة الموصول لا محل لها من الإعراب..

الشاهد: « يلومن قومه زهيرًا » اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول المتأخر عنه.

(١) في نسخة سقط.

٣- الترتيب بين الفاعل والمفعول

قال ابن الحاجب:

وإذا انتفى الإعراب لفظًا فيهما والقرينة، أو كان مضمرًا، متّصِلاً، أو وقع مفعوله بعد « إلاّ »، أو معناها، وجب تقديمه.

قال الرضيّ:

هذا بيان لما يعرض، فيوجب تقديم الفاعل على المفعول، بعد أن كان جائز التأخير عنه.

قوله: « لفظًا » منصوب على التميز، أي: انتفى لفظ الإعراب لا تقديره، قوله: « فيهما »، أي: في الفاعل والمفعول به الذي دلّ عليه سياق الكلام، أي: إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معًا، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما، أي: الإعراب، لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجيء، فليلزم كل واحد منهما مركزه ليُعرفا بالمكان الأصلي.

والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما، نحو: « ضرب موسى عيسَى الظريف »، واتصال علامة الفاعل بالفعل، نحو: « ضَرَبَتْ موسى حُبْلى »، أو اتصال ضمير الثاني بالأول، نحو: « ضرب فتاهُ موسى » نحوه[1].

والمعنوية، نحو: « أكل الكُمَّثْرى موسى »، و « استخلف المرتَضَى المصطفى ﷺ »، ونحو ذلك.

وكذا إن كان الفاعل ضميرًا متصلاً، وجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول اسمًا ظاهرًا، كـ « ضربتُ زيدًا »، أو مضمرًا منفصلاً، كـ « ما ضربت إلاّ إياك »، أو مضمرًا متصلاً، كـ « ضربتك »، لئلا يصير المتصل منفصلاً.

فإن قيل: ففي المثال الذي أوردته أخيرا، أعني: « ضربتك »، صار الذي هو ضمير متصل منفصلاً عن عامله.

قلت: لما كان التاء فاعلاً وضميرًا متصلاً، وكِلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل، صار بهما كبعض حروف الفعل، ألا ترى إلى إسكان لام « ضربت »

(١) سقط في نسخة

بخلاف « ضَرَبَك »، وذلك أنهم لا يجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة، فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة، عاملوه معاملتها، فصار ضمير المفعول في « ضربتك » كأنه اتصل بالعامل.

أما لو تقدّم المفعول على الفاعل مع اتصالهما، لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله، ولا بما هو كالجزء من عامله، لأن المفعول، وإن كان من حيث كونه ضميرًا متصلاً كالجزء، لكنه من حيث كونه مفعولاً فضلة.

قوله: « أو وقع مفعوله بعد « إلاّ »، أي: مفعول الفاعل، نحو قولك: « ما ضرب زيدٌ إلا عَمْرًا ».

وينبغي أن تعرف أوَّلاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصًّا للعامل فيما بعدها، وجب أن يكون ما لذلك المتقدّم من الفاعليّة، أو المفعوليّة، أو الحاليّة، أو غير ذلك، محصورًا في المتأخّر، وما لذلك المتأخّر من تلك المعاني باقيًا على الاحتمال، لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت مثلاً: « ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عَمْرًا »، فضاربية « زيد » محصورة في « عمرو »، أي: ليس ضاربًا لأحد إلا لعمرو، وأما مضروبية « عمرو » فعلى الاحتمال، أي: يجوز أن يكون مضروبًا لغير « زيد»، أيضًا، وبالعكس، لو قلت: « ما ضرب عَمْرًا إلا زيد »، [كانت][1] مضروبية «عمرو» مقصورة على « زيد »، أي: لم يضربه إلا « زيد »، وضاربيَّة « زيد » باقية على الاحتمال، أي: يصحّ أن يكون ضاربًا لغير « عمرو » أيضًا.

وكذا في نحو: « ما جاء زيدٌ إلاّ راكبًا » ، يجوز أن تكون حالة الركوب لغير «زيد » أيضًا، بخلاف: « ما جاء راكبًا إلا زيد »[2] .

فإذا تقرّر هذا، تبيَّنَ أن ضَرْبَ « زيدٍ » في قولك: « ما ضربَ زيدٌ إلاّ عَمْرًا » مقصور على « عمرو »، ومضروبية « عمرو » على الاحتمال، فلو قدّمت « عمرًا » على « زيد »، فإمّا أن تقدّمه عليه من دون « إلاّ »، نحو: « ما ضرب عَمْرًا إلا زيد»، وفيه انعكاس المعنى، إذ تصير المضروبية خاصة والضاربيَّة باقية على

---

(١) زائدة في نسخة.

(٢) فإنه لا يجوز ههنا أن يكون قد جاء غيره راكبا ويجوز ذلك هناك، وأيضًا في الأول ينحصر مجيئه في حال الركوب، ولا ينحصر ركوبه في حال المجيء وفي الثاني ينحصر المجيء راكبًا في زيد ولا ينحصر زيد في المجيء راكبًا لجواز أن يجيء غير راكب أيضًا إذا تعدد المجيء.

الاحتمال، فلا يجوز؛ وإمّا أن تقدّمه عليه مع « إلا »، نحو: « ما ضرب إلاّ عَمْرًا زيد »، فعند هذا نقول: إن أردت أن « عَمرًا » و « زيد » مستثنيان معًا، والمراد: ما ضرب أحدًا أحدٌ إلا عَمرًا زيد، احتلَّ أيضًا، لأن مضروبيَّة عمرو في أصل المسألة أعنى في: « ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْرًا »، كانت على الاحتمال، وبالتقدير المذكور الآن صارت مضروبيَّته مختصة بـ « زيد »، لأن الاحتمال المذكور فيما بعد « إلاّ ». إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصا نحو «ما ضربني إلا زيد» وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصًّا، نحو: « ما ضربتُ إلاّ زيدًا»، أما إذا لم تذكرهما، أو ذكرتهما عامَّين، فليس فيما بعد « إلاّ » إلاّ الاحتمال المذكور، فاعلاً كان أو مفعولاً، نحو: « ما ضرب إلا زيدٌ »، و « ما ضرب أحدٌ إلا زيدٌ »، في الفاعل، و « ما ضرب إلاّ زيدًا »، و « ما ضرب أحدٌ إلا زيدًا »، في المفعول، وكذا إذا ذكرت فاعلاًومفعولاً عامين، نحو: « ما ضرب أحد أحدًا، إلا زيدٌ عَمْرًا » [أو قدرتهما عامين، ولم تذكرهما نحو «ما ضرب إلا زيد عمرًا»][1] بقي المستثنيان غير محتملين، وإنما كان كذا، إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى، وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلّق به المفعول المستثنى، كماكان حين ذكرتهما خاصين، فيكون في: «ما ضرب إلاّ عَمْرًا زيد » المضروبية المطلقة مقصورة على « عمرو»، والضاربية المطلقة مقصورة على « زيد»، وتختصّ مضروبية « عمرو » بـ « زيد»، وهو عكس المعنى.

هذا مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقًا عند الأكثرين، لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيه « إلاّ »، وهي حرف. فلا يستثنى بها شيئان، لا على وجه البدل ولا على غيره، فلا تقول في البدل: « ما سَخا أحدٌ بشيء إلا عمرو بدرهم »، ولا تقول في غير البدل: « ما سخَا أحد بشيء إلا عمرو الدينارِ ».

ويجوز مطلقًا عند جماعة، وبعضهم فصَّلوا،فقالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين، والمستثْنَيان بَدَلين منهما جاز، نحو: « ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عَمْرًا» وذلك لأن الاسمين بكونهما بدلين مما قبل «إلا» كأنهما واقعان موقع ما أُبْدِلاَ منهما، أي: كأنهما وقع قبل «إلا» وليسا بمستثنيين فكأنَك قلت: «ضرب زيد عمرًا» ومثل هذا عند الأولين بدل، ومعمول عامل مضمر من جنس الأول، لا

(١) سقط في نسخة.

بدلان، والتقدير: « ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ ضرب عَمْرًا ».

وإن كان المستثنى منهما مقدَّرين، نحو: « ما ضربَ إلاّ زيدٌ عَمْرًا »، أو كان أحدهما مذكورًا دون الآخر، نحو: « ما ضرب القوم إلاّ بعضهم بعضًا »، أو كلاهما مذكورين، لكن المستثنيين لم يبدلا منهما، نحو: « ما ضرب أحدٌ بشيء إلا زيدًا »، أو « إلاّ زيد السوط »، لم يَجُز، لأن المستثنيين، إذن، ليسا كالواقعين قبل « إلاّ »، وهي تضعُف عن استثناء شيئين إلا على الوجه المذكور.

فإن استدلّ من أجاز مطلقًا بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ** ﴾ [هود:٢٧]، فإنه لم يذكر المستثنى منهما، والتقدير: وما نراك اتّبعك أحد في حالة إلاّ أراذلنا في بادي الرأي، أي: بلا رويَّة، فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدَّر، أي: اتبعوا في بادي الرأي، أو بأن الظرف يكفيه رائحة الفعل، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

وإن أردت في أصل المسألة، أعني: « ما ضرب إلاّ عَمْرًا زيد » أنّ « زيدًا » مقدَّم معنًى وليس بمستثنى، وأن المراد: « ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْرًا ». فالمعنى لا ينعكس، ولا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة. إلا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل « إلاّ » فيما بعد المستثنى بها إلاّ أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه، نحو: « ما جاءني إلا زيدًا أحد »، أو تابعًا للمستثنى، نحو: « ما جاءني إلا زيدٌ الظريفُ »، أو معمولاً لغير العامل في المستثنى، نحو قولك: «رأيتك إذْ لم يبقَ إلا الموت ضاحكًا »، وذلك أن ما بعد « إلاّ » من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى، لأن قولك: « ما جاءني إلا زيد » بمعنى: ما جاءني غير زيد وجاءني زيد، فاختصر الكلام، وجعلت الجملتان واحدة، فالأَولَى ألاّ يتوغَّل المعمول في الحيِّز الأجنبي عن عامله، أما المستثنى، فإنّه على طرف ذلك الحيِّز غير متوغِّل فيه؛ وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى، لأنّ المستثنى له تعلّق بهما من وجه، فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد.

وأمّا نحو: « ضاحكًا » فليس في الحيِّز الأجنبي من عامله، إذ قولك: « إذ لم يبق إلا الموت » معمول « رأيتك »، و « ضاحكًا » معموله الآخر.

فإذا ثبت هذا، فإنْ وقع معمول آخر لما قبل « إلاّ » بعد المستثنى غير الثلاثة

المذكورة إما مرفوع أو منصوب، ولا يكون إلا في الشعر، كقوله:

٤٣- كأنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِواكَ وَلَمْ تَقُمْ   عَلى أَحَدٍ إلاّ عَلَيكَ النَّوائِحُ

وكقوله:

٤٤- لا أَشْتَهي يا قَوْمِ إلاّ كارِهًا   بابَ الأميرِ وَلا دِفاعَ الحاجِبِ

أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأوَّل، أي: قامت النوائح، وأشتهي باب الأمير كارهًا.

والكسائي جوَّز مطلقًا عمل ما قبل « إلاّ » فيما بعد المستثنى بها، سواء كان

٤٣- كأنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِواكَ وَلَمْ تَقُمْ   عَلى أَحَدٍ إلاّ عَلَيكَ النَّوائِحُ

البيت من الطويل وهو لأشجع السلمي في خزانة الأدب (١/٢٩٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٨٥٩)، والمقاصد النحوية (٣/٥٧٥)، وبلا نسبة في ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٩٣٥).

الإعراب: كأن: حرف تشبيه من أخوات إن، لم: حرف جزم وقلب، **يمت:** فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، **حي:** فاعل مرفوع، **سواك:** صفة لحي مرفوعة بضمة مقدرة، والكاف ضمير مضاف إليه، وجملة لم يمت خبر كأن، واسم كأن: ضمير الشأن محذوف تقديره كأنه، **ولم:** الواو: عاطفة، لم: حرف جزم وقلب ونفي، **تقم:** فعل مضارع مجزوم بلم، **على أحد:** جار ومجرور متعلق بتقم، **إلا:** أداة استثناء، عليك: جار ومجرور بدل من على أحد، **النوائح:** فاعلٌ للفعل تقم، أو لفعل محذوف.

الشاهد: « النوائح » حيث قدر لها الرضى فعلاً محذوفًا، وتقديره « قامت » .

٤٤- لا أَشْتَهي يا قَوْمِ إلاّ كارِهًا   بابَ الأميرِ وَلا دِفاعَ الحاجِبِ

البيت من الكامل وهو لموسى بن جابر الحنفي في خزانة الأدب (١/٣٠٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٣٦٣)، والمعجم المفصل ص (١٠٦).

المعنى: أنا لا أذهب إلى الأمير إلاّ مكرهًا وكذلك الحاجب، لأنني أشعر بالمهانة وذلة النفس.

الإعراب: لا: حرف نفي مهمل، **أشتهي:** فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره « أنا » **يا:** حرف نداء، **قوم:** منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة ياء المتكلم، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه مجرورة. **إلاّ:** حرف حصر، كارهًا: حال منصوب، **باب:** مفعول به منصوب لأشتهي، وباب مضاف والأمير مضاف إليه، **ولا:** الواو عاطفة، **لا:** حرف نفي، **دفاع:** مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل أشتهي، **الحاجب:** مضاف إليه.

الشاهد: باب الأمير: حيث نصب « باب » بفعل محذوف تقديره الفعل « أشتهي » .

العمل رفعًا أو نصبًا، صريحًا كان النصب كما ذكرنا، أو لا، كما في قولـك: « مـا مررت إلا راكبًا بزيد »، في الشعر وفـي غـيره بـلا تقديـر نـاصب ولا رافـع. وابـن الأنباري جوَّز رفع ما بعد المستثنى فقط، دون النصب.

فتبيَّن لك علـى هـذا، أن مـا قبـل « إلاّ » لا يعمـل فيمـا بعـد المستثنى علـى الأصحّ، سواء كان ذلك أيضًا مستثنى، أو لا، كما مضى، فلا يجوز في: « ما ضـربَ زيدٌ إلاّ عَمْرًا »: « ما ضرب عَمْرًا إلا زيد ».

وإنما قلت في بيان المسألة: معمولاً خاصًّا لأنه إذا كان المعمول عامًّـا، نحـو: « ما ضرب أحدٌ إلا زيدًا » فلا يقال إن مضروبيّة « زيد » باقية على الاحتمال، لأنه لم يبق بعد « أحد » شيء يمكن أن يضرب « زيدًا »، كماكـان فـي: « مـا ضـربَ زيدٌ إلاّ عَمْرًا » أمكن أن يضرب « عَمْرًا » غيرُ « زيد » أيضًا[1] .

قوله: « أو معناها » يعني ما في « إنما » من معنى الحصر.

وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى « إنما ضرب زيد عَمرًا »: ما ضرب زيدٌ إلا عَمرًا، فإن قدّمت المفعول على هذا، انعكس الحصر، كما ذكرنـا في: « ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْرًا ».

وقد خالف بعض الأصوليين في إفادته الحصر، استِدْلالاً بنحو قوله، ﷺ: «**إنما الأعمالُ بالنيات**»[2] ، و « إنما الولاء للمعتق »[3] .

وأجيب بأن المراد في الخـبرين التـأكيد، فكأنـه ليـس عمـل إلا بالنيـة، وليـس الولاء إلا بالعتق، كقوله ﷺ: « **لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد** »[4] .

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) أخرجه البخاري (٢/١)، والترمذي ح (١٦٤٧)، والنسائي في الطهارة فـي بـاب الإيمـان والنذور (١٩)، والبيهقي (٤١/١).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٨١/١).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن (٧٥/٣)، والحاكم في المستدرك (٢٤٦/١)، وانظر إرواء الغليل (٢٥١/٢)، والسلسلة الضعيفة (١٨٣).

٤- مواضع وجوب تأخير الفاعل

قال ابن الحاجب:

وإذا اتّصل به ضمير مفعول، أو وقع بعد « إلاّ » أو معناها، أو اتّصل مفعوله وهو غير متصل، وجب تأخيره.

قال الرضيّ:

بيان لما يعرض، فيوجب مخالفة الأصل أي: تأخير الفاعل عن المفعول. قوله: «اتصل به » أي: بالفاعل ضمير مفعول راجع إلى مفعول، وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين، ومثاله: « ضرب زيدًا غلامُه »، إذ لو قدّمته، لكان إضمارًا قبل الذكر لفظًا وأصلاً، كما مر.

وينبغي أن يجوز عند الأخفش وابن جني كما تقدم.

وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته، نحو: « ضرب زيدًا الذي ضرب غلامه »، و « أكرم هندًا رجلٌ ضربها ».

هكذا قيل،ولو قيل بجواز « أكرم [رجلٌ هندًا][1] ضَرَبَها » لجاز، لأن الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبيّ غير ممتنع، بخلاف الصلة والموصول، إذ الاتصال الذي بين الأولين أقلّ مما بين الأخيرين.

قوله: « أو وقع بعد إلاّ » أي: وقع الفاعل، نحو: « ما ضرب عَمْرًا إلاّ زيدًا »، أو معناها، نحو: « إنما ضرب عَمْرًا زيد »، وإنما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في: « ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْرًا »، فإنّ مضروبية ما قبل « إلاّ» محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة، فلو قدّمت الفاعل بلا « إلاّ» لانعكس المعنى، ولو قدّمته معها، لجاء المحذور المذكور.

٥- جواز حذف الفعل ووجوبه

قال ابن الحاجب:

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة، جوازًا في مثل: « زيد »، لمن قال: « من قام»؟ و: « ليبك يزيدُ ضارع لخصومة » ووجوبًا في مثل: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة:٦]، وقد يحذفان معًا، مثل: « نَعَم » لمن قال:

---

(١) في نسخة هندًا رجلٌ.

((أقامَ زيد))؟.

قال الرضيّ:

قوله: ((لقيام قرينة جوازًا)). لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة، سواء كان الحذف جائزا أو واجبًا.

قوله: ((زيد)) لمن قال: ((من قام؟)) الظاهر أن ((زيد)) مبتدأ لا فاعل، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، ومن ثم قالوا في جواب ((ماذا)) إذا كان ((ذا)) بمعنى ((الذي)) إنه رفع، لأن السؤال بجملة اسمية، بخلاف ما إذا كان ((ذا)) زائدًا، فإن الأولى نصب الجواب، كما يجيء في باب الموصولات، وأيضًا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل، والأهم تقديم المسئول عنه، فالأولى أن يقدر: ((زيد قام)). بلَى، قولهم: ((إنْ لا حظيَّة فلا أليّة))، برفع ((حظيَّة)) من باب حذف الفعل بلا خلاف.

أي: إن لا يتفق لك حظيَّة من النساء، فأنا لا أليَّةٌ، أي: غير مقصّرة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنّع.

ورُوي النصب فيهما على تقدير: إن لا أكن حظيةً فلا أكون أليةً.

قوله:

٤٥- لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصُومَةٍ...

٤٥- لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطيح الطَّوائِحُ

البيت للحارث بن نهيك وهو من الطويل، وهو في شرح شواهد الإيضاح ص (٩٤)، وشرح المفصل (١/٨٠)، والكتاب (١/٢٨٨)، ولضرار بن نهشل في الدرر (٢/٢٨٦)، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه (١/١١٠)، وتلخيص الشواهد ص (٤٧٨)، ومغنى اللبيب ص (٦٢٠).

اللغة: المختبط: مادة خبط وهو الذي ليس له معرفة أو وسيلة، تطيح: تصيب، الطوائح: المصائب.

المعنى: ليبك يزيد وهو ذليل فقد بكاه الخاضع الذليل والذي أنهكته حوادث الدهر فراح يستعطي أهل السخاء.

الإعراب: **ليبك:** لام للأمر، **يبك:** فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، **يزيد:** نائب الفاعل، **ضارع:** فاعل لفعل محذوف تقديره ((يبكيه)) **لخصومة:** جار ومجرور متعلق بضارع، **ومختبط:** الواو عاطفة، **مختبط:** معطوف على =

هذا أيضًا من جنس الأول، أي مما القرينة فيه السؤال، إلا أن السؤال أيضًا[1] ههنا مقدَّر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنيّ للمفعول، لأنه يلتبس الفاعل إذن على السامع، فيسأل عنه، فكأنه لما قال: « ليُبك يزيد »، سأل سائل: من يبكيه، فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع، والسؤال في الأول مصرّح به.

والبيت للحارث بن نُهَيك، وعجزه:

ومُخْتَبِــطٌ ممّـــا تُطيـــحُ الطّوائِـــحُ

يقال: بكيته، أي: بكيت عليه، بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال، وليس بقياس، كما يجيء في باب المتعدِّي، وغير المتعدِّي من قسم الأفعال.

والضارع: الذليل، من قولهم: « ضَرُعَ ضراعة ».

قوله: « لخصُومة » متعلّق بـ « ضارع » وإن لم يعتمد على شيء، لأن الجار والمجرور يكتفي برائحة الفعل، أي: يبكيه من يضرع ويذل لأجل الخصومة، فإن يزيد كان ملجأ وظهرًا للأذلاء والضعفاء. والمختبط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، يقال: « اختبطني فلان »، وأصله من: خبطت الشجرة، إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها. مما تطيح: أي: تذهب وتهلك، والطوائح بمعنى المطيحات، يقال: « طوَّحته الطوائح وأطاحته الطوائح، أي: ذهبت به ورمت به ». ولا يقال: المطوِّحات ولا المطيحات، وهو إما على حذف الزوائد، مثل: « أورس » فهو «وارس »[2]، و «أعْشَب » فهو « عاشب »، أو على النسب، مثل: « ماء دافق »، أي: ذو دفق.

يقال: « طاح يطوح »، مثل: « قال يقول »، و « طاح يطيح »، وهو واوي من باب « فَعِل » « يفعِل » بكسر العين فيهما عند الخليل.

= ضارع، **مما:** جار ومجرور متعلق بمختبط، **تطيح:** فعل مضارع مرفوع، **الطوائح:** فاعل مرفوع: وجملة « تطيح الطوائح » صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « ضارع » حيث حذف العامل وهو « يبكيك » دل عليه الفعل ليبكيك.

(١) سقط في نسخة.

(٢) الورس نبت أصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه تقول منه أورس المكان وأورس الرمس أي أصفر ورقة بعد الأدراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادر، والغَمرة طلاء يتخذ من الورس وقد غمرت المرأة وجهها تغييرًا أي طلت به وجهها ليصفو لونها منه.

وقوله: « مما تطيح » متعلّق بـ « مختبط »، أي: يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله، و « ما » مصدرية، أو بـ « يبكي » المقدّر، أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد، ويجوز أن تكون « ما » بمعنى « التي »، أي: لأجل خلال الكَرَم التي طوَّحتها الطوائح. و « تطيح » على كل تقدير: حكاية حال ماضية، يُورَد الماضي بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب، نحو: « لقيت الأسد، فأضربه فأقتله».

قوله: « ووجوبًا في مثل: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ » [التوبة:٦]، إنما كان الحذف واجبًا مع وجود المفسِّر، نحو: « استجارك » الظاهر، لأن الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسِّر، لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير،ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثُمَّ التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم، لأن النفوس تتشوَّق، إذ سمعتِ المبهم، إلى العِلم المقصود منه، وأيضًا في ذكر الشيء مرتين: مبهمًا ثم مفسَّرًا توكيد ليس في ذكره مرة.وإنما لم يُحكم بكون « أحد » مبتدأ، و « استجارك » خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية.

على أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً، فمثالنا، على مذهبه إذن، ليس من قبيل ما نحن فيه.

ويَبطل ما نُسب إليه بوجوب النصب في: « إن زيدًا ضربته »، إلاّ على ما أجاز بعض الكوفيين من نحو:

٤٦- لا تجْزَعي إنْ مُنفِسٌ أهْلَكْتُهُ

٤٦- لا تجْزَعي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فَعِندَ ذلك فَاجْزَعي

البيت من الكامل وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص (٧٢)، وتخليص الشواهد: ص (٤٩٩)، وخزانة الأدب (٣١٤/١)، وسمط اللآلئ ص (٤٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (١٦٠/١)، وشرح شواهد المغني (٤٧٢/١)، والرد على النحاة ص (١١٤)، وشرح الأشموني (٨٨/١)، وشرح ابن عقيل ص (٢٦٤)، والمعجم المفصل (٥٥١).

اللغة: لا تجزعي: لا تحزني، والجزع هو أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء، وهو أيضًا أشد الحزن « منفس »: المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يضن أهله به، أهلكته: أذهبته وأفنيته، هلكت: مت.

المعنى: يقول لها لا يجزعى من إهلاك المال وضياع الثروة ولكن احزني عند موتي. =

ومع ذلك ، ما أوّلوه إلا بإضمار فعل رافع لِـ « منفس »، أي: إن هلك منفس، وهو مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعدُ.

وجميع ما ذكرنا من الوفاق[1] والخلاف يطّرد في نحو: « لو ذاتُ سوارٍ لطمتنى»، و « هلاً زيد قام »، أعني كل حرف لا يليه إلا الفعل.

ومفسر الفعل المقدّر إما فعل صريح كما مرّ، أو حرف يؤدّي معنى الفعل، مثل « أنَّ » الموضوعة للثبوت والتحقيق، فهي إذن دالة على ثبت وتحقق، والتزم أن يكون خبرها فعلاً كما يجيء في قسم الحروف، ليكون « أنّ » مشعرًا بمعنى الفعل المقدر، وخبرها في صورة ذلك الفعل، أعني الفعل الماضي، فيكونان معًا كالفعل الصريح المفسِّر، وذلك بعد « لو » خاصة، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [الزمر:٥٧]، أي: لو ثبت وتحقّق أن الله هداني، فـ « أنّ » مع ما في حيزها فاعل ذلك الفعل المقدر.

قوله: « وقد يحذفان معًا مثل: نَعَم »، أي: يحذف الفعل والفاعل معًا، أما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي، كما يجيء في باب التنازع.

وإنما حُكم بعد « نَعَم » بحذف الفعل والفاعل معًا، لأن « نعم » حرف لا يفيد معناه الإفرادي إلا بانضمامه إلى غيره، كما سبق في حدِّ الاسم، وههنا أفاد المعنى الكلامي، فلابد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدّقه «نَعَمْ »، وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية، فيقدَّر بعد « نَعَمْ » جملة فعلية، وإذا

=**الإعراب: لا**: ناهيه، **تجزعى**: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة: فاعل، **إن**: شرطية، **منفس**: فاعل لفعل محذوف وهو فعل الشرط، **أهلكته**: أهلك فعل ماض، والتاء فاعل، والهاء مفعول، وهي جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، **فإذا**: الفاء عاطفة، **إذا**: ظرفية متضمنة معنى الشرط، **هلكت**: فعل وفاعل، وجملتها في محل جر بإضافة إذا، **فعند**: الفاء زائدة، **عند**: ظرف متعلق بقوله «فاجزعى» **ذلك**: مضاف إليه، واللا للبعد، والكاف حرف خطاب، **فاجزعي**: الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة التي هى « إن » والأكثر أن يلى هذه الأداة الفعل.

(١) في نسخة المصرية «الوقاف».

كان السؤال بجملة اسمية، كان المقدر بعد « نعم » [جملة][1] اسمية، كما يقال: «أزيد قائم؟ » فتقول: « نعم »، أي: « نعم زيد قائم ».

وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب، ولذا قال: وقد يحذفان.



(١) زيادة في نسخة.

التنازع

١ – صُوَر التنازع

قال ابن الحاجب:

وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما، فقد يكون في الفاعلية، مثل: « ضربني وأكرمني زيد »، **وفي المفعولية، مثل:** « ضربت وأكرمت زيدًا »، **وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين.**

قال الرضيّ:

اعلم أنه لو قال: الفعلان فصاعدًا، أو شبههما ليشمل اسـم الفـاعل، والمفعـول والصفة المشبهة، نحو: « أنا قاتل وضارب زيدًا » وليشمل أيضًا أكثر من عـاملين، نحو: « ضربت وأهنت وأكرمت زيدًا »، لكان أعمّ، لكنه اقتصر على الأصـل وهـو الفعل، وعلى أول المتعددات وهو الاثنان.

قوله: « ظاهرًا بعدهما »، إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح تنازعه، وذلك لأن المضمر المتنازَع لا يخلو مـن أن يكـون متصـلاً أو منفصـلاً، ويستحيل التنازع في المضمر المتصـل بالعـامل الأخير مرفوعًـا ومنصوبًـا، لأن التنـازع إنمـا يكون حيث يمكن أن يعمل فـي المتنـازَع فيـه، وهـو فـي مكانـه، كلٌّ واحـد مـن المتنازعين لـو خـلاّه الآخـر، والعـامل الأول يستحيل عمله فـي المضمـر المتصـل بالعامل الأخير، لأن المتصل يجب اتصاله بعاملـه، أو بمـا هـو كجزئـه، ولا يتصـل بعامل آخر.

وأما المنفصل، فإن كان مرفوعًا، نحو: « ما ضرب وما أكرم إلا أنـا »، وكـذا الظاهر الواقع هذا الموقع، نحو: « ما قام وما قعد إلا زيد »، فـلا يجـوز أن يكـون أيضًا من باب التنازع على الوجه الذي التزمـه البصريـون، وهـو أن الأوّل إذا توجّـه إلى المتنازَع بالفاعلية وألغيتـه، فلابـدّ أن يكـون فـي العـامل الملغي ضمـير موافـق للمتنازَع، وإنما لم يجز أن يكون منه، إذ لو كان الملغي ههنا هو الأوَّل، وأضمرت فيه ضميرًا مطابقًا للمتنازع، فإن كان بدون « إلاّ » صار هكذا: « ما ضربـت ومـا أكرم إلا أنا»، و « ما قام، أي: هو، أعني زيدًا، وما قعـد إلا زيـد »، فيكـون « إلا أنا » مستثنى من المتعدّد المقدّر في: « مـا أكـرم »، و: « إلاّ زيـد » مسـتثنى مـن المتعدّد المقدّر في: « ما قعد »، ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من: « ما ضربت »،

و « ما قام»، لأنه لا متعدّد فيهما لا ظاهرًا ولا مقدرًا، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له، وشرط باب التنازع ألاّ يختلف المعنى بالإضمار في الملغي.

وإن كان الإضمار في الملغي مع « إلاّ »، قلت في الأوّل: « ما ضرب إلا أنا، وما أكرم إلا أنا »، إذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بـ « إلاّ »، فلا يكون من باب التنازع، لأن الملغي في باب التنازع إمّا أن يكون خاليًا من العَمل في المتنازع وفي نائبه أعني الضمير، كـ « ضربتُ وأكرمني زيد »، وكذا « ضربَ وأكرمَتْ هند»، عند الكسائي، أو يكون فيه نائب عن المتنازَع، أعني الضمير في نحو: «ضربا وأكرمت الزيدين »، ليظهر كونه ملغي وكون الآخر هو المُعمَل، ولا يظهر في « إلا أنا » الذي بعد « ما ضرب »، نيابةً عن « إلاّ أنا » الذي بعد « ما أكرم»، كما ظهرت في ألف « ضربا » نيابة عن « الزيدين » في قولك: « ضربا وأكرمت الزيدين»، فلا يظهر كون « ما ضرب » ملغي، وكون « ما أكرم » مُعمَلاً، إذ لكل منهما من الفاعل مثل[1] للآخر على السواء، وكان يجب أن تقول في الثاني: « ما قام إلا هو »، و « ما قعد إلا زيد »، ولا يستعمل مثله في كلامهم، بل المستعمل: «ما قام وماقعد إلا زيد ».

ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي، ويكون الفاعل محذوفًا من الأوّل مع إعماله للثاني، كما هو مذهبه على ما يجيء. ويلزم البصريين أيضًا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنا في أن هذا من باب الحذف لا من باب الإضمار، لأنهم حذفوا الفاعل مع « إلاّ » لدلالة الثاني عليه، لأنه هو.

وكل ما ذكرنا على إعمال الأوّل في المنفصل المرفوع يجيء مثله في إعمال الثاني فيه.

وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوبًا، نحو: « ما ضربت وما أكرمت إلاّ إيّاك»، جاز أن يكون من باب التنازع، وتكون قد حذفت المفعول مع « إلاّ » من الأوّل مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأوّل، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب المحل، نحو: « قمتُ وقعدت بك ».

فعلى هذا، يجوز التنازع في المضمر المنفصل والمجرور، ولا سيما إذا تقدم

---

(١) في نسخة «مثل ما».

ذلك الضمير على العاملين، نحو: « إيّاكَ ضربتُ وأكرمتُ ».

فقول المصنف: « ظاهرًا » غير وارد مورده، وكذا قوله: « بعدهما » لا حاجة إليه، إذ قد يتنازعان[1] فيما هو قبلهما إذا كان منصوبًا، نحو: « زيدًا ضربت وقتلت»، و « بك قمت وقعدت »، و « إيّاك ضربت وأكرمت ».

قوله: « فقد يكون في الفاعلية »، أي: يكون التنازع.

اعلم أن العاملين في التنازع على ضربين، إذ هما إما متفقان أو مختلفان، والمتفقان على ثلاثة أضرب، لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية فحَسْب، نحو: « ضربني وأكرمني زيد »، أو في المفعولية فحسب، نحو: « ضربتُ وأكرمتُ زيدًا »، أو في الفاعلية والمفعولية معًا، نحو: « ضربَ وأكرمَ زيدٌ عَمْرًا»، ولم يذكر المصنف هذا الثالث، لأنه يتبيَّن بالقسمين الأولين، لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معًا، فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا أيضًا في المفعولية.

والمختلفان على ضربين، لأنه إمّا أن يطلب الأوّل الفاعلية، والثاني المفعولية، نحو: « ضربني وأكرمت زيدًا »، أو بالعكس، نحو: « ضربتُ وأكرمني زيد »، فقوله: « مختلفين » حال من الفعلين، لأن معنى قوله: « فقد يكون » أي: التنازع: فقد يتنازعان، أي: فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين، واحترز بقول: « مختلفين »، عن القسم الثالث من أقسام المتفقين، لأنهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية أيضًا، لكن متفقين في التنازع، وإنما احترز عنه، لأن هذا القسم كما ذكرنا تبين من القسمين الأولين حتى لا يتكرّر بعض الأقسام.

٢- اختلاف البصريين والكوفيين في العامل في التنازع

قال ابن الحاجب:

ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول.

قال الرضيّ:

أي البصريون يقولون: المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأوّل أيضًا[2]

(١) قيل فيه بحث لأن الاختلاف في الاختيار إنما يتأتى في المتأخر لا في المتقدم لأن الأول أقرب وأهم ولا في المتوسط؛ لأن العامل الأول قد تسلط عليه ولا مخالفة للأصل في أعماله مع تساويهما في القرب وامتياز الأول بالأهمية.

(٢) سقط في نسخة.

وكذا الكوفيون: يختارون إعمال الأوّل مع تجويز إعمال الثاني.

وإنما اختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبدَّ به دون الأبعد، وأيضًا لو أعملت الأوّل في العطف في نحو: « قامَ وقَعَدَ زيد»، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل.

ولا تجيء هذه العلة في غير العطف، نحو: « جاءني لأكرمه زيد، وكاد يخرج زيد ».

وقال الكوفيون: إعمال الأوّل أولى لأنه أوّل الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني، ولا شكّ مع الاستقراء أنّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم.

قوله: « الأوّل »، أي إعمال الأول.

٣ - أثر إعمال الثاني من المتنازعين

قال ابن الحاجب:

فإن أعملت الثاني، أضمرت الفاعل في الأوّل على وفق الظاهر، دون الحذف خلافًا للكسائي، وجاز خلافًا للفرّاء مثل: « ضربني وضربت زيدًا »، وحذفت المفعول إن استغنيت عنه، وإلا أظهرت.

قال الرضيّ:

هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين، فكيف يكون حال الأوّل، فقال: الأوّل إذن إما أن يطلب المتنازَع للفاعلية أو للمفعولية، فإن كان الأوّل، نحو: « ضربني وأكرمت زيدًا ». فالبصريون يضمرون في الأوّل فاعلاً مطابقًا للاسم المتنازع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: «ضَرَبَني وأكرمتُ زيدًا »، « ضرباني وأكرمت الزيدين »، « ضربوني وأكرمتُ الزيدينَ »، « ضربَتْني وأكرمتُ هندًا »، « ضربتاني وأكرمتُ الهندينِ »، « ضربْنَني وأكرمتُ الهنداتِ ».

والكسائي يحذف الفاعل من الأوّل حذرًا من الإضمار قبل الذكر، كما ذكرنا قبل، فحاله كما قيل:

٤٧- فكنْتُ كالسَّاعي إلـى مَثْعَبِ مُوائِـلاً مـن سَـبَل الرّاعِـدِ

وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، لأنه قـد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لـم يجيء لمحض التفسير، كما جاء في نحو: « ربَّه رجلاً». فهو يقول: « ضربني وأكرمت زيدًا، أو الزيدَين، أو الزيدِيـنَ، أو هندًا، أو الهندَين، أو الهندات ».

ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة، أي: إعمال الثاني، إذا طلب الأوّلُ للفاعلية، وقال إنه يوجب إعمال الأوّل في مثل هذا، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أنّ الثاني إن طلب أيضًا للفاعلية، نحو: « ضرب وأكرم زيد » جاز أن تُعمِل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين. لكن اجتماع المؤثرين التامَّين على أثرٍ واحدٍ مدلولٌ على فساده في الأصول. وهم يُجزون عوامل النحو كالمؤثّرات الحقيقيّة،، قال: وجاز أن تأتي بفاعل الأوّل ضميرًا بعد المتنازع، نحو: « ضَرَبَني وأكْرَمَني زيد هو »، جئت بالمنفصل لتعذّر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر.

وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الأوّل له لأجل الفاعلية، نحو: «ضربني وأكرمت زيدًا هو »، تعيَّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت، كل هذا حذرًا مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل.

قوله: « وحذفت المفعول إن استغنيت عنه، وإلا أظهرت ». يعني إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية، فالواجب حذف المفعول. وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل، لأن الحذف هناك أيضًا كان الوجه، للزوم الإضمار قبل الذكر، إلاّ أنه تعذر لأن الفاعل لا يحذف، وفي المفعول هذا

٤٧- فكنْتُ كالسَّاعي إلـى مَثْعَبِ مُوائِـلاً مـن سَـبَل الرّاعِـدِ

البيت من السريع وهذا الشاهد تمثيل لحال الكسائي الذي يحذف الفاعل من الأول حذرًا من الإضمار قبل الذكر، وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم يجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو: « ربه رجلاً ».

ومعنى هذا البيت: إنني كالهارب من الماء فلجأت إلى المطر، وذلك بمن يستجير بالحر الشديد بالنار.

المانع مرتفع، لأنه فضلة يُحذف في السعة، فكيف مع مثل هذا المحوج، أي: الإضمار قبل الذكر؟

قوله: « إن استغنيت عنه » في مثل: « ضربت وأكرمني زيد »، لا تقول: «ضربته وأكرمني زيد ».

وقال المالكي: يجوز ذلك على قلّة.

قوله: « وإلاّ أظهرت » يعني إن لم تستغنِ عن المفعول أظهرت، وذلك لكونه أحد مفعولي باب « علمت » مع ذكر الآخر، فإنه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم، وذلك لكون مضمون المفعولين[1] هو المفعول الحقيقي، لأن المعلوم في قولك: « علمت زيدًا قائمًا » مصدر المفعول الثاني مضافًا إلى الأوّل، أي: عملت قيام زيد، بخلاف مفعولي « أعطيت »، فإن كلّ واحد منهما مفعول به، إذ « زيد » في قولك: « أعطيت زيدًا درهمًا » مُعطًى، وكذا الدرهم، ولا يجوز أيضًا إضماره لكونه إضمارًا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل، فلم يبقَ بعد تعذر الحذف والإضمار إلاّ الإظهار.

واعترض على هذا بأنه يجوز في السعة، وإن كان قليلاً، حذف أحد مفعولي باب « علمت » عند قيام القرينة، لأن كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه، ظاهر في المفعولية، كمفعولي « أعطيت ».

وقد جاء ذلك في القرآن والشعر، قال الله تعالى: ﴿ **وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُم** ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، أي: بخلهم هو خيرًا، فحذف أوَلهما، وقال:

٤٨- لا تَخَلْنا على غِرائِك إنّا طالَما قَدْ وَشَى بنا الأعداءُ

---

(١) في نسخة «الفعلين».

٤٨- لا تَخَلْنا على غِرائِك إنّا طالَما قَدْ وَشَى بنا الأعداءُ

البيت من الخفيف وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ص (٢٣)، وخزانة الأدب (٣٢٤/١)، وشرح القصائد السبع ص (٤٥٤)، ولسان العرب (١٢١/١٥)، والمعاني الكبير (٨٧٢/٢)، والمعجم المفصل (١٥).

اللغة: الغراء: هو الإغراء، وشى: سعى به عند السلطان للعذر به.

المعنى: لا تحسب بأننا نضعف مهما غررت بنا عند السلطان وسعيت إلى المكيدة والتدبير.

الإعراب: لا: حرف نهي، **تخلنا:** فعل مضارع مجزوم بلا، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، =

أي: لا تخلنا أذلاء، فحذف ثانيهما.

سلّمنا أنه امتنع الحذف، لمّا امتنع الإضمار، نحو: « حسبنيه، وحسبت زيدًا قائمًا» .

قوله: « لكونه إضمارًا قبل الذكر في المفعول »، قلنا: إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف، وإن لم يجز فهو كالفاعل، فليجزْ فيه أيضًا الإضمار قبل الذكر، لمشاركته الفاعل في علّة جواز الإضمار قبل الذكر، وهي امتناع حذفه، سلّمنا أنه يمتنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول، لِـمَ لا يجوز إضماره بعد الذكر، كما هو مذهب الفراء في: « ضربني وأكرمت زيدًا هو »، فنقول ههنا: «حسبني وحسبتُ زيدًا قائمًا إيّاه »، كما ذكر السيرافي؟ هذا، والحق أن يقال في هذا الأخير: إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبيّ قبيح، ولا سيَّما إذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً حقيقيًا، لِـ « علمت » وبابه.

٤ – أثر إعمال الأوّل وما يترتب عليه

قال ابن الحاجب:

وإن أعملت الأوّل، أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار، إلاّ أن يمنعَ مانع فتظهر.

قال الرضيّ:

هذا بيان أنه إذا أعملتَ الأوّل، على ما هو المختار عند الكوفيين، فكيف يكون حال الثاني، فقال: لا يخلو إما أن يطلبه للفاعلية أو للمفعولية، فتقول في الأوّل: «ضربت وضربني زيدًا »، و « ضربت وضرباني الزيدَينِ »، و « ضربت وضربوني الزيدِينَ »، و « ضربت وضربتني هندًا »، و « ضربت وضربَتاني الهندين»، و «ضربت وضربْنني الهندات »، تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد، لأنه ليس إضمارًا قبل الذكر، لكون المتنازَع من حيث

= والنا: ضمير مبنى في محل نصب مفعول به، **على غرائك**: جار ومجرور متعلق بضعفاء بمحذوفة والكاف ضمير مضاف إليه، إنا: **إن**: حرف توكيد ونصب، والنا: اسمّ « إن » ضمير مبنى في محل نصب، **طالما**: كافة، **قد**: حرف تحقيق وتوكيد، **وشي**: فعل ماض، بنا: جار ومجرور متعلق بوشى، **الأعداء**: فاعل مرفوع، وجملة وشى بنا الأعداء خبر إن مرفوع.

الشاهد: « تخلنا » حيث حذف المفعول الثاني والتقدير أي: لا تخلنا أذلاء فحذف ثانيهما.

كونه معمولاً للأوّل مقدّما على العامل الثاني تقديرًا، وإن كان مؤخّرًا لفظًا.

قوله: «والمفعول على المختار»، أي: وأضمـرت المفعـول أيضًـا فـي الثـاني كالفاعل على الوجه المختار، فيكون ضمـيرًا بـارزًا، ولا يحذفـه، نحـو: «ضربنـي وضربته زيد»، ويجوز حذفه أيضًا لكونه فضلة. أمـا اختيـار الإضمـار فـلأن الثـاني أقرب الطالبين، فالأولى، إذا لم يحظَ بمطلوبه مع الإمكان، أن يُشْغَل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه، حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه ألاَّ يعمل مع وجـود الأقرب، وحتى لا يُظن بسبب عدم تأثيره فيـه مـع القـرب أنـه ليـس مطلوبـه، وأنـه موجبه[1] إلى غيره.

فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة، أعنـي عنـد إعمـال الأوّل وطلب الثاني للمفعول، على أن المختار إضمار المفعول في الثاني، كان خلوّ الثاني عن الضمير في قوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [الحاقة:١٩]، وقوله تعـالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ [الكهف:٩٦]، دليلاً للبصريين على أن المختار إعمـال الثاني، وإلاّ كان أفصح الكـلام، أي القـرآن، علـى غـير المختـار، أي علـى حـذف المفعول من الثاني عند إعمال الأوّل.

قولـه: «إلا أن يمنـع مـانع فتظهـر»، علـى المختـار، وذلـك إذا كـان ذلـك المفعول أحد مفعولي باب: «علمـت»، ويـلزم مـن إضمـاره مطابقًـا للمعـود إليـه مخالفة بينه وبيـن المفعـول الأوّل فـي الإفـراد أو التثنيـة أو الجمـع، أو التذكـير أو التأنيث، نحو: «حسبَني وحسبْتهما منطلقين الزيدان منطلقًـا». قـال المصنـف: لـم يجز حذف «منطلقين»، لكونه ثاني مفعولي «حسبت»، ولا إضمـاره، لأنـك لـو أضمرته مثنى ليطابق المفعول الأوّل، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل وتطابقهمـا فـي الإفـراد والتثنيـة والجمـع والتذكـير والتـأنيث واجـب، لخـالف المعـود إليـه، وهـو «منطلقًا»، ولو أضمرته مفردًا ليطابق المرجوع إليه، لخالفَ المفعـول الأول، فلمـا امتنع الحذف والإضمار، وجب إظهاره.

هذا كلامه، والكلام على عدم جواز حذف أحد مفعولي «حسبت» قد سبق، ولو سُلّم له، لم يُسلَّم وجـوب المطابقـة بيـن الضمـير والمعـود إليـه، إذا لـم تلبـس المخالفة بينهما، قال تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ [النساء:١١]، وقبله: ﴿ فَـإِن كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء:١١]، والضمير للأولاد.

---

(١) في نسخة «موجِّهة».

فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود، فيجوز « حسَبني وحسبْتهما إياهما الزيدان منطلقًا »؛ وإن كان المعود إليه مفردًا، مراعاة للمسند إليه.

وكذا تقول: « حسبت وحسباني إياه الزيدين قائمين »، و« حسب وحسبتني إياه هندًا قائمة »، و « حسبتني وحسبتها إياها هند قائمًا ».

وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الأجنبي بين العامل والمعمول، وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الأصل.

٥- صورة ليست من التنازع وردّ على استدلال

قال ابن الحاجب:

وقول امرئ القيس:

كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المالِ

ليس منه لفساد المعنى.

قال الرضيّ:

هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون إعمال الأوّل هو المختار، وذلك أنهم قالوا: الشاعر فصيح، وقد أعمل الأوّل بلا ضرورة، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن، ولا غيره، وأيضًا لَو أعمل الثاني لم يلزمه محذور، إذ كان يكون الفاعل مضمرًا في « كفاني »، فاختار إعمال الأوّل مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق، هو حذف المفعول من الثاني، كما مرّ، وفيه دليل على أن إعمال الأوّل مختار عند الفصحاء، إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين، مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر، دون الأمر الآخر، إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر.

أجاب البصرية بأن هذا الاستدلال إنما يصحّ إذا كان هذا البيت من باب التنازع، وليس منه لفساد المعنى.

وبيانه مبنى على مقدّمة، وهي أنّ « لو » تنفي شرطها وجزاءها، سواء كانا مثبتين أو منفيَّين، فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما، نحو: « لو كان لي مال لحججت»، فالحج ووجود المال منفيّان. وإن كانا منفيَّين، وجب ثبوتهما لأن نفي النفي إثبات، نحو: « لو لم تزرني لم أكرمك »، فالزيارة والإكرام مثبتان. وإن كان أحدهما مثبتًا دون الآخر، وجب ثبوت المنفيّ وانتفاء المثبت، نحو: « لو لم

تشتمني أكرمتك))، و ((لو شتمتني لم أكرمك)).

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع، فنقول:

أوّله:

٤٩- فلو أنّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ

وقوله: ((أنّ ما أسعى لأدنى معيشة))، شرط ((لو))، أي: لو ثبت أن سعيي لأدني معيشة، فيكون المعنى: لم يثبت أنّ سعيي لأدني معيشة، أي: أن طلبي لقليل من المال.

وقوله: كفاني، جزاء ((لو))، وقوله: ((لم أطلب قليل من المال)) عطف عليه، فيكون حكمه حكم الجواب، فيكون عدم طلب قليل من المال منفيًّا، أي: ثبت أن طلبي لقليل من المال، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول، فيكون تناقضًا فيفسد المعنى.

فإن قال الكوفي: إن التناقض إنما جاء لجعلك ((الواو)) في: ((ولم أطلب)) للعطف، ونحن نقول إن ((الواو)) للحال.

٤٩- فلو أنّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ [كفاني ولم أطلب قليل من المال]

البيت من الطويل وهو لامرىء القيس في ديوانه ص (٣٩)، والإنصاف (٨٤/١)، وتذكرة النحاة ص (٣٣٩)، والدرر (٣٢٢/٥)، وشرح شواهد المغني (٣٤٢/١)، وهمع الهوامع (١١٠/٢)، والمقرب (١٦١/١).

المعنى: إنني أهدف إلى هدف عالي، وأهدف إلى عظام الأمور، ولو أنني أهدف إلى قليل من العيش لكفاني القليل.

الإعراب: فلو: الفاء بحسب ما قبلها، **لو:** حرف امتناع لامتناع، **أن:** حرف توكيد ونصب، **ما:** مصدرية، **أسعى:** فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، **لأدنى:**جار ومجرور متعلق بخبر ((أن)) وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر منصوب اسم أن، **معيشة:** مضاف إليه، **كفاني:** كفى: فعل ماض، والنون للوقاية، **والياء:** ضمير في محل نصب مفعول به، **ولم:** الواو عاطفة، لم: حرف جزم وقلب، **أطلب:** فعل مضارع مجزوم بلم، **قليل:** فاعل كفاني، **من المال:** جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة من قليل.

الشاهد: ((قليل)) حيث جاء مرفوع ((للفعل كفاني)) لأن الشاعر لا يطلب القليل من المال لكنه له هدف عال ومجد يريد أن يحققه، فهو لا يطلب القليل، وهذا ليس من باب التنازع، لأنه إذا كان من باب التنازع لصح إعراب قليل مفعول لأطلب.

فـالجواب أنَّـكَ تكـون إذن مستشـهدًا بمـا يحتمـل العطـف الراجـح، والحـال المرجـوح، إذ « واو » العطـف أكـثر مـن « واو » الحـال، والاستشـهاد ينبغـي أن يكون بالراجح، أو بما هو نصّ في المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السـواء، فكيف إذا كان غير المقصود راجحًا والمقصود مرجوحًا.

فإن قلت: فإلام توجه قوله: « ولم أطلب » إذا لم يكن موجهًا إلى « قليـل »؟ قلنا: قيل « إلى المجد » المحذوف المدلول عليه بقوله بعدُ:

ولكنّمـا أسْـعَى لمجْـدٍ مُؤَثَّـلٍ وقد يُـدْرِكُ المجْدَ المؤثَّـلَ أمثالي

والمعنى: لو كان سعيي لتحصيل أقلّ ما يعاش به [من المال][1] لكنت أكتفي بذاك[2] ، لأنه قد حصل لي ذلك، ولم أكن أطلب المجد.

والأظهـر أن مفعـول « لـم أطلـب » محـذوف نسيًا، كمـا فـي قولـه تعـالى: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ [البقـرة:٢٤٥]، أي: لـه القبـض والبسـط، وكـذا ههنـا، معنى البيت: لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السـعي، ولـم يكـن مني طلب مع ذلك الوجدان، بل كنت أستقر وأطمئن، ولكني أسعى لتحصيل مجـد مؤثل، أي: مؤصل مدَّخر لنفسي ولعقبي، يرجع إليه عند التفاخر.

واعلم أنـه قـد يتنـازع الفعـلان المتعدّيـان إلـى ثلاثـة، خلافًا للجرمـي، نحـو: «أعلمت وأعلمني زيد عمرًا قائمًا » على إعمـال الثـاني وحـذف مفـاعيل الأول، و «أعلمني وأعلمته إياه إياه[3] زيد عَمرًا قائمًا » على إعمـال الأوّل وإضمـار مفـاعيل الثاني، والأَوْلى أن يقال: و « أعلمته ذلك » قصدًا للاختصار، إذ مفعول « علمت» في الحقيقة، كما ذكرنا، هو مضمـون المفعوليـن، فيكـون « ذلـك » إشـارة إليـه، وإنمامنعه الجرمي لعدم السماع.

وكذا يتنازع فعلا تعجب، خلافًا لبعضهم، نظرًا إلىقلة تصـرّف فعـل التعجـب، تقول: « ما أحسن، وما أكرم زيدًا!! » على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول، و « ما أحسن وما أكرمه زيدًا!! » على إعمال الأوّل.



(١) سقط في نسخة.

(٢) في نسخة بذلك.

(٣) سقط في نسخة.

مفعول ما لَمْ يُسَمَّ فاعِله

قال ابن الحاجب:

مفعول ما لم يسمَّ فاعله: كل مفعول حُذف فاعله، وأقيم هو مُقامه، وشرطه أن تغيَّر صيغة الفعل إلى « فُعِل » و « يُفعَل »، ولا يقع المفعول الثاني من باب «علمت »، ولا الثالث من باب « أعلمت »، والمفعول له والمفعول معه كذلك، وإذا وُجد المفعول به تعيَّن له. تقول: « ضُرب زيدٌ، يومَ الجمعة أمام الأمير ضربًا شديدًا في داره »، فتعيَّن « زيد »، فإن لم يكن، فالجميع سواء، والأول من باب «أعطيت » أولى من الثاني.

قال الرضيّ:

قوله: « مفعول ما لم يسمَّ فاعله »، أي: مفعول الفعل الذي لم يسمَّ فاعله، وقولهم: « فعل ما لم يسمَّ فاعله »، أي: فعل المفعول الذي لم يسمَّ فاعله؛ أضيف الفعل إلى المفعول لأنه صيغ له.

قوله: « إلى فُعِل ويُفعَل » أي إلى « فُعِل » و « يُفعَل » ونظائرهما مما يُضمُّ أوّله في الماضي، ويُكسر ما قبل آخره حتى يعمَّ، نحو: « أُفْعِل »، و « افتُعِل »، و «اسْتُفعِل »، و « فُعِّل »، و « فُوعِل »، و « فُعْلِل »، و « تُفُعْلِل »، وأمثالها، ويضمُّ أوَله ويفتح ما قبل آخره في المضارع حتى يعمَّ « يُفتَعَل »، و « يُستفعَل » و «يُفعلَل» وأمثالها، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلاً للرباعي وذي الزيادة.

قوله: « ولا يقع المفعول الثاني من باب « علِمت » ولا الثالث من باب «أعلمتُ »، اعلم أن الثالث من باب « أعلمت » هو الثاني من باب « علمتُ »، كما يجيء في بابه، والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأوّل، إذ معنى «أعلمت زيدًا عَمرًا فاضلاً »: صيَّرت زيدًا يعلم عَمْرًا فاضلاً، والثاني والثالث مفعولا «علمت»، فكلّ ما ثبت للمفعول الثاني من باب « علمت » يثبت لثالث مفاعيل «أعلمت »، فنقول: إذا كان ثاني مفعولي « علمت »ظرفًا غير متصرّف، أو جارًا ومجرورًا، أو جملة، نحو: « علمت زيدًا عندك »، أو « أبوه منطلق »، أو « في الدار»، لم يقم مقام الفاعل، إذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على

الظرفية أو انجراره بـ « مِنْ »، نحو: « من قبلك »، والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء، والجملة، كما لا تقع فاعلاً، لا تقع موقعه أيضًا.

بلَى، إذا كانت محكيَّة، جاز قيامها مقامه، لكونها بمعنى المفرد، أي اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾ [هود:٤٤] أي: قيل هذا القول وهذا اللفظ، وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل، ومفعول ما لم يسمَّ فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته، كقوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم:٤٥]، وقوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [السجدة:٢٦]. أي تبيَّن لكم فعلنا بهم، وأو[1] لم يهد لهم إهلاكنا، فيصحّ نحو: «بُيِّن لكم كيف فعلنا» .

وما أجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لـ « كان » و «جَعل» مقام الفاعل، نحو: « كِين يُقام »، و « جُعل يُفعَل »، فبعيد لوجهين: **أحدهما:** أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر، وما حذف في هذا الباب فليس بمنويّ، ولا يحذف المبتدأ إلا مع كونه منويًا، فلا ينوب على هذا خبر «كان» المفرد أيضًا عن الفاعل، نحو: « كِين قائم »، وقد أجازه الفراء دون الكسائي.

والثاني: أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية، أو مؤولة بالمصدر المضمون، ولا معنى لـ « كِين القيام ».

والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي « علمتُ » مطلقًا مقام الفاعل، قالوا: لأنه مسند أسند إلى المفعول الأوّل، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه، صار في حالة واحدة مسندًا ومسندًا إليه، فلا يجوز.

وفيما قالوا نظر، لأن كون الشيء مسندًا إلى شيء ومسندًا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر، كما في قولنا: « أعجبني ضرْبُ زيد عَمرًا »، فـ « أعجبني » مسند إلى « ضرْب »، و « ضرْب » مسند إلى « زيد »، ولو كان لفظ مسندًا إلى شيء أسند، أي ذلك الشيء، إلى ذلك اللفظ بعينه، لم يجز، وهذا كما يكون الشيء مضافًا ومضافًا إليه بالنسبة إلى شيئين، كـ « غلام » في قولك: « فرس غلام زيد ».

---

(١) في نسخة «ألم».

وأمَّا المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان نكرة، وأوّل المفعولين معرفة، نحو: « ظُنَّ زيدًا قائم »، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل.

والذي أرى، أنه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل، معرفةً كان أو نكرةً، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبرًا في الأصل بعدما كان مبتدأ، فلا يجوز في نحو: « علمت زيدًا أباك »، مع اللبس تقديم الثاني على الأوّل، وهذا كما قلنا في نحو: « ضرب موسى عيسى »، وكذا في نحو: «أعلمتك زيدًا أباك »، فإذا لزم كل واحد مركزه، لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل، وهو في مكانه.

وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يَلِي الفعل بلا فصل، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاعَ الفاعل، فتقول: « عُلِم زيدًا أبوك »، والمرفوع ثاني المفعولين، و « أعلمك زيدًا أبوك »، والمرفوع ثالث المفاعيل.

وكذا يجب حفظ المراتب في باب « أعطيت » إذا ألبست مخالفته، نحو: «أعطيتُ زيدًا أخاك »، فإن لم تلبس لقرينة، جاز العدول، كقوله تعالى: ﴿ **أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ** ﴾ [الجاثية:٢٣].

هذا الذي قلنا من حيث القياس، ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أوَّل مفعولي « علمت »، لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، والجار أحقّ بصَقَبه[١].

وكذا: لم يُسمع إلا قيام أوّل مفاعيل « أعلمت »، كقوله:

٥٠- نُبِّئْتُ عَمْرًا غيرَ شَاكِرِ نِعْمَتي

---

(١) صقبت داره: أي قربت.

٥٠- نُبِّئتُ عَمْرًا غَيرَ شَاكِرِ نِعْمَتي [والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ]

البيت من الكامل وهو لعنترة في ديوانه ص (٢١٤)، وخزانة الأدب (١/٣٣٦)، ولسان العرب (٢/١٤٥)، وبلا نسبة في رصف المباني ص (٤٤٩)، والمعجم المفصل ص (٩٣٧).

المعنى: لقد علمت بأن عمرًا لم يشكرني على إحساني له ومساعدتي إياه، وجحود النعمة يرجع لخباثة نفس الإنسان وبعده عن المنعم.

الإعراب: نبئت: فعل ماض مبنى للمجهول، **والتاء:** نائب فاعل، **عمرًا:** مفعول ثان، **غير:** مفعول ثالث، **شاكر:** مضاف إليه، **نعمتي:** مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، **والكفر:** الواو استئنافية، **الكفر** : مبتدأ مرفوع، **مخبثة:** خبر مرفوع، **لنفس:** جار ومجرور متعلق=

لأنه في الحقيقة: فاعل « عَلِم »، إذ معنى: « أُعِلم زيدٌ عَمْرًا منطلقًا »: علمَ زيد عَمرًا منطلقًا.

وقيام ثاني مفاعيل « أعلمت » مقام الفاعل أولى، من حيث القياس، من قيام ثالثها، كما كان قيام أوّل مفعولي « علمت » أولى، فنقول: « أُعلمك زيدًا أباك»، ولا يلبس مع لزوم كلٍّ مركزه.

قوله: « والمفعول له والمفعول معه كذلك »، إنما لا يقومان مقام الفاعل، لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثلَه في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز ألاَّ يُذكر لفظًا، كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل لابدَّ له من مصدر، إذ هو جزؤه، وكذا لابدَّ له من زمان ومكان يقع فيهما، ولابدَّ للمتعدي من مفعول به يقع عليه، وكذا المجرور[1] مفعول به لكن بواسطة حرف الجر، ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل، كالمجرور بلام التعليل، نحو: « جئتك للسَّمن »، فلا يقال: « جيء للسمن »، إذ ربَّ فعل بلا غرض، لكونه عبثًا، فمن ثمَّ لم يقم المفعول له مقام الفاعل، وإنما لم يقم المفعول معه مقامه، إذ هو مصاحب، وربَّ فعل يُفعَل بلا مصاحب، مع أن معه « الواو » التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال، والفاعل كجزء الفعل، ولو حذفتها لم يُعرف كونه مفعولاً معه.

وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته، وأجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الأصل فاعلاً، فقال في: « طاب زيد نفسًا»: «طيبتْ نفس زيد »، وأما الحال فإنها، وإن كانت من ضروريات الفعل، لكن قلّة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بدَّ لكلّ فعل منه.

قوله: « وإذا وجد المفعول به تعيَّن له »: أي: للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدَّ منه لسائر المنصوبات.

= بـ « مخبثة »، **المنعم**: مضاف إليه، وجملة الكفر مخبثة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « نبئت » حيث نصب ثلاث مفاعيل وناب المفعول الأول عن الفاعل لأن الفعل مبني للمجهول.

(١) وأما الجار والمجرور فأما أن يلحقه بالمفعول به لأنه هو لكن بواسطة حرف الجر أو يلحقه بالظرف لجريه مجراه في كل حكم نحو: إن من الكرام زيدًا، وإن أمامك نهرًا ونحو ذلك، وأما المفعول له فغرض ورب فعل بلا غرض نسخة.

هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون، ووافقهم بعض المتأخرين، فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى، لا أنه واجب، استدلالاً بالقراءة الشاذة: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ [الفرقان: ٣٢]، بالنصب، وبقول الشاعر:

٥١- وَلو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجرْو الكلابا

وأمثاله.

ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار، كما في:

٥٢- أمَرْتُكَ الخيْرَ

٥١- وَلو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجرْو الكلابا

البيت من الوافر وهو لجرير في خزانة الأدب (١/٣٣٧)، والدرر (٢/٢٩٢)، وبلا نسبة في الخصائص (١/٣٩٧)، وشرح المفصل (٧/٢٧٥)، وهمع الهوامع (١/١٦٢). والمعجم المفصل (٣٥).

اللغة: قفيرة: اسم أم الفزدق، الجرو: الصغير من ولد الكلب والأسد والسباع.

المعنى: يهجو جرير الفرزدق أن أمه لو ولدت كلب لسب الكلاب بسبب سوء خلقة وخلقته.

الإعراب: ولو: الواو بحسب ما قبلها، **لو:** حرف امتناع لا متناع، **ولدت:** فعل ماض، والتاء للتأنيث، **قفيرة:** فاعل ولدت، **جرو:** مفعول به منصوب، **كلب:** مضاف إليه، **لسب:** اللام واقعة في جواب الشرط، **سب:** فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط، **بذلك:** الباء حرف جر، **وذا:** اسم مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق في محل رفع نائب فاعل، **واللام للبعد**، والكاف للخطاب بدل من اسم الإشارة مجرور، **الجرو:** بدل من اسم الإشارة مجرور مثله **الكلابا:** مفعول به لفعل سب جملة ((سب بذلك)) جواب شرط لا محل له من الإعراب.

الشاهد: ((**بذلك .. الكلاب**)) حيث ذهب الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين، فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفعل أولى، لأنه واجب، استدلالاً بالقراءة الشاذة: ﴿**لولا نزل عليه القرآن**﴾، وفي هذا الشاهد ناب الجار والمجرور عن نائب الفاعل، مع وجود المفعول.

٥٢- أمَرْتُكَ الخَيْرَ [فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مال وذا نَشَبِ]

البيت من البسيط وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص (٦٣)، وخزانة الأدب (٩/١٢٤)، والدرر (٥/١٨٦)، وشرح شواهد المغني ص (٧٢٧)، والكتاب (١/٣٧)، ومغني اللبيب ص (٣١٥)، ولحقاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه (١/٢٥٠) والمحتسب (١/٥١).

=

والوجه الجواز، لالتحاقه بالمفعول به الصريح.

والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بـه بشـرط تقدّمهمـا على المفعول به ووصفهما، والشرط في المفعـول المطلـق القـائم مقـام الفـاعل أن يكون ملفوظًا به. وقد أجاز سيبويه إضمـار المصـدر المعهـود، فيقـال لمـن ينتظـر القعود: « قد قُعِد »، أو الخروج: « قد خُرِج »، بناء على قرينـة التوقـع، أي: قُعِـد القعود المتوقع.

ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كـان المصـدر مفعـولاً به، نحو قولك: « قمت فاستُحسن »، أي: استُحِسن قيامي.

ويشترط في المفعول المطلق أيضًا ألاَّ يكـون لمجـرد التوكيـد، إذ النـائب عـن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفـده الفعـل حتـى يتبيَّـن احتيـاج الفعـل إليه، ليصيرا معًا كلامًا، فلو قلت « ضُرِب ضَرْبٌ » لم يجز، لأن « ضرب » مستغن بدلالته على «ضَرْب » عن قولك: « ضـربٌ »، بـل يقـال: « ضُـرِب ضربـة »، أو: «الضرب الفلاني »، ولذلك قال المصنف « ضربًا شديدًا »، وكذا يشـترط الفـائدة المتجدّدة في كل ما ينوب عن الفاعل، فلا يقـال: « ضُـرِب شـيء »، ولا « جُلِـس مكان أو زمان أو فـي موضـع »، لأن هـذه الأشـياء معلومـة مـن الفعـل، ولا فـائدة متجدّدة في ذكرها.

ويشترط فى الظرف النائب أن يكون متصرّفًا ملفوظًا به، وقد أجاز بعضهم فـي

=**المعنى**: ينصح الشاعر ورثته أو ابنه بأن يفعل الخير، ويفعل كل ما يؤمر بـه مـن المعـروف، لأنه ترك له مالاً كثيرًا.

= **الإعراب**: **أمرتك**: فعل ماض مبنى على السكون، **والتاء**: فاعل، والكـاف مفعـول بـه أول، **الخير**: مفعول ثان، **فافعل**: الفاء الفصيحة، **افعل**: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًـا تقديره أنت، **ما**: اسم موصـول فـي محـل نصـب مفعـول بـه، **أمرت**: فعـل مـاض مبنـى للمجهول، **والتاء**: نائب الفاعل، **به**: جار ومجرور متعلق بأمر، **فقد**: الفاء: عاطفـة، **قد**: حرف تحقيق وتوكيد، **تركتك**: فعل ماض، والتاء فاعل، والكاف ضمير مفعـول بـه أول، **ذا**: مفعول به ثان، **مال**: مضـاف إليـه، **وذا**: الـواو عاطفـة، **ذا**: معطـوف علـى المفعـول الثاني، **نشـب**: مضـاف إليـه، وجملـة « أمـرت بـه » صلـة الموصـول لا محـل لهـا مـن الإعراب.

الشاهد: « أمرتك الخير » حيث نصب الخير على أنه مفعول به مع سـقوط الجـار هـو البـاء، وقد منع الجزولي النصب لسقوط الجار، والوجه الجواز.

غير المتصرف، نحو: « قُعِد عندك »، وليس بوجه، وأجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة، نحو: « أنت في دار ضُرِب »، أي: ضُرب فيها.

وقولُه تعالى: ﴿ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ [الإسراء:٣٦]، « عنه » مرفوع المحل بـ « مسؤولاً »[1] المقدّر المفسَّر بـ « مسؤولاً » الظاهر، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة:٦]، لكن ليس في «مسؤولاً» المفسِّر ضمير كما كان في: « استجارك » المفسّر، وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه، فلا يجوز خلوّه منه، بخلاف اسمى الفاعل والمفعول.

والأكثرون على أنه إذا فُقِد المفعول به تساوت البواقي في النيابة، ولم يَفضُل بعضها بعضًا؛ ورجَّح بعضهم الجار والمجرور منها، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف، ورجَّح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر.

والأَولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة، وذلك إذنُ اختياره.

قوله: « من باب أعطيت » أي: مما له مفعولان أوّلهما ليس بمبتدأ، وإنما كان أولى، لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني، ففي « أعطيت زيدًا درهمًا »: «زيد» عاطٍ، أي: آخذ، و « الدرهم » معطوّ، وفي « كسوت عَمرًا جبَّة »: «عمرو» مكتسٍ، و« الجبة » مكتساة، وكذا في غيره.



(١) أي مسئولاً عنه في كتابه.

المبتدأ والخبر

١- تعريف المبتدأ والخبر

قال ابن الحاجب:

ومنها المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل « زيد قائم»، و « ما قائم الزيدان »، و « أقائم الزيدان؟ » فإن طابقت مفردًا، جاز الأمران، والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة.

قال الرضيّ:

واعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حدّ، لأن الحدَّ مُبيِّن للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية، لم يجتمعا في حدّ، فأفرد المصنف لكل منهما حدًّا، وقدّم منهما ما هو الأكثر في كلامهم.

وفسَّر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ، وهي: «كان »، و « إنَّ »، و « ظنّ » وأخواتها، و « ما »، و « لا »، والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عامل صونًا للحد عن اللفظ المجمل، ونجيب عن قولهم: «بحسبك زيد »، و « ما في الدار من أحد » بزيادة الباء و « مِن »، فكأنهما معدومان، وعن قولهم في نحو: « إن زيدًا منطلق وعمرو »، إن « عمرو » معطوف على محلّ اسم « إنّ »، لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب[1] قريب من الأول، وذلك أن لفظة « إنَّ » لعدم تغييرها معنى الجملة، صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها إلا التأكيد.

لكنه يشكل بقولهم: « لا رجل ظريفٌ في الدار »، حملاً لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ، إن اخترنا مذهب الأخفش والمبرد، وهو أن « لا » هذه عاملة، وخبرها مرفوع بها، واسمها منصوب المحل.

ووجه الإشكال هو أن « لا » ليس زائدًا ولا جاريًا مجرى الزائد[2] ، فاسمها

---

(١) في نسخة أو بجواب

(٢) وإنما لم يجرى مجر الزائد لتغييرها معنى الكلام بالنفي.

إذن ليس بمجرد عن العامل اللفظي، وهو مبتدأ، وإلاّ لم يجز الحمل على موضعه بالرفع.

ولا يشكل إن اخترنا مذهب سيبويه، وهو أن «لا» هذه ليست بعاملة، والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ.

فإن قيل: نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده، بل على محل المركب الذي هو «لا» مع اسمها، وهذا المركب مجرد عن العوامل.

فالجواب أنه قد خرج إذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم: هو الاسم المجرد، وليس هذا المركب باسم، بل هو حرف مع اسم، إلا أن يقال: إنه بالتركيب صار كاسم واحد، لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة الاسم[1] «لا» التبرئة، إذا كان مضافًا، نحو: «لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ في الدار»، لأنه لا يصحّ فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد.

قوله: «الاسم المجرد»، لا يرد عليه نحو: «تسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه»[2]، وقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة:٦]، عند من قال: «أأنذرتهم» مبتدأ لتأويلهما بالاسم، أي: سماعك بالمعيدي، وسواء عليهم إنذارك وتركه.

ولو قال: «المبتدأ: الاسم المسند إليه»، لدخل فيه الفاعل، ولو اقتصر على قوله: «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية»، لدخل فيه الأسماء التي لا تركب مع عاملها، نحو: «واحد»، «اثنان»، والخبر، والمبتدأ الثاني، فبقوله: «مسندًا إليه» خرجت الثلاثة.

قوله: «أو الصفة الواقعة... إلى آخره» هذا هو حد المبتدأ الثاني.

والنحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضًا في حدّ المبتدأ الأول، فقالوا: إن خبره محذوف لسدِّ فاعله مسدَّ الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدَّه؛ ولو تكلفت له تقدير خبر، لم يتأتَّ، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثمَّة تمَّ بفاعله كلامًا من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، ولهذا أيضًا لا يُصغَّر، ولا يوصف، ولا يعرّف، ولا يثنى، ولا يجمع إلا على لغة «أكلوني البراغيث».

ويعني بـ «الصفة»: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة[3].

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) هذا المثل يضرب لمن خبره خير من مرآته.

(٣) والمنسوب كقرشي في حكم الصفة.

قوله: « رافعة لظاهر »، احتراز عن نحو: « أقائمان الزيدان »، و: « أقائمون الزيدون »، فإنه خبر، ويريد بـ « الظاهر » ما كان بارزًا غير مستكنّ، سواء كان مظهرًا، نحو: « أقائم الزيدان »؟ أو مضمرًا، كقولك بعد ذكر الزيدين: « أقائِمٌ هما»؟ فإن قولك: « هما » فاعل مع كونه مضمرًا.

قوله: « بعد حرف النفي وألف الاستفهام »، وكذا بعد « هل » الاستفهامية، نحو: « ما قائم الزيدان »، و « إن قائم الزيدان »، و « أقائم الزيدون؟ » و « هل حَسَنٌ الزيدان » ؟

والأخفش والكوفيون جوَّزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي، نحو: « قائم الزيدان »، كما يجيزون في نحو: «في الدار زيد »، أن يعمل الظرف بلا اعتماد، وأجْرِي نحو: « غير قائم الزيدان » مجرى: « ما قائم الزيدان »، لكونه بمعناه، قال:

٥٣- غَيُر مَأسوفٍ عَلى زَمَن يَنْقَضي بالهَمِّ والحَزَن

ومثل ذلك: « أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيد »، عند أبي علي، كما يجيء في باب الاستثناء، وكذا قولهم: « خطيئةُ يوم لا أصيد فيه »، أي: « قلّ رجل يقول ذلك، ويخطيء يوم لا أصيد فيه، أي: يقل ويندر »، فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل.

٥٣- غَيرُ مَأسوفٍ عَلى زَمَن يَنْقَضي بالهَمِّ والحَزَن

البيت من المديد وهو لأبي نواس في الدرر (٦/٢)، وأمالي ابن الحاجب ص (٦٣٧)، وخزانة الأدب (٣٤٥/١)، ومغني اللبيب (١٥١/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٩٤٤/٣)، وتذكرة النحاة ص (١٧١)، وخزانة الأدب (٥٤٧/٩) وهمع الهوامع (٩٤/١)، والمعجم المفصل (١٠٣١).

المعنى: أنا لا أحزن على الزمن الذي فات مني وانقضت أيامه بالهموم والأحزان.

الإعراب: غير: مبتدأ مرفوع، **مأسوف:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، **على زمن:** جار ومجرور متعلق بـ مأسوف على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ، **ينقضي:** فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **بالهم:** جار ومجرور متعلق بـ بينقضي، **والحزن:** الواو عاطفة، الحزن معطوف على الهم، وجملة ينقضي في محل جر صفة لزمن.

الشاهد: غير مأسوف على زمن حيث استغنى الخبر بنائب الفاعل الذي سد مسد الخبر.

ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فتلزم الصدر، و «ربَّ» عند أبي عمرو[1] ، مبتدأ لا خبر له. كـ « أقلّ رجل » لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي، كما يجيء في باب حروف الجر.

ويجوز عند الأخفش والفراء: « إنَّ قائمًا الزيدان » وسوّغ الكوفيون هذا الاستعمال في « ظن » أيضًا، نحو: « ظننت قائمًا الزيدان ».

وكلاهما بعيد عن القياس، لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لابدَّ من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة، وأما « إنَّ » و « ظنّ »، فليسا من ذينك في شيء، بل هما يطلبان الاسمية، فلا يصحّ تقديرها فعلاً بعدهما.

وأما العامل في المبتدأ، فقال البصريون: هو الابتداء، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء.

واعترض بأن التجريد أمر عدميّ فلا يؤثّر.

وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات، والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعيَّن يصحّ أن يكون علامة لشيء لخصوصيته.

وفسَّر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظًا تحقيقًا، أو تقديرًا للإسناد إليه أو لإسناده، حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمر عدميّ فلا يؤثّر.

ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي: هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضًا، لطلبه لهما على السواء.

ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكى هذا عن أبي علي وأبي الفتح.

وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان، وقد قوَّينا هذا في حدّ العامل.

وقال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه، كما قال خلف في ارتفاع الفاعل، وقال الكوفيون: المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه، لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضًا، كما يجيء.

قوله: « فإن طابقت مفردًا جاز الأمران »، أي: إن كانت الصفة المذكورة

---

(١) في نسخة «أبي على».

مطابقة للمرفوع بعدها في الإفراد، جاز الأمران: كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها، أوكونها خبرًا عما بعدها.

فنقول: الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي إما أن تكون مفردة أو لا، فإن كانت مفردة، فالمسند إليه بعدها إما مفرد أو لا. والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن، والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير، [و] ما بعدها فاعلها، والتي ليست بمفردة فلابد من مطابقة ما بعدها لها، نحو: « أقائمان الزيدان »؟ و « أقائمون الزيدون »؟ والأظهر أنها خبر عما بعدها، وتحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » .

والعامل في المبتدأ الثاني: تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر، وعلى ما اخترنا في حدّ العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره، لأن كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر.

قوله: « والخبر هو المجرد » دخل فيه المبتدأ الأول والثاني، والأسماء المعدودة.

وقوله: « المسند » أخرج منه المبتدأ الأول والأسماء المعدودة.

قوله: « المغاير للصفة المذكورة » أخرج منه المبتدأ الثاني.

٢ - الأصل في المبتدأ التقديم

قال ابن الحاجب:

وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثمَّ جاز: « في داره زيد »، وامتنع: « صاحبها في الدار ».

قال الرضيّ:

إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولابدّ من وجوده قبل الحكم، فقُصِد في اللفظ أيضًا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه.

وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية، فلكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول.

وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل، وألغي الأمر المعنوي، أعني تقدّم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه.

وأما وجوب تقديم الحكم في نحو: « أقائم الزيدان »، مع أن كل واحد عامل في الآخر على الصحيح، فلكون الصفة فرعًا على الفعل في العمل، وقيل: إنما قدّم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجًا إلى الاسم واستغناء الاسم عنه، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل، وقصدوا أيضًا الإيذان من أول الأمر أنها فعلية، فلو قُدِّم الفاعل، لم تتعيَّن للفعلية من أول الأمر، إذ أمكن صيرورته كلامًا باسم آخر.

قوله: « ومن ثمَّ » أي: ومن جهة كون أصل[1] المبتدأ التقديم، جازت هذه المسألة، يعني إن قيل: لِمَ جازت، وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا: إن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: « زيد في داره »، فالمعود إليه بعد الضمير لفظًا وقبله تقديرًا.

قوله: وامتنع « صاحبها في الدار » امتناع هذه أيضًا معلّل بكون أصل المبتدأ التقديم، فيكون الضمير في « صاحبها » راجعًا إلى « الدار » المؤخّر عن صاحبها لفظًا وأصلاً، فيكون ضميرًا قبل الذكر، فلا يجوز. ومن جوَّز ثمَّة: « ضرب غلامُه زيدًا »، ينبغي أن يجوِّز هذا، لأن طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول، بل أشدّ.

وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ، والمواضع التي يجب فيها تأخيره، ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ.

٣- مسوّغات الابتداء بالنكرة

قال ابن الحاجب:

وقد يكون المبتدأ نكرة، إذا تخصّصت بوجه ما، مثل ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، و « أَرَجُل في الدار، أم امرأة؟ »، و« ما أحد خير منك »، و « شَرٌّ أهرَّ ذا ناب »، و « في الدار رجل »، و « سلامٌ عليك ».

قال الرضيّ:

اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما. قال المصنّف: لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلة تطّرد في الفاعل، مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا

(١) في نسخة «الأصل في».

التخصيص، وأما قول المصنّف إن الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه، فَوَهْم، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط، كان بغير الحكم غير مخصّص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قال إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته.

وقال ابن الدهّان[1] ، وما أحسن ما قال: إذا حصلت الفائدة فأخبرْ عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا. فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين، أو نكرتين مختصّتين بوجه، أو نكرتين غير مختصّتين، بشيء واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكمِ للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم « قيام » « زيد » مثلاً فقلت: « زيد قائم »، عُدَّ لغوًا، ولو لم[2] يعلم كون رجل ما من الرجال قائمًا في الدار، جاز لك أن تقول: « رجل قائم في الدار »، وإن لم تتخصص النكرة بوجه.

وكذا تقول: « كوكبٌ انقضَّ الساعة »، قال الله تعالى: ﴿ **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ** ﴾ [القيامة: ٢٢].

وكذا[3] في الفاعل: لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: « قام زيد»، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: « قام في الدار رجل ».

ولا أُنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة، لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإنّ فعله، لتقدّمه عليه وجوبًا، لا يلتبس بصفته.

ثم نقول: يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع:

أحدها: « ما » التعجّبية، على مذهب سيبويه، كما يجيء في بابه.

---

(١) سعيد بن المبارك بن على الأنصاري أبو محمد، المعروف بابن الدهان؟ عالم باللغة والأدب، مولده ومنشأه ببغداد، انتقل إلى الموصل، فأكرمه الوزير جمال الدين الأصفهاني،من كتبه « تفسير القرآن » و « شرح الإيضاح لأبي على الفارسي » و «الدروس » و « الأضداد » و « النكت » و«الإشارات على ألسنة الحيوانات» و «ديوان شعر »، انظر الأعلام (٣/١٠٠)، وفيات الأعيان (١/٢٠٩)، وإرشاد الأريب (٤/٢٤١).

(٢) في نسخة «لو لم يكن».

(٣) في نسخة «كذلك».

والثاني: المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى، نحو: « شرٌّ أهرَّ ذا ناب »[١]، و«أمرٌ أَقْعَدَه عن الحرب »، و « شرٌّ ما ألجأك إلى مخّة عرقوب »[٢].

الثالث: المبتدأ الذي خبره ظرف أوجار ومجرور.

الرابع: كلمات الاستفهام، نحو: « مَن عندك »؟ و « ما حدث »؟ أو ما يقع بعد حرف الاستفهام، نحو: « أرجلٌ في الدار »؟ و « هل رجل في الدار »؟ و «أرجلٌ في الدار أم امرأة »؟.

الخامس: ما بعد واو الحال، نحو: « ما أراك إلا وشخص يضربك ».

السادس: بعد « أمَّا »، نحو: « أمّا غلامٌ فليس عندك »، و « أمّا جارية فلا أملكها».

السابع: الجواب، نحو قولك: « رجلٌ » في جواب « مَن جاءك »؟، أي: «رجل جاءني »، لأن السؤال بالاسمية، فالجواب بمثلها أولى.

وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له، كقولهم: « شهر ثَرَى، وشهر تَرَى، وشهر مرعَى »[٣]، وقولهم: « أمْتٌ في حَجَر لا فيك »[٤]، وقوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [القيامة:٢٢].

أما قول المصنِّف في « ما » التعجبية، وفي نحو: « شرٌّ أهرَّ ذا ناب »: إن ذلك لما كان في المعنى فاعلاً، والفاعل يختص بالحكم المتقدّم عليه، فكذا يختصّ هذا أيضًا، فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختصّ، فلا يتمّ قولهم إذن في تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصًا: إن الحكم ينبغي أن يكون على مختص، ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت، سواء تقدّم الخبر عليها، أو تأخر، لأن المخصص في الصورتين حاصل على الجمل[٥].

---

(١) هرير الكلب صوته دون نباحه من قلة معبره على البرد وقد هر الكلب يهر هريرًا.

(٢) العرقوب العصب الغليظ الموتر فوق عصب الإنسان، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة، قال الأصمعي: كل ذي أربع عرقوباه في رجلين وركبتاه في يديه.

(٣) الثرى: التراب الندى، قال الأصمعي: العرب تقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر ترعى أي تمطرًا ولا ثم يطلع النبات فتراه ثم يطول فترعاه النعم.

(٤) أي جعل الله اعوجاجًا في الحجر لا فيك يضرب في الدعاء بالخير ومدح بالمخاطب بعدم الاعوجاج.

(٥) في نسخة «الجملة».

فظهر بما ذكرنا أن قول المصنّف في نحو: «في الدار رجل»، إن المبتدأ يخصّص بالحكم[1] المتقدّم، ليس بشيء.

وأما قوله في نحو: «أرجل في الدار أم امرأة»، إن التخصيص حاصل عند المتكلم، لأنه يعلم كون أحدهما في الدار؛ فنقول: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم، بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا.

ولو كان المجوّز للتنكير في: «أرجل في الدار أم امرأة»، معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار، لـلزم امتناع: «أرجل في الدار؟» و «هل رجل في الدار»؟ و «أرجل في الدار أو امرأة؟» لعدم لفظة «أم» الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ.

وقوله في «أحد[2] خير منك»، إن وجه التخصيص فيه أن النكرة في سياق[3] العموم، فقولك: «أحد» عمَّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم، وفيه نظر، وذلك أن التخصيص: أن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: «ما أحد خير منك»، فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخبرية ثابت لكل فرد فرد، فلم يتخصص بعض الأفراد لأجل العموم بشيء، وكيف ذلك والخصوص ضد العموم، بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك، لأنك عيَّنت المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد، ولو حكمت بعد الخبرية على واحد غير معيَّن لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيُّن المحكوم عليه، أما إذا بيَّنتُ أن حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد، فقد تعيَّن المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد، وكذلك كلمات الشرط، نحو: «مَن صَمَتَ نجا»، تحصل الفائدة فيها بسبب التعيُّن الحاصل من العموم، لا بسب تخصصها بشيء.

وقد اضطربت أقوالهم فيها، فاختار الأندلسي أن الخبر هو الشرط دون الجزاء، لجواز خلوّه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء، دون الشرط، فإنه إذا ارتفعت كلمة الشرط على الابتداء، فلابد للشرط من ضمير، نحو: «من قام قمت»،

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) في نسخة «ما أحد».

(٣) في نسخة: «سياق النفي تفيد».

وفي الدعاء: «من كان الناس ثقته ورجاءه، فأنتَ ثقتي ورجائي».

وقيل: الخبر هوالشرط والجزاء معًا، لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط، كالجملة الواحدة.

وقيل: كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له.

هذا ما قيل فيها؛ ويمكن أن يقال على مذهب سيبويه: أن كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحروف الاستفهام، فحذفتا لكثرة الاستعمال، على ما ذكرنا في حدّ الاسم: إنَّ كلمات الشرط إمّا فاعلة لفعل مقدّر، أو مفعولة له، أو للظاهر، فقولك: «من قام قمت» أي «إنْ مَن قام» أي: «إن إنسان قام»، كقوله تعالى: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقولك: «من ضربتَ ضربتُه»، أي: «مَن[1] ضربت» أي: «إنْ إنسانًا ضربت»، فهو مفعول للفعل الظاهر، وقولك: «مَن ضربتَه ضربتُه»، أي: «مَّن[2] ضربته»، فهومفعول للفعل المقدّر المفسَّر بالظاهر، وكذا في «ما»، نحو: «ما كان فليكن كذا»، هو فاعل، وفي: «ما فعلتَ أفعل»، هو مفعول للفعل الظاهر بعده، وفي: «ما فعلته أفعل[3]». مفعول للفعل المقدّر، و «ما تَفْعَلْ أَفْعَلْ»، و «ما تفعله أفعله». وكذا في كلمات الاستفهام.

وقوله: في «سلام عليك»، إنه مختصّ بنسبته إلى «السلام»، لأن أصله: «سلمت سلامًا»، فـ «سلامًا» المنصوب منسوب إلى المتكلم، فإذا رفعته، فهو باق على ما كان عليه في حال النصب، غير مطرد في جميع الدعاء، إذ ليس معنى «ويل لك»: «ويلي لك»، لأن معنى «ويل»: الهلاك، ولو قدّرت أيضًا: «ويلك لك»، لكان خلفًا من القول، بل المراد مطلق الهلاك، فالأولى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدرًا منصوبًا، ولا تخصيص فيه، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه، وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جارًّا ومجرورًا لتقديم الأهم، وللتبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قدمت الخبر، وقلت: «عليك» قبلَ أن تقول: «سلام»، ربما يذهب الوهم إلى اللعنة، فيظن أن المراد: «عليك اللعنة»، ولهذا انخزل أبو تمام[4]، وترك الإنشاد على ما يحكي، لمَّا

---

(١) في نسخة «إنّ من».

(٢) في نسخة «إن من».

(٣) في نسخة «أفعله».

(٤) حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب، أحد أمراء البيان، ولد في =

ابتدأ القصيدة وقال:

٥٤- عَلى مِثْلِها من أَرْبُعٍ وَمَلاَعِبٍ ....

فعارضه شخص كان حاضرًا، وقال: ((لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))، وبعد المصراع:

تُذالُ مصوناتُ الدُّموع السَّواكِبِ

هذا، مع أن ((سلام)) لا يجوز أن يكون بمعنى مصدر ((سلمت))، لأن ((سلَّمت)) مشتق من ((سلام عليك))، كـ ((لبَّيت)) من ((لبّيك))، و ((سبحلت)) من ((سبحان الله))، فمعنى ((سلّمت)) قلت: ((سلام عليك))، كما أن ((لبيت)) و ((سبحلت)) بمعنى قلت: ((لَبَّيكَ)) و ((سبحان الله))، فمعنى ((سلام)) الذي هو بمعنى مصدر ((سلمت)) قول ((سلام عليك)).

فعلى ما فسَّر المصنف ينبغي أن يكون معنى ((سلام عليك))، قولٌ للفظ ((سلام عليك))، وليس كذا، بل ((سلام)) في قولك: ((سلام عليك))، بمعنى المصدر ((سلَّمك الله))، أي: ((جعلك سالمًا))، فالأصل: ((سلَّمك الله سلامًا))،

= جاسم - من قرى حوران بسورية- ورحل إلى مصر ، واستقدمه المعتصم إلى بغداد، له تصانيف منها ((فحول الشعراء)) و ((ديوان الحماسة)) و ((مختار أشعار القبائل)) ونقائض جرير والأخطل انظر الأعلام (٢/١٦٥)، وخزانة البغدادي (١/١٧٢).

٥٤- عَلى مِثْلِها من أَرْبُعٍ وَمَلاعِبٍ تُذالُ مَصوناتُ الدُّموع السَّواكِبِ

البيت من الطويل وهو لأبي تمام في ديوانه (١٠/١١١).

اللغة: أربع: جمع ربع وهو البيت القديم الذي يقف عليه الشاعر، أو هو ديار المحبوبة التي غادرته، تذال: مادة ((ذل)) وهو الإهانة، مصونات: محفوظات كريمات.

المعنى: لقد ذلت الدموع المحفوظة الكريمة وانسكبت لفقدان الأحبة عند هذه الديار الخالية التي تذكر بالمحبوبة.

الإعراب: **على مثلها**: جار ومجرور متعلق بالفعل تذال، والهاء: مضاف إليه، **من أربع**: جار ومجرور تمييز للهاء في مثلها، **وملاعب**: الواو عاطفة، **ملاعب**: معطوف على أربع، **تذال**: فعل مضارع مبني للمجهول، **مصونات**: نائب الفاعل، **الدموع**: مضاف إليه، **السواكب**: صفة مجرورة للدموع.

الشاهد: ((**على مثلها**)) حيث يتوهم أن المبتدأ هو ((اللغة)) والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف، فظن شخص ذلك فعارضه وقال: ((لعنة الله الملائكة والناس أجمعين)) وذلك قبل أن يسمع الشطر الثاني من البيت.

ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوبًا، وكان النصب يدلّ على الفعل، والفعل على الحدوث، فلمّا قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره، أزالوا النصب الدال على الحدوث، فرفعوا « سلام ».

وكذا أصل « ويلٌ لك »: « هلكت ويلاً »، أي: « هلاكًا »، فرفعوه بعد حذف الفعل، نفضًا لغبار معنى الحدوث.

٤- الخبر الجملة

قال ابن الحاجب:

الخبر قد يكن جملة، نحو: « زيد أبوه قائم »، و « زيد قام أبوه »، فلابدَّ من عائد، وقد يحذف.

قال الرضيّ:

اعلم أن خبر المبتدأ، قد يكون جملة اسميَّة أو فعليَّة، كما مثّل به المصنِّف، وإنما جاز أن يكون جملة، لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمّن المفرد له، وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصحّ أن تكون طلبية، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وهو وَهْم، وإنما أُتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من فَعل شيئًا، ففي قولك: « زيد عندك »، يسمُّون الظرف خبرًا، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنِّف، وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة.

ويدلّ على جواز كونها طلبية قوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ لاَ مَرْحَبا بِكُمْ ﴾ [ص: ٦٠]، وأيضًا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم: « أمّا زيد فاضربه ».

وقال ثعلب[١] : لا يجوز أن تكون قَسمية، نحو: « زيد والله لأضربنّه » ، والأولى الجواز إذ لا منع.

قوله: « فلابدَّ من عائد » ، لا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من أن تكون هي

---

(١) أحمد بن يحيى يسار (أو سيار) الشيباني، أبو العباس (٢٠٠هـ ٨١٥م)-(٢٩١هـ- ٩٠٤م) نحو ولغوي، إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه، من مؤلفاته « معاني القرآن» و « اختلاف النحويين »، و « ما ينصرف وما لا ينصرف »، و « قواعد الشعر » و انظر إنباه الرواة (١٧٣/١)، وبغية الوعاة (٣٩٦/١)، وشذرات الذهب (٢٠٦/٢).

المبتدأ معنى أو لا، فإن كانت، لم تحتج إلى الضمير، كما في ضمير الشأن، نحو: « هو زيد قائم »، وكما في قولك: « مقولي: زيد قائم » لارتباطها به بلا ضمير، لأنها هو.

وإن لم تكن إياه، فلابد من ضمير ظاهر أو مقدر. وقد يقام الظاهر مقام الضمير.

وإنما احتاجت إلى الضمير، لأن الجملة في الأصل كلام مستقلّ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلابدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثَمَّ قيل في بعض الأخبار، كما يجيء، إن الظاهر قائم مقام الضمير.

وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسًا وسماعًا، فالقياس في موضع، وهو أن يكون الضمير مجرورًا بـ « مِنْ »، والجملة الخبرية ابتدائيَّة، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول، نحو: « البُرُّ: الكُرُّبستّين »، أي: الكرُّ منه، لأن جزئيته تشعر بالضمير، فيحذف الجار والمجرور معًا، فإن كان المبتدأ الثاني نكرة، فالجار والمجرور صفة له، نحو: « السَّمن منوان بدرهم ». وكذا إذا كان معرفًا باللام، كما في « البرّ: الكرّ منه بستين »، لأن التعريف غير مقصود قصده، فهو كقوله:

٥٥- وَلَقَدْ أمُرُّ عَلى اللئيم يَسُبُّني ....

٥٥- وَلَقَدْ أمُرُّ عَلى اللئيم يَسُبُّني ۝ فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنيني

البيت من الكامل وهو لرجل من سلوك في الدرر (١/٧٨)، وشرح التصريح (٢/١١)، وشرح شواهد المغني (١/٣١٠)، والكتاب (٣/٢٤)، والمقاصد النحوية (٤/٥٨)، والأشباه والنظائر (٣/٩٠)، والأضداد ص (١٣٢)، وأمالي ابن الحاجب ص (٦٣١)، وجواهر الأدب ص (٣٠٧)، وخزانة الأدب (١/٣٥٧)، والخصائص (٢/٣٣٨)، وشرح ابن عقيل ص (٤٥٧).

المعنى: عندما يسبني اللئيم ويشتمني فإنني لا أهتم لشتمه ترفعًا منى لأنني إذا رددت عليه سيكون ذلك رفعًا من شأنه وإعلاء له.

الإعراب: **ولقد**: الواو بحسب ما قبلها، **لقد**: اللام رابطة، **قد**: حرف تحقيق، **أمر**: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، **على اللئيم**: جار ومجرور متعلق بالفعل « أمر » **يسبني**: فعل مضارع والنون للوقاية، والياء مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره « هو » **فمضيت**: الفاء عاطفة، **مضيت**: فعل ماض، **والتاء**: فاعل، **ثمت**: حرف عطف، والتاء لتأنيث اللفظ، **قلت**: فعل ماض، **والتاء**: فاعل، **لا**: نافية، **يعنيني**: =

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر، والعامل فيه الخبر، أي: «البُرُّ: الكُرُّ كائن بستّين كائنًا منه».

قال الفراء: ويحذف أيضًا قياسًا إذا كان الضمير منصوبًا مفعولاً به والمبتدأ «كل». قال:

٥٦- قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيار تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وقال:

٥٧- ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللّهُ رابعَةً تَعُودُ

= فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اللئيم، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد: « اللئيم يسبني » حيث وقعت الجملة نعتًا للمعرفة، وهو المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية، فهو قريب من النكرة كذا قال جماعة، منهم ابن هشام الأنصاري وقال ابن عقيل يجوز أن تكون الجملة حالية، والذي نرجحه هو ما ذهب إليه ابن هشام من تعين كون الجملة نعتًا في هذا البيت.

٥٦- قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيار تَدَّعى عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

البيت من الرجز وهو لأبي النجم في تلخيص الشواهد ص (٢٨١)، وخزانة الأدب (٣٥٩/١)، والدرر (١٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٤/١)، وشرح شواهد المغني (٥٤٤/٢)، والكتاب (٨٥/١)، والمحتسب (٢١١/١)، ومعاهد التنصيص (١٤٧/١)، ومغني اللبيب (٢٠١/١)، والمقاصد النحوية (٢٢٤/٤)، وهمع الهوامع (٩٧/١).

المعنى: قد أصبحت زوجته تدعى بأنه قد فارق الشباب وأنه ليس له ود في النساء، وهو يرد عليها بأن هذا افتراء منها وتجني عليه وأن قلبه مملوء بمحبته لها.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق، **أصبحت**: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث، **أم**: اسم أصبح مرفوع، وأم مضاف والخيار: مضاف إليه، **تدعي**: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هى، **على**: جار ومجرور متعلق بتدعى، **ذنبًا**: مفعول به، **كله**: مبتدأ مرفوع، **والهاء**: مضاف إليه، **لم**: حرف جزم وقلب، **أفعل**: فعل مضارع مجزوم بلم، وحرك بالكسرة لضرورة القافية، وجملة « كله لم أصنع » نعت لذنب، وجملة «لم أصنع» فى محل رفع خبر كله.

الشاهد: «كله لم أصنع» حيث حذف الضمير من الخبر العائد على المبتدأ وهذا جائز عند الفراء إذا كان الضمير منصوبًا مفعولاً به، والمبتدأ « كل » .

٥٧- ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللّهُ رابعَةً تَعُودُ

قال: لأن « كلهم ضربت » بمعنى الجحد، أي: « ما منهم أحد[1] إلا ضربت».

وقال السيرافي: ليس هذا بحجة، إذ كل موجب يتهيَّأ ردُّه إلى الجحد، كما تقول في « زيدٌ ضربت »: « ما زيد إلا مضروب »، ثم يقال له: لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير معه.

والسماع في غير ذلك.

أما في المجرور، فنحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ** ﴾ [الشورى:٤٣]، أي: إن ذلك منه.

وأما في المنصوب فيشترط كونه بفعل لفظًا، قال:

٥٨- فثــوْبٌ لبسْــتُ وَثــوبٌ أجُــرَ

= **البيت من الوافر** وهو بلا نسبة في تلخيص الشواهد ص (٢٨١)، وتذكرة النحاة ص (٦٤١)، وخزانة الأدب (٣٦٦/١)، والمعجم المفصل ص (٢٢٤).

المعنى: يقول الشاعر لقد قتلت ثلاث نسوة وأرجو من الله أن يخزى الرابعة قبل أن تعود.

الإعراب: **ثلاث**: مبتدأ مرفوع، **كلهن**: **كل**: توكيد معنوى مرفوع، **وهن**: مضاف إليه، **قتلت**: فعل ماض، **والتاء**: فاعل، **عمدًا**: حال منصوب والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثلاث، **فأخزى**: الفاء حرف استئناف، **أخزى**: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، **الله**: لفظ الجلالة فاعل، **رابعة**: مفعول به منصوب، **تعود**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره « هى » وجملة « أخزى الله » استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة « تعود » في محل نصب صفة لتعود.

الشاهد: « ثلاث.. قتلت » حيث جاء بالخبر ولم يأت بضمير يعود على ثلاث المبتدأ.

(١) سقط في نسخة.

٥٨- [فأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْـن]   فَثَــوْبٌ لَبِسْــتُ وَثَــوبٌ أجُــرُّ

البيت من المتقارب وهو لامرئ القيس في ديوانه ص (١٥٩)، والأشباه والنظائر (١١٠/٣)، وخزانة الأدب (٣٧٣/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٧/١)، وشرح شواهد المغني (٨٦٦/٢)، والكتاب (٨٦/١)، والمقاصد النحوية (٥٤٥/١)، ومغني اللبيب (٤٧٢/٢).

الإعراب: **الفاء**: بحسب ما قبلها، **أقبلت**: فعل ماض، **والتاء**: فاعل، **زحفا**: حال، **على الركبتين**: جار ومجرور متعلق بـ زحفًا، **فثوب**: الفاء استئنافية، **ثوب**: مبتدأ مرفوع، **لبست**: فعل ماض، والتاء: فاعل، **وثوب**: الواو عاطفة، **ثوب**: معطوف، **أجر**: فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره « أنا » . وجملة « ثوب لبست » استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة « لبست » في محل رفع خبر لثوب، وجملة « أجر » =

أو بصفة محلاً، نحو: «أنا زيدٌ ضارب»، ولا يختصّ مع كونه سماعًا بالشعر خلافًا للكوفيين.

وأما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة، وقد يحذف في الصلة في بعض الأحوال، لكونها أشدَّ ارتباطًا بالموصول من المبتدأ، كما يجيء في باب الموصولات، وجواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة، لكون اتصالها بالموصول أشدّ، إذ لا غني للموصول عنها، وهما بتقدير مفرد، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان:٤١]، ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ، نحو: «جاءني رجل ضربت»، لأنها مع الموصوف جزء الجملة، بخلاف الخبر، فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة[1] أولى.

وإنما كان الحذف في الصفة أنقص حسنًا منه في الصلة، إذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف، كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته.

فالحذف في الجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ، على ما قال سيبويه، يجوز في الشعر بلا وصف ضعف، وهو في غيره ضعيف.

وأما وضع الظاهر مقام الضمير، فإن كان في معرض التفخيم جاز قياسًا، كقوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة:١،٢]، أي: ما هي؟، وإن لم يكن، فعند سيبويه يجوز في الشعر، بشرط أن يكون بلفظ الأوّل، قال:

٥٩- لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتَاركِ حَقِّهِ ولا مُنْسِىء مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

= في محل رفع خبر لثوب.

الشاهد: «ثوب لبست وثوب أجر» حيث ابتدأ بالنكرة، ولم تكن جملة الخبر بها ضمير يعود على النكرة.

(١) سقط في نسخة.

٥٩- لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتَاركِ حَقِّهِ ولا مُنْسِىء مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (٣١٠/١)، وخزانة الأدب (٣٧٥/١، ٣٧٩)، (١٤٢/٤)، والدرر (١٢٩/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٩٠/١)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١٢٨/١)، والمعجم المفصل ص (٣٦٢).

اللغة: منسىء: مادة نسأ أي أخر الدين، متيسر: متساهل.

المعنى: أقسم الشاعر أن معنًا لا يترك حقه ولا يؤخر دينه ولا يتساهل في سداده. =

بجرّ « منسىء »، فإذا رفعته فهو خبر مقدّم على المبتدأ، وقال:

٦٠- لا أرَى المَوْتَ يَسْبقُ المـوتَ شَيءُ

وإن لم يكن بلفظ الأوّل، لم يجز عنده.

وقال الأخفش: يجوز وإن لم يكن بلفظ الأوّل، في الشعر كان أو في غيره، قال:

٦١- إذا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَريهةَ أوْشَكَتْ حِبالُ الهُوَيْنـي بالفَتَى أنْ تَقَطَّعا

=**الإعراب: لعمرك**: اللام حرف قسم، **عمرك**: مقسم به مبتدأ مرفوع، **والكاف**: مضاف إليه، والخبر محذوف وجوبًا تقديره قسمي، **ما**: نافية تعمل عمل ليس، **معن**: اسم ما مرفوع بالضمة، **بتارك**: جار ومجرور، وتارك منصوبًا محلاً على أنه خبر ما، **حقه**: مضاف إليه مجرور، والهاء مضاف إليه، **ولا**: الواو عاطفة، **لا**: حرف نفي، **منسيء**: معطوف على تارك مجرور لفظًا منصوب محلاً، **معن**: مبتدأ مرفوع، **ولا**: الواو عاطفة، **ولا**: حرف توكيد النفي، **متيسر**: معطوف على مرفوع على إعراب منسيء خبر مقدم، جملة «ما معن بتارك » جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وجملة « منسيء معن » معطوف على جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « ولا منسيء معن » حيث جر منسيء على العطف، وإذا رفعه فهو خبر مقدم.

٦٠- لا أَرَى المَـوْتَ يَسْـبقُ المـوتَ [نَغَّـصَ المَـوْتُ ذا الغِنَـى والفقـيرا]

البيت من الخفيف وهو لعدى بن زيد في ديوانه ص (٦٥)، والأشباه والنظائر (٣٠/٨)، وخزانة الأدب (٣٧٨/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٣٦)، ولسوادة بن عدى في شرح أبيات سيبويه (١٢٥/١)، وشرح شواهد المغني (٨٧٦/٢)، والكتاب (٦٢/١)، ومغنى اللبيب (٥٠٠/٢)، والمعجم المفصل ص (٣٣٣).

المعنى: ليس هناك شيء يكدر على الغني والفقير سواء حياته إلا المـوت، وكل النـاس تكره الموت لما فيه من الصعوبات والشدة.

الإعراب: لا: نافية، **أرى**: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره « أنا » الموت: مفعول به، **يسبق**: فعل مضارع مرفوع، **الموت**: مفعول به، **شيء**: فاعل مؤخر، **نغص**: فعل ماض، **الموت**: فاعل، **ذا**: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، **الغني**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، **والفقيرا**: الواو عاطفة، **الفقيرا**: معطوف على ذا منصوبة بالفتحة، جملة «يسبق الموت شيء » في محل نصب مفعول به ثان.

الشاهد: « يسبق الموت شيء » حيث جعل «الموت» في مقام الضمير العائد على الموت.

٦١- إذا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَريهـةَ أوْشَكَتْ حِبـالُ الهُوَيْنـى بـالفَتَى أنْ تَقَطَّعـا

وليس هذا في خبر المبتدأ، قال: ويجوز «زيد قام أبو طاهر»، إذا كان «زيد» يكنى بأبي طاهر، قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً** ﴾ [الكهف: ٣٠].

ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقًا، ولا وجه له، لوروده.

٥ - تقدير الخبر الظرف

قال ابن الحاجب:

وما وقع ظرفًا، فالأكثر أنه مقدَّر بجملة.

قال الرضيّ:

أي: ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه، حتى سمّاه بعضهم ظرفًا اصطلاحًا.

وانتصاب الظرف خبرًا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون [أنّ] الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: «زيد قائم»، أو كأنه هو في: ﴿ **وَأَزْوَاجُهُ**

- البيت من **الطويل** وهو للكلحبة اليربوعي في تلخيص الشواهد ص (٣٢٢)، وخزانة الأدب (٣٨٦/١)، وشرح اختيارات المفضل ص (١٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٠٣)، ولسان العرب (٥١٣/١٠)، ونوادر أبي زيد ص (١٥٣)، وبلا نسبة في الخصائص (٥٣/٣)، والمعجم المفصل ص (٥٠١).

اللغة: يغش: مادة غشى من الغشيان أي الإتيان، الكريهة: الحرب،، الهوينى: الرفق والاتئاد.

المعنى: إذا الإنسان لم يقتحم الحرب ويصبر ويجالد حتى ينتصر وإلا فسوف يفقد الأمل في أن يعيش حياة هنيئة.

الإعراب: إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان، **المرء**: فاعل مرفوع لفعل محذوف، **لم**: حرف جزم وقلب، **يغش**: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **الكريهة**: مفعول به، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل فعل الشرط لإذا في محل جر بالإضافة، **أوشكت**: فعل ماض ناقص مبني على الفتح والتاء للتأنيث، **حبال**: اسم أوشك مرفوع، **الهويني**: مضاف إليه، **بالفتى**: جار ومجرور متعلق بـ تقطعا، **أن**: حرف نصب مصدري، **تقطعا**: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والألف للإطلاق، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبر أوشك، جملة «أوشكت أن تقطعا» لا محل لها من الإعراب لأنها جملة جواب الشرط غير الجازم.

الشاهد: «إذا المرء ... أوشكت بالفتى» حيث أعاد اسم الفتى ثانية ولم يكن بلفظ الأول «المرء» وهذا غير جائز عند سيبويه وجائز عند الأخفش في الشعر وغيره.

﴿أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب:٦]، ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفًا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: «زيد عندك»: «إن زيدًا عنده»، خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويًا، وهو معنى المخالفة التي اتّصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر.

وأما البصريون فقالوا: لابد للظرف من محذوف يتعلّق به، لفظي، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه.

وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ.

وقال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه، كما أنه كذلك اتفاقًا في نحو: « جلست أمامَك »، و « خرجت يومَ الجمعة »، والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به، كما أنه كذلك اتفاقًا في نحو: « مررت بزيد»، إلا أن العامل ههنا مقدر.

وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي: مما لا يخلو منه فعل، نحو: « كائن »، و « حاصل »، ليكون الظرف دالاً عليه، ولو كان خاصًّا كـ«آكل » و « شارب »، و « ضارب »، و « ناصر »، لم يجز لعدم الدليل عليه.

وقد يحذف خاص لقيام الدليل، نحو: « مَن لك بالمهذّب »، أي « من يضمن»، ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً، لقيام القرينة على تعيينه، وسدِّ الظرف مسدَّه، كما يجيء في: « لولا زيد لكان كذا »؛ فلا يقال: « زيد كائن في الدار »، وقال ابن جني بجوازه، ولا شاهد له.

وأما قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾ [النمل:٤٠]، فمعناه: ساكنًا غير متحرّك، وليس بمعنى « كائنًا ».

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أُخر: « الصفة »، و « الصلة »، و«الحال»، وفيما عدا المواضع الأربعة، لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود.

وأكثرهم على أن المحذوف المتعلّق به فعل، لأنّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو: « أنا مارٌّ بزيد » لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلّق به فالأصل أولى، وأيضًا للقياس على: « الذي في الدار زيد»، و « كل رجل في الدار فله درهم »، والمتعلّق في الموضعين فعل لا غير، كما يأتي.

وذهب ابن السراج[١] ، وأبو الفتح[٢] ، إلى أنه اسم لكونه مفردًا، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردًا.

ولمانع أن يمنع.

قالوا: إنما كان أصله الإفراد، لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر. فينبغي أن يكون المنسوب يكون شيئًا واحدًا كالمنسوب إليه وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران أو أكثر، لاخبر واحد، فالتقدير في «زيد ضرب غلامه»: «زيد مالك لغلام ضارب».

والجواب: أن المنسوب يكون شيئًا واحدًا كما قلتم، لكنه ذو نسبة في نفسه، فلا نقدّره بالمفرد، المنسوب إلى « زيد » في الصورة المذكورة: « ضَرْب غلامه» الذي تضمنته الجملة.

قالوا: إنه يُفصل بالظرف بين « أمَّا » وجوابها، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد، كما يجَيء.

والجواب أن الظرف في مثله ليس بمستقر، أي بمتعلّق بمحذوف، بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء، نحو: « أمَّا قدامك فزيد قائم »، فهو كالمفعول به في نحو: « أما زيدًا فأنا ضارب »، كما يجيء في حروف الشرط.

واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب، بعد أن لم تكن، لا يدلّ على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد.

وإن كان بعد الظرف معمول، نحو: « زيد خلفَك واقفًا »، فعند أبي علي[٣] معمول الظرف لقيامه مقام العامل، ومن ثمَّ وجب حذفه.

وقال غيره: هو للعامل المقدر، لأن الظرف جامد، لا يلقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر له.

وكذا الخلاف في أن الخبر أيهما هو.

ثم ذهب السيرافي إلى أن الضمير حذف مع المتعلّق، وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنه انتقل إلى الظرف، لأنه يؤكَّد، كقوله:

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) يقصد به أبو الفتح ابن جني.

(٣) في نسخة «أبي على هو».

٦٢- فإنّ فؤادي عندَكَ الدَّهْرَ أجْمَعُ

ويُعطف عليه، كقوله:

٦٣- ألا يا نَخْلَةً من ذاتِ عِرْقٍ   عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللّهِ السَّلامُ

٦٢- [فإنْ يَكُ جُثْماني بأرض سِواكُمُ]   فإنّ فُؤادي عنْدَكَ الدَّهْرَ أجْمَعُ

البيت من الطويل وهو لجميل بثينة في ديوانه ص (١١١)، وخزانة الأدب (٣٩٥/١)، والدرر (١٩/٢)، وسمط اللآلي ص (٥٠٥)، وشرح التصريح (١٦٦/١)، وشرح شواهد المغني (٨٤٦/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٥/١)، ولكثير عزة في ديوانه ص (٤٠٤)، والمعجم المفصل (٥٣٨).

المعنى: إن الشاعر يخاطب محبوبته بأنه إن كان بعيدًا عنها بجسمه وفي أرض غير أرضها فإن قلبه لا يبعد عن محبوبته طوال الدهر.

الإعراب: **فإن**: الفاء بحسب ما قبلها، **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **يك**: فعل مضارع مجزم بإن وعلامة جزمه حذف النون وهو فعل ناقص، **جثماني**: اسم يك مرفوع بضمة مقدرة، والياء ضمير مضاف إليه، **بأرض**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك **سواكم**: مضاف إليه، **وكم**: ضمير مضاف إليه، **فإن**: الفاء رابطة في جواب الشرط، **إن**: حرف ناسخ، **فؤادي**: اسم إن منصوب **والياء**: مضاف إليه، **عندك**: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر إن، والكاف ضمير مضاف إليه، **الدهر**: ظرف زمان، **أجمع**: توكيد للضمير المرفوع على الفاعلية المستكن في الظرف.

الشاهد: ((أجمع)) حيث أكد الضمير المستكن في الظرف الواقع متعلقه خبر.

٦٣- ألا يا نَخْلَةً من ذاتِ عِرْقٍ   عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللّهِ السَّلامُ

البيت من الوافر وهو للأحوص في ديوانه ص (١٩٠)، **وخزانة الأدب** (١٩٢/٢)، **والدرر** (١٩/٣)، وشرح شواهد المغني (٧٧٧/٢)، ولسان العرب (١٩١/٨)، ومجالس ثعلب ص (٢٣٩)، والمقاصد النحوية (٥٢٧/١) وبلا نسبة في الخصائص (٣٨٦/٢)، والمعجم المفصل ص (٨٥١).

اللغة: نخلة: يقصد بها حبيبته، ذات عرق: موضع بين مكة والمدينة، وعرق موضع قرب البصرة، وعرق بزبير، وقال القاضي أبي عقامة يرثى موتاه، وقد دفنوه.

يا صاح قِف بالعرق وقفة معول   وانزل هناك فثم أكرم منزل

المعنى: يقول الشاعر أيتها الحبيبة الساكنة في ذات العرق، والمكنى بك بالنخلة عليك من الله السلام والرحمة.

الإعراب: **ألا**: أداة استفتاح، **يا**: حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، **نخلة**: منادى منصوب بالفتحة، وهي واجبة النصب على رأي البصريين، ويرى الكوفيون =

وينتصب عنه الحال، كقوله تعالى: ﴿ فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود:١٠٨].

قال أبو علي: وادَّعى بعضهم أنه مجمع عليه: أنّ الظرف إذا اعتمد على موصول، أوموصوف، أو ذي حال،، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، فإنه يجوز أن يرفع الظاهر، لتقوِّيه بالاعتماد، كاسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وكذا قال: إذا وقعت بعده « أنَّ » المصدرية، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ [فصلت:٣٩]، لا صريح المصدر، أما قوله:

٦٤- أحَقًّا بَني أبناء سَلْمَى بن جندل تَهَدُّدُكُمْ إيّايَ وَسْطَ المجالِس

فلاعتماد الظرف.

قيل: إنما عمل في « أنَّ » بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف مثله.

= أنها نكرة غير مقصودة «**أمن ذات عرق**» **من**: حرف جر مبني على السكون، **ذات**: ذات مجرور بمن وعلامة الجر الكسرة الظاهرة، **وذات**: مضاف **وعرق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **عليك**: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، **ورحمة**: الواو حرف عطف، **رحمة**: معطوف على السلام، وقدم عليه للضرورة مرفوع بالضمة، ورحمة **مضاف** ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة، **السلام** مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

الشاهد: فيه: قوله: يا نخلة من ذات عرق.

ذهب البصريون بوجوب نصب « نخلة » المنادى؛ لأنها نكرة مقصودة موصوفة بالظرف، وقال الكوفيون: إنها نكرة غير مقصودة، ولذا جاز وصفها بالظرف.

وشاهد آخر: « عليك ورحمة الله السلام » حيث عطفت « الواو » المقدم على متبوعه، وهو جائز بشرط الضرورة، وعدم التقديم على العامل.

٦٤- أحَقًا بَنى أبناء سَلْمَى بن جندل تَهَدُّدُكُمْ إيّايَ وَسْطَ المجالِس

البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص (٤٢)، والأغاني (٢٢/١٣)، وخزانة الأدب (٤٠٢،٤٠١/١) (٢٧٦/١٠)، وشرح أبيات سيبويه (٧٨/١)، والمعجم المفصل ص(٤٧١).

الإعراب: أحقا: الهمزة استفهامية، حقا ظرف مكان متعلق بخبر مقدم، **بني**: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، **أبناء**: مضاف إليه، **سلمى**: مضاف إليه، **بن** صفه، **جندل**: مضاف إليه. **تهددكم**: مبتدأ مؤخر، **وكم**: ضمير مضاف إليه، **إياى**: مفعول به للمصدر، **والياء**: مضاف إليه، **وسط**: ظرف مكان منصوب، **المجالس**: مضاف إليه،

الشاهد: «أحقا» نصب على أنه ظرف مكان، والتقدير «أفي حق تهددكم».

ويجوز أن يقال في جميع ذلك: إن الظرف خبر قد تقدّم على مبتدئه، أما في غير المواضع المذكورة، نحو: « في الدار رجل »، فالمرفوع مبتدأ مقدَّم الخبر.

وعند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، هو فاعل للظرف لتضمّنه معنى الفعل، كما قالوا في نحو: « قائم زيد ».

وإنما قال الكوفيون ذلك، لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدّم على المبتدأ، مفردًا كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع « زيد » في نحو: « في الدار زيد »، و « قائم زيد»، على الفاعلية، لئلا يتقدم الضمير على مفسِّره.

وليس بشيء، لأن حقّ المبتدأ التقدم، فالضمير متأخّر تقديرًا، كما في: «ضرب غلامَه زيد ».

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك، بل يجوِّز ارتفاعه بالابتداء أيضًا، إذ هو يجوِّز تقدّم الخبر على المبتدأ، لكن لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد، أجاز كون « زيد » في « قائم زيد » فاعلاً أيضًا.

وله - في جواز عمل الظرف بلا اعتماد - قولان، وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة، وثبوت الإجماع على جواز: « في داره زيد »، يصحّح تقديم الخبر، ويمنع كون « زيد » فاعلاً، وإلاّ لزم الإضمار قبل الذكر، [وكذا قولهم «إن في الدار زيدًا» دل على أن زيدًا كان مبتدأ وإلا لم ينتصب][1] ومنع بعض البصريين من نحو: « في داره قيام زيد »، و « في دارها عبد هند »، وذلك لأن المبتدأ حقّه التقديم، فجاز عود الضمير من الخبر إليه، نحو: « في داره زيد »، فأما ما أضيف إليه المبتدأ، فليس له التقدّم الأصلي.

والأولى جواز ذلك، كما ذهب إليه الأخفش، وذلك لأنه عرض للمضاف إليه، بسبب التركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد، مرتبة التقديم تبعًا للمبتدأ، وإن لم يكن له ذلك في الأصل.

وقد ورد في كلامهم: « في أكفانه درَج الميت ».

واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن اسم عين، ولا حالاً منه، ولا صفة له، لعدم الفائدة، إلا في موضعين[2] : أحدهما: أن يشبه العين المعنى في حدوثها

---

(١) في نسخة سقط.

(٢) إلا في ثلاثة مواضع الأول: أن يشبه العين بالمعنى، والثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه =

وقتًا دون وقت، نحو: « الليلةَ الهلالُ »، الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا، نحو قول امرئ القيس: « اليوم خمر وغدًا أمر »[(1)] . أي: شرب خمر، وقوله:

٦٥- أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تحْوُونهْ

أي: حوايته،ولو قلت: « الأرض يوم الجمعة »، و « زيد يوم السبت »، لم يجز، لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله.

ويكون ظرف الزمان خبرًا عن اسم معنىً بشرط حدوثه، ثم يُنظر: فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان، أو أكثره، وكان الزمان نكرة، رفع غالباً، نحو: « الصومُ

= تقديرًا، والثالث: أن يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك: « لا كوكب الليلة » قال تعالى: ﴿ **ليس لوقعتها كاذبة** ﴾ على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة أو يكون اسم الزمان مسئولاً به عن زمان خاص واسم العين عام نحو فى أتى ليلة ليس كوكب ويكون ظرف الزمان خبر عن اسم معنى مطلقًا.

(١) ابن حجر بن الحارث الكندي أشهر شعراء العرب على الإطلاق يماني الأصل مولده بنجد وكان أبوه ملك أسد وغطفان أخذ الشعر عن خاله المهلهل وتنقل في أحياء العرب... الأعلام (١١/٢)، والشعر والشعراء ص(١١١).

٦٥- أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهْ [يَلْقَحُهُ قَومٌ وتُنْتِجونَهْ]

البيت من الرجز وهو لقيس بن حصين في خزانة الأدب (٤٠٧/١)، والكتاب(١٢٩/١)، وشرح أبيات سيبويه (١١٩/١)،والمقاصد النحوية (٥٢٩/١)،ولرجل ضبي في الأغاني (٢٥٦/١٦)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٢/٣)،والرد على النحاة ص(١٢٠).

اللغة: نعم: الإبل والشاة، تحوونه: مادة حوى أي ضمن، يلقح: أي يجعله حاصلاً، وتنتجونه: مادة نتجت أي ولدت الناقة.

المعنى: في كل عام نقوم بتربية الإبل وخدمتها، ونقوم بتقديم كل مستلزماتها حتى تحمل ثم بعد ذلك تأتون وتستولون عليها في كل.

الإعراب: أكل: الهمزة حرف استفهام، **كل:** ظرف زمان متعلق بخبر مقدم محذوف، **عام:** مضاف إليه، **نعم:** مبتدأ مؤخر، **تحوونه:** تحوى: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، والواو الجماعة فاعل، **والهاء:** ضمير مبنى في محل نصب مفعول، **يلقحه:** فعل مضارع، **والهاء:** ضمير مبنى في محل نصب مفعول، **قوم:** فاعل، **وتنتجونه:** الواو عاطفة، **تنتج:** فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل، **والهاء:** مفعول به، وجملة تنتجونه معطوفة على جملة يلحقه، وجملة « تحوونه ويلقح » في محل رفع صفة لـ « نعم » .

الشاهد: « أكل عام » حيث أخبر بالظرف المنصوب لقوله « نعم » فوجب تقدير مضاف قدره الرضي بقوله: « حويته ».

يوم))، و ((السير شهر))، إذاكان السير في أكثره، لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية.

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر، وجره بـ ((في)): نحو ((الصوم في يوم))، أو ((يومًا))، خلافًا للكوفيين،، وذلك أن ((في)) عندهم، توجب التبعيض، فلا يجيزون: ((صمتُ في يوم الجمعة))، بل يوجبون النصب.

والأولى جوازه، كما هو مذهب البصريين، ولا يُعلم إفادة ((في)) للتبعيض.

وإن كان الزمان معرفة، نحو: ((الصومُ يوم الجمعة)) لم يكن الرفع غالبًا كما في الأوّل عند البصريين، وأوجب الكوفيون النصب، كما أوجبوه في المنكر للعلة المذكورة.

فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان، سواء كان الزمان معرفًا أو منكرًا، فالأغلب نصبه أو جرّه بـ ((فى)) اتفاقًا بين الفريقين، نحو: ((الخروج يومًا)) أو ((في يوم))، و ((السير يومَ الجمعة)) أو ((في يوم الجمعة)).

وأما قوله تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة:١٩٧]، فلتأكيد أمر الحج، ودعاء الناس إلى الاستعداد له، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة.

وإذا كان ظرف المكان خبرًا عن اسم عين، سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرّف، نحو: ((زيد عندك))، فلا كلامَ في امتناع رفعه، وإن كان متصرفًا وهو نكرة، فالرفع راجح، نحو: ((أنت مني مكان قريب))، و((دارك منى يمين أو شمال)) وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف[1] محذوف إما من المبتدأ، أى: ((مكانك من مكان قريب)) أو من الخبر، أي: ((أنت منّي ذو مكان قريب))، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه، وليس بظرف كما يجيء عن قريب.

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح، نحو: ((زيد خلفك))، و ((داري أمامك)) وذلك لأن أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر، نحو قوله:

٦٦- إلاّ جَــبرئيلُ أمامُهــا

---

(١) في نسخة ((والمضاف إليه)).

٦٦- شَهِدْنا فما نَلْقَى لنا مِن كَتيبةٍ   يَدَ الدَّهْرِ] إلاّ جَبرئيلُ أمامُها

خلافًا للجرمي والكوفيين[١] .

وإذا كان المكان في موضع الخبر عن عين، والمراد تعيين المنزلة من قرب أو بُعد، قال سيبويه: لا يستعمل منه إلا ما استعمله العرب، فلا تقل: « هو مني مجلسك »، و « متكاء[٢] زيد »، و « مربط الفرس »، قال: ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء، جاز، نحو: « هو مني مكان مجلسك »، و « مكان متكاء زيد »، وذلك أن المكان يستعمل قياسًا في تعيين القرب أو البعد.

ومما استعملته العرب قولهم: « هو منّي مزجرَ الكلب »، أي: مهان، و «مقعد القابلة »، أي: قريب، وكذا « مَعْقد الإزار » و « مَقْعد الخائن »، و « هو منّي مناط الثريا »، أي: بعيد، قال أبو ذؤيب:

٦٧- فَوَرَدْنَ وَالعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِىءِ الـ ـضربَاء فَوقَ النَّجْم لا يَتتَلَّـعُ

= البيت من الطويل وهو لكعب بن مالك في ديوانه صـ (٢٧١)، وخزانة الأدب (٤١٥/١)، ولسان العرب (١١٤/٤)، والمعجم المفصل (٨٣٥).

المعنى: إننا في كل حرب نواجه فيها عدوالله على مر الزمان إلا وجدنا جبرائيل أمامنا في الصف يقاتل معنا.

الإعراب: شهدنا: شهد: فعل ماض مبنى على السكون، « **نا** » ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **فما:** الفاء عاطفة، **ما:** نافية، **نلقى:** فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره نحن، **لنا:** جار ومجرور متعلق بصفة لكتيبة، **من:** حرف جر زائد، **كتيبة:** اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه مفعول به للفعل نلقى، **يد:** ظرف زمان منصوب؛ متعلق بالفعل « نلقى » **الدهر:** مضاف إليه، **إلاّ:** حرف حصر يفيد التوكيد، **جبرائيل:** مبتدأ مرفوع، **أمامها:** أمام: خبر للمبتدأ، **والهاء:** مضاف إليه، وجملة جبرائيل أمامها في محل نصب صفة لكتيبة على المحل، والجر على اللفظ.

الشاهد: « جبرائيل أمامها » إذا كان الظرف معرفة فالرفع مرجوح، وذلك لأن أصل الخبر التنكير.

(١) وإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه إجماعًا، وإن كان خبرًا عن المكان نحو: دارى خلفك، ومتولى أمامك جوزوا رفعه في السعة.

(٢) في نسخة متكأة.

٦٧- فَوَرَدْنَ وَالعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِىءِ الـ ـضربَاء فَوقَ النَّجْم لا يَتتَلَّـعُ

البيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٤١٨/١)، وشرح اختيارات المفضل ص (١٧٠٢)، وشرح أشعار الهذليين (١٩/١)، ولسان العرب (٤٢٦/١)، والمحتسب (٢٤٧/٢)، والمقتضب (٣٤٤/٤).

اللغة: وردن: من الورود وهو الإتيان، العيوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدمها ويطلع قبل الجوزاء، والرابئ: أي المرتفع، الضرباء: وهو الذي =

أي عالٍ مشرف، كالأمين على الياسِرِين، فإنه أعلى منهم ليشرف عليهم، كي لا يخونوا.

قال بعضهم: ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب، نحو: «معقد الإزار»، فجعله ظرفًا أولى من رفعه، وما كان منها في معنى البعد، كـ «مناط الثريّا» فرفعه أولى، قال: لأن الظرف حاوٍ للمظروف، فقربه من المظروف يحقّق له الاحتواء، وبعده عنه يبعده عن الاحتواء.

وفيه نظر، وذلك لأن الظرف في قولك: «أنت مني مناط الثريا» ليس بعيدًا من المظروف، بل هو محتوٍ عليه، لكنهما بعيدان عن المتكلم.

ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفًا ومؤقتًا محدودًا، وأخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة، نحو: «دارك مني فرسخ»، و «أنت مني بريد»، و «منزلك مني ليلة». أي: «ذات مسافة فرسخ» على حذف مضاف بعد مضاف، وكذا: «ذو مسافة سُرى ليلة»، و «مني» متعلّق بمدلول الخبر، أي: «بعيدة مني هذا القدر».

وكذا قولهم: «هو منّي فوت اليد»، أي: «إذا مددت إليه[1] يدي لم أنله»، و «هو مني دعوة الرجل»، أي: «إذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته»، والتقدير: «ذو مكان فوت اليد»، و «ذو مكان بلوغ دعوة الرجل».

= يضرب بالقداح، يتتلع: يتقدم ويرتفع.

المعنى: لقد وردت الإبل والعيوق لا يتحرك وهو في مكان عال كالأمين على الياسرين، فإنه أعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا.

الإعراب: فوردن: الفاء بحسب ما قبلها، **وردن:** فعل ماض، ونون النسوة فاعل، **والعيوق:** الواو حالية، **العيوق:** مبتدأ مرفوع بالضمة، **مقعد**: ظرف زمان منصوب متعلق بالخبر المحذوف، **رابيء:** مضاف إليه، **الضرباء:** مضاف إليه، **فوق:** بدل من مقعد، **النجم:** مضاف إليه، **لا:** نافية، **يتتلع:** فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو» وجملة العيوق مقعد رابئ حالية محلها النصب، وجملة لا **يتتلع:** خبر ثان لعيوق.

الشاهد: مقعد رابئ: حيث استعمل المكان وهو «مقعد» موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة عن قرب أو بعد.

(١) سقط في نسخة.

وأما انتصاب نحو قولك: «داري خلف دارك فرسخين»، و «ميلاً» و «بريدًا»، أو «يومًا» و «ليلة»، فلأن الخبر هو «خلف دارك» ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر، أي: «ذاتَ مسافة فرسخين»، وعلى التمييز عند الجمهور، وهو تمييز عن النسبة، أي: «تباعدت فرسخين»، فالفرسخان مبعدان لها، كما أن «الماء» في: «امتلأ الإناء ماءً»، مالىء.

ويجوز أن ينتصب على المصدر، كقولك: «دنوت أنملة»، أي: «دنوَّ أنملة»، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ [الزخرف:٣٢].

ويجوز رفعها، و «خلف» ظرف للخبر، أي: «ذات مسافة فرسخين خلفَ دارك»، أو هما خبران.

وكذا قولهم: «داري من خلف دارك فرسخين» أو «فرسخان»، لأن دخول «مِن» في مثله وخروجها على السواء. كما في قولك: «جئت قبلك»، و «من قبلك».

قال أبو عمرو[1] : إذا دخلت «مِن»، وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور، لأن التمييز فضلة، وبدخول «مِن» خرج الكلام عن التمام، وليس بشيء إذ يقال: «داري من خلف دارك»، ويسكت عليه.

ويجوز أيضًا: «أنت مني فرسخين» بالنصب، على أنّ «مني» خبر المبتدأ، أي: «من أشياعي»، و «فرسخين» حال، أي: «ذوي سير فرسخين»، أو على الظرف، أي: «في فرسخين»، أي: «أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين»، كقولهﷺ : «**سلمان منا**»[2] .

---

(١) زبان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب ولد (٧٠-١٥٤هـ = ٦٩٠-٧٧١م) بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة قال الفرزدق:

ما زلت أغلق أبوابًا وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

قال أبوعبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، له أخبار وكلمات مأثورة... الأعلام (٤١/٣)، وغاية النهاية (٢٨٨/١)،وفوات الوفيات (١٦٤/١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٥٩٨/٣)، والبغوي في شرح السنة (٢٣٤/٥)، ودلائل النبوة للبيهقي (٤١٨/٣)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٣٠/٦).

واعلم أن نحو: «خلف»، و«قدّام»، من الظروف: ظروف عند البصريين، أضيفت أو لم تضف، وترك الإضافة قليل عندهم.

وهي عند الكوفيين لا تكون ظروفًا إلا مع الإضافة، أما عند الإفراد فهي بمعنى اسم الفاعل، فمعنى «جلست خلفًا» عندهم، أي: «متأخرًا»، نصب على الحال، و«قام مكانًا طيبًا»، أي: «مغتبطًا»، فإذا وقعت خبرًا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها، نحو: «أنت خلف وقدامٌ»، أي: «متأخّر» و«متقدّم»، والبصرية تجوّز نصبها على قلّة، كما ذكرنا، وأما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مرّ، وهي باقية على الظرفية، وهو الأولى، إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل، فلا يرتكب ما أمكن حمله على عدم خروجه عنه.

وقوله:

٦٨- وَسَاغَ لي الشَّرابُ وَكنْتُ قبلاً أكادُ أغصُّ بالماء الحَميم

أي: «قبل ذلك»، يقوِّي مذهب البصريين.

٦٨- وَسَاغَ لي الشَّرابُ وَكنْتُ قبلاً أكادُ أغصُّ بالماء الحَميم

البيت من الوافر وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب (٤٢٦/١)، ولعبد الله بن يعرب في الدرر (١٢/٣)، والمقاصد النحوية (٤٣٥/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٦/٣)، وتذكرة النحاة ص (٥٢٧)، وشرح ابن عقيل ص (٣٩٧)، وشرح المفصل (٨٨/٤)، ولسان العرب (١٥٤/١٢)، والمعجم المفصل صـ (٩٥٤).

المعنى: ساغ لي الشراب: معناه حلا ولان وسهل مروره في الحلق، وأراد بالشراب جنس ما يشرب، أغص: مضارع من الغصص ههنا في موضع الشرق، الماء الحميم: وهو الذي تشتهيه النفس، ويطلق في غير هذا الموضع على الماء الحار.

الإعراب: **وساغ:** الواو بحسب ما قبلها، **ساغ:** فعل ماض، **لي:** جار ومجرور متعلق بساغ، **الشراب:** فاعل مرفوع، **وكنت:** الواو واو الحال، **كنت:** فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسم كان، **قبلاً:** ظرف زمان، **أكاد** فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنا» **أغص:** فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنا» وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال، **بالماء:** جار ومجرور متعلق بأغص، **الحميم:** صفة للماء.

الشاهد: «قبلاً» حيث قطعه عن الإضافة فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرب منونًا، وهو هنا منصوب على الظرفية، وهذا التنوين عند الجمهرة من النحاة هو تنوين التمكين اللاحق للأسماء المعربة.

واعلم أن « اليوم » إذا وقع خبرًا عن لفظي: « الجمعة » و « السبت »، جاز نصبه على ضعفه، لكونهما في الأصل مصدرين، فمعنى: « اليومَ الجمعة أو السبت»: أي: « الاجتماع، أو السكون »، والأولى رفعه، لغلبة « الجمعة » و «السبت » في معنى اليومين.

ولا يجوز نصب « اليوم » خبرًا عن « الأحد » و « الاثنين »، إذ هما بمعنى اليومين، واليوم لا يكون في اليوم، وأجازه الفراء وهشام، وذلك لتأويلهما اليوم بـ « الآن »، كما يقال: « أنا اليومَ أفعل كذا »، أي: « الآن ».

فمعنى: « اليومَ الأحد »، أي: « الآن الأحد »، و « الآن » أعمّ من «الأحد»، فيصحَ أن يكون ظرفه.

هذا، ولنذكر طرفًا مما يتعلق بخبر المبتدأ، إذا كان مفردًا. فنقول: هوإما مشتق أو جامد، وكلاهما إما أن يغاير المبتدأ لفظًا أو لا.

والأوّل: إما أن يتّحد به معنًى، نحو: « زيد أخوك »، و « زيد قائم »، أو يغايره معنى أيضًا، والمغاير يقع خبرًا عنه، إمَّا لمساواته في معنى، كقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب:٦]، أو لحذف المضاف من المبتدأ أو الخبر، نحو: « داري منك فرسخان »، أي « بُعد داري فرسخان »، أو « داري منك ذات مسافة فرسخين »، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنًى، والآخر عينًا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، كقول الخنساء:

٦٩- تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتى إذا ادَّكَرَتْ فَإنَّما هِي إقبالٌ وإدْبارُ

٦٩- تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتى إذا ادَّكَرَتْ فَإنَّما هِي إقبالٌ وإدْبارُ

البيت من البسيط وهو للخنساء في ديوانها ص (٣٨٣)، والأشباه والنظائر (١/١٩٨)، وخزانة الأدب (١/٤٣١)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٨٢)،والشعر والشعراء (١/٣٥٤)، والكتاب (١/٣٣٧)، ولسان العرب (٧/٣٠٥)، والمقتضب (٤/٣٠٥)، وشرح الأشموني (١/٢١٣)، والمعجم المفصل ص (٣٣٦).

اللغة: ترتع: مادة: رتع أي ترعى، ادكرت: مادة ذكر أي تذكرت، إقبال: إتيان، إدبار: عكس إقبال.

المعنى: إن الخنساء لاتنسى صخرًا مهما مرت الأيام، وحالها كحال الناقة التي ترعى حتى إذا تذكرت فهى تقبل وتدبر حزنا على مفقودها.

الإعراب: **ترتع**: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هى، **ما**: مصدرية، **رتعت**: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هى، **حتى**: غائية وابتداء، =

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ﴾ [البقرة:١٧٧]، وإن قدّرنا المضاف في مثله في المبتدأ، أي: «لكنَّ ذا البر من آمن»، و «حالها إقبال»، أو في الخبر، نحو: «برّ من آمن»، و «ذات إقبال»، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة، نحو: «ولكنَّ البارّ»، و «هي مقبلة»، جاز، لكنه يخلو من معنى المبالغة.

والثاني، أي: الذي لا يغاير المبتدأ لفظًا، يذكر للدلالة على الشهرة، أو عدم التغيُّر، كقوله:

٧٠- أنا أبو النَّجْم وَشِعْري شِعْري

أي: «هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر»، كما يقال مثلاً: «شِعري مليح»، وتقول: «أنا أنا»، أي: «ما تغيَّرت عما كنت»، قال:

٧١- رَفوني وَقالوا يا خُويلدُ لا تُرَعْ ... فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الوُجوه هُمُ هُمُ

= **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان يفيد الشرط، **ادكرت**: فعل ماض، التاء للتأنيث وجملة ادكرت فعل الشرط في محل جر بالإضافة لإذا، **فإنما**: الفاء رابطة، **إن**: حرف توكيد ونصب، **وما**: كافة، **هي**: مبتدأ في محل رفع، **إقبال**: خبر، **وإدبار**: الواو عاطفة، إدبار معطوف على إقبال وجملة المبتدأ والخبر جواب شرط إذا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: هي إقبال وإدبار حيث حذف المضاف من المبتدأ أو الخبر لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى، والآخر عيناً، ولزوم المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، إذا قدرنا المضاف في المبتدأ «حالها إقبال وفي الخبر» «ذات إقبال».

٧٠- أنا أبو النَّجْم وَشِعْري شِعْري

البيت من الرجز وهو لأبي النجم في أمالي المرتضى (٣٥٠/١)، وخزانة الأدب (٤٣٩/١)، والخصائص (٣٣٧/٣)، والدرر (١٨٥/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٠٣)، ومغني اللبيب (٣٢٩/١)، وهمع الهوامع (٥٩/٢)، والمعجم المفصل (١١٦٩).

الإعراب: **أنا**: مبتدأ ضمير مبني في محل رفع، **أبو**: خبر مرفوع بالواو لأنه اسم من الأسماء الستة، وأبو مضاف **والنجم** مضاف إليه، **وشعرى**: الواو حرف عطف، **شعرى**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء: ضمير مضاف إليه، شعري: خبر مرفوع، والياء ضمير مضاف إليه، وجملة «أنا أبو النجم» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «شعرى شعرى» معطوفة على جملة «أنا أبو النجم».

الشاهد: «شعرى شعرى» حيث جاء الخبر بلفظ المبتدأ للدلالة على الشهرة أو عدم التغير أي «هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر».

٧١- رَفوني وَقالوا يا خُويلدُ لا تُرَعْ ... فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الوُجوه هُمُ هُمُ

وأما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشتق، نحو قولك: «هذا القاع عرفج كلّه»، أي: «غليظ»، تحمل الضمير، فـ «كله» ههنا تأكيد للضمير؛ ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر.

وإن لم يكن مؤولاً به، لم يتحمّله خلافًا للكسائي، فكأنه نظر إلى أن معنى: «زيد أخوك»، مُتّصِفٌ بالأخوّة، و«هذا زيد»، أي: مُتّصِفٌ بـ «الزيدية»، أو محكوم عليه بكذا، وذلك لأن الخبر عَرَض فيه معنى الإسناد، بعد أن لم يكن، فلابدّ من رابط، وهو الذي يقدّره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر، فالجامد كلّه، على هذا، متحمّل للضمير عند الكسائي، لكنه لما لم يشابه الفعل، لم يرفع الظاهر كالمشتق، وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه، وأما المشتقّ فهو متحمّل للضمير اتفاقًا إن لم يرفع الظاهر، خبرًا كان، أو نعتًا، أو حالاً، فيستكن فيه إن جرى على من هو له، نحو: «زيد قائم»، وإن جرى على غير من هو له، أُكِّد المستكنّ به بمنفصل خبرًا كان المحتمل للضمير، نحو: «أنا زيد ضاربه أنا»، أو نعتًا، نحو: «لقيت رجلاً ضاربَه أنا»، أو حالاً نحو «لقيك زيد مكرمه أنت»

= البيت من الطويل وهو لأبي خراش الهذلي في خزانة الأدب ص (٤٤٠/١)، وشرح أشعار الهذليين (٣٣٧/٣)، والصحابي في فقه اللغة ص (١٨٣) ولسان العرب (٨٧/١)، والمعاني الكبير ص (٩٠٢)، وإصلاح المنطق ص (١٥٣)، وأمالي المرتضى (٣٥٠/١)، وتذكرة النحاة ص (٥٧١)، والمعجم المفصل (٨٧٣).

اللغة: رفوني: مادة «رفا» أي سكن الإنسان من الخوف، لا ترع: لا تخف.

المعنى: لقد مكر الأعداء بي وحاولوا أن يطمئنوني ولا يخوفني ولكني أعلم بأنهم أعداء لي مهما حاولوا تسكيني.

الإعراب: **رفوني:** فعل ماض، الواو فاعل، والنون للوقاية، والياء: مفعول به، **وقالوا:** الواو عاطفة، **قالوا:** فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة فاعل، **يا:** حرف نداء، **خويلد:** منادى مقصود مبنى على الضم في محل نصب، **لا:** لا ناهية، **ترع:** فعل مضارع مجزوم بلا، **فقلت:** الفاء استئنافية، **قلت:** فعل ماض مبنى على السكون، **والتاء:** ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **وأنكرت:** الواو حالية، **أنكرت:** فعل ماض مبنى على السكون والتاء ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **الوجوه:** مفعول به، **هم:** مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع، **هم:** خبر، جملة «يا خويلد» مقول القول لا محل لها من الإعراب، وجملة «لا ترع» استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «أنكرت الوجوه» حالية محلها النصب، وجملة «هم هم» مقول القول محلها النصب.

الشاهد: «هم هم» حيث جاء الخبر بلفظ المبتدأ لدلالة على شهرتهم بأنفسهم لا بشيء آخر.

أوصلة نحو ((الضاربة أنا زيد)) وإن أمِن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية، وأما البصرية فأوجبوه طردًا، نحو: ((هند زيد ضاربته هي))، وتمام البحث فيه يجيء في باب الإضمار إن شاء الله تعالى.

٦- تقديم المبتدأ وجوبًا

قال ابن الحاجب:

وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام، مثل: ((من أبوك؟)) أو كانا معرفتين، أو متساويين، مثل: ((أفضل منك أفضل مني))، أو كان الخبر فعلاً له، مثل: ((زيد قام))،وجب تقديمه.

قال الرضيّ:

قوله: ((مَن أبوك؟)). مبنيّ علىمذهب سيبويه، وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهامًا، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدّم على خبره، والجملة صفة لما قبلها، نحو: ((مررت برجل أفضل منه أبوه)) .

وغير سيبويه علىأن مثلَ هذين خبران مقدمان، والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام: ((مَن قام؟)) و ((ما جاء بك؟)) و ((أيهم قام؟)) و ((مَن قام قمتُ)).

وإنما كان للشرط، والاستفهام، والعَرض، والتمني، ونحو ذلك، مما يُغيِّر معنى الكلام، مرتبةُ التصدّر، لأنّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره، لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوّش لذلك ذهنه.

وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط، أو الاستفهام، يجب تصدّره، نحو: ((غلام مَن قام))؟ ، و ((غلام مَن يقمْ أقمْ))، لأن معنىالشرط والاستفهام يَسري إلى المضاف، وإلاّ لم يجز تقدّمه على ما له الصدر.

قوله: ((أو كانا معرفتين أو متساويين، ليس على الإطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين من[1] قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ، كما في قوله:

٧٢- بَنُونا بَنُو أبنائِنا، وبَناتُنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجال الأباعِدِ

---

(١) في نسخة ((مع)).

وذلك لأنّا نعرف أن الخبر محطّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: « أبو يوسف أبو حنيفة »، أي: مثل أبي حنيفة، ولو أردت تشبيه « أبي حنيفة » بـ « أبي يوسف »، فـ « أبو يوسف » هو الخبر، ومثله قول أبي تمام:

٧٣- لُعابُ الأفاعي القاتِلاتِ لُعابُهُ وأرْيُ الجَنى اشْتارَتْهُ أيْدٍ عَواسِلُ

٧٢- بَنُونا بَنُو أبنائِنا، وبَناتُنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

البيت من الطويل وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٤٤٤/١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٦٦/١)، وتلخيص الشواهد ص (١٩٨)، والحيوان (٣٤٦/١)، والدرر (٢٤/٢)، وشرح الأشموني (٩٩/١)، وشرح التصريح (١٧٣/١)، وشرح شواهد المغني (٨٤٨/٢)، وشرح ابن عقيل ص (١١٩)، وشرح المفصل (٩٩/١)، ومغني اللبيب (٤٥٢/٢)، وهمع الهوامع (١٠٢/١)، والمعجم المفصل ص (٢٦٠).

الإعراب: بنونا: خبر مقدم مرفوع بالواو لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، وبنو مضاف ونا مضاف إليه: **بنو**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **أبنائنا**: مضاف إليه مجرور وهو مضاف و« نا » مضاف إليه، **وبناتنا**: الواو عاطفة، **بناتنا**: مبتدأ أول مرفوع **والنا**: ضمير مضاف إليه، **بنوهن**:بنو: مبتدأ ثان مرفوع بالواو لأنه ملحق بالجمع **وهن**: ضمير مضاف إليه، **أبناء**:خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف **والرجال**: مضاف إليه، **الأباعد**: نعت للرجال مجرور، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع للمبتدأ الأول.

الشاهد: « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر على المبتدأ لأنه معرف ومتساوى مع الخبر مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ.

٧٣- لُعابُ الأفاعي القاتِلاتِ لعابُهُ وأرْيُ الجَنى اشْتارَتْهُ أيْدٍ عَواسِلُ

البيت من الطويل وهو لأبي تمام في ديوانه (٥٨/٢).

اللغة: الأرى: مادة أرى - أريا عمل الأرى والقدر: لزق بأسفلها شيء مما فيها بالاحتراق، الجني: النحل، اشتارته: جمعته، عواسل: ج: عاسلة أي مستخرجة العسل.

المعنى: يرى الشاعر بأن صاحبه كالأفعى التي يسيل لعابها سمًّا على أعدائها، وأنه كالنحلة على أصدقائه حيث يعطيهم الشفاء العاجل والعسل الطيب.

الإعراب: لعاب: خبر مقدم، **الأفاعي**: مضاف إليه، **القاتلات**:صفة مجرورة بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم، **لعابه**: خبر للمبتدأ، **والهاء**: مضاف إليه، **وأرى**: الواو عاطفة، أرى: مبتدأ، **الجني**: مضاف إليه، **اشتارته**: فعل ماض والتاء للتأنيث والهاء مضاف إليه، **أيد**: فاعل للفعل اشتارته، **عواسل**: صفة لأيد، وجملة «اشتارته أيد عواسل » جملة فعلية في محل رفع خبر لأرى. وجملة « أرى .. اشتارته » معطوفة على جملة لعاب الأفاعى. =

أي: ((بنو أبنائنا مثل بنينا))، و ((لعابه مثل لعاب الأفاعي)).

قوله: ((أوكان الخبر فعلاً له))، أي: فعلاً مسندًا إلى ضمير المبتدأ، نحو: ((زيد قام))، فإنه لو قدّم، اشتبه المبتدأ بالفاعل.

فإن قيل: فليجز إن كان الضمير بارزًا نحو: ((الزيدان قاما)) و ((الزيدون قاموا)) قلت: يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير، أو بالفاعل على لغة: ((**يتعاقبون فيكم ملائكة**))[1]، أو نقول: منع ذلك حملاً على المفرد.

مع أنه قيل في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنهُمْ** ﴾ [المائدة:٧١]، وقوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ [الأنبياء:٣]، إن ((كثير)) و((الذين))، مبتدآن مقدّما الخبرين.

ويجب أيضًا تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء، نحو: ((الذي يأتيني فله درهم))، نظرًا إلى أصل ((الفاء)) الذي هو التعقيب، وأيضًا لكونه فاء الجزاء، وهو عقب الشرط، لاستحقاق أداته صدر الكلام.

ويجب أيضًا تأخير الخبر إذا جاء بعد ((إلاّ)) لفظًا أو معنى، نحو: ((ما زيد إلا قائم))، و ((إنما زيد قائم))، لأنك إن قدّمته من غير ((إلاّ)) انعكس المعنى، كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره، ولا يجوز التقديم مع ((إلا)) لما يجيء في باب الاستثناء.

ويجب أيضًا تأخير الخبر، إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، نحو: ((لَزيد قائم))، أو كان ضمير الشأن، للزوم تصدرهما.

٧- تقديم الخبر وجوبًا

قال ابن الحاجب:

وإذا تضمّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام، مثل: ((أين زيد؟)) أوكان مصحّحًا، مثل: ((في الدار رجل))، أو لمتعلّقه ضمير في المبتدأ، مثل: ((على التمرة مثلها زبدًا)) ، أو عن ((أنّ)) ، مثل: ((عندي أنّك قائم))، وجب تقديمه.

=الشاهد: لعاب الأفاعي القاتلات لعابه ((حيث قدم الخبر على المبتدأ لأنه معرف ومتساوي مع الخبر مع وجود الرابط بينهما على تعيين المبتدأ))

(١) تقدم هذا الحديث.

قال الرضيّ:

هذا بيان لموجبات تقديم الخبر، وإنما قال: « الخبر المفرد » لأنه إن كان جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام، لم يجب تقديمه، نحو: « زيد مَن أبوه؟» إذ الاستفهام وسائر مايقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل، بحيث لا يتقدّم عليها أحد ركني تلك الجملة،ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيّرة لمعناها، كـ « إنَّ » وأخواتها، وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها، فلا يقال: « إنَّ مَن يأتني أشكره ».

وأما قولهم: « علمت أيُّهم في الدار »، فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب، وليس أثرها المعنوي بظاهر، كأفعال العلاج، فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشي، جُوِّز تقديمه على الكلام المصدَّر بأداة الاستفهام، والنفي، ولام الابتداء، مع تأثيره فيه معنًى، مع أن تقدّمه كلا تقدّم، إذ معنى « ظننت زيدًا قائمًا »: زيد قائم في ظني، ومنع من العمل فيه ظاهرًا، احترامًا للفظ المقتضي للصدر.

وأما قولهم: « الذي ما يضرب »، و « الذي إن تضربْه يضربك »، فإن الموصول وإن كان مع الصلة ككلمة واحدة، إلا أنه لا يؤثّر في صلته معنى، ونحو قولهم: « زيد مَن أبوه »، و « عمرٌو في دارِ مَن هو »، أولى بالجواز، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر، ليس هو معه أيضًا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته كذلك.

فإن قيل: كيف الجمع بين قوله ههنا: « أين » مفرد، وقوله قبلُ: « وما وقع ظرفًا » فالأكثر أنه مقدّر بجملة.

قلت: لا شك أن لفظ « أين » اسم مفرد في الوضع، سواء قدّر بالجملة أو بالمفرد، فـ « أين » في: « أين زيد » مفرد واقع موقع الجملة على الأصحّ، فيصحّ أن يقال: إنه خبر مفرد.

وإن كان الاستفهام ظرفًا متعلقًا بالخبر المفرد الملفوظ به، وجب تقديمه على المبتدأ، إمَّا مع الخبر، نحو: « عَلامَ راكبٌ زيد » ؟ أو بدونه، نحو: « علامَ زيد راكب؟»

قوله: « وإذا تضمن الخبر المفرد »، اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرًا مفردًا، إلا كلمة الاستفهام، نحو: « مَن زيدٌ؟» أو مضاف إليها، نحو: « غلامُ مَن زيد؟»

قوله: « أو كان مصحّحًا »، أي: كان الخبر، أي: تقدّمه مصحّحًا لمجيء المبتدأ نكرة، على ما ذكر قبلُ في جواز تنكير المبتدأ أنَّ تقدّمَ حكم النكرة عليها خصَّصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية.

والأَولى أن يقال في إيجاب تقديم الظرف خبرًا عن المبتدأ المنكر، في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء: إنَّ العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة، مع كثرة استعمال الظرف خبرًا، فلو قلَّ وقوع الظرف خبرًا عن المنكر، اغتفر ذلك اللبس القليل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [القيامة:٢٢]، ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٤].

وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ، لا يرفع اللبس ولا يعيّنه للخبرية، إذ لو قلت في « رجل قائم »: « قائم رجل »، احتمل كون « رجل » خبرًا عن « قائم»، أو بدلاً منه، وأما الظرف، فإنه إذا تقدَّم، تعيَّن للخبرية بسبب انتصابه لفظًا أو محلاً، هذا كله على مذهب سيبويه.

وأما على مذهب الأخفش والكوفيين، فالظرف عامل في الاسم الذي بعده، فليس إذن من هذا الباب.

قولنا: « في الأغلب » احتراز عن قولهم: « أمتٌ في حَجَر لا فيك » وقولنا: «مما لا يتضمن معنى الدعاء » احتراز عن نحو: « سلام عليك »، و « ويل لك »، فإن الأغلب تأخير الخبر، لما ذكرنا قبل.

قوله: « أو لمتعلّقه » أي: لمتعلّق الخبر (بكسر اللام)، ونعني بـ « المتعلّق » جزء الخبر، فقولك: « على التمرة » خبر، والمجرور جزؤه، ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدر، لأن الجار والمجرور متعلق به، والمجرور وحده يتعلّق بعامله، لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة، بل بسبب تعلّق المجرور بعامله القاصر.

يعني إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع إلى جزء الخبر، وجب تقديم الخبر، حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر، فلو قلت: « مثلها زبدًا على التمرة »، لَكان مثل: «صاحبها في الدار »، وقد تقدّم امتناعه، وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ، نحو: « على التمرة زبد مثلُها »، جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بأن يتوسّط بينه وبين صفته، نحو: « زبد على التمرة مثلها »، إذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز.

فإن تقدم المفسِّر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير، وتأخّر الخبر عنه،

نحو: «في الدار مالكها نائم»، جاز عند البصريين، وعند هشام[1] من الكوفيين خلافًا للباقين، وكأنّ المانعَ نظر إلى أن المفسِّر مرتبته التأخّر لتعلقه بالخبر، وليس بشيء، لأن التقدّم اللفظي كافٍ في صحة عود الضمير.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [البقرة:١٢٤]، ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو: «زيدًا غلامُه ضاربٌ»، لا في نحو: «زيدًا غلامه ضَرَب»، وكأنه نظر إلى شدّة طلب الفعل لمفعوله، فكأنّ مفعوله متأخّر عنه، بخلاف اسم الفاعل، فإن طلبه له بالمشابهة.

والأولى: الجواز في الكل، لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي.

قوله: «أو عن «أنّ»» يعني: أو كان الخبر عن «أنَّ» مع اسمها وخبرها. يريد: إذا كان «أنَّ» مع صلتها مبتدأ، وجب تقديم خبرها عليها، وقد تقدّم أنها مع صلتها فاعل عند أبي عليّ، إذا كان الخبر ظرفًا.

وإنما تعيَّن تقديم الخبر لئلا يلتبس بـ «إنَّ» المكسورة، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر «أنَّ» المفتوحة، إما ظرفًا، نحو: «أنّ زيدًا قائم عندي»، أو غير ظرف، نحو: «أنّ زيدًا قائم حَقّ»، لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس، لكون الموقع موقع المكسورة، لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة، كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل.

ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر «أنّ» اللبس أيضًا، إذ ربَّما يُظن أنه خبر بعد خبر لـ «إنّ» المكسورة، أو يظنّ في الظرف تعلّقه بخبر «أنّ»، وإذا تقدم الخبر على «أنّ» عرف أنه خبر المبتدأ، وأنه ليس في حيِّز «أن» المفتوحة إذ هي حرف موصول ويجيء في باب الموصول أن ما في حيز الصلة لا يتقدّم على الموصول، ولا ما في حيِّز خبر «إنّ» المكسورة، لأن لها الصدر، فإذا تعيَّن أنّ المقدم خبر، والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصحّ أن تكون مبتدأ، لأنها جملة والمبتدأ مفرد، تعيّن أن ما بعد الخبر هي «أنَّ» المفتوحة لا غير.

وإذا كانت «أنّ» المفتوحة مع صلتها بعد «أمَّا»، نحو: «أمّا أنّك خارج فلا أصدّقه»، فإنها تتقدّم على خبرها، لما نذكر في حروف الشرط: أنّ الجملة

---

(١) هشام بن معاوية، أبو عبد الله، الكوفي: نحوي، ضرير، من أهل الكوفة من كتبه «الحدود» و «المختصر» و «القياس» ت (٢٠٩) هـ = ٨٢٤م الأعلام (٨٨/٨) وفيات الأعيان (١٩٦/٢)، وإرشاد الأريب (٢٥٤/٧).

التامة، لا تتوسط بين « أمَّا » وفائها [فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة][1]

ويجب أيضًا، تأخير المبتدأ الذي بعد « إلاّ » لفظًا، نحو: « ما قائم إلا زيد »، أو معنى، نحو: « إنما قائم زيد »، لأنّك إن قدّمته من دون « إلاّ » انعكس الحصر، وإن قدّمته مع « إلاّ »، لم يجز، لتقدّم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ، ولا يجوز ذلك، كما يجيء في باب الاستثناء.

وإذا كان تقديم الخبر يُفهم منه معنًى لا يفهم بتأخيره، وجب التقديم، نحو قولك: « تميمي أنا »، إذا كان المراد التفاخر بـ « تميم »، أو غير ذلك مما يقدَّم له الخبر.

٨ – تعدّد الخبر

قال ابن الحاجب:

وقد يتعدّد الخبر، مثل: « زيد عالم عاقل ».

قال الرضيّ:

اعلم أنّ تعدّد الخبر، إمّا أن يكون بعطفٍ، أو بغيره، فالأوّل نحو: « زيد عالم وعاقل »، وليس قولك: « هما عالم وجاهل[2] » من هذا، لأن كلامنا فيما تعدّد فيه الخبر عن شيء واحد، وههنا، المخبر عنه بـ « العالم » غير المخبر عنه بـ «الجاهل».

والثاني على ضربين، لأن الأخبار المتعددة، إما أن تكون متضادة، أو لا، وليس ما تعدّد لفظًا دون معنى من هذا في الحقيقة، نحو: « زيد جائع نائع »، لأنهما بمعنى واحد، والثاني في الحقيقة تأكيدٌ للأول.

فإن لم تكن متضادة، كقوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴾ [البروج:١٤-١٦]، ففي كلّ واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ، إن كان مشتقًّا، ولا إشكال فيه. وإن كانت متضادة، فهي على ضربين: إما أن يتّصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر، أو يتّصف المجموع بكلٍّ واحدٍ منهما، فالأوّل نحو قولك للأبلق: « هذا أبيض أسود ».

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) في نسخة «عاقل».

وليس هو في الحقيقة مما تعدّد فيه الخبر، لأنه مثل قولك: « هما عالم وجاهل»، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من « عالم » و « جاهل »، لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى: هما رجل عالم ورجل جاهل.

وأما الضمير في كل واحد من: « أبيض »، و « أسود »، فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ، بدليل مطابقتهما له إفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا، كقولك: « هما أبيضان أسودان»، و « هم بيض سود ».

وإنما جاز ذلك مع أنّ المراد: بعضه أبيض وبعضه أسود، كما أن المراد بالأوّل: أحدهما عالم والآخر جاهل، لاتصال البعضين بخلاف [جزئى الأول][1] ، فإن كلّ واحد منهما منفصل عن الآخر.

وإذا جاز إسناد الشيء إلى الشيء، مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة، نحو: « هذا حسن الغلام » بنصب « الغلام » وجرِّه، فَلأن يجوز إسناد الشيء إلى الشيء مع أنّ المسند إليه في الحقيقة جزء المسند إليه في الظاهر: أولى، وهذا كما تقول: « النارنج أحمر »، أي: ظاهر قشره، ومنه قولهم: « زيد حسن الوجه »، و « حسن وجهٍ »، و « حسن وجهًا »، نصبًا وجرًّا.

وأما الثاني، أعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما، نحو: « هذا حلو حامض »، فلا إشكال فيه، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلىمجموع المبتدأ، إذ المعنى: في جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما.

واعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر بالواو[2] مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين، تقول: « زيد كريم شجاع »، و « زيد كريم وشجاع »، كمايعطف بعض الأوصاف على بعض، نحو قوله:

٧٤- إلى الملكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمام وَلَيْثِ الكَتيبةِ في المُزْدَحَمْ

---

(١) في نسخة «جزأيهما».

(٢) سقط فى نسخة.

٧٤- إلى الملكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمام وَلَيْثِ الكَتيبةِ في المُزْدَحَمْ

البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في الإنصاف (٤٦٩/٢)، وخزانة الأدب (٤٥١/١).=

وكذا ما هوبمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، نحو: « هذا أبيض وأسود »، و « هذا حلو وحامض »[1] ، وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد إلى مجموع المبتدأ، نحو: « هما عالم وجاهل »، فلابدّ من الواو، لأن المبتدأ مفكوك تقديرًا [أي أحدهما عالم والآخر جاهل][2] .

٩ - اقتران الخبر بالفاء

قال ابن الحاجب:

وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط، فيصحّ دخول الفاء في الخبر، وذلك: الاسم الموصول بفعل، أو ظرف، والنكرة الموصوفة بهما، مثل: « الذي يأتيني، أو في الدار، فله درهم »، « وكل رجل يأتيني، أو في الدار، فله درهم » ، و «ليت »، و « لعل » مانعان باتفاق، وألحق بعضهم « أنّ » بهما.

قال الرضيّ:

اعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد « أمّا » وجوبًا، نحو: « أمَّا زيد فقائم »، ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله:

٧٥- فأمّـا القِتالُ لا قتالَ لَدَيْكُمُ

=**اللغة:** القرم: هو السيد المعظم والجمع قروم، الهمام: الشجاع، ليث: والأسد وهو يكنى به عن البطل القوي.

المعنى: يصف الشاعر الملك بأنه سيد عظيم في ملكه وأنه في مواطن الحرب كالأسد القوي الذي لا يهاب عدوه.

الإعراب: **إلى الملك:** جار ومجرور متعلق بمحذوف، **القرم:** صفة للملك مجرورة، **وابن:** الواو عاطفة، **ابن:** معطوف، **الهمام:** مضاف إليه، **وليث:** الواو عاطفة، ليث معطوف على الملك، **الكتيبة:** مضاف إليه، **في المزدحم:** جار ومجرور متعلق بحال محذوف من ليث.

الشاهد: تعدد الصفات للموصوف الواحد وعطفها.

(١) كان دخول العاطف هو هنا للنظر إلى تعدد الخبر لفظا والأولى تركه، وأما نحو « أبيض، أسود » فإن نظر إلى تأويله بالأبلق كان الأولى تركه، وإن نظر إلى أن المبتدأ أو الخبر متعددان أن معنى كان الأولى أن يؤتى به.

(٢) سقط في نسخة.

٧٥- فأمّا القِتالُ لا قتالَ لَدَيْكُمُ [ولكنَّ سَيرًا في عِراض المواكب]

البيت من الطويل وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص (٤٥)، =

أو لإضمار القول، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ [آل عمران:١٠٦]، أي « فيقال لهم: أكفرتم »، وتجيء علّة الإتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط.

وتدخل جوازًا في خبر مبتدأ مذكور ههنا، وهو شيئان: أحدهما الاسم الموصول، إما بفعل، أو ظرف، ويدخل في قولنا: الموصول، اللام الموصولة أيضًا، في نحو: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ [النور:٢]، وصلتها لا تكون إلا فعلاً في صورة اسم الفاعل، أو المفعول كما يجيء في الأسماء الموصولة. والأغلب الأعمّ في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عامًّا، وصلته مستقبلة، كما في أسماء الشرط، وفعل الشرط، نحو: «مَن تضربُ أضربُ »، وقد يكون خاصًّا، وصلته ماضية، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [البروج:١٠]، الآية؛ لأن الآيةَ مسوقةٌ للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفَتن، أي: الإحراق، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا

= وخزانة الأدب (٤٥٢/١)، والدرر (١١٠/٥)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (١٠٦)، والأشباه والنظائر (١٥٣/٢)، والجنى الداني ص (٥٢٤)، وسر صناعة الإعراب (٢٦٥)، وشرح شواهد المغني ص (١٧٧)، وشرح ابن عقيل ص (٥٩٧)، وشرح المفصل (١٣٤/٧)، وهمع الهوامع (٦٧/٢)، والمعجم المفصل ص (١٢٢).

اللغة: عراض: جمع عرض بضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية، المواكب: الجماعة ركباناً أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل للزينة خاصة.

المعنى: يرى الشاعر أنهم ليسوا بأهل للقتال ولكنهم يصلحون أن يسيروا في مواكب الزينة والفرح وهذا استهزاء من الشاعر بهم لضعفهم.

الإعراب: **فأما:** الفاء بحسب ما قبلها، أما: حرف يتضمن معنى الشرط. والتفصيل، **القتال:** مبتدأ مرفوع، **لا:** نافية للجنس، **قتال:** اسم لا مبنى على الفتح، **لديكم:** لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة من لا واسمها وخبرها، في محل رفع خبر للمبتدأ، ولكن: الواو استئنافية، **لكن:** حرف استدارك ونصب، واسمها محذوف تقديره « لكنكم »، « **سيرا** » : مفعول مطلق لفعل محذوف تقدير « **تسيرون** » وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر لكن، وخبره محذوف، والتقدير: ولكن لكم سيرًا، **في عراض:** جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول، وبقوله سيرًا على الثاني، وعراض: مضاف، **والمواكب:** مضاف إليه.

الشاهد: « لا قتال لديكم » حيث حذف الفاء من جواب « أما » مع أن الكلام ليس على تضمن قول المحذوف وذلك للضرورة.

أَوْجَفْتُمْ ﴾ [الحشر:٦]، وقد يكون الموصول خاصًا، وصلته مستقبلة، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة:٨]، إذ لا يريد: كلُّ موت تفرون منه يلقاكم، إذ ربَّ موت فرّ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع، كموتٍ بالقتل بالسيف مثلاً، ولاقاه نوع آخر منه، فالمعنى: هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم، وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا، وإن لم يكن موصولاً، لأنه موصوف بالموصول، وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور، وهو بمعنى المستقبل، لتضمنه معنى الشرط، كقولك: « الذي أتاني فله درهم »، والموصول بالظرف، نحو: « الذي قدامَك، أو في الدار، فله درهم».

وإنما وُصل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وُصِف بالفعل، أو الظرف فقط، لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء، وأماالصلة والصفة فيكونان كالشرط.

وكان حق الموصول، على هذا، ألاّ يكون إلا مبهمًا كأسماء الشرط، نحو: «مَن» و « ما » الشرطيتين، وإنما جاز ألاّ يكون مبهمًا، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا ﴾ [البروج:١٠] لأنه دخيل في معنى الشرط.

وكذا كان حقّ الصلة ألاّ تكون فعلاً مستقبل المعنى، كشرط « مَن » و « ما»، إلا أنّه لما لم يكن شرطًا في الحقيقة، جاز ألاّ يكون صريحًا في الفعلية، بل يكون مما يقدّر معه الفعل كالظرف، والجار المجرور، وألاّ يكون مستقبل المعنى، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا ﴾ [البروج:١٠]، وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء، فمن حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة، جاز تجريده منها من قصد السببية، نحو: « الذي يأتيني له درهم ».

ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأوّل سببًا للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازمًا لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء.

ففي قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ ﴾ [الجمعة:٨] الآية: الملاقاة لازمة للفرار، وليس الفرار سببًا للملاقاة، وكذا في قوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل:٥٣]. كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى.

فلا يغرنّك قول بعضهم: إن الشرط سبب الجزاء، ويجيء تحقيقه في حروف الشرط إن شاء الله تعالى.

والثاني: النكرة العامة الموصوفة بالفعل، أو الظرف، أو الجار، نحو: «كلُّ رجل يأتيني، أو أمامك، أو في الدار فله درهم».

وقد تجيء صفتها أيضًا ماضيًا مستقبل المعنى، نحو: «كلّ رجل أتاك غدًا فله درهم»، لما ذكرنا في الموصول.

وقد تدخل الفاء على خبر «كل» وإن كان مضافًا إلى غير موصوف، نحو: «كل رجل فله درهم»، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام.

وكذا إن كان مضافًا إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة، نحو: «كل رجل عالم فله درهم».

وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت.

والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ، نحو: «زيد فوُجد»، وأنشد:

٧٦- وقائِلةٍ: خولان فَانْكَحْ فتاتَهُمْ وأكرومة الحيين خلو كماهيا

٧٦- وقائِلةٍ: خولان فَانْكَحْ فتاتَهُمْ [وأُكرومَةُ الحَيَّيْن خِلْوٌ كَماهيا]

البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأزهية ص (٢٤٣)، والجنى الداني ص (٧١)، وخزانة الأدب (٣٥١/١)، والدرر (٣٦/٢)، والرد على النحاة ص (١٠٤)، ورصف المباني ص (٣٨٦)، وشرح أبيات سيبويه (٤١٣/١)، وشرح الأشموني (١٨٩/١)،وشرح التصريح (٢٩٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٨٦)، ومغنى اللبيب (١٦٥/١)، والمعجم المفصل (١٠٨٩).

اللغة: الأكرومة: من الفعل كرم، خلو: الخالية.

المعنى: رب قائلة تنصحني بأن أنكح من خولان فتاة خالية من العيوب الحسية والخلقية ويكون أبواها كريمين.

الإعراب: **وقائلة**: الواو: الواو رب، **قائلة**: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، **خولان**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «**هذه**»، **فانكح**: الفاء حرف استئناف، **انكح**: فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، **فتاتهم**: مفعول به، و«هم» ضمير مضاف إليه، **وأكرومة**: الواو حالية، **أكرومة**: مبتدأ مرفوع، **الحيين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، **خلو**: خبر لأكرومة، كما : الكاف حرف جر، **وما**: حرف جر زائد، **هيا**: هي: مجرور بالكاف، والألف للإطلاق، والجار والمجرور متعلق بخبر ثان لأكرومة، ويجوز أن تعرب «يا» اسم موصول، «وهى» مبتدأ ثان، والألف للإطلاق، والخبر محذوف، وجملة الصلة لا محل لها من الإعراب. =

وسيبويه يؤوِّل مثله بنحو: « هذه خولان فانكح ».

قوله: « و« ليت » و « لعلّ » مانعان باتفاق »، جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور، إلا ما نذكره، وذلك لأنه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدُّر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء، لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة، وقد تقدّم أنّ ما يؤثّر في الجملة لا يدخل على جملة مصدّرة بلازم التصدُّر، إلا أنّ هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية، جاز أن يدخله ما لا يؤثّر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرًا، وهو « إنّ »، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البروج:١٠] الآية.

وألحق المالكي[١] بها « أنّ » المفتوحة و « لكِنَّ » من غير سماع، لكنه: لما رأى أنه يجوز العطف بالرفع على محل اسم « لكنَّ »، كما يجوز على محل اسم « إنّ » كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل، [ألحقهما بـ « إنَّ »][٢] .

وكذا أجرى بعضهم « أنَّ » المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة، على ما يجيء في الموضع المشار إليه.

وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية، فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلاّ في الضرورة، فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشأن، حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدّر في جُمَلها، وذلك نحو قوله:

٧٧- إنّ مَن يَدْخُل الكَنيسةَ يَومًا ... يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِباءَ

=**الشاهد:** « خولان فانكح فتاتهم » حيث زيدت الفاء في خبر المبتدأ، حيث يرى الأخفش جواز زيادة الخبر في جميع خبر المبتدأ نحو « زيد فوجد »، وسيبويه يؤول مثله نحو هذه خولان فانكح.

(١) يقصد به ابن مالك.

(٢) سقط في الطبعة المصرية

٧٧- إنّ مَن يَدْخُل الكَنيسةَ يَومًا ... يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِباءَ

البيت من الخفيف وهو للأخطل في خزانة الأدب(١/٤٥٧)، والدرر (٢/٧٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٩١٨)، وأمالي ابن الحاجب (١/١٥٨)، وخزانة الأدب (٥/٤٢٠)، ورصف المباني ص (١١٩)، وهمع الهوامع (١/١٣٦)، والمعجم المفصل ص (١١).

اللغة: الجآذر: جمع جؤذر: وهو ولد البقر الوحشي، ظباء: وهي الغزالة وجمعها ظبية. =

قوله: « وألحق بعضهم « أنّ » بهما »، أي: ألحق « أنّ » في المنع من دخول الفاء بـ « ليت » و « لعل ». قال المصنّف اتباعًا لعبد القاهر: إن هذا الملحِق: سيبويه خلافًا للأخفش، ونقل العبدي، وأبو البقاء[1]، وابن[2] يعيش أن المجوِّز لدخول الفاء مع « أنّ » سيبويه خلافًا للأخفش.

قوله: « وليت » و « لعل » مانعان بالاتفاق »، لا وجه لتخصيصهما، بل كلّ ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى.

=**المعنى:** يقول الشاعر إن من يدخل الكنيسة سوف يجد العجب من الجمال في الأولاد والنساء.

الإعراب: إن: حرف توكيد ونصب، واسم إن ضمير الشأن محذوف، **من:** اسم شرط في محل رفع مبتدأ، **يدخل:** فعل الشرط مجزوم بالسكون المقدر وحذف لالتقاء الساكنين فأبدل كسرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره « هو » **الكنيسة:** مفعول به، **يومًا:** ظرف زمان متعلق بالفعل يدخل، **يلق:** جواب الشرط فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه فعل معتل الآخر والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو والجملة من فعل الشرط وجواب الشرط في محل رفع خبر « إن »، وجملة « يدخل الكنيسة » في محل رفع خبر « لمن » الشرطية، وجملة يلق لا محل لها من الإعراب، **فيها:** جار ومجرور متعلق بالفعل « يلق » **جآذرًا:** مفعول به منصوب، **وظباء:** الواو عاطفة، ظباء: معطوف على جآذرًا.

الشاهد: « إن من يدخل الكنيسة... يلق » حيث أضمر ضمير الشأن اسم « إن »؛ لأن كلمات الشرط الجازمة فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة، ويضمر بعد ذلك ضمير الشأن، حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها.

(١) عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين: عالم بالأدب، واللغة والفرائض والحساب أصله من عكبرا (بليدة على دجلة) مولده ووفاته ببغداد من كتبه« شرح ديوان المتنبى»، واللباب في علل البناء والإعرابى و « شرح اللمع لابن جنى » و « التبيان في إعراب القرآن ».. ت (٦١٦هـ = ١٢١٩م) انظر الأعلام (٨٠/٤).

(٢) يعيش بن على بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن على، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية موصلى الأصل، مولده ووفاته في حلب، رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفى. كان ظريفًا محاضرًا كثير المجون، مع سكينة ووقار، من كتبه «شرح المفصل » و«شرح التصريف الملوكي» ت (٦٤٣هـ-١٢٤٥م)، انظر الأعلام (٢٠٦/٧)، وابن خلكان (٣٤١/٢)، والشذرات (٢٢٨/٥).

وما ذكره المصنّف من أنّ امتناع دخول الفاء في خبر « ليت » و « لعل » للزوم التناقض، وذلك لأنّ ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبرًا، أي: محتملاً للصدق والكذب، وخبر « ليت » و « لعل » لا يحتملان ذلك، ليس بشيء، لصحة قولك: « إن جاءك زيد فاضربه »، قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾ [آل عمران: ٢١].

١٠ – حذف المبتدأ والخبر

قال ابن الحاجب:

قد يحذف المبتدأ لقيام قرينة، جوازًا، كقول المستهل: « الهلالُ، والله »، والخبر جوازًا، نحو: « خرجت فإذا السبع »، ووجوبًا فيما التزم في موضعه غيره، نحو: « لولا علي لهلك عمر »، و « ضربي زيدًا قائمًا »، و « كل رجل وضيعته»، و « لعمرك لأفعلن كذا » .

قال الرضيّ:

المستهل: المبصر للهلال، وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوبًا، ولا جوازًا، إلا مع قرينة دالة على تعيينه.

اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبًا، إذا قطع النعت بالرفع، كما يجيء في بابه، نحو: « الحمد لله أهلُ الحمد »، أي: « هو أهل الحمد ».

وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح، أو الذم، أو الترحّم، كما يجيء، فلو ظهر المبتدأ لم يتبيَّن ذلك.

ويحذف وجوبًا أيضًا عند من قال في نحو: « نِعْمَ الرجلُ زيد »، إنّ تقديره: «هو زيد »، وفيه نظر على ما يجيء في بابه.

قوله: « جوازًا ووجوبًا »، نصب على المصدر، أي: حذفًا واجبًا أو جائزًا، و «إذا » في قوله: « إذا السبع » للمفاجأة

واختلف فيها، فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان، فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها، أي: « فبالمكان السبع »، فنقول على هذا: « مررت فإذا زيد قائمًا »، و « إذا »، عنده، متعلّق بـ « كائن » وشبهه من متعلقات الظروف العامة، ولا يجوز، على قوله، أن يكون « إذا » مضافًا إلى الجملة الاسمية

المحذوفة الخبر، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا « حيث » على ما يجيء في الظروف المبنية.

وما ذكره لا يطّرد في جميع مواضع « إذا » المفاجئة، إذ لا معنى لقولك: «فبالمكان السبع بالباب» في تأويل: « خرجت فإذا السبع بالباب ».

وقال الزجاج: إن « إذا » المفاجئة ظرف زمان، فعلى قوله يجوز أن تكون في قولهم: « فإذا السبع »، خبرًا عمّا بعدها بتقدير مضاف، أي: « فإذاحصول السبع»، أي: ففي ذلك الوقت حصوله، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة، كما مرّ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، و « إذا » ظرف لذلك الخبر غير سادّ مسدَّه، أي: «ففي ذلك الوقت السبع بالباب »، فحذف « بالباب » لدلالة قرينة « خرجت » عليه، ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافًا إلى الجملة الاسمية، وعامله محذوف، علىما قال المصنّف، أي: « ففاجأت وقت وجود السبع بالباب »، إلا إنّه إخراج لـ « إذا » عن الظرفية، إذ هو إذن مفعول به لـ « فاجأت »، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، فإن « إذا » الظرفية غير متصرفة على الصحيح.

ونقل عن ابن[1] برّي أن « إذا » المفاجئة حرف، فعلى هذا، خبر المبتدأ في نحو: « فإذا السبع » محذوف بلا خلاف.

وأما الفاء الداخلة على « إذا » المفاجئة، فنقل عن الزيادي أنها جواب شرط مقدر، ولعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبها، كما تقدّم، أي: « مفاجأة السبع لازمة للخروج ».

وقال المازني: هي زائدة، وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها.

وقال أبو بكر[2] مبرمان: هي للعطف حملاً على المعنى، أي: « خرجت ففاجأت كذا »، وهو قريب.

---

(١) عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، من علماء العربية النابهين، ولد ونشأ وتوفي بمصر، وولي رياسة الديوان المصري له «الرد على ابن الخشاب» انتصر فيه للحريري، و « غلط الضعفاء من الفقهاء » و « شرح شواهد الإيضاح » و « حواش على صحاح الجوهرى » وتوفي (٥٨٢هـ = ١١٨٧م)، انظر الأعلام (٧٤/٤).

(٢) محمد بن علي بن إسماعيل العسكري أبو بكر ، المعروف بمبرمان، من كبار العلماء بالعربية من أهل بغداد:ولد في طريق رامهرمز، وأخذ عن المبرد والزجاج، وأخذ عنه السيرافي والفاسي، وكان ضنينا بالأخذ عنه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلابمئة دينار، من =

قولـه: « التزم في موضعه »، يقال: « ألزمته الشيء فالتزمه »، أي: قَبِل ملازمته، أي: في خبر التزم العرب ذكرَ غير الخبر المقدر في موضعه، فيحذَف الخبَرُ وجوبًا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدّر من بين سائر الأخبار لفظ سادّ مسدَّ ذلك الخبر، وهو في أربعة أبواب على ما ذكره المصنّف.

أولها: المبتدأ الذي بعد « لولا »، هذا على مذهب البصريين.

وقال الفراء: « لولا » هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر. كما في قوله: «لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمتني »، وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر منها أنها « لو » التي تفيد امتناعَ الأوّل لامتناع الثاني، كما يجيء في حروف الشرط، دخلت على «لا»، وكانت لازمة للفعل، لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على « لا » على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع « لا » أيضًا باق على ما كان، كما بقي مع غير «لا » من حروف النفي، فمعنى « لولا عليٌّ لهلكَ عمر »: لو لم يوجد عليٌّ لهلك عمر، ينتفي الأوّل، أي: انتفى « انتفاء وجود عليّ » لانتفاء « هلاك عمر »، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثمَّ، كان « لولا » مفيدة ثبوت الأوّل وانتفاء الثاني، كإفادة «لو » في قولك: « لو لم تأتني شتمتك »، كما مرَّ في بيان قوله:

وَلَو أنّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعيشةٍ كَفاني وَلم أطْلُبْ قَليلٌ من المال[1]

لكن مَنَع البصريين من هذا التقدير، وحَمَلَهم على أن قالوا « لولا » كلمة بنفسها، وليست « لو » الداخلة على « لا »: أنّ الفعل بعد « لو » إذا أضمر وجوبًا، فلابد من الإتيان بمفسِّر، كما مرَّ في باب الفاعل، وليس بعد « لولا » مفسِّر، وأيضًا لفظ « لا » لا يدخل على الماضي في غير الدعاء، وجواب القسم، إلا مكرَّرًا في الأغلب، كما يجيء في قسم الحروف، ولا تكرير بعد « لولا »، فقال البصريون: الاسم المرفوع بعده مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب « لولا » خبره؛ كما مرّ في: « أمازيد فقائم »، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في

= كتبه « شرح شواهد سيبويه » و « النحو المجموع على العلل » و « العيون » و«التلقين » و « صفة شكر المنعم » توفي(٣٤٥هـ= ٩٥٦م)، انظر مفتاح السعادة (١٣٧/١)، وبغية الوعاة (٧٤)، وإرشاد الأريب (٤٢/٧).

(١) تقدم هذا الشاهد برقم (٤٩).

الأغلب، كما في: « لولا عليّ لهلك عمر »، فخبره محذوف وجوبًا لحصول شرطي وجوب الحذف: أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعيَّن،وهي لفظة «لولا» إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم، فـ « لولا » دالّة على أن [خبر المبتدأ][1] الذي بعدها « موجود »، لا « قائم »، ولا « قاعد » ولا غير ذلك من أنواع الخبر. والثاني: اللفظ السادّ مسدَّ الخبر، وهو جواب « لولا » .

وربما دخلت « لولا » هذه على الفعلية، قال:

٧٨- قالَتْ أُمَامَةُ لمّا جئتُ زائرها هَلاَّ رَمَيْتَ ببعض الأسْهُم السُّودِ

---

(١) في نسخة «أن الخبر».

٧٨- قالَتْ أُمَامَةُ لمّا جئتُ زائرها هَلاَّ رَمَيْتَ ببعض الأسْهُم السُّودِ
لاَ درَّدرُّكِ إنّي قَدْرَمَيْتُهُمُ لَوْلاَ حُدِدْتُ، وَلاَ عُذْرَى لمحْدودِ

البيت من البسيط وهو للجموح الظفري في خزانة الأدب (٤٦٢/١)، وشرح المفصل، (٩٥٠/١)، ولسان العرب (٥٤٥/٤)، وبلا نسبة في الأزهية ص (١٧٠)، وتذكرة النحاة ص (٧٩)،وجمهرة اللغة ص (٦٩٢)، وخزانة الأدب (٢٤٧/١١)، والمعجم المفصل ص(٢٨٠).

اللغة: الأسهم السود: كناية عن الهجاء لادر درك: ليس ذلك بذكاء منك.

المعنى: عندما زرت أمامة قالت لي: هلا رميت أعداءك بالشعر الذي يشبه السهام، فرددت عليها بأني قد فعلت ذلك ولكنهم منعوني من فعل ذلك وليس على عذر.

الإعراب:قالت: فعل ماض، والتاء للتأنيث، **أمامة:** فاعل مرفوع، **لما:** ظرف زمان في محل نصب، **جئت:** فعل ماض مبنى على السكون، **والتاء:** ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **زائرها:** مفعول به، و « الهاء » ضمير مضاف إليه، **هلاّ:** حرف تخضيض لا محل له من الإعراب، **رميت** : فعل ماض مبنى على السكون، **والتاء** : ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **ببعض:** جار ومجرور متعلق برميت؛ **الأسهم:** مضاف إليه، **السود:** صفة للأسهم مجرورة، **لا:** نافية لا عمل لها، **در:** فعل ماض، **درك:** در: فاعل، والكاف مضاف إليه، **إني:** حرف توكيد ونصب، والياء المتكلم في محل نصب اسم إن، **قد:** حرف تحقيق، **رميتهم:** فعل ماض، والتاء فاعل، **وهم:** مفعول به وجملة « رميتهم » في محل رفع خبر « إني » ، **لولا:** حرف شرط غير جازم، **حددت:** فعل ماض مبنى للمجهول **والتاء:** نائب فاعل، ولا: الواو عاطفة، **لا:** نافية للجنس، **عذري:** اسم « لا » مبنى في محل نصب، **لمحدود:** جار ومجرور متعلق بالخبر تقديره كائنة.

جملة: جئت: في محل جر بالإضافة وجملة « هلاّ رميت » مقول القول في محل نصب مفعول به، وجملة « إني قد رميتهم » استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة « لا عذرى » استئنافية لا محل لها من الإعراب.

لا دَرَّ دَرُّكِ إنّي قَدْ رمَيْتُهُمُ   لَولا حُدِدْتُ وَلا عُذْرَى لمحْدودِ

وثانيها: كلّ مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا، نحو: « ضربي »،أو بمعنى المصدر، وهو أفعل التفضيل مضافًا إلى المصدر، لأنه بعض ما يضاف إليه، كما يجيء في بابه، نحو: « أخطب ما يكون » أي: « كون »، و « أكثر شربي السويق »، ويكون المصدر مضافًا إلى الفاعل، نحو: « ضربي زيدًا »، أو إلى المفعول، نحو: « ضربي زيدٌ»، أو إليهما، نحو: « تَضَارُبُنا »، وبعد ذلك حال منهما معًا في المعنى، نحو: «ضربي زيدًا قائمين »، أو « تضاربُنا قائمين »، أو من أحدهما، نحو: « ضربي هندًا قائمًا أو قائمة ».

ويقع هذا الحال فعلاً أيضًا خلافًا للفراء، نحو: « علمي بزيد كان ذا مال ».

ويقال: « سَمْعُ أذني زيدًا يقول ذاك »، أي: « سمع أذني كلامَ زيد »، على حذف المضاف.

وإن كانت الحال المذكورة جملة اسمية، فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال، نحو: « ضربي زيدًا وغلامه قائم »، قال النبي ﷺ: « **أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد** »[1]، إذا الحال فضلة، وقد وقعت موقع العمدة، فيجب معها علامة الحالية، إذكل واقع غير موقعه يُنكَر.

وجوّز الكسائي تجرّدها عن الواو، لوقوعها موقع خبر المبتدأ، فتقول: « ضربي زيدًا أبوه قائم »، كما في قوله: « كلّمته فوه إلى فيَّ ».

ويجوز عند الكسائي إتباع المصدر المذكور بالتوابع، نحو: « ضَرْبي زيدا كلّه» أو « ضربي زيدًا الشديدُ قائمًا ».

ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه، ولهذا ذهب ابن درستويه إلى أنّ هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى: « ما أضرب زيدً إلا قائمًا »، ولم يُسمع الاتباع مع الاستقراء.

وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال:

= **الشاهد**: « لولا حددت » حيث دخلت « لولا » علىالفعل الماضي، وهي يكثر دخولها على الاسم.

(١) مسلم في الصلاة (٢١٥)، والنسائي (٢/٢٢٦)، وأحمد في مسنده (٢/٢٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/١١٠)، ومشكاة المصابيح (٨٩٤).

ذهب ابن درستويه[1] ، وابن بابشاذ[2] ، إلى أنه لا خبر له، لكونه بمعنى الفعل، كما قلنا، فمعنى « ضربي زيدًا قائمًا »: أضربه قائمًا، وهو نحو: « أقائم الزيدان » عندهما، وذهب الكوفيون إلى أنّ نحو: « قائما » حال من معمول المصدر لفظًا ومعنى، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدَّر بعد الحال وجوبًا، أي: « ضربي زيدًا قائمًا حاصل ».

وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر الذي سدَّت الحال مسدَّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: « ضربي زيدًا ضربُه قائمًا »، أي: « ما ضربي إيّاه إلا هذا الضرب المقيّد »، وكذا « أكثر شربي السويق شربُه ملتوتًا ».

وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنًى لا لفظًا، والعامل في الحال محذوف، أي: « ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا »، والدليل على بطلان مذهب الكوفية، أنّ كلّهم متّفقون على أن معنى « ضربي زيدًا قائمًا »: ما أضرب زيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى المتّفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش، وبيانه مبنيّ على مقدّمة، وهي أنّ اسم الجنس، أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد، إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصّصه ببعض ما يقع عليه، فهو في الظاهر لاستغراق الجنس، أخذًا من استقراء كلامهم، فمعنى: « التراب يابس »، و « الماء بارد »، أنّ كلّ ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا، فلو قلت، مع قولهم: «النوم ينقض الطهارة »: « إن النوم مع الجلوس لا ينقضها »، لكان مناقضًا لظاهر ذلك اللفظ، وإذا قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص، نحو: « اشتر اللحم،واشرب الماء »، لأن شراء الجميع وشرب الجميع ممتنعان.

فإذا تقرّر هذا، قلنا إن الجنس الذي هو مصدر غير مقيَّد عند البصرية بحال تخصّصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم، فيكون المعنى: «كلّ ضربٍ منّي واقعٍ على زيد حاصلٌ في حال القيام »، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه، أعني « ما أضرب زيدًا إلا قائمًا ».

---

(١) عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان، أبو محمد: من علماء اللغة فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد، له تصانيف كثيرة، منها، تصحيح الفصيح يعرف بشرح فصيح ثعلب و « الكتاب » و «الإرشاد » و « معاني الشعر » و « أخبار النحويين » و« نقض كتاب العين » ، (توفي ٣٤٧هـ =٩٥٨م)، انظر الأعلام (٧٦/٤)، وبغية الوعاة (٢٧٩)، وابن النديم (٦٣/١).

(٢) سبقت ترجمته.

وأما عند الكوفية، فالجنس عندهم مقيَّد بالحال المخصّص له، فيكون المعنى: «ضَرْبي زيدًا المختصّ بحال القيام حاصل»، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيَّد بالقيام حصولُ الضرب المقيَّد بالقعود، أيضًا في وقت آخر، فليس في تقديرهم إذن معنى الحصر المراد المتفق عليه، وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه أيضًا، لأنه لا حصر في قولك: «أضربُ زيدًا قائمًا».

وما يُفسد مذهب الكوفية خاصة، زيادة على ما تقدّم من جهة اللفظ، أنه ليس في تقديرهم ما يسدُّ مسدَّ الخبر، لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر، وقد تقدَّم أن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إذا سدَّ مسدَّه لفظ، وكذا نقول في قولهم: «أكثر شربي السويق ملتوتاً»، إنّ معناه: «أنّ شربي له ملتوتًا أكثر من شربه غير ملتوت»، فلو قدّرناه على مذهب الكوفية: «أكثر شربي السويق ملتوتًا حاصل، لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه، إذ يجوز أن تقول هذا اللفظ أو تريد إذن، من شربه ملتوتًا عشر مرات مثلا[1] وغير ملتوت ألف مرة، وتريد بـ «أكثر شربى السويق ملتوتًا» تسع مرات مثلاً، فإنه أكثر شربه ملتوتًا.

ويردّ على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله، وذلك عندهم ممتنع، إذ هو بتقدير «أن» الموصولة مع الفعل، والموصول لا يحذف، إلا أن يقال: إذا قامت قرينة قوية دالّة عليه فلا بأس بحذفه، كما قال سيبويه في باب المفعول معه، إن تقدير: «ما لَكَ وزيدًا» : «ما لَكَ وملابَستك زيدًا».

هذا، والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هى الإخبار عن الضرب بكونه مقيَّدًا بالقيام، لأنه لا يمكن تقييده بقيد[2] إلا بعد حصوله، واللفظ السادَ مسدَّ الخبر هو الحال، فقد حصل شرطا وجوب الحذف.

وأصله عندهم: «ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا»، وليس «إذا» للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار، كما في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ** ﴾ [البقرة:١١]، وقوله: ﴿ **وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ** ﴾ [الشورى:٣٧]، ومثله كثير، حذف «حاصل» كما يحذف متعلقات الظروف العامة، نحو: «زيد عندك»، و «الركض في الميدان»، فبقي «إذاكان قائمًا»، ثم حذف «إذا» مع شرطه العامل في الحال، وأقيم الحال مقام الظرف، لأنَّ في

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) سقط في نسخة.

الحال معنى الظرفية، إذ معنى « جاءني زيد راكبًا »، أي: في وقت ركوب، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائمًا مقام الخبر.

فإن قيل: لم لا تكون « كان » المقدّرة ناقصة، و « قائمًا » خبرها؟

قيل: لأن مثل هذا المنصوب، أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون إلا نكرة، لم يسمع مع كثرته إلا كذا، فلو كان خبر « كان » لجاز تعريفه، ولسمع ذلكِ مع طول الابتداء[1] ، هذا ما قيل.

والذي يظهر لي أنّ تقديره بنحو: « ضربي زيدًا، يلابسه قائمًا » إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى، و « ضربي زيدٌ، يلابسه قائمًا » إذا كان عن الفاعل في المعنى، أولى.

ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقي: « ضربي زيدًا يلابس قائمًا». يجوز حذف ذي الحال، على ما أورد، مع قيام القرينة، تقول: « الذي ضربت قائمًا زيد »، أي: ضربته، ثم حذف « يلابس »، الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول: « راشدًا مهديًا »، أي: « سِرْ راشدًا مهديًا »، فتكون على هذا مستريحين من حذف « إذا » مع شرطه الذي هو العامل، ولم يثبت مثله في كلامهم، ولا يحتاج إلى الاستدلال على أن « كان » تامة لا ناقصة.

وعلى مذهب من جوَّز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها، يجوز أن يكون التقدير: « ضربي زيدًا حاصل قائمًا » فيكون العامل « حاصل »، وذو الحال معمول « ضربي ».

وفيه تكلفات كثيرة من حذف« إذا » مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى « كان » الناقصة إلى معنى التامة، وذلك لأن معنى قولهم: « حاصل إذا كان قائمًا » ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف، ولا نظير له.

والذي أوقعهم في هذا، وأوقع غيرهم فيما لزمهم: التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها، بلا دليل دلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه.

والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي.

---

(١) في نسخة «الاستقراء».

فنقول: تقديره: « ضربي زيدًا حاصل قائمًا »، والعامل في الحال « حاصل » وفي صاحبها « ضربي »، وهو الياء، أو « زيدًا »، فنقول: حذفنا « كائن » أو «حاصل » العامل في الحال لكونه عامًّا شاملاً لجميع الأفعال، كما حذفناه في نحو: «زيد عندك » أو « في الدار »، لمشابهة الحال للظرف، والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل، كما تقدّم بيانه.

واعلم أنه يجوز رفع الحال السادّ مسد الخبر عن « أَفْعل »، المضاف إلى «ما» المصدرية الموصولة بـ « كان » أو « يكون »، نحو: « أخطب ما يكون الأمير قائم»، هذا عند الأخفش والمبرد، ومنعه سيبويه، والأولى جوازه، لأنك جعلت ذلك الكون « أخطب » مجازًا، فجاز جعله « قائمًا » أيضًا.

ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة، فلا تقول: « ضَرْبي زيدًا قائم »، إذ لا مجاز في أوّل الكلام، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز.

ويجوز أن يُقدَّر في « أفْعَل » المذكور زمان مضاف إلى « ما يكون » بخلاف نحو: « أكثر شربي السويق »،و « ضربي زيدًا »، وذلك لكثرة وقوع «ما» المصدرية مقام الظرف، نحو قولك: « ماذرَّ شارق »، فيكون التقدير: «أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم »، أي: « أوقات كون الأمير »، فتكون قد جعلت الوقت « أخطب » و « قائمًا »، كما يقال: « نهاره صائم »، و « ليله قائم» ويرجح هذا التقدير أنه سُمع: « أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة » برفع « يوم الجمعة »، وأيضًا كثرة وقوع « ما » المصدرية زمانًا، وكثرة وقوع الزمان مسندًا إليه الواقع فيه، كقوله:

٧٩- وَمَا لَيلُ المطيِّ بنائِم

٧٩- [لَقَدْ لُمتِنا يا أمَّ غِيلانَ في السُّرَى وَنِمْتِ] وَمَا لَيلُ المطيِّ بنائِم

البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه ص (٩٩٣)، وخزانة الأدب (١/٤٦٥)، والكتاب (١/١٦٠)، ولسان العرب (٢/٤٤٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٦٠)، وتلخيص الشواهد (٤٣٩٩)، والصاحبي في فقه اللغة ص (٢٢٢)، والمحتسب (٢/١٨٤)، والمقتضب (٣/١٠٥).

اللغة: السرى: السير ليلاً، المطي: جمع مطية وهى الدابة التي نمتطي.

المعنى:لقد عاتبتنا أم غيلان لسيرنا ليلاً ثم نامت عنا، ولكن ليل السفر لا ينام فيه.

الإعراب: لقد: اللام: موطئة للقسم، **قد:**حرف تحقيق، **لمتنا:** فعل ماض مبنى على السكون، =

ومنع المبرد من نحو قولك: « أحسن ما يكون زيد القيام »، وذلك لأن «أحسن» في الحقيقة: « زيد »، فلا يخبر عنه بنفس القيام.

وأجازه الزجّاج وهو الأولى، لأنك جعلت « أحسن » وإن كان في الحقيقة «زيدًا »: مصدرًا، وذلك بإضافته إلى « ما » المصدرية.

قوله: « وكلّ رجل وضيعته ». « الضيعة » في اللغة: العقار، وهي ههنا كناية عن الصنعة.

وضابط هذا: « كلّ » مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى « مع »، وفيه مذهبان:

قال الكوفيون « وضيعتُه » خبر المبتدأ، لأن « الواو » بمعنى « مع »، فكأنّك قلت: « كل رجل مع ضيعته »، فإذا صرّحت بـ « مَعَ »، لم تحتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع « الواو » التي بمعناه، فلا يكون هذا المثال إذن مما نحن فيه، أي: مما حذف خبره.

وفيه نظر، لأن الواو، وإن كانت بمعنى « مع »، تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان « وضيعته » عطفًا على المبتدأ لم يكن خبرًا.

فإن قيل: يجوز أن يكون رفع ما بعد « الواو » منقولاً عن « الواو »، لكونها خبر المبتدأ، كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه، على ما يجيء في بابه، وذلك أنه يقول: النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الأصل على « مع»، فلمّا قام الواو مقامه، لم يمكن أن يكون عليها لكونها في الأصل حرفًا، فانتقل إلى ما بعدها.

= والتاء تاء الفاعل، **والنا:** مفعول به، **يا:** حرف نداء، **أم:** منادى منصوب بالفتحة، **غيلان:** مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، **في السرى:** جار ومجرور متعلق بالفعل نام، **ونمت:** الواو حرف عطف، **نمت:** فعل ماض مبنى على السكون، والتاء فاعل وما: الواو حرف استئناف، **ما:** نافية عاملة عمل ليس، **ليل:** اسم ما مرفوع بالضمة، **المطي:** مضاف إليه، **بنائم:** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ما، أو الباء حرف جر زائد، ونائم: خبر ما منصوب محلاً مجرور لفظًا، وجملة « وما ليل المطى » استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « وما ليل المطى بنائم » حيث أسند إلى « ما » المصدرية زمانا، وكثرة وقوع الزمان مسندًا إلى الواقع فيه، وإنما يقصد به أن الليل ليس بمنوم فيه، وليس هو الذي ينام، فقائم هنا بمعنى منوم.

فالجواب: أنّ «مَعَ» إذا وقع خبرًا عن المبتدأ، لا يستحقّ الرفع لفظًا، حتى ينقل إلى ما بعده، بل يكون منصوبًا لفظًا على الظرفية مرفوعًا محلاً لقيامه مقام الخبر، نحو: «زيد معك»، كما تقول: «زيد عندك».

وقال البصريون: الخبر محذوف، أي: «كلّ رجل وضيعته مقرونان»، وفيه أيضًا إشكال، إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يسدُّ مسدَّ الخبر، فكيف حُذف وجوبًا؟ وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى، فمحلّه بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسدُّ مسدَّ الخبر.

ولو جاز أن نقول: إنّ المعطوف سادّ مسدَّ الخبر المحذوف بعده، لم يصحّ الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك: «ضربي زيدًا قائمًا حاصل»، بأنه ليس هناك ما يسدّ مسدَّ الخبر، إذ لهم أن يقولوا أيضًا: تأخّر الحال عن محله فسد مسدَّ الخبر.

ولو تكلّفنا وقلنا: التقدير «كلّ رجل مقرون وضيعته»، أي: «هو مقرون بضيعته»، و «ضيعته مقرونة به»، كما تقول: «زيد قائم وعمرو»، ثم حذف «مقرون»، وأقيم المعطوف مقامه، لَبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبًا من غير سادٍّ مسدَّه.

ويجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أُجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره.

والظاهر أنّ حذف الخبر في مثله غالب لا واجب، وفي نهج البلاغة «وأنتم والساعة في قرن واحد»، فلا يكون، إذن من هذا الباب، فلا يردّ الإشكال.

قال الكوفيون: إن وَلِيَ معطوفًا على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقع على الآخر، جاز أن يكون ذلك الفعل خبرًا عنهما، سواء دلَّ ذلك الفعل على التفاعل أو لا، فالأوَّل، نحو: «زيد والريح يباريها»، فـ «يباريها» خبر عنهما لكونه بمعنى «متباريان»، والثاني، نحو: «زيد وعمرو يضربه»، وقريب منه قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: «فهم والجنّة كمن قد رآها»، وإنما جاز ذلك لتضمّن الخبر ضميريهما.

والبصريون يمنعون مثل هذه، على أن يكون الفعل خبرًا، إذ الفعل في ذلك كالصفة، فلا يقال: «زيد وعمرو ضاربه» بالاتفاق، ويجوّزونها على أن يكون

الفعل حالاً، لا غير، فـ « زيد والريح »، عندهم مثل: « كل رجل وضيعته »، و«يباريها » حال.

واعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف، فيطابقهما الخبر، كما يقال: « راكب الناقة طليحان »[1]، وقولك:« مقاتل زيد قويان »، أي: « زيد ومن يقاومه زيد قويان ».

قوله: « لعمرك لأفعلن »، ضابطه كلّ مبتدأ في الجملة القَسَمية متعيّن للقسم، نحو: « لعمرك »، و « أيمن الله » كما يجيء في باب القسم، فإن تعيّنه للقسم دالٌ على تعيُّنِ الخبر المحذوف، أي: « لعمرك ما أقسم به »، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف و «العَمرْ» و «العُمر» بمعنى ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة، لأن القسم موضع التخفيفِ لكثرة استعماله.

وقد يستعمل « لعمرك » في قسم السؤال أيضًا، نحو: « لعمرك لتفعلنَّ ».

وقد ترك المصنّف قسمًا آخر مما يجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظرفًا متعلّقًا بالمتعلّق العام، نحو: « زيد قدامَك » أو « في الدار » على ما ذكرنا قبل.

وتجويز ابن جني إظهار ذلك المتعلق ليس بوجه، لأن الأمرين: أي الدلالة على تعيُّن الخبر، والسدَّ بشيء آخر مسدَّه، حاصلان، فوجب الحذف.

ولعل المصنّف إنما ترك ذكره لكون هذا السادّ مسدَّ الخبر مرفوع المحلّ بكونه خبرًا دون سائر ما تقدّم مما سدَّ مسدَّ الخبر.

ثم اعلم أن الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ، لأن الأصل كون المسند

---

(١) طلح البعير أعني فهو طليح، وناقة طليح أسفار إذا جهدها السير، وتنكير الخبر لأن الأصل أن يكون المخبر عنه معلومًا، والخبر مجهولاً والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله إلهنا، وتمرة خير من زنبور ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة إلا عند سيبويه في نحو: « كم مالك » و « واقصد رجلاً خير منه أبوه » كما ذكرنا، فإن قيل الكلام موضوع للإفادة، فإذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب أن المفاد في نحو « أخوك زيد » إطلاق لفظ زيد المعرفة على أخوك المعرفة، وهذا الذي حمله المخاطب لا ذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لأن المجهول إسناد الخبر إلى المبتدأ، وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه جيء بالخبر نكرة في الأغلب لمناسبة النكرة للمجهول.

إليه معلومًا، وكذا الأصل تنكير الخبر لأنه مسند، فشابه الفعل، والفعل خالٍ من التعريف والتنكير، كما ذكرنا في أوّل الكتاب، ولا يصح تجريد الاسم عنهما، فجرّدناه مما يطرأ، ويحتاج إلى العلامة وهو التعريف، وأبقيناه على الأصل، فكان نكرة.

وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، لأنّ الاسم يصلح لكونه مسندًا ومسندًا إليه، والفعل مختص بكونه مسندًا لا غير، فصار الإسناد لازمًا له دون الاسم.

وأما قول النحاة: أصل الخبر التنكير، لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً، فليس بشيء، لأن المسند ينبغي أن يكون معلومًا كالمسند إليه.

وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: « زيد أخوك » هو انتساب أخوّة المخاطب إلى « زيد »، وإسناده إليه، لا أخوّته.

وإذا تعدّدت المبتدآت، نحو: « زيد أبوه »، أخوه، عمّه، خاله، ابنه، بنته، صهرها، جاريته، سيّدها، صديقه، قادم »، فالمبتدأ الأخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل، فـ « صديقه قادم »، خبر عن « سيدها »، وهكذا إلى المبتدأ الأوّل، فتكون الجملة التي بعد الأوّل، وهي مركبة من جمل، خبرًا عن الأوّل، ويضاف كلّ واحدمن المبتدآت إلى ضمير متلوِّه، إلاّ المبتدأ الأوّل.

وإن لم تضف المبتدآت كلٌّ واحدٍ منها إلى ضمير ما قبله، فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأوّل المبتدآت، وما قبل الآخر لما بعد أوّل المبتدآت، وهكذا على الترتيب.

وذلك نحو: « هند، زيد، عمرو، بكر، خالد قائم عنده في داره بأمره معها »، فكأنك قلت: « بكر خالد قائم عنده » ومعناه « بكر مع خالد »، ثم جعلت هذه الجملة أي: « بكر مع خالد »، خبرًا عن « عمرو »، مع رابطة « في داره »، فكأنك قلت: « عمرو، بكر مع خالد في داره » ، أي: «عمرو داره مشتملة على بكر وخالد»، ثم تجعل هذه الجملة خبرًا عن «زيد» مع رابطة «بأمره » فكأنك قلت: «زيد عمرو داره مشتمله على بكر وخالد بأمره»، أي: « بأمر زيد »، أي: « زيد أمر عَمْرًا بجمع خالد وبكر »، ثم تجعل هذه الجملة خبرًا عن « هند » مع رابطة « معها »، فكأنك قلت: « هند، زيد أمر عَمرًا بجمع بكر وخالد معها ».

وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر.

خبر« إنَّ » وأخواتها

قال ابن الحاجب:

خبر « إنّ » وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف، نحو: « إن زيدًا قائم »، وأمره كأمر خبر المبتدأ، إلا في تقديمه، إلا إذاكان ظرفًا.

قال الرضيّ:

اعلم أنه لما كان مذهبه أنّ الأصل في رفع الأسماء الفاعل، وفي نصبها المفعول، لم يكن له بدٌّ من أن يدَّعى أنّ كل مرفوع أو منصوب غيرهما، فهما مشبَّهان بهما من وجه، كما يقال: إن المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندًا إليه، والخبر يشبهه لكونه ثاني جزأي الجملة، وخبر « إنّ » وأخواتها يشبهه لكون عامله، أي « إن » وأخواتها، مشابهًا للفعل المتعدِّي، إلا أنه قُدّم منصوبه على مرفوعه تنبيهًا بفرعية العمل على فرعية العامل، وخبر « لا » التبرئة مشبَّه بخبر «إن»، المشبَّه للفاعل، واسم « ما » الحجازية مشبه لاسم « ليس » الذي هو فاعل؛ وقد تبيَّن بهذا وجه مشابهة اسم « إنّ »، واسم « لا » التبرئة، وخبر « ما » الحجازية للمفعول.

وكذا نقول: إنّ الحال، والتمييز، والمستثنى المنصوب، مشابهة للمفعول بكونها فضلات.

وأما مَن قال، وهو الحق: إنّ الرفعَ علامةُ العُمد، فاعلة كانت أو لا، والنصب علامة الفضلات، مفعولة كانت أو لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل، بل يحتاج في نصب بعض العُمد، وهي اسم « إنّ » وأخواتها، واسم «لا» التبرئة، وخبر « كان » وأخواتها، وخبر « ما » الحجازية، إلى تشبيهها بالفضلة، فيقول: إن « إنَّ » وأخواتها، لما شابهت الفعل المتعدي، كما يجيء في بابها، عملت رفعًا ونصبًا مثله، ولم يقدَّم الرفع على النصب كما قُدّم في « ما » الحجازية، لأن معنى «ما» ومعنى الفعل الذي يعمل عمله، أعني « ليس »، شيء واحد، فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي « ليس »، أعني تقديم المرفوع على المنصوب، تطبيقًا للَّفظ بالمعنى.

وأما « إنّ » فليست بمعنى الفعل المتعدّي على السواء، بل معناها يشبه معناه من وجه، وكذا لفظُها لفظه، والمشابهة قوية، كما يجيء في بابها، فأعطيت عملَ الفعل في حال قوته، وهو إذا تصرَّف في معموله بتقديم النصب على الرفع.

وعند الكوفيين، إن خبر « إنّ » وأخواتها، وكذا خبر « لا » التبرئة، مرفوع بما ارتفع به حين كان خبرَ المبتدأ، لا بالحروف، لضعفها عن عملين.

ومذهب البصريين أولى، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدّي.

قوله: « بعد دخول هذه الحروف »، يُخرج خبر المبتدأ وكل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف، لكن دخل فيه غير المحدود، فإنّ نحو: « حسنًا » في قولك: « إنّ رجلاً حسنًا غلامُه في الدّار »، مسند إلى « غلامه » بعد دخول «إنّ »، وليس بخبرها، وكذا يرد على حدّ خبر « لا » التبرئة، نحو: « لا رجلَ حسنًا غلامُهُ في الدار »، وكذا يرد على حد اسم« ما » و « لا » المشبّهتين بـ «ليس »، نحو: «ما زيد الظريف غلامه فى الدار»، فإن «غلامُه» مسند إليه، مع أنه ليس باسم «ما» وكذا يرد على حدّه لخبر المبتدأ بقوله: المجرّد المسندإلى آخره... صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿**ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ**﴾ [البقرة:٢٢١].

ولو قال هناك: المغاير للصفة المذكورة وتابع المبتدأ، وقال ههنا: المسند بعد دخولها الذي كان في الأصل خبر المبتدأ، وفي اسم « ما »: هو المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأ لسلم من الاعتراض.

قوله: « وأمره » أي: حاله وشأنه، كأمر خبر المبتدأ، أي: في أقسامه من كونه مفردًا وجملة، وفي أحكامه من كونه متحدًا ومتعدِّدًا، ومثبتًا ومحذوفًا، وغير ذلك. وفي شرائطه من أنّه إذا كان جملة فلابد من الضمير، ولا يحذف إلا إذا علم.

قوله: ((إلاّ في تقديمه)) أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، فإنه لا يجوز تقديمه على اسم ((إن))، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما ذلك، لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، كما يجيء في بابها، فأريد أن يكون عملها فرعيًّا أيضًا، والعمل الفرعي للفعل: أن يتقدّم المنصوب على المرفوع، والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب، كما عرفت في باب الفاعل عند قوله: «والأصل أن يَلي فعله » فلما أُعملت العمل لفرعيتها، لم يُتصرَّف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول، كما تُصُرِّفَ في معمولي الفعل، لنقصانها عن درجة

الفعل، وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر أيضًا، وذلك أن خبرها لا يكون مفردًا متضمنًا ما له صدر الكلام، كما يجيء في قسم الحروف.

قوله: « إلا أنْ يكون ظرفًا » استثناء من قوله: « في تقديمه » الذي كان منفيًّا لكونه مستثنى من الموجَب، فيكون المستثنى الثاني موجبًا لكونه من منفيّ، أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفًا، فإنّ حكمه إذن حكمُهُ في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ** ﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]، وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة، نحو: «**إنّ من البيانِ لسحرًا**»، وإنما جاز تقديم الخبر ظرفًا لتوسعهم في الظروف ما لا يُتَوسَّع في غيرها، لأن كل شيء من المحدثات فلابد أن يكون في زمان أو مكان، فصارت مع كل شيء كقرينه ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، إذ كلّ ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه، كاحتياج الظرف.



خبر « لا » التي لنفي الجنس

قال ابن الحاجب:

خبر « لا » التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها، نحو: « لا غلام رجل ظريف فيها »، ويحذف كثيرًا، وبنو تميم لا يثبتونه.

قال الرضيّ:

وجه مشابهته للفاعل: مشابهته لخبر « إن » المشابه للفاعل، فهو مشبَّه بالمشبَّه، ووجه مشابهة « لا » التبرئة لـ « إنَّ » أنّ « لا » للمبالغة في النفي، لكونها لنفي الجنس، كما أنّ « إنَّ » للمبالغة في الإثبات.

وقيل: حُمِلت عليها حمل النقيض على النقيض.

وارتفاع خبر « لا » بها، إن لم يكن اسمها مبنيًّا، عند جميع النحاة، وإن كان اسمها مبنيًّا، نحو: « لا رجل ظريف »، قال سيبويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، و «لا رجل »، مرفوع المحلّ بالابتداء، وذلك لأنه لما صار الاسم الذي كان معربًا بسببها مبنيًّا، وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها، استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابًا، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء.

وهو عند غيره مرفوع بـ « لا »، كما كان مع اسمها المنصوب بها. قال المصنف: ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر « لا » بنحو: « لا رجل ظريف »، بحَسَن، لأنه في الظاهر صفة لاسم « لا »، والمثال ينبغي أن يكون ظاهرًا فيما يُمثّل له، ويُستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثّل له واحتمال غيره على السواء، وأقبح منه، إذاكان غيرُ ما مُثِّل له أظهر، ومثالهم كذلك، لأن خبر « لا » يحذف كثيرًا، فـ «ظريف » في: « لا رجل ظريف »، في الصفة أظهر.

وقال: في مثالنا لا يحتمل « ظريف » إلا الخبر، لأن المضاف المنفي بـ « لا» لا يوصف إلا بالمنصوب.

والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بـ « لا » بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولفوا فيه، وجوّزوا رفعه حملاً على المحل.

وذلك لأن « لا » هذه مشبّهة بـ « إنَّ »، فكما يجوز في توابع اسم « إن » وإن كان معربًا، الحمل على المحل، فكذا في توابع اسم « لا » معربًا كان أو مبنيًا.

وللأولين أن يفرقوا بين « لا »، و « إنّ »، في هذا الباب، بأنّ « إنّ » لا تزيل معنى الابتداء، بل معناها توكيد مضمون الجملة، فكأن المبتدأ باق على حاله، فجاز الحمل على المحل، بخلاف « لا »، فإنّ معنى الجملةيتغيرّ بها عمَّا كانت عليه، فلا يجوز أن تقدّر كالعدم، ويجعل الاسم بعدها كالمبتدأ به، كما فُعل مع «إنّ ».

وكان مقتضى ذلك: ألاّ يجوز الحمل على محلّ اسمها، إلا أنهم جوَّزوا ذلك إذا كان اسمها مبنيًا، لأنه إذا كان معربًا، فالحمل على الإعراب الظاهر، أي: النصب، أَوْلى من الرفع البعيد الذي إن اعتبر، فلكونه أصلاً في هذا الاسم مع مشابهة « لا » لِـ « إنّ » التي الابتداءُ معها كالباقي، أما إذا كان مبنيًّا فنصبه بعيد كرفعه، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحًا، فصار نصب تابعه حملاً على فتحه المشابهه للنصب بعروضه بـ « لا »، وزواله بزوالها، مساويًا لرفع توابعه، حملاً على رفعه الذي كان له في الأصل، لأن كل واحد منهما بعيد.

قوله: « ظريف فيها » لا فائدة في إيراد هذا « الظرف » بعد الخبر،ولا معنى له إن علقناه بالخبر، إذ يكون المعنى: « ليس لغلام رجل ظرافة في الدار »، وهذا معنى سمج.

ومثاله أيضًا ظاهر بسبب هذا الظرف، في كون « ظريف » صفة لـ « غلام رجل » و « الظرف » خبر « لا »، والمعنى: « ليس في الدار غلام رجل ظريف»، ولو قال: « لا غلام رجل قائم فيها »، لكان أظهر من جهة المعنى في كون «فيها» متعلّقًا بالخبر.

قوله: « وبنو تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفًا »، اقتدى فيه بجار الله، قال الجزولي[١]: بنو تميم لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفًا؛ قال الأندلسي[٢]: لا أدري من أين نقله، ولعلّه قاسه. قال: والحق: أنَّ بني تميم يحذفونه وجوبًا، إذا كان

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) القاسم بن أحمد بن الموفق، أبو القاسم ت (٦٦١هـ) إمام في العربية، وله نصيب وافر من القراءات والحديث والفقه والنحو انظر بغية الوعاة (٢/٢٥٠)، وغاية النهاية (٢/١٥)، والوافي (٢٤/١١٢).

جوابًا، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم، فلا يجوز حذفه رأسًا، إذ لا دليل عليه، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به.

فعلى هذا القول، يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم.



اسم ((ما))، و ((لا)) المشبَّهتين بـ ((ليس))

قال ابن الحاجب:

اسم ((ما)) و ((لا)) المشبَّهتين بـ ((ليس)) هو المسند بعد دخولهما، نحو: ((ما زيد قائمًا))، و ((لا رجلٌ أفضلَ منك))، وهو في ((لا)) شاذ.

قال الرضيّ:

اسم ((ما)) وخبرها قد يكونان معرفتين، أو أحدهما، نحو: ((ما زيد قائمًا)) و ((ما زيد هو الظريف))

وأما الجملة الاسمية التي تدخلها ((لا))، فإمّا أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير ((لا))، نحو: ((لا زيد فيها ولا عمرو))، أو يكون جزآها نكرتين، نحو: ((لا رجلٌ قائم)).

قوله: ((وهو في ((لا)) شاذ))، أي: عملُ ليس في ((لا)) شاذ، قالوا: يجيء في الشعر، نحو قوله:

٨٠- مَن صَدَّ عَنْ نيرانها فأَنَا ابْنُ قَيْس لا بَراحُ

٨٠- مَن صَدَّ عَنْ نيرانها فأَنَا ابْنُ قَيْس لا بَراحُ

البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر (١٠٩/٨)، وخزانة الأدب (٤٦٧/١)، والدرر (١١٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٨/٢)، وشرح التصريح (١٩٩/١)،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٥٠٩)، وشرح شواهد المغني ص (٥٨٢)، وشرح المفصل (١٠٩/١)، والكتاب (٥٨/١)، ولسان العرب (٤٠٩/٢)، والمؤتلف والمختلف ص (١٣٥)، والمقاصد النحوية (١٥٠/٢)، وكتاب اللامات ص(١٠٥)، ومغنى اللبيب ص (٢٣٩)، والمقتضب (٣٦٠/٤)، والمعجم المفصل ص(١٦٧).

اللغة: النيران: أي الحروب.

المعنى: إن الذي يبعد عن الحروب ويصد من يرغب في الحرب فأنا أحب الحرب ولا أبعد عنها وأنا صاحب بلاء ونجدة.

الإعراب: **من:** اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، **صد:** فعل ماض مبنى على الفتح والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **عن نيرانها:** جار ومجرور والهاء مضاف إليه، والجار =

والظاهر أنه لا تعمل « لا » عملَ « ليس »، لا شاذًّا، ولا قياسًا، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر « لا » منصوبًا كخبر « ما » و « ليس ».

وهي في نحو: « لا براحٌ »، و « لا مستصرخٌ »، الأولى أن يقال هي التي في نحو: « لا إله إلا الله »، أي: « لا » التبرئة، إلا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة، نحو: « لا حول ولا قوة » ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها، ومع المعرفة، ويشذّ في غير ذلك، نحو: « لا براح »، وذلك لضعفها في العمل، كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها.

والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها، لأن النكرة في سياق غير الموجب، للعموم على الظاهر، سواء كانت مع « لا »، أو « ليس »، أو غيرهما من حروف النفي، أو النهي، أو الاستفهام.

ويحتمل أن تكون لغير الاستغراق مع القرينة، فيجوز: « لارجلٌ في الدار بل رجلان »، وأما إذا انتصب اسمها، أو انفتح، فهى نصّ في الاستغراق، كما أن: «ما جاءني رجل » ظاهر في الاستغراق، ويجوز العدول عنه للقرينة، نحو: « ما جاءني رجل بل رجلان »،و « ما جاءني من رجل » نصّ في الاستغراق، فلا يجوز: « ما جاءني من رجل بل رجلان ».



= والمجرور متعلق بالفعل صد، وجملة فعل الشرط، وهى « صد » في محل رفع خبر لاسم الشرط، وجملة اسم الشرط ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **فأنا**، الفاء رابطة، **أنا**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة لأنه مبنى على السكون، **ابن**: خبر، **قيس**: مضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط لا محل له من الإعراب، **لا**: نافية تعمل عمل ليس، **براح**: اسم لا مرفوع، والخبر محذوف تقديره « لي » أي « لا براح لي ».

الشاهد: لا براح حيث أعمل « لا » عمل ليس وهو شاذ.

المنصوبات

المنصوبات

قال ابن الحاجب:

المنصوبات هو ما اشتمل على عَلَم المفعولية.

قال الرضيّ:

قد تبيَّن شرحه بما ذكرنا في حدّ المرفوعات.

وعلَم الفضلة كما تقدّم في أوّل الكتاب أربعة: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: « رأيت زيدًا، ومسلماتٍ ، وأباك،ومسلمَين، ومسلمِينَ ».

وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين: أصلاً في النصب، يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه، وهو غير المفعولات من الحال، والتمييز، وغير ذلك.

والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حَيِّز المفاعيل، فيقال للحال: هو مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجيء في « جاءني زيد راكبًا » فُعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون « راكبًا »، ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجه، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية؛ والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء، ففي جعل المفعول معه، والمفعول له، أصلاً في النصب لكونهما مفعولين، وجعل المستثنى، والحال، فرعين مع أنهما أيضًا مفعولان نظر؛ وإن كان الأصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له، إذ ربَّ فعل بلا علّة ولا مصاحب، ولا فعلَ إلا وهو واقع على حالة من الموقع والموقَع عليه.

والحق أن يقال: النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال، والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعُمد شُبِّهت بالفضلات، كاسم « إنّ » واسم « لا » التبرئة، وخبر « ما » الحجازية، وخبر «كان» وأخواتها.

المفعول المطلق

١ - تعريفه

قال ابن الحاجب:

فمنه المفعول المطلق، وهو اسمُ ما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه.

قال الرضيّ:

قدّم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفَعَلَه، ولأجل قيام هذا المفعول، به صار فاعلاً، لأن « ضاربية زيد » في قولك: «ضرب زيد ضربًا »، لأجل حصول هذا المصدر منه.

أما المفعول به، نحو: « ضربت زيدًا »، والمفعول فيه، نحو: « ضربت قدَّامَك يومَ الجمعة »، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه؛ وأما المفعول له، وإن كان مفعولاً للفاعل وصادرًا منه، إلا أنّ فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به، ألا ترى أنّ كون المتكلّم زائرًا في قولك: « زرتك طمعًا »، ليس لأجل « قيام الطمع به »، بل لأجل الزيارة.

فبان أنّ المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له، فهو أحقّ بتقديم ذكره، وأيضًا لا فعل إلا وله مفعول مطلق، [ذكر أو لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق][1] لأن طلب الفعل الرافع للفاعل له أشدّ من طلبه لغيره، ألا ترى أنه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه، يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر، ففي قولك: « ضرب زيد عَمرًا، يومَ الجمعة وخالدًا إكرامًا لك »: « زيد » ضارب، و «عمرو» مضروب، وأمّا « يوم الجمعة » فمضروب فيه، و « خالد »: مضروب معه، و «إكرامًا »: مضروب له، فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر، نحو: « ضُرِب زيد »، وأمّا إلى غيره فبحرف جر، نحو: « ضُرِب في يوم الجمعة»؛ وأما قولهم: « سير فرسخان »، و « صِيد يومُ كذا »، فمجاز قليل، وكذا: « فرسخٌ مَسِير » و « يومٌ مصيد »، وهو على حذف حرف[2]

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) سقط في نسخة.

الجرِّ للاتساع، كما في نحو: « استغفرت الله ذنبًا ».

قال سيبويه في قولهم: « جئتك خفوقَ النجم »، أصله، « حين خفوق النجم»، فاتسع في الكلام واختصر، قال: وليس هذا في سعة الكلام بأبعد من قولهم: «صِيد عليه يومان »، و « ولد له ستون عامًا »، و « سِير عليه فرسخان »؛ يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعًا واختصارًا، فجعله كما ترى في غاية البعد.

وقدّم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه، لأن احتياج الفعل هنا[1] إلى الزمان والمكان ضروري، بخلاف العلة والمصاحِب، وقدّم المفعول له على المفعول معه، إذ الفعل الذي لا علّة له ولا غرض قليل، بخلاف الفعل بلا مصاحب، فإنه أكثر منه مع المصاحب، وأيضًا، يصل الفعل إليه بواسطة الواو، بخلاف سائر المفاعيل، ولولا مراعاة التسمية، كما قلنا، لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه أَوْلى، إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى.

وإنما سُمِّي ما نحن فيه مفعولاً مطلقًا، لأنه ليس مقيّدًا، لكونه مفعولاً حقيقيًا، بحرف جر، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

قوله: « هو اسم ما فَعلـه »، قال: إنما قلت ههنا: « اسم » بخلاف سائر الحدود، ليخرج نحو: « ضربت » الثاني، في قولك: « ضربت ضربت »، فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور.

قلت: إن أراد بقوله: « فَعَله المتكلّم »: أوجده بالقول، أي: قاله، فالمقول في الحقيقة وإن كان مفعولاً، إلا أن الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول، فيقال: « هذا مقول »، و « هذا مفعول »، فلم يكن إذن داخلاً في قوله: « ما فَعَله» حتى يخرج بقوله: « اسم »، وأيضًا « ضربت »، باعتبار أنه مقول، ليس بفعل، بل هو اسم، لأن المراد: هذا اللفظ المقول، فلا يخرج بقوله: « اسم ما فعله» لكونه اسمًا. وبتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل، فإن لفظ «زيدًا»، و « يومَ الجمعة »، و « أمامك »: لفظ أوجده الفاعل بالقول في قولك: « ضربت زيدًا يوم الجمعة أمامك ».

وإن أراد، وهو الظاهر، بقوله: « فَعَلَه » أنه فعل مضمونه الذي هو « الضرب»، فلم يكن داخلاً حتى يخرج، لأنه إذن فَعَل مضمونه، ولم يفعله.

هذا، ويعني بـ « اسم ما فعله »: اسم الحدث الذي فعله.

---

(١) سقط في نسخة.

ويخرج عن هذا الحدّ، نحو: « ضربًا » في: « ما ضربت ضربًا »، لأنه لم يفعل فاعلُ المذكور ههنا فعلاً، إلا أن يقول: النفي فرع الإثبات، فجرى مجراه وألحق به، وكذا نحو: « مات موتًا »، و « فني فناءً » جارٍ مجرى ما فعله الفاعل.

واحترز بقوله: « فاعل فعل مذكور » عن نحو: « أعجبني الضربُ »، فإنّ «الضرب » فَعَله فاعلُ فعلٍ ما، لكن لم يفعَلْه فاعلُ الفعلِ الذي هو « أعجب »، لأن فاعله « الضرب »، وهو لا يفعل نفسه، وكذا: « استحسنت الضربَ ».

قوله: « مذكور » صفة فعلٍ، وكذا قوله: « بمعناه »، والضمير في « معناه »، عائد إلى « اسم »، أو إلى « ما ».

قوله: « بمعناه » احتراز عن نحو: « كرهت قيامي »، فإن « قيامي » اسم لما فعله المتكلّم، وهو فاعل الفعل المذكور، لكن ليس « كرهت » بمعنى «قيامي»، ويبطل هذا الحد بنحو: « كرهت كراهتي »، و « أحببت حبي »، و «أبغضت بغضي »، على أن المنصوبات مفعول بها.

٢ - أنواعه وحكمه من حيث التثنية والجمع

قال الرضيّ: قال ابن الحاجب:

ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد، نحو: « جلست جُلوسًا، وجَلسة، وجِلسة»، فالأوّل لا يُثنّى، ولا يُجمع، بخلاف أخويه.

قال الرضيّ:

المراد بـ « التأكيد »: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سمّوه تأكيدًا للفعل توسُّعًا، فقولك: « ضربت » بمعنى: أحدثت ضربًا، فلما ذكرت بعده « ضربًا »، صار بمنزلة قولك: « أحدثت ضربًا ضربًا »، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمّنهما الفعل.

ويعني بـ « النوع » المصدر الموصوف، وذلك على ضروب، لأنّه إمّا أن يكون موضوعًا على معنى الوصف: كـ « القَهْقَرى »، و « القرفصاء »[1]، وكـ

(١) القهقرى الرجوع إلى الخلف فإذا قلت رجعت القهقرى فكأنك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لأن القهقري ضرب من الرجوع، والقرفصاء: ضرب من القعود يمد ويقصر وهو جلسة المحتبى إلا أنه يحتبى بيديه مكان الثوب.

«الجِلْسة» و «الرِّكْبة»، لأن الفِعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات، كصفة «الحسن» أو «القبح»، أو «الشدة» أو «الضعف» أو غير ذلك، فـ «الجِلسة» ليست مطابقة للجلوس.

وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف، نحو: «جِلسة حسنة»، وربما يترك، نحو: «جلست جِلسةً».

وإمّا أن يكون يوصف بصفة مع ثبوت الموصوف، نحو: «جَلَسْتُ جلوسًا حسنًا»، أو مع حذفه، نحو: «عمل صالحًا» أي: عملاً صالحًا، ومنه: «ضربت ضرب الأمير»، لأنّك حذفت الموصوف، ثم حذفت المضاف من الصفة، والأصل: «ضربته ضربًا مثل ضرب الأمير»، وذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك.

وإما أن يكون اسمًا صريحًا مبْنِيًّا كونه بمعنى المصدر، إمَّا بـ «مِن»، نحو: «ضربته أنواعًا من الضرب»؛ وإمّا بالإضافة وذلك إما فى «أى» نحو «ضربته أى ضرب» وإما في أفعل التفضيل نحو ضربته أشد «الضرب» و «قدمت خير مقدم» لأن «أيًّا» وأفعل التفضِيل بعضُ ما يضافان إليه، كما يجيء في باب الإضافة.

ويجوز أن يكون هذا مما حذف موصوفه، أي: «ضربًا أيَّ ضرب»، و «ضربًا أشدَّ الضرب».

وإمَّا في «بعض»، و «كل»، نحو: «ضربته بعضَ الضرب، أو كلَّ الضرب»؛ أو غير مبيَّن في اللفظ، نحو: «ضربته أنواعًا وأجناسًا».

وإما أن يكون مصدرًا مثنًى، أو مجموعًا، لبيان اختلاف الأنواع، نحو: «ضربته ضربَين» أي: مختلِفين؛ قال تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب: ١٠]، أو معرَّفًا بلام العهد، كما إذا أشرت إلى ضرب معهودٍ، شديدٍ أو خفيف[1]، أو غير ذلك، فتقول «ضربته ذلك الضرب» ونحو «القرفصاء» فى «قعد القرفصاء» و «القهقري» في: «رجع القهقري» مصدر بنفسه كما ذكرنا، عند سيبويه. وقال المبرد: هو في الأصل صفة المصدر، أي: «القعدة القرفصاء»، و «الرجوع القهقرى»، وعند بعض الكوفيين: هو منصوب بفعل مشتق من لفظه، وإن لم يستعمل، فكأنه قيل: «تقهقر القهقري»، و «تقرفص القرفصاء»، ونحوه. وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفًا لشيء، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين؛ إذ هو إثبات حكم بلا دليل.

---

(١) في نسخة: «ضعيف».

ويعني بـ « العدد » ما يدلّ على عدد المرات معيّنًا كان، أو لا، وهو إمّا مصدر موضوع له، نحو: « ضربته ضربةً وضربتينِ وضربات »، أو مصدر موصوف بما يدلّ عليه، نحو: « ضربته ضربًا كثيرًا »، وإما عدد صريح مميز بالمصدر، نحو: « ضربته ثلاثَ ضربات »، قال الله تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور:٤] أو مجرّد عن التمييز، نحو: « ضربته ألفًا »، ويجوز أن يكون المجرد صفة المصدر، نحو: «ضربته سوطًا وسوطين وأسواطًا »، والأصل: « ضربته ضربة بسوط » فحذف المصدر المراد به العدد، وأقيم الآلة مقامه دالة على العدد بإفرادها، وكذا في « ضربت ضربتين بسوط، أو ضربات بسوط » وُضعت الآلة مقام المثنى والمجموع مثناة أو مجموعة، فقيل: « ضربته سوطين وأسواطًا ». وتثنيتهاوجمعها تثنية المصدر وجمعه، لا تثنية الآلة وجمعها، لأنك ربما قلت: «ضربته سوطين وأسواطًا » مع أنّك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد، لكنّك ثنّيتَ الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع، ويجوز أن يكون أصل « ضربته سوطًا »: « ضربته ضربة سوط »، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وقد اجتمع في هذا القسم، أي: فيما قام فيه الآلة مقام المصدر، النوعُ والعدد، كما اجتمعا في نحو قولك: « ضربته ضربين وضروبًا » قاصدًا اختلاف الأنواع.

قوله: « فالأوّل لا يثنّى، ولا يجمع »، إذ المراد بالتأكيد: ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلّتها وكثرتها. والتثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها، فتناقضا.

قوله: « بخلاف أخويه »، يعني النوع والعدد، وذلك لأن النوع قد يكون نوعين فصاعدًا، وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدًا.

٣ - المفعول المطلق الذي من غير لفظ فعله

قال ابن الحاجب:

وقد يكون بغير لفظه، نحو: « قعدت جلوسًا »(١).

---

(١) قال زين العرب في شرح المصابيح: إن العرب يستعملون القعود في مقابلة القيام، والجلوس في مقابلة الاضطجاع ونحوه، وحكى أن النصر بن شميل دخل على المأمون =

قال الرضيّ:

أي: قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إما مصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين: إمّا أن يلاقي الفعل في الاشتقاق، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾ [المزمل٨]، و : ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً** ﴾ [نوح:١٧]، وإما ألاّ يلاقيه فيه، نحو: « قعدتُ جلوسًا ».

ومذهب سيبويه في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر، أي: « تبتّل إليه وبتّل نفسك[1] تبتيلاً »، و « أنبتكم من الأرض فنبتُّمْ نباتًا »، و « قعدت وجلست جلوسًا ».

ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه.

وأما غير المصدر فقد ذكرنا طرفًا منه، ومن جملته الضمير الراجع إلى مضمون عامله، نحو قوله:

٨١- هذا سُراقَةٌ للقُرآن يَدْرُسُهُ والمَرْءُ عِندَ الرُّشَا إنْ يَلْقَها ذيبُ

= وقام بين يديه، فقال له المأمون: اجلس، فقال: يا أمير المؤمنين: لست بمضطجع فأجلس، قال: فكيف أقول، قال: قل: اقعد.

(١) سقط في نسخة.

٨١- هذا سُراقَةٌ للقُرآن يَدْرُسُهُ والمَرْءُ عِندَ الرُّشَا إنْ يَلْقَها ذيبُ

البيت من البسيط وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣/٢)، والدرر (١٧١/٤)، ورصف المباني ص (٢٤٧)، وشرح التصريح (٣٢٦/١)، (١٥٧/١٠)، والمقرب (١١٥/١)، وهمع الهوامع (٣٣/٢).

اللغة: الرشا: جمع رشوة.

المعنى: هذا الرجل يدرس ويقرأ ويتدبر القرآن علما أنه يأخذ الرشوة كالذئب الذي يحرص على الفريسة.

الإعراب: هذا: مبتدأ مرفوع، **سراقة:** خبر مرفوع، **للقرآن:** جار ومجرور متعلق بالفعل **يدرسه**، ويدرس: فعل مضارع، **والفاعل:** ضمير مستتر جوازًا، **والهاء:** مفعول مطلق، **والمرء:** الواو حالية، المرء: مبتدأ مرفوع، **عند:** ظرف مكان، **الرُّشا:** مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر، **إن:** حرف شرط، **يلقها:** يلق: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر جوازًا، و « ها » : مفعول به، **ذيب:** خبر للمبتدأ المرء وجملة هذا سراقة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، جملة « يدرسه » حالية =

أي: ((يدرس الدرس))، أو إلى غير مضمون عامله، نحو: ((أعجبني الضرب الذي ضربته)) أو اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله، نحو: ((أعجبني ضربي فضربت ذاك)) ومن غير المصدر، نحو: ((أعطيته عطاءً))،و ((كلّمته كلامًا))، فإنهما ليسا بمصدرين لشيء من الأفعال.

٤ – حذف العامل في المفعول المطلق

قال ابن الحاجب:

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا، كقولك لمن قدم: ((خير مقدم))، ووجوبًا سماعًا، مثل: ((سقيًا))، و ((رعيًا))، و ((خيبة))، و ((جدعًا))، و ((حمدًا))، و ((شكرًا))، و ((عجبًا)).

قال الرضيّ:

اعلم أنه لابد في الواجب الحذف والجائز من القرينة.

قوله: ((جوازًا ووجوبًا)) نصب على المصدر بفعل محذوف، أي: بعضه يسمع حذفه وجوبًا سماعًا، ولا يقاس عليه، وبعض يقاس عليه في وجوب الحذف قياسًا.

وأقول: الذي أرى أنَّ هذه المصادر وأمثالها، إن لم يأت بعدها ما يبيِّنها ويعيِّن ما تعلقت به من فاعل، أو مفعول، إمّا بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز، نحو: ((سقاك الله سقيًا))، و ((رعاك الله رعيًا))، و ((جَدَعك جدعًا))، و ((شكرت شكرًا))، و ((حمدت حمدًا)).

وفي نهج البلاغة في الخطبة البَكالية: ((نحَمدُه على عَظيمِ إحسانِهِ، وَنَيِّرِ بُرْهانِهِ، وَنوامي فَضْلِهِ وامْتِنانِهِ، حَمْدًا يَكُونُ لِحَقِّهِ أداءً)).

وأما ما بُيِّنَ فاعلُه بالإضافة، نحو: ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ [النساء:٢٤]، و ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة:١٣٨]، و ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب:٣٨،٦٢؛]، و[غافر:٨٥]، و[الفتح:٢٣]. و ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ [الروم:٦]، و ((حنانَيكَ)) و ((دوالَيكَ))، أو بُيِّنَ مفعولُه بالإضافة، نحو: ﴿ضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد:٤]، و ((سبحان الله))، و ((لَبَّيكَ))، و

- في محل نصب، وجملة ((المرء عند الرشا)) حالية في محل نصب، وجملة إن ((يلقها من فعل الشرط والجواب المحذوف)) في محل نصب حال.

الشاهد: ((يدرسه)) حيث أن ((الهاء)) لا تعود على القرآن، وإنما تعود على مضمون عامله أي ((يدرس الدرس)) فالهاء تعرب مفعول مطلق لمضمون عامل الفعل.

((سَعْديكَ))، و ((معاذ الله))؛ أو بُيِّنَ فاعلُه بحرف جر، نحو: ((بؤسًا لك))، أي: شدّة، و ((سحقًا لك))، أي: بُعدًا، وكذا ((بُعْدًا لك))، أو بُيِّن مفعوله بحرف جر، نحو: ((عَقرًا لك)) أي: جرحًا، و ((جَدْعًا لك))، والجدع: قطع الأنف، أو الأذن، أو الشفة، أو اليد، و ((شكرًا لك))، و ((حمدًا لك))، و ((عجبًا منك))، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا.

والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلّيّ، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافًا إليه، أو بحرف الجر، لا لبيان النوع، احترازًا عن نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤٦] و: ﴿سَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء:١٩].

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط، لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعملَ فيهما الفعل، ويتصلان به، فاستُحسن حذف الفعل في بعض المواضع، إمّا إبانةً لقصد الدوام واللزوم، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدّد، أي: الفعل، في نحو: ((حمدًا لك))، و ((شكرًا لك))، و ((عجبًا منك))، و ((معاذ الله))، و ((سبحان الله)) وإما لتقدّم ما يدلُّ عليه، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٤]، و ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة:١٣٨]، و ﴿وَعد الله﴾ [الروم:٦]، أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة، نحو: ((لبّيك))، و ((سَعْدَيك))، و((دواليك))، و ((هَذاذَيك))، و ((هَجاجَيك))، فبقي المصدر مبهمًا لا يُدري ما تعلق به من فاعل، أو مفعول، فذُكِر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر، ليختص به، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة، أو بحرف الجر، قبح إظهار الفعل، بل لم يجز، فلا يقال: ((كُتِب كتاب الله))، و((وعد وعد الله)) و ((اضربوا ضرب الرقاب)) و ((أسبح سبحان الله)) و ((أحمد حمدًا لك))، و ((غفر الله غفرًا لك))، وذلك لما ذكرنا من أن حقّ الفاعل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولَين له، فلما حذف الفعل لأحد الدواعي المذكورة، وبُيِّن المصدر المبهم، إمّا بالإضافة، أو بحرف الجر، فلو ظهر الفعل، رجع الفاعل، أو المفعول، إلى مكانه ومركزه بعد الفعل، متصلاً بالفعل، ومعمولاً له، فوزانه وِزان نحو قوله تعالى: ﴿إن امرؤ هلك﴾ [النساء:١٧٦].

وأما قولهم: ((حردت حردَه))، و ((حمدت حمده))، و ((قصدت قصده))، و ((نحوت نحوه))، ونحو ذلك، فليس انتصاب الأسماء في ذلك على المصدر، بل هو

مفعول به، على جعل المصدر بمعنى المفعول، كقوله:

٨٢- دارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَواكا

والمعنى: قصدت به جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه؛ ويجوز أن يكون المعنى؛ حردته حردَه الذي يليق به، وحمدته حمدَه الذي ينبغي، فيكون مضافًا لبيان النوع، كما في قوله: ﴿ **وقد مكروا مكرهم** ﴾ [إبراهيم:٤٩]، و ﴿**فعلت فعلتك**﴾ [الشعراء:١٩]، وقوله تعالى: ﴿**وسعى لها سعيها**﴾ [الإسراء:١٩].

والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه، لِيَلي الفاعلُ أو المفعولُ المصدرَ الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل، كما كان وَلِيَ الفعل، والمعنى: ((هو لك))، أي: هذا الدعاء لك؛ وكذا كلّ ما فيه ((مِن)) التبيينية المبيِّنة للمعارف، نحو قوله تعالى: ﴿**وما بكمْ مِن نِعْمَةٍ فمنَ الله**﴾ [النحل:٥٣]؛ إن جعلنا ((ما)) بمعنى ((الذي))؛ وأما المبينة للنكرة فهى صفة لها، كما لو جعلنا ((ما)) في الآية نكرة.

وقد بُيِّن أيضًا بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر، نحو: ((مرحبًا بك))، و ((أهلاً بفلان))، أي: هذا الدعاء مختصّ بك، هذا إن فسرت ((مرحبا)) بموضع الرحب، أى: أتيت موضعًا رحيبًا، وإن فسَّرته بالمصدر، أي: رحب موضعك مرحبًا، أي: رحبًا، فهو من هذا الباب.

والجملة المفسِّرة المحذوفة المبتدأ لا محلّ لها لأنها مستأنفة.

ثمّ اعلمْ أن هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة، إما أن يُتَوغَّل في حذف فعلها بحيث لا يُنوى قبلها تقديرًا، بل

٨٢- دارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَواكا

البيت من الرجز وهو بلا نسبة نسبة في خزانة الأدب (٥/٢)، والخصائص (٨٩/١)، والدرر (١٨٨/١)، ورصف المباني ص (١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٤٧/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٣)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٩٠)، وشرح المفصل (٩٧/٣)،والكتاب (٢٧/١)، والمعجم الفصل (١٢١٩).

الإعراب: دار: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره ((هى))، ((**لسعدى**)) جار ومجرور متعلق بصفة لدار، **إذه**: إذ: ظرف زمان متعلق بصفة لدار، هي مبتدأ مرفوع، **من هواكا**: جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف **والكاف**: ضمير مضاف إليه، والألف للإطلاق، وجملة ((**هى من هواكا**)) في محل جر بالإضافة من ((إذ)).

الشاهد: ((هواكا)) حيث جعل المصدر بمعنى اسم المفعول.

يصير المصدر عوضًا منه، وقائما مقامه، كالمصادر الصائرة أسماء أفعال كما يجيء في بابها، نحو: «هيهات»، و «رويد»، و «شتّان»، فتُبنى لقيامها مقام المبنى، ولا يكون لها إذن محلَ من الإعراب، كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه، وبناؤها على الفتح أكثر إذن، لتبقى مبنية على الإعراب الذي استحقته حال المصدرية، فيُرجَع إذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل، لصيرورة المصدر كالفعل، فيقال: «هيهات زيد».

ويجوز أن يراعى أصلها في المصدرية، مع كونها أسماء أفعال، فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر[1] ؛ قال الله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، فهو بمنزلة: «بعدًا لما توعدون» استعمالاً، وأما في المعنى، فـ «هيهات» اسم فعل، وإلا لم يُبْنَ.

وإمّا ألاَّ يُتوغَّل في حذف فعلها، بل يكون فعلها مقدَّرًا قبلها، لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا، وهذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل، كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل أفعالها قبلها، لكنها ليست قائمة مقام أفعالها، إذ لو قامت مقامها، لم تقدّر قبلها، فلم تكن تنتصب، فبانتصابها عرفنا أنّ الفعل مقدّر قبلها، وببناء الأولى عرفنا قيامها مقام أفعالها.

وقد يجوز في بعض المصادر أن يُستعمل الاستعمالين، أعني يكون مصدرًا واسم فعل، نحو: «رويدَ زيدٍ»، و «رويدَ زيدًا»، و «بله زيدٍ»، و «بَلْه زيدًا».

ويجوز أن يكون «حاشي» من هذا الباب، فيكون «حاشي زيدٍ»، مصدرًا مضافًا، كـ «رُوَيدَ زيدٍ»، بدليل القراءة الشاذة ﴿حاشًا لله﴾ [يوسف:٣١] منونًا، ويكون: «حاشى لزيد» اسم فعل مستعملاً استعمال المصادر، كما ذكرنا في «هيهات لزيد».

ومن جملة المصادر القياسيَّة المضبوطة بالضابط المذكور: مصادر لم توضع أفعالها، نحو: «دفرًا له»أي: نتنًا، و «بهرًا» أي: تعسًا، أما «بهرًا» بمعنى غلبة، فله فعل مستعمل، فهما مثل «القهقرى» و «القرفصاء»، أعني أن جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه، إلا أن الفرق بينهما، أنَّ «دفرًا»، و «بهرًا»، لم يستعمل ناصبهما، وبُيِّنا بحرف جر بخلاف نحو: «القرفصاء» فإنّه استعمل ناصبه من غير لفظه، والناصب المقدّر لـ «دفرًا» و «بهرًا» أيضًا فعل من غير لفظهما،

---

(١) في نسخة «المصدر».

والتقدير: ((أنتنت دفرًا))، و ((تعست بهرًا)).

ومنها أسماء أعيان هى آلة مقامة مقام المصادر، نحو: ((تُربًا لك وجَندلاً))، أي: رُميت رَمْيًا بترب وجندل، فهذا مثل: ((ضربته سوطًا))، والفرق بينهما مثل الفرق بين ((بهرًا)) و ((القهقرى)).

ومنها صفات قائمة مقام المصدر، نحو: ((هنيئًا لك))، أي: هناءةً، و ((عائذًا بك))، أي: عياذًا. وهي مثل: ((قُمْ قائِمًا))، أي: قيامًا، و ((تعالَ جائيًا))، والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين.

وقد قيل في هذا القسم: إنه نصب على الحال المؤكدة، كما قيل في: ((قُمْ قائماً)).

ومنها أسماء أصوات قامت مقام المصادر، كـ ((آهًا منك))، أي: توجّعًا، و ((واهًا لك))، أي: طيبًا، و ((أفًّا))، و ((أُفّة لك))، أي: كراهة، فيقدّر لجميعها أفعال بمعناها، ويلزم إضمار ناصب ما كان في الأصل صوتًا، وإن لم يبيَّن بالجار، نحو: ((إيهًا))، أي: كفًّا، و ((ويهًا))، أي: زيادة.

وذلك أن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف، والمصدر أصل في باب التصرف والاشتقاق، إذ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب، فلما صار ما لا يُشتق منه قائمًا مقام المشتق منه، قطع عنه الفعل الناصب له نصبَ المفعول المطلق، لأنه في الأغلب يكون مشتقًا من مفعوله المطلق.

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصبًا، إلا أن تكون على حرفين ثانيهما حرف مد، نحو: ((وَيْ لزيد))، وذلك نحو ((آهًا))، و ((واهًا))، و ((ويهًا))، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي، نحو: ﴿**أف لكما**﴾ [الأحقاف:١٧]، و ((أوهٍ على إخواني))، و ((آهٍ من ذنوبي)).

والظاهر أن: ((ويلك))، و ((وَيحكَ))، و ((وَيسك))، و ((وَيبك)) من هذا الباب، وأصلها كلها: ((وَيْ)) على ما قال الفراء، جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر، نحو: ((ويْ لك))، و ((وَيْ لَه))، ثم خلط اللام بـ ((ويْ))، حتى صارت لام الكلمة، كما خلط الكلام بـ ((يا))، في قوله:

٨٣- فخير نحن عند الناس منكم إذا الدَّاعــي المُثَــوِّبُ قــالَ يــالا

فصار معربًا بإتمامه ثلاثيًـا، فجـاز أن يدخـل بعدهـا لامٌ أخـرى، نحـو: ((ويـلاً لك))، لصيرورة الأولى لام الكلمة، ثم نقل إلى بـاب المبتـدأ، فقيـل: ((ويـلٌ لـك))، كما مرَّ في ((سلامٌ عليك))، ثم جُعل ((ويح))، و ((ويـب))، و ((وَيـس)) كنايـات عـن ((ويـل))، وهـذا كمـا قـالوا: ((قاتَلَـه اللـه)) بمعنـى: قتلـه، ثـم استبشـعوها فكنّـوا عنهـا بـ((قاتَعَه)) و ((كاتَعَه))، ثم صار بعض الأصوات القائمة مقام المصادر قائمًا مقام الفعل، فصار اسم فعل، نحو: ((صه))، و ((مه))، و ((إيه))، وغير ذلك مما سنذكره في أسماء الأفعال؛ كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل، فيصير اسم فعل على ما مرَّ قبل.

ويجوز في كل صوت يُدعى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريتـه، ويكون بناؤه نظرًا إلى أصله حتى كان صوتًا، لا لكونه اسـم فعـل، فـ ((صَـهْ أنـت وزيد))، نحو: ((ضربًا أنت وزيد))، وذلك لأنا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعـال بكونها مبنية، كما ذكرنا، فإذا كان لنا طريق إلـى بنـاء هـذه الأسـماء غـير كونهـا أسماء أفعال، وهو النظر إلى أصلها، فلا ضرورة تلجئنا إلى كونها أسماء أفعال.

٨٣- [فَخَيرٌ نَحْنُ عِندَ الناس مِنْكُمْ إذا الدَّاعــي المُثَــوِّبُ قــالَ يــالا

البيت من الوافر وهو لزهير بن مسعود الضبي في تلخيص الشواهد ص(١٨٢)، وخزانة الأدب (٦/٢)، والدرر (٤٦/٣)، وشرح شواهد المغني (٥٩٥/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٠/١)، ونوادر أبي زيد ص (٢١)، وبلا نسبة في الخصائص (٢٧٦/١)، ورصف المباني ص (٢٩)، وشرح شواهد المغنى (٨٤٧/٢)، ولسان العرب (٤٩١/١٥)، وهمع الهوامع (١٨١/١)، والمعجم المفصل ص(٦٤٦).

اللغة: المثوب: مادة ثَوَّب وهو الذي يدعو ملوحًا بثوبه، يا لا: أي يا فلان.

الإعرب: **فخير:** الفاء بحسب ما قبلها، **خير** : مبتدأ مرفوع، **نحن:** خبر مرفوع، **عند:** ظرف مكان منصوب، متعلق ((بخير)) **الناس:** مضاف، **منكم:** جار ومجرور متعلق بخير، **إذا:** ظرف لما يستقبل من الزمان، **الداعي:** مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، **المثوب:** نعت للداعي، قال: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقدير هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر للداعي، **يا:** حرف نداء واستغاثة، ((لا)) أي ((لفلان)) اللام حرف جرف، فلان مجرور باللام والألف للإطلاق، والجار والمجرور متعلق بـ ((يا)) وجملة ((قال الداعي)) محل جر بالإضافة وجملة ((يا لا)) في محل نصب مقول القول.

الشاهد: ((يا لا)) حيث خلط اللام بـ ((يا)).

ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور، قولهم: «عَمْـرك اللّـهَ»، و «قَعْـدك اللّهَ»، بفتح القاف، قال المزني: سمعت كسرها ممن لا أثق به، وهما عنـد سيبويه منصوبان على المصدر، وقد استعمل فعل «عَمَّرك»، بخلاف «قَعَّدك»، قال:

٨٤- عَمَّرْتُكِ اللّهَ إلاّ ما ذَكَـرْتِ لَنـا هَـل كُنـتِ جارَتَنـا أيّـامَ ذي سَـلَم

ولا يقال: «قَعَّدتك الله».

وأكثر ما يستعملان في قسم السؤال، فيكون جوابهما ما فيه الطلـب، كـالأمر، والنهي، قال:

٨٥- قَعيدَك ألاّ تُسْمعيني مَلامَةً ولا تَنْكَئـي قَـرْحَ الفـؤادِ فَيَيْجَعـا

٨٤- عَمَّرْتُكِ اللّهَ إلاّ ما ذَكَرْتِ لَنـا هَـل كُنـتِ جارَتَنـا أيّـامَ ذي سَـلَم

البيت من البسيط وهو للأحوص في ديوانه ص (١٩٩)، وخزانة الأدب (١٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢٧٥/١)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحـاجب (٤٣٤/١)، ولسـان العـرب (٦٠٢/٤)، والمقتضب (٣٢٩/٢)، وهمع الهوامع (٤٥/٢)، والمعجم المفصل (٩٤٢).

المعنى: أسألك بالله هل تذكرين أنك كنت جارتنا حين كنا نسكن في ذي سلم.

الإعراب: عمرتك: فعل ماض، والتاء فاعل، **والكاف:** مفعول به أول، الله، مفعول به ثان، إلا حرف حصر وتوكيد، **ما:** زائدة، **ذكرت:** فعل ماض، والفاعل الضمير المتصل بالفعل فـي محل رفع، **لنا:** جار ومجرور متعلق بالفعل ذكرت، **هـل:** حـرف استفهام، **كنـت: فعـل** ماض ناقص مبنى على السكون، والتاء اسم كان محلها الرفع، **جارتنا:** خبر كان منصوب بالفتحة، «نا» ضمير مضاف إليه، **أيام:** ظرف زمان منصـوب بالفتحـة متعلـق «بجـارة»، **ذي:** مضاف مجرور بالياء لأنه اسم من أسماء الستة، **سلم:** مضاف إليه، وجملة «ذكرت لنا» مفعول به محلها النصب على تقدير «لا أسألك إلا ذكرك لنـا» وجملـة «هـل كنـت جارتنا» مفعول به للفعل «ذكرت» .

الشاهد: «عمرتك الله» حيث استعمل فعل «عمرك» بخلاف قعدك، ولا يقال «قعدتك».

٨٥- قَعيـدَك ألاّ تُسْـمعيني مَلامَـةً ولا تَنْكَئـي قَـرْحَ الفـؤادِ فَيَيْجَعـا

البيت من الطويل وهو لمتم بن نويرة فـي ديوانـه ص (١١٥)، وخزانـة الأدب (٢٢٠/٢) والـدرر (٢٦٢/٤)، وشـرح شـواهد المغنـي (٥٦٦/٢)ن ولسـان العـرب (١٧٣/١)، والمصنف (٢٠٦/١)، وبلا نسبة في جمهـرة اللغـة ص (٦٦٢)، والمقتضـب (٣٣٠/٢)، وهمع الهوامع (٤٥/٢)، والمعجم المفصل ص (٤٩٦).

اللغة: تنكئى: مادة «نكأ» القرحة، نكئًا: قشرها قبل أن تبرأ فنديت، ونكـأ العـدو: أي قتلـه، فييجعا: مادة وجع.

المعنى: أنه يطلب منها أن تقل اللوم ولا تسمعه شيئًا يؤذيه لأن ذلك ينكأ الجراح التي قد برئت. =

و «أن» زائدة، وقال:

٨٦- أيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللَّهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَان

= الإعراب: قعيدك: مفعول مطلق لفعل محذوف، والكاف: مضاف إليه، ألا: أن: زائدة، لا: ناهية جازمة، تسمعيني: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، والنون للوقاية، والياء المتكلم مفعول به، والفاعل ضمير المخاطبة الياء، ملامة: مفعول به ثان، ولا: الواو عاطفة، لا: ناهية جازمة، تنكئي: فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، وياء المخاطبة فاعل، قرح: مفعول به، الفؤاد: مضاف إليه، فييجعا: الفاء عاطفة سببية ييجعا: فعل مضارع مجزوم بأن المضمرة وعلامة نصبه الفتحة والألف للإطلاق، وجملة «ولا تنكئي».

معطوفة على جملة «ألا تسمعيني»، وجملة فييجعا من أن المصدرية في تأويل مصدر معطوف على لا تنكئي.

الشاهد: قعيدك: حيث استخدمها في قسم السؤال، فكان الجواب النهي المتمثل في «لا تسمعيني»، «وأن» زائدة.

٨٦- أيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللَّهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَان

هِيَ شَامِيَّةٌ إذا ما اسْتَقَلَّتْ[1] وَسُهَيْلٌ إذَا اسْتَقَلَّ[1] يَمَانِي

البيتان من الخفيف وهما لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص (٥٠٣)، والأغاني (٢١٩/١)، وأمالي المرتضى (٣٤٨/١)، وخزانة الأدب (٢٨/٢)، والشعر والشعراء (٥٦٢/٢)، ولسان العرب (٦٠١/٤)، والمقاصد النحوية (٤١٣/٣)، وللنعمان بن بشير في ديوانه ص (١٤)، والمعجم المفصل (١٠٢٨).

المعنى: يلوم الشاعر على الذي يريد أن يزوج الثريا من سهيل لأنهما لا يلتقيان حيث أن الثريا بالشام وسهيل باليمن.

الإعراب: أيها: أي: منادى مبنى على الضم، والها: للتنبيه، المنكح: صفة للمنادى، الثريا: مفعول به بفتحة مقدرة على الألف والعامل هو اسم الفاعل «منكح»، سهيلاً: مفعول به ثان، عمرك: مفعول مطلق لفعل محذوف، والكاف: مضاف إليه، الله: لفظ الجلالة مفعول به ثان، كيف: اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال، يلتقيان: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين فاعل، وجملة «كيف يلتقيان» جواب القسم لا محل لها من الإعراب، هي: مبتدأ مرفوع، شامية: خبر مرفوع والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، ما: زائدة، استقلت: فعل ماض مبنى على الفتح والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بالإضافة، وسهيل: الواو عاطفة، سهيل: مبتدأ مرفوع، إذا: ظرف مبنى على السكون متعلق بـ «يماني»، استقل: فعل ماض، الفاعل =

(١) في نسخة: «استهلت».

هي شامِيَّةٌ إذا ما اسْتَقَلَّتْ وسُهَيْلٌ إذا اسْتَقَلَّ يَمَاني

وقد ذكر الجوهري استعمال «قعدك» و «عمرك» في القَسَم الذي لا سؤال فيه، قال: يقال: «قعدك لا آتيك» وكذا «قعيدك»، و «قعدك الله لا آتيك» و «قعيدك الله لا آتيك»، و «عمر الله ما فعلت كذا»، و «عمرك الله ما فعلت كذا»؛ قال ابن يعيش: لا يستعملان إلاّ في القَسَم.

قال الجوهري: وقد جاء «عمرك الله» في غير القسم، واستشهد بقوله: «عمرك الله كيف يلتقيان» وقال: المعنى: سألت الله أن يطيل عمرك، ولم يرد القسم، وقد ذكرنا في البيت أنه قسم السؤال.

والأصل عند سيبويه: عمَّرتك الله تعميرًا، فحذف الزوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل مضافًا إلى المفعول به الأول،وكذا «قَعَّدَك الله» تقديرًا ومعنى: «عَمَّرتك»: أعطيتك عُمرًا بأن سألت الله أن يعمِّرك، فلما ضمَّن «عَمْر» معنى السؤال، تعدّى إلى المفعول الثاني، أعني «الله» ، وكذا «قعدتك الله» وإن لم يستعمل، أي: جعلتك قاعدًا متمكنًا بالسؤال من الله.

وأجاز الأخفش رفع «الله» في «عَمرك»، ليكون فاعلاً، أي: عمَّرك الله تعميرًا، ويجوز ألاَّ يكون انتصابهما على المصدر، ويكون التقدير: أسأل الله عمرك، أي: أسأل الله تعميرَك، وأسأل الله قَعدك، أي: تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد، و «أسأل» متعدٍّإلى مفعولين، أو يكون المعنى: أسألُ بحق تعميرك الله، أي: اعتقادك: بقاءه وأبديَّته، وبتقعيدك الله، أي: نِسبتك إياه إلى القعود، أي: الدوام والتمكن.

فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم، نحو: «اللَّهَ لأفعلنَّ»، وهما مصدران محذوفا الزوائد، مضافان إلى الفاعل، و«الله» مفعول به للمصدرين.

ويجوز أن يكون معنى: «قِعدكَ اللَّهَ» بكسر القاف: بحقّ قِعدِك، أي: قعيدك، أي: ملازمك العالم بأحوالك، وهو الله، فـ «الله» عطف بيان لـ «قعدك»، ويؤيِّد هذا التأويل قولهم: «قعيدك الله» بمعناه، فـ «القِعْد» و «القعيد» بمعنى المقاعد، كالحلف والحليف، فعلى هذا مذهب سيبويه، وهو أنّ نصبهما على المصدر، وعلى

= ضمير مستتر تقديره «هو» والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بالإضافة، يماني خبر لسهيل، وجملة «سهيل يماني» معطوفة على «هي شامية».

الشاهد: «عمرك الله» : حيث جاء عمرك الله في غير القسم والمعنى سألت الله أن يطيل عمرك، ولم يرد القسم.

تأويلهما بـ «أسأل تعميرك وتقعيدك» ليس معنى القسم ظاهرًا فيهما، مع أنهما لا يستعملان إلا في القسم كما ذكرنا، إلا أن يقال: لما كانا للدعاء للمخاطب، جَرَيا مجرى السؤال، لأنه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسئول، كأنه قيل: «طوَّلَ الله عمرك، افعل لي كذا وكذا».

٥- حذف عامل المصدر المكرر أو المحصور

قال ابن الحاجب:

وقياسًا في مواضع، منها ما وقع مثبتًا بعد نفي، أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرًا عنه، أو وقع مكررًا، مثل: «ما زيد إلاّ سَيرًا»، و «ما أنت إلاّ سير البريد»، و «إنما أنت سيرًا»، و «زيد سيرًا سيرًا».

قال الرضيّ:

قوله: «ما وقع مثبتًا إلى آخره»، هذا مصدر يجب حذف فعله، باجتماع شيئين: أحدهما أن يكون ناصبُه خبرًا عن شيء، لو جعلت هذا المصدر خبرًا عنه، لم يكن إلاّ مجازًا، لكونه صاحب ذلك المصدر، والثاني أن يكون المصدر مكّررًا، أو بعد «إلاّ» أو معناها، نحو: «ما زيد إلا سيرًا»، و «ما الدهر إلا تقلبًا»، و «إنما أنت سيرًا»، و «زيد سيرًا سيرًا»، و «المَنون تقريعًا تقريعًا».

وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخه، نحو: «إنَّ زيدًا سيرًا سيرًا»، ويجوز أن يكون نحو: «ما كان زيد إلا سيرًا» من هذا.

وإنما وجب حذف الفعل، لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه، ولزومه له، ووضع الفعل على التجدّد والحدوث، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضًا، نحو قولك: «زيد يُؤوي الطريد ويؤمن الخائف»، ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ [البقرة:٢٤٥]، وذلك أيضًا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعًا على الزمان، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم، لم يستعمل العامل أصلاً، لكونه: إمّا فعلاً، وهو موضوع على التجدّد، أو اسم فاعل، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته، فصار العامل لازم الحذف.

فإن أرادوا زيادة المبالغة، جعلوا المصدر نفسه خبرًا عنه، نحو: «زيد سير سير»، و «ما زيد إلا سير»، كما ذكرنا في المبتدأ في قولها:

فإنّمــا هــي إقبــالٌ وإدبــارُ[1]

فينمحي إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلاً، لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه، ولمثل هذا المعنى، أعني زيادة المبالغة في الدوام، رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أنّ فاعلها ومفعولها يُبيَّن بالإضافة، أو حرف الجر، بعد حذف الفعل لزومًا، تبيينًا لمعنى الدوام، قال:

٨٧- عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقامَتي فيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أعْجَبُ

قال سيبويه: سمعنا بعض من يوثق به، وقد قيل له: «كيف أصبحت»، قال: «حمدٌ لله وثناء عليه»، ومنه «سلام عليك»، و «ويلٌ لك».

قوله: «مثبتًا بعد نفي» إنما شرطهما، لأنه لو كان منفيًّا، نحو: «ما زيد سيرًا»، أو لم يكن بعد نفي، نحو: «زيد سيرٌ»، لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام، فلم يجب حذف الفعل، إذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا.

قوله: «داخل على اسم» صفة لِـ «نفي»، وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطًا، وذلك لأنه لا يجوز كما قلنا في نحو: «ما كان زيد إلا سيرًا»، و«ما وجدتك إلا سير البريد»، أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق، كما يجوز أن يكون، لكونه خبر الفعلين، مجازًا، فالشرط إذن ما ذكرنا، أعني كون ناصبه خبرًا عن شيء لا يكون هو، أي: المصدر، خبرًا عنه إلا مجازًا.

---

(١) تقدم برقم (٦٩).

٨٧- عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقامَتي فيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أعْجَبُ

البيت من الكامل وهو لضمرةبن جابر في الدرر (٧٢/٣)، ولهني بن أحمر في الكتاب (٣١٩/١)، ولسان العرب (٦١/٦)، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية(٢٥٦/١)، ولرؤبة في شرح المفصل (١١٤/١)،وبلا نسبة في سمط اللآلي ص (٢٨٨)،وشرح الأشموني (٩٧/١)، وشرح التصريح (٨٧/٢)، وهمع الهوامع (١٩١/١). والمعجم المفصل ص (٥٨).

الإعراب: عجب: مبتدأ مرفوع بالضمة، **لتلك:** اللام حرف جر، اسم إشارة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلق بخبر المبتدأ محذوف، **قضية:** حال من اسم الإشارة، **وإقامتي:** الواو عاطفة، **إقامتي:** مبتدأ مرفوع، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه، **فيكم:** جار ومجرور متعلق بإقامتي، **على:** حرف جر، **تلك:** اسم إشارة مبنى على الفتح في محل جر، والجار والمجرور متعلق بإقامة، **القضية:** بدل من تلك مجرور بالكسرة، **أعجب:** خبر للمبتدأ إقامتي مرفوع بالضمة.

الشاهد: «عجب» حيث رفع المصدر لزيادة المبالغة في الدوام.

قوله: «أو معنى نفي»، يريد به ما في «إنما» من معنى الحصر، نحو: «إنما زيد سيرًا».

واعلم أن هذا المصدر الذي بعد «إلاّ» أو معناها قد يكون منكرًا، كماه ذكرنا، ومعرفًا، إمّا بالإضافة، نحو: «ما زيد إلا سيرَ البريد»، أو باللام، نحو: «ما زيد إلا السيرَ»، وكذا يجيء مكررًا، نحو: «ما زيد إلا سيرًا سيرًا»: قالوا: فحينئذ يكون حذف الفعل أوجب، لقيام الأوّل مقامه.

قوله: «أو وقع مكررًا»، فيه نوع إخلال، لأن مراده: أو وقع مكررًا بعد اسم لا يكون خبرًا عنه، حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى: ﴿ **دُكَّتِ الأرض دَكًّا دَكًّا** ﴾ [الفجر:٢١]، ولا يعطى لفظه هذه الفائدة إلا بتكلّف.

٦- المصدر التفصيليّ

قال ابن الحاجب:

ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة، مثل قوله تعالى: ﴿ فَشُدُّواْ الوثاقَ فإمّا منّا بعدُ وإمّا فداءً﴾.

قال الرضيّ:

يعني بـ «مضمون الجملة» : مصدرها مضافًا إلى الفاعل، أو المفعول، فمضمون «شدوا الوثاق»: شدُّ الوثاق، ويعني بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه، وسمّاه أثرًا، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء، كالأثر الذي يكون بعد المؤثّر.

ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة.

واعلم أن ضابط هذا القسم أن تذكر جملة طلبيّة، أو خبريّة، تتضمّن مصدرًا يُطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة، وجب حذف أفعالها، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصحّ أن يقوم ما تضمّن ذلك المصدرَ، أعني الجملة المتقدمة، مقام ما يتضمّن تلك الأغراض، أي: أفعالها الناصبة لها، فلما صحَّ ذلك، وتكرّرت تلك الفوائد، استثقل ذكر أفعالها قبلها، فألزم قيام متضمّن المصدر الذي هي أغراضه مقام متضمّناته، فوجب حذفها، فقوله تعالى: ﴿**فَشُدُّوا الوَثَاقَ**﴾ [محمد:٤] جملة تتضمن شدَّ الوثاق، والمطلوب من شدِّ

الوثاق إما قتلٌ، إو استرقاقٌ، أو منٌّ، أو فداءٌ؛ فقد فصَّل الله تعالى هذا المطلوب بقوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد:٤]. وتقول في الخبرية: ((زيد يكتب، فقراءةً بعدُ أو بَيْعًا))، و ((عمرو يشتري طعامًا، فإما بيعًا وإما أكلاً))، ونحو ذلك.

٧ – المصدر التشبيهيّ

قال ابن الحاجب:

ومنها ما وقع للتشبيه، علاجًا بعد جملة مشتملة علي اسم بمعناه وصاحبه، مثل: ((مررت بزيد فإذا له صوتٌ، صوتَ حمار، وصراخٌ صراخَ الثكلى)).

قال الرضيّ:

يعني أن قوله: ((صوت حمار)) مصدر فائدته التشبيه، إذ المعنى: ((مثل صوت حمار)). قوله: ((بعد جملة))، يعني بها نحو: ((له صوت))، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب، وهو المبتدأ المرفوع،وهي مشتملة أيضًا على صاحب ذلك الاسم،أي: الذي قام به ذلك الحدث، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا، وكان ينبغي أن يضم إليه شرطًا آخر،وهو أن يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضًا لصاحبه غير لازم، حتى يخرج نحو قولهم: ((له علم علم الفقهاء))، و ((له هدى هدى الصلحاء))، فإن الثاني إذن يكون مرفوعًا لا غير، لأن الجملة المتقدمة لا تدلّ إذن على معنى الفعل، أعني على الحدث.

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدّر بين الجملة المتقدّمة والمصدر، يدل عليه الجملة المتقدمة دلالةً تامةً مغنيةً عنه، فلهذا وجب حذفه. فالأصل: ((له صوت يصوّته صوت حمار))، أي: تصويت حمار، فأقيم الاسم مقام المصدر كما في ((أعطى عطاء))، و ((كلّم كلامًا)). وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: ((له صوت))، لا بفعل مقدر.

قال سيبويه: وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة، يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى يصوّت، لأنها تدلّ على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة ما دلّ على زمان ذلك المصدر الحادث، أي: الحال الماضية، وهو لفظ ((مررت))، في مسألتنا، فالمجموع كالفعل والفاعل، وهذا وجه قويّ.

وقد قيل: إن العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة، لأن المعنى: فإذا له تصويتٌ، والتصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا، كما يجيء في باب المصدر، فهو كما تقول: «عجبت من ضربك ضربَ الأمير»، وكقولك: «ضربك ضربَ زيد خير من ضرب عمرو ضربَه».

وفي هذا تردّد، لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صحّ تقديره بـ«أنْ» وفعل منه، ويسمجُ لو قلت: «مررت فإذا له أن يصرخ صراخَ الثكلى»، بمعنى «له صراخ» فإنه قطع بحصول الفعل.

وعلى الوجهين الآخرين لا يكون من هذا الباب، لأن عامله ظاهر، ويجوز أن يدَّعى القول الثاني من هذه الأقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّـهِ﴾ [النمل:٨٨]، و ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ [الروم:٦]، و ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾[النساء:٢٤]،و ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة:١٣٨] لأن قبلها ما يؤدى معنى أفعالها، فيقال: هذه المصادرمنصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام أفعالها.

وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب أعني نحو: «صوتَ حمار وصراخَ الثكلى» إمّا على البدل، وإمّا على الوصف، وذلك على أحد وجهين: قال الخليل: على حذف المضاف، أي: مثل صوت حمار، فيجيز إذن تعريفه، مع كون الموصوف غير معرفة، لأنّ «مثل» لا يتعرّف بالإضافة، وبُني عليه أنه يجوز «هذا رجل أخو زيد» على الوصف، أي: مثل أخي زيد، وردَّ عليه سيبويه، وقال: لو جاز هذا، لجاز: «هذا قصيرٌ الطويل» ، أي: مثل الطويل.

وقال غير الخليل: هو جامد مؤوَّل بالمشتق، أي: له صوت منكر، كما تقول: «مررت برجل أسد»، أي: جرئ، ومثله قليل، كما يجيء في باب الوصف، فإذا تعرَّف فهو عند هؤلاء بدلٌ لا غير.

فإذا انتصب المصدر، أعني نحو: «صوتًا حسنًا»، جاز أن يكون حالاً على أحد التأويلين المذكورين في الوصف. وذو الحال: الضمير المستكنّ في «له».

وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه، وجاء موصوفًا، نحو: «فإذا له صوت صوت حسن»، فقال سيبويه: يجب رفعه على أحد وجهين، إما على أنه بدل من الأوّل، أو وصف له، وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي، كما في «جاء زيد زيد»، لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد يفيد ما لم يفده الأوّل، ولو لم يكن معه الصفة، لكان تأكيدًا لا غير.

ومَن جعله وصفًا، مع أن معنى الوصف ليس فيه، فلكونه مع وصفه كاسم واحد، ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالاً، لأن في وصفه معنى الحالية، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِياً﴾ [يوسف:٢].

وهذا كما قال سيبويه في نحو: ((لا ماءَماءً باردًا)) فإن كرّرت فصار وصفًا[1]، فأنت فيه بالخيار، إن شئت نوَّنت، وإن شئت لم تنوِّن؛ جعل الثاني لكونه تكريرًا للأوّل موصوفًا بشيء، كالوصف للأوّل.

ومَن جَعله بدلاً، فإن معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه.

ولا منع عندي أن يكون الثاني، أعني: ((صوت حسن))، تأكيدًا لفظيًّا، كما يجيء في باب النداء.

وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب أيضًا، إما على المصدر، أو على الحال.

وإنما اختار سيبويه الإتباع في الثاني دون النصب على المصدر، لكونه بلفظ الأوّل ومعناه، فالأولى أن تجعل الثاني مع تابعه تابعًا للأوّل حتى يكون تابع الثاني كتابع الأوّل.

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر، فالأولى الإتباع، ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف، نحو: ((له صوت حسن))، ويجوز: ((حسنًا))، أي: صوتًا حسنًا، وكذا إن خَلَتِ الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر، فالأولى إتباع المصدر وإن كان للتشبيه، وصفًا وبدلاً، كما ذكرنا، نحو: ((مررت فإذا في الدار صوتٌ صوت حمار))، وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست إذن كالفعل لخلوّها مما أسند إليه الحدث معنًى، ولابدَّ للفعل من مسند إليه، وقد أجازوا النصب فيه على

---

(١) كما هوحكم الوصف في ((لا رجل ظريف وظريفا)) فإن كرر منفى ((لا)) بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو ((لا ماء ماء باردًا)) فإن شئت بينت الثاني نظرًا إلى كونه تكريرًا لفظيا، وإن شئت أعربته رفعا أو نصبا، وذلك لأنه لما وصف صار مع وصفه كأنه وصفه للأول كالحال الموطئة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِياً﴾ والإعراب في المكرر الموصوف أولى نظرًا إلى كونه كالصفة من الإعراب في المكرر غير الموصوف وأما وصف المكرر أعني باردًا فليس فيه إلا الإعراب.

المصدر أو الحال، كما مر.

ورُوِيَ في بيت رؤبة:

٨٨- فيهــا ازْدِهــافٌ أيَّمــا ازْدِهــافِ

نصب ((أيما))، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، وهو في غاية الضعف، فالوجه الإتباع في مثله.

٨ – المصدر المؤكّد لنفسه

قال ابن الحاجب:

ومنها[1] ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره، مثل: ((له عَليَّ ألفُ درهمٍ اعترافًا)) ، ويسمَّى توكيدًا لنفسه.

قال الرضيّ:

يَعني بكون المصدر مضمونًا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر، فلا محتمل لها إذن من المصادر إلا ذاك المصدر، ولهذا قيل: إن المصدر الظاهر يؤكّد نفسه، فـ ((اعترافًا))، في: ((له عَليَّ ألف درهم اعترافًا)) يؤكّد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة، كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو: ((ضربت ضربًا))، إلا أن المؤكّد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل،

٨٨- [قولُك أقْـوالاً مـع التَّحْـلافِ] فيهــا ازْدِهــافٌ أيَّمــا ازْدِهــافِ

البيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه ص (١٠٠)، وخزانة الأدب (٤٥/٢)، وسر صناعة الإعراب ص (١٨٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢٨٩/١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥١٧)، وبلا نسبة في شرح المفصل (٤٩/١٠)، ولسان العرب (١٤٢/٩)، زهف.

اللغة: التحلاف: مادة حلف، أي كثرة الحلف، ازدهاف: أي استخفاف بالعقول.

المعنى: إن كثرة حلفك مع أقوالك الكثيرة فيها استخفافًا بالعقول.

الإعراب: قولك: مبتدأ مرفوع، **والكاف:** مضاف إليه ضمير المخاطب، **أقوالاً:** مفعول به مقول القول للمصدر، **مع التحلاف:** جار ومجرور متعلق بـ محذوف خبر للمبتدأ، وجملة قولك ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **فيها**، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **ازدهاف:** مبتدأ مؤخر مرفوع، **أيما:** صفة لمفعول مطلق وهي نائب عن المفعول المطلق لأن تقدير الكلام ((فزدف ازدهافا أيّما ازدهاف)) **ازدهاف:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، جملة ((فيها ازدهاف)) صفة لأقوالا.

الشاهد: نصب ((أيما)) مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، وهو في غاية الضعف.

(١) في نسخة ((منه)).

لأن الفعل يدلّ وحده على المصدر والزمان؛ وأما في مسألتنا، فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها، لا مضمون أحد جزأيها.

ومنه قولهم: ((الله أكبر دعوةَ الحق))، لأن ((الله أكبر)) أوّل الأذان الذي هو الدعاء الحق، إذ هو دعاء إلى الصلاة، فـ ((دعوة الحق))، كـ ((رجل صدق))، و((حمار سوء))، ومنه قوله:

٨٩- إني لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّني قَسَمًا إلَيْكَ مَعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ

لأن ((قسمًا)) بمعنى التأكيد، وهو الحاصل في الكلام السابق، بسبب ((أنَّ)) واللام.

فالمصدر المؤكّد لنفسه هو الذي يؤكّد جملة تدلّ على ذلك المصدر نصًّا، ومنه: ﴿**صِبْغَةَ اللَّهِ**﴾ [البقرة:١٣٨]، و ﴿**صُنْعَ اللَّهِ**﴾ [النمل:٨٨]، و ﴿**كِتَابَ اللَّهِ**﴾ [النساء:٢٤]، ونحوها، لأنّ ما تقدّمها من الكلام نصٌّ على معاني هذه المصادر.

٨٩- إني لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّني قَسَمًا إلَيْكَ مَعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ

البيت من الكامل وهو للأحوص في ديوانه ص (١٦٦)، والأغاني (٢١/ ١١٠)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٨)، والزهرة ص (١٨١)، وسمط اللآلئ ص(٢٥٩)،وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٧٧)، وشرح المفصل (١/ ١١٦)، وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ١٣٥)،وخزانة الأدب (٨/ ١٧٧)، والمقتضب (٣/ ٢٣٣)، والمقرب (١/ ٢٥٦)، والمعجم المفصل ص (٧٣٠).

المعنى: يخاطب الشاعر محبوبه ويقول إنني أمنحك الإعراض ومع ذلك أقسم بأنني مع هذا الإعراض أشعر بالميول إليك.

الإعراب: **إني**: إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم إن في محل نصب، **لأمنحك**: اللام المزحلقة للتوكيد، **أمنحك**: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، والكاف: مفعول به أول، **الصدود**: مفعول به ثان، **وإنني**: الواو حاليه، **إنني**: إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم ضمير مبنى في محل نصب اسم إن، **قسمًا**: مفعول مطلق لفعل محذوف، إليك: جار ومجرور متعلق بأميل، مع **الصدود**: جار ومجرور متعلق بـ أميل، **لأميل**: لام حلقة للتوكيد أميل خبر إن، وجملة ((إني لأمنحك)) ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة ((أمنحك)) في محل رفع خبر ((إني)) ، و ((إنني لأميل)) في محل نصب حال.

الشاهد: ((قسمًا)) حيث نصب ((قسمًا)) على أنه مفعول مطلق، **لأن** حاصل الكلام السابق يدل على التأكيد بسبب أن واللام.

وجيء بالمصادر مضافة إلى الفاعل، لأنه حصل اليأس من إظهار فعلها كما تقدّم، ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها: الإضافة المذكورة، وكونها تأكيدًا لأنفسها، ولا يمتنع في كلّ ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال: الجملة المتقدمة عاملة فيه، لنيابتها عن الأفعال الناصبة، وتأديتها معناها، كما قلنا في نحو: «لزيد صوت صوت حمار»، فلا يكون من المنصوب باللازم إضماره.

٩- المصدر المؤكّد لغيره

قال ابن الحاجب:

ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره، نحو: «زيد قائم حقًّا» ، ويسمّى توكيدًا لغيره.

قال الرضيّ:

اعلم أن قولك: «زيد قائم حقًّا»، مثل: «رجع زيد القهقري» في أن المصدر في كليهما مؤكّد لما يحتمل غيره، إلا أن المحتمل في الأوّل جملة، وفي الثاني مفرد، أعني مجرد الفعل من دون الفاعل.

ثم اعلم أن المؤكّد لغيره في الحقيقة مؤكّد لنفسه، وإلا فليس بمؤكّد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرّره، وإذا لم يكن الشيء ثابتًا فكيف يقوَّى؟ وإذا كان ثابتًا فمكرّره إنما يؤكد نفسه.

وبيان كونه مؤكّدًا لنفسه أن جميع الأمثلة المورَدة للمؤكّد لغيره، إما صريح القول، أو ما هوفي معنى القول، قال تعالى:﴿ **ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ** ﴾ [مريم:٣٤]، وقولهم: «هذا القول لا قولك»، أي: هذا هو القولُ الحقُّ لا أقول مثل قولك، إنه باطل، و «هذا زيد غيرَ ما تقول» ، «ما» فيه مصدرية، أي: قولاً غيرَ قولك، ومعنى «هذا زيد» كمعنى قوله:

أنا أبو النجم وشعري شعري

أي: هذا هو ذلك المشهور الممدوح، لا كما تقول في حقّه من ضدٍّ ذلك، وقولك: «هذا زيد قائم[1] حقًّا»، أي: قولاً حقًّا؛ وكذا: «هذا عبد الله حقًّا»، و «الحقَّ لا الباطل»، وكذا قول أبي طالب:

---

(١) سقط في نسخة.

٩٠- إذن لاتَّبعناه على خير حالَةٍ مِنَ الدَّهْر جِدًّا غَيرَ قَوْلِ التَّهازُلِ

أي: قولاً جدًّا، وكذا قولك: «لأفعلنّه ألبتة»، أي: قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة، والمعنى: أنه ليس فيه تردّد، بحيث أجزم به، ثم يبدو لي،ثم أجزم به مرة أخرى، فيكون قطعتان أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يُثنّى فيها النظر، وكذا قولهم: «افعله ألبته»، أي: جزمت بأن تفعله، وقطعت به قطعة، فـ «ألبتة» بمعنى القول المقطوع به،وكأنّ «اللام» فيها في الأصل للعهد، أي: القطعة المعلومة مني[1] التي لا تردّد فيها.

فنقول: التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لـ «قلت»، وهذا المصدر مفعولاً مطلقًا لـ «قلت»، بيانًا للنوع، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة، لأن المتكلّم إذا تكلّم بالجملة فهي مقولة، فمعنى جميع هذه المصادر، إن كانت بعد الجملة الخبرية: قولاً حقًّا مطابقًا للخارج، وهذا المعنى تدلّ عليه الجملة السابقة نصًّا، بحيث لا احتمال لغيره من حيث مدلول اللفظ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدلّ إلا على الصدق؛ وأمّا الكذب فليس، بمدلول اللفظ، بل هو نقيض مدلوله، وأما قولهم: الخبر محتمل للصدق والكذب، فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل، أي: لا يمتنع عقلاً ألاَ يكون مدلول اللفظ ثابتًا.

وكذا ما يجيء بعد الأمر والنهي من المؤكّد لغيره كـ «ألبتة»، يدلاّن عليه دلالة نصّ، لأن الآمرَ قاطعٌ بطلب الفعل، والناهي قاطعٌ بطلب تركه.

٩٠- إذن لاتَّبعناه على خير حالَةٍ مِنَ الدَّهْرِ جِدًّا غَيرَ قَوْلِ التَّهازُلِ

البيت من الطويل وهو لأبي طالب عم النبي ﷺ في خزانة الأدب (٢/٥٦).

المعنى: يقول أبو طالب لولا مخافة عار يلحق قومي بسبب ترك دين الآباء لاتبعنا محمدًا وأيدنا دعوته.

الإعراب: **إذن**: زائدة لتوكيد الجواب، **لاتبعناه**: اللام الرابطة وهى هنا تفيد التوكيد، **اتبعناه**: فعل ماض، **ونا**: فاعل، **والهاء**: ضمير مبنى في محل نصب مفعول به، **على خير**: جار ومجرور متعلق بالفعل اتبعناه، حالة: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وجملة «اتبعناه» جواب القسم لا محل لها من الإعراب، **من الدهر**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحالة، **جدًّا**: نائب عن مفعول مطلق لأنه صفة لمفعول مطلق وحذف، **غير**: صفة لـ«جدًّا» منصوبة مثله، قول: مضاف إليه، **التهازل**: مضاف إليه مجرور.

الشاهد: «جدًّا غير قول التهازل» أي أقول قولاً جدًّا، حيث نابت الصفة مكان المفعول المطلق.

(١) سقط في نسخة.

وأما قولهم: ((أجدَّك لا تفعل كذا))، قال:

٩١- أجدَّكمـــا لا تقضِيـــان كراكَمـــا

ولا يُستعمل إلا مع النفـي، فليس مؤكـدًا للفعل المذكـور بعـده، كما توهّـم بعضهم، إذ لو أكد أجدكما[1] قوله: ((لا تقضيان كراكما))، لكان مؤكدًا لمضمـون المفرد، أعني الفعل بلا فاعل، فيكون نحو: ((رجع زيدٌ القهقري))، لأن عدم القضاء يكون إذن هو المحتمل للجدِّ وغيره، فيكون كالرجوع المحتمل للقهقري وغيرها.

فإن قلت: ((جدَّكما)) مضمون عدم قضاء المخاطَبينِ، لأنَّ ذلك قد يكون جدًّا، وقد يكون هزلاً، فيكون مؤكّدًا للجملة لا للمفرد.

قلت: عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل، سواء أسندته إلى المخـاطبين أو غيرهما، ويعارض بنحو: ((زيد رجع القهقري))، فإن ((القهقري)) في هذا المثال بيان لرجوع ((زيد)) لا للرجوع المطلـق، فثبت أن ((جدَّكمـا)) مبيّـن لمضمـون المفـرد،

٩١- [خَليليَّ هبَّا طالما قَد رَقَدْتُما]   أجدَّكمـــا لا تَقْضِيـــان كراكُمـــا

البيت من الطويل وهو لقس بن ساعدة في خزانة الأدب (٢/٧٧)، ولعيسى بن قدامة الأسدي في الأغاني (١٥/١٩٤)، وللأسدي في شرح ديوان للمرزوقي ص (٨٧٥) وبلا نسبة في شرح المفصل(١/١١٦)، ولسان العرب (٣/١١٣)، والمعجم المفصل (٨٣١).

اللغة: رقدتم: مادة رقد وهو النوم، كراكما: من الكرى هو النوم.

المعنى: يا صاحبي استيقظا فقد طال نومكما ألم تناما من قبل.

الإعراب: **خليلي**: منادى منصوب بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء **المتكلم**: مضاف إليه، **هبا**: فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، **طالما**: طال فعل ماض مبنى على الفتح، ما اسم موصول، **قد**: حرف تحقيق، **رقدتما**: رقد: فعل ماض، **وتما**: فاعل مرفوع، والمصدر المؤول من((ما)) والفعل ((رقد)) في تأويل مصدر في محل رفع فاعل، **أجدكما**: الهمزة استفهامية، **جد**: منصوبة بنزع الخافض وقيل أنها حال والتقدير: لا تقضيان كراكما جدين، وقيل أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، والكاف مضاف إليه، والميم للعماد، والألف علامة تثنية، **لا**: نافية، **تقضيان**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، **كراكما**: كرا: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر، **كما**: مضاف إليه، وجملة ((هبا)) استئنافية لا محل لها من الإعراب، ((رقدتما)) صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد: ((جدكما)) ليس مصدرًا مؤكدًا لقوله ((تقضيان)) فهو قد يكون مؤكد للجملة لا للمفرد حيث أنه مؤكدًا لغيره إذا أكد مضمون القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة.

(١) سقط في نسخة.

ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكّدًا لغيره إذا أكّد معنى[١] القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة.

ولا يجوز أن يقدَّر : «أجدَّكما أقول لا تقضيان»، كما قدّرنا في بيت أبي طالب: «أقول اتّبعناه على كل حالة جدًا»، لفساد المعنى، فنصب «أجدَّك» إذن بطرح الباء، والمعنى: «أبجدٍّ منك»، كما قال الأصمعي[٢] .

ومثله قوله

أحقًّا بني أبناء سَلْمَى بن جَنْدَل تهدُّدُكمْ إيَّايَ وَسْطَ المجالس[٣]

أي: أفي حقّ، ومعنى «حقًّا» ، و «جدك»، متقاربان.

أو نقول: انتصابه على الحال، كمافي «فعلته جهدك» على الخلاف الذي يجيء فيه.

و«العامل» في «أجدَّكما»، الفعلُ الذي بعده إذا لم يكن مصدرا بـ «ما»، لأن لها صدر الكلام، ويجوز أن يقال: هو بتقدير: «أتجدَّان جدًّا»، ثم بيَّن ما يسأل عن الجدّ فيه وهو: «لاتقضيان»، فيكون إذن مما يجب حذف فعله بضابط إضافته إلى الفاعل.

فقد تبيَّن لك - بما قدّمنا - أنّ جميع المصادر المؤكّدة لغيرها، ينبغي أن تكون مدلولة الجملة المتقدّمة بحيث لا تحتمل من حيث اللفظ سواها؛ كما في المؤكدة لنفسها، ويقوِّي ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: «زيد قائم غير حقّ»، أو «هو عبد الله قولاً باطلاً»، لأن اللفظ السابق لا يدلّ عليه، فظهر أن قولهم في نحو: «متى زيد قائم ظنَّك»، إن «ظنّك» مصدر مؤكّد لغيره كـ «حقًّا» في قولك: «زيد قائم حقًّا»، ليس بشيء، إذ ليس قولك «زيد قائم» دالاًّ على ظنّ المخاطب نصًّا، فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في: «أجدَّك»، أو على المصدر، لكنه غير مؤكّد، ولا يجوز إظهار ناصبه لكونه مضافًا إلى فاعله.

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) عبد الملك بن قريب بن على بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: رواية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر، كان كثير التطواف في البوادي، كان الرشيد يسميه «شيطان الشعر» ومن تصانيفه «الإبل» و «الأضداد» و «خلق الإنسان» و «المترداف» و «الفرق» و «الشاء» و «الأصمعيات»، توفى (٢١٦)هـ، انظر الأعلام (١٦٢/٤)، وجمهرة الأنساب (٢٣٤)، وإنباه الرواة (١٩٧/٢).

(٣) تقدم هذا الشاهد برقم (٦٤).

فإذا ثبت هذا، قلنا: إنما قيل لمثل هذه المصادر مؤكّد لغيره، مع أن اللفظ السابق دالٌّ عليه نصًّا، لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذ توهّم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر، وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فكأنك أكّدتَ باللفظ النصَّ في معنًى لفظًا محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه؛ والنصّ غير المحتمل، فلذلك قيل: مؤكّد لغيره، وأما المؤكّد لنفسه، فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمَّى توكيدًا لنفسه، وهذه عبارة المتأخرين، وسيبويه يسمِّي المؤكّد لنفسه: التأكيد الخاص، والمؤكّد لغيره: التأكيد العام.

وقال المصنف: معنى «التوكيد لغيره»، أي التوكيد لدفع احتمال غيره، وليس بشيء، لأنه في مقابلة «التوكيد لنفسه»، فينبغي أن يكون «الغير» مؤكّدًا كالنفس.

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكّد لنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه، وقائمتين مقامه، أعني قبل المصدر، فلا يجوز تقدّم المصدرين على الجملتين، لكونهما كالعامل الضعيف.

قال الزجّاج: ولا يمتنع التوسُّط، نحو: «زيد حقًّا أخوك».

وأنا لا أرى بأسًا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين، لإفادتهما معنى الفعل، كما ذكرنا، فلا يتقدّم المصدران عليهما لضعف العامل، فلا يكونان إذن من هذا الباب [فالإضافة إلى الفاعل في نحو ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ و ﴿وَعْدَ اللَّهُ﴾ للأمن من إظهار الفعل مع حصول النائب عنه]

١٠- المصادر المثناة لقصد التكرير

قال ابن الحاجب:

ومنها ما وقع مثنّى، نحو: «لَبَّيك» و «سَعْدَيك».

قال الرضيّ:

ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله، سواء كان المراد بالتثنية التكرير، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك:٤]، أي: رَجْعًا كثيرًا[1] مكررًا، أو كان لغير التكرير، نحو: «ضربته ضربتين»، أي: مختلفتين، بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبلُ.

---

(١) سقط في نسخة.

و «لبّيك» مثنًى عند سيبويه، مفرد كـ «لَدَى» عند يونس، قلب ألفه ياء لما أضيف إلى المضمر كألف «لَدَى»؛ وليس بوجه، لبقاء يائه مضافًا إلى الظاهر، قال:

٩٢- دَعَوْتُ لِما نابني مِسْوَرًا فَلَبَّي، فَلبَّيْ يدي مِسور

قال أبو علي معتذرًا ليونس: يجوز أن يقال: أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على «أفعَى»؛ «أفْعَيْ» بالياء.

وأصل «لبَّيك»: «ألُبُّ لك إلبابين»، أي: أقيم لخدمتك وامتثال مأمورك ولا أبرح عن مكاني كالمقيم فى موضع، والتثنية للتكرير، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك:٤]، والمعنى: إلبابًا كثيرًا متتاليًا، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وحذف زوائده، وردّ إلى الثلاثي، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه، كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية، فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله؛ ويجوز أن يكون من: «لبَّ بالمكان» بمعنى: ألبَّ، فلا يكون محذوف الزوائد.

٩٢- دَعَوْتُ لِما نابني مِسْوَرًا فَلَبَّى، فَلبَّيْ يدي مِسور

البيت من المتقارب وهو لرجل من بني أسد في الدرر (٦٨/٣)، وشرح التصريح (٣٨/٢)، وشرح شواهد المغني (٩١٠/٢)، لسان العرب (٢٣٩/٥)، والمقاصد النحوية (٣٨١/٣)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩٢/٢)، وسر صناعة الإعراب (٧٤٧/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٧٩/١)، وشرح الأشموني (٣١٢/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٣٨٣)، والمعجم المفصل (٤٤٩).

اللغة: «لمانابني» نزل بي من ملمات الدهر «مسورًا» بزنة درهم - اسم رجل «لبي» أجاب دعائي وأغاثني.

المعني: عندما نزلت بي الشدائد والكوارث دعوت مسورًا، فكان خير صديق وخير معين على مصائبي التي نزلت بي.

الإعراب: دعوت: فعل ماض،والتاء فاعل، **لما:** اللام: حرف جر للتعليل، وما: اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بدعوت، **نابني:** فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والفاعل ضمير مستت جوازًا تقديره هو يعود إلى مسور، والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسورًا»، وقوله «**فلبي يدي مسور**» الفعل للتعليل، **ولبى:** مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، وهو مضاف ويدي مضاف إليه، ويدي مضاف، **ومسور:** مضاف إليه.

الشاهد: «فلبي دعى مسور» حيث أضاف «لبى» إلى اسم ظاهر، وهو قوله:«يدى» شذوذًا، وفيه دليل على أن «لبيك» مثنى كما ذهب إليه سيبويه، وليس مفردًا مقصورًا كالفتى.

وأما قولهم: ((لَبَّى يُلبِّي)) فهو مشتقّ من: ((لَبَّيك))، لأن معنى ((لبَّى)): قال لبّيك، كما أن معنى: ((سبَّح)) و ((سلّمَ)) و ((بسمل)) ، قال: ((سبحان الله))، و ((سلام عليك))، و ((بسم الله))، وأما ((سبَّح)) بمعنى ((نزَّه))، و ((سلَّم)) بمعنى ((جعله سالمًا))، فلم يشتقا من ((سبحان الله)) و ((سلام عليك)).

و ((سَعْدَيكَ)) مثل ((لبّيك))، أي: أُسعِدك، أي: أعينك إسعادين، إلا أنَّ ((أُسعد)) يتعدّى بنفسه، بخلاف ((ألبَّ))، فإنه يتعدّى بـ ((اللام)).

وقولهم: ((دواليك))، أي: تداول الأمر دوالين، و ((هذاذيك))، أي: أسرع إسراعين، قال:

٩٣- ضَرْبًا هَذاذيْكَ طعْنًا وَخضًا

أي: ضربًا يقال فيه ((هذاذيك))، كقوله:

٩٤-جاءُوا بمذق هَلْ رَأيْتَ الذئبَ قطْ

٩٣- ضَرْبًا هَذاذَيْكَ وضَعنًا وَخَضًا [يمضي إلى عاصي العروق النّخْضا]

البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه(١/١٤٠)، وجمهرة اللغة ص(٦١٥)، وخزانة الأدب (١٠٦/٢)، والدرر (٦٦/٣)، وشرح أبيات سيبويه (٣١٥/١)، وشرح التصريح (١٠٦/٢)، وشرح المفصل (١١٩/١)، والمحتسب (٣٧٩/٢)، والمقاصد النحوية (٣٩٩/٣)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص (١٥٨)، وشرح الأشموني (٣١٣/٢)، والكتاب (٣٥٠/١)، وهمع الهوامع (١٨٩/١).

اللغة: هذاذيك: إسراعًا بعد إسراع، طعنا وحضا: طعن يصل إلى الجوف، عاصي العروق: هو الذي يسيل دمه باستمرار، النخض: اللحم المكتنز.

المعنى: يوصي الشاعر بألا يكف عن الضرب ويستمر في الطعن حتى يصل إلى العرق الذي لا ينقطع دمه.

الإعراب: **ضربًا**: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أضرب، هذا ذيك: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى، **والكاف**: مضاف إليه، **وطعناً**: الواو: عاطفة، طعنا مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره ((اطعن))، وخضًا: نعت ((طعنا)) منصوب، يمضي: فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، إلى **عاصي**: جار ومجرور متعلق بالفعل يمضي، وجملة يمضي في محل نصب نعتا لطعنا، العروق: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **النحضا**: مفعول به منصوب والألف للإطلاق.

الشاهد: ((هذاذيك)) حيث أنها تعرب مفعول مطلق يقال فيه ((هذا ذيك)) أي إسراعًا بعد إسراع.

٩٤- [حتّى إذا جنَّ الظلامُ واختَلَطْ] جاءوا بمذق هَلْ رَأيْتَ الذّئبَ قَطْ

و «هجاجيك»، أي: كُفّ كفَّيْن، كلّها مصادر لا تستعمل إلا للتكرير، بخلاف: «حنانيك»، ومثلها «حواليك»، وإن كان ظرفًا، فإنه يستعمل «حنان»، و «حَوالٌ»، قال:

٩٥- فَقالَت: حَنانٌ، ما أتَى بكَ ههُنا   أذو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحَيِّ عارفُ

= البيت من الرجز وهو للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٠٤)، وخزانة الأدب(٢/١٠٩)، والدرر (٦/١٠)، وشرح التصريح (٢/١١٢)، والمقاصد النحوية (٤/٦١)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/١١٥)، وخزانة الأدب (٣٣٠)، وشرح الأشموني (٢/٤٩٩)، وشرح ابن عقيل ص (٤٧٧)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٤١)،ومغني اللبيب (١/٢٤٦)،وهمع الهوامع (٢/١١٧)، والمعجم المفصل ص (١١٩١).

اللغة:جن الظلام: أحاط الظلام، اختلط: اعتكر، بمذق: بفتح الميم وسكون الذال اللبن المخلوط بالماء، قط اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع.

الإعراب: حتى: ابتدائية غائية، **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط، **جن**: فعل ماض، الظلام فاعل، وجملة «جن الظلام» جملة فعل الشرط في محل جر بالإضافة، **واختلط**: الواو حرف عطف، اختلط فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، جملة اختلط معطوفة على جملة «جن الظلام» **جاءوا**: فعل ماض مبنى على الضم،واو الجماعة فاعل، وجملة جاءوا جواب الشرط لإذا لا محل لها من الإعراب، **بمذق**: جار ومجرور متعلق بالفعل جاءوا، **هل**: حرف استفهام، **رأيت**: فعل ماض، والتاء تاء الفاعل، **الذئب**: مفعول به، **قط**: ظرف زمان متعلق بالفعل «رأيت» وجملة «هل رأيت» في نصب مفعول به لمقول القول المحذوف تقديره «مقول فيه».

الشاهد: «بمذق هل رأيت» حيث أن جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتا، وأصل الكلام جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب.

٩٥- فَقالَت: حَنانٌ، ما أتَى بكَ ههُنا   أذو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحَيِّ عارفُ

البيت من الطويل وهو المنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب (٢/١١٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٣٥)، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص (١٣١)،والدرر اللوامع (٣/٦٦)، وشرح الأشموني (١/١٠٦)، وشرح التصريح (١/١٧٧)، وشرح المفصل (١/١١٨)، والكتاب (١/٣٢٠)، ولسان العرب (١٣/١٢٩٠)،وهمع الهوامع (١/١٨٩)، وأوضح المسالك (١/١٩٦).

اللغة: الحنان: العطف والرحمة، نسب: أي قرابة.

المعنى: وصف أنه التقى بمحبوبته على غير ترقب منها فأنكرته، وأنها خافت عليه صولة قومها، فلقنته الجواب الذي يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه. =

ومعنى ((حنانيك)) أي: تحنَّنْ تَحنُّنًا بعد تَحنُّن.

١١- أنواع أخرى من المصادر يُحذف عاملها وجوبًا

ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسًا أيضًا كلّ ما كان توبيخًا، مع استفهام كان أو لا، نحو قوله:

٩٦- أرضًى وَذُؤبانُ الخطوبِ تَنوشُني

و: ((أمَكْرًا وأنت في الحديد))؟ و ((قيامًا قد علم الله))، و ((أقيامًا وقد قعد الناس))؟

وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصًا على انزجار الموبَّخ عما أنكر عليه، وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ، نحو ((أقائِمًا وقد قعد الناس))؟

=**الإعراب**: ((فقالت)): الفاء بحسب ما قبلها، **قالت**: فعل ماض،والتاء علامة تأنيث **حنان**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره أمرى حنان، **ما**: استفهامية مبتدأ، **أتى**: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **بك**: جار ومجرور متعلق بالفعل أتى، **هاهنا**: هنا: حرف تنبيه، هنا: ظرف مكان متعلق بأتى أيضًا وجملة ((أتى...)) في محل رفع خبر ((ما)) الاستفهامية، أذو: الهمزة حرف استفهام، ذو: خبر، مرفوع بالواو لأنه اسم من الأسماء الستة، والمبتدأ محذوف تقديره ((أنت)) ((ونسب)): مضاف إليه مجرور، أم: حرف عطف، أنت: مبتدأ مرفوع، بالحي: جار ومجرور متعلق بالخبر ((عارف)) خبر المبتدأ ((أنت)) وجملة ((أنت عارف)) معطوفة على جملة ((ذو نسب)).

الشاهد: ((حنان)) حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير أمرنا حنان.

٩٦- أرضًى وَذُؤبانُ الخطوبِ تنوشني

البيت من الكامل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١١٥/٢).

اللغة: أرضى: أترضى، ذؤبان: جمع ذئب، الخطوب: جمع خطب وهو الأمر الشديد، تنوشني: تنالني وتؤذيني.

المعنى:أترضى وأنت حي أن تنهشني الذئاب وأنت واقف.

الإعراب: **أرضى**: الهمزة استفهامية لا محل لها من الإعراب، **رضى**: مفعول مطلق من فعل محذوف تقديره أترضى، **وذؤبان**: الواو حالية، **ذؤبان**: مبتدأ مرفوع بالضمة، **الخطوب**: مضاف إليه، **تنوشني**، فعل مضارع والنون للوقاية، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره ((هم)) وياء المتكلم مفعول به، وجملة تنوشني في محل رفع خبر لذؤبان، وجملة ((ذؤبان.. تتوشني)) في محل نصب حال.

الشاهد:((أرضى)) حيث أعرب مفعول مطلق وعامله محذوف تقديره ((ترضى)) والهمزة تقيد التوبيخ.

و«أقائمًا قد علم الله»؟ وقد [«قعد الناس» وكذا قولهم: أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى وقد][1] قيل إنها أحوال، كما يجيء في باب الحال.

ومما يشبه أن يكون قياسًا كلّ مصدر عُطف على جملة بالواو، والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه، كما يقول المجيب: «نَعَم، ونعمة عين»، أي: أفعل[2] وأُنعِم عينك إنعامًا، أي: أُقِرُّها، فحذف الزوائد وأضاف إلى المفعول، أو: «نعمت عينك نعمة»، أي: قرّة، وهذا مضبوط بضابط الإضافة أيضًا كما تقدم.

ويقول الرَّادُّ: «لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا»، وهو مصدر «كاد»، أي: قرب،ويقال أيضًا، «ولا كودًا»، و «لا مكادة».

ويقول الرادّ على الناهي: «لأفعلنَّ ذلك ورغمًا وهوانًا»، وتقول: «اغتديت ولا اغتداءَ الغراب»، و «اهتديت ولا اهتداء القطا»؛ أي: ولا اغتديت اغتداءَ الغراب، بل أسرعَ من ذلك.

وإنما وجب حذف الفعل في هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدّر وإغنائه عنه.

ومن القياسات نحو[3] ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمل:٨] عند سيبويه، وهذا آخر القياسات.

١٢- قيام الجملة مقام المصدر

وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر، وهي «فاها لفيك»، أي: فاء الداهية، والمعنى «دُهيت دَهياً»، والأصل «فوها لفيك» ، أي: إلى فيك، واللام بمعنى «إلى»، كما تقول في الحال: «كلّمته فاه إلى فيَّ»، أي: مشافِهًا، ويجوز أن تكون هذه أيضًا بمعنى المصدر، أي: كلّمته مشافهة، إلاأنه لا يجب حذف ناصبه، كما وجب ذلك في:«فاها لفيك» .

ثم جعلت الجملة التي هي «فوها لفيك» بمعنى المصدر، أي: أصابته داهية، فانمحي عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى: «فاه إلى فيَّ»، أي[4] مشافهة أو مشافهًا من غير أن يفهم من المضاف والمضاف إليه معنى، ومن الجار

(١) سقط في نسخة.
(٢) سقط في نسخة.
(٣) سقط في نسخة.
(٤) سقط في نسخة.

والمجرور معنًى آخر، فلما صارت الجملة بمعنى المفرد، أعرب منها ما قَبل الإعراب، وهو الجزء الأول، بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه، وهو المصدر أو الحال، فقيل: فى ((فوها)) و ((فوه)): ((فاها)) و ((فاه)) وترك المضاف إليه والجار والمجرور على ما كانتا عليه، وقيل: انتصاب ((فاها)) على أنه مفعول به، أي: جعل الله ((فا)) الداهية إلى فيك، أي: جعلها مشافهتك.



المفعول به

١ – تعريفه

قال ابن الحاجب:

المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: «ضربت زيدًا»، و «أعطيت عَمْرًا درهماً».

قال الرضيّ:

قوله: «ما وقع عليه فعل الفاعل» لفظُ جار الله؛ يريد ما وقع عليه، أو جَرَى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب في: «ما ضربت زيدًا»، و «أوجدت ضربًا»، و «أحدثت قتلاً»، فكأنّك أوقعت «عدم الضرب» على «زيد»، وكأن «الضرب» كان شيئًا أوقعت عليه «الإيجاد».

وفسَّر المصنف وقوع الفعل، بتعلّقه بما لا يُعقل إلا به، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في: «مررت بزيد»، و «قربت من عمرو»،و «بعدت من بكر»، و «سرت من البصرة إلى الكوفة»: مفعولاً بها، ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، وكلامنا في المطلق.

وأيضًا، فإن معنى «اشترك» في قولهم: «اشترك زيد وعمرو»، ولا يفهم بعد إسنادك[1] إياه إلى «زيد» إلاّ بشيء آخر وهو «عمرو» أو غيره، وليس بمفعول في الاصطلاح.

والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصحّ أن يعبَّر عنه باسم مفعول غير مقيَّد مصوغ من عامله المثبت، أو المجعول مثبتًا.

فبقولنا: «اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله» يخرج عنه جميع المعمولات، أما المفعول المطلق، فلأن «الضرب» في قولك: «ضربت ضربًا»،

---

(١) قد يقال هو مسند إلى زيد وعمرو معا بحسب المعنى المقصود والإسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو وفاعل حقيقة وقصدًا، وإن لم يسم فاعلاً لفظًا، وأما قولك ضارب زيد عمرًا فليس عمرو، وفيه مما قصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته أعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع.

و«أحدثتُ ضربًا»، وإن كان مفعولاً للمتكلم في المثالين، إلا أنه لا يقال في الأوّل: أنَّ «ضربًا» مضروب، ويقال في الثاني إنه «محدث».

وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدًا بحرف الجر كما يقال في «سرت اليوم فرسخًا»، و «جئت وزيدًا إكرامًا لك» إن «اليوم» مسير فيه،وكذا «فرسخًا»، و «زيدًا»: مفعول معه و «إكرامًا» مفعول له وكذا في قولك «مررت بزيد» و «قمت إلى زيد» «زيد» ممرور به،ومقوم إليه، و «زيدًا» في: «قربت زيدًا»، و «جئت زيدًا»، و «بعتُ زيدًا مالاً»، و «كلت زيدًا طعامًا»، و «بغيت زيدًا شرًّا»، وأمثالها ملحق بالمفعول به حذف حرف الجر، لأنه مقروب منه، ومجيء إليه، ومبيع منه، ومكيل له،ومبغيّ له [وقولنا: المثبت أو المجعول مثبتا ليعم زيدًا زيدًا في نحو «ضربت زيد، وما ضربت زيدًا»][1] .

وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدّى إلاّ إلى مفعول واحد، وهو مضمون الجزء الثاني مضافًا إلى الأوّل، فالمعلوم فيه: «علمت زيدًا قائمًا»: قيام زيد، لكن نصبهما معًا لتعلقه بمضمونهما معًا، ولذا قلَّ حذف أحدهما من دون الآخر، مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر، لأنك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة.

وباب «كسوت» و «أعطيت»، متعدٍّ إلى مفعولين حقيقة، لكن أوّلهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ «زيد» في قولك: «كسوت زيدًا جبّة»، و «أعطيت زيدًا جبّةً»: مكسوٌّ ومُعطًى، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل،إذ «الجبة» مكساة ومعطوّة، أي: مأخوذة، وكذا نحو: «أحفرت زيدًا النهر»: «زيدًا» محفِر، و «النهر» محفور، فالمعنى: حملت زيدًا على أن يكتسي الجبة، ويعطوها، ويحفر النهر، وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم، أي: أحفرته فحفر النهر، لأنك تقول: أحفرته النهر فلم يحفره، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لأنه متضمّن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع، أي: حملته على أن يحفر النهر، كما مرّ.

وباب «أعلمتك زيدًا قائمًا» في الحقيقة متعدٍّ إلى مفعولين، فإن «المُعلَم» هو المخاطب، و «قيام زيد» هو المعلوم، كما قلنا في «كسوت» و «أعطيت»، فنصب الثاني والثالث، لكونهما معًا متضمّنين لمفعوله الثاني، كما قلنا في «علمت» .

(١) سقط في نسخة.

وقولهم: «المفعول به»: الضمير يرجع إلى الألف واللام، أي: الذي يفعل به فعل، أي: يعامَل بالفعل ويوقَع عليه، يقال: «فعلت به فعلاً»، قال تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ**﴾ [الأحقاف:٩]، وكذا الضمير في المفعول فيه، ومعه.

وأما ناصب المفعول، فالفعل عند البصريين أو شبهه، بناءً على أنّه به يتقوَّم المعنى المقتضي للرفع،أي: الفاعلية، أو المعنى المقتضي للنصب، أي: المفعولية.

وقال الفراء: هو الفعل والفاعل، وقال هشام بن معاوية من الكوفيين: هو الفاعل، وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى، بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية؛ وقال خلف من الكوفيين: إن عامله كونُه مفعولاً، كما قال في الفاعل: إن عامله الإسنادُ، على ما تقدّم.

٢- تقديم المفعول على الفعل

قال ابن الحاجب:

وقد يتقدّم على الفعل.

قال الرضيّ:

هذا الحكم ليس مختصًّا بالمفعول به، بل المفعولات الخمسة فيه سواء، إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو، إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام.

ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل[(١)] بنون تأكيد مشدّدة أو مخفّفة، فلا يقال: «زيدًا اضربنّ»، ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً، في ظاهر الأمر، على أن الفعل غير مهم، وإلا لم يؤخّرعن مرتبته، أي: الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمًّا، فيتنافران في الظاهر.

وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم،كما في: «ضرب موسى عيسى»، إذ لو قلت فيه[(٢)] : «عيسى ضرب موسى» لظنّ أن المقدَّم مبتدأ، وكذا لو كان الناصب فعل التعجب، نحو: «ما أحسن زيدًا»! لأنه لا يُتصرَّف في معموله كما يجيء.

وكذا لوكان الفعل صلة للحرف، نحو: «عجبت من أن تضرب زيدًا»، لأنه لا

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) سقط في نسخة.

يُفصل بين الحروف الموصولة وصلتها، كما يجيء في باب الموصولات، ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمَّن المنصوب معنى الاستفهام، أو الشرط، أو أضيف إلى ما تضمَّن أحدهما، نحو: «أيَّهم ضربت؟» و «أيَّ حين تركبْ أركبْ؟» و «غلامَ أيِّهم ضربت»؟ و «غلامَ مَن لقيت فأكرمه».

وكذا إن كان المنصوب معمولاً لما يلي[1] الفاء التي في جواب «أمّا»، إذا لم يكن له منصوب سواء، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩]،وذلك لما يجيء في حروف الشرط من أنه لابدَّ من نائب مناب الشرط المحذوف بعد «أمّا»، ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدِّم أيَّهما شئت، وتخلّي الآخر بعد عامله، نحو: «أمّا يومَ الجمعة فاضرب زيدًا»، وكذا إن سدَّ شرط آخر مسدَّ شرط «أمَّا»، نحو: «أما إن لقيت زيدًا فاضرب خالدًا»، لم يجب تقديم المنصوب.

ومنع الكوفيون نحو: «زيدًا غلامُه ضرب»، لأن «زيدًا» متأخرٌ في التقدير من وجوه: أحدها بالنظرإلى «غلامه» لأنه من تمام خبره، والثاني بالنظر إلى «ضرب» لأنه معموله، والثالث بالنظر إلى فاعل «ضرب» لأنه مفعوله، فبقي الضمير المتصل بـ «غلامُه» كأنه لا مفسّر له قبله، بخلاف قوله تعالى: «وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ» [البقرة:١٢٤] لأنَّ المنصوب متأخّر من جهة المفعولية فقط، وبخلاف: «زيدًا ضرب غلامه»، فإنه متأخّر من جهة المعمولية والمفعولية، وأجازه البصرية، وهو الحقّ، اكتفاءً بالتقدّم اللفظي.

وكذا منع الكوفيون نحو: «غلامه (أو: غلام أخيه) ضرب زيد»، و «أيّ شيء أراد أخذ زيد»، على أن في «أراد» ضمير «زيد»، وذلك لأن المفسِّر في هذه الصورة هو الفاعل، ولا يجوز أن تقدّره قبل المفعول المقدَّم على الفعل، لأن الفاعل لا يتقدّم على الفعل، فكيف يفسّر ما هو متقدّم لفظًا[2] وليس بمقدَّم تقديرًا، وهذا بخلاف: «ضرب غلامَه زيد»، فإن مرتبة المفسِّر قبل الضمير؛ ويجوز تقديمه عليه، وأجازه البصريون، وهو الحقّ، نظرًا إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل، فإذا لم يجز تقديم المفسِّر وحده أي الفاعل، أخّرنا ما اتّصل به المفسّر، فنقول إن تقدير: «غلامَه ضرب زيد»: «ضرب زيد غلامه»، وكذا منعوا نحو: «ما طعامك

(١) سقط في نسخة.
(٢) سقط في نسخة.

أَكَلَ إلا زيد))، لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة، واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بأن قدّمته على الفعل، وأجازه البصريون، وهو أولى، لأن المستثنى سدَّ مسدَّ الفاعل.

واعلم أنه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسِّره الظاهر، أي: لا ينصبه، فلا يقال: ((زيدًا ضرب))، كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير.

٣ - حذف ناصب المفعول به

قال ابن الحاجب:

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة، جوازًا كقولك: ((زيدًا)) لمن قال: ((من أضربُ؟))، ووجوبًا في أربعة مواضع: الأول سماعي، نحو: ((امرءًا ونَفْسه))، و: ﴿انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، و ((أهلاً وسهلاً)).

قال الرضيّ:

القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية، كما إذا قال شخص: ((من أضرب؟)) فتقول: ((زيدًا))، وقد تكون حالية، كما إذا رأيت شخصًا في يده خشبة قاصدًا لضرب شخص، فتقول: ((زيدًا)).

قوله: ((امرءًا ونفسه)) أي: دع امرءًا، والواو بمعنى ((مَعَ))، أو للعطف.

وعلّة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علةّ وجوب الحذف، أي: كثرة الاستعمال، بخلاف المنادي، فإن الضابط كونه منادى.

وقوله تعالى: ﴿ انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] تفسير سيبويه: ((انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم))، وقال الكسائي التقدير: ((انتهوا يكن خيرًا لكم))، وليس بوجه، لأن ((كان)) لا يقدر قياسًا، فلا يقال: ((عبدَ الله المقتول))، أي: كن ذلك، وقال الفرّاء: لو كان على إضمار ((كان)) لجاز: ((اتّقِ الله محسنًا))، أي: تكن محسنًا، وهو عنده بتقدير: «انتهوا انتهاءً خيراً لكم»؛ وقولُهم: «حسبك خيراً لك»، و «وراءك أوسعَ لك»، بتقدير: «حسبك وائت خيراً لك»، و«وراءك وائت مكانًا أوسعَ لك» يقوّي مذهب سيبويه، أي: تقدير «ائت» في الآية، وكذا قوله:

٩٧- فَواعِديهِ سَرْحَتيْ مالِكٍ أو الرُّبا بَيْنَهُمَا أسْهَلا

وكذا قولهم: ((انْتَهِ أمرًا قاصدًا))، أي: انته عن هذا، وائت أمرًا قاصدًا.

وقرينة ((ائت)) في هذه المواضع، أنّك نهيت في الأوّل عن شيء، ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه، بل هو مما يؤمر به، فيجب أن ينتصب بـ ((ائت)) أو ((اقصد)) أو ما يفيد هذا المعنى، وليس قولهم: ((أمرًا قاصدًا)) ، مما يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه، وأورده الزمخشري في ذلك. وأورد سيبويه: ﴿انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾ [النساء:١٧١] و ((حسبك خيرًا لك))، فيما وجب إضمار فعله، ولعله سمع: ((انته.وائت أمرًا قاصدًا)) بإظهار ناصب ((أمرًا))، ولم يسمع إظهار ناصب ((خيرًا لكم)) و ((خيرًا لك))، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى، ومعنى: ((أمرًا قاصدًا)): ذا قصد، والقصد في الأمر خلاف القصور والإفراط، قال:

٩٨-كِلا طَرَفي قصْدِ الأمُور ذميمُ

٩٧- فَواعِديهِ سَرْحَتيْ مالِكٍ أو الرُّبا بَيْنَهُمَا أسْهَلا

البيت من السريع وهو لعمر بن أبي ربيعة في خزانة الأدب (١٢٠/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٢٨/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (٤٦٢/٣)، والمعجم المفصل (٦٥٩).

اللغة: سرحتي: المفرد سرحة وهو الشجر العظيم، الربا: الحقل.

المعنى: إن المحبوبة أرسلت إلى حبيبها تحدد الموعد الذي يتم فيه اللقاء وهو إما عند سرحة مالك أو الربا وعليه أن يختار الأسهل.

الإعراب: فواعديه: الفاء بحسب ما قبلها، واعديه: فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، والياء المؤنثة فاعل، والهاء: مفعول به، **سرحتي**: مفعول به ثان منصوب بالياء لأنه مثنى؛ مالك مضاف إليه مجرور بالكسرة، **أو**: حرف عطف يفيد التخيير، **الربا**: معطوف على **سرحتي** منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر **بينهما**: بين: ظرف مكان منصوب متعلق محذوف حال من الربا، وهما: مضاف إليه، **أسهلا**: مفعول به لفعل محذوف دل عليه السياق، والألف للإطلاق.

الشاهد: ((أسهلا)) حيث نصب بفعل محذوف دل عليه السياق وهو((ليأت أسهلا)).

٩٨- [ولاتكُ فيها مَفْرطًا أو مُفَرِّطًا] كِلا طَرَفَي قَصْدِ الأمُور ذَميمُ

البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٢٢/٢).

المعنى: ينصح الشاعر بأن لا يكون الإنسان مغالي في جانب ومهمل في جانب آخر لأن كلا هذين الأمرين ذميم.

الإعراب ولا: الواو بحسب ما قبلها، **لا**: حرف نهى، **تك**: فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمة السكون المقدر على النون، واسم كان ضمير مستتر جوزًا تقديره أنت، **فيها**: جار =

قوله: ((أهلاً))، أي:أتيت أهلاً لا أجانب، و ((سهلاً))، أي: وطئت مكاناً سهلاً عليك لا وعرًا.

وقال المبرد: هي منصوبة على المصدر، أي: ((رحبت بلادك مرحبًا))، أي: رُحبًا، و ((أهلت أهلاً))، أي: تأهّلت تأهُّلاً، فقدّر له فعلاً وإن لم يكن له فعل كما قيل في نحو ((القهقري)) على نحو ما ذكرنا، و ((سهل موضعك سهلاً)) على وضع ((سهلاً)) موضع ((سهولة)).

ومن الواجب إضمار فعلها سماعًا قولهم: ((هذا ولا زعماتك))، كأنّ المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قولٍ عليه سيماء الصدق صادر من غيره، قيل له: ((هذا ولا زعماتك))، أي: هذا الحق، ولا أتوهَم زعماتك، ويجوز أن يكون التقدير: أزعم هذا ولا أزعم زعماتك، أو أزعم هذا، ولا تزعم زعماتك.

ومنها قولهم: ((من أنت زيدًا))، وأصله أن رجلاً غير معروف بفضيلة يسمى بـ ((زيد))، وكان اسمَ رجل مشهور، فأنكر ذلك عليه، أي: من أنت ذاكرًا زيدًا أو تذكر زيدًا، وانتصاب ((ذاكرًا)) على الحال من معنى: ((من أنت))، أي: من تكون؟ كما قيل في: ((كيف أنت وقصعة من ثريد))، أي: كيف تكون؟ ويقال هذا أيضًا فيمن ذكر عظيمًا بسوء، أي: من أنت تذكر زيدًا، ويروَى ((زيد)) بالرفع، أي: كلامك زيد، نحو: ((كلمته فوه إلى فيّ))، والنصب أقوى وأشهر.

ومنها قولهم: ((عذيرك مِنْ فلان))، و ((العذير)): إما بمعنى ((العاذر))، كـ ((السميع))، أو ((المعذر))، كـ ((الأليم)) بمعنى ((المؤلم))، و ((أعذر)) و ((عَذَر)) بمعنى، ويجوز أن يكون العذير بمعنى العذر، إلا أن الفعيل في مصدر غير الأصوات قليل، كالنكير، وأما في الأصوات كـ ((الصهيل)) و ((النئيم)) فكثير، و((العذير)) أيضًا، الحال يحاولها المرء يعذر عليها، قال:

= ومجرور متعلق بـ مفرطا **مفرطا:** خبرتك منصوب بالفتحة، **أو:** حرف عطف يفيد التخيير، **مفرطًا:** معطوف على مفرط، **كلا:** مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، **طرفي:** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، **قصد الأمور:** مضاف ومضاف إليه، **ذميم:** خبر كلا، وجملة المبتدأ والخبر وهي ((كلا... ذميم)) استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: ((قصد الأمور)) أي ذا قصد والقصد في الأمر خلاف القصور والإفراط.

٩٩- جاريَ لا تَسْتَنْكِري عَذيري سَيري وإشفاقي على بَعيري

بيَّن بقوله: ((سيري وإشفاقي)) الحالَ التي ينبغي أن يُعذر فيها ولا يلام عليها، يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب، أي: أحضر عاذرك، أو عذرك، أو الحال التي تعذر فيها ولا تلام، وهي فعل المكروه إلى ذلك الشخص، أي: لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه إليك.

و ((مِن)) في ((من فلان)) أي: من أجل الإساءة إليه وإيذائه، أي: أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه.

ومنه ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال لأبي بكر: ((**اعذرْني مِن عائشة**))[1] أي من جهة تأديبها وتعريكها؛ وفي الخبر: ((**لن يهلك الناس حتى يُعذِروا من أنفسهم**))[2] أي: يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم، لمعذّبهم ومهلكهم، فمعنى: من أنفسهم، أي: من جهة أنفسهم وإهلاكها.

ويقال: ((من يعذرني من فلان))؟ أي: من أجل إيذائي إيّاه، أي: لي عذر في إيذائه فهل ههنا من يعذرني؟

ومنها قولهم: ((أهلَكَ والليل))، إن كان فيه الواو بمعنى ((مَعَ))، فالمعنى: الْحَقْ أهلك مع الليل، أي: لا يسبقك الليل إليهم، وإن كانت للعطف، انتصب ((الليل))

٩٩- جاريَ لا تَسْتَنْكِري عَذيري سَيري وإشفاقي على بَعيري

البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه (٣٣٢/١)،وخزانة الأدب (١٢٥/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٦١/١)، وشرح التصريح (٢٨٥/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٥٥)، وشرح المفصل (١٦/٢) والكتاب (٢٣١/٢)، ولسان العرب (٥٤٨/٤)، والمقاصد النحوية (٢٧٧/٤)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٦٨/٢).

اللغة : جاري: أي جارية، عذيرى: ما يعذر به الإنسان.

المعنى: أيتها الجارية لا تستنكري فعلى فإنني معذور.

الإعراب: **جاري**: منادي مرخم مبنى على الفتح في محل نصب، **لا**: حرف نهي، **تستنكري**: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والياء المؤنثة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **عذيري**: مفعول به منصوب، والياء مضاف إليه في محل جر، **سيرى**: بدل منصوب والياء ضمير مضاف إليه، **وإشفاقي**: الواو عاطفة، **إشفاق**: معطوف على سيرى، والياء مضاف إليه، **على بعيرى**: جار ومجرور متعلق بإشفاقي، والياء مضاف إليه.

الشاهد: ((عذيرى)) وهى الحال التي يحاول المرء أن يعذر عليه.

(١) انظر غريب الحديث والأثر (١٩٧/٣) مادة (عذر).

(٢) انظر غريب الحديث والأثر ((١٩٧/٣)، مادة (عذر).

بفعل آخر غير ناصب «أهلك»، أي: الحق أهلك واسبق الليل.

ومنها: «كِلَيهما وتمرًا»، أي: أعطني كليهما وتمرًا، أنه[1] قال شخص بين يديه زُبْد وسنام وتمر، لآخر: «أيَّ هذين تريد»، مشيرًا إلى الزبد والسنام، فقال ذلك الآخر ذلك.

ومنها قولهم: «الكلابَ على البقر»، أي: أرسل، و: «أَحَشْفًا وسوء كِيلة» أي: أتجمع حشفًا؛ و: «كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حُرٍّ»، أي: اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر، و: «إن تأتني فأهلَ الليلِ وأهلَ النهار»، أي: فتأتي أهلَ الليل وأهلَ النهار، أي: أهلاً لَك بالليل والنهار؛ و: «ديارَ الأحبة»، أي: اذكرها، قولهم: «كاليوم رجلاً»، أي: ما رأيت كرجُل اليوم رجلاً، على حذف ناصب «رجلاً» وحذف ما أضيف إلى «اليوم»؛ و «كاليوم» حال مقدم من «رجلاً»؛ وقد يقال: «كلاهما» بالرفع «وتمرًا»، و «كلُّ شيء ولا شتيمة حر»، أي: كلاهما لي، وكل شيء أَمَم[2].

ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها، لكونها أمثالاً، أو كالمثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تُغيَّر.

واعلم أن المفعول به يحذف كثيرًا، إلا في أفعال القلوب، كما يجيء في بابها، وكذا المتعجب منه، فإنه لا إلا مع قيام القرينة على تعيينه، نحو: «ما أحسنك وأجمل»! إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه، ولا يحذف المجاب به، نحو: «ضربت زيدًا» في جواب من قال: «مَن ضربت»؟ إذ هو مقصود الكلام، وكذا إذا كان مستثنى، نحو: «ما ضربت إلا زيدًا».

وما حذف من المفعول به فهو على ضربين: إما منويّ، كما في قوله تعالى: ﴿يغفر لمن يشاء﴾ أي: لمن يشاؤه.

أو غير منوي، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللازم، كقوله تعالى: ﴿يخالفون عن أمره﴾ أي: يعدلون، وقوله:

١٠٠ – وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْل من ذي ضروعِها إلى الضَّيْفِ يجرَحْ في عراقيبها نَصْلي

---

(١) في نسخة «وأصله أنه».

(٢) الأمم: الشيء اليسير.

١٠٠ – وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْل من ذي ضروعها إلى الضَّيْفِ يجرَحْ في عراقيبها نَصْلي

أي: يؤثر بالجرح.

وإما للمبالغة بترك التقييد، كما تقول: «فلان يعطي ويمنع»، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ [البقرة:٢٤٥].



= البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ص (١٥٦)، وأساس البلاغة ص (٢٩٦)، وخزانة الأدب (١٢٨/٢)، وشرح المفصل (٣٩/٢)،وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢٥١/١)، وخزانة الأدب (٢٣٣/١٠)، ومغنى اللبيب (٥٢١/٢).

اللغة: المحل: بالجفاف وانقطاع المطر، ضروعها: جمع ضرع وهو محل لبن الماشية، عراقيبها: جمع عرقوب ما يكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها، وكل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبتاه وفي يديه.

المعنى: إذا كنت تعتذر إلى الضيف بسبب جفاف ضروع الماشية بسبب الجفاف، فإنني سوف أنحر هذه الماشية من أجل ضيفي.

الإعراب: **وإن:** الواو بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط جازم، **تعتذر:** فعل مضارع مجزوم بالسكون وهو فعل الشرط، **بالمحل:** جار ومجرور متعلق بـ تعتذر، **من ذي:** جار ومجرور متعل بالمحل، **ضروعها:** مضاف ومضاف إليه، **إلى الضيف:** جار ومجرور متعلق بالفعل تعتذر، **يجرح:** فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية وهو جواب الشرط، **في عراقيبها:** جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالفعل يجرح، **نصلي:** فاعل مرفوع بالضمة المقدرة لاشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء مضاف إليه.

الشاهد: «يجرح في عراقيبها» حيث حذف المفعول لتضمنه معنى: يؤثر بالجرح.

المنادي

١ - تعريفه

قال ابن الحاجب:

والثاني المنادي، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب «أدعو»، لفظًا، أو تقديرًا.

قال الرضيّ:

قوله: «المطلوب إقباله»، أي: الذي تطلب منه أن يقبل عليك بوجهه. قال المصنّف: «المطلوب إقباله»، أخرج «المندوب»، لأنه المتفجَّع عليه لا المطلوب إقباله، و «بحرف نائب مناب أدعو» خرج نحو «زيد» في قولك: «أطلب إقبال زيد».

وقد تصلَّف المصنّف بهذا الحدِّ، وقال: إن الزمخشري لم يحدَّ المنادى لإشكاله، وذلك لأنه لو حُدَّ بأمر معنويّ، أي: كونه مطلوب الإقبال دخل فيه «زيد» في «أطلب إقبال زيد»، ولو حُدَّ بأمر لفظيّ، أي: ما دخل عليه «يا» وأخواتها، دخل فيه المندوب، وليس بمنادى.

والظاهر أن جار الله لم يحدّه لظهوره، لا لإشكاله، فإن المنادي عنده: كلّ ما دخله «يا» وأخواتها، والمندوب عنده منادى على وجه التفجّع، كما صرَّح به لمّا فصّل أحكام المنادى في الإعراب والبناء.

وكذا الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى، كما قال الجزولي: المندوب منادى على وجه التفجّع، فإذا قلت: «يا محمداه»، فكأنّك تناديه، وتقول له: «تعالَ فإني مشتاق إليك»، ومنه قولهم في المراثي: «لاتبعد»، أي: لا تهلك، كأنهم من ضنّهم بالميت عن الموت، تصوّروه حيًّا، فكرهوا موته، فقالوا: «لا تبعد»، أي: لا بعدت، ولا هلكت، وكذا المندوب المتوجّع عليه، نحو: «وا ويلاه» و «واثبوراه» و «واحزناه»، أي: احضر حتى يتعجّب من فظاعتك.

والدليل على أنه مدعوَ، قوله تعالى: ﴿لاَ تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً﴾ [الفرقان: ١٤] أمرهم بقول: «وا ثبوراه».

وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة، وكذا المتعجَّب منه منادى دخله معنى التعجّب، فمعنى: ((يا لَلماء)) و ((يا للدواهي)): احضرا، حتى يتعجَّب منكما، وكذا لا يرد عليه المخصوص، فإنّه يقول: هو منادى نُقِل إلى معنى الاختصاص، والعارض غير معتدٍّ به.

وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدَّر، وأصله عنده: ((يا أدعو زيدًا))، فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته؛ وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء، لسدّه مسدَّ الفعل؛ وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن من هذا الباب، أي: ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف.

وعلى المذهبين، فـ ((يا زيد)) جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة، فعند سيبويه: جزءا الجملة، أي الفعل والفاعل، مقدّران، وعند المبرد: حرف النداء سدَّ مسدَّ أحد جزأي الجملة، أي: الفعل، والفاعل مقدّر، ولا منع من دعوى سدِّه مسدَّهما، والمفعولُ به ههنا على المذهبين واجبُ الذكر لفظًا أو تقديرًا، إذ لا نداء بدون المنادي.

وما أورد ههنا إلزامًا من أن الفعل لو كان مقدّرًا، أو كان ((يا)) عوضًا منه، لكان جملة خبرية، غيرُ لازم، لأن الفعل مقصود به الإنشاء، فالأولَى أن يقدَّر بلفظ الماضي، أي: ((دعوت)) ، أو ((ناديت))، لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.

وقال أبو عليّ في بعض كلامه: إن ((يا)) وأخواته أسماء أفعال، ومُنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقَلّ من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، ويمكن أن يقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء، فجوِّز في أداته ما لم يجوَّز في غيرها، ألا ترى إلى الترخيم. ومُنع بأن الضمير فيه لا يكون لغائب، لعدم تقدّم ذكره، ولا لمتكلّم، لأن اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم.

والجواب: أن اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرًا أو مضمرًا، غائبًا، أو متكلمًا، أو مخاطبًا، لكن لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر. تقول: ((صَهْ)) في المفرد المذكّر والمؤنث، وكذا في مثناهما، ومجموعهما، وإذا كانت أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره، فيكون كما قال بعضهم في ((أفّ)): إنه بمعنى ((أتضجّر)) أو ((تضجَّرت)) وفي ((أوَّه)): إنه

بمعنى ((أتوجَّع)) أو ((توجّعت)) .

وقيل: لو كان اسم فعل، لتمَّ من دون المنادى لكونه جملة، والجواب أنـه قـد يَعرض للجملة مـا لا تستقلّ كلامًـا [إلاّ] بوجـوده، كالجملـة القسـمية والشـرطية، والنداء لابدّ له من منادى.

واعلم أنه قد ينصب عامل المنادى، المصدَّر اتفاقًا، نحو: ((يا زيد دعاءً حقًّـا))، ويجوز أن يكون مثلَ: ((الله أكبر دعوة الحق))، و ((زيـد قـائم حقًّـا))، أي: منتصبًـا بعامل مقدر، كما قيل فيهما.

وأجاز المبرد نصبه للحال، نحو: ((يا زيـد قائمًـا))، إذ ناديتـه فـي حـال قيامـه، قال: ومنه قوله:

١٠١-يـا بـؤسَ للجهـل ضـرَّارًا بـأقوام[1]

والظاهر أن عاملـه ((بـؤس)) الـذي بمعنـى الشـدة، وهـو مضـاف إلـى صـاحب الحال، أعني ((الجهل)) تقديرًا لزيادة اللام، فهو مثل: ((أعجبني مجيء زيد راكبًا)).

١٠١- قالتْ بنو عامر خالوا بنـى أسـدٍ يـا بـؤسَ للجهـل ضـرَّارًا بـأقوْامِ

البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانـه ص (٨٢)، الأدب (١٣٠/٢)، والـدرر (١٩/٣)، وسـر صناعـة الإعـراب (٣٣٢/١)،وشـرح أبيـات سـيبويه (٢١٨/٢)، والشـعر والشـعراء (١٠١/١)، والكتـاب (٢٧٨/٢)، وخزانـة الأدب (١٠٨/٤)، والخصـائص (١٠٦/٣)، وشرح ديوان الحماسـة للمرزوقـى ص (١٤٨٣)،وشـرح المفصـل (٦٨/٣)، وهمع الهوامع (١٧٣/١)، والمعجم المفصل ص (٩٠٨).

المعنى: تقول بنى عامر اتركوا بنى بن أسد بئس الجهل فإنه يضر بالناس كثيرًا.

الإعراب: قالت: فعل ماض، والتاء للتـأنيث، **بنـو:** فـاعل مرفـوع بـالواو لأنـه ملحـق بـالجمع المذكر السالم، **عامر:** مضاف إليه، **خالوا:** فعـل أمـر مبنـى علـى حـذف النـون لأنـه مـن الأفعال الخمسة، وواو الجماعة فاعل، **بني:** مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحـق بـالجمع المذكر السالم، **أسد:** مضاف إليه، **يا:** حـرف نـداء يفيـد التعجـب، **بؤس:** منـادى شـبية بالمضاف منصوب بالفتحة، **للجهل:** جـار ومجـرور متعلـق بـ ((بـؤس))، **ضرارًا:** حـال منصوبة بالفتحة، **بأقوام:** جار ومجرور متعلق بضرارًا، وجملة ((خـالو بنـي عـامر)) مقـول القول في محل نصب مفعول.

الشاهد: ((يا بؤس للجهل ضرارًا)) حيث نصب ((ضرارًا)) على أنهـا حـال مـن بـؤس أو الجهـل والظاهر أن عامله ((بؤس)) الذي بمعنى الشـدة، وهـو مضـاف إلـى صـاحب الحـال أعنـى ((الجهل)) تقديرًا الزيادة اللام.

(١) في نسخة ((بالأقوام)).

٢ – أحكام المنادى المفرد المعرفة

قال ابن الحاجب:

ويُبنى على ما يُرفع به إن كان مفردًا معرفة، مثل: «يازيدُ»، و «يا رجـلُ»، و «يا زيدان»، و «يا زيدونَ».

قال الرضيّ:

إنما قال: «ما يرفع به» ليكون أعمَّ من قوله: «يُبنى على الضم»، فإنّ نحو: «يا زيدان» و «يا زيدون» خارج منه، وما يرفع به الاسم: الضمّ والألف والواو.

وقال الكسائي: المنادي المفرد المعرفة مرفوع لتجرّده عن العوامل اللفظية، ولا يَعني أن التجرّد فيه عامل الرفع، كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبنى، فلابدّ فيه من الإعراب، ثم إنّا لو جَرَرناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابَهَ غيرَ المنصرف، فرفعناه ولم ننوِّنه، ليكون فرقًا بينه وبين ما رفع بعامل رافع.

ولا يعترض عليه بالمبتدأ، فإن العامل فيه عنده هو الخبر، قال: وإنما نصب المنادى المضاف لطوله، ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر، فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل.

وقال الفراء: أصل «يا زيد»: «يا زيدًا» ليكون المنادى بين الصوتين، ثم اكتفى بـ «يا»، ونُوي الألف فصار كالغايات، فبني على الضمّ، وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع الألف في «يا زيدًا»، فحركته عنده، ليست نصبًا.

ولا أدري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة، ولمَ لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبًا.

قوله: «مفردًا» أي: الذي لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له، فيدخل فيه نحو: «يا زيدان» و «يا زيدون»، ويعني بـ «المعرفة» ما كان مقصودًا قصده، سواء تعرَّف بالنداء، أو كان معرفة قبله، فيضمّ نحو: «يا زيد» و «يا رجل»، و «يا هذا» و «يا أنت»، والضمّ مقدّر في المنقوص والمقصور، نحو: «يا قاضي»، و«يا فتى»، وفي المبنيّ قبل النداء، نحو: «يا هذا»، و «يا هؤلاء».

ويونس[1] يحذف الياء في المنقوص، ويعوّض منها تنوينًا، فيقول: «يا قاضٍ»،

---

(١) يونس بن حبيب الضبي ولد بالولاء أبو عبد الرحمن توفى ١٨٢هـ، ويعرف بالنحوى، =

لأنه لم يعهد لام المنقوص ثابتًا مع السكون بلا لام أو إضافة، ولا يحذف في: ((يا مُري)) من الإراءة، خوفًا من الإجحاف بالكلمة.

وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية، المشابهة لفظًا ومعنىً، لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفرادًا وتعريفًا، وذلك لأنّ ((يا زيد)) بمنزلة ((أدعوك))، وهذا الكاف مشابه للكاف في ((ذلك)) لفظًا ومعنى.

وإنما قلنا ذلك لما تقرّر أن الاسم لا يُبنى إلا لمشابهة الحرف بوجه، أو الفعل، ولا يُبنى لمشابهة الاسم المبنيّ.

وأما المضاف والمضارع له، فلم يُبنيا، لأنهما ليسا كالكاف إفرادًا، ولم يُبْنَ المفرد المنكَّر، لأنه ليس مثلها تعريفًا، ولم يقع موقعها.

وإن وقع المضمر منادى، جاز: ((يا أنت)) نظرًا إلى المظهر، قال:

١٠٢- يا أبْجَرُ بْن أبْجَرَ يا أنْتا أنْتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا

= علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، من كتبه ((معاني القرآن)) و ((اللغات)) و ((النوادر)) و ((الأمثال))، انظر الأعلام (٨/٢٦١)، والبيان والتبيين (١/٧٧).

١٠٢- يا أبْجَرُ بْن أبْجَرَيا أنْتا أنْتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا

البيت من الرجز وهو للأحوص في ملحق ديوانه ص (٢١٦)، وشرح التصريح (٢/١٦٤)، والمقاصد النحوية (٤/٢٣٢)، ولسالم بن دارة في خزانة الأدب (٢/١٣٩)، والدرر (٣/٢٧)، ونوادر أبي زيد ص (١٦٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/٣٢٥)، وشرح المفصل (١/١٢٧)، والمقرب (١/٧٦)، وهمع الهوامع (١/١٧٤)، والمعجم المفصل ص (١١٢).

اللغة: أبجر: المنتفخ البطن، طلقت: فارقت حلائلك، عام جعتا: ساعة وقوع المجاعة.

الإعراب: يا: حرف نداء ، **أبجر:** منادى مبنى على الضم، **بن:** صفه لأبجر منصوبة بالفتحة وهو تابع المحل، **أبجر:** مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، **يا:** حرف نداء، **أنتا:** منادى مبنى على الضم المقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصل **أنت:** ضمير منفصل مبتدأ، **الذي:** اسم موصول خبر المبتدأ **طلقت:** فعل وفاعل، **عام:** ظرف زمان وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **جعتا:** فعل ماض التاء فاعله، والألف للإطلاق والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها.

الشاهد: (يا أنتا): حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع، وإنما جيء بالضمير المنادى على صيغة الرفع لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع.

وجاز: «يا إيّاك» نظرًا إلى كونه مفعولاً، كما ورد في كلام الأحوص[1] : «يا إيَّاك قد كَفَيْتُكَ» قاله لأبيه لما أراد أن يتكلم.

وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم، اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين، قال:

١٠٣- سَلامُ الله يا مَطَرٌ عليها وَليسَ عَليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

---

(١) عبد الله بن محمد بن عبد أبله بن عاصم الأنصاري من بني ضبيعة ت (١٠٥هـ)، شاعر هجاء، من طبقة جميل بن معمر، كان معاصرًا لجرير والفرزدق... وكان حماد الراوية يقدمه في النسيب على شعراء زمنه، ولقب بالأحوص لضيق في مؤخر عينيه له «ديوان شعر». انظر الأعلام (١١٦/٤)، والأغاني (٤٠/٤)، وشرح الشواهد (٢٦٠).

١٠٣- سَلامُ الله يا مَطَرٌ عليها وَليسَ عَليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

البيت من الوافر وهو للأحوص في ديوانه ص (١٨٩)، والأغاني (٣٣٤/١٥)، وخزانة الأدب (١٥٠/٢)، والدرر (٢١/٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢٠٢/٢)، وبلا نسبة في الأزهية ص (١٦٤)، والأشباه والنظائر (٢١٣/٣)، والإنصاف (٣١١/١)،وأوضح المسالك (٢٨/٤)، ومجالس ثعلب ص (٩٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥١٧)، والمحتسب (٩٣/٢).

المعنى: هذا البيت للأحوص الأنصاري، وهو عبد الله بن محمد بن عاصم الأنصاري وكان قد هوى امرأة وشبب بها، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطرف لذلك يقول القصيدة التي منها هذا الشاهد وبعد هذا البيت:

فإنْ تكُن النكَاحُ أحَلَّ شيء فإن نكاحها مَطَرحرامُ

فَلاَ غفر الإلَهُ لمنكحيها ذُنُوبَهُمْ وَإنْ صَلّوا وصامُوا

الإعراب: «**سلام**» مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، ولفظ الجلالة مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة **يا**: حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، **مطر**: منادى مبنى على الضم في محل نصب، ونونه الشاعر للضروورة لأن وزن البيت لا يتم إلا بتنوينه «**عليها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون متعلقًا بلام، ويكون خبر المبتدأ محذوفا، وتقدير الكلام على هذا: سلام الله عليها حاصل، مثلاً.. **وليس**، الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، **وليس**: فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «**عليك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها «**يا**» حرف نداء مبنى على السكون لا محل لها من الإعراب جملة اعتراضية «السلام» اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وعند يونس: ينصب رجوعًا به إلى حركته الإعرابية لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن.

وإنما بُني المفرد على الحركة، لأن له عرقًا في الإعراب، وبُني على الضمّ فرقًا بين حركتي المنادى المعرب، نحو: ((يا قومًا)) و ((قومَنا)) وحركة المبني، نحو: ((يا قومُ))، كما عملوا ذلك في نحو: ((قبلَك)) و ((من قبلك)) و ((من قبلُ)).

٣ – المنادي المُعَرب

قال ابن الحاجب:

ويخفض بلام الاستغاثة، نحو: ((يا لَزيدٍ))، ويفتح لإلحاق ألفها ولا لام، نحو: ((يا زيداه))؛ وينصب ما سواهما، نحو: ((يا عبدَ الله))، و ((يا طالعًا جبلاً))، و ((يا رجلاً)) لغير معيَّن.

قال الرضيّ:

هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استُغيث به، نحو: ((يا لَلّه)) أو تُعُجِّب منه، نحو: ((يا لَلماء))، و ((يا لَلدواهي))، وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب.

وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته، فـ ((اللام)) معدِّية لـ ((أدعو)) المقدّر، عند سيبويه، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد، إلى المفعول، وجاز ذلك مع أنّ ((أدعو)) متعدٍّ بنفسه لضعفه بالإضمار، أو لضعف النائب منابه. ألا ترى أنك تقول: ((ضربي لزيد حسن))، و ((أنا ضارب لزيد))، ولا يجوز: ((ضربت لزيد))، وإنما فتحت ((لام)) الجرّ في المستغاث لاجتماع شيئين: أحدهما الفرق بين المستغاث، والمستغاث له، وذلك لأنه قد يلي ((يا)) ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادي محذوف، نحو: ((يا لِلمظلوم))، و ((يا لِلضعيف))، أي: يا قوم.. والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه، لما يجيء في حروف الجر.

فإن عطفت بغير ((يا))، نحو قوله:

= ووجه الدلالة في الشاهد تنوينه لمطر في [يا مطرٌ عليها] عند اضطراره لذلك من أجل الوزن.

١٠٤-يـا لَلْكهـول ولِلْشُـبّان للعَجَـبِ

كسرت لام المعطوف، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حـاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت مع «يا» فلابد من فتح لام المعطوف أيضًا، نحو قوله:

١٠٥- يـا لعطّافنـا ويـا لريـاح

١٠٤- [يَبْكيكَ ناء بعيدُ الدار مُغْتَرِبُ] يـا لَلْكُهـول ولِلْشُـبّان للعَجَـبِ

البيت من البسيط وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤٧/٤)، وخزانة الأدب (١٥٤)، والدرر (٤٢/٣)، ورصف المباني ص (٢٢٠)، وشرح الأشموني (٤٦٢/٢)، وشرح التصريح (١٨١/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٠٣)، ولسان العرب (٥٦١/١٢)، والمقاصد النحوية (٢٥٧/٤)، والمقتضب (٢٥٦/٤)، والمقرب (١٨٤/١).

اللغة:ناء: اسم فاعل فعله نأى ينأى معناه بعد، الكهول: جمع كهل يطلق على من خطه الشيب، الشبان: جمع شاب.

المعنى: إنه يبكي على رجل بعيد عنه ومغترب عنه، ويدعو الكهول والشبان للعجب من هذا الأمر.

الإعراب: **يبكيك**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، **والكاف**: مفعول به، **ناء**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، **بعيد**: نعت لناء، **الدار**: مضاف إليه، **مغترب**: نعت ثان لناء مرفوع بالضمة الظاهرة، **يا**: حرف نداء واستغاثة، **للكهول**: اللام حرف جر زائد، **الكهول**: مستغاث مجرور لفظا منصوبا محلاً لفعل محذوف تقديره أدعوكم، **وللشبان**: الواو حرف عطف، اللام حرف جر، والشبان مجرور والجار والمجرور متعلق بأدعوكم، **للعجب**، اللام حرف جر، العجب اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقديره«أدعوكم».

الشاهد: «وللشبان» حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفًا ولم تتكرر معه (يا) والثاني في قوله: «للعجب» حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة.

١٠٥- يـا لَعطّافنـا ويـا لَريـاح [وأبـي الحَشْـرَج الفتَـى النَفّـاح]

البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٥٥/٢)، والدرر (٤٣/٣)، وشرح الأشموني (٤٦٢/٢)، وشرح المفصل (١٣١/١)، والكتاب (٢١٦/٢)، وكتاب اللامات ص (٨٩)، والمقاصد النحوية (٢٦٨/٤)، وهمع الهوامع (١٨٠/١).

اللغة: عطفانا والرياح والحشرج أسماء رجال، النفاح: العطاء.

المعنى: يرثي الشاعر هؤلاء الرجال الذين عرفوا بالكرم والجود حيث أنه لم يعد في قومه مثل هؤلاء الرجال.

الإعراب:**يا**: حرف نداء، **لعطافنا**: جار ومجرور متعلق بـ «يا»، و «نا»: مضاف إليه، ويا: الواو عاطفة، **يا**: حرف نداء، **الرياح**: جر ومجرور متعلق بـ «يا» **وأبي**: الواو حرف =

وإنما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير، نحو قوله: ((يا لَلَّهِ لِلمسلمين))؛ وفتحت اللام في المتعجَّب منه لوقوعه موقع الضمير فقط، ويطَّرد كسر لامه على تأويل أنه مدعوٌّ له، والمنادى محذوف، نحو: ((يا لِلدواهي))،((يا لِلماء))، و ((يا لِلفليقة))[(١)].

وحكى الفراء عن بعضهم أن أصل ((يا لَزيدٍ)): ((يا آل زيد)) فخفّف، وهو ضعيف، لأنه يقال ذلك فيما لا ((آل)) له، نحو: ((يا لَلدواهي))، و ((يا لَلَّه))، ونحوهما.

وقد يُستَعمل المستغاث له بـ ((من)) نحو:

١٠٦- فياللـه[(٢)] مـن ألـم الفِـراق

وهو متعلّق بما دلَّ عليه ما قبله من الكلام، أي: أستغيث بالله من ألم الفراق، وأما اللام الداخلة في المستغاث له فهى متعلّقة بما تعلّقت به اللام الأولى، فمعنى ((يا لله لِلمسلمين)): أخصّ الله بالدعاء لأجل المسلمين.

وقد يستغنى عن المستغاث له إذا كان معلومًا، وقد تدخل اللام المفتوحة على

= عطف أبي: معطوف على الرياح وأبي مضاف والحشرج مضاف إليه، **الفتى**: بدل من الحشرج، **النفاح**: صفة لـ ((الفتى)) مجرورة بالكسرة.

الشاهد: حيث فتحت لام المعطوف أيضًا.

(١) الفليقة: الداهية.

١٠٦- [مَعَ ابن المصطفى نَفْسى فَداهُ فياللـه مـن أَلَـم الفِـراق]

البيت من الوافر وهو لعبد الله بن الحر الجعفي في خزانة الأدب (٢/١٥٥)، وهو في رثاء الحسين بن علي.

المعنى: حزن الشاعر لاستشهاد الحسين -رضي الله عنه- وكان يتمنى أن يفديه بنفسه ويتوجع من ألم الفراق:

الإعراب: **مع**: ظرف مكان، **ابن**: مضاف إليه، والظرف متعلق بالبيت السابق، **المصطفى**: مضاف إليه، **نفسي**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهور اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء مضاف إليه، **فداه**: خبر مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والهاء: مضاف إليه. **فيالله**: الفاء: استئنافية، **يا**: حرف استغاثة، لله: لفظ الجلالة جار ومجرور متعلق بالفعل أدعوا أو بأداة النداء، **من ألم**: جار ومجرور متعلق بأداة النداء، **الفراق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: ((من ألم الفراق)) حيث جر المستغاث له بمن، وأما اللام الداخلة في المستغاث له فهى متعلق بما علقت به اللام الأولى.

(٢) في نسخة ((يا لله)).

المنادى المهدَّد، نحو: «يا لَزيد لأقتلنك»، قال مهلهل[1] من:

١٠٧- يا لَبَكْرٍ أنْشِروا لي كُلَيْبًا   يا لَبَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفرارُ

وقولُهم أن هذه لام الاستغاثة، كأنه استغاث بهم لنشر كليب، واستغاث بهم للفرار، تكلُّف، ولا معنى للاستغاثة ههنا، لا حقيقةً ولا مجازًا.

ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة، فلو قلت: «يا لَزيد قد كان كذا وكذا» وأنت تحدّثه، لم يجز.

ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب إلاَّ «يا» وحدها، لكونها أشهر في النداء، فكانت أولى بأن يُتوسَّع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجَّب منه والمهدد[2] .

قوله: «ولا لام»، قال الخليل: اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجَّب منه، فكلٌّ واحد من اللام والألف يُعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجّب، ولا يجتمعان.

---

(١) عدى بن ربيعة بن مرة بن هبيرة من بنى حبثم توفى (١٠٠ق هـ نحو (٥٢٥)، من بني جشم،، من تغلب، أبو ليلى المهلهل: شاعر من أبطال العرب في الجاهلية من أهل نجد، وهو خال امرئ القيس... «ولمحمد فريد أبي حديد» كتاب «المهلهل سيد ربيعة»، انظر الأعلام (٤/٢٢٠)، والشعر والشعراء (٩٩)، وجمهرة أشعار العرب (١١٥).

١٠٧- يا لَبَكْرٍ أنْشِروا لي كُلَيْبًا   يا لَبَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفرارُ

البيت من المديد وهو للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب (٢/١٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٦٦)، واللامات ص (٨٧)، ولسان العرب (١٢/٥٦١)، وبلا نسبة في الخصائص (٣/٢٢٩).

اللغة: أنشروا: أحيوا.

المعنى: يتهدد الشاعر أعداءه بالقتل والثأر لأخيه، لأنهم لا يستطيعون إحيائه.

الإعراب: يا: حرف نداء، **لبكر:** جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقديره «أدعو» **أنشروا:** فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة فاعل، **لي:** جار ومجرور متعلق بالفعل- انشروا، **كليبا:** مفعول به، **يالبكر:** يا حرف نداء، لبكر: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقديره «أدعو» **أين:** اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية متعلق بخبر محذوف، **أين:** توكيد لفظي، **الفرار:** مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم.

الشاهد: دخول اللام المفتوحة على المنادى المهدد.

(٢) سقط في نسخة.

وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب، فتكون مرة واوًا، ومرة ياءً، ومرة ألفًا، كزيادة المندوب على ما يجيء.

وإنما صار المستغاث به، والمتعجَّب منه، معربين عند اللام وإن كانا مفردين معرفتين، لأن علّة البناء في المنادى ضعيفة، لأنه لمشابهته للاسم المبنى المشابه للحرف، فغلبت اللام المقتضية للجر حرفَ النداء المقتضي للبناء، لضعفه في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها أبعد من مقتضى الجر.

قوله: «وينصب ما سواهما» أي: ينصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث، مع اللام كان، أو مع الألف.

وما سواهما ثلاثة أقسام: المضاف، والمضارع له، والمفرد النكرة، ويعنون بـ «المضارع للمضاف» اسمًا يجيء بعده شيء من تمامه، إمّا معمول للأوّل، نحو: «يا طالعًا جبلاً»، و «يا حسنًا وجهُهُ» ، و «يا خيرًا من زيد» وإما معطوف عليه عطف النسق، على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد، نحو: «يا ثلاثةً وثلاثين» لأن المجموع اسم لعدد معيَّن كـ «أربعة» و «خمسة»، فهو كـ «خمسة عشر»، إلا أنه لم يركب لفظه.

ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون عَلَمًا أو لا، فإنه مضارع للمضاف، وهذا ظاهر مذهب سيبويه، وكذا تقول: «لا ثلاثة وثلاثين عندي».

وقال الأندلسي وابن يعيش: هو إنما يضارع المضاف إذا كان علمًا، وإلا فلا، فيقال عندهما في غير العلم: «يا ثلاثة والثلاثون أو الثلاثين»، كـ «يا زيد والحارث»، إذا قصد جماعة معينة، وإلا قلت: «يا ثلاثةً وثلاثين»، نحو: «يا رجلاً وامرأة» لغير معيَّن.

والأوّل أولى لطوله قبل النداء، وارتباطِ بعضه ببعض من حيث المعنى، كما في: «يا خيرًا من زيد»، بل أشدّ.

وإمّا نعت هو جملة أو ظرف، نحو قولك: «يا حليمًا لا يَعجل»، و «يا جوادًا لا يبخل»، قال:

١٠٨- أيا شاعِرًا لا شاعِرَ اليومَ مِثْلُهُ جَريرٌ وَلكن في كُلَيْب تَواضُعُ

١٠٨- أيا شاعِرًا لا شاعِرَ اليومَ مِثْلُهُ جَريرٌ وَلكنْ في كُلَيْب تَواضُعُ

١٠٩- أعَبْدًا حَلَّ في شُعَبي غريبًا   أَلُؤمًـا لا أبـا لَـكَ وَاغْتِرابـا

وقال:

= البيت من الطويل وهو للصلتان العبدي في خزانة الأدب (١٧٤/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٥٦٥/١)، والشعر والشعراء (٥٠٨/١)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٧٨)، والكتاب (٢٣٧/٢)، ولسان العرب (٧١٣/١)، ومعاهد التنصيص (١١٩/١)، وبلا نسبة في المقتضب (٢١٥/٤)، والمعجم المفصل (٨٢٥).

المعنى: يرى الشاعر ليس يوجد شاعر يضارع جرير في شعره اليوم والدليل على ذلك تواضع كليب.

الإعراب: أيا: حرف نداء ، **شاعرًا**: منادى شبية بالمضاف منصوب، **لا**: نافيةللجنس، **شاعر**: اسم لا منصوب بالفتحة، اليوم: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بخبر لا، مثله: خبر ((**لا**)) مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه، **جرير**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره ((هو)) **ولكن**: الواو حرف استئناف، **لكن**: حرف ناسخ يفيد الاستدراك من أخوات إن، **في كليب**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لتواضع، **تواضع**: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: ((أيا شاعرًا)) منادي شبيه بالمضاف منصوب لأنه موصوف بجملة ((لا شاعر اليوم مثله)).

١٠٩- أعَبْدًا حَلَّ فـى شُعَبى غريبًا   أَلُؤمًـا لا أبـا لَـكَ وَاغْتِرابـا

البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص (٦٥٠)، وإصلاح المنطق (٢٢١)، والأغاني (٢١/٨)، وجمهرة اللغة ص (١١٨١)، وخزانة الأدب (١٨٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٩٨/١)، وشرح الأشموني (٢١٢/١).

اللغة: شعبي: اسم جبل يقع في طريق مكة من البصرة.

المعنى: يعجب الشاعر من هذا العبد الذي حل بشعبي وأظهر لؤمه مع أنه غريب.

الإعراب: أعبدًا: الهمزة للنداء، عبدًا: منادي منصوب بالفتحة لأنه موصوف، **حل**: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر يعود على عبد، **في**: حرف جر، **شعبي**: مجرور بفي وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، **غريبًا**: حال منصوب بالفتحة، **ألؤما**: الهمزة للاستفهام، لؤمًا: مفعول مطلق، **لا**: نافية للجنس، **أبا**: اسم لا منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، **لك**: جار ومجررو متعلق بمحذوف نعت لاسم ((لا))، وخبر لا محذوف، **واغترابا**: الواو عاطفة، اغترابا معطوف على ((لؤمًا))، جملة حل في محل نصب نعت لعبدًا.

الشاهد: ((عبدًا حل)) حيث وصف المنادي الشبيه بالمضاف بجملة.

١١٠- أدارًا بحُزْوَى هِجْتِ للعَين عَبرةً فماءُ الهَوى يَرْفَضُّ أو يَترَقْرَقُ

وقال :

ألا يا نَخْلةً من ذاتِ عِرْق عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللّهِ السَّلامُ[1]

فكلّ هذا مضارع للمصاف، سواء جعلته عَلَمًا أو لا.

وإذا لم تجعله علَمًا، جاز أن يتعرَّف بالقصد، كما في: ((يا رجلُ))، وألاَّ يتعرف لعدم القصد، كـ ((يا رجلاً))، فتقول في النكرة: ((يا حسنًا وجهه ظريفًا))، و((يا ثلاثة وثلاثين ظرفاء))، و((يا عبدًا حل في شعبى غريبا))، وتقول في المعرفة: ((يا حسنا وجهه الظريف))، و ((يا ثلاثة وثلاثين الظرفاء)) وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضًا، أن يجوز، نحو: ((يا حليمًا لا يعجل، القدوس))؛ و ((أدارًا بحزوى، الدراسة))، لكن كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، فالوجه ألاَّ يوصف إلا بالنكرة، على تقدير أنه كان موصوفًا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء، فتقول: ((يا حليمًا لا يعجل، غفّارَ الذنوب)).

١١٠- أدارًا بحُزْوَى هِجْتِ للعَين عَبرةً فماءُ الهَوى يَرْفَضُّ أو يَترَقْرَقُ

البيت من الطويل وهو لذي الرمة ص (٤٥٦)، وخزانة الأدب (١٩٠/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٨٨/١)، والكتاب (١٩٩/٢)، والمقاصد النحوية (٢٣٦/٤)، وبلا نسبة في الأغاني (١١٩/١٠)، وشرح الأشموني (٤٤٥/٢)، والمقتضب (٢٠٣/٤)، والمعجم المفصل (٥٩٢).

اللغة: حزوى: اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره، هجت: أثرت وحركت، عبرة: أي دمعة، يرفض: أي سال أو يترقرق: يجرى.

المعنى: الشاعر يصف حاله حينما مر بدار محبوبته بحزوى حيث أنه لم يستطع أن يمسك نفسه من البكاء على المحبوبة.

الإعراب: **أدارًا**: الهمزة للنداء، **دارًا**: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، **بحزوى**: جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: دارًا، **هجت**: فعل وفاعل، **للعين**: جار ومجرور متعلق بقوله هجت، **عبرة**: مفعول به لهجت، **فماء**: الفاء عاطفة، **ماء**: مبتدأ مرفوع، **الهوى**: مضاف إله، **يرفض**: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ماء الهوى، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ((أو)) حرف عطف، **يترقرق**: فعل مضارع مرفوع.

الشاهد: ((حزوى)) حيث صحت الواو فيه لكونه اسمًا لا وصفًا، ونصب ((دارًا)) والأصل فيه البناء على الضم وسبب النصب أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور.

(١) تقدم برقم (٦٣).

هذا؛ وإن لم يكن المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد، بل كلّ منهما اسم لشيء مستقل، نحو: «يا رجل وامرأة»، أو لم يكن الوصف بالجملة أو الظرف، فليس متبوعها مضارعًا للمضاف، لأنه يجوز جعله مفردًا معرفة مستقلاً، فتقول: «يا رجل وامرأة»، و «يا رجل الظريف»، ولا يجوز مع قصد التعريف: «يا رجلاً وامرأة»، و «يا رجلاً ظريفًا»، بخلاف نحو: «يا ثلاثة وثلاثين» إذ الأول لا يستقل[1] من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو «يا حليمًا لا يعجل»، لأن الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة، ألا ترى أنّك لا تقول في باب «لا»: «لا حليمًا لا يعجل»، و «لا غلامًا من الغلمان في الدار»، لأن الجملة والظرف يصحّ وقوعهما وصفًا للنكرة، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو: «يا حليمًا لا يعجل»، و «أدارًا بحزوى» مضارعًا للمضاف مع قصد التعريف أيضًا، بخلاف نحو: «يا رجلاً ظريفًا».

فإن قيل: اجعل الجملة أو الظرف صلة لـ «الذي»، وقد صحّ وصفًا للمعرفة، قيل: يبعد الكلام إذن جدًّا عن أصله بزيادة الموصول، والنداء موضع الاختصار، ألا ترى إلى الترخيم وحذف حرف النداء.

وصرَّح الكسائي والفرّاء بتجويز نحو: «يا رجلاً راكبًا»، لمعيَّن، لجعله من قبيل المضارع للمضاف، حتى إنهما أجازا: «يا راكبًا» لِمعيَّن على حذف الموصوف. وفي كلام سيبويه، أيضًا، ما يشعر بجوازه.

وفيه إشكال؛ لاستلزام «لا رجلاً راكبًا»، ولا قائل به.

وأما سائر التوابع من البدل، وعطف البيان، والتأكيد، فلا يجوز أن يكون المنادي بها مضارعًا للمضاف، لأن شيئًا منها ليس مع متبوعها اسمًا لمسمًّى واحد، كما في: «ثلاثة وثلاثين» في العدد، فلا يلزم من ضمّ مبتوعاتها فساد. كما لزم في نحو: «يا حليمًا لا يعجل».

قوله: «و«يا رجلاً» لغير معيّن»، الفرّاء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة، بل يوجبان الصفة، نحو: «يا رجلاً ظريفًا»؛ ونحوُ قوله:

١١١- فيا راكبًا إمّا عَرَضْتَ فَبلّغَنْ ... نَداماي من نَجْرانَ أنْ لا تلاقيا

---

(١) في نسخة «يستعمل».

١١١- فيا راكبًا إمّا عَرَضْتَ فَبلّغَنْ ... نَداماي من نَجْرانَ أنْ لا تلاقيا

إنما جاز عندهما، إما لكون «راكبًا» وصفًا لموصوف مقدّر، أي: يا رجلاً راكبًا، أو لكونه معرفة، ولا يرى البصريون بأسًا بكون المنادى نكرة غير موصوفة، لا في اللفظ ولا في التقدير، إذ لا مانع من ذلك.

وأجاز ثعلب[1] ضمَّ المنادى المضاف، والمضارع له، إذا جاز دخول اللام عليهما، نحو: «يا ضارب الرجل»، و «يا ضاربًا رجلاً»، وإن لم يَجُزْ دخول اللام، نحو: «يا عبد الله»، و «يا خيرًا من زيد»، لم يُجزْ ضمُّهما.

= **البيت من الطويل** وهو لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر (٢٤٣/٦)، وخزانة الأدب (١٩٤/٢)، والكتاب (٢٠٠/٢)، ولسان العرب (١٧٣/٧)، ورصف المباني ص (١٣٧)، وشرح الأشموني (٤٤٥/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥١٥).

اللغة:راكبا: الراكب اسم فاعل من الفعل ركب، عرضت: يطلق على معنيين، أحدهما: تعرضت وظهرت، وثانيهما: أتيت العروض، ومعناه هنا أتيت العرض وهي جبال بنجد.

المعنى: زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم، وبرح به الوجد بهم، فنادى من يكون طريقه عليهم، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم.

الإعراب: يا: حرف نداء، **راكبًا**: منادى منصوب بالفتحة، **إما**: مكونة من حرفين «إن» الشرطية، وثانيهما «ما» الزائدة، **عرضت**: عرض: فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر في محل جزم فعل الشرط، **وتاء**: المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع، **فبلغن**: الفاء واقعة في جواب فعل الشرط، **بلغ**: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، **نداماى**: ندامي: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة، وياء المتُكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر، **من نجران**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى، **أن**: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، **لا**: نافية للجنس، **تلاقيا**: اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب ببلغ.

الشاهد: «فيا راكبا» حيث وقع فيه نداء الاسم المنكور الذي لا يقصد به معين، وانتصب الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة المفردة بل يوجبان الصفة وإنما جاز عندهما لكون «راكبًا» وصفًا لموصوف مقدر، أي يا رجلاً راكبًا، أو لكونه معرفة، ولا يرى البصريون بأسًا بكون المنادى نكرة غير موصوفة.

(١) أحمد بن يحيى يسار (أو سيار) الشيباني، أبو العباس توفى (٢٩١هـ، ٩٠٤)م نحوي ولغوي، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه، أصيب بالصمم في آخر حياته من مؤلفاته «معاني القرآن»، و «اختلاف النحويين»، و «ما ينصرف وما لا ينصرف» و«قواعد الشعر»، انظر «إنباه الرواة» (١٧٣/١)، وبغية الوعاة (٣٩٦/١).

ولعلّ ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلاً على أنّ الإضافة غير حقيقية، وأن المضاف كالمفرد، ولذلك جاز: «يا زيد الحسن الوجه»، برفع الوصف اتفاقًا، ولم يَجز في: «يا زيد ذا المال» إلاّ النصب، وأجرى المضارع للمضاف، إذا صلح للاّم مجرى المضاف.

٤ – توابع المنادى

قال ابن الحاجب:

وتوابع المنادى المبنيّ المفردة، من التأكيد والصفة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه، تُرفع على لفظه، وتُنصب على محله؛ نحو: «يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ»، والخليل في المعطوف يختار الرفع، وأبو عمرو النصب، وأبو العباس: إن كان كـ «الحَسَن» فكالخليل، وإلا فكأبي عمرو؛ والمضافة المعنوية تنصب، والبدل والمعطوف غير ما ذكر، حكمه حكم المستقل مطلقًا، والعَلم الموصوف بـ «ابن» مضاف إلى علم آخر يُختار فتحه.

قال الرضيّ:

كان عليه أن يقول: «توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة»، فإن توابعه لا ترفع، نحو: «يا زيدًا وعَمرًا»، ولا يجوز: «عمرو»، لأن المتبوع مبنى على الفتح، وكذا توابع المنادى المجرور باللام، لا تكون إلا مجرورة، تقول: «يالَزيد وعمرو»، ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع؛ وأما نحو: «ضَرْبُ زيد وعمرو»، فسيجيء الكلام عليه.في باب الإضافة.

وقال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو: «الظريف»، في قولك: «يا زيد الظريف»، على تقدير: «أنت الظريفُ»، وانتصابه على تقدير: «أعني الظريفَ».

وليس بشيء، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه.

ثم نقول:

توابع المنادى على ضربين:إما بدل أو عطف نسق مجرد عن اللام، أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة، وهي: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق ذو اللام.

والضرب الأوّل كالمنادى المستقل، أي كالمنادي الذي باشره حرف النداء، سواء كانا مفردين أو لا، وكان متبوعهما مضمومًا أو لا، فتقول: «يا زيدُ ورجلاً» إذا قصدت التنكير، كما تقول: «يا رجلاً»،وتقول: «يا زيدُ وَرجلُ»، إذا قصدت التعريف، وكذا: «يا عبدَ الله ورجلاً»، و «يا عبدَ الله ورجلُ».

وكذا إذا كان مضافًا أو مضارعًا له، نحو: «يا زيدُ وعبدَالله»، و «يا عبدَ الله وطالعًا جبلاً».

وتقول في البدل: «يا زيدُ أخانا»، و «يا عبدَالله أخُ»، وذلك لأن البدل سادٌّ مسدَّ المبدل منه،والأوّل في حكم الساقط؛ وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء، أعني اللام، جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء، هذا ما نصَّ عليه سيبويه؛ وأجاز: «يا زيدُ وعَمرًا» على الموضع إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة، وبين ما هو في حكم المباشره فرق، قالوا ونظير ذلك: «ربَّ شاة وسخلتِها».

وعلى ما أجاز، لا يمتنع نحو: «يا زيدُ وعمرٌو» بالرفع حملاً على اللفظ، وكذا أجاز: «يا عبدَ الله وزيدًا» بالنصب، وكل ذلك بناء على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع. وكذا البدل ساد مسدَّ المتبوع، وجائز قيامه مقامه، فجاز أن يكون في اللفظ كالنداء المستأنف.

والذي أرى أنّ عطف البيانِ هو البدل، كما يجيء في التوابع، فيطّرد فيه حكم البدل، نحو: «يا عالم زيدُ»، و «يا ذا المال بكرُ»، بالضمّ فيهما؛ ويجوز في البدل ألاَّ يُجعل كالمستقلّ، فيقال: «يا عالم زيدٌ» بالرفع،كما يجيء في التوابع.

فإن قيل: فإذا كان البدل والمعطوف المجرّد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما، فليجز: «لا رجل غلامَ لعمرو» في البدل، و «لا غلام وجاريةَ» في العطف.

قلت: لم يطرد ذلك فيه، إمّا لأن بناء اسم «لا» للتركيب على ما قيل، ولا تركيب مع كون أحد جزأي المركّب مقدّرًا؛ وإما لأن عمل «لا» ضعيف لضعف مشابهتها لـ «إنَّ» كما يجيء في بابها، ألاَترى إلى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها، نحو: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات:٤٧]، وإلى جواز انعزالها بتكرّر اسمها، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها، فكيف تؤثّر مع تقديرها، بخلاف «يا»؛ على أنه قد جاء: «لا غلامَ وجاريةَ» بالفتح في المعطوف.

وأما الضرب الثاني من التوابع، أعني النعت، والتأكيد، وعطف البيان، عند النحاة، وعطف النسق ذا اللام، فنقول: إن كانت تابعةً للمنادى المعرب تبعته إعرابًا، معارف كانت أو نكراتٍ، إذ لا محلّ لمتبوعها.

وقال الأخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب: إنه يجوز فيه الرفع أيضًا، نحو: «يا رجلاً والحارثُ»، و «يا عبدَ الله والحارثُ»، وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى، وكأنه باشره حرف النداء، كما تقول في «يا أيُّها الرجل»، وكذا أجاز ضمّ عطف البيان المفرد التابع للمعرب، نحو: «يا أخانا زيدُ»، وقال: إن هذا موضع قد اطّرد فيه المرفوع؛ وهو غريب، لم يذكره غيره، وقد قدَّمنا أن عطف البيان هو البدل فيلزم إذن ضمّه، إذا كان مفردًا، تبع المعرب أو المبنى.

وإن كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنيعلى ما يرفع به، سواء كانت الضمة ظاهرة أو مقدّرة، نحو: «يا زيد» و «يا قاضي» و «يا فتى» و «يا هذا»، فلا تخلو التوابع من أن تكون مضافة أو لا،والمضافة إمّا لفظية، كما في: «يا زيد الحسن الوجه»، قال:

١١٢- يا ذا المُخَوِّفُنا بمَقْتَل شَيْخِهِ حُجر، تمنّيَ صاحبِ الأحلام

وكذا المضارع للمضاف، نحو: «يا هؤلاء العشرون رجلاً»، وإمّا معنوية، نحو: «يا زيدُ ذا المال»؛ والأُولى حكمها حكم المفردات، لأن إضافتها كلا إضافة، فيجوز فيها الرفع والنصب، لأنها إذن في حكم المضارع للمضاف،

١١٢- يا ذا المُخَوِّفُنا بمَقْتَل شَيْخِهِ حُجر، تمنّيَ صاحبِ الأحلام

البيت من الكامل وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص (١٣٠)، وخزانة الأدب (٢١٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٥٤٥/١)،والمعجم المفصل ص (٩٠٢).

المعنى: يقول الشاعر يا من تخوفنا وتهددنا بسبب قتل شيخك إن تهديدك مجرد أضغاث أحلام ولن يتم ذلك.

الإعراب: يا :حرف نداء، **ذا**: اسم إشارة منادى في محل نصب، **المخوفنا**: المخوف: صفة لاسم الإشارة مرفوعة بالضمة، **نا**: ضمير مبنى في محل مضاف إليه، **بمقتل**: جار ومجرور بالمخوف، **شيخه**: مضاف إليه، والهاء: مضاف إليه محله الجر، **حجر**: بدل من شيخه مجرور، **تمنى**: مفعول مطلق لفعل محذوف «تتمنى»، **صاحب الأحلام**: مضاف ومضاف إليه.

الشاهد: وصف المنادى النمبنى علىالضم بالمضاف مع رفع المضاف بعده.

والمضارع إذا كان تابعًا للمضموم ليس واجبَ النصب كالمضاف، أما إذا كان منادًى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب؛ والثانية، أي: المضافة إضافة معنوية، يجب نصبها، نحو: «يا زيدُ أبا عمرو»، في عطف البيان، و «يا زيدُ ذا المال» في الوصف، و «يا تميم كلّكم» في التأكيد، وجاز: «يا تميم كلّهم» نظرًا إلى لفظ «تميم»، قبل النداء، لأن الخطاب فيه عارض، وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافًا إضافة حقيقة.

وابن الأنباري[1] يجيز في هذه المضافات الرفع أيضًا، كما في المفرد.

وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافة، جاز رفعها ونصبها، تقول في الوصف: «يا زيد الظريفُ والظريفَ»، وفي عطف البيان عند النحاة: «يا عالم زيدٌ وزيدًا» وفي التأكيد: «يا تميم أجمعون وأجمعين»، وفي المعطوف ذي اللام: «يا زيد والحارثُ والحارثَ»، وأمّا التوكيد اللفظي فإنّ حكمه في الأغلب حكم الأوّل إعرابًا وبناءً، نحو: «يا زيدُ زيدُ»، لأنه هو هو لفظًا ومعنى، فكأن حرف النداء باشره لما باشر الأول.

وقد يجوز إعرابه رفعًا ونصبًا، قال رؤبة:

١١٣- إنّي وَأسْطار سُطِرْنَ سَطْرا لَقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت:٥٧٧هـ: من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال، كان زاهدًا عفيفًا، خشن العيش والملبس، من كتبه «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، و «الإغراب في جدل الإعراب» و «أسرار العربية» و«لمعة الأدلة» و «الميزان»، انظر الأعلام (٣/٣٢٧)، وبغية الوعاة (٢/٨٦).

١١٣- إنّي وَأسْطار سُطِرْنَ سَطْرا لَقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

البيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه ص (١٧٤)، وخزانة الأدب (٢/٢١٩)، والخصائص (١/٣٤٠)، والدرر (٤/٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٤٣)، وشرح المفصل (٢/٣)، والكتاب (٢/١٨٥)، ولسان العرب (٥/٢١١)، والأشباه والنظائر (٤/٨٦)، والدرر (٦/٢٦)، ومغني اللبيب (٢/٣٨٨)، وهمع الهوامع (١/٢٤٧)، والمعجم المفصل (١١٦٠).

اللغة: أسطار بفتح الهمزة جمع سطر وهو الخط والكتابة، يعني الكتب التي أنزلها الله على رسله: يا نصر نصر نصر: الذي رواه سيبويه «يا نصر نصرا نصرا» بضم المنادى ونصب ما بعده، ونصر المنادى وهو نصر بن سيار، واختلف فيما بعده على ثلاثة أقوال، الأول: =

وفي جَعْل أبي عليّ، وجار الله: «يا زيد زيد» بدلاً، وجَعْل سيبويه إيّـاه عطـف بيان نظر، لأنّ البـدل وعطـف البيـان، يفيـدان مـا لا يفيـده الأوّل، مـن غـير معنـى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد؛ فـإن وصفـت الثـاني، نحـو: «يـا زيدُ زيد الطويـل»، فـأبو عمـرو يضـمّ الثـاني أيضًـا علـى أنـه توكيـد لفظـي لـلأوّل موصوف، أو بدل منه بما حصل له من الوصف، كما في قوله تعـالى: ﴿بِالنَّاصِيَـةِ* نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق:١٥-١٦]، كما ذكرنا في «لزيد صوتٌ صوتٌ حسـن»، ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفًا للأول، كما جاز هناك، لأن العلَم لا يوصف به، وحكى يونس عن رؤبة أنه كان يقول: «يا زيد زيـدًا الطويـل»، بنصـب «زيـد» الثاني على أنه توكيد مثل «يا تميم أجمعين»، فلا يمتنع إذن رفعه، وذلك لأنك لما وصفته، صار مع صفته كالوصف للأول، فعلى هذا يكون رفع «زيد» الثاني ونصبـه مع الوصف أكثر منهما لو لم يوصَف، لصيرورته مع الوصف كالوصف الأوّل، كما يجيء في قولهم: «لا ماءَ ماءً باردًا».

= أن الاثنين جميعًا هما نفس المنادى، والمراد بهما نصر بن سـيار أيضـا وهـذا هـو الـذي يصح كلام المؤلف عليه، والثاني:أن المراد بهما نصر آخـر وانتصابهـا جميعًـا علـى هـذا بفعل محذوف، فهو من باب الإغراء، أن المـراد بهمـا مصـدر نصـره ينصـره، وانتصابهـا حينئذ على أن الأول مفعول مطلق عامله محذوف، والثاني توكيد له.

الإعراب: إني: إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها، **وأسطار**: الـواو حـرف قسـم وجـر، أسطار: مقسم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محـذوف، **سـطرن**: فعل ماض مبنى للمجهول ونون النسوة، العائد على أسطار نائب فاعل، والجملة في محل جر صفة لأسطار، **سطرًا**: مفعول مطلق مؤكد لعامله، **لقائل** : اللام هى الـلام المزحلقـة، **قائل**: خبر إن، **يا**: حرف نداء، **نصر**: منادى مبنى على الضم في محـل نصـب، «نصـر»: عطف بيان على نصر باعتبار لفظه، مرفـوع بالضمـة الظـاهرة، **نصـرًا**: عطـف بيـان علـى المنادى باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فيه: قوله: «يا نصر نصر نصرًا» فإنه قولـه: «نصـر» الأولـى منـادى، وقولـه «نصـر» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، وقوله نصراً الثالث عطف بيان عليـه باعتبـار محلـه، ولا يجوز في واحد من الثاني والثالث أن يجعل بدلاً من المنادي، وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل كما قلنا في إعراب البيت، وأنت لو أدخلت حرف النداء الذي عمل في المبدل منه على واحد من هذين لما جاز مع ذلك رفع الأول ونصب الثاني، إذ كل منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم، لكـن عطـف البيان ليس كذلك، بل يجوز فيه الإتباع على اللفظ فيؤتى بـه مرفوعًـا منونـا فـالأول مـن الاثنين، والإتباع على المحل فيؤتى به منصوبًا منونًا كالثاني؛ فمن أجل ذلك صح في =

ثم اعلمْ أنه إنما[1] جاز الرفع في المفرد حملاً على اللفظ، ولم يَجُزْ في المضاف عند غير ابن الأنباري، لأن النصب في توابع المنادى المضموم، كان هو القياس، لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابها، لا للمبنى في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول: ((جاءني هؤلاءِ الكرام)) بجرّ الصفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفعها على المحلّ؛ لكن لما كانت الضَمّة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله، صارت كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها، وكذلك فتحة: ((لا رجلَ))، فلمشابهة الضمّة للرفعة جاز أن ترفع التوابع المفردة، لأنها كالتابعة للمرفوع، وقلّل شيئًا من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كونُ الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد، لأنه لو كان منادًى، لتحرّك بشبه الرفع أي الضمّ، بخلاف التابع المضاف، إذ المنادى المضاف واجب النصب.

وأما ابن الأنباري، فلم ينظر إلى تصوّر وقوعها موقع المنادي، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع، وتابع المرفوع مرفوع، سواءٌ كان مضافًا أو مفردًا، وليس ببعيد في القياس، لكنه لم يثبت.

فإن قيل: فلِم لَمْ يَجُزْ بناء التوابع المفردة، ولا سيما الوصف منها، كما جاز في: ((لا رجل ظريفَ))، فكنت تقول: ((يا زيدُ الظريفَ))، واللام لا تمنع البناء، كما لم تمنع في: ((الخمسة عشر)).

قلت: إنما جاز ذلك في ((لا))، لأن المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف، فكأن ((لا)) باشرت الوصف، وذلك لأن معنى ((لا رجل ظريفَ فيها)): لا ظرافة في الرجال الذين فيها، فالمنفيّ مضمون الصفة، فهي لنفي ((الظرفاء))، لا لنفى ((الرجال)) فكأنه قيل: ((لا ظريف فيها)) بخلاف: ((يا زيد الظريف)) فإن المنادى لفظًا ومعنى هو المتبوع، فبان الفرق، على أنه أورد الأخفش في ((مسائله)) الكبير: إن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان، نحو: ((يا زيدُ الطويل))، و ((يا عالمُ زيد)) إنهما مبنيّان على الضم كما في البدل، وقد قدّمنا أن عطف البيان هو البدل.

قوله: ((والخليل في المعطوف يختار الرفع))، أي: في المنسوق ذي اللام،

= هذا البيت بخصوص أن يكون ((نصر نصرًا)) عطف بيان، ولم يصح جعل واحد منهما بدلاً

(١) سقط في نسخة.

وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب، نظرًا إلى المعنـى لأنـه منـادى مسـتقل معنـى، وإن لم يصحّ مباشرة حرف النداء له، فالرفع أولى تنبيهًا على استقلاله معنًى، كما في «يا أيها الرجل».

وأبو عمرو بن العلاء يختـار النصـب لأنـه، لأجـل الـلام، يمتنـع وقوعـه موقـع المتبوع، فاستُبعد أن تجعل حركته كحركة ما باشره الحرف؛ وكان الوجه أن ينظر إلى كونه تابعًا، والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء.

ويلزم الخليلَ وأبا عمرو، نظرًا إلى العلتين المذكورتين، اختيار الرفع أو النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم.

قوله: «وأبو العباس، إن كان كالحسن فكالخليل»، أي: المـبرّد يوافـق الخليـل في اختيار الرفع إذا كان ذو اللام مثل «الحسن» في عروض اللام، وجـواز حذفهـا، فكأنه إذن مجرد عن اللام؛ ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام، كمـا في «الصعق»، لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقًا، فكيف يضم؟

٥ – لزوم «ألْ» وعروضها في العلم

ويحتـاج ههنا إلى معرفة لزوم اللام وعروضها في الأعلام، وذلك بأن ينظر إلـى العلم، فإن كان غالبًا، أي: كان في الأصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس، لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس، ولابـد أن يكـون وقـت استعماله لذلـك الواحـد قبـل العلميـة مـع لام العهـد، ليفيـد الاختصـاص بـه، وصـار بكـثرة الاستعمال علمًا له، ويسمَّى ذلك بالعلَم الاتفاقي، كانت اللام في مثله لازمـة، لأنـه لم يصر علمًا إلا مع اللام، فصارت كبعض حروف ذلك العلم، وذلك إما في الاسم كـ «البيت»، و «النجم»، و «الكتاب»، وإما في الصفة كـ «الصَّعِق».

ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة، نحو: «ابن عباس»، و «ابن الزبير».

وإن لم يكن غالبًا فإمّا أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر، أو لا، والمنقول من أحدهما كـ «العبـاس» و «الحَسـن» و «الحُسَـين» و «الفضـل» و «العَـلاء» و «النضر»، تكون اللام فيه عارضة غير لازمة، لأنها لم تصـر مـع الـلام أعلامًـا حتـى تكون كأحد أجزائها، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية، وإن لم يكن العلم محتاجًا إلى التعريف، وذلك للمح الوصفية الأصلية، ومدح المسمَّى بهـا إن كـانت متضمنـة للمـدح كـ «الحسـن» و «الحسـين»، وذمّـه إن كـانت متضمنـة للـذم، كـ «القبيح»، و «الجهم»، لو سُمِّي بهما، فكأنك أخرجتها عن العلميَّة وأطلقتها

على المسمَّيْن بها[١] أوصافًا؛ ومن ثمَّ قيل في المثل: ((إنما سُمِّيتَ هانئًا لتهنأ)).

والصفات قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما يصح[٢] له، كانت مع اللام، كـ ((الضارب)) لبعض الموصوفين بالضرب، وكذا المصادر، أجريت مجرى الصفات، لأنه قد يوصف بها أيضًا[٣] ، نحو: ((صوم)) و ((زور)) و ((عدل)).

وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردًا ألا ترى أنك لا تقول في ((محمد))،و ((علي)): ((المحمد))، و ((العليّ))، بل يجوز دخول اللام في أكثرها.

وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر، فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذمّ، فالأولى جواز لمح الأصل، نحو: ((الأسد)) في المسمَّى بـ((أسد))، و ((الكلب)) في المسمَّى بـ ((كلب))؛ قالوا: ((بنو الليث)) في ((بني ليث بن بكر بن مناة)).

وإن لم يكن في الأصل المنقول منه ذلك، لم تدخله اللام، إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي، فحينئذ، إما أن تضيف العلَم أو تعرّفه بـ ((اللام))، وإن كان في الأصل فعلاً، وليسا بمطردين قياسيِّين، قال:

١١٤- عَلا زَيْدُنا يومَ النَّقا رَأسَ زَيْدِكُمْ بــأَبْيَضَ مــاضي الشَّــفْرَتَيْن يَمــان

---

(١) سقط في نسخة.

(٢) في نسخة ((يصلح)).

(٣) سقط في نسخة.

١١٤- عَلا زَيْدُنا يومَ النَّقا رَأسَ زَيْدِكُمْ بــأَبْيَضَ مــاضي الشَّــفْرَتَيْن يَمــان

البيت من الطويل وهو لرجل من طيء في شرح شواهد المغني (١٦٥/١)، والمقاصد النحوية (٣٧١/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٩/٣)، وجواهر الأدب ص (٣١٥)، وخزانة الأدب (٢٢٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (٤٥٢/٢)، وشرح الأشموني (١٨٦/١)، وشرح التصريح (١٥٣/١)، وشرح المفصل (٤٤/١)، والمعجم المفصل (١١٢٠).

اللغة: النقا: يوم كانت في معركة، الشفرتين: جمع شفرة وهي حد السيف.

المعنى: لقد علا زيد قائدنا على زيدكم بسيفه يوم النقا.

الإعراب: علا: فعل ماض، **زيدنا:** فاعل، **والناء:** مضاف إليه، **يوم:** ظرف زمان منصوب، **النقا:** مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر، **رأس:** مفعول به، **زيدكم:** مضاف ومضاف إليه، **بأبيض:** الباء حرف جر، **أبيض:** مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف والجار والمجرور متعلق بـ علا، **ماضي:** صفة مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء، **الشفرتين:** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، **يمان:** صفة ثانية لأبيض مجرور =

وقال:

١١٥- رَأَيتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مباركًا شَديدًا بأعباء[1] الخِلافةِ كاهِلُهُ

وأما أعلام أيام الأسبوع، كـ «الأحد»، و «الاثنين»، و «الثلاثاء»، و «الأربعاء»، و «الخميس»، فمن الغوالب فتلزمها اللام، وقد يُجرَّد «اثنان» من اللام دون أخواته، نحو قولهم: «هذا يوم اثنين مباركًا فيه».

وإنما حكمنا بكونها غالبة، وإن لم يثبت «الثلاثاء»، و «الأربعاء»، و«الخميس» أجناسًا بمعنى الثالث والرابع والخامس، محافظةً على القاعدة

= بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة.

الشاهد: «زيدنا» حيث أضاف العلم إلى الضمير فعرفه.

١١٥- رَأَيتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مباركًا شَديدًا بأعباء الخِلافةِ كاهِلُهُ

البيت من الطويل وهو لابن ميادة في ديوانه ص (١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٢٦)، والدرر (١/٨٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٥١)، وشرح شواهد الشافية ص (١٢)، وشرح شواهد المغني (١/١٦٤)، ولسان العرب (٣/٢٠٠)، والمقاصد النحوية (١/٢١٨)، وشرح الأشموني (١/٨٥)، وشرح التصريح (١/١٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/٣٦)، ومغني اللبيب (١/٥٢).

اللغة: رأيت بمعنى أبصرت أو علمت، وأعباء الخلافة جمع عبء - بكسر العين المهملة وفي آخره همزة- وهو كل ثقل من غرم أو غيره، ويروى، أحناء. جمع حِنوا - بكسر الحاء المهملة، وهو حنو السرج والقتب، وأراد بذلك أمور الخلافة الشاقة، والكاهل ما بين الكتفين.

المعنى: أبصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديد به منصوب كاهله بأحناء الخلافة وقادرًا على تحمل أعباءها وما يعرض له من المشاكل فيها.

الإعراب: **رأيت**، رأى فعل ماض مبنى، والتاء تاء الفاعل، «**الوليد**» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «**ابن**» نعت للوليد منصوب بالتبعية وعلامة النصب الفتحة الظاهرة، وابن مضاف، و «**اليزيد**» مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «**مباركًا**» حال منصوبة بالفتحة الظاهرة على اعتبار «رأي» «بصرية»، ومفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهر على اعتبار «رأى» علمية «**شديدًا**» معطوف بحرف عطف محذوف على مباركًا، «**بأعباء**» جار ومجرور متعلق بقوله شديدًا، وأعباء مضاف و «**الخلافة**» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «**كاهله**» كاهل فاعل بشديد مرفوع بالضمة، وشديد صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، وكاهل مضاف، وضمير الغائب العائد على الممدوح مضاف إليه.اهـ بتصرف.

الشاهد: إدخال الألف واللام في العلمين بتقدير التنكير فيهما.

(١) في نسخة: «بأحناء».

الممهّدة، في كون الأعلام اللازمة لامها في الأصل أجناسًا صارت بالغلبة أعلامًا مع لام العهد، فيقدَّر كونها أجناسًا، وكذا في نحو: «الثريا»، و «الدبران»، و «العيُّوق»، و «السِّماك»، وإن لم تثبت ألفاظها أجناسًا، ولم نَعرف في بعضها أيضًا معنى شاملاً للمسمَّى المعيَّن ولأخواته، كما عرفنا في «الثلاثاء»، و «الأربعاء»، وربَّما يكون في هذه الأعلام ما ثبت لفظه جنسًا،لكن لا يُعرف كيفيّة غلبته في واحد من جنسه، كـ «المشتري» في الكوكب المعيَّن، فإنا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه، ولذلك قال سيبويه: وما لم يُعرف مِن هذا الجنس أصله، فملحق بما عرف، وعند المصنف: ما لزمته اللام من الأعلام التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك المعيَّن ولغيره، كـ «الثلاثاء»، و «الأربعاء»، و «الدبران»،و «المشترى» ليست من الغوالب، لأن العلم الغالب: ما كان جنسًا ثم صار بالغلبة عَلَمًا؛ قال: بل هي أسماء موضوعة لمسمّياتها.

وإنما ارتكب سيبويه تلك الطريقة، إجراءً لِلاّزم لامها مجرى واحدًا في التقدير، لمَّا أمكن، وكان الأكثر ما ثبت جنسيّته، ثم اختص بواحد من الجنس، فألحق القليل بالأعمّ الأغلب.

فالغوالب عند سيبويه، على أربعة أقسام: أحدها ما ثبتت جنسيته لفظًا، ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمَّى المعيَّن ولأخواته، كـ «النجم» و «الصعق» و «ابن عباس»؛ وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كـ«الثلاثاء»، وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبتت جنسية لفظه، كـ«المشتري»، ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه، كـ«الدبران» و «العيُّوق» للكوكبين لمن لا يعرف معنى «العوق» و «الدبور» فيهما، هذا بطوله.

ومذهب المبرّد ليس ما أحال عليه المصنف، ولا يدلّ عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت اللام في العلم، اخترت مذهب الخليل، لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف، بلى يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، فكأنه مجرد عنهما لأن تعريفه بالعلمية، قال: وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو، لأن اللام إذن تفيد التعريف، فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى هذا، مذهب المبرد في «الحسن» و «الصعق» معًا اختيار الرفع، لأن اللام لا تفيد التعريف، وهذا، كما ترى، خلاف ما نسب إليه المصنف.

قوله: ((والمضافة المعنوية))، أي: التوابع المضافة، وهـي فـي مقابلـة قولـه قبـل: ((وتوابع المبنيّ المفرد))، وليس في نسخ ((الكافية)) تقييد المضافـة بالمعنويـة ولابـد منه، لأن اللفظية، كما ذكرنا، جارية مجرى المفردة. وذكر في شرح المفصّـل فـي تجويز الرفع في نحو: ((يا ذا المخوفنا))، وفي نحو:

١١٦- يـا صـاح يـا ذا الضـامِرُ العَنـس

مع أنهما مضافان، علّتين: إحداهما أن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفـردة، كما يجيء في باب الوصف، فكأنه قال: ((يا ذا الرجل الضامر العنس))، فالصفة فـي الحقيقة مفردة. والثانية أن اللام في ((الضامر)) و ((المخوف)) اسم موصـول مـع صلتـه في حكم المفرد، وإن كان مضارعًا للمضاف، فكأنه قال: الذي ضمرت عنسـه، ولـو كان: الذي[1] ضمرت عنسه، يقبل الحركة لم تكن إلا الرفع، فكذا ما كان مثله.

وتزولُ علّتاه في قولك: ((يا زيد الحسن الوجه))، فإن الموصوف ليس باسم الإشارة، ولا يكون الألف واللام، موصولاً إلا في اسم الفاعل أو المفعول، ويجـوز رفـع الوصـف

١١٦- يا صاح يا ذا الضامِرُ العَنْس [والرحـل ذي الأنسـاع والحَلْـس]

البيت من الكامل وهو لخالد بن مهاجر في الأغاني (١٠/١٠٨)، ولخزز بـن لـوذان فـي خزانـة الأدب (٢/٢٣٠)، والكتـاب (٢/١٩٠)،وبـلا نسبة فـي الخصـائص (٣/٣٠٢)، وشرح عمدة الحافظ ص (٦٤٠)، وشرح المفصـل (٢/٨)، ومجـالس ثعلـب (١/٣٣٣)، والمقتضب (٢/٥٤)، والمقرب (١/١٧٩)، والمعجم المفصل ص(٤٧٢).

اللغة: الضامر: مادة ((ضمر)) وهو خلاف الأبجر ويقصد به قليل اللحم، العنس:الناقة الشـديدة، والرحل:ما يوضع فوق المطية، الأنساع: جمع نسع وهو حبل يربط بـه الرحـل، الحلـس: كل ما ولي ظهر الدابة تحت الرحل والقتب والسرج.

المعنى: يا صاحب الناقة الشديدة التي ضمرت من كثرة السفر والرحل المشدود عليها.

الإعراب: يا: حرف نداء، صاح: منادى مرخم مبنى على الضم فـي محـل نصـب وأصلـه ((يـا صاحب)) يا: حرف نداء، ذا: بنادى مبنى على الضم في محل نصب، الضامر:صفـة لإذا، العنس: مضاف إليه والرحل:الواو عاطفة،الرحل: معطوف على العنـس مجـرور بالكسـرة، ذي: نعت مجرور بالياء لأنه اسم من الأسماء السته، الأنسـاع: مضـاف إليـه، والحنـس: الواو عاطفة، الحنس معطوفة على الأنساع.

الشاهد: ((يا ذا الضامر العنس)) حيث جاء بـ ((الضامر)) نعت لاسم الإشـارة مـع أنهـا مضافـة؛ وسبب الوصف إن صفة اسم الإشارة لاتكون إلا مفردة فكأنه قال: ((يا ذا الرجل الضامر العنس)) والثانية أن اللام في ((الضامر)) اسم موصول وهو مع صلته في حكم المفرد.

(١) سقط في نسخة.

اتفاقًا، فالأولى ما قدّمناه، وهو أن المضاف اللفظي وإن كان مضارعًا للمضاف، لكن لا يجرى تابعًا مجرى المضاف في وجوب النصب، بل إنما يجري مجراه إذا كان منادى.

قوله: «غير ما ذكر»، أي: غير ذي اللام. قوله: «مطلقًا» أي: مفردين كانا أو لا، وكان متبوعهما مضمومًا أو لا.

قوله: والعلم الموصوف بـ «ابن»، حكم «ابنة» حكم «ابن» فيما ذكر، وأما «بنت» فليست مثلهما في النداء، أما في غير النداء ففي جريها مجراهما وجهان: الأولى المنع، لأن التخفيف معهما لفظًا وخطًا، إنما هو لكثرة الاستعمال، ولم يكثر استعمال «بنت»؛ والشرط أن يكون العلم موصوفًا بـ «ابن» متصلاً بموصوفه، احترازًا عن نحو: «يا زيد الظريف ابن عمرو»، فإنه لا يفتح المنادي في مثله، إذ مثله غير كثير الاستعمال، فالشروط أربعة: وهي كون المنادى علَمًا، احترازًا عن نحو: «يا رجل ابن زيد» وكونه موصوفًا بـ «ابن»، احترازًا عن نحو: «يا زيد: ابنُ عمرو في الدار» على أنّ «ابن عمرو»، مبتدأ، وكون «ابن» متصلاً كما ذكرنا، وكونه مضافاً إلى علم، احترازًا عن نحو: «يا زيد ابن أخينا»، فإذا اجتمعت الشروط، اختير فتح المنادى، ولا يجب، وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه.

وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط، لكثرة وقوع المنادى جامعًا لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظًا بفتحه، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل، لكونه مفعولاً.

وخففوه خطًا بحذف ألف «ابن»، و «ابنة».

والكوفيون يجوّزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت، نحو: «يا زيدَ ذا المال».

وبعض البصريين يجوّزون فتح المنادى المفرد المعرفة، علمًا كان أو لا، إذا وقع موصوفًا بـ «ابن»، الواقع بين متّفقي اللفظ، نحو: «يا عالَم ابن العالم».

والعلم المتصف بـ «ابن» و «ابنة»، الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفّف بحذف تنوينه وجوبًا، ويحذف ألف «ابن» خطًا أيضًا، نحو: «جاءني زيدُ بن عمرو».

وقوله:

١١٧- جاريةٌ من قَيْس بن ثَعْلَبَهْ

١١٧- جاريةٌ من قَيْسٍ بن ثَعْلَبَهْ

البيت من الرجز وهو للأغلب العجلي في ديوانه ص (١٤٨)، وخزانة الأدب (٢/٢٣٦)، والدرر (٣/٣٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣١٢)، وشرح المفصل (٢/٦)، والكتاب (٣/٥٠٦)، ولسان العرب (٢٣٨)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/٤٩١)، وسر صناعة -

شاذ.

وإن اختلَّ إحْدى الشرائط لم يحذف التنوين، ولا الألف خطًّا، والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ «ابن»، و «ابنة»، لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما، لأنه لا يكثر استعمالهما كذلك، وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردًا، لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين، أيضًا، ولا يكثر استعمالها.

٦ – نداء المعرف باللام

قال ابن الحاجب:

وإذا نودى المعرّف باللام، قيل: «ياأيُّها الرجل»، و «يا هذا الرجل»، و «يا أيُّهذا الرجل»، والتزموا رفع «الرجل» لأنه المقصود؛ وتوابعه لأنها توابع معرب، وقالوا: «يا أللهِ» خاصة.

قال الرضيّ:

لو دخل اللام المنادى، فإما أن يُبني معها وهو بعيد، لكون اللام معاقبة للتنوين، فهي كالتنوين، فمن ثمَّ قلَّ بناء الاسم معها كـ «الخمسة عشر» وأخواته، و «الآن»؛ فاستكره دخولها مطردًا في المنادى المبنيّ.

وإمّا أن يُعرب، وهو أيضًا بعيد، لحصول علّة البناء، وهي وقوع المنادي موقع الكاف، وكونه مثله في الإفراد والتعريف.

وقال بعضهم: إنما لم يجمعوا بينهما، كراهة اجتماع حرفي التعريف، وفيه نظر، لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يُستنكر، كما في: « لَقَد »، و « ألا إنَّ »، على ما يجيء في موضعيهما، قالوا: وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين، بدليل قولك: « يا هذا »، و « يا عبد الله»، و « يا أنت »، و « يا ألله »؛ بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما.

= الإعراب (٥٣٠/٢)، وهمع الهوامع (١٧٦/١).

الإعراب:جارية: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «هذه جارية» **من قيس:** جار ومجرور متعلق بصفة من جارية، **بن:** صفة لـ «قيس» مجرورة مثله، **ثعلبة:** مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

الشاهد: «قيسٍ» حيث نون قيس والأصل أن تخفف وهذا شاذ حيث أنه علم متصف «بابن» في غير النداء وجاء منونًا.

وقال المبرّد، في الأعلام: إنها تنكّر ثم تعرّف بحرف النـداء، ولا يتـم مـا قـال في: « يا ألله »، و « يا عبد الله ».

وقال المازني في اسم الإشارة: يُنكَّر ثم يُجبر بحرف النداء، ومن ثـمَّ لا يقـال: « هذا أقبِل »، أي: يا هذا.

ولا حاجة إلى ما ارتكبا، إذ لا منع من كون الشيء المعيَّن مواجَهًا مقصودًا بالنداء، وأيّ محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين؟

هذا، ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء، طلبوا اسمًا مبهمًا غير دالٍّ على ماهية معيَّنة، محتاجًا بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر؛ يقع النـداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصّصه الذي هو ذو اللام.

وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكـون متميّز الماهيـة، وإن لـم يكـن معلـوم الذات، فلا معنى لنحو: « يا شيء »، و « يا موجود »، إلا أن يكنـى بمثلهمـا عـن أن المخاطب ما فيه شيء مما يكون فـي العقـلاء، إلا أنـه يقـع عليـه اسـم الشـيء والموجود، وهذا مجاز، وكلامنا في الحقيقة.

فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة « أيًّا » بشرط قطعه عن الإضافة، إذ هي تخصّصه، نحو: « أيّ رجل »، واسمَ الإشارة، وأما لفظ « شيء »، وما بمعنى « شيء »، فإنهمـا وإن كـان مبهمين، لكـن لـم يوضعـا علـى أن يـزال إبهامهمـا بـالتخصيص، بخـلاف «أى» واسـم الإشـارة فإنهمـا وضعـا مبهميـن مشـروطًا إزالـة إبهامهما بشيء؛ أما اسم الإشارة فبالإشـارة الحسـية، أو بـالوصف، وأمـا « أيّ »، فباسم آخر بعده.

وأما ضمير الغائب فإنه وضع مبهمًا مشروطًا إزالة إبهامه بما قبلـه لابمـا بعـده، وإن اتفق ذلك، فالأغلب أن يكون منكرًا، كمـا فـي: « ربَّـه رجـلاً »، وأمـا نحـو: «رأيته زيدًا » فقليل، وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده، لكنه جملة.

ثم نقول: إن « أيًّا » المقطـوع عـن الإضافـة، أحـوج إلـى الوصـف مـن اسـم الإشارة، لأنه، كما ذكرنا، وضع مبهمًـا مُـزال الإبهـام باسـم بعـده، بخـلاف اسـم الإشارة، فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية.

فلهذا قد يقتصر على: « يا هذا »، دون: « يا أيّها »؛ ومن ثَمَّ جوَّز بعضهم في

نعت: « ياهذا » النصب والرفع كما في: « يازيد الظريـف »، وأوجـب رفـع نعـت «أي».

وفصَّل بعضهم في وصف: « يا هذا »، فقال: إن كان لبيان الماهية، نحو: «يـا هذا الرجل »، وجب الرفع لأنه مستغنًى عنه، وإلاَّ جاز الرفع والنصب، نحـو: « يـا هذا الطويل » رفعًا ونصبًا.

وأما المازني والزجّاج فجوَّزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة « وأيّ »، قياسًا على نحو: « يا زيد الظريف »، ولم يثبت.

وإنما قطع « أيّ » المتوصل به إلىنداء ذي اللام عن الإضافة، لما ذكرنـا، مـن قصد الإبهام، وأيضًا، لو لم يقطع عن الإضافة لكان منصوبًا، وكـذا ذو الـلام الـذي هو وصفه، فلم يمكن التنبيه بنصبه، على كونه مقصودًا بـالنداء، كمـا أمكـن بـلزوم الرفع وترك النصب.

وأُبدل « هاء » التنبيه من المضاف إليه، لأنه لم يكن يخلو من مضـاف إليـه أو من تنوين قائم مقامه، نحو: ﴿أَياًّ مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسـراء:١١٠]، وليـس هـذا موضـع التنوين، وأيضًا التنوين بدل من مضـاف إليـه معلـوم مقـدر، كمـا فـي قولـه تعـالى: ﴿وَرَفَعْنَـا بَعْضَهُـمْ فَـوْقَ بَعْـضٍ دَرَجَـاتٍ﴾ [الزخـرف:٣٢]، و ﴿كُـلاًّ هَدَيْنَـا﴾ [الأنعام:٨٤] والقصد ههنا الإبهام، وهاء التنبيه أيضًا مناسب للنداء، إذ النداء أيضًـا تنبيه، ثم لكـون اسـم الإشـارة أوضـح مـن « أيّ »، وصـف « أيّ » بـه فـي بعـض المواضع نحو: « يا أيّهذا »، فيقتصر عليه.

وإنما توصِّل بـ « أيّ » إلى نداء اسم الإشارة، لأن اسم الإشارة في الأصل مـا يشار به للمخاطب إلى شيء، فهو في أصل الوضع لغير المخاطب، ولهذا يؤتى فيـه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه، فتحوشي في بعـض الأمـاكن مـن أن يدخلـه حـرف يجعلـه مخاطبًـا أي: حـرف النـداء، ففصـل بينهمـا بـ « أيّ » فـي بعـض المواضع، لتناكرهما في الظاهر، ثم قد يوصف هذا الوصـف باسـم الجنـس، نحـو: «يا أيّهذا الرجل »، فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغا لأجـل نـداء المعـرف باللام على ما أومأ إليه المصنّف، بل لأجـل نـداء اسـم الإشـارة، بدليـل اقتصـارهم كثيرًا على نحو: « يا أيّهذا » من دون الوصف باسم الجنس.

وقال الأخفش في: « يا أيّها الرجل »: « أيّ » موصول، وذو اللام بعده خبرُ متبدأ محذوف، والجملة صلة « أيّ »، وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادَى، ولا سيَّما إذا زيد عليه كلمتان أعني « أيّها »؛ ويصحّ تقوية مذهبه بكثرة وقوع « أيّ » موصولة في غير هذا الموضع، وندور كونها موصوفة، كما يجيء في باب الموصولات.

قيل: لو كانت موصولة، لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها، والجواب أنه إذا حذف صدر صلتها، فالأغلب بناؤها على الضمّ، كما يأتي في الموصول، فحرف النداء، علىهذا، يكون داخلاً على اسم مبنيّ على الضمّ، فلم يغيِّره وإن كان مضارعًا للمضاف، كما في قولك: « يا من قال كذا ».

والأكثرون على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره، لأنه اسم دالٌّ على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية؛ وهذا حدّ النعت كما يجيء، أي: ما دلّ على معنًى في متبوعه.

وقال بعضهم: هو عطف بيان لعدم الاشتقاق.

والجواب أنّ الاشتقاق ليس بشرط في الوصف، كما يجيء في بابه؛ ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرّف باللام كما يأتي في باب النعت، أما اسم الجنس فلأنه هو الدالّ على الماهية من بين الأسماء، والمحتاج إليه في نعت اسم الإشارة بيان ماهيّة المشار إليه، فمن ثمَّ قبح نعتها من الصفات المشتقة، إلا بما يخصّ بعض الماهيّات، نحو: « هذا العالم »، فقبح: « هذا الأبيض ».

وأما التعريف باللام، فلأنّ تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس، وتعيين الفرد من أفرادها علم[1] من اسم الإشارة، فلم يبق إلا تطابق النعت والمنعوت، مع أنهما كلمتان بمنزلة قولك: « الرجل المعهود »، لأن لفظ « هذا » لا يفيد إلا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل، وهذه الفائدة تحصل من لام العهد، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته، فمِن ثمَّ لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا، فلا تقول: «هذا اليومَ الرجل »، كما يجوز في غير هذا النوع، ولا يجوز أيضًا تفريق صفاته، نحو: «هؤلاء الرجل والفرس والبقر ».

قوله: « والتزموا رفع الرَّجُل »،أي: اسم الجنس الواقع صفة لِـ « أيّ »، وهـذا،

---

(١) سقط في نسخة.

وإن كان القياس جواز نصبه أيضًا، كما في: «يا زيد الظريف»، لكن نبَّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودًا بالنداء، فكأنه باشره حرف النداء، وأمّا «الظريف» في: «يا زيد الظريف»، فليس مقصودًا بالنداء، بل المقصود به[1] : «زيد»، وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قُبيلُ.

قوله: «وتوابعه»، أي: التزموا رفع توابعه.

اعلم أنَّ تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقًا، إن كان تابع المنادى مرفوعًا أو منصوبًا، يُحمل تابع التابع على ظاهر إعراب التابع، سواء كان المنادى «أيّ»، أو «هذا»، أو غيرهما، تقول في غيرهما: «يا زيد الطويلُ ذو الجمّة»، إذا جعلته صفة لـ «الطويل» وإن حملته على «زيد»،نصبت، ومن نصب «الطويل»، نصب «ذا الجمة» لا غير، كان نعتًا لـ «الطويل» أو لِـ «زيد».

وأما في «أى»، فإنّ التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعًا لوصف «أيّ»، لأنه هو المنادي في الحقيقة، و «أيّ» وصلة إليه.

فعلى هذا، إذا كان ذلك التابع مضافًا معنويًّا، فالواجب الرفع، نحو: «يا أيُّها الرجلُ ذو المال»، ولا يجوز: «يا أيُّها الرجلُ وعبد الله»، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيجب إذن أن يكون «عبد الله»، صفة «أيّ»، ولا يجوز، لأنه لا يوصف إلا بذي اللام، ويجوز: «يا أيها الرجل الحسن الوجه»، كما يجوز «يا أيها الحسن الوجه»، وكذا يجوز: «يا أيها الفاضل والحسن الوجه».

وإن أبدل من وصف «أيّ»، فإن جعل المبدل منه في حكم الطرح، لم يجز إلا أن يكون البدل مما يجوز كونه صفة لـ «أيّ»، أعني الجنس ذا اللام، فلا تقول: «يا أيها الرجل زيد»، وإن لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح، جاز «يا أيها الرجل زيد»، برفع «زيد»، وسيجيء في باب البدل أنه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح، وتركه، نحو: «يا عالِم زيد»، بالضم و «يا عالم زيد وزيدًا» بالرفع والنصب، ولا يجوز نحو: «يا أيها الرجل زيد»، بضمّ زيد، بدلاً من «أيّ»، لما تقدّم أن التابع الذي بعد وصف «أيّ» لا يتبع «أيّ».

وأما إذا جئت به بعد وصف اسم الإشارة، فيجوز فيه الأمران، لأن اسم الإشارة

---

(١) سقط في نسخة.

قد يستبدّ من دون وصفه، فتقول: « يا هذا الرجل زيد وذو المال » حملاً على الوصف، و « زيدُ » بالضم، و « ذا المال » حملاً على هذا.

وإذا كان ذلك التابع عطف نسق مجرّدًا عن اللام، لم يجز إلا حمله على هذا، نحو: « يا هذا الرجل وذو الجمَّة »، لأنك لولا حملته على الوصف، كان وصفًا لـ« هذا »، واسم الإشارة لا يوصف إلا بذي اللام كما قلنا في « أيّ ».

[**قال الأندلسيّ**]: ولا يجوز عطف المضاف لا رفعًا، ولا نصبًا، على المفرد الذي هو صفة للمنادي المضموم، نحو: « يا زيد الطويل وذو الجمة »، أما النصب فلأن المنصوب لا يعطف غلى المرفوع، وأما الرفع فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولا يجوز: « يا زيد ذو الجمَّة » برفع « ذو ».

قال: فلم يبق إلا النصب عطفًا على « زيد ».

وأجاز المازني الرفع حملاً على « الطويل »، ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه، ألا ترى إلى قولهم: « يا زيد والحارث »، ولا يجوز: « يا الحارث ».

الجواب أنه كان القياس امتناع نحو: « يا زيد والحارث »، لكنه إنما جاز لأن المانع من نحو: « يا الحارث »، اجتماع « يا » واللام لفظًا، ولم يجتمعا في « يا زيدُ والحارث » فهو مثل « يا أيها الرجل » من حيث إنهما اجتمعا في الصورتين تقديرًا لا لفظًا.

قوله: « لأنها توابع معرب »؛ يومئ إلى أن المعرب لا محلَّ له، وإلى أنه لا يحمل على محله؛ وترك ظاهر إعرابه. وفي الموضعين نظر.

أمَّا الأوّل، فلأن المضاف إليه إضافة غير محضة، له محلّ من الإعراب مع كونه معربًا لفظًا، نحو: « حسن الوجه »، و « مؤدب الخدام »، و « ضارب زيد»، وكذا ما أضيف إليه المصدر، قال:

١١٨- طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

١١٨- [حتى تَهَجَّرَ في الرَّواح وَهاجَها] طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص (١٢٨)، والإنصاف (٢٣٢/١)، وخزانة الأدب (٢٤٢/٢)، والدرر (١١٨/٦)، وشرح التصريح (٦٥/٢)، وشرح =

وأما الثاني فإنه وإن كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما أضيف إليه اسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، وإن جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك، فهو يضمر له عاملاً، كقوله في « ضارب زيد وعَمْرًا »، إن التقدير « ضارب زيد وضاربٌ عَمْرًا »، ولا يجيز في نحو: « حسن الوجه واليد » الرفع في المعطوف، كل هذا[1] كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى المحل الخفي؛ لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم « إنّ »، في نحو: « إن زيدًا منطلق وعمرو ».

وله أن يرتكب أن الجملة غير المؤكدة، أعني « عمرو » مع خبره المقدر، عطف على الجملة المؤكدة، أعني: « إن » مع اسمه وخبره، ولا نقول: إن الاسم عطف على الاسم، وكذا القول[2] في نحو:

١١٩- فَإنْ لم تَجدْ من دون عَدنانَ والدًا ودونَ مَعَدٍّ فلْتَزَعْكَ العَواذِلُ

= شواهد الإيضاح ص (١٣٣)،وشرح المفصلب (٦٦/٦)، ولسان العرب (٦١٤/١)، والمقاصد النحوية (٥١٢/٣)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٣٦٤)، وشرح الأشموني (٣٣٧/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٤١٧)، وهمع الهوامع (١٤٥/٢)، والمعجم المفصل ص (٨٨٠).

اللغة: تهجر: سار في وقت الهاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر، الرواح: هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ويقابله الغدو، هاجها: أزعجها، المعقب: الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى، المظلوم الذي مطله المدين بدين عليه له.

المعنى: إن هذا المسحل - وهو حمار الوحش - قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة، وأزعج الأتان، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

الإعراب: ((حتى)): حرف جر وغاية « تهجر: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره « هو »، في الرواح: جار ومجرور متعلق بتهجر، وهاجها: الواو عاطفة، هاج: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والهاء: مفعول به، طلب: مصدر تشبيهي مفعول مطلق عامله « هاجها » والمعقب: مضاف إليه، حقه: حق: مفعول به، والهاء: مضاف إليه، المظلوم: نعت للمعقب باعتبار المحل وجملة ((تهجر)) من إن المضمرة في محل جر بـ ((حتى)) مصدر مؤول.

الشاهد: « طلب المعقب.. المظلوم » حيث أضاف المصدر، وهو « طلب » إلى فاعله - وهو المعقب ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو المظلوم، وجاء بهذا التابع مرفوعًا نظرًا لمحل المتبوع.

(١) في نسخة ((ذلك)).

(٢) في نسخة ((نقول)).

١١٩- فَإنْ لم تَجدْ من دون عَدنانَ والدًا ودونَ مَعَدٍّ فلْتَزَعْكَ العَواذِلُ =

وقوله:

١٢٠-فلسْـــنا بالجبـــال وَلا الحديـــدا

= البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص (٢٥٥)، وأمالي المرتضى (١/١٧١)، وخزانة الأدب (٢/٢٥٢)، وسر صناعة الإعراب (١/١٣١)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٢)، وشرح شواهد المغني (١/١٥١)، والكتاب (١/٦٨)،والمعاني الكبير ص (١٢١١)، والمقاصد النحوية (١/٨)، وشرح التصريح (١/٢٨٨)، وشرح شواهد المغني(٢/٨٦٦)، والمحتسب (٢/٤٣)، والمعجم المفصل ص (٦٨٩).

واللغة: فلتنزعك مادة وزع، أي كفه، العواذل اللائمات.

المعنى: إذا لم يكن للإنسان نسب من عدنان أو معد فإنه لن يستطيع أن يفخر بنفسه لأن اللائمات ستكفه عن الفخر.

الإعراب: فإن: الفاء بحسب ما قبلها، **إن:** شرطية جازمة، **لم:** حرف جزم وقلب، **تجد:** فعل مضارع مجزوم بلم، من **دون:** جار ومجرور متعلق بـ ((تجد))، **عدنان:** مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، **والدًا**، مفعول به منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر، والجملة من فعل الشرط لا محل لها من الإعراب، **ودون:** الواو عاطفة، **دون:** معطوف على محل دون الأولى وهو النصب، **معد:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، **فلتزعك:** الفاء رابطة، واللام لام الأمر، **تزعك:** فعل مضارع مجزوم جواب الشرط، والكاف ضمير مبنى في محل نصب مفعول، **العواذل:** فاعل مرفوع.

الشاهد: ((من دون عدنان ودون معد)) حيث عطف ((دون))، المنصوبة على الظرفية على ((دون)) المجرور وذلك على المحل.

١٢٠- [مُعَاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ] فَلَسْـــنا بالجبـــال وَلا الحديـــدا

البيت من الوافر وهو لعقيبة الأسدي في خزانة الأدب (٢/٢٦٠)، وسر صناعة الإعراب (١/١٣١)، وسمط الآلئ ص (١٤٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٠٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨٧٠)، والكتاب (١/٦٧)، ولسان العرب (٥/٣٨٩٨)، والشعر والشعراء (١/١٠٥)، والمقتضب (٢/٢٣٨).

اللغة: أسجح: اعف وسامح.

المعنى: نطلب منك يا أمير المؤمنين أن تعفو عنا فلسنا جبالاً ولا حديدًا وإننا نحن بشر موسمون بالضعف والنقص.

الإعراب: معاوي: منادى مبنى على الضم على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب، **إننا:** إن حرف شبية بالفعل، والنا: اسم إن منصوب ضمير مبنى في محل نصب، **بشر:** خبر إن مرفوع بالضمة، **فأسجح:** الفاء استئنافية أسجح: فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، **فلسنا:** الفاء استئنافية ولسنا فعل ماض ناقص، **ونا:** اسم ليس ضمير مبنى في محل رفع، **بالجبال:** الباء حرف جر زائد، الجبال: اسم مجرور =

إنّ المنصوب عطف على الجار والمجرور.

قوله: « والتزموا رفع « الرَّجُل » »، كأنه جواب عن سؤال مقدر، وهو أنـه إذا كان صفة للمنادى المضموم، فلِمَ لَمْ يجز فيه النصب كما في « يا زيد الظريف ».

قوله: « وتوابعه »، كأنه جـواب عـن سـؤال وارد على الجواب عـن السـؤال الأول، أي: إذا كان هو المقصود بالنداء، والمقصود بـالنداء كالمنـادي المضمـوم، فالوجه أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادي المضموم.

فعلى هذا صار نحو: « الرجل » في: « يا أيها الرجل كالنعامة »؛ إذا قيـل:لِـمَ وجب رفعه؟ قيل: هو المنادى المفرد الذي باشـره حـرف النـداء، لكونـه مقصـودًا دون موصوفه.

فإذا قيل: فيجب إذن أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضمـوم. [**قيل: ليس هو المنادى المضموم**][1] بل مثله.

قوله: « وقالوا يا ألله خاصة »؛ يعني لم يدخل حرف النداء من جملـة مـا فيـه اللام إلا لفظة « الله »، قيل: إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام، لزومهـا للكلمة، فلا يقال: « لاه » إلا نادرًا قال:

١٢١- يَسْـــمَعُها لاهُـــهُ الكَبـــارُ

= بالباء لفظًا منصوب محلاً خبر ليس، **ولا:** الواو عاطفة، لا: نافية، **الحديد:** معطوف علـى محل الجبال وهو خبر ليس منصوبة بالفتحة، والألف للإطلاق.

الشاهد: فلسنا بالجبال ولا الحديدًا حيث نصب الحديدًا على أنها معطوفة على محـل الجبـال وهي خبر ليس.

(١) سقط في نسخة.

١٢١- [كَحَلْفَـةٍ مــن أبـي ريـاح] يَسْـــمَعُها لاهُـــهُ الكُبـــارُ

البيت من مخلع البسيط وهو للأعشى في ديوانه ص (٣٣٣)، وجمهرة اللغـة ص (٣٢٧)، وخزانـة الأدب (٢/٢٦٦)، والـدرر (٣/٣٩)،وسـر صناعـة الإعـراب (٢/٤٣٠)، ولسـان العرب (١٣/٤٧٠)، والمقاصد النحوية (٤/٢٣٨)، وهمع الهوامع (١/١٧٨).

المعنى: إن أبا رياح أقسم فلم يبر بقسمه، فصار يمينه مثلاً لمن يحنث في يمينه.

الإعراب:كحلفة: الكاف حرف مبني بمعنى «مثل» نـائب عـن المفعـول المطلـق فـي محـل نصب والتقدير « أقسـمتم قسـماكحلفة » **حلفـة:** مضـاف إليـه مجـرور بالكسـرة، **من أبي:**جار ومجرور بالياء لأنه اسم من الأسماء السـتة متعلـق بصفـة لــ « حلفـة » **ريـاح:** مضاف إليه، **يسمعها:** فعل مضارع، والهاء: مفعول به في محل نصب، « لاهه » فاعل =

وكونها بدلاً من همزة « إله »، فلا يجمع بينهما إلا قليلاً، قال:

١٢٢– معاذَ الإلـهِ أن تَكـونَ كظَبْيَـةٍ ولا دُمْيَـةٍ ولا عقيلَـةِ رَبْـرَبِ

وأما « النجم »، و « الصعق »، و « الـذي » وبابـه، فإن لامها لازمة لكنها ليست بدلاً من الفـاء، وأما « النـاس » فإن الـلام فيه عـوض من الفـاء، وأصلـه: «أناس»، ولا يجتمعان إلا في الشعر، كقوله:

١٢٣– إنَّ المنايـا يَطَّلِعْـ ـنَ عَلَـى الأنـاس الآمنينـا

= مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه في محل جر، الكبـار: صفـه لـ « لاهـه »، وجملة «يسمعها لاهه » صفة لـ « حلقة » محلها الجر.

الشـاهد: « لاهـه » حيث أنهـا بـدل مـن « اللـه » فحذفـت الهمـزة، وحذفـت « ال » التعريفية. وهذا نادر.

١٢٢– معاذَ الإلهِ أن تَكـونَ كظَبْيَـةٍ ولا دُمْيَـةٍ ولا عقيلَـةِ رَبْـرَبِ

البيت من الطويل وهو للبعيث بـن حريـث في خزانة الأدب (٢/٢٧٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٣٧٨).

اللغة: الدمية: الصورة الممثلة من العاج وغيره، يضرب بها المثل في الحسـن، عقيلة: السيدة المحذرة والزوجة الكريمة، ربرب: القطيع من الظباء، ومن البقر الوحشي والإنس.

المعنى: الشاعر يتعوذ بالله أن تكون محبوبته مثل هؤلاء، وإنما هي أفضل منهن.

الإعراب: معاذ: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديرة « أتعوذ » **الإلـه:** مضـاف إليـه مجرور بالكسرة، **أن:** حرف مصدري ناصب، **تكون:** فعل مضـارع ناسـخ منصـوب بـأن، واسـم كان محذوف تقديره « هـي »، والمصدر المؤول مـن « أن والفعل » منصـوب بنزع الخافض، **كظبية:** الكاف بمعنى مثل خبر كان، **وظبية:** مضاف إليـه مجرور، **ولا:** الـواو حرف عطف، لا: نافية لا عمل لها، دميـة: معطـوف علـى ظبيـة، ولا: الـواو عاطفـة، لا: مهملة نافية، **عقيلة:** معطوفة على دمية مجرورة، **ربرب:** مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: « الإله » حيث جمع الشاعربين همزة « إله » ولام التعريف.

١٢٣– إنَّ المنايـا يَطَّلِعْـ ـنَ عَلَـى الأنـاس الآمنينـا

البيت من مجزوء الكامل وهو لذي جدن الحمـيري فـي خزانـة الأدب (٢/٢٨٠)، وبلا نسـبة فـي الأشـباه والنظـائر (١/٣١٢)، والجنـي الدانـي ص (٢٠٠)، وجواهـر الأدب ص(٣١٣)، والخصائص (٣/١٥١)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٩٦)، وشرح المفصـل (٢/٩).

المعنى: إن الموت ينزل على الإنسان المطمئن الحال الساكن على حين غرة.

الإعراب: إن: حرف توكيد ونصب، **المنايا:** إن منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها =

إلا أنها ليست لازمة، إذ يقال في السعة: « ناس ».

فقالوا: وأصله: « الإلـه »، « فِعـال » بمعنـى « مَفْعُـول »، والإلاهـة: العبـادة، «وأَلَه»، بفتح العين، أي: عَبَد، فـ « إله » بمعنى مألوه، أي: معبود. فــ « اللـه »، في الأصل، من الأعلام الغالبة، كـ « الصَّعِق »، كأنه كان عامًّا في كـل معبـود ثـم اختصّ بالمعبود بالحق، لأنه أولى مَن يُؤلَه، أي: يُعبد، وصار مع لام العهد عَلمًا له، فلكثرة استعمال هذه اللفظة، صار تخفيف همزتها أغلب من تركه، وصـار الألـف واللام كالعوض من الهمزة لقلّة اجتماعهما.

ولا نقول: اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في « الأنـاس »، وذلـك أنه قد يجيء « الإله » في السعة، وأورد أبو الفرج الأصفهاني أن أميَّةَبن خَلف كان يسمِّي عبد الرحمن بن أميَّة: عبد الإله.

فلما خفّفت الهمزة، نقلت حركتها إلى ما قبلها، كما هـو القيـاس، وحذفـت، فصار: « أَلِلَهُ »، ثـم أسـكنوا الـلام الأولـى، وأدغموهـا فـي الثانيـة، ولا تدغِـم لـو خَفَّفت، نحو: « الإلاهة » بمعنى العبادة، لأن التخفيـف مـع عروضـه غـير غـالب، كما غلب في « الله »، فكأنّ اللامين لم يلتقيا.

والأكثر في « يا ألله » قطع الهمزة، وذلـك للإيـذان مـن أوّل الأمـر أنّ الألـف واللام خرجا عما كانا عليه فـي الأصـل، وصـار كجـزء الكلمـة، حتـى لا يسـتكره اجتماع « يا » واللام، فلو كانا بقيا على أصلهما، لسقطت الهمـزة فـي الـدَّرْجِ، إذ همزة اللام المعرِّفة همزة وصل.

وحكى أبو علي: « يا الله » بالوصل على الأصل.

وجوَّز سيبويه أن يكون « الله » من: لاهَ يليه لَيْهَا،أي: استتر.

فيقال في قطع همزته واجتماع اللام و « يا »: إن هذا اللفظ اختص بأشيـاء لا

= التعذر، **يطلعن:** فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **على الأناس:** جار ومجرور متعلق بالفعل يطلع، **الأمنينـا:** صفـة للأناس مجرورة بالياء لأنها جمع مذكر سالم والألف للإطلاق.

جملة « يطلعن » في محل رفع خبر إن.

الشاهد: « الأناس » حيث جمع بين « أل » التعريف وهمزة « أناس » ولا يجتمعـان إلا فـي الشعر.

تجوز في غيره كاختصاص مسمَّاه تعالى؛ وخواصه في: «اللهمّ»، و «تاللـه»، و «آلله»، و «ها الله ذا»، و «اللَّهِ» مجرورًا بحرف مقدّر في السـعة، و «أفألله لتفعلنَّ»، بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم.

وقولُه:

١٢٤- منَ أجْلَكِ يا الَّتي تَيَّمْتِ قَلبي وَأَنْـتِ بَخيلَـةٌ بـالوَصْل عَنِّـي

شاذ، ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام، وقوله:

١٢٥- فَيَا الغُلامان اللذان فَـرَّا إيّاكُمـا أنْ تَبغيـاني شـرًّا

١٢٤- منَ أجلك يا الَّتـي تَيَّمْتِ قَلبي وَأَنْـتِ بَخيلَـةٌ بـالوَصْل عَنِّـي

البيت من الوافر وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٣٠)، والأشباه والنظائر (١٧٩/٢)، والجنى الداني ص (٢٤٥)، وخزانة الأدب (٢٩٣/٢)، والدرر (٣١/٣)، وشرح عمدة الحافظ ص (٢٩٩)، وشرح المفصل (٨/٢)، والكتاب (١٩٧/٢).

المعنى: أفعل كل شيء من أجلك لأنك أصبت قلبي بحبك وأنت بخيلة عليه بحبك له.

الإعراب: من: حرف جر، **أجلك:** مجرور بمن والكاف مضاف متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره أعمالي، **يا:** حرف نداء، **التي:**اسم موصول منادى معرف في محل نصب على النداء، **تيمت:** فعل ماض مبنى على السكون، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، **قلبي:** قلب مفعول به، والياء مضاف إليه، **وأنت:** الواو حالية، **أنت:** مبتدأ مرفوع، **بخيلة:** خبر للمبتدأ، **بالوصل:** جار ومجرور متعلق بـ بخيلة، **عني:** جار ومجرور متعلق بالخبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد: «يا التي» حيث دخلت يا المنادىعلى الذي في «ال» وهذا شاذ، وجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام.

١٢٥- فَيَـا الغُلامـان اللـذان فَـرّاَ إيّاكُمـا أنْ تَبغيـانى شـرًّا

البيت من الرجز وهو بلانسبة في أسرار العربية ص(٢٣٠)،والإنصاف (٣٣٦/١)، والدرر (٣٠/٣)،وخزانة الأدب (٢٩٤/٢)، وشرح عمدة الحافظ ص (٢٩٩)،وشرح المفصل (٩/٢)، واللامات ص (٥٣)، واللمع في العربية ص (١٩٦)، والمقاصد النحوية (٢١٥/٤)، والمقتضب (٢٤٣/٤)، وهمع الهوامع (١٧٤/١).

الإعراب: فيا: الفاء بحسب ما قبلها، **يا:** حرف نداء، **الغلامان:** منادى مبنى على الألف لأنه مثنى في محل نصب، **اللذان** صفة للغلامان، **فرا:** فعل ماض مبنى على الفتح، والألف ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **إياكما:** إي: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف تقديره احذرا، **وكما:** مضاف إليه، **وجمله** «فر» صلة الموصول لا تحل لها من الأعراب، **أن:** حرف مصدري ونصب، **تبغياني:** فعل مضارع منصوب =

أشذّ.

وبعض الكوفيين يجوِّز دخول « يا » على ذي « اللام » مطلقًا في السعة.

والميمان في « اللهمّ » عوض من « يا »، أُخِّرنا تبرّكًا بالابتداء باسم الله تعالى؛ وقال الفرّاء: أصله: « يا أللّه أمَّنا بالخير »، فخفّف بحذف الهمزة، وليس بوجه، لأنك تقول: « اللهم لا تؤمَّهم بالخير ».

ويجمع بين « يا » والميم المشدَّدة، ضرورة، قال

١٢٦– إنِّي إذا ما حَدَثٌ ألمَّا أقولُ: يا اللهمَّ يا اللهمَّا

وقد يزداد « ما » في آخره، قال:

= نصبه حذف النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به منصوب، والمصدر المؤول من « أن والفعل » في محل جر بحرف محذوف، والجار والمجرور متعلق بالفعل احذر المحذوف، شرًّا: مفعول به ثان.

الشاهد: « فيا الغلامان » حيث أدخل « يا » النداء على المعرف « بأل » وهذا شاذ.

١٢٦– إنِّي إذا ما حَدَثٌ ألمَّا أقولُ: يا اللهمَّ يا اللهمَّا

البيت من الرجز وهو لأبي خراش في الدرر (٤١/٣)، وشرح أشعار الهذليين (١٣٤٦/٣)، والمقاصد النحوية (٢١٦/٤)، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب (١٣٤٦/٢)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٣٢)، والإنصاف ص (٣٤١)، وجواهر الأدب (٩٦)، ورصف المباني ص (٣٠٦)، وسر صناعة الإعراب (٤١٩/١)، وشرح الأشموني (٤٤٩/٢)، وشرح ابن عقيل (٥١٩).

الإعراب: إني: حرف توكيد ونصب، والياء اسم إن ضمير في محل نصب، **إذا:** ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط، **ما:** زائدة، **حدث:** فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآتي، **ألما:** فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود على حدث، وجملة « ألما » فعل الشرط في محل جر لإذا، **أقول:** فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره « أنا »، **يا:** حرف نداء، **اللهم:** الله: لفظ الجلالة منادى على الضم في محل نصب، **والميم:** عوض عن حرف النداء المحذوف، **يا:** حرف نداء، **اللهما:** منادى مبنى على الضم في محل نصب، والميم عوض عن أداة النداء، والألف للإطلاق، وهي توكيد للسابقة، وجملة « أقول » جواب الشرط لا محل له من الإعراب، وجملة المنادي في محل نصب مفعول به مقول القول.

الشاهد: « يا اللهم » حيث جمع بين أداة النداء والميم العوض عنها، وذلك للضرورة.

١٢٧- وما عَليكِ أنْ تَقُولي كُلَّما سَبَّحتِ أو صلَّيت يا اللهمّ ما
ارْدُدْ عَلينا شيخنا مُسَلَّما

ولا يوصف « اللهمّ » عند سيبويه، كما لايوصف أخواته، أعني الأسماء المختصة بالنداء، نحو: « يا هناه »، و « يا نومان »، و « يا مَلْكَعان وفلُ »، وقد أجاز المبرّد وصفه لأنه بمنزلة: « يا ألله »، وقد يقال: « يا ألله الكريم »، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الزمر:٤٦].

وهو عند سيبويه، على النداء المستأنف.

ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعًا من الوصف، بَلَى، السماع مفقود فيها.

١٢٧- وما عَليكِ أنْ تَقُولي كُلَّما سَبَّحتِ أو صليت يا اللهمّ ما
اردُد علينا شيخنا مُسَلَّما

البيت من الرجز وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٣٣)، وخزانة الأدب (٢/٢٩٦)، ورصف المباني ص (٣٠٦)، وكتاب اللامات ص (٩٠)، ولسان العرب (١٣/٤٧٠)، وهمع الهوامع (٢/١٥٧).

اللغة: ارْدد: أي رد علينا شيخنا مسلمًا آمنا.

الإعراب: **وما:** الواو بحسب ما قبلها، **ما:** اسم استفهام، في محل رفع مبتدأ، **عليك:**جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لما، **أن:** حرف مصدري ونصب، **تقولي:** فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأن فعل من الأفعال الخمسة، وياء المخاطبة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من أن والفعل منصوب بنزع الخافض، **كلما:** **كل:** ظرف زمان في محل نصب، **ما:** مصدرية، **سبحت:**فعل ماض، والتاء ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من ما وما دخلت عليه في محل جر بالإضافة، **أو:** حرف عطف، **صليت:** فعل ماض، والتاء فاعل وجملة صليت معطوفة على جملة سبحت، **يا:** حرف نداء، **اللهم:** منادى مبنى على الضم في محل نصب، **والميم:** عوض عن الياء وتفيد التعظيم، **ما:** حرف زائد، **اردد:** فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره « أنت »، **علينا:** جار ومجرور متعلق بالفعل اردد، **شيخنا**، مفعول به، والنا: مضاف إليه، **مسلمًا:** حال منصوب.

الشاهد: « يا اللهم ما » حيث جمع بين حرف النداء، والميم العوض عن حرف النداء وزاد ميمًا، وهذا شاذ ونادر.

٧ - تكرير المنادى المفرد

قال ابن الحاجب:

ولك في مثل: « يا تيم تيمَ عدي » الضمّ والنصب.

قال الرضيّ:

يعني بـ « مثله »: المنادي المكرّر إذا وَلي الثاني اسم مجرور بالإضافة، فالثاني واجب النصب، ولك في الأوّل الضم والنصب، قال:

١٢٨- يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبا لَكُمُ   لا يَلْقَيَنَّكُمُ فـي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

وقال:

١٢٩- يا زيدُ زيدَ اليَعْمُلاتِ الذُبَّلِ   تَطـاوَلَ الليـلُ عَليـك فَـانْزلِ

١٢٨- يَا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبـا لَكُمُ   لا يَلْقَيَنَّكُـمُ فـي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص (٢١٢)،والأزهية ص (٢٣٨)، والأغاني (٣٤٩/٢١)، وخزانة الأدب (٢٩٨/٢)،والخصائص (٣٤٥/١)، والدرر (٢٩/٦)،وشرح أبيات سيبويه (١٤٢/١)، وشرح شواهد المغني (٨٥٥/٢)، وجواهر الأدب ص (١٩٩)، وشرح الأشموني (٤٥٤/٢)، ومغنى اللبيب (٤٥٧/٢)، وهمع الهوامع (١٢٢/٢).

المعنى: يحذر الشاعر تيم بأن يرميهم عمر في التهلكة، ثم لا يجدوا من يساندهم.

الإعراب: يا: حرف نداء، **تيم:**منادى مبنى على الضم في محل نصب، ويجوز فيه النصب كما قال الرضي، **تيم:** بدل من تيم الأولى منصوبة على محل تيم على الألف لأنه من الأسماء الستة، **لكم:** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا تقديره موجود، **لا:** نافية لا عمل لها، **يلقينكم:** فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، **كم:** الكاف مفعول به، والميم تفيد الجمع، **في سوءة:** جار ومجرور متعلق بـ يلقينكم، **عمر:** فاعل مرفوع، وجملة « لا يلقينكم » جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « يا تيم تيم » حيث كرر المنادى المفرد، فالمنادى يجوز فيه البناء على الضم أو النصب، ويجب في الثاني النصب، وحين تنصب الأول قال سيبويه « تيم » الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه،وهو تأكيد لفظي لـ « تيم » الأول.

١٢٩- يا زيدُ زيدَ اليَعْمُلاتِ الذُبَّلِ   تَطـاوَلَ الليـلُ عَليـك فَـانْزلِ

البيت من الرجز وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص (٩٩) ، وخزانة الأدب (٣٠٢/٢)، والدرر (٢٨/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢٧/٢)، وشرح شواهد المغني (٤٣٣/١)، والكتاب (٢٠٦/٢)، والمقاصد النحوية (٢٢١/٤)، وشرح الأشموني (٤٥٤/٢)، وهمع الهوامع (١٢٢/٢).
=

أما الضمّ في الأوّل فواضح، لأنه منادى مفرد معرفة، والثاني عطف بيان وهو والبدل على ما يأتي في بابه.

وأما نصب الأوّل، فقال سيبويه: إن « تيم » الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظي لـ « تيم » الأوّل، وقد مرَّ في توابع المنادي المبني أن التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأوّل، وحركته حركته، إعرابية كانت أو بنائية، كما أن الأوّل محذوف التنوين للإضافة فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف؛ وشبَّهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في: « لا أبا لَكَ »، لتأكيد اللام المقدرة.

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظًا بينه وبين المضاف إليه، لا بعد المضاف إليه، لئلاّ يُستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه، ولا بناء على الضمّ؛ وجاز الفصل به بينهما في السعة، على أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة، وذلك بالظرف خاصة في الأغلب، كما يجيء في باب الإضافة؛ لأنك لما كرَّرت الأوّل بلفظه وحركته بلا تغيير، صار كأن الثاني هو الأوّل، وكأنه لا فصل هناك، ألا ترى أنك تقول: « إنَّ إنَّ زيدًا قائم »، مع قولهم: لا يفصل بين « إنّ » واسمها إلا بالظرف، وتقول: « لا لا رجلَ في الدار » مع أن النكرة المفصوله بينها وبين « لاء » التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى: ﴿**لَا فِيهَا غَوْلٌ**﴾ [الصافات:٤٧] وقال:

= **اللغة:** اليعملات: ماتستعمل في الحرث والدياسة والسقى من البقر والإبل، الذبل: الضامرة من كثرة العمل.

الإعراب: يا: حرف نداء، **زيد:** منادى مبنى على الضم، **زيد:** بدل من زيد الأولى منصوب على المحل، أو توكيد، **اليعملات:** مضاف إليه مجرور بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، **الذبل:** نعت مجرور بالكسرة **تطاول:** فعل ماض، **الليل:** فاعل مرفوع، **عليك:** جار ومجرور متعلق بـ تطاول، **فانزل:** الفاء استئنافية، **انزل:** فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، والجملة « فانزل » استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « يا زيد زيد » حيث كرر المنادى فيجوز في الأول البناء على الضم وفي هذه الحالة يعرب زيد الثانية بدل منصوب على المحل، ويجوز فيه النصب ويصبح الثانية مقحمة.

١٣٠- فَلا والله لا يُلْفَى[1] لما بي وَلا لِلِما بهم أَبَدًا دواءُ

مع أن حروف الجر لا تدخل إلا في الاسم.

ويمكن أن يكون قوله:

١٣١- وَصالياتٍ[2] ككما يُؤَثْفَينْ

١٣٠- فَلا الله لا يُلْفَى لما بي وَلا لِلِما بهم أَبَدًا دواءُ

البيت من الوافر وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب (٣٠٨/٢) ، والدرر (١٤٧/٥)، وشرح شواهد المغني ص (٧٧٣)، وبلا نسبة في الإنصاف ص (٥٧١)، وسر صناعة الإعراب ص (٢٨٢)، وشرح الأشموني (٤١٠/٢)، وشرح التصريح (١٣٠/٢)، والمقرب (٣٣٨)، وهمع الهوامع (١٢٥/٢).

المعنى: لا يوجد دواء لما أصابني وأصابهم.

الإعراب: **فلا:** الفاء بحسب ما قبلها، **لا:** حرف نفي لا عمل له، **والله:** الواو حرف قسم، الله: لفظ الجلالة مجرور بواو القسم، **لا:** حرف نفي، **يلفي:** فعل مضارع مبني للمجهول، **لما:** جار ومجرور متعلق بـ يلفي، **بي:** جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول تقديره استقر، **ولا:** الواو عاطفة، لا: حرف نفي، **للما:** جار ومجرور، **بهم:** جار ومجرور متعلق بصلة الموصول تقديره استقر، **أبدًا:** ظرف زمان متعلق بالفعل يلفى، **دواء:** نائب فاعل مرفوع.

الشاهد «لِلِمابهم» حيث أكد حرف الجر فكرره وهو حرف جوابي توكيدًا لفظي وهذا شاذ.

(١) في نسخة «يلقى».

١٣١- وَصالياتٍ ككما يُؤَثْفَينْ

البيت من مشطور السريع وهو لخطام المجاشعي في الجنى الداني ص (٨٠)، وخزانة الأدب (٣١٣/٢)، والدرر (١١٨/١)، وشرح أبيات سيبويه (١٣٨/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٦١١)، وشرح شواهد الشافية ص (٥٩)، وشرح شواهد المغني (/٥٠٤)، ولسان العرب (٤٣٥/١٠)، والمقاصد النحوية (٥٩٢/٤)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص (٥٠٠)، وأسرار العربية ص (٢٥٧)، وجمهرة اللغة (١٠٣٦)، والجني الداني ص (٨١)، والمنصف (١٩٢/١).

اللغة: الصاليات: وهى الأثافي أي الأحجار التي يوضع عليها القدور عند الطهي،وقد أحرقت هذه الأحجار حتى اسودت فهى صاليات، يؤثفين: بالهمز شاذ، والقياس يثفين فجاء على الأصل المهجور لضرورة الشعر ووزنه يؤفعلن بزيادة الباء والهمزة، ومعناها إذا جعلت القدور على الأثافي.

المعنى: لم يبق من ديار المحبوبة إلا الأثافي ومكان الطبخ من الأحجار والقدور.

الإعراب: **وصاليات:** الواو حرف عطف، **صاليات:** معطوف على اسم سابق قبله فهو =

(٢) في نسخة «وصاليلات».

من هذا، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية.

وقال المبرد: إن « تيم » الأولى مضاف إلى « عدي » مقدّر يدلّ عليه هذا الظاهر، ولم يبدل من المضاف إليه التنوين، كما أبدل في قوله تعالى: ﴿كُلاًّ هَدَيْنَا﴾ [الأنعام:٨٤]، لأن القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف، أعني « عدي » الظاهر الذي أضيف إليه « تيم » الثاني، فكأن المضاف إليه الأوّل لم يحذف، وإذا جاز حذف المضاف إليه في مثله مع اختلاف المضافين، نحو قوله:

١٣٢- بَيْنَ ذراعَي وَجَبْهَةِ الأسَدِ

= مجرور مثله،ككما: قيل الكاف الأولى حرف،والثانية اسم بمعنى مثل، وقيل مؤكدة للأولى، **وقيل:** زائدة، « **وما** »: يمكن أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الإثفاء، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذي، وقال ابن السيد: الكاف أن لا يتعلقان بشيء، فإن الأولى زائدة، والثانية قد جرت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها، **يؤثفين:** فعل مضارع مبني للمجهول، ونون النسوة ضمير متصل مبنى في محل رفع نائب فاعل، وجملة يؤثفين صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « ككما يؤثفين » قيل الكاف الأولى حرف والثانية اسم بمعنى مثل، وقيل مؤكدة للأولى، وقيل زائدة.

١٣٢- [يا مَن رَأى عارضًا أُسَرُّ بِهِ] بَيْنَ ذراعَي وَجَبْهَةِ الأسَدِ

البيت من المنسرح وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٣١٩/٢)، شرح شواهد المغني (٧٩٩/٢)، وشرح المفصل (٢١/٣)، والكتاب (١٨٠/١)، والمقاصد النحوية (٤٥١)، وتلخيص الشواهد (٨٧)، وخزانة الأدب (١٨٧/١٠)، والخصائص (٤٠٧/٢)، ورصف المباني ص (٣٤١)، وشرح الأشموني (٣٣٦/٢)، ولسان العرب (٩٢/٣)، والمعجم المفصل (٢٥٧).

اللغة: العارض: ما اعترض في الأفق فسده من جراد أو نحل، والسحاب المطل، ويريد الشاعر هنا أن ينادي الذي رأى السحاب المطل بين ذراعي وجبهة الأسد أن هذا سرَّ الشاعر.

الإعراب: يا: حرف نداء، **من:** اسم موصول منادىً مبنى في محل نصب، **رأى:** فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **عارضًا:** مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **أسر:** فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره «هو » **به:** جار ومجرور متعلق بالفعل أسر، وجملة « أسر به » في محل نصب صفة لعارض، **بين:** ظرف مكان متعلق بـ « رأى »، **ذراعي:** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، **وجبهة:** الواو عاطفة، جبهة معطوف على ذراعي مجرور بالكسرة، الأسد مضاف إليه. =

وقولهم: « نصف وربع درهم »، فهو مع اتفاقهما أجوَز، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه، فهو عند المبرّد في الأصل مضاف ومضاف إليه، بعدهما مثلهما. عند سيبويه ليست الإضافة مكررة.

وقال بعضهم بعد موافقة المبرّد في أن أصله: « يا تيم عدي تيم عدي »، إن «تيم » الأوّل مضاف إلى « عدي » الظاهر، والذي أضيف إليه الثاني محذوف، قال: لما حذف المضاف إليه من الثاني، بقي: « يا تيم عدي تيم »، فقدّم « تيم » على « عدي »، لما ذكرنا في قول سيبويه، وكذا يقول هذا القائل في نحو: «ذراعي وجبهة الأسد »، إلا أنه لا يطرد له ههنا أن يقول إن الفصل كلاَ فصل، لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأوّل، كما كان في: « تيم تيم عدّي »، فالأَولى قول المبرّد.

وقد أجاز السيرافي وجهًا رابعًا في نحو: « يا تيم تيم عدي »، وهو أنه كان في الأصل: « يا تيمُ » بالضمّ، « تيمَ عدي »، ففتح إتباعًا لنصب الثاني، كما في: « يا زيد بن عمرو »، وهذا كما ذكرنا في قوله: والعَلَم الموصوف بـ « ابن »، إن الكوفيين يجوّزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب، أيّ صفة كان، لأن «تيم » عطف بيان للأوّل، فهو كالوصف في التبيين.

٨ – المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

قال ابن الحاجب:

والمضاف إلى « ياء » المتكلم يجوز فيه: « يا غلامي »، و « يا غلاميَ »، و « يا غلامِ »، و « يا غلاما »، وبالهاء وقفًا، وقالوا: « يا أبي »، و « يا أمي »، و « يا أبتِ »، و « يَا أمتِ » فتحًا وكسرًا، وبالألف دون الياء، و « يا ابن أمِّ »، و « يا ابن عمّ » خاصة، مثل باب « يا غلامي »، و « يا ابن أمَّ »، و « يا ابن عم».

= **الشاهد:** « بين ذراعي وجبهة الأسد » حيث حذف المضاف إليه في « ذراعي » وهو المضاف الأول لوجود قرينة تدل عليه أي « بين ذراعي الأسد » مع أن المضافين مختلفان.

قال الرضيّ:

اختلف في ياء المتكلم، فقال بعضهم: أصلها الفتح، لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكل كلمة على حرف واحد كـواو العطـف وفائه، وباء الجرّ ولامه، وياء المتكلم: أصلها الحركة، لئلا يبتدأ بالسـاكن، وأصـل حركتها الفتح لأن الواحد، ولا سيما حرف العلة، ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلـة من الضمّة والكسرة، وقال بعضهم: أصلها الإسكان، وهـو أولـى لأن السـكون هـو الأصل، وقولهم: الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع وظاهر، أنه نظـر فـي المضمرات إلى حال تركيبها، بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والإعراب لا يكون إلى حالة التركيب.

ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها، لم يطّرد وضعه للكَلِـم التـي ليـس فيها حال التركيب علّة البناء على ثلاثة أحرف فما زاد، بل جاز وضعها على حرف أو حرفين، كما وضع ياء الضمير وكافة، ونحو « ما » و « من ».

هذا وعلى كل حال، فلا شك أن إسكان يـاء المتكلّـم أكـثر استعمالاً، إذا لـم يلزم اجتماع الساكنين، وذلك لعدم الاحتياج إذن إلى حركتها، لوقوعهـا أبـدًا بعـد كلمة أخرى، فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة، وهـذان، أعنـي الفتـح والسـكون، مطّردان في غير النداء أيضًا نحو «جاءني غلامي» وأما «يا غلام» بحذف الياء فـي النداء، فلأن النداء موضع تخفيف، ألا ترى إلى الترخيم، وذلك لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص إلـى المقصـود مـن الكـلام، فخفّـف « يـا غلامي » بوجهين: حذف الياء وإبقاء الكسرة دليـلاً عليهـا، وقلـب اليـاء ألفًـا، لأن الألف والفتحة أخفّ من الياء والكسرة. وهذان الوجهان لا يكونان في كل منـادًى مضاف إلى ياء المتكلم، بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافـة إلـى اليـاء واشـتهر بها، لتدلّ الشهرة على الياء المغيَّرة بالحذف أو القلب، فلا تقول: « يـا عـدوِّ »، و « يا عدوَّا ».

وقد جاء شاذًا في المنـادى: « يـا غـلامَ » و « يـا أبَ »، اجـتزاءً بـالفتح عـن الألف، وأما فتح: « يا بنـيَّ »، وأصلـه: « يـا بنيًّـا »، فليـس بشـاذٍّ كمـا شـذّ « يـا غلام»، لاجتماع الياءين.

وقد يُضمّ في النداء ما قبل الياء المحذوفة، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء، للعِلم بالمراد منه، ومنه القراءة الشاذة: ﴿رَبُّ احْكُم﴾ [الأنبياء:١١٢]، وربما وَرَد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء، لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبًا للازدواج.

قوله: « وبالهاء وقفًا »، إذاوقفت على « يا غلاما »، فبالهاء لبيان الألف، كما يجيء في باب[1] الوقف، وإذا وقفت على: « يا غلامي » بسكون « الياء » وصلاً، فالوقف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها، وإسكان ما قبلها، كما تقف على ما حُذف ياؤه وصلاً، وذلك على مذهب من وقف على « القاضي » بإسكان الضادّ، كما يجيء في باب[2] الوقف.

وإذا وقفت علي: يا غلاميَ بفتح الياء وصلاً، جاز الإسكان للوقف، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح.

قوله: « وقالوا: « يا أبي » و « يا أمي » »، يطرد فيهما ما في سائر المنادي المضاف إلى الياء، ويزيدان عليها بجواز إبدال الباء تاء تأنيث، هذا عند البصريين. قالوا: والدليل على أنها بدل منها، أنهم لا يجمعون بينهما، وإنما أبدلت تاء التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في « علاّمة » و « نسّابة »، و «الأب »، و « الأم » مظنّتا التفخيم، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء.

وقال الكوفيون: التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها؛ ولو كان الأمر كما قالوا لسُمع « يا أبتي » و « يا أمتي » أيضًا.

ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها، نحو: «يا أبَ » و « يا أمَّ »، على ما حكى يونس، لئلا تلتبس بنداء « الأب » و « الأمّ » بلا تاء.

والفرّاء يقف عليهما بالتاء، لأنها ليست للتأنيث المحض، كما في « أخت »، و« بنت »؛ والأولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في « ظلمة »، و « غرفة»، بخلاف تاء « أخت » و « بنت »، فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاءً، ومن وقف بالهاء كتبها هاء، لأن مبنيّ الخط على الوقف.

وإنما تفتح هذه التاء، لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حرّكت.

---

(١) (٢) سقط في نسخة.

وقال الأندلسي: أصل « يا أبت » و « يا أمت »: « يا أبتـا » و « يـا أمتـا »، فحذف الألف، وهو ضعيف لأن الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف.

وأمّا حذفها فـي « يـا ابـن أمِّ » و « يـا ابـن عـمِّ »، فمحتمـل للثقـل الحـاصل بالتركيب؛ وقيل: « يا أبتِ » و « يا أمت »، أنهما رخّما بحـذف التـاء [ثـم ردت التاء مفتوحة][1] كما يجيء من نحو قوله:

١٣٣- كِلينـــي لِهَــم يــا أمَيْمَـــة نـــاصبِ

وقد يقال:« يا أبتُ » و « يا أمتُ » بالضمّ، وهو أقلّ من الأوّل، وكسر التـاء فيهما أكثر، لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها؛ وجاز: « يا أبتا » و « يا أمتا »، لأنه جمع بين عوضين بخلاف: « يا أبتـي » و « يـا أمتـي »، فإنـه لا يجـوز، لأنـه جمع بين العوض والمعوض منه.

قوله: « ويا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ خاصة مثل باب: يا غلامي »، المضاف إلى يـاء المتكلم إذا أضيف إليه المنادي، فهو كما أضيف إليه غيره، إلا « الأمّ » و « العـمّ» إذا أضيف إليهما « ابن » أو « بنت » منادي، فإنه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسًـا

(١) سقط في نسخة.

١٣٣- كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَـةَ نـاصبِ [ولَيـــل أُقاسِـــيهِ بَطـــيء الكَواكِـــبِ]

البيت من الطويل وهـو للنابغة الذبيـاني فـي ديوانـه ص (٢٤٠)، والأزهيـة ص (٢٣٧)، وخزانة الأدب (٣٢١/٢)،والدرر (٥٧/٣)، وشـرح أبيـات سيبويه (٤٤٥/١)، وجمهـرة اللغـة ص (٣٥٠)، وشرح الأشموني (٤٦٩/٢)، ورصـف المبـاني ص (١٦١)، وشـرح المفصل (١٠٧/٢)، والمعجم المفصل ص (١٢٢).

اللغة: كليني: دعيني، ناصب: أي شفاء، أقاسيه: أعانيه.

المعنى: يطلب الشاعر من أميمة أن تتركه وحاله حيث أنه يشعر بالتعب والنصب وطول الليل.

الإعراب: كليني: فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، **والياء:** ضمير مبنى: صفة في محل رفع فاعل، **لهم:** جار ومجرور متعلق بـــ كليني، **يـا:** حـرف نـداء، **أميمة:** منادى مبنى على الضم وفتحت التاء لأنها وقعت موقع ما يستحق الضم، **نـاصب:** صفة لهم مجرورة **وليل:** الواو عاطفة، وليل: معطوفـة علـى هـم، **أقاسـيه:** فعـل مضـارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره « أنـا » **والهاء:** ضمير مبنى فـي محـل نصـب مفعـول بـه. **بطيء:** صفـة لليـل مجـرورة بالكسـرة الظاهرة، **الكواكب:** مضاف إليه، وجمله أقاسيه في محل جر صفة لليل.

الشاهد: « يا أميمة » حيث فتح التاء لأنها وقعت في موقع مـا يسـتحق الفتـح، والأصـل أنهـا مبنية على الضم، وهي مرخم على لغة من ينتظر.

بالحذف، أو القلب، ألفًا لكثرة الاستعمال، بخلاف غيرهما، فإنه لم يكثر استعمال نحو: ((يا غلامَ أخي))، فعلى هذا، يجوز فيهما ما جاز في باب ((يا غلامي)) من الأربعة الأوجه، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم، نحو: ((يا ابن أمَّ)) و ((يا ابن عمَّ)) اجتزاءً بالفتحة عن الألف، لزيادة استثقاله، فبولغ في تخفيفه أكثر من تخفيف: ((يا غلام))، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذف ياء نحو: ((يا غلامي)).

٩ – ترخيم المنادى

قال ابن الحاجب:

وترخيم المنادي جائز، وهو في غيره ضرورة، [وهو حذف في آخره تخفيفًا][1].

قال الرضيّ:

إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطًا.

قوله:((وهو حذف في آخره تخفيفًا))، يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب، كما كان في باب ((قاض)) و ((عصًا))، وإلا فكلّ حذف لابد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضًا: حذف بلا علّة، وحذف الاعتباط، مع أنه لابدّ في كل حذف من قصد التخفيف، وهو علّة، فهذا اصطلاح منهم.

وهذا الذي ذكره، إن كان حدَّ الترخيم، خرج منه ترخيم غير المنادى، فإن أردنا الحدَّ الشامل لجميع أقسامه قلنا: هو حذف آخر الكلمة اعتباطًا جوازًا، فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفًا، لأنهما بعد آخر الكلمة، ويدخل فيه حذف التاء، والجزء الأخير من نحو: ((بعلبك))، لأن المحذوف صار آخر الكلمة، بدلالة تعاقب الإعراب عليه. ويخرج منه حذف الياء من نحو: ((يا غلام))، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة. ألا ترى إلى أن مَورد الإعراب ما قبله.

ويخرج منه الحذف في باب ((عصًا)) و ((قاض))، لأن الحذف لا لعلّة الاعتباط، ويخرج أيضًا حذف لام نحو: ((يد)) و ((دم)) لأنه واجب.

---

(١) سقط في نسخة.

١٠ - شروط ترخيم المنادى

قال ابن الحاجب:

وشرطه ألاّ يكون مضافًا ولا مستغاثًا ولا جملة، ويكون إمّا علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وإما بتاء التأنيث.

قال الرضيّ:

شروط ترخيم المنادي خمسة، أربعة منها عدمية متعينة، وهي: ألاّ يكون مضافًا، ولا مضارعًا له، وألاّ يكون مستغاثًا، ولا يكون مندوبًا، ولا يكون جملة، والشرط الأخير ثبوتي غير متعيَّن، بل هو أحد شرطين: أحدهما كونه علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، والثاني كونه بتاء تأنيث. وإنما [لم][1] يذكر المصنّف مضارع المضاف، لأن حكمه حكم المضاف؛ وإنما لم يقل: ولا مندوبًا، لأنّ المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى.

وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف؛ ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني، نحو قوله:

١٣٤- خُذوا حَظَّكم يا آلَ عكرمَ واذكروا   أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

---

(١) سقط في نسخة.

١٣٤- خُذوا حَظّكم يا آلَ عِكْرِمَ وَاذكُروا   أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٢١٤)، وأسرار العربية ص (٢٣٩)، وخزانة الأدب (٣٢٩/٢)، والدرر (٥١/٣)، وشرح أبيات سيبويه (٤٦٢/١)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٧٠/٢)، وهمع الهوامع (١٨١/١).

اللغة: أواصرنا: جمع آصرة: وهي ما عطفك على غيرك من رحم، أو قرابة، أو مصاهرة.

المعنى: يا آل عكرمة نالوا نصيبكم من المودة والتواصل فإن ذلك سيكون محمدة لكم في الغيب.

الإعراب: **خذوا**: فعل أمر مبني على حذف النون، واو الجماعة فاعل، **حظكم**: مفعول به، وكم: مضاف إليه، **يا**: حرف نداء، آل مناد مضاف منصوب بالفتحة، **عكرم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على التاء المحذوفة وذلك للترخيم، **واذكروا**: الواو عاطفة، **اذكروا**: فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه مضارع من الأفعال الخمسة، واو الجماعة فاعل، والألف للتفريق، **وأواصرنا**: مفعول به منصوب بالفتحة، **والنا**: ضمير مضاف إليه، وجملة « اذكروا » معطوفة على جملة خذوا، **والرحم**: الواو استئنافية، **الرحم**: مبتدأ مرفوع، **بالغيب**: جار ومجرور متعلق بـ تذكر، **تذكر**: فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب فاعل ضمير مستتر يعود على الرحم، وجملة « تذكر » في محل رفع خبر للرحم.

وقوله:

١٣٥- أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْن حُرَّةٍ سَـيَدْعُوهُ داعـي مَوتـةٍ فَيُجيـبُ

أي: يا آل عكرمة، وأبا عروة؛ وهو عند البصريين ضرورة في غير المنـادي، كما في قول ذي الرمة[1]:

١٣٦- ديارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ مُسَاعِفَةٌ ولا يَـرَى مِثْلَها عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ

= **الشاهد:** ((يا آل عكرم)) حيث رخم المضاف إليه وهـو ((عكـرم)) وحذفت التـاء لأن أصله ((عكرمة)) وذلك للضرورة.

١٣٥- أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْـن حُـرَّةٍ سَـيَدْعُوهُ داعـي مَوتـةٍ فَيُجيـبُ

البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أسـرار العربيـة ص (٢٣٩)، والإنصـاف ص (٣٤٨)، وخزانـة الأدب (٢/٣٣٦)، وشـرح التصريـح (٢/١٨٤)، وشـرح عمـدة الحـافظ ص (٣١٣)، وشرح المفصل (٢/٢٠)، والمقاصد النحوية (٤/٣٨٧).

المعنى: يدعو الشاعر لأبي عروة بألا يموت، ثم يقول إن أي إنسان لابد أن يدركه المـوت لا محالة.

الإعراب: **أبا عرو:** **أبا:** منادى حذفت أداة النداء منصوب بالألف لأنه اسم من الأسماء الستة، **عرو:** مضاف إليه وأصله ((عروة)) وحذفت التاء للترخيم، **لا:** ناهية جازمة، **تبعـد:** فعـل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمـه السكون، **فكـل:** الفـاء حـرف استئناف، **كـل:** مبتـدأ مرفوع، **ابن:** مضاف إليه، **حرة:** مضاف إليه، **سيدعوه:** فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، **والهاء:** ضمير مبني في محـل نصب مفعول بـه، **داعي:** فـاعل مرفوع بضمة مقدرة، **موته:** مضاف ومضاف إليه، وجملة سيدعوه فـي محـل رفـع خـبر لكل، **فيجيب:** الفاء عاطفة تفيد الترتيب والتعقيب، **يجيب:** فعل مضارع مرفـوع بالضمـة الظاهرة وجملة يجيب معطوفة على سيدعوه.

الشاهد: ((أبا عرو)) حيث حذف التاء المربوطـة مـن المضـاف إليـه للـترخيم وأصلـه ((أبـا عروة)) وذلك للضرورة.

(١) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوى، من مضر، أبـو الحـارث، شـاعر مـن فحـول الطبقة الثانية في عصره، أكثر شعره تشبيب وبكاء وأطلال، قال الأصمعي: لو أدركـت ذا الرمة لأشرت عليه أن يدع كثيرًا من شعره، توفى بأصبهان ((١١٧هـ)) ولـه ديـوان في مجلد ضخم.

١٣٦- ديـارَ مَيَّـةَ إذْ مَـيٌّ مُسَـاعِفَةٌ ولا يَـرَى مِثْلَهـا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ

وقول المتنبي:

١٣٧- للَّهِ ما فَعَلَ الصَّوارمُ والقَنا   في عَمْرو حـابِ وَضَبَّـةَ الأغنـام

وبعض العرب يرخّم الجملة بحذف عجزها، نحو: « يا تأبّط ».

والفرّاء والأخفش جوّزا ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط عَلَمًا، لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع، فيرخّمان نحو: « رَجُل » عَلَمًا.

ونقل ابن الخشاب[1] عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علمًا، سكن أوسطه أو تحرَّك.

= **البيت: من البسيط** وهو لذي الرمة في ديوانه ص (٢٣)، وخزانة الأدب (٣٦٥/٢)، والدرر (٧/٣)، وشرح أبيات سيبويه (٥٤٨/١)، ولسان العرب (٣٨٦/١٢)، ونوادر أبي يزيد (٣٢)، وهمع الهوامع (١٦٨/١)، والمعجم المفصل ص (٦٤).

المعنى: أتذكر مية وديارها حينما كانت مية ساكنة وليس لها نظير في العرب ولا العجم.

الإعراب: ديار: مفعول به لفعل محذوف تقديره « تذكر » **مية:** مضاف إليه مجروربالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، **إذ:** ظرف زمان مبني على السكون متعلق بفعل محذوف، **مي:** مبتدأ مرفوع، **مساعفة:** خبر للمبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بالإضافة، **ولا:** الواو حرف عطف، **لا:** نافية لا عمل لها، **يرى:** فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر **مثلها:** مفعول به والهاء: مضاف إليه، **عجم:** فاعل لـ يرى، **ولا:** الواو عاطفة، **لا:** نافية مهملة، **عرب:** معطوف على عجم، وجملة ولا يرى يجوز أن تكون جملة معطوفة على جملة مساعفة، أو حالية ومحلها النصب.

الشاهد: « إذ مي مساعفة » حيث حذف التاء المربوطة من « مـي » للترخيم وكان أصلها «مية »، وذلك للضرورة.

١٣٧- للَّهِ ما فَعَلَ الصَّوارمُ والقَنا   في عَمْرو حـابِ وَضَبَّـةَ الأغنـام =

البيت من الكامل وهو للمتنبي في ديوانه (٢٥١/٤)، وخزانة الأدب (٣٤٥/٢).

اللغة: الصوارم:السيوف القاطعة، عمرو حاب أي عمر بن حابس.

المعنى: يندهش المتنبي من هذا اليوم الذي قطعت فيه السيوف عمرو بن حابس وبني ضبة.

الإعراب: لله: جار ومجرور متعلق بخبر محذوف، **ما:** اسم موصول مبني في محل رفع **مبتدأ**، فعل: فعل ماض مبنى على الفتح، **الصوارم:** فاعل مرفوع، **والقنا:** الواو عاطفة، **القنا:** معطوفة على الصوارم، **في عمرو:** جار ومجرور متعلق بـ فعل، وجملة فعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **حاب:** مضاف إليه مجرور، وحذفت السين للترخيم، **وضبة:** الواو عاطفة، ضبة معطوف على عمرو مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، **الأغنام:** مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه: « في عمرو حاب » حيث حذف السين من « حابس » للترخيم وهذا للضرورة.

(١) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب =

ويجوز ترخيم غيرالمنـادي للضـرورة وإن خـلا مـن تـأنيث وعلميـة علىتقديـر الاسـتقلال كـان، أو علـى نيـة المحذوف عنـد سيبويه، والمـبرّد يوجـب تقديـر الاستقلال، واستدل سيبويه بقوله:

١٣٨ – ألا أضْحَتْ حبـالُكُمُ رمامًـا وَأَضْحَـتْ منـك شاسِـعَةً أُمامـا

أي: أمامة.

وإنما لـم يجز ترخيم المضاف والمضاف إليه، على ما اختاره البصرية ولاترخيم الجملة علمين، لأنهما إذا سُمِّي بهما، يراعَى حال جزأيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه على ما يجـيء في بـاب التركيب، فلمّـا كـان كـل واحد من جزأيهما مستقلاً من حيث اللفـظ، أي: الإعـراب، لمراعـاة حالهمـا قبـل العلمية، وانمحي بعد العلمية عـن كـل واحـد مـن جزأيهمـا معنـى الاستقلال، لأن «عبدالله» و «تـأبط شـرًّا»، مـن حيـث المعنـى كـ «زيـد»، وروعـي اللفـظ والمعنى معًا، لم يمكن الحذف من الأوّل نظرًا إلى المعنى، إذ ليس بـآخر الأجـزاء،

= المتنبي الشاعر الحكيم وأحد مفاخر الأدب العربـي، لـه الأمثـال السـائرةوالحكم البالغـة، ولد بالكوفة.. وقتل أبو الطيب وابنه محسد وغلامـه مفلـح بالنعمانيـة بـالقرب مـن ديـر العاقول «٣٥٤هـ»، انظـر الأعـلام (١/١١٥)، وابـن خلكـان (١/٣٦)، وابـن الـوردي (١/٢٩٠).

١٣٨– ألا أضْحَتْ حبـالُكُمُ رمامًـا وَأَضْحَـتْ منـك شاسِـعَةً أُمامـا

البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانـه ص (٢٢١)، وخزانـة الأدب (٢/٣٦٥)، وشـرح أبيات سيبويه (١/٥٩٤)، وشـرح التصريـح (٢/١٩٠)، والكتـاب (٢/٢٧٠)، والمقـاصد النحوية (٤/٢٨٢)، والمعجم المفصل (٨٨٨).

اللغة: الحبال: يقصد بها التواصل والتراحم، رمامًا: أي ممزقة، شاسعة: أي بعيدة.

المعنى: لقد تقطعت بيننا التواصل والتقارب وأصبحت أمامة بعيدة عنا.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح لا محل له من الإعراب، **أضحت**:فعل ماض ناقص مـن أخـوات **كان**، والتاء للتأنيث، **حبالكم**: حبال اسم أضحى مرفوع، وكم مضاف إليه، **رمامًـا**: خبر أضحى منصوب بالفتحة **وأضحت**: الواو عاطفة، أضحى فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، **منك**: جار ومجرور متعلق بشاسعة، **شاسعة**: خبر أضحى منصـوب، **أمامـا**: اسـم أضحى مرفوع وحذفت التاء للترخيم، وجملة أضحت الثانية معطوفة على الجملة الأولى.

الشاهد: «أماما» حذف التاء المربوطة للترخيم، وترك الميم مفتوحـة على لغة مـن ينتظر، ورخم «أماما» في النداء للضرورة.

ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرًا إلى اللفظ، فامتنع الترخيم فيهما بالكلية.

ويجوز أن يُعلّل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه، بأن المضاف إليه لم يمتزج امتزاجًا تامًّا بحيث يصحّ حذفه بأسره أو حذف آخره، بدليل أن إعراب المضاف باقٍ، والإعراب لا يكون إلاّ في آخر الكلمة، ولم يكن أيضًا منفصلاً عن المضاف بحيث يصحّ حذف آخر المضاف للترخيم، بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه، فهو متصل بالمضاف [إليه][1] بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان. فلم يصحّ ترخيم أحدهما، والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف.

وإنما لم يرخّم المستغاث المجرور باللام، لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب، أو البناء، فلم يُورَد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادي، وهذه العلّة تطّرد في ترك ترخيم المضاف والجملة عَلَمين.

وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المدِّ، لأن الزيادة تنافي الحذف، وكذا المندوب، لأن الأغلب فيه زيادة مدة في آخره لإظهار التفجّع وتشهير المندوب، وغير المزيد فيه قليل نادر.

قوله: « ويكون إما علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف »، إنما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلَم، فناسبه التخفيف بالترخيم مع أنه لشهرته، فيما أبقي منه دليل على ما أُلقيَ.

وإنما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة، لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصًا قياسًا مطّردًا على أقلّ أبنية المعرب، أي: عن الثلاثي، بلا علة ظاهرة موجبة، بخلاف نحو: « يد »، و « دم »، فإن النقص فيه وإن كان بلا علّة، لكنه قليل غير قياسيّ، والشذوذ لا يُعبأ به، وبخلاف نحو: « عمٍ »، و « شجٍ »، و « عصًا »، فإنه[2] وإن كان قياسيًّا، لكنّه لعلة ظاهرة ملجئة إلى الحذف.

فإن قلت: المنادي المرخّم مبنيّ، والأسماء المبنية تكون على أقلّ من ثلاثة أحرف، نحو: « ما » و « من ».

---

(١) في نسخة سقط.

(٢) في نسخة سقط.

قلت: البناء فيه عارض، فهو في حكم المعرب، وضمّه مشبه للرفع على ما بيّنّا قبلُ.

وإذا لم يكن موصوفًا بالزيادة على الثلاثة، فالشرط كونه بتاء تأنيث، نحو: «شاة» و «ثبة»، فإنه يرخّم وإن لم يكن علمًا، ولا زائدًا على الثلاثة، وذلك لأن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم، كما في باب ما لا ينصرف، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، فكيف إذا وقع موقعًا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، أعني آخر المنادى.

وإنما لم يبالَ ببقاء نحو: «ثبة» و «شاة» بعد الترخيم على حرفين، لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضًا كان ناقصًا عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى، لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبَ الإعراب، فالأمر فيه كما قيل في المثل: «قبل البكاء كنت عابسة» و «قبل النعاس كنت مُصمرَّة»؛ ولو اعتبرنا سدَّ التاء مسدَّ لام الكلمة بكونه معتقب الإعراب، قلنا: لما كان بناؤه على عدم اللزوم، لم يُكترث بما يصير إليه حال الكلمة بعده، والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة، نحو: «عرفات»، وتقديره في نحو: «الدار» و «الشمس»، وليس لألفي التأنيث هذه الأحوال.

قال سيبويه: كل اسم في آخره تاء، فإن حذف التاء منه في كلام العرب أكثر، كان الاسم مع التاء ثلاثةً أو أكثر، وسواء كان الاسم علمًا أو لا؛ ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير[1] المرخّم منه في بعض المواضع معاملة المرخم، أعني فتح[2] التاء كمافي قوله:

كليني لهمٍّ يا أُمَيْمَةُ ناصِبِ   وَلَيلٍ أقاسيهِ بَطيءِ الكَواكبِ[3]

فصار في المنادي غير المرخم وجهان: ضمُّ التاء، وفتحها.

ثم اعلم أن الذين يحذفون التاء[4]، وهم الأكثرون، على ما قلنا، إذا وقفوا، ألحقوا بآخره الهاء، فيقولون في «يا طلح»: «يا طلحهْ»، وقليلاً ما يُوقف بسكون الحاء، لأنهم يلحقون هاء السكت، في الوقف، بآخر ما ليست حركة آخره إعرابية ولا مشبهة بها، نحو: «رَهْ» و «فِهْ»، و «إنهْ»، و «حيَّهلهْ»،

(١) سقط في نسخة.
(٢) سقط في نسخة.
(٣) تقدم برقم (١٣٣).
(٤) سقط في نسخة.

وإن لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف؛ فإلحاقه بما كان هناك هاء في الأصل أولى، ويغني عن الهاء في الشعر ألف الإطلاق، نحو قوله:

١٣٩- قِفي قَبْلَ التَّفَرُّق يا ضُباعا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

ولا يرخّم لغير ضرورة منادى لم يستوفِ الشروط، إلا ما شذّ من نحو: « يا صاح »، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله.

وليس: « أطْرِقْ كَرا » منه، لأن « الكرا » ذكر الكروان.

وقال المبرّد هو مرخّم « كروان »، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح. ويجوز وصف المرخّم، إلا عند الفرّاء وابن السرّاج، قال:

١٤٠- فَقالوا: تعالَ يا يزي بْنَ مَخْرَم فَقُلْتُ لَهُمْ: إنّي حَليفُ صُداء

١٣٩- قِفي قَبْلَ التَّفَرُّق يا ضُباعا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

البيت من الوافر وهو للقطامي في ديوانه ص (٣١)، وخزانة الأدب (٣٦٧/٢)، والدرر (٥٧/٣)، وشرح أبيات سيبويه (٤٤٤/١)، وشرح شواهد المغني (٨٤٩/٢)، والكتاب (٢٤٣/٢)، ولسان العرب (٢١٨/٨)، واللمع ص (١٢٠)، والمقاصد النحوية (٣٩٥/٤)، وشرح الأشموني (٤٦٨/٢).

المعنى: ينشد الشاعر محبوبته بألا تتجعل في الرحيل، ويطلب منها بألا يكون هذا اللقاء لقاء الوداع.

الإعراب: **قفي**: فعل أمر مبنى على حذف النون، وياء المخاطبة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **قبل**: ظرف زمان منصوب بالفتحة، **التفرق**: مضاف إليه، **يا**: حرف نداء، **ضباعا**: منادي مبنى على الضم في محل نصب، وهو مرخم ضباعة، والألف للإطلاق، ولا: الواو حرف عطف، **لا**: ناهية، **يك**: فعل مضارع ناقص مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون على النون المحذوف للتخفيف، **موقف**: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة، **منك**: جار ومجرور بصفة محذوفة لوقف، **الوداعا**: اسم كان منصوب، والألف للإطلاق.

الشاهد: يا ضباعا: حذف التاء من « ضباعا » للترخيم وكان أصله « ضباعة » والألف للإطلاق.

١٤٠- فَقالوا: تعالَ يا يزي بْنَ مَخْرَم فَقُلْتُ لَهُمْ: إنّي حَليفُ صُداء

البيت من الطويل وهو ليزيد بن مخرم في خزانة الأدب (٣٧٨/٢)، وبلا نسبة في لسان العرب (٤٥٧/١٤) والمعجم المفصل (٢٤/١).

اللغة: صداء: اسم حي، ومعنى البيت أنه دعى إلى حلف فرفض الشاعر ذلك الحلف وقال: إنما أنا حليف لصداء.

=

وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاً على معنى فيه، فإذا رخّمت الكلمة بحذف شيءٍ من جوهرها، لا يزاد عليها شيء آخر من الخارج، فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع.

١١ – ما يُحذف من المرخم في النداء

قال ابن الحاجب:

فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كـ ((أسماء)) و ((مروان))، أو حرف صحيح قبله مدّة وهو أكثر من أربعة أحرف، حُذِفتا؛ وإن كان مركّبًا، حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك، فحرف واحد.

قال الرضيّ:

قسّم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام، وهو إمّا حرفان، أو كلمة، أو حرف واحد.

فحذف الحرفين في موضعين: أحدهما إذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة، بمعنى أنهما زيدتا معًا،لا أنهما معًا بمعنى واحد، لأن كل واحدة في ((مسلمان)) وكذا في ((مسلمون))، بمعنى آخر، فلما زيدتا معًا حُذفتا معًا، وهاتان الزيادتان سبعة أصناف: زيادتا التثنية، نحو: ((زيدان))، و ((يضربان)) عَلَمين، وزيادتا جمع المذكر السالم، نحو: ((مُسلمون))، و ((يسلمون))، علَمين، وزيادتا جمع المؤنث السالم، نحو: ((مسلمات))، وزيادتا نحو: ((مروان))

= **الإعراب: فقالوا:** الفاء بحسب ما قبلها، **قالوا:** فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **تعال:** اسم فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، **يا:** حرف نداء، **يزى:** منادى مبنى على الضم وحذفت الدال للترخيم، **بن:** صفة منصوبة على محل يزى، **مخرم:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، **فقلت:** الفاء عاطفة، **قلت:** فعل ماض مبنى على السكون، والتاء تاء الفاعل، **لهم:** جار ومجرور متعلق بـ قلت، **إني:**حرف توكيد ونصب، والياء ضمير مبنى في محل نصب اسم ((إن)) **حليف:** خبر إن مرفوع، **صداء:** مضاف إليه، وجملة ((إن)) من اسمها وخبرها مقول القول في محل نصب مفعول، وكذلك جملة ((تعال)) مقول القول في محل نصب.

الشاهد: ((يا يزى)) حيث حذف الدال للترخيم والأصل ((يا يزيد)) ووصف المرخم ويمنع ذلك الفراء والسراج.

و«عثمان » و « ندمان » و « خراسان »، وياء النسب وما أشبهها، نحو: «كوفيّ» و « روميّ » و « كرسيّ »، وألفا التأنيث كـ « صحراء »، وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في « حِرْباء » و « عِلباء »[1].

قوله: « أسماء » هذا إذا جعلناه « فَعْلاء » من الوسامة، أي: الحسن، على ما هو مذهب سيبويه، لا « أفعالاً » جمع « اسم »، على ما هو مذهب غيره، لأنه يكون إذن من باب « عمَّار »، لا من باب « حمراء »، ورُجِّح مذهب سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالمجموع، ورجّح مذهب غيره بأنّ قَلْبَ الواو المفتوحة همزةً لم يأت إلا في « أحد »، وأيضًا لم يثبت في الصفات: « أسماء » بمعنى « الجميلة »، ولا « وسماء »، حتى يكون « أسماء » عَلَمًا منقولاً منه، وعلى مذهب سيبويه إذا سمِّيت به رَجلاً، لم ينصرف لألفي التأنيث، وعند غيره ينصرف لأنه مثل « رَبَاب »، إذا سُمِّي به رجل، في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرًا.

قوله: « أو حرف صحيح »، كان عليه أن يقول: حرف صحيح غير « تاء » التأنيث قبله مدّة زائدة، وذلك لأنه لا يحذف في نحو: « عفرناة » و « سعلاة»[2]، إلا التاء وحدها، وذلك لكونها كلمة واحدة وإن كانت على حرف، فاكتفى بها؛ وكذا إذا كانت المدّة غير زائدة لم تحذف، كما في « مُسْتَماح » و«مُسْتَميح»[3]؛ ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية أيضًا، والمشهور خلافه.

ونعني بالمدة: ألفًا، أو واوًا أو ياءً ساكنين، ما قبلهما من الحركة من جنسهما، فلا تحذف مع الحرف الأخير: الواو والياء المتحركتين في نحو: «كنهور »، و « مُشَرْيَف »[4] ، لتحصينهما بالحركة وتقوِّيهما بها.

---

(١) الحرباء: دويبة على شكل سام أبرص ذات قوائم أربع، دقيقة الرأس، والعلباء: العصبة الممتدة من العنق.

(٢) العفرناة: الشديدة القوية،، والسعلاة: الغول.

(٣) محت الرجل ميحا أعطيته واستمحته سألته العطاء.

(٤) الكنهور: العظيم من السحاب، والشرياف ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع يقال: شريفة الزرع إذا قطعت ثريافه.

ولا تحذفهما أيضًا إذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما،سواء كانا للإلحاق نحو: ((سِنَّوْر))، و ((برذون)) ملحقان بـ ((جرْدَحل))[1]، أو لم يكونا له، كـ ((عُلَّيق))، و ((قُبيط))[2]، وذلك لمشابهتهما إذن للحروف الصحيحة، بقلة المدة فيهما، لأن المدَّ في الأغلب لا يكون إلا في الألف، والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما.

وأمَّا مذهب وَرش في مدِّ نحو: ((الموت))، و ((الحسنيين[3]))، وقفًا، فممَّا انفرد به.

وإنما حذف الحرفان ههنا لأنه كان الأَولى حذف المد الزائد، لكن لمّا لم يكن آخرًا، والترخيم حذف الآخر، لم يجز حذفه. فلما حذف الحرف الأخير صار متطرفًا فتبعه في السقوط.

ولو قال: بحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مدٍّ وهو أكثر من أربعة، لعمَّ نحو: ((عمَّار)) و ((مروان))، ولكنه فصّل هذا التفصيل تنبيهًا على تخالف علّتي الحذف في الصنفين، كما ذكرنا.

قوله: ((وهو أكثر من أربعة أحرف))، إنما اشترط هذا، لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين.

والفرّاء يجيز حذف المدِّ أيضًا في نحو: ((سعيد))، و ((عمود))، و((عماد))، لكن لا يوجبه كما في نحو: ((عمَّار))، و ((مسكين))، و ((منصور)).

قوله: ((وهو أكثر من أربعة أحرف))، قَيْد في قوله: ((أو حرف صحيح قبله مدّة))، لا في قوله: ((زيادتان في حكم الواحدة))، لأن نحو: ((يدان))، و((دَمَان)) و ((ثبون))، و ((قلون))، و ((دميّ)): يرخّم بحذف زيادتين للترخيم، لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه، ليس لأجل الترخيم بل قبله كان كذلك، كما قلنا في نحو: ((ثبة))، و ((شاة)).

وذهب الجرمي إلى منع حذف الحرفين في نحو: ((يدان))، و ((ثبون))،

---

(١) الجردحل: العظيم من الإبل الضخم.

(٢) القبيط: نبت يتعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرند، وربما قالوا العليقي مثال القبيطي الناطف، وكذلك القبيطاء والقبياطا: بالتخفيف والمد يقال إذا خفقت مددت وإذا شددت قصرت.

(٣) في نسخة ((الحسين)).

و«دميّ»، والأوّل أولى.

وإنما لم يَحذف زيادتا «ثبون»، لأنهما غيَّرتا بناء الواحد، فكأنه ليس جمع المذكر السالم، وكأنه مثل «ثمود».

وأجاز الفرّاء حذف الهمزة دون الألف في نحو: «حمراء»، والمشهور حذف الزيادتين معًا.

وبعضهم يجوِّز: «يا حمراءَ» بفتح الهمزة قياسًا على ذي التاء في نحو قوله: «كليني لهمٍّ يا أميمة ناصب»، والوجه المنع لأن اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه، فعومل غير المرخّم منه معاملة المرخّم، ولا كذلك ذو الألف.

وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم، لئلا يلتبس بالمذكر.

وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنّى، وجمع المؤنث السالم، على لغة الضمّ لئلا يلتبسا بالمفرد، ولا يجيز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقًا. وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقًا، نحو: «زيديّ»، إذ لو ضمّ لالتبس بنداء المنسوب إليه، ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء.

وهذا، كما منع سيبويه من ترخيم نحو: «قائمة» و«قاعدة» غير علم على لغة الضمّ أيضًا، لأن له مذكّرًا، فيشتبه به، وأما إذا كان علمًا، فيجوز على لغة الضمِّ أيضًا، إذ لا مذكّر له إذن من لفظه فيلتبس به. قال المصنف: الظاهر جواز الضمّ في نحو «قائمة» علمًا كان أو لا.

أقول: لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلب وأكثر، لكونه غير علَم، بخلاف ما ذكره غيره، لأن جميعها مشروط بالعلمية، واشتهار المسمَّى بعلَمه مما يزيل اللَّبسَ في الغالب.

ثم الحق أنّ كلّ موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر، على نيةِ الضمِّ كان أو لا، وإلاّ فلا.

والفرَّاء يحذف الساكن أيضًا في الاسم الذي قبل آخره ساكن، نحو «هِرَقْل»

و « سِبَطْر »[1]، على نية المحذوف، لئلا يشبه الحرف نحو « نَعَم »، و « أجَلْ ».

وهو ضعيف، لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالملفوظ، والكوفيون يحذفون في نحو « حولايا »، و « بردرايا »[2]، الأحرف الثلاثة، أعني الألفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع، والبصريون يجتزئون بحذف الألف الأخيرة لتحصين الياء قبلها بحركتها من الحذف.

قوله: « وإن كان مركّبًا، حُذف الاسم الأخير »، لما أريد حذف شيء منه، وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل، والكلمتان كعظمتين متّصلتين عنده، فهو أقبل للفكِّ من مفاصل المتصل بعضها ببعض، لأنه قريب العهد بالالتئام بسبب التركيب العارض: حُذف الجزء الأخير بكماله. فإذا رخّمت « خمسة عشر »، قلت: « يا خمسة أقبلْ »، وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخلّيها تاء، لأنها تلك التاء التي كانت في « خمسة » قبل أن يُضمَّ إليها « عشر »، كما أنك لو سمَّيت رجلاً بـ « مسلمتين » قلت في الوقف « يا مسلمه » بالهاء؛ لأن التاء تطرّفت لفظًا، ولا يوقف على تاء التأنيث إلا في بعض اللغات.

قالوا: فإذا رخمت « اثنا عشر » و « اثنتا عشرة »، و « اثني عشرة » و «اثنتي عشرة »، حذفت « عشر » مع الألف والياء، لأن « عشر » بمنزلة النون المحذوفة، فكأنّك ترخم: « اثنان » و « اثنتان » ، و « اثنين » و « اثنتين »، ومن ثمَّ لا تُضاف « اثنا عشر »، كما يضاف « ثلاثة عشر » وأخواتها، كما يجيء في باب المركب؛ قال المصنف: فيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه، ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه، حذفَها مع النون.

قوله:« وإن كان غير ذلك فحرف واحد »، أي: غير ما حذف منه حرفان، وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة، وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة، وغير ما حذف منه كلمة، وهو المركب.

---

(١) هرقل: ملك الروم على وزن خندف ودمشق، سبطر على وزن هزبر أي يمتد عند الوثبة.

(٢) حولايا: قرية بنواحي النهروان معجم البلدان (٣٢٢/٢)، والبردرايا: موضع بالنهروان من أعمال بغداد معجم البلدان (٣٧٧/١).

١٢ - حكم آخر المرخم المنادى بعد الحذف

قال ابن الحاجب:

وهو في حكم الثابت على الأكثر، فيقال: « يا حارِ »، و « يا ثمو »، و « يا كروَ »، وقد يجعل اسمًا برأسه، فيقال: « يا حارُ »، و « يا ثمي »، و « يا كرا».

قال الرضيّ:

أي: المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت، فبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه؛ وكان القياس أن يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسمًا برأسه هو الأكثر، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلّة موجبة قياسية كما في « عصًا » و « قاضٍ »؛ في حكم الثابت، فلذا بَقِيَ ما قبل المحذوف من الحرف على حركته، وأن المحذوف لا لعلّة موجبة قياسية، كأن لم تغن بالأمس، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو: « غدٍ »، و « يدٍ »، و « دم » معتقبَ الإعراب، وذلك لأنهم لو قصدوا كونه كالثابت، لم يحذفوه لا لعلّة موجبة.

لكن لما كان الترخيم لعّلة قياسية مطّردة قريبة من الإيجاب، لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثقل، لكونه في صورة المنقوص، ما رأيت، وفي نحو: « يا زيد بن عمرو »، ما هو المشهور من فتح الضم، وذلك لما قدّمنا من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودًا بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له، فصار حذف الترخيم مطّردًا كالواجب، فعومل المرخّم في الأغلب معاملة نحو: « عصًا » و « قاضٍ » ممّا الحذف فيه مطّرد واجب.

ومن جعله اسمًا برأسه نظر إلى أنه، وإن كان قياسيًّا مطردًا، لكنه ليس بواجب.

فإذا كان المحذوف منويَّ الثبوت، لم يغيَّر ما بقي إلا في مواضع بعضها مختلف فيه، وبعضها متّفق عليه: فمنها: اسم أزال الترخيم سبب حذف حرف لين منه. قال الجمهور في نحو: « أعلون »، و « قاضون »، على هذه اللغة: « يا أعلى» و « يا قاضي » برجوع الألف والياء، لأنه زال في اللفظ الساكن الأخير الذي حُذفا له. وقال المصنّف، ونِعْم ما قال: لو قيل « يا أعلَ » و « يا قاض » في

هذه اللغة، لم يَبعُد، لأن الساكن الأخير كالثابت لفظًا.

ولا خلاف في ردّ الألف والياء في اللغة القليلة، أي: لغة الضمّ، لزوال الساكنين لفظًا وتقديرًا.

ومنها: اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون، كان مدغمًا في ذلك المحذوف، وقبله ألف، نحو: « إسحارّ »، بفتح الهمزة وكسرها والكسر أكثر، وهو نبت، فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف، فيقول: « يا أسحارًا » بالفتح، لأنه التقى ساكنان، ففتح الأخير إتباعًا لما قبله، كما في قوله:

١٤١ – عجبْتُ لمَوْلودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبُ وذي وَلَـدٍ لـم يَلْـدَهُ أَبَـوان

وقولهم: « انطلْقَ » في تخفيف: « انطَلِق »، وذلك لأنه لما تُصُرِّف فيه بعد الترخيم بضم رائه على الاستقلال، شابَهَ الفعل الذي هو الأصل في التصرف، فحُرِّك بالفتح لإزالة الساكنين، دون الكسر، إتباعًا لما قبله كما أتبع في الفعل، وصيانةً له

---

١٤١ – عجبْتُ لمَوْلودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبُ وذي وَلَـدٍ لـم يَلْـدَهُ أَبَـوان

البيت من الطويل وهو لرجل من أزد السارة في شرح التصريح (١٨/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٢٢)، والكتاب (٢٦٦/٢)، والدرر (١٧٣/١)، وشرح شواهد المغني (٣٩٨/١)، والخصائص (٣٣٣/٢)، والدرر (١١٩/٤)، والمقرب (١٩٩/١)، ومغنى اللبيب (١٣٥/١)، وهمع الهوامع (٥٤/١).

المعنى: يعجب الشاعر من عظيم قدرة كيف أنجبت أم ولدًا وهو سيدنا عيسى عليه السلام – من غير أب، وكيف خلق آدم من غير أب ولا أم وهذا من عظيم قدرة الله عز وجل الذي يحيى العظام وهي رميم.

الإعراب: عجبت: فعل ماض مبنى على السكون، **والتاء** فاعل ضمير مبنى في محل رفع، **لمولود:** جار ومجرور متعلق بـ عجبت، **وليس:** الواو زائدة، ليس: فعل ماض ناقص، **له:** جار ومجرور متعلق بخبر ليس منصوب، **أب:** اسم ليس مرفوع بالضمة، **وذي:** الواو حرف عطف، **ذي:** معطوف على مولود مجرور بالياء لأنه اسم من الأسماء الستة، **ولد:** مضاف إليه، **لم:** حرف جزم وقلب، **يلده:** فعل مضارع مجزوم بلم ونقل السكون إلى اللام للضرورة الشعرية، **والهاء:** ضمير مبنى في محل نصب مفعول به، **أبوان:** فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وجملة « لم يلده أبوان » في محل جر صفة لولد.

الشاهد: « لم يلْدَهُ » حيث سكن اللام، وكان الأصل فيها الكسر وسكون الدال (يَلِدْه) لكنه سكن اللام للضرورة الشعرية فالتقى ساكنان فحرك الساكن الثاني بالفتح لأنه أخف.

من الكسر ما أمكن، نحو: « لم يَلْدَه»، و « انطلْقَ »، ولم يضارَّ بالفتح على الوجه المختار.

وغير سيبويه يجيز في نحو: « أسحار » مرخَّمًا: الكسر أيضًا للساكنين على حاله، على هذه اللغة، أي الكثيرة، كما في « هرقْ ».

والفرّاء يحذف الراء الأولى أيضًا في « أسحار » مع الألف قبلها؛ والساكن المدغم في نحو « إرزبّ »، بناء على أصله في « هَرقْ »، فأمّا إذا لم يكن المدغم أصليّ السكون، فإنه يردّ إلى حركته إن لزم ساكنان اتفاقًا منهم، تقول في المسمَّى بـ « تَحابٌّ »: « يا تحابَ »، وفي « رادّ »: « يا رادِ »، وفي « مضارّ»، اسم مفعول: « يا مضارَ »، وإن لم يلزم ساكنان، فالنحاة يبقون الساكن على سكونه إذ المدغم فيه كالثابت.

والفرّاء يردُّ الساكن إلى أصل حركته، لأنه لا يرى، كما ذكرنا، سكون الحرف الأخير في الترخيم، فيقول: « يا محمَرِ » بكسر الراء،و « يا مُقْرَ » بسكون القاف وبفتح العين في « مُقَرٍّ »، ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو «خِدَبّ»، لأنه قادر على إزالة سكون الأخير بغير الحذف، وذلك بأن يردَّه إلى أصله، ولم يمكن ذلك في « خدِبّ »، إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة.

وما ذهب إليه الفرّاء من ردِّ المدغم إلى أصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم: « يا قاضي »، و « يا أعلَى » في المسمَّى بـ « قاضون » و « أعلون »، إلا أن الفارسيّ فرق بينهما بأن للياء في « قاضي » أصلاً في الثبوت في بعض المواضع نحو: « رأيت قاضيًا »، و « قاضية »، بخلاف الكسر في « محمرّ »، فإنه لم يثبت في موضع من المواضع.

ومنها نحو: « ثمود »، فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منويّ الثبوت بعد حذف الدال فقط، فتقول: « يا ثمو »، لأن الواو في التقدير ليس آخر كلمة، ومنع الفرّاء من ذلك، لأن الواو في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة، وهذا كما قال في ترخيم « هرقل » على نية المحذوف: إنه لا يجوز إبقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف، قال: فإذا قصدت جعل حرف[1] محذوف « ثمود » في حكم الثابت، حذفت الواو أيضًا، بناءً على مذهبه من تجويز: « يا عمُ »، و « يا سعِ »، و « يا عِمَ » في ترخيم « عمود » و « سعيد » و « عماد »، كما مرَّ.

---

(١) سقط في نسخة.

وإذا جعل المرخّم اسمًا برأسه، ضُمَّ ما قبل المحذوف لفظًا إن كان صحيحًا أو في حكمه، نحو: « يا حارُ »، و « يا مروُ »، و « يـا قـريُ »، فـي « حـارث » و« مروة » و « قرية »، وتقديرًا إن كان ياء مكسورًا ما قبلها، أو ألفًا، نحـو: « يـا قاضي »، و « يا مشترا »، في « قاضية » و « مشتراة ».

وإن كان واوًا بعد ضمّة كما في « قلنسوة »، و « ثمود »، أبدلت الـواو يـاءً والضمَة كسرة، نحو: « يا قلنسي » و « يا ثمي »، وفي الكثيرة قلت: « يا ثمـو»، و « يا قلنسوَ »، لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخـره واو قبلهـا ضمّـة إلا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة، نحو: « التغـازي » و « الأدْلـي »، لمـا يجـيء في التصريف في باب الإعلال، والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه.

وإن كان ما قبل المحـذوف يـاءً، أو واوًا بعـد فتحـة قلبتهـا ألفًـا؛ تقـول فـي: «غَلَيان » و « نَزَوان »: « يا غليَ » ، و « يا نزا »، وفي الكثيرة « يا غَلَيَ » و «يا نزوَ »، لأنك إذ نويت المحذوف، لم يوازنا الفعل تقديرًا حتى تقلب ألفًـا بخـلاف ما إذا لم تنوه، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى.

وإن كان واوًا أو ياء بعد ألف زائدة، قلبت همـزة، نحـو « يـا شـقاء » و « يـا خزاء» في« شقاوة » و « خزاية »، وفي الكثيرة يا « شقاوَ » و « يا خزاى »، لأن كـل واو أو يـاء تطرفـت بعـد ألـف زائـدة قلبـت ألفًـا ثـم همـزة كمـا فـي «رداء» و«كساء»، لأنَّ مثل هذه الواو والياء إنمـا تقلبـان ألفًـا ثـم همـزة إذا تطرّفتـا، كمـا يجيء في التصريف.

وإن كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين، فإن عرفت ما حـذف من الأصول رددته لامًا كان كـ « يا شاه » في ترخيم « شاة »، أو فاءً، كما تقول في ترخيم: « شـية »، و « ديـة »: « يـا وشْـيُ » و « يـا وذْيُ »، بـردّ العيـن إلـى سكونها عند الأخفـش، و « يـا وِشِـي » و « يـا وِدِي » بإبقـاء حركـة العيـن عنـد سيبويه، والأوّل أولى، لأن تحريك العين إنما كان لحذف الفاء كما يجيء في باب النسب، فإن الأخفش يقول: « وِشْيِّ » وسيبويه يقول: « وِشَوِيّ » .

وإن لم تعرف ثالث الأصول، ضعّفت الثاني ذا اللين، كما تقول: « يا لاءُ »فـي المسمَّى بـ « لات ».

وإن لم يكن الثاني حرف لين، لم ترد المحذوف، كما تقول: « يا ثُبُ » و «يا عدُ » في « ثبة » و « عدة »، كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مرَّ، ولا يجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين، فيبقى المعرب على حرف واحد.

وإن أدَّت هذه اللغة، أي: القليّ، إلى قلب ما لا يكون منقلبًا، كما يرخّم «حُبْلَيان » و « حبلويّ » فقد ذكر المبرّد أنها لا تجوز، إذن، لأنها تؤدى إلى كون ألف فُعلَى منقلبًا عن ياء أو واو، ولم تعهد إلا للتأنيث غيرَ منقلبة عن شيء.

وقياس قول الأخفش جوازها، لأنه يكون إذن ملحقًا بـ « جَخْدَب »[1] بفتح الدال.

وأما السيرافي فأجازها وإن لم يُثبت « فُعْلَلاً »، قال: لأن هذا شيء عرض، وليس ببنية أصلية، وكذا ذكر المبرّد عن المازني في كل ما أدَّى نية الاستقلال فيه إلى وزن لا نظير له، أنه لا يرخّمه إلا على نية المحذوف، وذلك نحو: « طَيلسان» على لغة كسر اللام، و « فرزدق »، و « قذعمِل »[2]، و « سُعود »، و « هُندَلع » و « عُنْفوان ».

وأجاز السيرافي في ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرًا إلى أن المُثُل ليست بأصلية، ألا ترى أنه يجوز اتفاقًا أن تقول في « منصور » على نية الاستقلال: «يا مَنْصُ »، وفي « خَضَّمَ »: « يا خَضُّ » مع أن « مَفْعُ » و « فَعُّ » ليسا من أبنيتهم، فتقول: « يا طيلسُ »، و « يا فرزدُ »، و « يا قُذَعْمُ »، و « يا سُعي »، و « يا هُندَل »، و « ياعُنفي ».

قالوا: وإذا رخّمت « صحراويّ » على القليّ، قلبت الواو همزة، فلو أزلته عن النداء لصرفته، لأن همزته إذن ليست منقلبة عن ألف التأنيث، بل هي منقلبة عن الواو المنقبلة عن الهمز المنقلب عن ألف التأنيث، فبعُد التأنيث فيها، والأولى ألاّ تصرفه نظرًا إلى الأصل.

---

(١) الجخدب: ضرب من الجنادب وهو الأخضر الطويل، والجخدب أيضا الجمل الضخم.

(٢) قذعمل: الضخم من الإبل.

١٣ - المندوب

قال ابن الحاجب:

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجَّع عليه، بـ « يا »، أو، « وا »، واختصّ بـ « وا »، وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف في آخره.

قال الرضيّ:

هذا منه بناء على أن المندوب غير المنادى، وقد ذكرنا ما عليه، فلا نعيده.

قوله: « المتفجَّع عليه » دخل فيه المجرور في نحو: « تفجّعت على زيد »، فلمّا قال: بـ « يا »، أو، « وا » خرج. وكل منادى يدخله معنًى من المعاني، كالاستغاثة، والتعجّب، والندبة، لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور، أعني «يا»، كما ذكرنا دون أخواتها، لأنها أمّها، فتصرّفت ودخلت في جميع أنواعه.

وقد أخلّ المصنّف بأحد قسمي المندوب، وهو المتوجَّع منه، نحو: « وا حُزْنا»، و « وا ويلا »، و « وا ثبورا ».

قوله: « واختص بـ « وا »، يعني اختصّ لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة «وا »، فـ « وا زيد »، مختص بالندبة، و « يازيد »، مشترك بين الندبةوالنداء.

وقيل: قد يستعمل « وا » في النداء المحض، وهو قليل.

قوله: « وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى »، فيقال: « وا زيدُ »، «وا عبدَ الله»، « وا طالعًا جبلاً »، إذا كان معروفًا معيَّنًا.

وكذا توابعه، كتوابع المنادى على التفصيل المذكور، وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة.

وقال المصنّف، بناءً على مذهبه، أعنى أنَّ المندوب مخصوص بالمتفجَّع عليه، كما أن المنادى مخصوص، فاستعمل لفظ « المنادي » في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص، وكثيرًا ما يحمل العرب بابًا على باب آخر، مع اختلافهما، لاشتراكهما في أمر عام، كقولهم في باب الاختصاص: « أما أنا فأفعل كذا أيهاالرجل »، فاستعمل فيه صورة النداء، لمشاركته له[1] في معنى الاختصاص كما سيجيء.

---

(١) سقط في نسخة.

قوله: « ولك زيادة الألف في آخره »، أي: لك إلحاق الألف آخر المندوب، ويجوز ألاّ تلحقه سواء كان مع « يا »، أو « وا ».

وقال الأندلسيّ: يجب إلحاقها مع « يا »، لئلاّ يلتبس بالنداء المحض. والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة، كنت مخيَّرًا مع « يا » أيضًا، وإلاّ وجب الإلحاق معها، تقول: « يا محمد »، « يا علي » بلا إلحاق.

وجوَّز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة، نحو: « يا زيدَ »، و « وا زيدَ »، ولم يثبت.

وقد يلحق هذا الألفُ المنادي غيرَ المندوب؛ قال ابن السراج: تقول في نداء البعيد: « يا زيداه »، والهالك في غاية البعد، ومنه قولهم: « ياهناه » في المنادي غير المصرَّح باسمه.

١٤ – إلحاق أحرف العلة بآخر المنادي المندوب

قال ابن الحاجب:

فإن خفت اللبس قلت: « وا غلامَكِيه »، و « وا غلامكموه ».

قال الرضيّ:

آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكنًا أو متحركًا، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أو لا، والمعرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف.

ويقدَّر الإعراب، نحو: « واضَرَبَ الرجلاه »، في المسمَّى بـ « ضرب الرجلُ»، وكذا: « واضربْتُ الرجلاه »، و « وا غلام الرجلاه ».

والفرّاء يجوّز إتباع المدة للحركات قياسًا على مَدّة الإنكار، نحو « واضَرَبَ الرجلوه »، و « وا عبد المَلَكيه »، ولم يثبت.

وإنما غُيِّرت الحركة الإعرابية لأجل مَدّة الندبة، دون مَدّة الإنكار، لأن الندبة من مواضع مدِّ الصوت إعلامًا بالمصيبة، فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء، لأن المدَّ فيها أكثر منه في الواو والياء؛ فلا تقلب الألف واوًا، ولا ياءً إلا للضرورة، كما يجيء،وأما الإنكار فلا يطلب مدًّا تامًّا، فليس أصل مدّه أن يكون بالألف، بل حروف العلة فيه سواء؛ وللفراء أن يقول: الأَولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن.

هذا، وإن لم تكن الحركة إعرابية، ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس كما في «قطام»، و«حذام» و«حيث»، أعلامًا مشهورة، فالأجود الألف، لأنها الأصل في مدّة الندبة، كما ذكرنا فلا تقلب إلا للّبس.

وقال الأندلسي والمصنّف: تَتبعها مدّة من جنسها، ولا تغيَّر حركة البناء للزومها.

قال سيبويه: وتقول في ندبة «يا زيد» و«يا غلام» يعني ما سقط منه ياء الإضافة: «وازيداه»، و«وا غلاماه»، فَتحتَ الكسرة كما فَتحتَ الضمّة في «يا زيد».

قلت: ولو اخترنا ههنا مختار الأندلسيّ: إتباع المدّة للحركة غير الإعرابية كان أولى، لحصول اللبس.

وقلبُ الألف ياء بعد نون التثنية التي بعد الألف أكثر من سلامتها فـ«وا زيدانيه» أكثرمن «وا زيدانَاه»، لئلا يشتبه المثنّىبـ«فَعلان»، وأما التي بعد «الياء» فالألف هو الوجه، نحو قوله: «واجمجمتيّ الشاميَّتيناه».

وإن كانت الحركة غير إعرابية، وأدّى الألف إلى اللبس، أتبعتها حرفًا من جنسها اتفاقًا، نحو: «وا غلامكيه» في «غلام» المخاطبة، لئلا يلتبس بـ«غلام» المخاطب، و«وا منهوه» في المسمَّى بـ«منْه» لئلاّيلتبس بالمسمَّى بـ«مِنْها»، ولا يجوز في النداء المحض، «يا غلامَك» لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معًا في حالة، وأما المندوب فلمَّا لم يكن مخاطَبًا في الحقيقة بل متفجَّعًا عليه، جاز: «وا غلامكاه».

والساكن لا يخلو إما أن يكون «تنوينًا»، أو ألفًا، أو واوًا، أو ياءً، أو ميم جمع، أو غيرها.

فالتنوين يُحذف للساكنين، نحو: «وا غلام زيداه»، وإنما حذفت مع مدّة الندبة دون مدّة الإنكار، لأن أصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف.

وأجاز الفرّاء في المنوَّن المندوب ثلاثة أوجه أخرى: أحدها فتحها لأجل ألف الندبة، والثاني حذفها للساكنين، وإتباع المدّة حركة ما قبلها، نحو: «وا غلام زيديه»، بناء على مذهبه في جواز إتباع مدّة الندبة للحركات الإعرابية، والثالث

كسرها للساكنين وإتباع المدة لكسرتها، كما في مدّة الإنكار.

وما ذكرناه أَوَّلاً هو المشهور المستعمل.

وإن كان ألفًا، حذفتها لألف الندبة، عند النحاة، نحو: «وا معلاَّه» و «وا غلامكماه»، لأن حذف أوّل الساكنين إذا كان مدًّا، هو القياس، كما يجيء في التصريف؛ وقال المصنف: بل استغنى بها عن ألف الندبة.

وإن كان واوًا، أو ياءً، فإن كانت الحركة فيها مقدّرة، حرّكتها بالفتح، نحو: «يا قاضياه»، و «يا راضياه»، و «يا رامياه»، و «يا يرمياه»، و «يا سمندواه».

وأما إذا ندبتَ «ياغلامي»، بسكون الياء، فكذا تقول عند سيبويه: «يا غلامياه» لأن أصلها الفتح عنده، وأجاز المبرّد: «يا غلاماه» بحذف الياء للساكنين، ولم يذكر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء، نحو: «وانقطاع ظهراه»، قال السيرافي: والقياس فيهما واحد. يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين. قال المصنف: الحذف ليس بوجه، وقال: نحو: «واغلاميه» أوجَه، إمّا لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك، فلا يزيد عليها مدة أخرى، كما يجيء، وأما لأن السكون العارض فيه كالأصلي، بدليل قولك: «وا مصطفاه»، ولا تردّ الألف إلى أصلها استغناءً بها عن ألف الندبة، بخلاف التثنية، فإنك تقلب لها ألف المقصور، نحو: «مصطفيان»، وذلك للزوم ألف التثنية في المثنى بخلاف مدّة الندبة، فإنها لا تلزم المندوب.

أمَّا قوله: أصلها السكون، فقد تقدّم أن ذلك مختلف فيه. وأما قوله: السكون العارض فيه كالأصلي، فنقول: ذلك في الألف لكونها كألف الندبة في الصورة، فجاز أن تغني عنها كما ذهبت إليه، وأما الياء فلا، لقولك: «يا قاضياه» في «يا قاضي».

وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة، فإن كانتا مدَّتين، أي ما قبلهما من الحركة من جنسهما، نحو: «وا غلامهوه»، و «وا أخا غلامهي» و «وا اضْرِبُوا»، و «وا اضْرِبي»، إذا سُمِّي بهما، فإنك تكتفي بما فيهما من المد عن ألف الندبة لكون مدّهما أصليًّا، بخلاف مدّ نحو: «يا قاضي»، فإنّ أصل هذه الياء

الحركة، وألف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا، فقد لا يؤتى بها، مع أنه ليس في آخر المندوب مدّ، نحو: ((وا زيد))، فكيف إذا كان في آخره مدّ أصلي.

وإن لم يكونا مدّتين، جئت بألف الندبة بعدهما، إن شئت، نحو: ((وا قائل لواه))، و ((يا قائل كَياه)).

وأما ميم الجمع،، فلايأتي بعدها ألف الندبة، لئلاً يلتبس المجموع بالمثنى، نحو: ((وا غلامكموه)) و ((وا أخا غلامهمي))، والواو والياء بعدها إمّا اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال، كما يجيء في المضمرات، رُدَّتا لمدّة الندبة، واسْتُغنيَ بهما عن ألف الندبة كما قلنا في ((غلامهو)) و ((غلامهي))، وإما ألفا المدّ، فقلبتا واوًا وياءً للَّبس.

وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويُلحق ألفًا، نحو: ((يا مَناه)) في المسمَّى بـ ((مَن)).

وسيبويه يجيز نحو: ((وا قِنّسروناه))، إذ لا منع، وقال الكوفيون: المسمَّى بالجمع السالم المذكّر إن أعربته بالحروف لا يجوز ندبته، كما لا يجوز تثنيته وجمعه، فلا يجوز: ((وا زيدوناه))، وإن أعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الإعراب، ولابدَّ إذن من أن تلزمه الياء، كما يجيء في باب الأعلام، جاز ندبته، نحو: ((وازيديناه))، و ((وا قنّسريناه)).

وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى وأعربته بالحركات، وألزمته الألف، جاز ندبته وإلا فلا، وليس بشيء، إذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع، حتى تمتنع فيما امتنعا فيه.

وتقول في المسمى بـ ((اثني عشر)) عند سيبويه، ((وا اثنا عشراه)) بالألف في ((اثني)) لأنه غير مضاف، و ((عشر)) معاقب للنون، فكأنك قلت ((وا اثنان)).

وقال الكوفيون: ((واثني عشراه)) بالياء، تشبيهًا له بالمضاف، لأن نون المثنى لا تسقط إلا في الإضافة، فكأنه مضاف، وأجاز ابن كيسان[1] الوجهين.

---

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان عالم بالعربية، نحو ولغة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، من كتبه ((تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها)) و ((المهذب)) في النحو و((غلط أدب الكاتب)) و ((غريب الحديث)) و ((معاني القرآن)).. توفى ((٢٩٩هـ))، انظر الأعلام (٥/٣٠٨)، وإرشاد الأريب (٦/٢٨٠).

١٥ - إلحاق الهاء بالمنادي المندوب في الوقف

قال ابن الحاجب:

ولك « الهاء » في الوقف.

قال الرضيّ:

يعني أنَّ إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة، واوًا كانت، أو ياءً، أو ألفًا، جائز في الوقف لا واجب، وبعضهم يوجبها مع الألف، لئلاً يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفًا، نحو: « يا غلامًا ». وينبغي ألاَّ يجب عند هذا القائل مع « وا »، لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء، وليس ما قال بوجه، لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، قد تلحقها الهاء في الوقف، كما مرَّ، فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضًا، والفارق هو القرينة.

وإنما أحلقوا هذه الهاء بيانًا لحرف المدّ، ولا سيَّما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة، تبيَّنت كما تتبيَّن بها الحركة في « غلاميَهْ »، على ما يجيء في بابه من التصريف، وهذه الهاء تحذف وصلاً، وربما ثبتت في الشعر، إمّا مكسورة للساكنين، أو مضمومة بعد الألف والواو، تشبيهًا بهاء الضمير الواقعة بعدهما.

وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها.

وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف، قال:

١٤٢- يـا مَرْحَبـاهُ بحِمـار ناجيَـهْ

١٤٢- يا مَرْحَباهُ بحِمارِ ناجيَهْ

البيت من الرجز وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٨٠)،وخزانة الأدب (٢/٣٨٨)، والخصائص (٢/٢٥٨)، والدرر (٦/٢٤٨)، ورصف المباني (٤٠٠)، وشرح المفصل (٩/٤٦)، ولسان العرب (١٤/٤٠٤)، وهمع الهوامع (٢/١٥٧).

المعنى: يا مرحبًا بهذ الضيف وحماره الذي يدعي ناجيه.

الإعراب: يا: حرف نداء، والمنادي محذوف، **مرحباه:** مفعول به لفعل محذوف تقديره وجد أو صادف، والأصل « مرحبًا »، ولكنه حذف التنوين على نية السكت ولكنه وصل، **بحمار:** جار ومجرور متعلق « بمرحبًا » **ناجية:** مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، جملة « مرحباه » مع العامل المحذوف استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « مرحباه » حيث أثبت « هاء السكت » وهذه الهاء تحذف وصلاً، وربما ثبتت في الشعر، وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف، والكوفيون يثبتونها وصلاً ووقفًا.

والكوفيون يثبتونها وصلاًووقفًا في الشعر وغيره.

١٦- اقتصار النُّدبة على المعروف

قال ابن الحاجب:

ولا ينـدب إلا المعـروف، فـلا يقـال: « وا رجــلاه »، وامتنــع. « وا زيـد الطويلاه » خلافًا ليونس.

قال الرضيّ:

هذا الذي ذكـره فـي المتفجَّع عليـه، وأمـا المتوجَّـع منـه، فـإنك تقـول: « وا مصيبتاه »، وليست بمعروفة.

ويعني بـ « المعـروف »: المشـهور، علَمًـا كـان أو لا، فلـو كـان علمًـا غـير مشهور، لم يندب، وكذا غيره من المعارف، فلا يقال: « وا هذاه ».

وإنما ذلك لتحصيل عُذر النادب في الندبة، لأنه إذا كان المندوب مشهورًا، لا يلام النادب في الندبة عليه، ولو لم يكن علمًا وكان المتفجّع عليـه مشـهورًا بذلـك الاسم، جاز ندبته، تقول: « يا ضاربًا زيداه »، إذاكان « زيد » رجلاً عظيمًا، وقـد ضربه المتفجَّع عليه واشتهر به.

وكذلك: « ياحسنًا وجهُهوه » في المشهور بذلك.

فضابط المندوب أن يكون معرفة مشـهورًا، سـواء كـان تعريفـه قبـل الندبـة أو بحرف الندبة، تقول: « وا مَن قلــع بـاب خيبراه »، « وا مَـن حفـر بـئر زمزمـاه » لاشتهار الرجلين بذلك.

وموضع مدّة الندبة آخر المضــاف إليـه، وإن كـان المنـدوب فـي الحقيقـة هـو المضاف، نحو: « وا أمير المؤمنيناه »، والمندوب هو « الأمـير »، إلا أنـك أردت ندبة المضاف إلى « المؤمنين ». فلو ألحقت مدّتها بالمضاف، لانفكَّ من المضاف إليه، فألحقتها المضاف إليه والمراد المضاف، كما تقول: « حبُّ رمَّاني »، وإن لم تكن ملكت الرمان، بل الحبّ فقط.

وكذا تقول في المضارع للمضاف: « وا طالعًا جَبَـلاه »، وكـذا تلحقهـا آخـر الصلة، نحو: « وا مَنْ حَفر بئر زمزماه »؛ وكذا قال يونس والكوفيون: إنك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف، نحو: « وا زيد الظريفاه ».

وقال الخليل وسيبويه: بل تلحقها آخر الموصوف، نحو: «وازيداه الظريف»، لأن اتصال الموصوف بصفته لفظًا أقلّ من اتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته.

وليونس أن يقول: إنه متصل بها على الجملة لفظًا، واتصاله بها في المعنى أتمّ من اتصال الموصول بصلته، والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان في اللفظ أنقص، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق المضاف إليه على المضاف، ولا الصلة على موصولها.

وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قدحان فقال: «وا جُمْجُمَتَيّ الشامِيَّتيناه»، والجمجمة: القدح.

وحكى الكوفيون: «وا رجلاً مسجّاه»، وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف، وهو شاذّ عند البصريين.

وحكى الأندلسيّ عن الكوفيين أنهم ربما نَوَّنوا المندوب في الوصل، نحو: «وا زيدًا يا هذا».

١٧ - حذف حرف النداء

قال ابن الحاجب:

ويجوز حذف حرف النداء، إلا مع اسم الجنس، والإشارة، والمستغاث، والمندوب، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ و «أيها الرجل»، وشذ: «أَصْبِحْ لَيْلُ»، و «افْتَدِ مَخْنوق»، و «أطرقْ كرا».

قال الرضيّ:

يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرَّف بالنداء، كـ «يا رجلُ»، أو لم يتعرَّف، كـ «يا رجلاً»، وسواء كان مفردًا، أو مضافًا، أو مضارعًا له، نحو: «يا غلامُ فاضل»، و «يا حسنَ الوجه»، و «يا ضاربًا زيدًا»، قصدت بهذه الثلاثة واحدًا بعينه أو لا.

وإنما لا تحذفه من النكرة، لأن حرف التنبيه إنما يُستغني عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك، متنبّهًا لما تقول، ولا يكون هذا إلا في المعرفة، لأنها مقصودة قصدَها.

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء، إذ هي إذن حـرف تعريـف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرّف به، حتى لا يُظنّ بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أنّ لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها، وحـرف النـداء أولـى منهـا بعـدم الحذف، إذ هي مفيدة مع التعريف: التنبيهَ والخطاب.

وكان ينبغي ألاَّ يُحذف من « أيّ » أيضًا، إذا هو أيضًا جنس متعـرِّف بـالنداء، إلا أن المقصود بالنداء، لما كان وصفه، كما تقدّم وهـو معرفـة قبـل النـداء بـاللام جاز حذفه، ألا ترى أنه لا يجوز الحـذف مـن: « يـا أيّهـذا »، مـن غـير أن تصـف «هذا» بذي اللام، كما لا يجوز الحذف من: « يـا هـذا »، فثبـت أن الاعتبـار فـي حذف حرف النداء من « أي » بوصفه، نحو: « أيها الرجـل »؛ أو بوصـف وصفـه نحو: « أيهذا الرجل ».

وإنما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة وإن كـان متعرفًـا قبـل النداء، لما ذكرنا قبل من أنه موضوع في الأصل لمـا يشـار إليـه المخـاطب، وبيـن كون الاسم مشارًا إليه وكونه منادًى؛ أيْ: مخاطبًا، تنـافر ظـاهر، فلمـا أخـرج فـي النداء عن ذلك الأصل وجُعل مخاطبًا، احتيج إلى علامـة ظـاهرة تـدل علـى تغيـيره وجعله مخاطبًا، وهي حرف النداء.

والكوفيون جوَّزوا حذف الحرف من اسم الإشارة، اعتبـارًا بكونـه معرفـة قبـل النداء، واستشهادًا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ﴾ [البقرة:٨٥].

وليس في الآية دليل، لأن « هؤلاء » خبر المبتدأ، كما يجيء في الحروف.

فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها: العلم، والمضـاف إلى أي معرفة كانت، والموصولات.

وأما المضمرات، فيشذّ نداؤها، نحو: « يا أنت »، و « يا إيّاك ».

تقول في الموصولات: « مَن لا يزال محسنًا أحسن إليّ ».

ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف: إنه يحذف مما لا يوصف به «أيّ»، يلزمه جواز الحذف في: « يا غلام رجل »، و « يا خيرًا من زيد »، مع تنكيرهمـا، وذلك مما لا يجوز.

وإنمـا لـم يجـز الحـذف مـن المسـتغاث، والمتعجَّـب منـه، والمنـدوب. أمـــا المستغاث به، فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حـرف التنبيـه لكـون المسـتغاث لـه أمـرًا مهمًا، وأما المتعجـب منـه والمنـدوب فلأنهمـا مناديـان مجـازًا، ولا يقصـد فيهمـا حقيقة التنبيه والإقبال، كما في النداء المحض، فلمّا نُقِلا عن النداء إلى معنـى آخـر مع بقاء معنـى النـداء فيهمـا مجـازًا، لزمـا لفـظ علَـم النـداء، تنبيهًـا علـى الحقيقـة المنقولين هما منها.

ولم يذكر المصنف لفظة « الله » فيما لا يحذف منه الحرف، وهي منـه، لأنـه لا يحذف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره، نحو: « اللهـم »،وذلـك لأن حقّ ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بـ « أي » أو باسم الإشارة. فلما حذفـت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها، لم يحذف الحرف منه، لئلا يكون إجحافًا[1].

قوله: « أَصْبح ليلُ »، أي: ادخلْ في الصبـاح، وصِرْ صُبحًـا، قالتـه أمّ جُنـدب زوجة امرئ القيـس، تبرُّمًـا بـه، وكـان مُفْرِكًـا[2] ، ويقـال: إنـه سـألها عـن سـبب تفريكهن له، فقالت له: لأنّك ثقيل الصـدر، خفيـف العجـز، سـريع الإراقـة، بطـيء الإفاقة.

قوله: « أطرقْ كَرا »[3]، رقية يصيدون بها « الكرا »، يقولـون: « أطـرق كـرا إنّ النعام في القرى، ما إن أرى هنا كرا »، فيسكن ويطرِق حتى يصاد، وهـذه مثـل رقية الضبع: « حامري أمَّ عامر ».

والمعنى أنّ النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحُمل إلى القرى، فلا تُخلَّـى أيضًا.

ومثل ذلك قولهم: « افْتَدِ مَخْنوق »، قاله شخص وقع في الليل على سُليك بـن السُّلكة، وهو نائم مستلق فخنقه، وقال: « افْتَدِ مَخْنوق »، فقال له سليك: « الليـل

---

(١) أجحف به أي ذهب به وسيل جحاف بالضم إذا جرف كل شيء وذهب به.

(٢) برم به بالكسر إذا سئمه وكذا تبرم به، وفركت المرأة زوجهـا فركـا أي: أبغضتـه، وكـذا فركها زوجها ولـم تسمع هذه اللفظة في غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشـديد للـذي تبغضه النساء.

(٣) وفي المثل اطرق كرا اطرق كرا أن النعامة في القرى يضرب للمعجب بنفسه يقـال اطـرق إذا أرخى عينيه.

طويل وأنت مقمر »، أي: أنت آمِن من أن أغتالك ففيم استعجالك في الأسر؟ ثم ضغطه سليك فضرط، فقال سُليك: « أضرطًا وأنت الأعلى »، فذهبت كلها أمثالاً.

١٨ – حذف المنادى

قال ابن الحاجب:

وقد يحذف المنادى لقيام القرينة، نحو: ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾ [النمل:٢٥].

قال الرضيّ:

المنادى مفعول به، فيجوز حذف إذا قامت قرينة دالّة عليه بخلاف سائر المفعول به، فإنه قد يحذف نسيًا منسيًّا، كما تقدّم.

قوله: ﴿ألا يا اسجدوا﴾ بتخفيف « ألاَ » على أنها حرف تنبيه، و « يا » حرف نداء، أي: يا قوم اسجدوا؛ ومن قرأ: « ألاّ يسجدوا » بتشديد اللام، فـ «أن» ناصبة للمضارع، أُدغمت نونها في لام « لا »، و « يسجدوا » فعل مضارع سقط نونه بالنصب، أي: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، و « لا » زائدة؛ أو نقول: « أن لا يسجدوا »، بدل من ﴿السَّبِيلِ﴾ [النمل:٢٤]، أي: فصدّهم عن السجود، ويجوز أن يكون بدلاً من قوله: ﴿أعمالهم﴾، فلا تكون « لا » زائدة، أي: فزيَّن لهم الشيطان أن لا يسجدوا.

١٩ – الأسماء الملازمة للنداء

هذا، واعلم أنه قد جاءت أسماء لا تستعمل في غير النداء، وهي: « فُلُ »، و «فُلة »، وليس « فُل » ترخيم « فُلان »، وإلاّ لم يجز في المذكر إلا « فُلا »، إلا على مذهب الفرّاء كما تقدّم من تجويزه نحو: « يا عِمَ » في « عِماد »، ولو كان ترخيم « فُلان » لقيل في المؤنث: « يا فلانَ » بحذف تاء « فلانة ».

ومن ذلك: « يا مَكرمان »، و « يا ملأمان »، و « يا نَومان »، أي: « يا كريم»، و « يا لئيم »، و « ياناثم »، وكذا « يا ملكعان »، أي: « يا لكع »، وكلّ ما هو على « مَفْعلان » فهو مختصٌّ بالنداء، والغالب فيه السبّ.

ومن الأبنية المختصة بالنداء: كل ما هو على « فُعَلَ » في سبِّ المذكر، و«فَعالِ» في سبِّ المؤنث، نحو: « خُبَث » و « لُكَع »، و « خَباثِ » و « لَكاعِ» و « فَعالِ » هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الأمر من الثلاثي، وكذا « فُعَل »

في مذكّرها، و ((مَفْعَلان)) سماعي.

وربما اضطر الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادًى، كقوله:

١٤٣- في لُجَّةٍ أمْسِكْ فلانًا عَن فُـل

وقال:

١٤٤- أُطوِّفُ ما أُطـوِّفُ ثُـمَّ آوي إلـــى بَيْـــتٍ قَعيدَتُـــهُ لَكَـــاع

١٤٣- في لُجَّةٍ أمْسِكْ فلانًا عَن فُلِ

البيت من الرجز وهو لأبي النجم في جمهرة اللغة ص (٤٠٧)، وخزانة الأدب (٣٨٩/٢)، والدرر (٣٧/٣)، وسمط اللآلي ص(٢٥٧)،وشرح أبيات سيبويه (٤٣٩/١)، وشرح التصريح (١٨٠/٢)، و شرح شواهد المغني (٤٥٠/١)، والصاحبي في فقه اللغة ص (٢٢٨)، والطرائف الأدبية ص (٦٦)، والكتاب (٢٤٨/٢)، ولسان العرب (٣٥٥/٢)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٦٠/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥٧٢)، وهمع الهوامع (١٧٧/١).

اللغة: لُجَّة:معظم البحر وترددأمواجه، واللجَة: اختلاط الأصوات.

الإعراب: في لجة: جار ومجرور متعلق بمحذوف، **أمسك:** فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **فلانًا:** مفعول به منصوب، **عن فل:** جار ومجرور متعلق بـ أمسك، وجملة ((أمسك)) في محل نصب مفعول به لمقول القول المحذوف تقديره ((في لجة مقول في شأنها أمسك فلانا)).

الشاهد: عن ((فل)): حيث استعمل ((فل)) في غير النداء وذلك للضرورة، وليست ((فل)) ترخيم((فلان)) إلا لم يجز في المذكر إلا ((فلا)) إلا في مذهب الفراء، ولو كان ترخيم ((فلان)) لقيل في المؤنث: ((يا فلان)) بحذف تاء ((فلانة)).

١٤٤- أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ ثُـمَّ آوي إلـــى بَيْـــتٍ قَعيدَتُـــهُ لَكَـــاع

البيت من الوافر وهو للحطيئة في ملحق ديوانه ص (١٥٦)، وجمهرة اللغة صـ (٦٦٢)، وخزانة الأدب (٤٠٤/٢)، والدرر (٢٥٤/١)، وشرح التصريح (١٨٠/٢)، وشرح المفصل (٥٧/٤)، والمقاصد النحوية (٤٧٣/١)، وأوضح المسالك (٤٥/٤)، وشرح ابن عقيل صـ (٧٦)، وهمع الهوامع (٨٢/١).

اللغة: أطوف: انتقل هنا وهناك، آوي: أرجع وأعود، قعيدته: التي تقعد فيه وتعمره، لكاح: حمقاء لئيمة.

المعنى: إنني أخرج للعمل وأتنقل في طلب الرزق هنا وهناك ثم أعود إلى بيتي فأجد امرأة حمقاء لئيمة مسرفة.

=

ولم(١) يسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفًا.

---

(١) سقط في نسخة.

= **الإعراب: أطوف**: فعل مضارع مرفوع،والفاعل ضمير مستتروجوبًا تقديره أنا، **ما**: مصدرية، والمصدر المؤول من « ما » والفعل المضارع في محل نصب مفعول مطلق والتقدير «أطوف تطويفًا »، **ثم**:حرف عطف، **آوى**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا والجملة معطوفة على أطوف، **إلى بيت**: جار ومجرور متعلق بآوى، **قعيدته**: مبتدأ مرفوع،والهاء: مضاف إليه، **لكاع**: خبر للمبتدأ مبنى على الكسر في محل رفع، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لبيت.

الشاهد: قعيدته لكاع حيث استعمل « لكاع » في غير المنادى حيث أنها جاءت خبر وهذا للضرورة، ومن الناس من يقدره مقولاً لقول محذوف، والتقدير، قعيدته « مقول لها يا لكاع ».



المنصوب على الاختصاص

ومما أصله النداء باب الاختصاص، وذلك أن تأتي بـ « أيّ » وتُجرية مجراه في النداء، من ضمّه والمجيءبهاء التنبيه في مقام المضاف إليه، ووصف « أيّ » بذي اللام، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كـ « أنا » و « إنـي »، أو المشارَك فيه، نحو: « نحن » و « إنّنا »، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه. وهوإمّا في معرض التفاخر، نحو: « أنا أُكرم الضيف أيُّها الرجل »، أي: أنا أختصّ من بين الرجال بإكرام الضيف، أو في معرض التصاغر، نحو: « أنا المسكين أيُّها الرجل »، أي: مختصًّا بالمسكنة من بين الرجال، أو لمجرَّد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للافتخار ولا للتصاغر، نحو: « أنا أدخل أيُّها الرجل »، و « نحن نُقِرّ أيُّها القوم ». فكل هذا في صورة النداء وليس به؛ بل المراد بصفة « أيّ » هو ما دلّ عليه ضمير المتكلم السابق، لا المخاطب وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين، إذ المنادى أيضًا مختصٌّ بالخطاب من بين أمثاله.

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النداء مع « أيّ »، لأنه لم يبقَ فيه معنى النداء، لاحقيقة كما في « يا زيد »، ولا مجازًا كما بقي في المتعجَّب منه والمندوب، فكره استعمال علَم النداء في الخالي عن معناه بالكلية.

وحال ظاهر « أيّ » ووصفه من ضمّ الأوّل، ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء، لكن مجموع نحو: « أيُّها الرجل » في باب الاختصاص في محل النصب، لوقوعه موقع الحال، أي: مختصًّا من بين الرجال.

وهذا كما قيل في نحو: « سواء أقمت أم قعدت »: إن « أقَمْتَ أم قعدت »، وإن كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة، إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر، أي:سواء قيامك وقعودك، كما يجيء في باب حروف العطف.

وقد يقوم مقام « أيّ » المذكور اسمٌ منصوب دال على المراد من الضمير المذكور، إما معرَّف باللام، نحو: « نحنُ العَربَ أقرى للنزل »، أو مضاف نحو

قوله ﷺ: « **إنّا معاشر الأنبياء فينا بكاء** »[1] أي: قلّة كـلام، وقولهـم: « نحـن آل فلان كرماء ».

وربما كان المنصوب علَمًا، قال:

١٤٥- بنـا تميمًـا يُكشَـفُ الضبـابْ

قال أبو عمرو: إنّ العرب نصبت في الاختصاص أربعـة أشياء: « معشـر »، و «آل»، و « أهل »، و « بني »، قال:

١٤٦- إنّـا بَنـي ضَبَّـةَ لا نَفِـرّ

أقول: لاشكّ أن هذه الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص، ولكن ليس الاختصاص محصورًا فيها.

قال المصنّف: المعرّف باللام ليس منقولاً عن النداء، لأن المنادى لا يكون ذا لام؛ ونحو: « أيها الرجل » منقول عنه قطعًا، والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بـ« يا » المقدّرة، كما في « أيها الرجل »، وأن ينتصب

---

(١) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (١٤٨/١) مادة « بكأ ».

١٤٥- بنا تميمًا يُكشفُ الضبابْ

البيت من الرجز وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص (١٦٩)، وخزانة الأدب (٤١٣/٢)، والدرر (١٥/٣)، والمقاصد النحوية (٣٠٢/٤)، وهمع الهوامع (١٧١/١)، وبلا نسبة في شرح المفصل (١٨/٢).

الإعراب: بنا: جار ومجرور متعلق بـ « يكشف » **تميمًا:** مفعول به لفعل محذوف تقديره أخص، **يكشف:** فعل مضارع مبنى للمجهول، **الضباب:** نائب الفاعل، وجملة « يكشف الضباب » في محل نصب صفة لتميم.

الشاهد:« بنا تميمًا » حيث نصب على الاختصاص.

١٤٦- إنّا بنى ضَبَّة لا نَفِر

البيت من الرجز وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤١٤/٢)،

الإعراب: إنا: حرف توكيد ونصب مشبه بالفعل، و « **نا** » ضمير مبنى في محل نصب اسم « إن »، **بني:** مفعول به لفعل محذوف تقديره أخص، **ضبة:** مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، **لا:** نافية مهملة، **نفر:** فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره « نحن »، والجملة « لا نفر » في محل رفع خبر إن، وجملة « بني ضبة » اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « بني ضبة » حيث نصب « بني » على الاختصاص، ونصب على الباء لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم.

بفعل مقدر، كـ « أعني »، أو « أختصّ »، أو « أمدح »، قال: والنقل خلاف الأصل، فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: « نحن العربَ ».

هذا كلامه، والأولى أن يقال: الجميع منقول عن النداء، وانتصابه انتصاب المنادى إجراءً لباب الاختصاص مجرًى واحدًا.

ثم نقول: لكنهم جوَّزوا النصب ودخول اللام في نحو: « نحن العربَ »، لأنه ليس بمنادى حقيقة، ولأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للاَّم.

وقد يأتي الاختصاص الذي[1] باللام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب، نحو: «سبحانك الله العظيمَ، وبكَ أهلَ الرحمة أتوسَّل ».

قالوا: وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب، نحو: «مررت به الفاسقَ »، أو بعد الظاهر، نحو: « الحمد لله الحميدَ »، أو كان المختص منكرًا، فليس من هذا الباب، بل هو منصوب إما على المدح، نحو: « الحمد لله الحميدَ »، أو الذمّ، نحو: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾ [المسد:٤]، أو الترحّم، نحو قوله:

١٤٧- لنا يَومٌ وللكِرْوان يَومٌ تَطيرُ البائساتِ وَلا نطيرُ

---

(١) سقط في نسخة

١٤٧- لنا يَومٌ وللكِرْوان يَومٌ تَطيرُ البائسات وَلا نطيرُ

البيت من الوافر وهو لطرفه بن العبد في ديوانه ص (٤٩)، وخزانة الأدب (٢/٣٧٥).

المعنى: لنا يوم نقاتل فيه ونصمد ولهذا الكروان الضعيف يوم يطير فيه فيتبعه الصقور فتنال منه.

الإعراب: **لنا:** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **يوم:** مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، **وللكروان:** الواوعاطفة، للكروان: جار ومجرور متعلق بخبر مقدم، **يوم:** مبتدأ مؤخر مرفوع، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة الأولى، **تطير:** فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره « هى » يعود البائسات، **والبائسات:** مفعول به مجرور بالكسرة لفعل محذوف تقديره « أترحم » وجملة « البائسات » اعتراضية لا محل لها من الإعراب، **ولا:** الواو عاطفة، لا: نافية مهملة، **نطير:** فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره « نحن »، وجملة « نطير » معطوفة على جملة «تطير البائسات ».

الشاهد: البائسات حيث أعربت مفعول به لفعل محذوف تقديره أترحم أو أخص.

وقوله:

١٤٨- ويَأوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّل وَشُعْثًا مراضيعَ مِثْلَ السعالي

بفعل لا يظهر، وهو «أعني»، أو «أخصّ» في الجميع، أو «أمدح» أو «أذمّ» أو «أترحم»، كلٌّ في موضعه.

هذا ما قيل، ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد، لأن في الجميع معنى الاختصاص، فنكون قد أجيرنا هذا الباب مجرى واحدًا.

وكما ينصب على الذمّ ما هو المراد مما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، ينصب عليه ما يشبَّه به في القبح شيء مما قبله، كقوله:

١٤٩- لحا اللَّهُ جَرمًا كُلَّما ذَرَّ شارقٌ وُجوهَ قُرودٍ(١) هارَشَتْ فَازْبَأَرَّتِ

١٤٨- ويَأوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّل وَشُعْثًا مراضيعَ مِثْلَ السعالي

البيت من المتقارب وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب (٢٤٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٤٦/١)، وشرح أشعار الهذليين (٥٠٧/٢)، وشرح التصريح (٨٧/٢)، والكتاب (٣٩٩/١)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٢٢/١)، ورصف المباني ص (٤١٦)، وشرح الأشموني (٤٠٠/٢)، والمقرب (٢٢٥/١).

اللغة: يأوى: ينزل، يستريح، عطل: أي خالية من الحلى، شعثًا: ج أشعث، وهى المرأة التي تترك شعرها بدون ترجيل، السعالى: جمع السعلاة، وهى أنثى الغول.

المعنى: الشاعر يهجو هذا الإنسان الذي يلجأ لهؤلاء النسوة اللائي لا حلى لهن وأشعارهن متلبدة مثل أنثى الغول.

الإعراب: ويأوى: الواو بحسب ما قبلها، **يأوى:** فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو» **إلى نسوة:** جار ومجرور متعلق بالفعل يأوى، **عطل:** صفة مجرورة، **وشعثا:** الواو حرف عطف، **شعثا:** مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو أخص، **مراضيع:** صفة لشعثًا منصوبة بالفتحة، **مثل:** صفة أخرى لشعثا منصوبة بالفتحة، مثل السعالى مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

الشاهد: «نسوة عطل وشعثا» حيث نصب شعثًا بفعل محذوف تقديره أعنى وأخص.

١٤٩- لحا اللَّهُ جَرمًا كُلَّما ذَرَّ شارقٌ وُجوهَ قُرودٍ هارَشَتْ فَازْبَأَرَّتِ

---

(١) في نسخة «كلاب».

وقال:

١٥٠- أُقارعُ عَوفٍ لا أحاولُ غَيْرَها وُجوهَ قُرودٍ تَبْتَغي مَن تُجادعُ

= **البيت من الطويل** وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص (٧٢)، والحيوان (٣١٨/١)، وخزانة الأدب (٤٣٦/٢)، وسمط اللآلي (٣٦٦/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٦٠) والمقاصد النحوية (٤٣٦/٢).

اللغة: لحا: لعن، جرمًا: كناية عن قوم أو قبيلة، ذر شارق: طلعت الشمس، هارشت: من المهارشة، وهيتعني وقوع الكلاب بعضها في بعض، فازبأرت: أي انتفشت.

المعنى: يهجو الشاعربني جرم ويدعو عليهم باللعنة كل صباح، ويصفهم بأنهم قرودتقع في بعضهم ويقتتلون حتى تظهر جلودهم

الإعراب: لحا: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر منع من ظهورها التعذر، **الله:** لفظ الجلالة فاعل، **جرمًا:** مفعول به منصوب بالفتحة، **كلما:** ظرف زمان متعلق بـ « لحا » مبنى على السكون، **ذر:** فعل ماض مبنى على الفتح، **شارق:** فاعل مرفوع، **وجوه:** مفعول به لفعل محذوف تقديره « أذم » **قرود:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، **هارشت:** فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «هى » **فازبأرت:** الفاء عاطفة، ازبأرت:فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره « هى » والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على هارشت، وجملة « هارشت » في محل جر صفة لقرود، وجملة « ذر شارق » في محل جر مضاف إليه بعد ظرف الزمان، وجملة « وجوه » اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « وجوه قرود » حيث نصب « وجوه » لفعل محذوف تقديره أعني. أو أخص أو أذم.

١٥٠- أُقارعُ عَوفٍ لا أحاولُ غَيْرَها وُجوهَ قُرودٍ تَبْتَغي مَن تُجادعُ

البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص (٣٥)، وخزانة الأدب (٤٤٦/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٤٦/١)، والكتاب (٧١/٢)، ولسان العرب (٤٢/٨)،وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه.

اللغة: أقارع عوف: هم بنى قريع بن عوف، لا أحاول: لا أريد، تجادع: مادة جدع: أى من قطع أنف (١٩٧/١).

المعنى: إن بني قريع لا أريد غيرها إنهم قوم سوء تريد من يقاتلهم فيقطع أنفهم.

الإعراب: أقارع: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هذا» أو بدل من مرفوع، **عوف:** مضاف إليه، **لا:** حرف نفي، **أحاول:** فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، **غيرها:** مفعول به، وجملة « لا أحاول غيرها » اعتراضية لا محل لها من الإعراب، **وجوه:** مفعول به لفعل محذوف تقديره أذم، **قرود:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، **تبتغي:** فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره « هى » من: =

واعلم أنه ليس لك في قولـك: « يـا أيهـا الرجـل وعبـد اللـه المسـلِمَين »، أن تجعل « المسلمَين » صفة للرجل وعبد الله، لاختلاف إعرابهمـا فهـو مثـل قولـك: «اصنع ما سرَّ أباك، وأحـبَّ أخـوك الصـالحين »، فإمّـا أن تنصبه علـى المـدح، أو ترفعه عليه، أي: هما المسلمان، وأعني الصالحين، كما يجيء في باب النعت.

وأمّا إذا قلت: « يا زيد وعمرو الطويلين أو الطويلان »، فهما صفتـان لاتفـاق الموصوفين إعرابًا وبناءً.

وإذا قلت: « يا هؤلاءِ وزيد، الطوال »، لم يكن « الطوال » وصفًا، بل عطـف بيان، لأنه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته كما مرَّ.

وعلى الجملة: كلّ اسم فيه معنى الوصف، ويمتنـع كونـه وصفًـا جاريًـا علـى الموصوف، لمانع لفظيّ، يرفع أو ينصب على المدح، أو الذمّ، أو الترحّم، إن كـان فيه معنًى من هذه المعاني، وإلا فهو عطف بيان، لأن فيه شرحًا وبيانًا كالوصف.



= اسم موصول بمعنى الذي فـي محـل نصـب مفعـول بـه، **تجادع:** فعـل مضـارع مرفـوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جـوازًا تقديره هـي، والجملـة مـن الفعـل والفـاعل صلـة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة « تبتغي » في محل جر صفة لقرود.

الشاهد: وجوه قرود: حيث نصب وجوه علـى أنـه مفعـول بـه لفعـل محـذوف تقديـره أذم أو أشتم.

المنصوب على شريطة التفسير

١ - تعريفه

قال ابن الحاجب:

الثالث: ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل، أو شبهه، مشتغل عنه بضميره، أو متعلّقه، لو سُلّط عليه هو، أو مناسبة، لنصبه، نحو: « زيدًا ضربته»، و « زيدًا مررت به »، و « زيدًا ضربتُ غلامَه »، و «زيدًا حبست عليه »؛ ينصب بفعل يفسِّره ما بعده، أي: « ضربت »، و « جاوزت »، و« أهنت »، و « لابست ».

قال الرضيّ:

إنّما وجب إضمار الفعل ههنا، لأن المفسِّر كالعوض من الناصب، ولم يؤتَ به إلا عند تقدير الناصب ليفسِّره، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره، فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦]، كما ذكرنا في باب الفاعل.

وهذا عند الكسائي والفرّاء، ليس مما ناصبه مضمر، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخّر عنه، إمّا لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه، نحو: « زيدًا ضربته »، فـ « ضربت » عامل في « زيدًا »، كما أنه عامل في ضميره، وإما لغيره إن اختلّ المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه: ما دلَّ عليه ذلك الظاهر وسَدَّ مسدَّه، كما في: « زيدًا مررت به »، و « عَمْرًا ضربت أخاه »، فالعامل في« زيدًا » هو قولك: « مررت به » لسدِّه مسدَّ « جاوزت »، وفي «عَمرًا»: « ضربتُ أخاه » لسدِّه مسدَّ « أهنت »، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما.

وإنّما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معًا في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدّم، تأكيد إيقاع الفعل عليه،

وليس الضمير المؤخّر عندهماأحد التوابع الخمسة،لأنه لو جعل مثلاً تأكيدًا، أو بدلاً، أو عطف بيان، لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعرابًا في جميع المُثُل، وليس كذا، ألا ترى إلى قولهم: « زيدًا مررت به »، و « زيدًا ضربت غلامه».

ولو قيل على مذهبهما: إن المنتصب بعد الفعل الظاهر، أو شبهه، سواء كان ضميرًا أو متعلّقه، هو بدل الكّل من المنصوب المتقدّم، لكان قولاً. فالضمير في: «زيدًا ضربته »، بدل من « زيدًا »، وكذا الجار والمجرور في: « زيدًا مررت به»، إذ المعنى: « زيدًا جاوزته »، وكذا « أخاه » في قولك: « زيدًا ضربت أخاه »، بدل من « زيدًا »، على حذف المضاف من « زيدًا »، أي: متعلقَ « زيد »: «ضربت أخاه »، وكذا في قولك: « زيدًا ضربت عَمرًا في داره »، و « زيدًا لقيت عَمرًا وأخاه »، بتقدير: ملابسَ زيد ضربت، وملابس زيد لقيت، ثم بيَّنت الملابس بقولك: « عمرًا في دراه »، فإنه ملابس « زيد » بكونه مضروبًا في دار زيد، وبقولك: « عمرًا وأخاه » فإنه ملابس « زيد » بكونه ملقيًّا لك هو وأخو زيد، وإن كانت الملابسة في الصورتين بعيدة، كما يجيء في مذهب البصريين أيضًا.

واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدّر يُفسِّره ما بعده، قياسًا على المرفوع في نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء:١٧٦]، مع أنه قد ذهب شاذٌّ منهم إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدّم في باب الفاعل.

ولا يجوز للكوفيّ أن يرتكب أن ارتفاع « امرؤ »، بـ « هَلَك » المؤخّر، كما ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر، لأن الفعل، باتفاق من جميع النحاة، لا يرفع ما قبله.

قوله: « كل اسم بَعدهُ فعل »، احتراز عن نحو: « زيد أبوك »، ولا يريد بقوله: « بعده » أن يليه الفعل متّصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزءَ الكلام الذي بعده، نحو: « زيدًا عمرو ضربه »، و « زيدًا أنت ضاربه ».

قوله: « أو شبهه »، ليشمل نحو: « زيدًا أنا ضاربه »، أو « أنا محبوس عليه»، ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول، أما المصدر فلا يكون مفسِّرًا في هذا الباب، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سُلِّط، لا يفسِّر كما يجيء، ومنصوب المصدر لا يتقدّم عليه، وكذاالصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها، وشبه الفعل إنما يفسِّر إذ لم

يصدَّر الاسم بحرف لازم للفعل، أما إذا كان مصدَّرًا به، فلا يكون المفسِّر إلا فعلاً سواء فسَّر الرافع أو الناصب، نحو: « إنْ زيد قام »، و « إنْ زيدًا ضربته ».

ولابدَّ لشبه الفعل مما يعتمد عليه، إما قبل الاسم المحدود، نحو: « زيدٌ هندًا ضاربها »، أو بعده، نحو: « زيدًا أنت محبوس عليه »، و « زيدًا ضاربه عمرو »، وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي، نحو: « أزيدًا ضاربه العمران »، و « ما زيدًا ضاربه البكران! » وإلاّ لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلّقه لا لفظًا، ولا محّلاً، فلا يجوز: « زيدًا ضاربه العمران »، كما يجوز: « زيدًا يضربه العمران ».

قوله: « مشتغل عنه بضميره » أي: مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدّم بالعمل في الضمير الراجع إليه، أي: إنما لم يعمل في الاسم المتقدّم بسبب العمل في ضميره، ولولا ذلك لعمل فيه، وهو احتراز عن نحو: « زيدًا ضربتُ »، فإنه ليس من هذا الباب لأن عاملَه ظاهر وهو الفعل المؤخَّر، وعن نحو: « زيد قام »، و« زيد قائم » أيضًا، لأن هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال: إنه اشتغل عنه بضميره، فظهر أن قوله بعدُ: « لو سلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه » غيرُ محتاج إليه، مع قوله: « مشتغل عنه بضميره[1] »، لأن معناه كما ذكرنا أنه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم، والفعل لا يرفع ما قبله لما تقّرر في مظانّه، فلم يبقَ إلا النصب، فمعنى «مشتغل عنه بضميره »: أي: لو سُلِّط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه.

قوله: « أو متعلّقه » أي: مشتغل بضميره، أو بما يتعلق به ذلك الضمير، والتعلّق يكون من وجوه كثيرة، نحو كونه مضافًا إلى ذلك الضمير، نحو: « زيدًا ضربت غلامه »، ومنه نحو: « زيدًا ضربت عَمرًا وأخاه »، لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف، أو موصوفًا بعامل ذلك الضمير، أو موصولاً له، نحو: « زيدًا ضربت رجلاً يحبه »، و « زيدًا ضربت الذي يحبه »، أو ما عطف عليه موصوف عامل الضمير، أو موصوله، نحو: « زيدًا لقيت عَمْرًا ورجلاً يضربه»، و « زيدًا لقيت عَمْرًا والذي يضربه »، وغير ذلك من التعلّقات. وقوله:

١٥١- فكُلاًّ أراهُمْ أصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ صَحيحاتِ مالٍ طالعاتٍ بمَخْرَمِ

---

(١) سقط في نسخة.

١٥١- فكُلاًّ أراهُمْ أصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ صَحيحاتِ مالٍ طالعاتٍ بمَخْرَمِ

البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٢٦)، وخزانة الأب (٣/٣).=

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير، إذ التقدير: يعقلون كلاًّ.

وضابط التعلّق أن يكون ضمير المنصوب من تتمَّة المنصوب بالمفسِّر؛ وليس الشرط أن يكون الضمير منصوبًا لفظًا أو محلاً، كما ظنّ بعضهم، نظرًا إلى نحو: «زيدًا ضربته، أو مررت به، أو أنا ضاربه »، بل الشرط انتصابه لفظًا أو محلاً، أو انتصاب متعلّقه كذلك، ألا ترى أنك تقول: « هندًا ضربتُ من تملكه »، أو «مررت بمن تملكه »، والضمير مرفوع والمعنى: ضربت مملوكها، ومررت بمملوكها.

واحترز بقوله: « مشتغل عنه بضميره » وبقوله: « لو سُلِّط عليه هو أو مناسبهُ لنصبه »، عن أن يتوسَّط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدُّر، كـ « إنَّ » وأخواتها، نحو: « زيدٌ إني ضربته »، و « عمرو ليتك تضربه »، وأما « أنَّ » المفتوحة، فإنه، وإن لم يجب تصدُّرها، لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لكونها حرفًا مصدريًا.

ومن الواجب تصدُّرها: « كم »، نحو: « زيدٌ كم ضربته »، وحرفا الاستفهام، نحو: « زيدٌ هل ضربته؟ » أو: « أَضَربته؟ » وكذا العرض، نحو: « زيدٌ ألا تضربه»، وحروف التحضيض؛ نحو: « زيد هلاّ ضربته » أو « ألاّ » أو « لولا » أو « لوما »؛ وكذا « ألا » للتمني، نحو: « هند ألا رجل يضربها »، ولام الابتداء،

=**اللغة**: يعقلونه: أي يؤدون ديته، صحيحات مال: أي الإبل، وهذا المال يدفع مباشرة لا مماطلة فيه، طالعات: أي ظاهرة يراها الناس.

المعنى: بعد انتهاء الحرب شرع هؤلاء القوم في دفع دية كل قتيل حتى ولا تشتعل مرة أخرى ألفًا بعد ألف وهذا المال لا مماطلة فيه.

الإعراب: **فكلاً**: الفاء استئنافية، **كلا**: مفعول به للفعل أرى **أراهم**: فعل ماض مبنى على الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر، **هم**: مفعول به ضمير مبنى في محل نصب، **أصبحوا**: فعل ماض ناقص مبنى على السكون، وواو الجماعة فاعل، **يعقلونه**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والهاء، ضمير مبنى في محل نصب مفعول به، **صحيحات**: مفعول به ثان منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، **مال**: مضاف إليه، **طالعات**: صفة لصحيحات، **بمخرم**: جار ومجرور متعلق بطالعات: وجملة يعقلونه في محل نصب خبر أصبح، وجملة « أصبحوا يعقلونه » حالية إذاجعلنا الرؤية بصرية، ومفعول ثان إذا جعلنا الرؤية قلبية.

الشاهد: « فكلا أراهم أصبحوا » حيث اشتغل الفعل بنفس الضمير، إذ التقدير يعقلون كلاًّ.

نحو: « زيدٌ لعمرو يضربه »؛ وكذا، « ما » و « إنْ » من جملة حروف النفي، نحو: « زيد ما ضربته »، بخلاف « لم »، و« لن »، و« لا »، فيجوز: « عَمْرًا لم أضربه، ولا أضربه، ولن أضربه »، إذ العامل يتخطّاها قال:

قد أصبحَت أمُّ الخيار تَدَّعي عَلَيَّ ذَنبًا كُلُّهُ لم أصْنَع[1]

يروى برفع « كلّه »، ونصبه؛ أما « لَن » فقِيل ذلك فيها لكونها نقيضة «سوف» التي يتخطاها العامل، نحو: « زيدًا سوف أضرب »؛ وأما « لمْ » فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه، وأمّا « لا » فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله، نحو: « كُنتُ بلا مال »، و « أريد ألاّ تخرج »، ومع هذا كلّه، فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح، نظرًا إلى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغيِّر معنى الكلام، أكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها، نحو: « زيد ضربته ».

ومن الواجب تصدُّرها: حروف الشرط، نحو: « زيدٌ إنْ ضربته يضربك »، و «زيد لو ضربته ضربك »، وكذا: « زيد إن قام أضربه »، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط، كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه.

وأما الكوفيون فيجوِّزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط، نحو: « زيدًا إن قام أضرب »، وأما معمول الشرط فأجازه الكسائي دون الفرّاء، نحو: « زيدًا إن تضرب يضربْك ».

ومنها الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: « هند مَن يضربْها أضربْه، أو أيّكم يضربها ».

واحترز به أيضًا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب، لأنه لا يتصرَّف في معموله بالتقديم عليه، نحو: « زيد ما أحْسَنَهُ! وأحْسِنْ به »! وكذا: أفعل التفضيل في نحو: « زيد أنت أكرم عليه أم عمرو »، وكذا المضاف إليه، لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف، فيجب الرفع في نحو: « زيد حين تضربه يموت »،وكذا اسم الفعل لأنه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية، نحو: « زيد هاته »، وكذا الصلة والصفة، إذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف، لأن الصلة والصفة مع الموصول

---

(١) تقدم برقم (٥٦).

والموصوف في تأويل اسم مفرد، فلو عَمِلتا فيهما، لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما، فالرفع إذن واجب في نحو: « أَيُّهم أضربُه حُرّ »، على أن « أيًّا » موصول، وكذا قولك: « رجل لقيته كريم »، وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف، فيجب الرفع في: « زيد أن تضربَه خيرٌ »، و « زيد رجل يضربه موفقٌ ». وإنما لم تعملا فيما قبلهما كراهةً لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل، ولذا لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.

وكذا جواب القَسَم لا يعمل فيما قبل القَسَم، فيجب الرفع في: « زيد، والله لا أضربه »، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام، وكذا لا يعمل ما بعد « إلاّ » فيما قبلها، فيجب الرفع في: « ما رجل إلا أعطيته كذا »، وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل: إنّ ما بعد « إلاّ » من حيث الحقيقة جملة مستأنفة، لكن صُيِّرت الجملتان في صورة جملة، قصدًا للاختصار، فاقتصر على عمل ما قبل « إلاّ » فيما يليها فقط، ولم يجوَّز عمله فيما بعد ذلك على الأصحّ كما ذكرنا، فكيف يصحّ أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة، خلاف الأصل، لأن الأصل في العامل أن يتقدّم على معموله.

وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند إلى ضمير متصل راجع إليه، نحو: «زيد ظنّه منطلقًا »، و « الزيدان ظنّاهما منطلقين »، لأنه لا يجوز في هذا الاسم إلا الرفع على الابتداء، وذلك أنك لو سلّطت عليه الفعل المؤخّر، وقلت: « زيدًا ظنّ منطلقًا »، لم يجز، لأن المفعول المقدّم على الفعل لا يفسِّر الضمير المسند إليه ذلك الفعل، إلا إذا كان الضمير منفصلاً، فلا يقال: « زيدًا ضَرَب »، على أن الضمير عائد إلى « زيد »، ويجوز ذلك في المنفصل، نحو: « زيدًا لم يضرب إلا هو ».

وإنما لم يجز الأوّل، أعني نحو: « زيدًا ضَرَب »، ولا العكس، أعني كون الفاعل مفسِّرًا للمفعول إذا كان ضميرًا متصلاً، نحو: « ضَرَبه زيد »، على أن «زيدٌ» مفسِّر للضمير المتقدم، لأن القياس ألاّ يكون التخالف المعنوي بين المفسِّر والمفسَّر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرًا، ونحن نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور، فلهذا لم يجز: « زيدًا أعطيته »، على أن الضمير لِـ « زيد »، وأن المعنى: أعطيته نفسه، لأن المشهور تغاير المفعولين في

مثله، ولما لم يكن المفعول الأوّل في باب «ظن» هو المفعول حقيقة، بل المفعول في المعنى هومصدر المفعول الثاني مضافًا إلى الأوّل، كما يجيء في بابه، جاز نحو: «زيد ظَنّه قائمًا» والضمير لِـ «زيد»، وكان قياس هذا أن يجوز أيضًا نحو: «زيدًا ظنَّ منطلقًا»، و «ظنّ» مسند إلى ضمير «زيد»، لكنه كره احتياج الفاعل لذاته، إلى أن يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخّره رتبة. وأما نحو: «ضرب زيدًا سيّدُه»، و «ما ضرب زيدًا إلا عمرو»، فالاحتياج إلى تقدّم المفعول ليس لذات الفاعل، بل هو للضمير المضاف إليه، ولأجل «إلاّ» كما تبيَّن قبلُ.

وإما إذا كان كلّ واحد من الفاعل والمفعول ضميرًا منفصلاً، فيجوز أن تقول في الفاعل «زيدًا لم يضرب إلا هو» وفي المفعول «إياه ضرب زيدٌ» لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات، نحو: «إيّاكَ ضربتَ» تجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد، ومثله: «لا تضرب إلا إيّاك»، ولا يجوز مثله في المتصلين. هذا، وقد جوَّز بعضهم نحو: «غلامَ هند ضرَبَتْ» على قِلّة والضمير لِـ «هند»، إذ ليس نفس المفعول هو المفسّر.

وكذا جاز إيقاع الفعل المسند إلى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسِّر، نحو: «التي ضربت زيدًا ضَرَب»، أي: ضرَب زيد التي ضربته؛ وهو كالأوَل معنى، كأنك قلت: ضاربةَ زيدٍ ضربَ.

ومنع الفرّاء المسألتين.

وينبغي لمن جوَّز تفسير ما أضيف إليه المفعول المقدّم للفاعل في نحو: «غلامَ هند ضربت»، أن يجوِّز تفسير ما أضيف إليه الفاعل للمفعول أيضًا، نحو: «ضربها غلامُ هند» ، لأن المضاف إليه كجزء المضاف، فيكون معه في نيَّة التقدّيم، كما كان معه في نية التأخير في «ضرب غلامُه زيدًا».

والذي أرى: أنه كما لا يفسِّر الفاعل المفعول إذاكان متصلاً، الفاعل[1] وكذا العكس كما ذكرنا، كذلك لا يفسِّر ما أضيف إليه الفاعل المفعول، فلا يجوز: «ضربها غلام هند»، وكذا لا يفسّر ما أضيف إليه المفعول الفاعلَ، فلا يجوز:

(١) سقط في نسخة.

«غلام هند ضربت »، كما اختار الفرّاء، إذ السماع في المسألتين مفقود، والقياس أيضًا يدفعهما، لأن الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس المفعول، فلا يحتاج له[1] إلى ذيله أيضًا، وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس الفاعل، فكذا إلى ذيله أيضًا، أما نحو: « ضرب زيدًا سَيِّدُه » و « ضرب زيد سَيِّدَه »، فإن ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يُستنكر.

وكذا يحترز بقوله: « مشتغل عنه » وبقوله: « لو سلِّط عليه لنصبه »، عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف، وكذا فاء السببية الواقعة موقعها، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها، لأنها دلائل على أنّ ما بعدها من ذيول ما قبلها، فكره وقوع معمول ما بعدها قبلها، إذ ينعكس الأمر، إذن، أي: يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر:١]، إلى قوله: ﴿فسبح﴾، فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، أي: في « إذا » على المذهب الصحيح كما يجئ في الظروف المبنية أن العامل في «إذا» جزاؤها لا شرطها؛ لأن الفاء زائدة، لكن موقعها موقع السببية، وصورتها لتدلّ على لزوم ما بعدها لما قبلها لزومَ الجزاء للشرط، كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وربَّك فَكَبِّرْ * وثيابَكَ فَطَهِّرْ * والرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر:٣-٥]، وقوله تعالى: ﴿وأمّا بنعمةِ رَبِّك فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١]، فـ «الفاء » في الجميع للسببية، وجاز مع ذلك، عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط.

فعلى هذا، يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:٢]، على مذهب المبرّد كما يجيء، ونحو قوله: « كل رجل يأتيني فأنا أكرمه »، لأنها فاء السببية الواقعة موقعها، إذ هي داخلة على الجزاء لتضمّن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط، وكون الصلة والصفة كالشرط، فما بعد الفاء لا غير كالجزاء، بلى،لو لم يتضمَّن الموصول والموصوف معنى الشرط، وقلنا إن الشرط مقدّر، أي: إنّ الأصل: إمَّا يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني، ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى: ﴿وربَّك فكبِّر﴾

---

(١) سقط في نسخة.

[المدثر:٣]، و ﴿أمّا بنعمة ربِّك فحدِّث﴾ [الضحى:١١]، كما يجيء في حروف الشرط، وشغل « اجلدوا » بمتعلّق الضمير؛ لكان من هذا الباب، كمافي قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [ص:٥٧] على بعض التأويلات. ويجوز أن يكون بتقدير: هذا كذا، فليذوقوه، وبمعنى: أمّا هذا فليذوقوه، وبمعنى، هذا حميم فليذوقوه.

ويخرج أيضًا بالقيد المذكور: الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدّم عليه من جملته، بل من جملة أخرى، فإنه لا يكون من هذا الباب إذ لو سُلِّط عليه لم ينصبه، لأنه لا ينصب الفعلُ إلا ما هو من جملته وذيوله، فخرج على هذا أيضًا قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور:٢] عند سيبويه، إذ التقدير عنده: فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، فاجلدوا؛ وكذا يخرج: « زيد اضربنّه أو لا تضربنّه »، لأن الفعل المؤكّد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم.

قال البصريون: إنما لم يجز نصب الاسم المذكور إلا قبل ما لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن المفسِّر عوض عن الناصب ودالّ عليه، فلا أقلّ من أن يكون مستعدًّا للنصب، وعلى شفا العمل، بحيث لو لم نشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدّم، أعني بضميره، أو متعلّقه، لنصبه، فما لم يصلح هو أو مناسبه للنصب لولا الضمير، أو متعلّقه، لم يكن مفسِّرًا أيضًا؛ هذا زبدة كلامهم.

فإن قيل: اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدّرًا مفسَّرًا بالظاهر، ويؤدّي إلى صحة مذهب الكسائي والفرّاء، أي: أن الناصب هو المتأخّر، وذلك لأنه لو وجب أن يكون مفسِّر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل، لوَجَب في اطّراده في تفسير عامل الرفع في نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء:١٧٦]، إذ لا فارق، فكان يجب ألاّ يتأخر المفسِّر عن المرفوع، إذ لا يعمل الفعلُ الرفع فيما قبله.

قيل: إن الأصل في المفسِّر أن يصلح للعمل في معمول المفسَّر، كما ذكرنا، فإن لم يصلح، وكان له محمل غير التفسير حُمل عليه، وإن لم يكن له محمل آخر، اضطر إلى جعله مفسِّرًا مع امتناع كونه عاملاً، ففي نحو: « زيد هل ضَرَبْتَه، وهلاّ ضَرَبْتَه»، للفعل محمل آخر غير التفسير، وهو كونه خبر المبتدأ، فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في « زيد »؛ فأمّا في نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء:١٧٦]، و « لو ذاتُ سوارٍ لطمتني »، فلم يكن للفعل محمل آخر، إذ لو

جعلناه خبر المبتدأ، لكان حرف الشرط داخلاً على الاسمية، ولا يجوز. فعلى ما تقرّر، لا يحمل الفعل على التفسير في « زيد قام »، لمَّا لم يُضطر إليه، وكذا في: « أزيد قام »؟ بل نقول: زيد[١] مبتدأ لا فاعل فعل مقدر، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى، لأنا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسِّرًا، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضًا، وهذا مذهب سيبويه والجرمي.

واختار الأخفش في نحو: « أزيد قام؟ »، أن يُرفع « زيد » بفعل مقدر مفسَّر بالظاهر، نظرًا إلى همزة الاستفهام.

ومن ثمَّ قال سيبويه في نحو: « أأنت زيد ضربته »؟: إن رفع « زيد » أولى، لأن « أنت » مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه، فبقي خبر المبتدأ، وهو « زيد ضربته » بلا همزة استفهام، فرفعه أولى من نصبه لما سنبيِّن في شرح قوله: « عند عدم قرينة خلافه ».

وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود، ظرفًا نحو: «أاليومَ زيدًا ضربته؟ »، فالمختار النصب اتفاقًا لكون الظرف متعلقًا بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام إذن أن تقدّر داخلة على الفعل.

وقال الأخفش في: « أأنت زيد ضربته »؟: إن نصب « زيد » أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام، «وأنت» فاعل، [فعل مقدر][٢] و «زيدًا» مفعوله أى أضربت زيدًا ضربته، فلمّا حذفتَ الفعل، انفصل ضمير الفاعل المتصل. ونظرُ سيبويه أدقُّ، بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة.

ويلزم الأخفش تجويز ارتفاع « زيد » بالفاعليّة في نحو: « زيد قام » وإن لم يكن مختارًا.

فعلى هذا، مفسِّر الرافع لا يكون إلا فعلاً، إذ لا يُضطر إلى إضمار الفعل الرافع إلا بعد حرف لازم للفعل، كحرفي الشرط، وحروف التحصيص، وأما مفسِّر الناصب، فقد يكون شبه فعل، لأنه قد يفسِّره بلا ضرورة إلى كونه مفسِّرًا، كما ذكرنا، نحو: « زيدًا أنا ضاربه ».

(١) في نسخة «هو».
(٢) سقط في نسخة.

قوله: « أو مناسبه لنصبه »، ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة، أعني: « أو مناسبه »، والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل، إذ المصنِّف لم يتعرض لها في الشرح؛ والحقُّ أنه لابدّ منها، وإلاّ خرج نحو: « زيدًا مررت به »، وأيضًا، نحو: «زيدًا ضربت غلامه »، لأنه لابدَّ ههنا من مناسب حتى ينصب « زيدًا »، لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى، ولو سلّطت « ضربت » على « زيدًا » في هذا الموضع لنصبه، لكن لا يصحّ المعنى، لأنك لم تقصد أنك ضربت زيدًا نفسه، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه، فالمناسب إذن يُطلب في موضعين: أحدهما أن يكون الفعل أو شبهه واقعًا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه أن يتعدّى إليه بحرف جر، نحو: « زيدًا مررت به »، قال الله تعالى: ﴿**فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ**﴾ [الأعراف: ٣٠]، والثاني: « ألاَّ يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعًا عليه، بل على متعلّقه، وقد عرفت المراد بالمتعلّق، نحو: « زيدًا ضربت غلامه، أو مررت بغلامه ».

والأولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسِّر بمتعلق الضمير بلا حرف جر، أن يسلّط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلّق مضافًا إلى الاسم، كما تقول في « زيدًا ضربت غلامه »: « زيدًا ضربت » أي: غلام زيد، فنقول: إذا حصل ضابطان: أحدهما أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه، والثاني أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً عن نصب الاسم بضميره أو بمتعلّق الضمير، فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع، أو منصوب، لفظًا أو محلاًّ، يمكن نصب ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبهما، أو رفعه لذلك الاسم أيضًا، أو لا يكون، لا يختلف الحكم فيه، فالاسم المرفوع قبله، نحو: « أزيد عَمرًا ضربه؟ » سيبويه ينصب « عمرًا »، بـ « ضرب » المقدّر بعد « زيد » المبتدأ، خبرًا عنه، أي: أزيد ضرب عمرًا ضربه؟

والأخفش يجوِّز ارتفاع « زيد » بكونه فاعلاً لِـ « ضرب » المقدّر قبل «زيد»، و « عمرًا » مفعوله، أي: أضربَ زيدٌ عمرًا ضربه؟ كما تقدّم من مذهبيهما؛ وأما في نحو: « إنْ زيدٌ عمرًا ضربه »، فالفعل متحتم التقدير[1] قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو «اليوم عمرًا ضربته» والمنصوب محلاًّ: «أبالسوط زيدًا ضربته »؟

---

(١) سقط في نسخة.

وقد تقدّم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود قبلُ اسمٌ آخر، وليس يجب أن يليه الفعل أو شبهه، نحو: « آلخِوان اللحمَ أُكِلَ عليه »؟ و: « أزيدًا أنت محبوس عليه؟ » وقد يكتنفه اسمان نحو: « آليوم الخوان اللحمَ أُكِلَ عليه »؟ أو: « إن زيد عمرًا اليوم ضربه »، وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدّرين أو أكثر، نحو: « أزيدًا أخاه ضربته »؟ أي: أأهنت[1] زيدًا ضربت أخاه ضربته، و « أزيدًا أخاه غلامه ضربته »؟ أي: لابَستَ زيدًا أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته.

قوله: « ينصب بفعل يفسِّره ما بعده »، التفسير كما ذكر على ضربين: إمّا أن يكون المفسِّر عين لفظ المفسَّر، كـ « زيدًا ضربته »، أي: ضربت زيدًا ضربته، أو يكون لفظ المفسِّر دالاً على معنى المفسَّر واللفظ غير اللفظ، كما في « مررت به »، و « ضربت غلامه »، و « حَبست عليه ». وهذا الثاني على ثلاثة أقسام، لأنه إن أمكن أن يقدَّر ما هو[2] بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص، بل مع أي معمول كان فهو الأولى، نحو: « زيدًا مررت به »، فإنَّ «جاوزت » المقدّر قبل « زيدًا » بمعنى « مررت »، سواء كان « مررت » عاملاً في « بك »، أو في « به »، أو في « بغلامك »، أو في « بأخيك »، أو في أي شيء كان، لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل.

وإن لم يمكن هذا، فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعيَّن الخاص الذي نصبه ذلك الفعل المقدر، فقدِّر ذلك المعنى، وذلك نحو: « زيدًا ضربت غلامه »، فإنّ « أهنت » المقدّر ههنا قبل « زيد »، ليس بمعنى « ضربت» مطلقًا مع أي معمول كان، بل هو معناه مع « غلامه »، أو « أخاه »، أو «صديقه»، أو ما جرى مجرى ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: « زيدًا ضربت عَدُوَّه»

---

(١) في نسخة أهنت.

(٢) هذا كلام جيد متين لكن عبارة المصنف في شرحه هكذا، وهذا المقدر إن يمكن تقديره مثل الفعل المذكوركان أولى مثل « زيدًا ضربته » وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام، فقد جعل معناه مع معموله الخاص مقدما وذلك عكس ما ذكره الشارح، وقد فسرت عبارة المصنف بأن المجاوزة معنى مررت مع معموله الخاص كمررت بك ومررت بزيد وإن الإهانة معنى الضرب مع معموله العام كضربت النصارى لأن ضرب المتكلم لجميع النصارى غير متصور انظر هامش المخطوط.

لم يكن معنى « ضربت عدوَّه »: أهنت زيدًا، بل المعنى: أكرمت زيدًا ضربت عدوَّه، فظهر أن « أهنت » المقدّر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض، بخلاف « جاوزت »، فإنه بمعنى « مررت » مع أي معمول كان.

وإن لم يكن هذا الثاني أيضًا، أضمرت معنى « لابَست »، فإنه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير أو بمتعلق الضمير، أيِّ متعلَّق كان.

ولنا أن نقول في تعيين العامل[1] المقدّر رافعًا كان أو ناصبًا: إنك تنظر، فإن كان المفسِّر عاملاً في ضمير الاسم المقدَّم بلا واسطة، قدَّرت لفظ ذلك المفسِّر بعينه، كما في: « إن زيد قام »، و «إن زيدًا ضربته» وإن عمل في الضمير بواسطة حرف جر نحو «إن زيد مر به» و « إن زيدًا مررت به »، فلك أن تضمر فعل الملابسة مطلقًا، أي: إن لُوبس زيد، وإن لابست زيدًا؛وكذا في: « إن الخوان أكل عليه »، و «إن الخوان أكلت عليه» أي: إن لوبس الخوان وإن لابسته، وأما إن قلت: «آلخوان أكل عليه اللحم»؟ فإنك تضمر « لابس» وفاعله ما أسندت إليه الفعل المبني للمفعول، أي: ألابَسَ اللحمُ الخوانَ أكل عليه اللحم؟ وكذا: « آلسوط ضرب به زيد »؟

ولك أن تفصّل بأن تقول: إن كان هناك فعلٌ متعد إلى ذلك الضمير بنفسه، بمعنى ذلك اللازم، أضمرته، كما في: « إن زيد مُرَّ به »، و « إن زيدًا مررت به»، أي: إن جُووِز زيد، وإن جاوزت زيدًا، وإلا ففعل الملابسة، كما ذكرنا في: «آلخوان أُكل عليه »؟ و « آلخوان أكلت عليه »؟

وإن كان المفسِّر عاملاً في متعلّق الضمير، فلك أن تضمر فعل الملابسة مطلقًا، أي: فيما عمل فيه بحرف الجر أو بنفسه، نحو: « إن زيدٌ ضُرب غلامه »، و « إن زيدًا ضربت غلامه »، أي: إن لوبس زيد، وإن لابست زيدًا، وكذا في: « إن زيدٌ مُرَّ بغلامه »؟ و « إن زيدًا مررت بغلامه ».

ولك أن تفصِّل، فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف إلى ذلك الاسم المذكور، فتقول في: « إن زيدٌ ضُرب غلامه » وفي: « إن زيدًا ضربتَ غلامه »: إنّ « ضُرب » متعلّق زيد ضُرب غلامه، وإنّ « ضربت » متعلّق زيدٍ ضربت غلامه، فيكون الفعل الظاهر تفسيرًا للمقدَّر، ومعمول الظاهر تفسيرًا

---

(١) سقط في نسخة.

للمتعلّق المقدر(١) .

وكذا في نحو: « إن زيدٌ لُقي عمرو وأخوه »، و « إن زيدًا لقيت عَمرًا وأخاه» مع بَعد معنى الملابسة ههنا، كما تقدّم في مثل مذهب الكسائي.

والتفصيل أولى من إضمار الملابسة مطلقًا، لأنه يتعذر إضمارها للمرفوع في: « إن زيد قام غلامه »، بل المعنى: إن قام متعلق زيد قام غُلامه.

وتضمر العامل في متعلّق الضمير بواسطة حرف الجر فعلاً متعدّيًا، بمعنى ذلك الفعل اللازم، إن وجد متعديًا مع المضاف المذكور، فتقول في: « إن زيدٌ مُرَّ بغلامه »، و « إن زيدًا مررت بغلامه »: إن التقدير: إنّ « جُووِز » متعلّق زيد مُرَّ بغلامه، وإنّ « جاوزت » متعلّق زيد مررت بغلامه.

وإن لم يُوجد متعدٍّ بمعناه، فالملابسة، نحو: « إنْ زيدٌ أُكِل على خِوانه »، و«إن زيدًا أكلت علىخوانة» أى: إن لوبس زيد أكل على خوان وإن لابست زيدًا أكلت على خوانه

هذا وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف أو جار نحو: « آليوم زيدًا ضربته »؟ و « أبالسوط زيدًا ضربته »؟ لم يتفاوت الأمر، لأن الفعل المقدّر يعمل في ذلك الظرف أيضًا والجارّ أيضًا، وأما إن جاء قبل الاسم المذكور مرفوع، فإن كان المفسِّر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى، كما في: «إن زيدٌ عمرًا ضربه »، أي: إن ضرب زيدٌ عمرًا ضربه، فلا إشكال، وكذا في: «إن زيدًا عمرٌ ضربه »، وإلا أضمرت فعل الملابسة كما في: «إن اللحم الخوانَ أكل عليه »، أي: إن لابس اللحم الخوان أُكِل عليه.

٢ – اختيار الرفع في الاسم المشتغل عنه

قال ابن الحاجب:

ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود قرينة(٢) أقوى منها، كـ « أمّا » مع غير الطلب، و « إذا » للمفاجأة.

---

(١) في نسخة «المذكور».

(٢) سقط في نسخة.

قال الرضيّ:

حال الاسم المحدود، لا يعدو أربعة أقسام: إمَّا أن يختار رفعه، أويختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يستوي رفعه ونصبه. ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه، وأثبته ابن كيسان. قال وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور، به تحقق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل، نحو: « آلسوطُ ضُرب به زيد »؟ لأنه لما حقّق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع، وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب.

وهذا الذي ذكره قياس بارد، والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلاً عنه بمنصوب محلاً. بلى ما بعد « إذا » المفاجأة واجب الرفع، في نحو: « خرجت فإذا زيد يضربه عمرو »، كما يجيء.

ثم اعلمْ أن المصنف بدأ بما يُختار رفعه، لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل، فقال: يختار الرفع بالابتداء، فبيَّن بقوله: « بالابتداء » عاملَ الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أن رافعه فعل، كما أن ناصبه، إذا نصب فعل.

قوله: « عند عدم قرينة خلافه »، الضمير في « خلافه » للرفع، وخلاف الرفع ههنا: النصب، لأن هذا الاسم المذكور، إمَّا أن يُرفع بالابتداء، أو ينصب بفعل مقدر. أما الجرّ فلا يدخله، لأنه لا يكون إلا بجار، وكلامنا في اسم ينتصب لفظًا بما بعده لو سلّط عليه.

والمعنى: يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له، والقرائن التي يُختار معها النصب، والتي يتساوى معها الأمران، على ما يجيء شرحها، ومثال ذلك: « زيد ضربته »، ولا يريد مطلق قرينة النصب لأن المفسِّر قرينة النصب،ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه، بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما أشرنا إليه.

وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير، لاحتياج النصب إلى حذف الفعل وإضماره، والأصل عدمهما، بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ، حتى يقال حذف وأضمر، وعلى ما اخترنا في رفع المبتدأ،نقول: إنما اختير الرفع على النصب لأنه بعامل ظاهر دون النصب.

قوله: « أو عند وجود أقوى منها »، أي: عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب. وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط، على ما ذكروا: « أمَّا » و « إذا » المفاجأة، أمّا« أمَّا » فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداهما مغلوبة ومع الأخريين غالبة.

أمّا الأولى، فالطلب على ما يأتي، والأخريان: عطف الجملة التي بعدها على فعلية، وكونها جوابًا لجملة استفهامية فعلية.

وأمَّا « إذا » فلا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة؛ و « إذا » غالبة عليها، وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية، كما يجيء.

أمّا « أمَّا » فإنما يُرجَّح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين، لأن ترجح النصب في مثلهما بغير « أمّا » إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين، نحو: « قام زيد وعَمرًا أكرمته »، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين، نحو: « زيدًا أكرمته »، في جواب من قال: « أيَّهم أكرمت؟ » فإذا صُدِّرت الجملتان بـ « أمَّا »، نحو: « قام زيد، وأمّا عمرو فقد أكرمته، وأمّا زيد فقد أعطيته دينارًا »، في جواب: « أيّهم أعطيت »؟ فإنّ « أمّا » من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويُستأنف،ولا ينظر معها إلى ما قبلها، فلم يكن قصد التناسب معها، لكون وضعها لضدِّ مناسبة ما بعدها لما قبلها، أعني الاستئناف، فرجعت بسببها الجملة إلى ما كانت في الأصل عليه، وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير: فـ « أمَّا »، في الحقيقة ليست مقتضية للرفع، لأن وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ *وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ﴾ [الضحى:٩-١٠] لكن عملها في الصورتين أنها منعت مقتضى النصب من التأثير، فبقي مقتضى الرفع بحاله، وهو كون الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير؛ وأمّا « حَتّى » في نحو قوله:

١٥٢– ألقى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالــزَّادَ حَتّــى نَعْلَــهُ أَلْقَاهَــا

١٥٢– ألقى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالــزَّادَ حَتّــى نَعْلَــهُ أَلْقَاهَــا

البيت من الكامل وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧، وشرح شواهد المغني =

فهي وإن كانت يستأنف بعدها الكلام، إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف كـ« أمَّا »، ألا ترى أنها لا تقع في أول الكلام كـ « أمَّا »، فلم يكن الرفع بعدها أولى، فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب.

وأما إذا كانت « أمَّا » مع الطلب، وهو الأمر والنهي والدعاء فقط، لأن سائر أنواع الطلب، نحو: « زيد هل ضربته »؟ و « زيد ليتك تضربه »، و « ألا تضربه»، يجب رفع الاسم معها كما تقدّم.

فأمّا مع الثلاثة فهي مغلوبة،نحو: « أمَّا زيدًا فأكرمه، وأمّا بكرًا فلا تضربه، وأمّا عَمرًا فرحمه الله تعالى ».

وإنما صارت مغلوبة، لأن وقوع هذه الأشياء خبرًا للمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن، لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل، كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض.

وأما قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لاَ مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [ص:٦٠]، فلم يمكن جعلها فعلية، بتغيير إعراب، كما أمكن ذلك في نحو: « زيدٌ اضربه »، وكذا في نحو: «هل زيد

= (٣٧٠/١)، والدرر (١١٣/٤)،وشرح التصريح (١٤١/٢)، والكتاب (٩٧/١)، والمقاصد النحوية (١٣٤/٤)، وأوضح المسالك (٤١١/١)، وشرح الأشموني (٢٨٩/٢)، وشرح المفصل (١٩/٨)، وهمع الهوامع (٢٤/٢).

اللغة: ألقى: رمى، رحله: المتاع، الزاد: كل شيء يتصحبه المسافر معه ليبلغه مقصده.

الإعراب: ألقى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره « هو »، **الصحيفة:** مفعول به لألقى، **كي:** حرف تعليل وجر، **يخفف:** فعل مضارع منصوب بأن المضمرة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي، **رحله:** مفعول به، **والهاء:** ضمير مضاف إليه، **والزاد:** الواو عاطفة، **الزاد:** معطوف على رحله، **حتى:** حرف عطف، **نعله:** مفعول لفعل محذوف والتقدير ألقى نعله، والهاء: مضاف إليه، وجملة « ألقى نعله » معطوف على جملة « ألقى الصحيفة » **ألق:** فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، والهاء: ضمير مفعول به، والجملة لا محل لها مفسرة.

الشاهد: « حتى نعله » نعله تروى بالرفع والجر والنصب، رواية الرفع تخرج على أن حتى ابتدائية، «ونعله»: مبتدأ، وجملة « ألقاها » خبر، ورواية الجر تعرب « حتى » للغاية والجر، ونعله مجرور بحتى، والنصب: على أن يكون « نعله » مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور.

ضارب »؟ و « زيد هل ضربته »؟ و « عمرو ألا تضربه ».

وأما قولهم: إن قلّة نحو: « زيـدٌ اضربـه »، و « لا تضربْـه » بـالرفع لمناقضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها إلا بتأويل بعيدٍ مخرج للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها، كقولك في « زيد اضربه »: « زيدٌ أطلب منك ضربه »؛ فمنقوض بأنه يكثر في الجملة الاسمية تصدّرها بما يخرجها عن كونها خبرية، مع أنه يسمّىبها الخبر خبر المبتدأ، نحو: « أزيدٌ منطلق؟ » و « ليتك عندنا »، وكذا يكثر: « زيد مَن أبوه »؟و « عمرو هل ضربته»؟ و « زيد ليتك قتلته »؛ ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب، وإنما سُمِّي خبرًا اصطلاحًا، كما أن الفاعل سمِّي به فاعلاً، ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع.

فنقول: لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا، و « أمَّا » ليست من قرائن الرفع كما بيَّنا، بقي التعارض في: « أمّا زيد فاضربه » بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير، وترجيح الطلب أولى[1] لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم، وقلة استعمال الطلبية اسمية، مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير إعراب.

وأمّا « إذا » المفاجأة، فهي في ضعف الاستئناف بعدها مثل « حتّى »، ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء كما تقع « أمَّا »، لكن النحاة قالوا: إنها إذا جامعت حرفًا عاطفًا على الجملة الفعلية، فهي غالبة على العطف، بمعنى أن الرفع إذن أَولى من النصب مع جواز النصب، نحو: « قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو ».

وفيما قالوا نظر، وذلك أنهم اتفقوا على أنها لا تجيء بعدها إلاّ الاسمية، فرقًا بينها وبين « إذا » الشرطية من أول الأمر، فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف. بَلَى، لو سُمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور، لكان لهم أن يقولوا: خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص رعايةً للتناسب المطلوب عندهم، وفي غير هذا الموضع يجب رفعها، نحو: « زيد في الدار وإذا عمرو يضربه »، وأما مع عدم السماع، فالأصل منعه بناءً على الإجماع المذكور.

---

(١) سقط في نسخة.

٣ – اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه

قال ابن الحاجب:

ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام، و« إذا » الشرطية و « حيث »، وفي الأمر والنهي، وعند خوف لبس المفسر بالصفة، مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩].

قال الرضيّ:

هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور.

قوله: « بالعطف على جملة فعلية »، نحو: « قام زيد، وعمرًا أكرمته »، وكذا مع « لكن » و « بل »، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين، وكذا في: « مررت برجل ضارب عمرًا وهندًا يقتلها »، لعطفه على مشابه الفعل.

وأما في نحو: « أَحْسِنْ بزيدٍ، وعمرو يضربه »، فلا يترجَّح النصب، لكون فعل التعجب، لجموده وتجرّده عن معنى العروض، لاحقًا بالأسماء.

كذا قال سيبويه، والظاهر أن الثانية اعتراضية لا معطوفة.

قوله: « وبعد حرف النفي »؛ هي « لا »، و « ما »، و « إن »، نحو قوله:

١٥٣– فلا حَسَبًا فَخرْتَ بهِ لِتيم ... ولا جَـدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ

١٥٣– فلا حَسَبًا فَخرْتَ بهِ لِتيم ... ولا جَـدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ

البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص (٣٣٢)، وخزانة الأدب (٣/٢٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/٨٣)، وشرح المفصل (١/١٠٩)، وبلا نسبة في الرد على النحاة ص (١١٣).

المعنى: يهجو جرير شاعرًا من تيم ويقول: إنك لم تجد حسبًا تفخر به لتيم، ولم يكن لها حظا في العلو، ولم تجد جدًّا شريفًا تفخر به إذا تفاخر الناس بالجدود.

الإعراب: فلا: الفاء بحسب ما قبلها، **لا:** حرف نفي مهمل، **حسبًا:** مفعول به لفعل محذوف تقديره يوجد، **فخرت:** فعل ماض، والتاء: ضمير مبني في محل رفع فاعل، **به:** جار ومجرور متعلق بفخرت، وجملة فخرت في محل نصب صفة لـ « حسبًا »، **لتميم:** جار ومجرور متعلق بـ فخرت، **ولا:** الواو عاطفة، **لا:** نافية، **جدًّا:** مفعول به لفعل محذوف تقديره يوجد أو ذكرت، **إذا:** ظرف لما يستقبل من الزمان، **ازدحم:** فعل ماض، **الجدود:** =

وكذا «ما زيدًا ضربته».

وإنّما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع، لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل، فإيلاؤه لفظًا أو تقديرًا لما ينفي مضمونه أولى، وليس «لمْ» و «لمَّا» و «لَن» من هذه الجملة، إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدّر معمولها لضعفها في العمل، فلا يقال: «لَمْ زيدًا تضربْه»، ولا يقدّر معمولها لِضعفها في العمل، فلا يقال: «لَمْ زيدًا تضربْه»، ولا: «لن بكرًا تقتله»، كما يقال: «إن زيدًا تضربْه أو ضربته»؛ لقوّة «إن» بجزمها للفعلين، وأما «ليس»، فيمن قال إنه حرف، فليس أيضًا من هذا الباب، لأنه ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره، نحو: «ليس زيد ضربته».وبعض من قال بحرفيتها جوَّز إلغاءَها عن العمل، إلغاءَ «ما»، استدلالاً بقولهم: «ليس الطيبُ إلا المسكُ» [برفع المسك][1] كما يجيء في باب «ما»، ويحمل عليه قولهم: «ليس خَلَق الله مثله»، أي: ما خلق الله... فيجيز: «ليس زيدًا ضربته» على إلغاءِ «ليس».

والوجه أن «ليس خَلَق الله...» من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد، و «خَلَق» خبر «ليس»، ويجوز أن يكون اسم «ليس» فيه وفي قولك: «ليس زيدًا ضربته» ضميرَ الشأن، والمفسِّر جملة فعلية، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ [الحج:٤٦].

قوله: «وحرف الاستفهام»؛ علّة أولويته بالفعل كعلّة أولوية حرف النفي به؛ قال سيبويه: ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو: «قام زيد وعمرو كلّمة»، يعني أن الرفع في الثاني أحسن، فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب، كهمزة الاستفهام، بل الهمزة أشد اقتضاءً له، وكذا جَعَل سيبويه الرفع بعد حروف النفي أحسنَ منه بعد الهمزة، وذلك لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبية، وكون الطلبية فعلية أولى إن أمكن، كما ذكرنا، ولا تصير مع حرف النفي طلبية.

= فاعل مرفوع، وجملة «ازدحم» في محل جر بالإضافة بعد إذا، و «لا جدًّا» معطوفة على «فلا حسبًا».

الشاهد: «فلا حسبًا» حيث نصب حسبًا بفعل محذوف تقديره ذكرت أو [illegible]

(١) سقط في نسخة.

واعلم أن للاستفهام حرفين: أحدهما عريق فيه، وهو «الهمزة»، فهي تدخل على الفعلية، نحو: «أضرب زيد»؟ وعلى الاسمية الخالية من الفعل، نحو: «أزيد خارج»؟ وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية، نحو: «أزيدٌ خرج»؟.

وثانيهما دخيل فيه، وهو «هل» التي أصلها أن تكون بمعنى «قد» اللازمة للفعل، كما يجيء في قسم الحروف، فهي تدخل على الفعلية، وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو «هل زيد قائم» لمشابهة الهمزة، وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها إلا على قبح، نحو: «هل زيد خرج»؟ لأنها إذا لم تجد فعلاً، تسلَّت عنه، فإن كان أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلاً تذكَّرت الصحبة القديمة، فلا ترضى إلا بأن تعانقه، فيجب أن توليه إيّاها، وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم، نحو: «هل زيدًا ضربت»؟ وعلى فعلية مقدر فعلها مفسَّرًا بفعل ظاهر، نحو: «هل زيدًا ضربته»؟ والنصب ههنا أحسن القبيحين.

وقد مرَّ الخلاف بين سيبويه والأخفش في أنّ الرفع أولى أو النصب، في نحو: «أأنت زيدًا ضربته»؟ والوفاق في اختيار النصب إذا فُصل بظرف في نحو: «آليوم زيدًا ضربته»؟

والأسماء المتضمنة للاستفهام مثل «هل»، تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به، ويقبح نحو: «متى زيدًا ضربت»؟ و «متى زيد خرج»؟ فالرفع في: «متى زيد ضربته»؟ أقبح القبيحين، كما ذكرنا في «هل».

ويحسن: «متى زيد خارج»؟ كل ذلك لأن كلَّ متطفّل على شيء فحقّه لزوم أصل المتطفَّل عليه إذا أمكن؛ وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحًا.

وإنما جاز بلا قبح نحو: «متى زيد قائم»؟ لأن الفعل معدوم.

وإن كان المتضمِّن للاستفهام هو الاسم المحدود، فرفعه أولى، نحو: «أيّهم ضربته»؟ كما في: «زيد ضربته»، والعلّة كالعلّة.

قوله: «وإذا الشرطية» فيها خلاف، نقل عن الكوفيين أنها كـ «إذ» في وقوع الجملتين بعدها، إلا أن الجملة الاسمية لابد أن يكون الخبر فيها فعلاً، إلا في الشاذ، كقوله:

١٥٤- إذا الخصْمُ أبْـزَى مـائِلُ الـرَّأس أنكـبُ

ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها، لكن على ضعف.

والأكثر كونها عندهما فعلية، إما ظاهرة الفعل، نحو: « إذا جاء زيد »، أو مقدّرة، نحو: ﴿إذا السمَّاءُ انْشَقَّت﴾ [الانشقاق:١]، أي:إذا انشقت السماء.

ونقل عن المبرّد اختصاصها بالفعلية، فيجب عنده تأويل نحو: ﴿إذا السمَّاءُ انْشَقَّت﴾ بالفعلية،أي:إذا انشقت السماء، فقوله: « وإذا الشرطية »، يعني على مذهب سيبويه والأخفش، وإنما اختارا بعدها الفعلية، لأن الشرط بالفعل أولى، كالنفي والاستفهام.

وإنما لم يوجبا الفعل بعدها، كما فعل المبرّد، لأنها ليست عريقة في الشرط، كـ« إن »، و « لو »، ولا ظاهرة في تضمّن معناه، كـ « من » و « متى »، على ما يجيء في الظروف المبنية.

وأمّا على مذهب المبرّد، فينبغي ألاّ يجوز بعدها الرفع إلا على وجه أذكره، وهو أن بعضهم يجوِّز في جميع ما ذكرنا ونذكر، أنه منتصب بفعلٍ مقدّر مفسَّر

١٥٤- فَهَلاَّ أعَدُّوني لمثلي تَفَاقَدُوا إذا الخَصْمُ أبْزَى مائِلُ الرَّأس أنْكَبُ

البيت من الطويل وهو لبعض بني فقعس في خزانة الأدب (٢٩/٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٢١٤)، وبلا نسبة في لسان العرب (٧٧٢/١).

اللغة: تفاقدوا: مادة فقد أي فقد بعضهم بعضًا، أبزى: مادة بزى: أي خرج صدره ودخل بطنه فهوأبزى أي: قهره وبطش به، أنكب: أي المائل المنكب، ومن لا قوس معه.

المعنى: فهلا أعدوا رجلاً قويا مثلى إذا جاء عدو ليقهرهم أخرجوه لقتالهم.

الإعراب: **فهلا**:الفاء: بحسب ما قبلها، **هلا**: حرف استفتاح، **أعدوني**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول به، **لمثلي**: جار ومجرور متعلق لأعدوني، تفاقدوا: **تفاقدوا**: فعل ماض مبنى على الفتح، وواو الجماعة فاعل، والألف فارقة، وجملة « تفاقدوا » دعائية لا محل لها من الإعراب، **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، **الخصم**: مبتدأ مرفوع بالضمة، **أبزى**: خبرمرفوع، **مائل**: خبر ثان، الرأس:مضاف إليه، **أنكب**: خبر ثالث، وجملة الخصم أبزى « في محل جر بالإضافة ».

الشاهد: « إذا الخصم أبزى » حيث وقع جملة اسمية بعد إذا « الشرطية ونقل هذا عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها ولكن على ضعف».

بالظاهر: أن يرتفع بالفعل المقدّر الذي هو لازم ذلك الفعل الظاهر، قال السيرافي يجوز: «هلاّ زيدٌ قتلته»، بتقدير: «هلاّ قُتِل زيد قتلته»، وروى الكوفيون:

لا تَجْزَعي إنْ منفسٌ أهْلَكْتِهِ فإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلك فاجْزَعي

أي: إن أُهلِك منفس، أو: إن هَلَك منفسٌ، فعلى هذا، يقدّر على مذهب المبرّد في بيت ذي الرمة:

١٥٥- إذا ابْنُ أبي مُوسَى بلالٌ بَلَغْتِهِ فَقَامَ بفَأس بَينَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ

على رواية رفع «ابن» أي: إذا بُلغ ابن أبي موسى.

هذا، والأولى مطابقة المفسِّر في الرفع والنصب إذا أمكن.

قوله: «وحيث»، «حيث» دالّة على المجازاة في المكان، كـ «إذا» في الزّمان، نحو: «حيث زيدًا تجده فأكرمه»، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقلّ من استعمال «إذا»، فإنها تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقًا، نحو: «اجلس حيث زيد جالس»، أما إذا كُسِعت[1] بـ«ما»، نحو:

١٥٥- إذا ابْنُ أبي مُوسَى بلالٌ بَلَغْتِهِ فَقَامَ بفَأس بَينَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ

البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ص (١٠٤٢)، وخزانة الأدب (٣٢/٣)، وسمط اللآلئ ص (٢١٨)، وشرح أبيات سيبويه (١٦٦/١)، وشرح شواهد المغني (٦٦٠/٢)، وشرح المفصل (٣٠/٢) والكتاب (٨٢/١)، وتلخيص الشواهد ص (١٧٩)، وشرح المفصل(٩٦/٤).

الإعراب:إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، **ابن:** نائب فاعل مرفوع لفعل محذوف تقدير «بلغ» **أبي:** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه اسم من الأسماء الستة، **موسى:** مضاف مجرور بالكسرة المقدرةمنع من ظهورها التعذر، **بلال:** بدل من ابن مرفوع بالضمة، **بلغته:** فعل ماض، والتاء مبنى على السكون، **والتاء:** ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير مفعول به، **فقام:** الفاء رابطة بين فعل الشرط وجوابه، **قام:** فعل ماض، بفأس: جار ومجرور متعلق بـ قام، وجملة قام لا محل لها من الإعراب جواب الشرط، **بين:** ظرف مكان متعلق بـ «قام»، **وصليك:** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والكاف: ضمير مضاف إليه، جازر: فاعل مرفوع بالضمة.

جملة بلغته: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجملة «ابن» مع الفعل المبنى للمجهول في محل جر بالإضافة.

الشاهد: «إذا ابن موسى» حيث جاء ابن نائب فاعل لفعل محذوف تقديره «بلغ»، والأولى مطابقة المغير في الرفع والنصب.

(١) الكسع: أن تضرب مؤخر الإنسان بيدك أو بصدر قدمك.

«حيثما »، فهي وسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط، نحو « متى » و «أينما »، لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة. قال:

١٥٦- فَمَتَى واغِلٌ يَزُرْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأسُ السَّاقي

وقال:

١٥٧- صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائِرٍ ... أيْنَما الرِّيحُ تميِّلْها تَمِلْ

١٥٦- فَمَتَى واغِلٌ يَزُرْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأسُ السَّاقي

البيت من الخفيف وهو لعدى بن زيد في ديوانه ص (١٥٦)، وخزانة الأدب (٤٦/٣)، والدرر (٧٨/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٨٨/٢)، والكتاب (١١٣/٣)، وبلا نسبة في شرح المفصل (١٠/٩)، ولسان العرب (٧٣٢/١١)، والمقتضب (٧٦/٢)، وهمع الهوامع (٥٩/٢).

اللغة: الوغل: الداخل على طعام القوم وشرابهم من غير دعوة.

المعنى: حينما يزورهم هذا المتطفل يجد ترحابًا من القوم وإكراما.

الإعراب: فمتى: الفاء بحسب ما قبلها، **متى:** حرف شرط جازم يجزم فعلين، **واغل:** فاعل مرفوع يفسره الفعل الآتي، **يزرهم:** فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر يعود على « واغل » **وهم:** ضمير مبنى في محل نصب مفعول به، وجملة « يزرهم » تفسيرية لا محل لها من الإعراب، **يحيوه:** فعل مضارع مجزوم، بحذف النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة فاعل، **والهاء:** ضمير مبنى في محل نصب مفعول به، والفعل جواب الشرط جازم لا محل له من الإعراب، **وتعطف:** الواو عاطفة، **تعطف:** فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بالسكون معطوف على يحيوه، **عليه:** جار ومجرور متعلق بـ « تعطف » **كأس:** نائب فاعل مرفوع بالضمة، **الساقي:** مضاف إليه بالكسرة المقدرة، وجملة تعطف معطوفة على جملة يحيوه.

الشاهد:« متى واغل » حيث فصل بين إداة الشرط وفعل الشرط بـ « واغل » وهذا لا يكون إلا عند الضرورة.

١٥٧- صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائِرٍ ... أيْنَما الرِّيحُ تميِّلْها تَمِلْ

البيت من الرمل وهو لكعب بن جعيل في خزانة الأدب (٤٧/٣)، والدرر (٧/٥)، وشرح أبيات سيبويه (١٩٦/٢)، والمؤتلف والمختلف ص (٨٤)، وله أو للحسان بن ضرار في المقاصد النحوية (٤٢٤/٤)، وبلانسبة في خزانة الأدب (٣٨/٩)، وشرح الأشموني (٥٨٠/٣)، وشرح المفصل (١٠/٩)، والكتاب (١١٣/٣)، ولسان العرب، (٢٢٣/٤)، والمقتضب (٧٥/٢).

اللغة: الصعدة: القناة تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف، الحائر: المضطرب المتردد =

فلو اضطر الشاعر إلى الفصل، نحو: «متى زيدًا تزره يزرك» فالنصب واجب، لوجوب تقدير الفعل بعدها.

قوله: «وفي الأمر والنهي»، قد تقدّم ذلك بعلّته.

قوله: «وعند خوف لبس المفسِّر بالصفة». إذا أردت مثلاً أن تخبر أن كل واحد من مماليكك اشتريتَه بعشرين دينارًا، وأنك لم تملك أحدًا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: «كلَّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين»، بنصب «كلّ»، فهو نصّ في المعنى المقصود، لأن التقدير: «اشتريت كلَّ واحد من مماليكي بعشرين»، وأما إن رفعت «كل» فيحتمل أن لا يكون «اشتريته» خبرًا له، وقولك: «بعشرين» متعلّقًا به، أي: كلّ واحدمنهم مشترًى بعشرين، وهو المعنى المقصود. ويحتمل أن يكون «اشتريته» صفة لكل واحد، وقولك: «بعشرين» هو الخبر، أي: كلٌّ من اشتريته من المماليك فهو بعشرين، فالمتبدأ إذن على التقدير الأوّل أعمّ، لأن قولك: «كل واحد من مماليكي»: عَمَّ من اشتريته، ومن اشتُري لك، ومن حصل لك منهم بغير المشتَرى من وجوه التملّكات؛ والمبتدأ على الثاني، لا يقع إلا على من اشتريته أنت، فرفعه إذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود، ومخالف للوجه الأوّل، إذ ربَّما يكون لك على الوجه الثاني منهم من

= والمكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف يجتمع فيه الماء فيتحير ولا يخرج، ج: حيران، وحوران.

المعنى: الشاعر يرى محبوبته كنبتة في مكان ساكن الوسط مرتفع الجوانب والريح تميلها وهى ثابتة الجذور.

الإعراب: صعدة: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هى» **نابتة:** صفة لصعدة مرفوعة بالضمة، **في حائر:** جار ومجرور متعلق بـ «نابتة» **أينما:** اسم شرط مبنى على السكون في محل نصب يجزم فعلين، **الريح:** فاعل لفعل محذوف يوضحه الفعل «تمل» **تميلها:** فعل مضارع مجزوم بالسكون وهو فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هى» عائدة على «الريح» و «الهاء»: ضمير مبنى في محل نصب مفعول والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب، **تمل:** جواب الشرط فعل مضارع مجزوم بالسكون والفاعل ضمير مستتر تقديره هى، والجملة من الفعل والفاعل جواب الشرط لا محل له من الإعراب.

الشاهد: «أينما الريح تميلها» حيث فصل بين فعل الشرط واسم الشرط بالفاعل وهذا للضرورة.

اشتراه لك غيرك بعشرين، أو بأقل منها أو بأكثر وربما يكون أيضًا لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة أو غير ذلك، وكل هذا خلاف مقصودك، فالنصب إذن أَوْلى لكونه نصًّا في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره.

والمثال الذي أورده المصنّف من الكتاب العزيز، أعني قوله تعالى: ﴿إِنّ كلَّ شيءٍ خَلَقْناهُ بقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا، سواء جعلت الفعل خبرًا أو صفة، فلا يصح إذن للتمثيل، وذلك لأن مراده تعالى بـ « كلّ شيء »: كلّ مخلوق، نصبت « كلّ » أو رفعته، وسواء جعلت «خلقناه»: صفة، مع الرفع أو خبرًا عنه.

وذلك أن قوله تعالى: خلقنا كلَّ شيء بقدر، لا يريد به خلقنا كلّ ما يقع عليه اسم « شيء »، [لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع كل واحد منها اسم شيء][1] فـ « كلّ شيء » في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٨٤] لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه فإذا تقرر هذا قلنا: إن معنى ﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ على أن « خلقناه » هو الخبر: كلّ مخلوق مخلوقٌ بقدر، وعلى أن « خلقناه » صفة: كلّ شيء مخلوق كائنٌ بقدر، والمعنيان واحد؛ إذ لفظ « كلّ شيء » في الآية مختصّ بالمخلوقات،سواء كان «خلقناه » صفة له، أو خبرًا، وليس مع التقدير الأوّل أعمَّ منه مع التقدير الثاني، كماكان في مثالنا.

ويختار النصب أيضًا إذاكان الكلام جوابًا عن استفهام بجملة فعلية، كما إذا قيل: « أرأيت أحدًا »؟ أو « أيَّهم، أو غلامَ أيّهم رأيت »؟ فتقول: « زيدًا رأيته »؛ وإنما كان النصب أولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين.

وكذا إذا قيل: « أضاربٌ الزيدان أحد »؟ قلت: « زيدًا يضربان »، لأن معناه: « أيضرب الزيدان أحدًا »؟ فهو مقدّر بالفعلية.

واختار الكسائي النصب إذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى، نحو: « زيد هندًا يضربها »، فـ « زيد » في المعنى هو الضارب، وإن كان في اللفظ مبتدأ، فنصب « هند » أولى، لأنه كأنه قيل: « يضرِب زيد هندًا ».

---

(١) سقط في نسخة.

٤ - استواء الرفع والنصب في الاسم المشتغل عنه

قال ابن الحاجب:

ويستوي الأمران في مثل: « زيد قام وعَمْرًا أكرمته ».

قال الرضيّ:

يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية، الخبر فيها جملة فعلية، أو على الخبر فيها.

وإنما استويا، لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفًا على الاسمية، التي هى الكبرى، فيختار الرفع مع جواز النصب، ليناسب المعطوفُ المعطوفَ عليه في كونهما اسميَّتين؛ وأن يكون عطفًا على الفعلية التي هي الصغرى، فيختار النصب مع جواز الرفع، ليتناسبا في كونهما فعليَّتين.

فإن قيل: الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير، عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية، وهذا المثال، أعني: « زيد قام وعمرو كلّمته »، مثال أورده سيبويه.

واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى، لأنها خبر المبتدأ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له، ويمتنع عليه، والواجب في الجملة التي هى خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ، وليس في: « عمرو كلمته»، ضمير راجع إلى « زيد ». وبعبارة أخرى: وهي أنه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولو قلت: « زيد كلّمت عمرًا »، لم يجز، وبعبارة أخرى للأخفش، وهي أنه لا يجوز عطف جملة لا محلّ لها على جملة لها محل.

واعتُذر لسيبويه بأعذار، أحدها للسيرافي، وهو جواب عن جميع العبارات: أن غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال، بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز، معطوف عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثال إليك، بزيادة ضمير فيه، نحو: « عمرو كلّمته في داره »، أو « لأجله »، أو نحو ذلك.

وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتمادًا على علم السامع أنه لابد للخبر إذا كان جملة من ضمير، فيصح المثال إذا أراد.

وأجاب بعضهم عن الوجه الأول، بأنه لَيس بمسلَّم أن حكم المعطوف حكمُ المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: « ربَّ شاةٍ وسخلتها ». ورُدَّ بأنّ « سخلتها » أيضًا نكرة، كما يأتي في باب المضمرات، وأجيبَ عن الوجه الثاني بأنك تقول: « زيد لقيته وعمرًا »، ولو قلت: « زيد لقيت عمرًا » لم يجز، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه.

وأجاب أبو علي عن اعتراض الأخفش، بأن الإعراب كما لم يظهر في المعطوف عليه، جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها.

وأسدُّ الاعتراضات هو الأوّل، والجواب ما قال السيرافي؛ ثم إن هذا المثال أجازه سيبويه مسوِّيًا بين رفع الاسم ونصبه، على ما يؤذن به ظاهر كلامه، ومنعه الأخفش لخلوّ المعطوف عن الضمير، وجوَّزه أبو عليّ على أنّ الرفع فيه(١) أولى من النصب. وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميرًا راجعًا إلى المبتدأ الأوّل، فلا خلاف في جوازه، ومثل قولك: « زيد قام وعمرًا كلّمته »: قولك: « زيد ضارب عمرًا، وبكرًا أكرمته »، يستوي في « بكر » الوجهان، لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل، وأما إذا قلت: « زيد قائم غلامه، وبكرًا كلّمته »، فالرفع فيه أولى، لأنَّ اسمي الفاعل والمفعول، إذا لم ينصبا المفعول به، لم تتم مشابهتهما للفعل، كما يجيء في باب الإضافة، إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل، نحو: « زيد مصريٌّ حمارُه ».

٥- وجوب النصب في الاسم المشتغل عنه

قال ابن الحاجب:

ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض، مثل: « إن زيدًا ضربته ضربك »، و « ألاَ زيدًا ضربته ».

قال الرضيّ:

حرف الشرط: « إن »، و « لو »، نحو: « لو زيدًا أكرمته »، وأمّا « أمَّا » فهي وإن كانت من حروف الشرط، إلا أن الرفع مختار بعدها، على ما تقدّم، لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المقدّر المتعدّي، وشرطها فعل لازم

---

(١) سقط في نسخة.

واجب الحذف، كما يجيء غير مفسَّر بشيء، فلا يكون من هذا البـاب، وتقديـره: « أمّا يكن من شيء »، وليس للشـرط حـرف غـير هـذه الثلاثـة إلاّ « إذمـا » عنـد سيبويه؛ ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع أو منصوب، نحو: « إذما زيـد قام »، و « إذما زيدًا ضربته »، كما ذكرنا في: « متى » و « حيثما ».

قولـه: « وحـرف التحضيـض »، وهـو أربعـة: « هـلاَّ »، و « ألاَّ »، و « لـولا »، و «لوما »؛ وعند الخليل: « ألاَ » المخفَّفة قد تكون للتحضيض، كما يجيء في قوله:

١٥٨- ألاَ رَجُلاً جَـزاهُ اللّـهُ خَـيْرًا ....

التقدير:ألا ترُونني، أي: هلاَّ ترُونني.

وحرف التحضيض لا يدخل إلى علىالأفعال بالاستقراء اتفاقًا منهم، وقـد يقـدّر الفعل بعدها، إما مفسَّرًا، كما في قولك: « هلاَّ زيدًا ضربته »، أو غير مفسَّر، كمـا في قوله:

١٥٩- تَعُدُّونَ عَقْرَ النّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَني ضَوْطَرى لَولا الكَمِيَّ المُقَنَّعـا

١٥٨- ألاَ رَجُلاً جَزاهُ اللّـهُ خَـيْرًا يَـــدلُّ عَلـــى مُحَصِّلَـــةٍ تَبيـــتُ

البيت من الوافر وهو لعمرو بن قعـاس المرادي فـي خزانـة الأدب (٥١/٣)، والطرائـف الأدبية ص (٧٣)، وشرح شواهد المغني ص (٢١٤)، وبلا نسبة في الأزهيـة ص (١٦٤)، وإصلاح المنطق ص (٤٣١)، وشـرح الأشـموني (١٥٤/١)، وشـرح شـواهد المغنـي ص (٦٤١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٣١٧).

اللغة: المحصلة: أي المستأجرة، تبيت: بضم أوله يحصل لي بيتًا: أى بالنكاح.

المعنى: ألا من رجل جزاه الله خيرًا يرشدني على امرأة أتزوجها زواجًا شرعيًا.

الإعراب: ألا: للتحضيض، وهو طلب الشيء بعنف وشدة، أو للعرض وهو طلبـه بليـن ورفـق، رجل: مجرور بحرف جر مضمر ويروى بالنصب على تقدير فعل محذوف تقديره ترونني فيكون مفعول به، **جزاه:** جزى فعل ماض والهاء: مفعول أول ولفظ الجلالة فاعله، **خيرًا:** مفعول ثان: **يدل:** فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازًا يعود إلى الرجل، على **محصلة:** جار ومجرور متعلق بيدل، **وتبيت:** من بات الناقصة، واسمها ضمير يعود علىمحصلـة والخبر قوله في البيت.

الشاهد: فيه قولـه: ألا رجـل: حيـث روى مجـرور بمـن مقـدرة وهـو محـل الشـاهد ويـروى بالنصب على المفعولية على تقدير فعل محذوف تقديره « ترونني ».

١٥٩- تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنـي ضَوْطَـرى لَـولا الكَمِـيَّ المُقَنَّعـا

البيت من الطويل وهو لجريـر فـي ديوانـه ص (٩٠٧)، وتلخيـص الشـواهد ص (٤٣١)، وجواهر الأدب ص (٣٩٤)، وخزانة الأدب (٥٥/٣)، والخصائص (٤٥/٢)، والدرر =

أي: لولا تعدُّون؛ وكذا « إن » و « لو »، فإنّه يقدّر الفعل بعدهما بلا مفسِّر، نحو: « إن سيفًا فسيف »، ونحو: « اطلبوا العلم ولو بالصين » [1].

ولا شكّ أن التحضيض، والعرض، والاستفهام، والنفي، والشرط، والنهي، والتمني معانٍ تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال، إلا أن بعضها، بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كـ « ليت » و « لعلّ »، وبعضها استعملت في القبيلين مع أنّ أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام، و « ما »، و « لا » للنفي، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال، كـ « ألا » للعرض، على ما يجيء الكلام عليه في اسم « لا » التي لنفي الجنس، وكذا « إن » الشرطية، فإنَّ المرفوع في نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء:١٧٦] يجوز عند الأخفش والفرّاء أن يكون مبتدأ، والمشهور وجوب النصب في: « إن زيدًا ضربته »، و « ألا زيدًا تضربه » في العرض.

= (٢٤٠/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٧٢)، وشرح شواهد المغنى (٦٦٩/٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٤٥)، ورصف المباني ص (٢٩٣)، وفقه اللغة ص (١٦٤)، ومغنى اللبيب (٢٧٤/١).

اللغة: العقر: الذبح، النيب: ج: ناب، وهى الناقة العجوز، بني ضوطرى: يقال للقوم إذا كانوا لا يغنون غناء بنو ضوطرى: كناية عن الجوع.

المعنى: يهجو جرير أعداءه بأنهم يظنون أن عقر النوق البالغة والمسنة أعظم المجد وهم قوم جياع وليس فيهم من يصد الفارس المدجج بالأسلحة.

الإعراب: تعدون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، **عقر:** مفعول به أول، **النيب:** مضاف إليه، **أفضل:** مفعول به ثان لـ « تعدون » **مجدكم:** مضاف ومضاف إليه، **بني:** منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، **ضوضري:** مضاف إليه مجرور، **لولا:** حرف تحضيض، **الكمي:** مفعول به لفعل محذوف تقديره، «تعدون» **المقنعا:** صفة للكمي منصوبة بالفتحة، وجملة تعدون الكمى استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: « لولا الكمى » حيث قدر فعل بعد لولا ينصب الاسم لأنها حرف تضيض ولا تدخل إلا على الفعل.

(١) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٤٢١)، وابن عدي في الكامل والضعفاء (١٨٢/١)، والعقيلي في الضعفاء (٢٣٠/١)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢١٥/١).

٦ – صور ليست من باب الاشتغال

قال ابن الحاجب:

[وليس مثل: « أزيدٌ ذُهب به »؟ منه، فالرفع، وكذا: ﴿كلُّ شيءٍ فعلوهُ في الزُّبُر﴾ [القمر:٥٢]، ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور:٢]، « الفاء » بمعنى الشرط عند المبرّد، وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب][(١)] .

قال الرضيّ:

قوله: « وليس مثل: « أزيدٌ ذُهب به »؟ منه، فالرفع »، أي: فالرفع واجب، وإنما قال: إنه ليس من هذا الباب لأنه، وإن كان اسمًا بعده فعل، لكنه ليس مشتغلاً عنه، أي: عن العمل فيه، أي: عن نصبه، لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب، كما ذكرنا. وقوله: « بضميره أو متعلقه »، أي: بنصب ضميره أو نصب متعلّق ضميره، لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره، ففي قولك: « أزيد ذُهِب به »؟ خرج « زيد » من الحدّ المذكور بقوله: « مشتغل عنه »، وبقوله: « بضميره »، إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره. هذا، على أنه جَوَّز ابن السرّاج والسيرافي في مثل هذا المبنى للمفعول إسناده إلى مصدر مقدر أى أزيدًا ذهب الذهاب به؟ فيكون المجرور فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط، وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله. وجوَّز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور، بل يقدّرون قبل الاسم فعلاً متعدّيًا، نحو: « أأذْهَب شخص زيدًا، ذُهب به »؟ فاللازم مفسِّر للمتعدّي، كما ذكرنا قبلُ عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو: « إن زيدٌ ضربته » لازم الفعل الظاهر، على العكس، أي: إن ضُرب زيد، ضربته؛ وكلاهما خلاف الأصل، إذ الأصل موافقة الاسم المحدود لضميره، أو متعلّقه في الرفع والنصب، إذ ضميره أو متعلّقه نائبه، كما أن عامل الضمير والمتعلّق نائب عامل الاسم؛ فتنوي في: « إن زيد ذَهَبَ »، أو « ذُهِب به »، أو « ذهب غلامه »، أو « ذُهِب بغلامه » رافعًا، وتنوي في: « إن زيدًا ضربته »، أو « حَقَّ عليه « حقَّ على غلامه الضلالة » ناصبًا.

قوله: « وكذا: ﴿وكلُّ شيءٍ فَعلوهُ في الزُّبُر﴾ »، [القمر:٥٢] أي: ليس من هذا الباب، لأنه خرج بقوله: « مشتغل عنه »، أي: عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع، وهنا لو نصبت « كلّ شيء » بـ « فَعلوا »، لم يبق معنى الرفع، إذ يصير المعنى: فعلوا في الزبر كلَّ شيء، إن علقنا الجارَّ بـ « فعلوا »، ونحن لم نفعل في الزبر، أي: في صحف أعمالنا شيئًا، إذ لم نوقع فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة. وإن جعلنا الجارَّ نعتًا لـ « كلّ شيء »، صار المعنى: فعلوا كلَّ شيء مثبت في صحائف أعمالهم، وهذا وإن كان مستقيمًا، إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع، إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى: ﴿وكلُّ صَغيرٍ وَكَبيرٍ مُسْتَطر﴾ [القمر:٥٣]، و « فعلوه » صفة « كلّ شيء »، أي: كلُّ ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

قوله: « ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور:٢]، الفاء بمعنى الشرط عند المبرّد » [وجملتان عند سيبويه وإلا فالمختار النصب][1] أقول: جيع الشرائط فيه حاصلة في بداء النظر، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّك فَكَبِّر﴾ [المدثر:٣]، إلا أن القُرَّاء لما اتفقوا فيه على الرفع، إلا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب، والنصب مع الطلب مختار كما تقدّم، والقرآن لا يجوز على غير المختار، تمحَّل له النحاة وجهًا يخرج به عن الحدّ المذكور، لئلا يلزم منه غير المختار.

فنقول: ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر:١] إلى قوله: ﴿فَسَبِّح﴾ [النصر:٣] كما يجيء في الظروف المبنية، أو تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض، كما في ﴿وربَّك فكبر﴾، و ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩]، وأما إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها، كما تقدّم.

وفي الآية هي كذلك، لكون الألف واللام في « الزانية » مبتدأ موصولاً، فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، وهذا الذي ذكرته مذهب الفرّاء والمبرّد، فالفاء واقعة في موضعها، فيخرج عن الحدّ بقوله: «مشتغل عنه بضميره أو متعلقه ».

---

(١) سقط في نسخة.

وقال سيبويه: هما جملتان: أي: الزانية[1] ، مبتدأ محذوف المضاف، أي: حكم الزانية... والخبر محذوف، أي: فيما يُتلى عليكم بعدُ، وقوله: ﴿فَاجْلدوا...﴾ [النور:٢] هو الذي وُعِد بأن حكم الزانية فيه، والفاء عنده أيضًا للسببية، أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا، فخرج أيضًا بقول: « مشتغل عنه بضميره»، كما قدّمنا.

قوله: « وإلا فالمختار النصب »، أي: لولا التقديران المذكوران للمبرّد وسيبويه، لكان من هذا الباب، فكان المختار النصب لقرينة الطلب، التي هي أقوى قرائنه.

وتقدير المبرّد أقوى لعدم الإضمار فيه، كما في تقدير سيبويه. هذا آخر شرح كلام المصنف.

٧ – أحكام أخرى في الاشتغال

واعلم أنَّ ما يشتغل به المفسِّر من ضمير الاسم المذكور أو متعلّقه إن وقع بعد « إلاّ »، فالفعل المقدّر ينبغي أن يكون مثبتًا، فيقدّر في نحو: « إنْ زيدٌ لم يقم إلاّ هو»: إن قام زيد لم يقم إلاّ هو، وفي نحو: « إن زيدًا لم تضرب إلاّ إيّاه »: إن تضربْ زيدًا لم تضرب إلاّ إيّاه.

وذلك لأن الاسم المذكور يقع من الفعل المقدّر موقع الاسم المشتغَل به من المفسِّر، ألا ترى أن « أحد » واقع من « استجارك » المقدّر مقام الضمير من «استجارك » المفسِّر، وكذا « زيدًا » في: « إن زيدًا ضربته » واقع من « ضربت» المقدّر موقع الضمير من المفسِّر؛ وما بعد « إلاّ » إذا كان فاعلاً أو مفعولاً مثبت لا غير، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلاّ بعد غير الموجب، وليس قبل الاسم المذكور « إلاّ » حتى ينقض نفي الفعل المقدّر كما نقض « إلا » المذكور قبل المشتغل به نفي المفسِّر، فلم يبق إلا إضمار الفعل الموجب، ليوافق في المعنى: المنفيَّ المنقوض نفيه بـ « إلا ». ألا ترى أنّ « قام زيد » في مثالنا يوافق في المعنى: « لم يقم إلاّ هو »، وكذا: « تضرب زيدًا »، يوافق معنى: « لم تضرب إلا إيّاه ».

---

(١) في نسخة «الزانية والزاني».

فإذا تقرّر هذا، قلنا: قد يكون في المفسِّر ضميران للاسم المذكور: مرفوع ومنصوب، وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك، أي: متخالفان رفعًا ونصبًا، وقد يكون فيه متعلّقان بضميرين كذلك.

فالأوّل على ثلاثة أضرب، لأن الضميرين إمّا متصلان، أو منفصلان، أو متّصل ومنفصل، فإن كانا منفصلين، فلك الخيار في إضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور، أو إضمار ناصب.

مثاله: « إن زيدًا لم يعطك إيّاه إلاّ هو »، فإن نصبته اعتبارًا بـ « إيّاه »، قدّرت هكذا: لم يعطك زيدًا لم يعطك إيّاه إلاّ هو، فلو سلّطت الفعل عليه، قلت: « زيدًا لم يعطك إلاّ هو »، وإن رفعته اعتبارًا بـ « هو » قدّرت هكذا: أعطاك إيّاه زيد لم يعطك إيّاه إلا هو، لأن المشتغل به إذن بعد « إلاّ »، فلابدّ من تقدير موجب كما تقدّم.

وتسليط المفسِّر ههنا على الاسم المذكور محال، إذ الفعل لا يرفع ما قبله؛ وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً، فالاعتبار بالمتصل، يعني: إن كان مرفوعًا، أضمر الرافع؛ وإن كان منصوبًا، أضمر الناصب.

فالأوّل، نحو: « إن زيد أعطاك إيّاه »، و « إيّاه » راجع إلى « زيد »، وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد، لكون أحدهما منفصلاً، وكذا: « إن زيد لم يضرب إلاّ إيّاه » التقدير: إن أعطاك زيد أعطاك إيّاه، وإن لم يضرب زيد لم يضرب إلا إيّاه.

ولو اعتبرت المنفصل، لكان التقدير: « إن أعطاك زيدًا أعطاك إيّاه » والمفعول مفسِّر للفاعل الذي هو ضمير متّصل، وقد بيّنّا امتناع ذلك. مع تقدم المفعول في نحو: « زيدًا ضرب »، فكيف يجوز مع تأخره، ولكان بالتسليط: «إن زيدًا أعطاك» فيكون نحو: «زيدًا ضرب» ولا يجوز. وكذا لو اعتبرت المنفصل في: «زيدًا[1] لم يضرب إلاّ إيّاه »، لكان التقدير: ضرب زيدًا، وبالتسليط: زيدًا ضرب، ولا يجوزان.

والثاني، أي: الذي المتصل فيه منصوب، نحو: « إن زيدًا لم يضربه إلا هو »،

---

(١) في نسخة «إن زيدًا».

أي: إن لم يضرب زيدًا لم يضربه إلا هو، ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير:« إن ضربه زيد »، والفاعل مفسِّر للمفعول الذي هو ضمير متصل، وقد تقدّم امتناع ذلك.

وإن كانا متصلين، ولابدَّ أن يكون الفعل من أفعال القلوب أو مما ألحق بها، كـ « عدمت »، و « فقدت »، وإلا اتّحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متّصلين، ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها، نظرنا: فإن كان الاسم المذكور ظاهرًا،وجب رفعه اعتبارًا بالضمير المرفوع، نحو: « إنْ زيدٌ عَلِمَه قائمًا»، أي: إن علم زيد علمه قائما، إذ لو نصبت لكان التقدير: إن علم زيدًا علمه قائمًا فيفسِّر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل، ولا يجوز لا في أفعال القلوب، ولا غيرها، مع تقدّم المفعول، نحو: « زيدًا عَلمَ قائمًا »، فكيف مع تأخّره عن الضمير، ولكان بالتسليط: « إن زيدًا عَلِمَ عَلِمَ قائمًا »، ولا يجوز لما ذكرنا.

وإن كان الاسم المذكور ضميرًا راجعًا إلى ما قبله، جاز رفعه ونصبه اعتبارًا بكل واحد من ضميري المفسِّر، كقولك بعد جَرْي ذكر « زيد »: « إنْ إيّاه عَلمَهُ قائمًا »، أي: إن علمه علمه قائمًا، اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله، وبالتسليط: « إنْ إيّاه عَلمَ عَلمَهُ قائمًا »، ويجوز: « إن هو عَلِمه قائمًا »، أي: إن عَلِم علمه قائمًا، باستتار الضمير لما ظهر العامل.

وأما المفسِّر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعًا ونصبًا، نحو: « إنْ زيدٌ ضرب غلامه »، و « إنْ زيدًا ضربه غلامُه »، أو « إنْ زيد مرَّ بغلامه »، و « إنْ زيد مرَّ به غلامه »، فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلّق، فيجب في: « إنْ زيد ضرب غلامَه » الرفع. إذ لو نصبته اعتبارًا بمتعلّق الضمير، لكان التقدير: إن ضرب زيدًا، أي: غلام زيد، على ما ذكرنا قبل من أن المضاف في مثله محذوف، فيفسِّر المفعول الفاعل ظاهرًا مع تأخّر المفعول، ومع المضاف يفسِّر ذيلُ المفعول الفاعل. وكلاهما لا يجوز، كما تقدّم في أوّل الباب.

وعلى تقدير المصنّف يكون التقدير: « إنْ لابسَ زيدًا » وضمير« لابس » لـ «زيد »، ولا يجوز كما قدّمناه، وعلى ما قدّرنا قبل من كون المضاف محذوفًا في مثله، يكون التقدير:إن ضرب زيدًا، أي: متعلّق « زيد »، فيكون المفعول في الظاهر مفسِّرًا للفاعل وهو ضمير متصل، وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل،

ولا يجوزان مع تقدّم المفعول، نحو: « زيدًا ضرَب »، و « غلامَ هند ضربت » فكيف مع تأخره؛ وبالتسليط يصير:إنْ زيدًا لابَس، أو إن زيدًا ضرَب، أي: متعلق «زيد »: « ضرب »، ولا يجوز.

وأما إن كان الضمير في المسألتين منفصلاً، جاز رفع الاسم المذكور ونصبه، نحو: « إن زيدًا لم يضرب غلامُه إلا إيّاه »، و « إن زيدًا لم يضرب غلامه إلا هو»؛ تقدير الرفع في المسألة الأولى: « إن لم يضرب زيد » أي: متعلَّق زيد، لم يضرب غلامُه إلا إيّاه، وتقدير النصب فيها: « إنْ ضرب غلام زيد زيدًا لم يضرب غلامه إلاّ إيّاه »، وبالتسليط: إن زيدًا ضرب غلامه،لأنك إذا حذفت الضمير المستثنى حذفت أداة الاستثناء، فصيَّرت الفعل موجبًا ليبقى معنى إيجاب الضرب لِـ « زيد » كما كان مع الاستثناء.

وتقدير الرفع في الثانية: « إنْ ضرب غلامَه زيد لم يضرب غلامه إلاّ هو »، وتقدير النصب فيه: « إن لم يضرب زيدًا، أي: متعلق زيد، لم يضرب غلامه إلا هو»، أو: « إن لم يلابس زيدًا بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو »، على تقدير المصنّف، وبالتسليط: إن زيدًا، أي: غلام زيد، لم يضرب إلاّ هو. وعلى تقدير المصنّف: « إنْ زيدًا لم يلابس بضرب غلامه إلا هو ».

وأما المفسِّر الذي معه متعلّقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعًا ونصبًا، نحو: « إن زيد ضرب أخوه أبَاه »، فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب، فتقدير الرفع: « إن ضرب زيد، أي: متعلّق زيد، ضرب أخوه أبَاه »، وتقدير النصب: « إن ضرب أخو زيد زيدًا، أي: متعلّق زيد، ضرب أخوه أبَاه »، وبالتسليط: إن زيدًا، أي: أبا زيد ضرب أخوه، وعلى تقدير المصنّف: « إن زيدًا لابس بضرب أبيه ».

هذا ما عرض لإتمام هذا الباب، والله أعلم بالصواب.

❁❁❁

فهرس المحتويات

كتاب شرح الكافية


المكتبة التوفيقية
المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
ت: ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠

